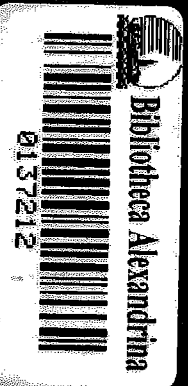

Bibliotheca Alexandrina
0137212







جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب المعلم بفوائد مسلم

للإمام أبي عبد الله محمد بن علي المازري
٤٥٣ - ٥٣٦ هـ

الجزء الثاني

تحقيق
متولي خليل عوض الله

القاهرة
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾

«صدق الله العظيم»



مقدمة اللجنة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليما كثيراً، أما بعد :

فإن «صحيح مسلم» يعدّ من أهم كتب الحديث الشريف وأصحّها؛ فقد انتقاه مؤلفه من نحو ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وقال عنه أبو على النيسابورى، شيخ الإمام النووى: «ماتحت أديم السماء أصح منه».

ونظراً لأهميته بين كتب الحديث، تناوله كثير من العلماء بالشرح والتفسير والترجمة إلى اللغات الإسلامية المختلفة، لتعم الفائدة منه أقطار المسلمين كافة. وقد وصل إلينا من هذه الشروح أكثر من عشرين شرحا، منها هذا الكتاب : «المعلم بفوائد مسلم» للإمام أبى عبدالله محمد بن على بن عمر بن محمد التَّيْمِيّ، المشهور بالمازَرِيّ، نسبة إلى «مَازَرة» بصقلّية، التى يُظَنّ أن والده قد هاجر منها إفريقيا التونسية، بعد اختلال الأحوال بصقلّية.

وقد سبق للجنة إحياء التراث الإسلامى بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، أن نشرت الجزء الأول من هذا الكتاب، سنة ١٩٩٣م، بتحقيق الأستاذين متولى خليل عوض الله، وموسى السيد شريف، واليوم يسرها أن تنشر الجزء الثانى، وهو تمام الكتاب.

ويعالج هذا الجزء قضايا التفليس، والحوالة، والصرف والشفعة، والفرائض والهبات والوصية، والنذر والإيمان، والقسامة، والقصاص ، والديات، والسرقة والخمر، والقضاء واللقطة، والجهاد والغزوات، والصيد، والأضاحى، والأطعمة، واللباس والزينة، والأدب والسلام، والفضائل والبر والصلة، والقَدَر، والعلم والنفاق، والقيامة والجنة والنار ،والفتن وأشراط الساعة، والزهد والتفسير.

ويمتاز شرح المازَرى على «صحيح مسلم» بالرواية الصحيحة، والأسلوب الواضح فى التعبير والتقرير، وما من مسألة فقهية أو فتوى شرعية، تعرَّض لها المازَرى، إلا ودعمها بتطبيق أقواله على قواعد الأصول، متبعا فى ذلك المنهج المنطقى، وما انتهى إلى قول من الأقوال، إلا بعد أن مهد له بالحجة وأقام البرهان.

وقد رجع المازَرِىّ فى شرحه لمسلم، إلى مجموعة لاتحصى من المصادر المتنوعة؛ فمن كتب الحديث: كتاب الغريبين للهروى، وغريب الحديث لأبى عبيد، وغريب الحديث لابن قتيبة،

وسنن النسائى، ومسند ابن البزار، وموطأ مالك، وصحيح البخارى، وغيرها، ومن كتب الرجال: الضعفاء لابن جعفر العقيلى، والتاريخ الكبير للبخارى، والكنى لمسلم، والأسماء والكنى للنسائى، والكنى لابن الجارود، وغيرها، ومن كتب اللغة والنحو: المقصور والممدود لابن ولاد، وشرح السيرافى على سيبويه، والجامع للقزاز القيروانى، والغريب المصنف لأبى عبيد، وخلق الإنسان لأبى مالك الأعرابى، والعين للخليل بن أحمد، والجمهرة لابن دريد، وغير ذلك كثير كثيرا

أما محقق هذا الجزء المرحوم الأستاذ «متولى خليل عوض الله» فهو عالم فاضل، ذو باع طويل فى معالجة التحقيق، والصبر على مشقاته، وقد التزم فى تحقيق هذا الجزء بالمنهج العلمى، المتبع لدى جلة العلماء فى هذا الفن، فقابل بين مخطوطات الكتاب، وأثبت الصواب فى المتن، وأشار فى الهامش إلى فروق النسخ، وخرَّج مافى الكتاب من النصوص الشعرية والنثرية، وراجع الكثير من مصادر المؤلف فى شرحه، وضبط المشكل من الكلمات، وترجم للأعلام الواردة فى النص.

وإن لجنة إحياء التراث الإسلامى بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، إذ تشكر له هذا العمل الشاق المضنى فى خدمة الكتاب، لتدعو الله جلت قدرته أن يتغمده الله برحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم آله الصبر والسلوان.

وقد راجع هذا الجزء نخبة من أساطين المحققين من أعضاء اللجنة، وكان لها بعض الملاحظات الطيبة، والنظرات النافذة فى تصحيح شىء مما شابه من الأوهام هنا وهناك، فالشكر الجزيل لهؤلاء العلماء الأعلام، لقاء ما بذلوا ويبذلون فى خدمة تراثنا المجيد.

واليوم يسعد لجنة إحياء التراث الإسلام ، أن تقدم هذا العمل الجليل، محققا مجلوا، إلى قراء العربية فى مشارق الأرض ومغاربها، وتدعو الله جلت قدرته أن يفيق المسلمون من سباتهم، ويتحدوا فى مواجهة الموجات الإلحادية والتطرف والزندقة، وأن ينهضوا للوقوف أمام الرِّدَّة الفاجرة، التى تستهدف الإسلام الصحيح، ويعوذوا بالدين الإسلامى إلى منابعه الصافية، فى كتاب الله، وسنة الرسول الكريم، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير.

القاهرة فى ١/ ١٠/ ١٩٩٥ م

أ.د. رمضان عبدالتواب — أ. عبدالمنعم محمد عمر

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـديم

الحمد لله الهادى من استهـداه، والواقى من اتقاه، والكافى مـن تحرى رضاه.، والصلاة والسلام على سيد الأنام، وصحابته السادة الأعلام، (وبعد):

فإن هذا الكتـاب الجليل الشأن لفت النظـر إليه نقل كثير من جلَّـة الأئمة الأعلام فى الحديث واللغـة والأدب عنه، فقـد أورد الإمام المازرى ذكـرهم كثيرا مـع توضيحـه لغرائب اللغة والأدب، التـى ورد ذكرها فى متون الأحـاديث كألفاظ غـامضة بعيدة من الفهـم؛ لقلة استعمالها، وهذا فن مهـم يقبحُ جهله بأهل الحديث خـاصة ثم بأهل العلـم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحرى جدير بالتَّوقى.

وقد «سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث، فقال:

«سلوا أصحاب الغريب فإنى أكره أن أتكلـم فى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن فسأخطىء».

ولهذا وجـب أن يكون فى الفهـارس العامـة لهذا الكتـاب فهرسٌ للمـواد، وقد ذكـرت مانقل عن أهل علم الحديث للإفادة العامة.

ثم إن غير واحد من العلماء صنفوا فى ذلك فأحسنوا، فقد روى:

«عن الحاكم أبى عبد الله الحافظ» قـال : «أول من صنف الغريب فى الإسلام: النَّضر ابن شُميل»..

هذا وبالله التوفيق.

المحقق

متولى خليل عوض الله



ومن كتاب التفليس

[باب من أدرك ما باعه عند المشترى وقد أفلس فله الرجوع فيه[1]]

قوله صلى الله عليه وسلم: «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس، أو إنسان قد أفلس، فهو أحق به من غيره[2]».

قال الشيخ رحمه الله: اختلف الناس[3] في مشترى السلعة إذا مات أو أفلس[4]، ولاوفاء عنده بثمنها وهي قائمة.. فقال الشافعي: بائعها أحق بها في الموت والفلس.

وقال أبو حنيفة: هو أسوة فيهما وقال مالك: هوأحق في الفلس[5] وأسوة في الموت[6].

---

(١) كل عنوان في هذا الجزء وضع بين معقوفتين فهوزيادة من صحيح مسلم، وذلك حسب منهج التحقيق المتبع في الجزء الأول.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٢١)

(٢) وفي رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل الذى يعدم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذى باعه.

(٣) الناس: أى: العلماء.

(٤) إذا أفلس أو مات، أى قبل أن يؤدى ثمنها، ولا فاء عنده بثمنها وهى قائمة.

(٥) فلس: بالفتح معروف، الجمع في القلة: أفلس، وفي الكثرة: فلوس. وقال ابن دريد: الفلس: صنم كان لطيىء في الجاهلية. والفلس: بالتحريك عدم النيل، وبه فسر أبوعمرو قول أبي قلابة الطابخي:

يا حب ما حب القتول وحبها ... فلس فلا ينصبك حب مفلس

راجع (تاج العروس للزبيدى ٤: ٢١٠)

وروى الشطر الأول هكذا:

ياحب ماحب القبول وحبها

راجع (لسان العرب ٨: ٤٧).

(٦) قال الشافعي وطائفة: باتعها بالخيار: إن شاء تركها وضارب مع الغرماء بثمنها. وإن شاء رجع فيها بعينها في صورة الإفلاس والموت.. وقال أبو حنيفة: لا يجوزله الرجوع فيها؛ بل تتعين المضاربة.. وقال مالك: يرجع في صورة الإفلاس ويضارب في الموت.

واحتج الشافعي بهذه الأحاديث مع حديثه في الموت في سنن أبي داود وغيره، وتأولها أبو حنيفة تأويلات ضعيفة مردودة وتعلق بشيء يروى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما، وليس بثابت عنهما.

راجع(صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٢١، ٢٢٢).

وقال مالك: هو أحق في الفلس، وأسوة في الموت؛ لأن المفلس يمكن أن تطرأ له ذمة بخلاف الميت.

راجع (شرح الزرقاني على صحيح الموطأ ٣: ١٤٧).

وحمل أبو حنيفة هذا الحديث: على أن المتاع وديعة أو غصب، لأنه لم يذكر البيع فيه. وتأويله هذا يرده ماخرجه أبو داود: أنه صلى الله عليه وسلم قال: «أيما رجل باع متاعا فأفلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به، فإن مات المشترى فصاحب المتاع أسوة بالغرماء[1]».

وقال عليه السلام أيضا: «فإن قضاه من ثمنها شيئا فمابقى فهو أسوة الغرماء، وأيما امرئ هلك وعنده متاع امرئ بعينه اقتضى منه شيئا، أو لم يقتض فهو أسوة الغرماء[2]» فقد نص هاهنا على البيع، ولا معنى لقول من قال منهم: قد يكون البيع هاهنا بمعنى التساوم كما قلتم أنتم فى «البيعان بالخيار» إن معناه: المتساومان، لأنه عليه السلام ذكر هاهنا: «ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا» وقال: «فإن قضاه من ثمنها شيئا» ولا يصح أن يقضى من ثمنها شيئا وهما متساويان، فإذا وضح الرد على أبى حنيفة عُدنا بعد ذلك إلى مالك والشافعى، فيقول مالك: فَصَلَ فى هذا الحديث بين الموت والفلس، والشافعى ساوى بينهما، فيقول الشافعى:

قد خرَّج أبو داود قال: أتينا أبا هريرة فى صاحب لنا أفلس قال[3] :لأقضين بينكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق[4] به». فقد ساوى هاهنا بين الموت والفلس، وأنتم تفرقون بينهما فلابد من طلب الترجيح، فنقول:

قد يحمل ماتعلق به الشافعى على أنه فى الودائع لا فى البيع، لأنه إنما ذكر: «فوجد رجل متاعه بعينه»وقد يكون ذلك غصبا أو تعدِّيا[5].

(١، ٢) «فيه أسوة الغرماء» وبهذا الذى قاله مالك، وأحمد؛ لنصه صلى الله عليه وسلم على الفرق بين الفلس والموت، وهو قاطع لموضع الخلاف. وقال الكوفيون: ليس أحق به فيهما. وقال الشافعى: هو أحق به فيهما لحديث أبى داود وابن ماجة وغيرهما.

راجع (شرح الزرقانى على صحيح الموطأ ٣: ١٤٧).

(٣) قال أبو داود: حديث مالك أصح.

راجع (سنن أبى داود ٢: ٢٥٧).

(٤) هكذا فى نسختى د، ز: وفى سنن أبى داود: فقال.

(٥) راجع سنن أبى داود ٢: ٢٥٧.

وقال بعض أصحابنا: لعله مات وقد تبين فلسه وطلب هذا [سِلْعته] فادره الموت[1] على أنه لم ينقل لفظ النبى صلى الله عليه وسلم، ويمكن أن يكون لو نقله لتأولناه على غير ما حمله عليه.. هذه طرق الترجيح لنا على الشافعي.

وأما قوله فى الحديث: «فإن قضاه من ثمنها شيئا فمابقى فهو أسوة الغرماء».

وظاهره أنه ليس له استرجاع[1] السِّلعة.

وقال بعض من أخذ بهذا الحديث: إنَّ هذا الظاهر منه متروك بالقياس، لأنه إذا ثبت أنه أحق بالكل كان أحق بالجزء، وإنما كان له ارتجاعها فى التفليس لعيب الذمة التى دخل عليها، فصار كمن وجد فيما اشتراه عيبا فله رده، وإنما لم يرد فى الموت وإن تعابت[2] الذمة لا نقطاعها رأسا فيعظم ضررُ بقية الغرماء، وفى الفلس لا يعظم ضررهم إذا قدم عليهم لبقاء ذمة غريمهم، وإذا وضح هذا من جهة القياس كان له ردُّ ماقبض وارتجاع السلعة، فإن أراد الغرماء دفع الثمن إليه ليمنعوه من أخذ سلعته[3]كان ذلك لهم، لأنه إنما كان له ارتجاع السِّلعة لعلَّةِ فقد الثمن فإذا زالت العلّة زال حُكمها، وأبى ذلك الشافعى ولم يُسقط حقه فى الارتجاع بدفعهم الثمن إليه، وأعتَلَّ له بأنه قد يطرأُ غريم أخر فلا يرضى بما صنعه الغرماء من تسليم بعض مال الغريم فى هذه السلعة، و تفوت سلعته فيلحقه الضرر فى ذلك.

خرج مسلم فى هذا الحديث[4]: حدثنا ابن أبى عمر حدثنا هشام بن سليمان عن ابن جُريج الحديث هكذا فى رواية أبى العلاء.. وأما فى رواية الجُلودى فجعل ابن نُمير بدل ابن أبى عُمر، والصواب ابن أبى عمر[5].

وقد تقدم فى كتاب الحج حديثان.

---

(١) هكذا فى د، وفى ز: فبادرته الموت.. ومابين المعقوفتين زيادة من (ح).

(٢) هكذا فى ز، وفى د: السلف.

(٣) راجع (الموطأ لمالك بن أنس رضى الله عنه ١: ٣٩٤ تصحيح محمد فؤاد عبد الباقى ط. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابى الحلبى وشركاه).

(٤) هكذا فى نسختى د، ز، وفى التونسية: من أخذ سلعتهم. والصواب ماأثبت.

(٥) هكذا فى د. وفى ز: فى الباب.

(٦) وهو ابن عكرمة بن خالد المخزومى.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٣٢).

أولهما: «حدثنا ابن أبى عمر.[1] حدثنى هشام بن سليمان، أحدهما: حديث حفصة رضى الله عنها: «ماشأن الناس حلوا»[1].

والثانى: حديث: «لا تُسافر المرأة إلا مع ذى محرم[2]».

وفى كتاب الأشربة حديث[3] آخر رواه ابن أبى عمر عن هشام بن سليمان، وابن أبى عمر هذا هو: محمد بن يحيى العَدنى. يعد فى أهل مكة. وهشام بن سليمان مكى أيضا.

وخرج مسلم أيضا فى كتاب التفليس حديث شعبة عن قتادة عن النضربن أنس عن بشير بن نَهيكٍ عن أبي هريرة: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أفلس الرجل فوجد متاعه بعينه فهو أحق به»، ثم عقب بعده.

حدثنا زُهير بن حرب قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا سعيد[4] هو: ابن أبى عروبة عن قتادة »بهذا الإسناد مثله هكذا روى أبو أحمد الإسنادين: الأول من حديث شعبة. والثانى من حديث سعيد.

ووقع فى رواية ابن ماهان فى الإسناد الثانى شعبة مكان سعيد. والصواب مارواه أبو أحمد هكذا قال بعضُهم.

[باب فضل إنظار المعسر]

وخرج مسلم فى إنظار المعسر والتَّجاوز عن الموسر: «حدثنا أبو سعيد الأشجُّ حدثنا أبو خالد الأحمر عن سعد بن طارق، عن رِبْعىِّ بن خِراش[5] عن حُذيفة قال.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ٩٧٥).
(٢) راجع (الجامع الصغير للسيوطى ٢: ٢٠٠).
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٣: ١٤٣).
(٤) فى نسخة د: إبراهيم بن سعيد، وما أثبتناه عن: (صحيح مسلم بشرح النووى ٣: ٢٤).
(٥) هكذا فى نسختى د، ز وفى م. راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٢٤).

«أُتِى الله بعبد من عباده[1] أتاه الله مالا».

وذكر الحديث إلى أخره وفيه: «فقال عُقبة بن عامر الجهنى وأبو مسعود الأنصارى» هكذا سمعناه من فى رسول الله صلى الله عليه وسلم، هكذا روى هذا الإسناد فى كتاب مسلم[2].

والحديث محفوظ لأبى مسعود عقبة بن عمرو [3] الأنصارى (البدرى)[4] وحده، لا لعقبة بن عامر الجُهنى.

والوهم فى هذا الإسناد من أبى خالد الأحمر قاله الدار قطنى. قال وصوابه: عقبة بن عمر[5] وأبو مسعود الأنصارى.

كذلك رواه أصحاب أبى مالك سعد بن طارق، وتابعهم: نُعيم بن أبى هند، وعبد الملك بن عمير، ومنصور، وغيرهم عن ربْعِىٍّ بن خراش عن حُذيفة قالوا فى آخر الحديث: قال عقبة بن عمر، وأبو مسعود.

وهذه الأحاديث خرَّجها مسلم فى الباب أعنى حديث: منصور ونعيم بن أبى هند وعبد الملك بن عمير.

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز، ومسلم، وفى (م): «يؤتى الله». وما أثبت هو الصواب.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٢٥).

(٢) فى كتاب مسلم. أى: فى جمع نسخ مسلم.

(٣) فى د: عمر. وفى ز عمرو، والصواب ما أثبت من مسلم، ر.

(٤) مابين المعقوفتين زيادة من مسلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠ هامش ٢٢٥ ومابعدها).

(٥) فى نسختى د، ز.. وصوابه قال: عقبة بن عمر. والصواب ما أثبت من مسلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠ هامش ٢٢٦).

[كتاب الحوالة]

قوله صلى الله عليه وسلم: «مطل الغنى ظلم، وإذا أُتبع أحدكم على مَلِيءٍ فليتبع[1]».

قال الشيخ: الكلام فى الحوالة فى ثلاثة فصول:

أحدها: هل يجبر المحال على التحول؟.

والثانى: هل يشترط فى ذلك رضى المحال عليه؟.

والثالث: هل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة؟.

فأما الفصل الأول فجمهور العلماء على أنه لا يجبر على التحول وحملوا هذا الحديث على الندب.. وقال داود: يجبر على التحول وحمل هذا الحديث على الوجوب.

وأهل الأصول مختلفون فى الأمر المجرد: هل يحمل على الوجوب أم الندب؟.

وأكَّد مذهبه من حمله على الندب بأن قال: إنما عامل على هذه الذمة، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «المسلمون عند شروطهم[2]» ولأن أحدا لا يجبر علي بيع سلعته، وهذا ملك ثمنه فى هذه الذمة، فلا يجبر علي بيعه بذمة أخرى.

فدلَّ هذا الاستدلال على أن المراد بالحديث الندب بهذه الدلالة وأكد هذا الاستدلال دلالة مجردة عند من قال: إنه على الندب أو نقله إلى الندب بهذه الدلالة من يقول: إن الأمر على الوجوب.

وأما الفصل الثانى: فإن اشتراط رضى المحال عليه لا يعتبر عند أبى حنيفة والشافعى أطلقا ذلك من غير تفصيل.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠ : ٢٢٧ وما بعدها).

(٢) الحديث. رواه أبو داود والحاكم عن أبى هريرة، والحاكم عن أنس وعائشة. والطبرانى الكبير عن رافع بن خديج رضى الله عنهم.

راجع (الجامع الصغير للسيوطى).

وقال الاصطخرى: بل يعتبر رضى المحال عليه.

وقال مالـك: لا يعتبر رضاه إلا أن يكون المحال عليه عَـدُوًّا له أومن تَضُـرُّ بـه حوالته عليه، فلا يجبر حينئذ عل تمكينه من مطالبته.

والـرد على الاصطخرى قـولـه صلى الله عليـه وسلـم: «وإذا أُتبـع أحدكـم على مَلِىء فليتبع» ولم يشترط رضـى المحال عليه.. وقياسـا على مالو وكَّـل أحدا بقبض دينه فـإن ذلك لايعتبر فيه رضا الموكل عليه.

ووجه اشتراط مالك: ألا تكون عداوة[1] لأن فى إحالة عدوه عليه إضرار به، ولم يعامل على ما يؤذيه ويضر به، فكان من حقه أن يمنع من ذلك.

وأما الفصـل الثالث: فـإن ذمة المحيل تبرأ على الإطـلاق عند الشافعـى، ولا تبرأ عند زُفَر. ومـالك يشترط فى البراءة: ألا يكون غره مـن فلس المحال عليه، وتـوجيه ما قالـه ينتظم الرد على المذهبين فوجه ما قاله مالك:

أن الحوالة كالبيـع فلهذا جُعلت[2] حِصة من الـدين بالدين. والبيـع: ينقل الأملاك جُعلـتْ ويبرى[3] كـل واحـد مـن المتعـاملين إلا عنـد الاطـلاع على مـا يـوجـب التراجـع كالاستحقاق فى [4] المبيع أو العيب، فإذا كان هذا[5] قد باع ذمة بأخرى لم يكن له رجوع على مبايعـه إلا أن يطلع على أنـه غره وخـدعه وأحالـه على فقير يعلم فقـره ويخفى عـن المحال، فيكون ذلك عيبا يوجب له الرجوع.

[باب تحريم فضل بيع الماء الذى يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعى الكلأ وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل]

قوله: «ونهى رسول الله صلى عليه وسلم عن بيع فضل الماء».

وفى بعض طرقه: «عن بيع ضراب الجمل، وعن بيع الماء والأرض لتحرث».

وفى بعض طرقه: «لا يُمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ[6]».

---

(١) هكذا فى ز. وفى د: أن.. والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا فى ح. وفى د: جعله.

(٣) هكذا فى نسختى د، ز وكذلك فى م.

(٤) هكذا فى د. وفى ز: البيع.

(٥) مابين المعقوفتين زيادة من (ح).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٢٨).

وفى بعض طرقه: «لا يباع فضل الماء ليباع به الكلأ».

قال الشيخ رحمه الله: أما ضِراب الجمل فهو بيع نَـزْوِهِ على الناقة فأجازه مالك، وقال: لابأس بإجارة الفحل، ومنعه أبو حنيفة والشافعى لهذا الحديث.

وقال بعض أصحابنا: نحن إنما نجيز إجارته. وهذا إنما نهى عن بيعه وقد يكون هذا مخالفا لذلك.

كما يجيز إجارة الظِّئر للرضاع ونمنع بيع لبنها، فكذلك يجوز إجارة الفحل للنَّزْو بخلاف بيعه ولعل هؤلاء يرون [أنَّ] [1] لفظة البيع لاتتضمن إنْزاء محدودا ولا أمرا معلوما ينتفع به فيحملون الحديث فى المنع على ذلك.

وقد تعلق المخالف بقوله: «نهى عن عسيب الفحل[2]». لأجل أنه لم يذكر فيه لفظة البيع، وهذا أيضا فيه إضمار محذوف، ولأصحابنا أن يقولوا فيه ماقالوا فى الأول.. واعتمد المخالف فى المنع على أن المقصود غير معلوم ولا محصل، وذلك يلحقه بالغَرر والخطر فيمنع. وأصحابنا لا يسلمون ذلك ويجعلون المعاوضة وقعت على معلوم، والضرورة تدعو إلى جواز[3] إجازته فوجب حمل الحديث على ماتأولناه أو يحمل الحديث على مكارم الأخلاق. والندب على إعارته لذلك؛ ليكثر التَّناسل فى الحيوان.

وأمانهيه «عن بيع الماء»، وفى الطريق الآخر: «عن فضل الماء».

فاعلم: أن من الناس من زعم: أن الإجماع قد حصل على أن من أخذ من دجلة ماء فى إنائه وحازه دون الناس أن له بيعه إلا قولا شاذا ذكر فى ذلك لا يعتد بخلافه عنده.

ومحمل النهى عن بيع الماء مطلقا على أنه باع مجهولا منه، أو باع مالم يحتفره فى أرضه واحتفره للسبيل، أو على أن النهى ندب للإسعاف به لاحتقار ثمنه وعظيم حاجة الناس إليه.

وقد اختلف الناس[4] فيمن حفر بئرا للماشية فى الفيافى: هل له منع فضله؟، فعندنا ليس له منع ذلك بل يبذله بغير عوض.

---

(١) مابين المعقوفين زيادة من (ح).

(٢) ماؤه فرسا كان أو بعيرا أو غيرهما.
راجع (النهاية لابن الأثير: عسب).

(٣) هكذا فى ز. وفى د : الجواز.

(٤) الناس: أى: العلماء.

ومن الناس من قال: لا يمنعه ولكن ليس عليه بذله بغير عوض، بل بقيمته قياسا على المضطر لطعام غيره لإحياء نفسه، فإنه لا يحل له منعه، ولكن لا يلزمه بذله بغير عوض. وما وقع هاهنا من نهيه «عن بيع فضل الماء» يدل على صحة ماقلناه: إن الفضلة لا تمنع.

وأما إلزام المخالف بذلها بالقيمة قياسا على ماقالوه فى الطعام فقياس غير صحيح؛ لأن الطعام يضر به بذله ولا يُخلف مابذله إلا بسقى ومشقة، والماء ما أُذهِبَ منه عاد إليه مثله وتفجرت به الأرض فافترق الأصلان.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ولايباع فضل الماء ليباع به الكَلأ[1]».

وقوله صلى الله عليه وسلم أيضا: «لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكَلأ[2]».

معناه: أن أصحاب الماشية إذا منعوا الماء لم يردوا عليه، و إذا لم يردوا عليه امتنعوا من رعى ماحوله لعدم الشرب، فيكون منعه الماء قصدًا لمنع الكَلأ الذى لاحق له فيه إضرارا بالمسلمين ومنعا لهم من حقوقهم وذلك غير جائز وقريب من هذا يتأول فى اللفظ الآخر: «لا يباع فضل الماء ليباع به الكَلأ». والكلأ: مهموز بفتح الكاف وهو: المرعى.

قال بعض أئمة أهل اللغة: الكلأ : النبات[3].

قال: ومعنى الحديث أن البئر تكون فى البادية أو فى الصحراء، ويكون قربها كلأ، فإذا ورد عليها وارد فغلب على مائها ومنع من يأتى بعده من الاستقاء منها، كان بمنعه الماء مانعا للكلإ، لأنه متى ورد رجل بإبله فأرعاها ذلك الكَلأ ثم لم يسقها قتلها العطش، والذى يمنع ماء البئر يمنع النبات القريب منه، وهو مثل الحديث الآخر «لا يمنع فضل الماء الكلإ ليمنع به الكَلأ».

قال أبوالقاسم الزجاجى: الكلأ: اسم يقع على جميع النبات، والمرعى، فإذا فصل بين الرطب واليابس منه. قيل للرطب: خَلًى[4] مقصور، ورُطْب: بضم الراء و إسكان الطاء، ولليابس: حشيش.

ومنه يقال: أحشَّت الناقة ولدها. إذا ألقته يابسا، وحَشَّتْ يد فلان إذا يبست.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٣٠).

(٢، ٣) الكلأ: مهموز مقصور: هو النبات سواء كان رطبا أو يابسا.
وأما الحشيش والهشيم فهو مختص باليابس.

(٤) وأما الخلى: فمقصور غير مهموز والعشب مختص بالرطب
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٢٩).

[باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغى، والنهى عن بيع السِّنور].

قوله: «نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغى، وحلوان الكاهن».

وفى بعض طرقه «ثمن الكلب خبيث، ومهر البغىّ خبيث، وكسب الحجَّامِ خبيث[1]».

وفى بعض طرقه «سألت جابرا عن ثمن الكلب والسِّنور، فقال: زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك.

قال الشيخ: قد تقدم فى العقد الذى ذكرناه فى افتتاح البيوع مايعرف منه [علة][2] النهى عما نهى عن بيعه وعلة الجواز لما أجيز بيعه، وأشرنا هناك لمسألة بيع الكلب، فمن أراد حقيقتها فليقف عليها هناك، ولكن يلحق هاهنا ما يتعلق بالمسألة حتى لا تمر بنا فنخليها من فائدة.

فاعلم: أن كل حيوان ليس بنجس ولا ذى حرمة، وينتفع به فى الحال، أو فى المآل، فإن بيعه جائز.

وإنما قلنا: ليس بنجس، لأن الشافعى لما رأى الكلب نجساوجب أن يكون ذلك عنده علة فى منع بيعه، ولهذا نهى عن بيع رجيع ابن آدم لنجاسته.

وقد أشرنا فى العقد الماضى إلى الكلام عليه.

وإنما قلنا: ولاذى حرمة. احترازا من : أم الولد، والمكاتب، والمعتق إلى أجل، والمدبَّر.

وإنما قلنا: ينتفع به فى الحال، لئلا يكون من الحشرات وغيرها ممالامنفعة فيه.

واحترازا بقولنا: أوفى المآل. من صغار العبيد الذين لايقدرون على السعى الآن فبيعهم جائز لما يرجى من المنفعة بهم فى المستقبل، وقد جعل الشرع هذا الرجاء للمنفعة قائما مقام حصول المنفعة فى الحال.

وأما بيع العبد المستأجر والمخدم سنين، وإن كان فيه منفعة فى المآل، فالمنع هناك لعلَّة أُخْرى ليس هذا موضع بسطها. ولا شك أن الكلب الذى لايحل كسبه واقتناؤه لايجوز بيعه، لأن بيعه حينئذ كالمعاوضة على مالامنفعة فيه، وقد تقدم بيان المنع من ذلك.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٣١).

(٢) مابين المعقوفتين زيادة من ز، وساقطة من د.

وإن كـان ممايحل اقتنـاؤه لـزرع أو ضرع أو صيـد، فمن أصحـابنـا مـن كره بيعـه لهذا الحديث وقال:

ليس إباحـة المنفعة تجيز المبايعـة كأم الولد ينتفـع بها ولا تباع .. ومن أجاز بيعـه منهم حمل هذا الحديث على مالايحل اقتناؤه واتخاذه.

وقـد قدمنـا. أنـه لايجوز بيعه أو حملـه على أنه إن كـان حين أُمِـر بقتل الكـلاب، فلما وقعت الرخصة فى كلب الضرع وما ذكر معه وأُجيز اقتناؤه وقعت الرخصة فى بيعه.

وأما مهـر البغى: فهـو مايُعطى على النكـاح المحرم، وإذا كـان محرما ولم يُستبـح بعقد صارت المعاوضة عليه لاتحل، لأن ماحرم الانتفاع به فكأنه لا منفعة فيه أصلا.

وكذلك حلوان الكاهن لأنه يقول مالا ينتفع به،.ويعان بها يعطاه على مالايحل.

وقد قال بعض الناس[1]: الكاهن الـذى يخبر بالغيب المستقبل. والعـراف: هو الذى يخُبر بما أُخفى وقد حصـل فى الوجود. والبغىُّ: الفـاجرةُ. وأصل بَغِىّ: بغـوى على وزن فَعُول بمعنى فـاعله، وهو صفة لمؤنـث فلذلك جـاءت بغيرها، كما تجىء إذا كانت بمعنـى مفعولٍ نحو: رَكُـوب وحلوب، ولا يجوز أن يكـون بغى هـاهنا فعيـلا، ولو كـان كذلـك للزمتـه الهاء كامرأة جميلة، وكريمة، وكذلك حكم فعيل إذا كان لمؤنث، وهو بمعنى: فاعل.

والبغـاء: بكسر البـاء ممـدود: الزنـا والفجـور. من قـول اللـه عّز وجـل﴿و لاتُكْرِهُـوا فَتَياتِكُم على البِغاء[2]﴾.

يقـال: بغت المرأةُ بِغاءً ـ بكسر البـاء ـ وامـرأة بَغِـىٌّ، ومنه قـولـه عز وجـل: ﴿ولم أك بغيا[3]﴾.

وجمع : بغى بغايا.

وأما حلوان الكـاهن: فهو ما يُعطـاه ويجُعل له على كهانتـه. يقال منه: حَلَوْتُ الـرجل حُلوانًا. إذا حبوته بشىء، والحُلوان: الرشوة أيضا.

قال الهروى: قال بعضهـم: أصله من الحلاوة شبه بـالشىء الحلو، ويقال: حلـوته. إذا أطعمته الحُلوَ، كما يقال: عَسلتُه إذا أطعمته العسل.

---

(١) الناس: أى: العلماء

(٢) سورة النور آية: ٣٣.

(٣) سورة الحريم آية: ٢٠.

قال أبو عبيد: والحُلـوان. فى غير هذا أن يأخذ الرجل من مهر ابنتـه لنفسه، وهو عيب عند العرب. قالت امرأة تمدح زوجها:

لا يأخذ الحلوان من بناتنا[1].

[باب حل أجرة الحجامة]

قال الشيخ: وأما كسب الحجام خبيث.

فمحمله عندنا على أن المراد به التَّنزه عن كسبه، لأنها من الصنائع الذميمة المستقذرة، والشرع يحضُّ على مكارم الأخلاق والتنزه عن الدَّناءةِ.

والدليل على ذلك قول ابن عباس فى كتاب مسلم: «حجم النبىَّ صلى الله عليه وسلم عبدٌ لبنى بياضة، فـأعطاه النبى صلى الله عليه وسلم أجره وكلم سيـده فخفف عنه من ضر بينه» ولو كان سحتا لم يعطه[2].

وقد ذهـب بعض الناس إلى منع ذلـك فى الأحرار.. واستعمل الحديث فيمـن وقع على صفة ماوقع عليه، وأظنهم يجيزونه فى العبد ليعلف به نواضحه ورقيقه.

وفى الترمذى[3]: « أنه صلى الله عليـه وسلم استؤذن فى إجارة الحجـام فنهى[4] الذى استأذنه عنها، فلم يزل يستأذنه ويسأله، حتى قال: «أعلف نواضحك ورقيقك[5]».

وأما قوله فى السِّنور: «زجر عن ذلك[6]»، فقال بعضهم :

لعله: على جهة الندب لإعارته، لأنه إذا كان له ثمن شح عليه.

قال:[7] أولأنه لا يمكن ضبطه، فإن ربط لم ينتفع به، فوقع النهى لذلك.

وقال بعضهم: لعله فى السّنور الوحشى.

---

(١) هو من الرجز، والبيت بلا نسبة فى (لسان العرب: حلا ١٨: ٢١٠)

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٤٣)

(٣) الترمذى: هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى البوعيرى الترمذى الضرير. ولد سنة ٢٠٩هـ.

راجع (مقدمة الجامع الصحيح صفحة ٧٧ ط على نفقة التازى بالقاهرة ١٣٥٠ هـ ١٩٣١م).

(٤) فـهى هكذا فى ر وهو الصواب، والذى فى د: فهى.

(٥) راجع: سنن الترمذى ٥: ٢٧٨.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٣٤).

(٧) هكذا فى ز، وفى د: ولأنه.

وجمهور العلماء: على أنـه لا يمنع من بيعـه، وذكر كراهـة بيعه عـن أبى هريـرة ومجاهد وغيرهما أخذا بظاهر الحديث.

[باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أوزرع أو ماشية ونحو ذلك]

قـوله: «أمـر صلى اللـه عليه وسلـم بقتـل الكلاب إلا كلـب صيـد أو كلب غنـم أو ماشية[1]».

وفي حدث آخـر:«من اتخذ كلبًا إلا كلـب زرع أو غنم أوصيد نقـص من أجره كـل يوم قيراط[2]».

قال الشيـخ رحمه الله: أمـا إذا حبست الكلاب لغير منفعـة وحاجـة إليها، فـإن ذلك ممنوع منه لما فيه من ترويع المسلمين والتوثب عليهم، فإذا دعت الضرورة لاقتنائها للتكسب بها فى الصيد أو حراسـة المال كانت الحاجة إليهـا فى تكسب المال، أوحراسته تـدعو لإجازة اقتنائها.

وقـد اختلف النـاس فى اتخاذها لحراسـة الدور: هـل يجوز ذلـك قياسًـا على ماوقـع فى الحديـث مـن إجازة اتخاذهـا لحراسـة الـزرع والضرع أم لايجوز ذلـك؟.. وقد اعتـل بعـض أصحابنا للنهى عن اتخاذها لحراسة الديار، فإن [فى][3] ذلك مضرة وترويعًا للناس، وهى إنما تتخذ حراسة من السارق، وقد تؤذى إذا كانت فى الديار من ليس بسارق، ومن لم يسرق بعد.

وفى الحديث:«أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب».

وهذا المعنى هو المفرق بين اتخاذها فى الديار، واتخاذها لما ذكر فى الحديث.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٣٥).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٠: ٢٤٠).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (ح).

وكذلك أيضا تنازع العلماء فى كلب الصيد إذا اتخذه من ليس بصائد: هل يجوز أخذا بظاهر هذا الحديث أو ينهى عن ذلك، ويكون معنى الحديث: إلا كلب صيد للصائد به.

[باب تحريم بيع الخمر]

قوله صلى الله عليه وسلم:«إن الله عزَّوجل ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام؛ فقيل: يا رسول الله! أرأيت شحوم الميتة فإنه يُطلى به السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ؛ فقال: «لا هو حرام».

ثم قال صلى الله عليه وسلم عند ذلك: «قاتل الله اليهود. إن الله لما حرم عليهم شحومها اجتملوه ثم باعوه. فأكلوا ثمنه[1]».

قال الشيخ رحمه الله: وقد تقدم فى العقد الذى افتتحنا به البيوع ـ الكلام فى هذا الحديث، وأصَّلنا ما يعرف منه: ما يجوز بيعه مما لا يجوز، وكشفنا عن علة ما يجوز بيعه مما لا يجوز، فلا فائدفى إعادته.

وقد قال الطبرى: فى المحرمات مايجوز بيعه، فإن اعترض به على ماتضمنه قوله صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث من إشارته إلى أن ماحرم حرم بيعه[2].

قيل: إنما هذا لنجاسته.. واليهود: ترى الشحم نجسا، والذى أحللنا بيعه من المحرمات ليس بنجس.

والذى أراد عليه السلام بقوله:«إلا ماهو حرام» تحريم البيع لا تحريم ماذكروه من المنفعة، وإنما ظنوا: أن هذه المنافع قد تكون سببا للرخصة لهم فى البيع، فذكروا ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم لعله أن يبيح البيع لذلك فلم يفعل.

وقد تقدم فى القعد الذى ذكرناه نحن فى افتتاح البيوع الوجه الذى من أجله لم يعذرهم صلى الله عليه وسلم ولم يرخص لهم فى البيع قال:.

فإن قيل: فى بعض الأحاديث لما قيل له صلى الله عليه وسلم فى شحوم الميتة: إنها يدهن بها السفن. فقال: «لا تنتفعوا من الميتة بشىء».

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٢٠٧).
(٢) هكذا فى ز. وفى د: ماحرم بيعه.

قيل: هذا على الكراهية، وتحرزا من النجاسة أن تمسه بـدليل ماوقع فى حديث آخر: أنه أباح الانتفاع بالسمن الذائب إذا وقعت فيه الفأرة.

وإن طعنوا فى بعـض رواة هذا الحديـث؛ فكذلـك حديثهـم الذى عـارضوا بـه أيضا يطعن فى بعض رواته هذا ، والذى علق بحفظى من معنى كلام الطبرى.

وأما قـوله صلى اللـه عليه وسلـم: «جملوها» فمعنـاه :أذابوهـا. يقال: جملـتُ الشحم وأجملته إذا أذبته.

وأنشد ابن الأنبارى للبيد:

أَوْنهتـــــه فـــــأتـــــاه رزقُـــــه   فـاشْتَـوى ليلـةَ ريـحٍ واجْتمـل[1]

قال الـزهرى[2] وغيره: الجميلُ والصُّهارة عنـد العرب: ماأذيب مـن الشحم. والحم: ماأُذيب من الألْية.

قال الراجز أنشده يعقوب:

يهمُّ فيه القومُ همَّ الحمِّ[3].

قوله: يهم فيه. أى: يذوب فيه[4]

(١) راجع (ديوان لبيد بن ربيعة صفحة ١٧ ط. الكويت عام ١٩٦٩م ولسان العرب: جمل).

(٢) هكذا فى د، وفى ز، ح: الهروى.

(٣) وقيل: الحم: مايبقى من الإهالة. أى : الشحم المذاب.

راجع (لسان العرب: حمم).

(٤) بعد أى: يذوب فيه. ذكرت نسخة ز فقط مايلى:

تم النصف الأول بحمد الله وحسن عونه وصلواته على محمد وآله وسلامه.

من كتاب الصرف

فيه قوله صلى اللـه عليه وسلم: «لا تبيعوا الذهب إلا مثـلا بمثل ولا تُشفُّوا بعضه على بعـض ولا تبيعوا الـورِق إلا مثـلا بمثل ولا تشفـوا بعضـه على بعض ولا تبيعـوا منـه غائبـا بناجز».[1]

وفى حديث آخر: «الورق بالذهب ربا إلا هَا وَها[2] والتمر بالتمرربا إلا ها وها».

وفى حديث أخر: «نهى رسول الله صلى عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة والبر بالبر، والشعير بـالشعير، والتمر با لتمر والملح با لملـح إلا سواء بسواء عينا بعين فمن زاد أو ازداد فقد أبى».[3]

قال الشيخ رحمه الله: التبايع يقع على ثـلاثة أوجه: عرض بعرض، وعين بعين، وعرض بعين.. ويقع التبـايع بهذه الأجناس على ثـلاثه أوجه أيضا: ينقـدان جميعا، ويؤخـران جميعا. وينقد أحـدهما ويؤخـر الآخر. فـإن نقدا جميعا كـان ذلك بيعـا بنقد.. وإن بيـع العين بمثله كالذهب بالذهب سُمِّي: مُراطَلَةً.

وإن بيع بعين خلافه كالذهب بالورِق سُمى: مُصارفة.

وإنّ بيع العرض بعين سمي العين: ثمنا والعرض: مثمونا.

وإن كانا مؤخرين جميعا.. فذلك الدين بالدين وليس ببيع شرعى؛ لأنه منهى عنه على الجملة؛ فإن فقـد أحدهما وأخر الآخر. فإن كـان المؤخر هو العين والمنقد هـو العرض سمى ذلك: بيعـا إلى أجل.. وإن كـان المنقود العين والمؤخر العـرض سمى ذلـك: سَلمًا، ويُسمى أيضا: سَلفًا[4].

---

(١) راجع (صحيح مسلم ط. محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر ٥: ٤٢)

(٢، ٣) راجع (صحيح مسلم ط. محمد على صبيح وأولاده بالأزهر ٥: ٤٣).

(٤) هكذا فى (ح) وفى نسختى د.ر: عرضا

ولو كانا عرضين مختلفين سمى ذلك: سلما أيضا وسلفا. ولايبالى إلى ما تقدم[1] منها أو تأخر.

[باب لعن آكل الربا ومؤكله]

واعلم بعد ذلك: أن الرِّبا محرم فى الشرع. قال اللـه سبحانه وتعالى: ﴿وأحلّ اللهُ البيعَ وحَّرم الربا[2]﴾. ولعن النبى صلى الله عليه وسلم «آكِل الربا ومؤكله[3]» الحديث؛ فإذا ثبت تحريمه وجب أن تعقد أصلا فيه يجمع سائر فروعه؛ فـاعلم أنا قدمنا أن البيع يقع نقدا ويقع نسيئة.

فأمابيع النقد: وهو ما تناقدا فيـه العِوَضَين جميعا؛ فيجوز التفاضل فيه والتماثل، والبيع كيف يشـاء إن مالم يكن التبايـع فى الأثمان أو الأطعمة المقتاتـة، فلا يجوز فيها التفاضـل مع الجنسية، ولا يُبـاع منها المثـل بمثله إلا متسـاويا، وإن اختلفـت جاز التفـاضل.. ومـاسوى هذيـن القسمين يجوز بيعه على الإطـلاق؛ فحصل مـن هذا: أن التفـاضل مـع الاختلاف فى بياعـات النقود يجوز على الإطلاق، والتفاضـل مع التماثل يجوز إلا فيما قدمنـاه من الأثمان أو المقتاتات،

والدليل على الجواز مـع اختلاف الأجناس على الإطلاق. قـوله عزوجل ﴿ وأحـل الله البيع﴾، وقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم[4]».

والدليل على إجازة التفاضل فيما سوى الثمن والمقتـاتات. قوله سبحانه: ﴿وأحل الله البيع﴾ وأيضا فإنه لوكان التفاضل فى سائر الأشياء ممنوعا لم يكن لتخصيص النبى صلى الله عليه وسلم هذه الستة بتحـريم التفاضل معنى ولقال: التفاضل حـرام عليكم فى كل شىء. ولكن لما خصَّ هذه الستة دلّ ذلك على: أنّ التحريم ليس بعام فى سائر الأشياء، وإنما يبقى النظر فى الستـة: هل التحريـم مقصور عليها ويكون كشريعـة غير معقولة المعنـى، أو تكون لاختصاصها بالتحريم معنى فيطلب ذلك المعنى، فحيث ماوجد حَرُم قياساً على الستة.

فأمـا أهل الظاهر النفـاة للقياس، فإنهم قصروا التحريـم عليها، وأباحوا التفـاضل فى سائر الأشياء سواها.. وهذا بناء منهم على فاسد أصلهم فى نفى القول بالقياس.

---

(١) هكذا فى د. وفى ز: ولاتبالى ما تقدم منها أو تأخر.

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٥.

(٣) راجع (صحيح مسلم ط. صبيح ٥: ٥٠).

(٤) راجع (صحيح مسلم ٥: ٤٤).

والرُّد عليهم مذكور فى أصول الفقه.

وأما جمهور العلماء المثبتون للقياس فإنهم تطلَّبوا لذلك معنى.

فأما مالك فإنه يعتقد: أنها إنما حرم التفاضل فيها لأمرين.

أما الذهب والفضه فلكونهما ثمنين. وأما الأربعة المطعومة فلكونها تدخر للقوت أو تصلح القوت وقد قدمنا: أن ذلك كله مع تماثل الجنس وأما الشافعى فوافقه على العلة فى الذهب والفضة، وخالفه فى الأربعة، واعتقد: أن العلة كونها مطعومة وأما أبو حنيفة فخالفهما، فى الجميع، واعتقد: أن العلة فى الذهب والفضة الوزن، وفى الأربعة: الكيل؛ فخرج من مضمون ذلك:

أن مالكا تطلب علته فحرم التفاضل فى الزبيب؛ لأنه كالتمر فى الاقتيات، وحرم التفاضل فى القطنية[1] لأنها فى معنى: القمح والشعير فى الاقتيات.

ويرى: أن العلة الثمنية لم يتفق وجودها إلا فى الذهب والفضة، ولو اتفق أن يجيز الناس بينهم الجلود لنهى عن التفاضل فيها.

وأما الشافعى فتطلب علته فحرم التفاضل فى كل مطعوم.. وأبو حنيفة يحرمه فى كل مكيل أو موزون.

فأما مالك فإنه استلوح ماقال لأجل أن النبى صلى الله عليه وسلم لو أراد الكيل أو الوزن لا كتفى بأحد هذه الأربعة فى الكيل، ولا تظهر للزيادة على الواحد فائدة.

وكلامه صلى الله عليه وسلم كله فوائد لا سيما فى تعليم الشرائع وبيان الأحكام.

وكذا كان يقتصر على واحد منها لو كانت العلة كونها مطعومة؛ لأن الواحد منها كما سواها مما ذكر معه فى الحديث.

ويقول: لما علم صلى الله عليه وسلم: إن المراد الاقتيات أراد أن يُبينه بالتَّنْبِيه عليه؛ ليبقى للعلماء مجالا فى الاجتهاد، ويكون داعيا لبحثهم، الذى هو من أعظم القرب إلى الله عزوجل، وليوسع لأمته فى التعبد على حسب سعة أقوال علمائهم، وربما كانت التوسعة أصلح للخلق أحيانا؛ فنصَّ على البُرِّ الذى هو أعلى المقتاتات، ثم نصَّ على الشعير الذى هو أدناها لينبه بالطرفين على الوسط. وتنتظم الحاشيتان مابينهما، وإذا أراد إنسان ذكرجملة

---

(١) القطنية: بالضم والكسر. وراه أبو حنيفة بالتشديد جرى المصنف رحمه الله تعالى: الثياب المتخذة من القطن. راجع (التاج ٩: ٣١١).

الشيء فربما كان ذكر طرفيه ونهايته أدل على استيعابه من اللفظ الشامل له.. ولما عهد النبى صلى الله عليه وسلم عادة الناس فى زمنه أكل البر مع السَّعة والاختيار،والشعير مع الضرورة والإقتار كان ذكره لهما تنبيها على: السلت[1] والأرز والذرة والدُّخن[2]؛ لأن من اعتاد أكلها فى بعض البلاد: إما أن يأكلها فى حال سعته؛ فيكون ذكر القمح منبها على حكمها، أو فى حال ضيقته فيكون ذكر الشعير منبها له ولو اتفق أن يكون الدُّخن أو غيره هو الغالب فى زمنه فى قوت أهل الإقتار، لأمكن أن ينبه به بدلا من الشعير.

وأما التمر فإنه وإن كان يقتات ففيه ضربٌ من التَّفكة والطبع يستحيله، حتى إنه يؤكل على غير جهة الاقتيات؛ فأراد صلى الله عليه وسلم أن يرفع اللبس لأجل هذا المعنى الذى انفرد به وينصُّ عليه مشيرا إلى أن كل مقتاتٍ، وإن كان فيه زيادة معنى، فإن ذلك لايخرجه عن يابه.

ولما علم صلى الله عليه وسلم: أن هذه الأقوات لا يصح اقتياتها إلا بعد إصلاحها، وإذا لم تكن مصلحة تكاد تلحق بالعدم، الذى لا ينتفع به فى القوت أعطى مالا قوام لها إلا به حكمها.. ونبه بالملح على ماسواه مما يحل محله فى إصلاحها؛ لأنه لا يقتاتُ منفردا ولكنه يجعل ماليس بقوتٍ قوتاً.

[باب «بيع الطعام مثلا بمثل»]

وأما الشافعى فإنه استلوح ماذهب إليه من قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث آخر: «الطعام بالطعام مثلا بمثل[3]» فيقول :

إنى وإن لم أُزاحمكم فى تطلب التعليل، فإن عموم هذا نصٌّ مذهبى، وإن زاحمتكم فيه

---

(١) السلت.شعير لاقشر له أجرد. وقيل: هو نوع من الحنطة والأول أصح، لأن البيضاء الحنطة.
راجع (لسان العرب: سلت).

(٢) الدخن: الجاروس: وفى المحكم حب الجاروس
راجع (لسان العرب : دخن).
وقيل: دخره من الجاروس ذرة حمراء دخن: ذرة صغيره (جرد) بلغة النوبة.. وهذان نوعان من الأذرة أى الذرة. وتزرع هذه الأنواع علفا للماسية فى أمريكا وإيطاليا.
راجع (إحياء التذكرة فى النباتات الطبية والمفردات العطارية تحقيقات الدكتور رمزى مفتاح مطبعة الحلبى بمصر).

(٣) راجع (صحيح مسلم ط. صبيح وأولاده ٥: ٤٧).

فإنه يشير إلى مـاقلت، لأنه علق الحكم بـالطعام، وهو مشتق من الطعـم. ومعنى الاشتقاق هو علة الأحكام.

وأما أبو حنيفـة فإنه أيضا سلـك قريبا من هـذا المسلك؛ فقال بأن عـامل خيبر لما باع الصاع بـالصاعين أنكـر ذلك صلى الله عليـه وسلم؛ فقال: «لاتفعلـوا ولكن مِثْـلا بمثل أو بيعوا هـذا واشتروا بثمنه من هذا وكـذلك[1] الميزان». ومعلـوم أنه لم يرد نفـس الميزان، وإنما أراد نفس الموزون فكأنه قال: وكذلك الموزون.

فنقول أيضا: إن لم نُـزاحمكم فى التعليل استدلَلْـت بعموم قوله، وكـذلك الموزون، وإن زاحمتكم فيه كان ذكر الوزن مشيرا للعلة.

وقال أصحابنا فى الرد عليه: إن علته تجيز الربا فى القليل الذى لا يتأتى فيه الكيل..

وعموم قـوله صلى الله عليه وسلـم: «البربالبر»[2] الحديث. يُوجـب منع الربا فيـه فقد صارت العلة أخذت من أصل ينقضها عمومه، وذلك مما يبطل العلل.

هذا الكلام فى الربافى بياعات النقد.

وأما القسم الثانى: فهو الربـافى النسيئة فتنكلم عليه فى الحديث المذكور[3] فيه السلم إن شاء الله عزوجل.. وقد اشتمل الحديث: على أن الربافي النقد فى هذا الستة المذكورة.

وذكر عن ابـن عباس: أنه أجاز دينا را بد ينـارين نقدا، وذكر: أنه رجع عنـه؛ فإن ثبت عنه أنـه كان يجيـزه فيسقط هـذا القسم على أصلـه، ولا يكون ربـا عنده إلا في القســم الآخر الذى وعدنا بالكـلام عليه، وذكر عنه مسلم ماظاهره: أنه تعلق بقـوله صلى الله عليه وسلم: «الربافى النسيئة».

وفى بعض طرق مسلم: «إنما الربافى النسيئة».

وفى بعض طرقه: «لا ربافيما كان يدا بيد» وروى البخارى: «لاربا إلا فى النسيئة[4]».

فـإن قيل: كيـف الوجـه فى بنـاء هذه الأحـاديـث مع قـوله عليـه السـلام: «الذهـب بالذهب» الحديث.

---

(١) راجع (صحيح مسلم ط. صبيح وأولاده ٥: ٤٧).
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٨٦).
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٩٦).
(٤) راجع (فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٤: ٣٠٤).

وفى آخره: «مِثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد» فقد أثبت الربا مع كونه يدا بيد.

وهـذا يمنع مـن حمله على أن المراد بـه «النسيئة» حتـى يكون مطـابقا لما تعلـق به ابـن عباس.

وأيضا قوله صلى الله عليه وسلم للذى كان يبيع الصاعين من التمر بصاع: «لا صاعى تمر بصاع[1]» الحديث.

قيل عنه ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن يقال. قـوله: «لاربا إلا فى النسيئة». يعنى: فى العُروض.. ومـافى معناها مما هو خارج عن الستة المنصوص عليها. وعما يقاس عليها، ولاشك :أن العُروض يدخلها الربا نسيئة على ماسَنُبينه فيما يأتى بعد إن شاء الله.

والثانى: أن يكون المراد الأجناس المختلفة من هذه الستـة ومافى معناها؛ فإنه لاربافيها إلا مـع النسيئة؛ فيحمـل ما تعلـق بـه ابن عبـاس على هـذا، حتى لا يكـون بين الأحاديـث تعارض وتناقض.

والجواب الثالث: أنه إنما أراد بقوله عليه السلام: «أما الربا في النسيئة».

إثبات حقيقتـه الربا أن يكـون فى الشىء نفسه، وهـو الربـا المذكور فى القرآن فى قـوله تعالى: ﴿وإن تبْتُم فلكُـم رءوس أموالكم﴾[2]؛ لأنهم كانـوا يقولون: إما أن تقضـى، وإما أن تُربى[3]. هذه طريقة فى الجواب سلكها بعض العلماء، ولما عورض بما وقع من إطلاقاته عليه السلام كقـوله: «فمـن زاد أو استزاد فقـد أربى[4]» وقد ذكـر: «الذهـب بالـذهب والفضـة بالفضة».

قال هذا على جهة المجاز والتَّشبيه له بالربا، وهذا عندى بعيد مع قوله عليه السلام فى حديث بلال لما باع الصاع بـالصاعين؛ فقال صلي الله عليه وسلم: «أوَّه[5] عين الربا» فنصَّ على أنه عين الربا.. وهذا يبعد معه أن يكون أراد: أنه يشبه الربا.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٩٥.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٧٩.

(٣) هكذا فى د، وفى ز: أن تقضى أو تربى.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٩٦).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣ : ١٥٩٤).

وقوله عليه السلام: «ها وها» بعض المحدثين يقولون: إنها مقصورة، وحذاق أهل اللغة يمدونها ويجعلون ذلك بدلا من الكاف؛ لأن أصلها: هاك. يقولون هاك السيف[1]. بمعنى: خذه. ويقال للاثنين: هاؤما . وللجماعة: هاؤُمُ.

قال الله عزوجل: ﴿هاؤُم اقرءُوا واكتابيه﴾[2].

ويقال: هاء. بالكسر.

وقوله عليه السلام «ولا تُشفُّوا بعضها على بعض».

بمعنى: لا تفضلوا. وقد يكون الشّف في اللغه بمعنى: النقصان. وهو من الأضداد.

خرج مسلم فى باب: آكل الربا حديثا عن جرير عن مغيرة. قال:

«سألت إبراهيم فحدثنا عن علقمة[3]». هكذا فى نسخة ابن ماهان.

وأما عند الجُلودى؛ فعن جرير عن مغيرة. قال: سأل شِباك إبراهيم فحدثنا عن علقمة؛ فجعل السائل هو شباك.

وفى رواية ابن العلاء: أن السائل هو المغيرة، وشباك هذا هو صبى كوفى مشهور بالرواية. عن إبراهيم النخعى ذكر: «أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو بخيبر - بقلادة فيها خرز وذهب، وهى من المغانم تُباع؛ فأمر صلى الله عليه وسلم بالذهب الذى فى القلادة فنزع وحده، ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب وزنا بوزن[4]».

وفى بعض طرقه: «اشتريت يوم خيبر قلادة فيها اثنا عشر دينارا فيها ذهب وخرز ففصلتها، فوجدت فيها أكثر من أثنى عشر دينارا، فذكرتُ ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فقال: «لا تباع حتى تفصل»[5].

قال الشيخ رحمه الله: مذهب مالك رضى الله عنه: أن الذهب إذا كانت معه سلعة؛ فلا يجوز بيعها بذهب، وكذلك إذا كانت فضة، وسلعة؛ فلا يجوز بيعها بفضة، لأن ذلك يؤدى إلى التفاضل بين الذهبين والذهب المنفرد جميع أجزائه مقابلة للذهب والسلعة، فلم

---

(١) راجع (ماسبق صفحة ٢٤ وصحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٢١٠).
(٢) سورة الحاقة آية. ١٩.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٩٧).
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٩٣).
(٥) راجع صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣: ١٥٩١.

يقع التماثل، ولا بيع الذهب بمثله سواء بسواء لكن مالكا استثنى السيف المحلى إذا كانت حليته تبعا له أن يباع بالفضة، وإن كانت حليته فضة وأجاز ذلك، لأن الشرع أباح تحليته ونزعه يشق، وهو قليل تبع. والإتباع غير مقصودة فى العقود.

وأما أبو حنيفة فيجيز ذلك إذا كان الذهب المنفرد أكثر من الذهب المنضم للقلادة، ويرى: أن مازاد من الذهب المنفرد يكون فى مقابلة السلعة، وما سوى ذلك يكون فى مقابلة الذهب سواء بسواء؛ فيصيران كالعقدين المنفردين فلا يتصور الربا.

ومن الناس من شذَّ فأجاز ذلك على إطلاق من غير اعتبار يكون الذهب المنفرد أكثر أو أقل.

وأصحاب أبى حنيفة إذا احتججنا عليهم بالقلادة[1] يقولون: قد ذكر هاهنا: أن الذهب الذى كان فيها أكثر من الذهب المنفرد، ونحن نمنع هذا الوجه، لأنا اشترطنا فى الإجازة: أن يكون الذهب المنفرد أكثر من الذهب المنضم للسلعة.

وإنما يمتنع هذا التأويل على المخالف الذى ذكرنا: أنه يجيز ذلك على الإطلاق.

ورأيت الطحاوى ينفصل عن حديث القلادة: بأنه إنما نهى عن ذلك لئلا يغبن المسلمون فى المغانم، وأنه صلى الله عليه وسلم تخَوَّف من الغبن وقد ظهر ماتخوف[2] منه لأنه وجد فى ذهبه أكثر من الثمن، وقد تعسف عندى فى هذا التأويل، لأنه[3] قد ذكر: أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر بنزع الذهب الذى فيها. قال لهم:

«الذهب بالذهب وزنا بوزن»، وهذا كالنطق بالعلة، وكأنه صلى الله عليه وسلم قال لهم: إنما أمرتكم بذلك حتى يحصل الذهب بالذهب سواء بسواء، ولو كان إنما أمر بذلك للغبن لقال صلى الله عليه وسلم: الغبن لا يجوز فى المغانم أو ما يكون هذا معناه.

وأما قوله: «فجاءه بتمر جَنيب فقال: لا تفعل، بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيبا»[4]. فإن الجنيب صنف من أعلى التمر والجمع صنف من أدناه. وقيل: خلط من أنواع التمر.

---

(١) بالقلادة: أى بحديث القلادة.

(٢) هكذا فى (ح) وفى نسختى د،ز تحوف منه.

(٣) هكذا فى د،ح، وفى ز: لأنه ذكر.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقق عبدالباقى ٣: ١٥٩٤).

وقد يتعلق بعموم هذا من لا يحمى الذريعة، ويقول: قد أجاز هاهنا أن يبيع الجمع بالدراهم، ثم يشترى[1] بها جنيبا، ولم يفرق بين أن يشتريه ممن باع منه الجمع أو غيره، ولم يتهم على كون الدراهم لغوا، ومن يحمى الذريعة يخصه بأدلة أُخر.

[باب أخذ الحلال وترك الشبهات]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الحلال بيِّن والحرام بيِّن وبينهما مشتبهات» لا يعلمهن كثير من الناس؛ فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام. كالراعى حوله الحمى يوشك أن يرتع فيه. ألا وإن لكل ملك حمى. ألاو إن حمى الله محارمه. ألا وإن فى الجسد مضغة إن صلحت صلح الجسد كله، وإن فسدت فسد الجسد كله. ألا وهى القلب»[2].

قال الشيخ رحمه الله: هذا الحديث جليل الموقع عظيم النفع فى الشرع حتى قال بعض الناس:«إنه ثلث الإسلام»، وذكر حديثين آخرين هما الثلثان الباقيان.

وإنما نبَّه أهل العلم على عظم هذا الحديث، لأن الإنسان إنما تُعُبِّد بطهارة قلبه وجسمه، وأكثر المذام والمحظورات إنما تنبعث من القلب، فأشار صلى الله عليه وسلم لإصلاحه، ونبه على أن إصلاحه هو إصلاح الجسم، وأنه الأصل، وهذا صحيح يؤمن به حتى من لا يؤمن بالشرع.

وقد نص عليه: الفلاسفة، والأطباء. والأحكام، والعبادات التى يتصرف الإنسان عليها بقلبه وجسمه تقع فيها مشكلات وأمور ملتبسات التساهل فيها، وتعويد النفس الجرأة عليها تكسب فسادالدين والعرض.

فنبه صلي الله عليه وسلم على توقى هذه، وضرب لها مثلا محسوسا، لتكون النفس له أشد تصورا، والعقل أعظم قبولا؛ فأخبرصلى الله عليه وسلم: أن الملوك لهم أحمية لا تمس، وهكذا كانت العرب تعرف فى الجاهلية: أن العزيز فيهم يحمى مروجا وأفنية، فلا يُتَجاسَرُ عليها ولا يدنى منها مهابة من سطوته، أو خوفا من الوقوع فى حوزته.

---

(١) هكذا فى (ح). وفى نسختى د،ز: به.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد النافى ٣: ١٥٩٩، وسنن أبى داود ٢: ٢١٨).

وهكذا محارم الله عزوجل: من ترك منها ما قرب فهو من توسطها أبعد، ومن يحامى طرف الشيء أمن عليه أن يتوسط، ومن تطرف توسط، وهذا كله صحيح، وإنما بقى أن نتكلم على هذه المشتبهات فنقول:

قد أكثر[1] العلماء من الكلام على تفسير المشتبهات، ونحن ننبهك على أمثل طريقة.

فاعلم: أن الاشتباه هو الالتباس، وإنما يطلق فى مقتضى هذه التسمية هاهنا على أمرما أشبه أصلا ما، ولكنه مع هذا يشبه أصلا آخر يناقض الأصل الآخر فكأنه كثرت أشباهه؛ فقيل: اشتبه بمعنى: اختلط حتى كأنه شيء واحد من شيئين مختلفين، فإذا أُحِطْت بهذا عِلما، فيجب أن نتطلب هذه الحقيقة فنقول:

قد تكون أصول الشرع المختلفة تتجاذب فرعا واحدا تجاذبا متساويا فى حق بعض العلماء، ولا يمكنه تصور ترجيح، ورده لبعض الأصول يوجب تحريمه، ورده لبعضها يوجب تحليله، فلا شك أن الأحوط هاهنا تجنب هذا، ومن تجنبه وصف بالورع والتحفظ فى الدين، وما أحد من المسلمين يعيب فاعل هذا، بل المعلوم إنطلاق الألسنة بالثناء عليه، والشهادة له بالورع إذا عُرِف بذلك.

وقد سئل مالك: عن خنزير الماء فوقف فيه.. وكان شيخنا رحمه الله يقول: لمَّا تعارضت الآى عنده ونظر إلى عموم قوله عزوجل:﴿حُرِّمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير﴾[2] فخاف أن يدخل فى[3] عمومه فيحرم. ونظر إلى عموم قوله سبحانه ﴿أُحِلَّ لكم صيد والبحر وطعامه﴾[4] وأمكن عنده أن يدخل فى عموم هذه الآية فيحلُّ [ويكون خارجا عنها بدليل الآية التى ذكرنا قبلها فلا يحل][5] ولم تظهر له طرق الترجيح الواضحة فى أن يقدم آية على آية ووقف[6] فيه.

ومن هذا المعنى: أن يعلم أصل الحكم ولكنه يلتبس وجود شرط الإباحة حتى يتردد بينه وبين شرط التحريم.

---

(١) هكذا فى ز. وفى د: أكثر العلماء.

(٢) سورة المائدة آية: ٣.

(٣) هكذا فى ز، وفى د. يدخل عمومه.

(٤) سورة المائدة آية ٩٦.

(٥) مابين المعقوفين زيادة من د.

(٦) هكذا فى ز. وفى د: وقف.

وذلك: أن الإنسان يحل له أن يأكل مِلكه، أو ما فى معناه مما أُبيح له تملكه، ويحرم عليه أكل ملك غيره أو ما فى معناه.

وقد وجد النبى صلى الله عليه وسلم تمرة ساقطة فترك أكلها، واعتل بأنه لولا أنه يخاف أن تكون صدقة لأكلها؛ فلما كانت الصدقة محرمة عليه، وشك: هل حصل هذا التحزيم فى هذه التمرة تركها ولحقت با لمشتبهات.

وهذا إذا كان الاشتباه من جهة أصول الشرع بعد نظر صحيح فيها، أو فى القسم[1] الأخير الذى ذكرناه مع فقد أصول تردُّ إليها، وعدم أماراتٍ وظنون يعول عليها.. وأما إذا كان الأمر بخلاف ذلك فليس من الورع التوقف، بل ربما خرج بعضه إلى ما يكره.

وبيان ذلك با لمثال.

أن من أتى ماءً لم يجد سواه ليتوضأمنه؛ فقال فى نفسه: لعل نجاسةً سقطت فيه قبل أن أرد عليه وامتنع من الطهارة به؛ فإن ذلك ليس بممدوح وخارج عما وقع فى الحديث؛ لأن الأصل طهارة المياه وعدم الطوارىء.. واستصحاب هذا كالعلم الذى يُظن منه أنه لم يسقط فيه شىء[مع][2] أن هذه الفكرة إذا مرَّ معها تكررت ولم تقف عند حدٍّ، وأدى ذلك إلى انقطاع عن العبادات.

وكذلك: لو أن إنسانا اشتهى النساء، ثم قال: لعل فى العالم من رضع معى! فلا يلقى امرأة إلا والعقل يجوز ذلك فيها إذا كانت فى سِنٍّ يمكن أن ترضع معه؛ فاجتنب جميع النساء لهذا الخاطر[3] الفاسد لم يكن مصيبا لمثل ماقلناه فى الماء من استصحاب الحال فى عدم هذه الأمور؛ وما يقع من الضرر بالإصغاء إلى هذه الخواطر فلا[4] يتسع فيه الخرق؛ فقد صارت الشكوك التى لا أصول لها وتتكرر فى نفسه، ويعظم الضرر با لمرور على موجبها ساقطة فى الشرع، حتى كانت[5] المداواة عند بعض الفقهاء، والمستحسن: إضراب النفس عنها والتغافل عن إخطارها بالبال، كما يقولون فى الموسوس فى الحدث بعد الوضوء: أنه يؤمر بأن يلهى عن ذلك ويعرض عنه، حتى إذا اعتاد الإعراض عنه لم يتكرر عليه. وقد يكون هذا

---

(١) هكذا فى (د،ح). وفى ز: والقسم الأخير.

(٢) مابين المعقوفتين زيادة من ح.

(٣) هكذا فى ز. وفى د: الخطر.

(٤) هكذا فى د: وفى ز، ح: وقد يتسع.

(٥) هكذا فى د، وفى ز،ح: حتى صارت المداواة.

الشك لـه مستند ولكن الشرع عفـا عنه لعظم الضرورة، كمـن تحقق أن امرأة أُرضعـت معه والتبست عليه بنساء العالم؛ فإنا إن قطعنا عليه شهوته وحرمنا نساء العالم [عليه][1] جملة كان ذلـك إضرارًا عظيما[2] وكلهـن محلـل، فـلايغلـب حكـم محرمـة واحـدة على مئين وألـوف محللات.. ولو اختلطت هذه الرضيعة بنسـاءٍ محصورات لنهى عن التزويج منهن لأن الشك هاهنا له مستند، وهـو العلم، بأنَّ هناك رضيعة وشك فى عينها، وله قـدرة على تحصيل غرضه مع القطع بسلامته مـن الوقوع فى الحرام، بأن يتزوج من نساء قوم آخـرين، وليس من الحزم فى الذين أن يكون له طريقان فى تحصيل عرضه.

أحـدهما محلل هـو أسهـل وأكثر، فـإن وقـع فيه قطـع على عين التحليـل.. والطريـق الأُخرى أقل وأنـدر وإن وقع فيه خاف أن يقع فى عين الحرام، فيعـدل عن المحلل بما يجوز أن يكون محرمـا، وبهذا فارقت هذه المسـألة التى قبلها لأنـه متى اختلطت بنساء العـالم لا يقدر على تحصيل غرضه بطريق أُخرى ، فوجب ألا يكون للشك تأثير.

وإنما أريتك بهذه المسـألة طـريقة تسلكهـا، وإلا فمسائل هـذا النوع لا تُحصـى كثرة، ولكن أُصول جميعهـا لا تنفك عن الأصول التى مُهِّـدت لك.. وقد يقلّ الضرر بـالتحريم فى بعض المسائل ويعظم فى أخرى، ويتضح كون الشك له مستند فى بعض المسائل، ويخفى فى أُخرى، وقد تكثر أصـول بعض المسائل؛ وقد تتضح مساواة الفرع للأصـل،وقد تخفى، ومن مجموع هذا كله واختلاف نظر الفقهاء فيه يقع بينهم التنازع والاختلاف.

من ذلك مسائل: الشاك فى عدد الطلاق، والشاك: هل حنث فى يمينه أم لا.

والشاك فى زوجتـه: هل تحبه أم لا، وقد حلـف على أنها تحبه: والشاك فى الإنـاءين أيهما النَّجس والشاك: هـل أصابت ثوبه نجاسـة أم لا ؟ والشاك فى موضعها مع علمه بـإصابتها ثوبـه إلى غيرذلك مـن المسائل التـى كثر اضطراب العلماء فيهـا، وطريقتهـم فيها هـى التى نبهناك عليها، وأنت إذا أحطت بهذه الطريقة علما أغنتك عن اضطراب الفقهاء.

وأيضا فى هذا الحديث: هل المشتبهات المذكورات فيه واجب اجتنابها؟

---

(١) مابين المعقوفتين زيادة من ز.

(٢) وكلهن: مكانها فى ز: مطموس. ونقلت من د. وقرئت فى ح. وكأنهن محللات.

وهل قوله: «من وقع فى الشبهات وقع فى الحرام» دلالة على أن اجتنابها واجب أم يكون المراد أنه قد يقع فى الحرام لقوله بعد ذلك: «كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه[1]» ولم يقل: يرتع فيه؟، فلابد مع وصفه بإن اجتنابها إستبراء للدين والعرض.

والإستبراء: يشير إلى أنها ليست بنفس الحرام الذى يجب أن يجتنب، لأن هذه المسائل التى نصصنا على بعضها وأشرنا إلى بقيتها تختلف طرق الاشتباه فيها على ما أشرنا إليك به فقد يقتضى بعضها التحريم وأن الاجتناب واجب. وقد تدق طرق الاشتباه وتضعف فيكون الاجتناب[2] حينئذ مستحبا غير واجب، ولكنه صلى الله عليه وسلم أتى بلفظ دالٍ على استحباب التوقى... ولا شك أن استحسان التوقى يعم جميعها مالم تكن من الشكوك الفاسدة التى أشرنا إليها.

وقد يقال: هذه المشتبهات: إما أن تكون حراما أو حلالا. وقد قال صلى الله عليه وسلم: «إن الحلال بين وإن الحرام بين». فإن كانت محرمة فيجب أن تكون بينهة على ظاهر قوله، وإن كانت محللة فيجب أن تكون بينة على ظاهر قوله أيضا.

قيل: قد يقع منها ماهو مكروه وهو كثير فيها، فلا يقال: إنه حرام بين ولا حلال بين لا كراهة [فيه][3]، وأيضا فقد يكون المراد: ما استقر عليه الشرع من تحليل وتحريم ما نزل بيانه واضحا بيِّنا، وإليه أشار بقوله صلى الله عليه وسلم: «الحلال بين والحرام بين[4]».

ولا شك أن تحريم: الربا، والميتة، والدم، ولحم الخنزير بين ، ولا شك: أن تحليل الأكل من طيبات ما اكتسبنا، وتزويج النساء حلال بين ، وإلى هذا وأمثاله أشار وإن كانت المشتبهات لها أحكام مَّا، ولهذا قال عليه السلام: «لا يعلمهن كثير من الناس»، ولو كانت لاحكم لله تعالى فيها لم يقل: «لا يعلمهن كثير من الناس»، لأن الكل حينئذٍ لا يعلمونها.

وقد يدخل هذا الحديث فى الاستدلال على حماية الذريعة وصحة القول به، كما ذهب

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٩٩).

(٢) هكذا فى نسختى د، ز، ح وفى م: الاشتباه، وهو تحريف.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ز.

(٤) راجع ما سبق صفحة ٣٢.

إليه مالك لقوله عليه السلام: «كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه[1]».

وقد اختلف الناس فى محل العقل من الإنسان.

فمذهب بعض الأئمة من المتكلمين: أنه فى القلب. وإليه صار جمهور الفلاسفة، ويحكى هذا[2] عن أرِسْطاطاليس وهو رئيس الفلاسفة، وقالت الأطباء: إنه فى الدماغ ويحكى هذا عن أبى حنيفة.

وقد احتج بعض الأئمة المتكلمين: على أنه فى القلب لقوله سبحانه: ﴿فتكون لهم قلوبٌ يعقلون بها﴾[3] فأضاف العقل إلى القلب، وقال عز وجل: ﴿إنَّ فى ذلك لَذِكرى لمن كان له قلبٌ﴾[4].

واحتجوا أيضا بهذا الحديث، وقد جعل صلى الله عليه وسلم صلاح الجسد كله وفساده كله تابعا للقلب والدماغ من جملة الجسد، فاقتضى ظاهر الحديث كون فساده وصلاحه تبعا للقلب. وهذا يدل على أنه ليس بمحلٍّ للعقل.

وأما الأطباء فإنما عُمدتهم (على أن)[5] الدماغ يفسد فيفسد العقل، ويكون منه الصرع، والهوس عندهم، ويتغير من أوجه، فيتغير العقل، ويكون منه: المالنْخُوليا. وغير ذلك من العلل التى يُسَمونها، فاقتضى ذلك عندهم كون العقل فى الدماغ ولاحجة لهم فى هذا، لأن الله سبحانه قد يُجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ، وإن لم يكن العقل فيه لا سيَّما على أصولهم فى الاشتراك، الذى يذكرونه فى كتبهم بين الدماغ والقلب نعم، وهم يجعلون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكا وينصون فى كتبهم: على أن المالنخوليا على قسمين:

شَراسِيفية: وهى أبخرة عندهم تصعد من نواحى قريبة من المعدة، وقد يكون برأس المعدة خلط يبخر الأعلى فيتغير العقل.. وهذا منهم نقض لاستدلا لهم.

والنوع الآخر: دماغية وهو(من)[6] فساد مزاج الدماغ.. والعلم عندهم عليها: أن مادام على وتيرة واحدة فهو من الدماغ، وما كان يختلف الأزمان فيه فهو من أسفل البدن، فإذا صعد البخار تحرك وإذا سكن سكن.

---

(١) راجع صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣:١٥٩٩

(٢) هكذا فى د. وفى ر، ح: يحكى عن.

(٣) سورة الحج آية ٤٦.

(٤) سورة ق آية: ٣٧.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من ح.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من ح.

[باب بيع الطعام مثلا بمثل]

ذكر مسلم عن مَعْمرٍ: أنه أرسل غلامه بصاع قمح ليبيعه ويشترى بثمنه شعيرا، فأخذ الغلام صاعا وزيادة بعض صاع فقال معمر: رُدَّه ولا تأخذن إلا مثلا بمثل، فإن النبى صلى الله عليه وسلم قال:«الطعام بالطعام مثلا بمثل». وكان طعامهم يومئذ الشعير. قيل: فإنه ليس بمثله. قال: «إنى أخاف أن يضارع»[1].

قال الشيخ رحمه الله: مذهب مالك رضى الله عنه: أن الشعير مع القمح صِنف واحد لايجوز التفاضل فيه لتقارب المنفعة فيه.. وسنبين فى كلامنا على السَّلَم وجه مراعاته المنفعة دون مجرد الذوات، ونوضح ذلك:

بأن القمح قد يُستدل به فى نفسه فبين أعلاه وأدناه من التفاوت قريب مما بين القمح والشعير ثم حصل الاتفاق على أن أعلى القمح وأدناه لايجوز التفاضل بينهما لتقارب الغرض فيهما فكذلك الشعير والقمح.

ومذهب الشافعى رحمه الله: جواز التفاضل بين القمح والشعير، ومال إليه بعض شيوخنا المحققين واعتمد: على أنه يخالف القمح فى الصورة والتسمية كما يخالف القمح التمر فوجب أن يكونا صفين.

وقد قال صلى الله عليه وسلم عقيب الحديث:«فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم[2]».

وقد ذكر الترمذى:«بيعوا البر بالشعير كيف شئتم يدا بيد[3]»، وبهذا احتج الشافعى.

[باب بيع الدابة واستثناء ركوبها]

قول جابر رضى الله عنه: «أنه باع من النبى صلى الله عليه وسلم جمله على أن له فقار ظهره إلى المدينة[4]». الحديث.

(١) «إنى أخاف أن يضارع».أى: آلا يشابه ويشارك. ومعناه: أخاف أن يكون فى المعنى المماثل؛ فيكون له حكمه فى تحريم الربا.

(٢) راجع(صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٩٢).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٨٧).
راجع (سنن الترمذى ٥: ٢٤٩).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٢٢١ وما بعدها).

قال الشيـخ رحمه الله: من النـاس من أجاز بيـع الدابـة وإستثناء البائع ركـوبها أخذا بظاهر هذا الحديث.. وأما مالك فيجيزه بشرط:

أن تكون مسافة هذا الركوب قريبة.

ويحمل هذا الحديث عليه.

وأما أبو حنيفـة والشافعي: فيمنعانه أصـلا لنهيه صلى الله عليه وسلم عـن بيع الثُّنيا، وعن بيع وشرطٍ، وكأنهما يـريان أن هذا لم تكن فيه حقيقة البيع لأنـه أعطاه الجمل والثمن لما وصل إلى المدينة، أو لأن شرط الـركوب لم يكن مُقارِنا للعقد.. ويـرون: أن التعلق بنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الثُّنيا، وعن بيع وشرطٍ أولى من هذه الفِعلة المحتملة. ونحن نخصُّ الحديثين بهذه الفعلة، لأنهما عمـومان وهـذه أخصُّ منهما، والخاصُّ يقضـى على العام. ورده الجمل عليـه لايناقض كـون الأول بيعًا، وليس من وهـب ما اشتراه بعد صحـة اشترائه رافعا لكونـه مُشترِيًا لـه أولا، ولوا ارتفـع شراؤه وسقط لارتفعـت هبته وسقطـت، فلا يصـح حمل الحديث على أنه لم يُقارن البيع هذا الشرط مع قوله:«فبعتُه إياه على أنّ لى فقار ظهره».

وهذا نصٌّ فى الاشتراط عند البيع.

وقد اختلفـت الأحاديـث فى الشروط، ومن لم يتفطَّـن لطرق[1] بنائهـا اضطرب عليـه الأمر.

وقد حُكِى: أن رجلا استفتى أبا حنيفة عـن: بيع وشرط فقال: هما باطلان. ثم استفتى ابن شُبرمة[2] فقال: هما صحيحان. ثم استفتـى ابن أبى ليلى[3] فقال: البيع صحيح والشرط باطل.

قـال السائل: فقلـت سبحان اللـه! ثلاثـة من فقهـاء العراق اختلفـوا على فى مسألـة واحدة هذا الاختلاف، فأتى أبا حنيفة وأعلمـه بما قال صاحباه، فقال: «نهى رسول الله صلي الله عليه وسلم عن بيـع وشرط».. وأتى ابن شبرمة فاحتج له بحديث جـابر هذا.. وأتى ابن

(١) هكذا فى (ح)، وفى نسختى د، ز: لطريق.

(٢) ابن شبرمة: هو عبد الله بن شبرمة ثقة عن عبد الله بن شداد هو: عمار الدهنى.
راجع (تقريب التهذيب لابن حجر ص ٤٦٥)

(٣) ابن أبى ليلى: هـو عبد الرحمن بن أبى ليلى الأنصـارى المدنى، ثم الكوفى. ثقـة من الثانية. اختلف فى سماعـه من عمر. مات بوقعة الجماجم.
راجع (تقريب التهذيب لابن حجر ص٢٣٦).

أبى ليلى فاحتج له بحديث بريرة المتقدم. ونحن نبيّن الأحاديث فنقول:

من الشروط ما يفسد العقد، ومنهامالا يفسده. فما كان منها من مقتضى العقد كالتسليم، أو مصلحته كالرهن والحميل صح البيع والشرط. وما كان ينافى موجب العقد ويدخل فى الغرر والجهالة بالمبيع فسد العقد والشرط.

وكان شيخنا رحمه الله يقول: مالا فائدة فيه ولا يؤدى إلى فساد في البيع، ولا يزاد فى الثمن ولا ينقص منه لأجله، فهذا الذى قد تقوّل فيه بعض(أصحابنا من أهل الأصول)[1]: البيع صحيح والشرط باطل.

وقال بعض الناس قول جابر: «وزن لى ثمن البعير فأرجح لى».. فيه دلالة على جواز هبة المجهول.. وقوله: «أَفْقَرَنِى ظهره» الافقار فى اللغة: إعارة الظهر للركوب.

[باب من استسلف شيئا فقضي خيرا منه]

قوله « استسلف بَكْرا فقضى جملا خيارًا رباعيًا، وقال صلى الله عليه وسلم: « إن خِيَار الناس أحسنهُم قضاء[2]».

قال الشيخ رحمه الله: «قد نهى صلى الله عليه وسلم عن سلف جرَّ منفعةً»، وهذا سلف جر منفعة فلا بد من بناء الحديثين فنقول النهى محمول على ماكان من المنفعة اشترط فى أصل القرض، وهذا لم يشترط فلهذا أجاز، لكن المشهور عندنا فى المذهب:

أن الزيادة فى العدد منهى عنها وإن لم تشترط فى أصل القرض. وكأنهم يرون هذا الحديث مخصصا لحديث النهي، ولم يرد إلا فى زيادة الصفة، فلم يتعد به ماورد فيه.

والبَكْر من الإبل كالغلام من الناس. والقلُوص منها كالجارية من النساء، والذى استكمل منها ست سنين ودخل فى السابعة يقال له: رَبَاع والأنثى رَبَاعِيَة بتخفيف الياء.

[باب الرهن وجوازه فى الحضر والسفر]

قول عائشة رضى الله عنها: «اشترى صلى الله عليه وسلم من يهودى طعاما إلى أجل ورهنه درعا [له][3] من حديد».

---

(١) مابين المعقوفتين زيادة من ز.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٠٠).

(٣) مابين المعقوفتين زيادة من ز، ح، مسلم:
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٠٣).

قال الشيخ رضى الله عنه: شَذَّ بعض الناس فمنع الرهن فى الحضر تعلقا بدليل الخطاب من قوله تعالى﴿وإن كُنتم على سفرٍ ولم تجدوا كاتبا فَرُهُنٌ مقبوضةٌ﴾[1]. فاشترط السفر فدل على أن الحضر بخلافه. وقال أصحابنا: هذا الحديث حجة عليه فى جواز الرهن فى الحضر.. وفيه دلالة على جواز معاملة اليهود وإن كانوا يستحلون من المكاسب مالا نستحل.

وقد أكثر الناس القول فى وجه مبايعة النبى صلى الله عليه وسلم لليهودي ورهنه درعه عنده، وأمثل ما يقال فيه: إنه فعل ذلك ليرى ـــ صلى الله عليه وسلم ـ جواز معاملة اليهود، أو فعل ذلك لأنه لم يحضره حينئذ مَن عنده طعام سوى هذا اليهودى،أو يكون صلى الله عليه وسلم علم: أصحابه رضى الله عنهم لايقبلون منه الرهن إكراما له، أولا يقتضونه فى الثمن إذا حل تقربا إليه فعدل إلي معاملة من يفعل معه ذلك لئلا يجحف بأصحابه.

[باب السلم][2]

قوله صلى الله عيله وسلم:« من أسلم فى تمر فلْيُسلِف فى كيل معلوم ووزنٍ معلوم إلى أجل معلوم[3]».

قال الشيخ رحمه الله: قد تقدم الكلام فى ربا بيع[4] النقد ونحن نتكلم الآن على الربا فى النسيئة. فاعلم: أن الربا يدخل فى بيع النسيئة فى الستة المذكورة[5] فى الحديث.. وما قيس عليها سواء اتفقت الأجناس، أو اختلفت، وما سوى الستة أوما قيس عليها لا يدخل الربا فى بيع النسيئة فيه إذا اختلفت الأجناس كسلم عبد فى ثوبين، فإن تساوت الأجناس فاختلف الناس، فمنعه أبو حنيفة، وأجازه الشافعى. وقال مالك: إذا اتفقت المنافع فى الجنس منع، وإن اختلفت جاز.

فأما أبو حنيفة فحجته قوله عزوجل ﴿وحرم الرِّبا﴾[6]، والربا: الزيادة.

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز: (فرهن). قراءة أبوعمرو، وابن كثير ـ بضم الراء والهاء ـ وروى عنهما بتخفيف الهاء.
راجع (تفسير القرطبى آية ٢٨٣ من سورة البقرة).

(٢و٣) السلم: قال أهل اللغة: ويقال: السلم والسلف، وأسلم وسلم، وأسلف وسلف. ويكون السلف أيضا قرضا. ويقال: استلف.. ويشترك السلم والقرض فى أن كلامنها: إثبات مال فى الذمة بمدلول فى الحال.. وذكر فى حد السلم عبارات أحسنها: أنه عقد على موصوف فى الذمة ينفذ يعطى عاجلا، وسمى سلما لتسليم رأس المال فى المجلس.. وسمى سلفا لتقديم رأس المال، وأجمع المسلمون على جواز السلم.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٠٤).

(٤) راجع هذا فى صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣:١٥٩٦.

(٥) هكذا فى د، وفى ز: يدخل في الستة المذكوره.

(٦) سورة البقرة آية:٢٧٥.

وهذا موجود فى هذا البيع فمنع بحق عموم الآية، وإنما خص منها اختلاف الأجناس بما قدمناه من الحديث وبغير ذلك.

وأما الشافعى فإنه يحتج بأنه أمر النبى - صلى الله عليه وسلم - بعض أصحابه بأن يُعطى بعيرا فى بعيرين إلى أجل، وهذا يخص قوله تعالى: ﴿وحرم الربا﴾ إذا قلنا: إن الزيادة فى عوض الشىء تُسمى ربا حقيقة.. وجماعة من أهل الأصول يذهبون إلى تخصيص العموم بخبر الواحد، وبعضهم منع منه.

وأما مالك: فإنه توسط بين القولين، وعدَّل بين المذهبين، وسلك حماية الذريعة. وأصله القول بها فنظر إلى أن الأجناس إذا اختلفت جاز التفاضل فيها نسيئة أو الغرض من المتملكات الانتفاعات.. وأما نفس الذوات فلا يملكها إلا الله عزوجل الذى يُوجدها ويعدمها، وإنما تملك الخلق الانتفاع بها فإذا كانت المنافع مختلفة، وهى المقصودة، التى يتعلق بها الملك وجب أن يحل محل اختلاف الأجناس، وإذا كان الغرض فى دابة الحمل عليها، والغرض من أخرى الجرى بها صار فى الأنفس كدابة يراد بها ركوبها، وثوب يراد لباسه، فإذا تساوت المنافع نظر إلى قوله: إن النبى صلى الله عليه وسلم «نهي عن سلف جرَّ نفعا» فإذا دفع ثوبا فى ثوبين الغرض فيهما كالغرض فى الثوب فكأنه أسلفه واشترط عليه أن ينتفع بالزيادة، ولو أسلم ثوبين فى ثوب تتفق الأغراض فيهما[1] أيضا على أن يكون أعطاه أحد الثوبين ليضمن له الثانى فى ذمته أجلاً سمَّياه، فيصير ذلك معاوضة على الضمان، وسلفا لينتفع بالضمان، وذلك لا يجوز، ولو تحققنا حصول السلم.. والقرضُ على وجه لا منفعة فيه محققة، وهى الزيادة المحسوسة، ولا منفعة فيه مقدرة يتهم الناس عليها لأجزنا ذلك إذا سُلِك به مسلك القرض. وقد وقع عندنا اضطراب فى المذهب فى التبايع بما اتفقت أجناسه، ومنافعه، ولم تقع فيه زيادة: هل يجوز أم لا ؟ كسلم ثوب فى مثله فأجيز، لأن تقدير[2] منفعة فى ذلك يتهم الناس عليها تبعد فى النفوس، ومنع لئلا يقصد الانتفاع بضمان القابض عوضا عن منفعته بما قبض.

وأما الشافعى فيجيز ذلك: وهو يجيزه، وإن حصل فيه التفاضل الذى هو منفعة.

---

(١) هكذا فى (ح) وفى نسختى د،ز: فيها.

(٢) هكذا فى ز،ح وفى د: تقديم.

محققة، فكيف به مع التساوى الذى لا منفعة فيـه محققة، فإذا ثبت جواز النساء فيما اختلفت أجناسه مما عدا الستة وما فى معناها، فالسلم يجوز فى كل شيء تضبطه الصفة.

وقد وقع اختلاف بين مالك وأبى حنيفة، وبين مالك والشافعى رحمهم الله فى مسائل.

هل يجوز السلم فيها أم لا؟ وهو اختلاف فى حـال فمن يمنع السلم يعتقد: أن الصفة لاتحصر مامنع منه، ومن يجيزه: يعتقد: أن الصفة تحصره.

وهذا مثل ما يقول أصحاب أبى حنيفة:

كيف تجيزون السلم فى الجوارى؟ مع اختلافهن فى الـرشاقة والملاحة، وأنهن يتفاوتن فى ذلك تفـاوتا عظيما يختلف الثمـن باختلافـه، ومالـك لم يثبت عنده مـا قالوا، ورأى ذلـك مما يضبط المقصود منه أجاز السلم فيهن.

وعلى هذا الأسلوب جرى الأمر فى اختلافهم فى غير ذلك من المسائل.

وأما قـوله صلى الله عليـه وسلم: «إلى أجل معلـوم» فقد تعلـق به بعض أصحـابنا فى افتقار صحة السلـم إلى أجل.. والمشهور عندنا منع السلم الحال.

وكـان بعض شيـوخنـا يخرج من(المدونـة)[1] القـول بجوازه مـن مسألـة: إذا اشترى بعروض وباع بمثلها مرابحة، وهو مذهـب الشافعى، ومن أجاز السلـم الحال يحمل الحديث على أن المراد به: إن كان آجلا فليكن معلوما.

واختلف القائلون من أصحابنا[2] بإثبات الأجل، فقال بعضهم: ثلاثة أيام.

وقال بعضهم[3]: بل أكثـر من ذلك مما تتغير فيـه الأسواق كنصف الشهـر ونحوه إذا كان يقبض السلم فى البلد بعينه.

خرَّج مسلم فى هذا البـاب: «حدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بـن أبى شيبة وإسماعيل ابن سـالم جميعا عـن ابن عُليَّـة. قال بعضهـم: هكذا فى نسخـة أبى العـلاء عن مسلـم عن شيوخه عـن ابن عُليَّة، وهو إسماعيـل بن إبراهيم، وفى روايتنـا: عن الجُلودى ابن عيينـة بدل ابن عُليَّة، والصواب رواية أبى العلاء، ومن تأمل الباب بان له ذلك.

---

(١) المدونة: كتـاب فى فقه المالكية، لعبـدالسلام بن سعيـد المشهور بسحنون (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ) وقد نشرت المدونة فى أربعة أجزاء بالقاهرة ١٣٢٤ ـ ١٣٢٥هـ.

(٢) أصحابنا: أى فى مذهب المالكية.

(٣) وقال بعضهم: المراد بهذا: أبوعلى الغسانى كما ذكرنا قبل وبعد.

[باب تحريم الاحتكار فى الأقوات]

قوله: إن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «من احتكر فهو خاطىء[1]». فقيل لسعيد ابن المسيب: إنك تحتكر فقال: إن مَعْمرا الذى كان[2] يُحدث هذا الحديث كان يحتكر.

قال الشيخ وفقه الله: أصل هذا مراعاة الضرر فكل ما أَضَرَّ بالمسلمين وجب أن ينفى عنهم، وإذا كان شراء الشىء بالبلد تُعَلِّى سعر البلد وتضرُّ بالناس منع المحتكر من شرائه نظرا للمسلمين عليه كما قال العلماء: إنه إذا احتيج إلى طعام رجل واضطر الناس إليه أُلزم بيعه منهم، فمراعاة الضرر هى الأصل فى هذا.

وقد قال بعض أصحاب مالك: إن احتكار الطعام ممنوع على كل حال، لأن أقوات الناس لا يكون احتكارها أبدا إلا مُضِرًّا بهم.

ومحمل مارُوِى عن رواة هذا الحديث من أنهم كانوا يحتكرون: أنهم احتكروا مالا يضر بالناس، وحملوا قول النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك، وحمله على هذا يؤكد ماقلناه.

خرج مسلم فى هذا الباب: «حدثنا بعض أصحابنا عن عمرو بن عون قال: حدثنا خالد بن عبد الله عن عمرو[3] بن يحيى عن محمد بن عمرو، عن سعيد بن المسيب، عن معمر بن عبد الله حدثنى عدى بن كعب، عن النبى صلى الله عليه وسلم الحديث.

فهذا حديث مقطوع الإسناد، وهو أحد الأربعة عشر حديثا. التى أسانيدها فى كتاب مسلم مقطوعة[4].

وأما أبو داود فرواه عن وهب بن بُقَيَّة عن خالد بن عبد الله عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن سعيد عن مَعْمر بن أبى معمر قال:

قال النبى صلى الله عليه وسلم. (الحديث).

---

(١) «من احتكر فهو خاطىء» الاحتكار من الحكر: وهو الجمع والإمساك. قال فى (المصباح): احتكر زيد الطعام. إذا حبسه إرادة الغلاء.. والاسم: الحكرة مثل الفرقة من الافتراق.

قال النووى: الاحتكار المحرم: هو فى الأقوات خاصة بأن يشترى الطعام فى وقت الغلاء للتجارة ولايبيعه فى الحال؛ بل يدخره ليغلو..

وأما غير الأقوات فلا يحرم فيه الاحتكار.. (والخاطىء) هو العاصى الآثيم.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٠٥).

(٢) هكذا فى ز. وفى د: إن معمرا كان. والصواب ما أثبت.

(٣) هكذا فى ز. وفى د: عمر. والصواب ما أثبت.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١: ١٧).

[كتاب الشفعة][1]

قولـه صلى الله عليه وسلم: «مـن كان له شريـك فى رَبْعةٍ أو نخل، فليس لـه أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضى أخذ، وإن كره ترك.

وفى بعض طُرقه: «قضى صلى الله عليه وسلـم بالشفعة فى كل شركة لم تُقْسم رَبْعة، أو حائط لا يحل له أن يبيـع حتى يُؤذن شريكه فإن شـاء أخذ، وإن شاء ترك؛ فـإذا باع ولم يؤذن شريكه فهو أحق[2] به».

وفى بعض طرقـه: قال صلى الله عليه وسلم: «الشُّفعـة فى كل شِرْكٍ فى أرض أو رَبْعٍ[3] أو حائط لا يصلح أن يبيع حتـى يعرض على شريكه فيأخذَ أو يدعَ، فـإن أبى فشريكه أحق به حتى يؤذنه[4]».

قـال الشيخ: الأصـل أن الشفعـة[5] فى كـل شرك فى أرض أو رَبْع إنما أُثبـت فى الشرع لنفى الضرر، ولما كان الضرر يختلـف باختلاف الأنواع خُـصَّ بذلك العقار، لأنـه أشد ضررا من غيره من السلع، لأنـه قد يدعوه المشترى إلى: المقاسمة أو إلى البيـع، أو يَضُـرُّبه ويُسىء جواره.. وهذه المعانى يعظم ضررها فى العقار.

وقد اختلف أصحابنـا فى إثبات الشفعة فى مسائل، وسبب اختلافهم مـا وقع فيها من الإشكال:

هل تُشبه العُروض والسلـع التى لا شفعة فيها، أوهى بالعقار أشبـه مثل اختلافهم فى

---

(١) قال أهـل اللغة: الشفعة من شفعـت الشىء إذا ضممته وثلبته. ومنـه: شفع الأذان. وسميت شفعة لضـم نصيب إلى نصيب:
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٢٢٩)
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٠٨).
(٣) ربع: اسم جنس: كتمرة وتمر. وأجمع المسلمون على ثبوت الشفعة. للشريك فى العقار مالم يقسم.
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد البافى ٣ صفحة ١٢٢٩).
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٦٠٨).

التمر إذا بيع منفردا؛ فقيل: فيه الشفعة. لأنه من جملة الحائط وكأحد أجزائه.. وقد قيل: لاشفعة فيه لأنه مما ينقل ويزال به فأشبه العُروض.

وقد اختلف الناس فى الشفعة فى المقسوم؛ فمذهبنا أن لا شفعة فيه.

وعند أبى حنيفة: إثبات الشفعة فى المقسوم ورأى: أن الشفعة تكون بالجوار، ولكنهم يضطربون فى ترتيب الجوار ويقدمون الشريك على من سواه، والشريك فى الطريق على الجار.

وقد اختلفت الأحاديث؛ فالذى فى كتاب «مسلم» هاهنا: إثبات الشفعة فى الشركة. وفى بعض طرقه: «كل شركة لم تقسم».

وفى غير كتاب مسلم: «الشفعة فى كل مالم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة». واعتمد أصحابنا على هذا الحديث فى الرد على أبى حنيفة، فقوله: «فى كل مالم يقسم» حصرٌ للشفعة فيما لم يقسم.. ودليله: أنه إذا قُسم فلا شفعة. وقوله:«فإذا وقعت الحدود وصرفتِ الطرق فلا شفعة» فلو اقتصر على قوله:

«فإذا وقعت الحدود» ولم يضف إليه قوله:«وصرفت الطرق» لكان ذلك حجة لأصحاب مالك فى الرد على أبى حنيفة؛ لأن الجار بينه وين جاره حدود، ولكنه لما أضاف إليه قوله: «وصُرفت الطرق» تضمن أنها تنتفى بشرطين: ضرب الحدود، وصرف الطرق.

فيقول أصحابنا: صرف الطرق يراد به: صرف الطرق التى كانت قبل القسمة.. ويقول أصحاب أبى حنيفة: المراد به صرف الطرق التى يشترك فيها الجاران؛ فينتفى النظر فى أى التأويلين أظهر.

وقد رُوِى أيضا عن النبى صلى الله عليه أنه قال: «الجار أحقُّ بصقبه[1]».

وخرج الترمذى وأبو داود: قال النبى صلى الله عليه: «جارالدار أحق بدار الجاروالأرض[2]».

فيحتج أبو حنيفة بظاهر هذا الحديث ويقول:

نحن لم نبِّين بماذا يكون أحق: هل بالشفعة أو بغيرها من وجوه الرفق والمعروف؟.

---

(١) صقبة: أى بقربه. ستربعد قريبا.

(٢) راجع (سنن الترمذى) ٦: ١٢٩ (سنن أبى داود. ٢: ٢٥٦).

ونقول أيضا: يحتمل أن يحمل الجار على الشريك والمخالط.

قال الأعشى:

أجارتنا بِينى فإنك طالقة[1]

فسمَّى الزوجة: جارة لمخالطتهاله.

وقد خرج أبو داود والترمذى قال صلى الله عليه وسلم: «الجار أحق بشفعته يُنْتظر به وإن كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا[2]».

وهذا من أظهر مايستدلون به لأنه بيَّن بماذا يكون أحق، ونبَّه على الاشتراك فى الطريق.. ولكن هذا الحديث لم يَثبت عند أصحابنا، ورأيت بعض المحدثين طعن فيه، وقال فى رواية: أنه لوروى حديثا آخر مثله تركتُ حديثه.

والصَّقْبُ ـ بالصاد والسين: القُرب.

قال الشاعر[3]

لا أممٌ دارُها ولا صَقْبُ

وقد خرج الترمذى أيضا قال صلي الله عليه وسلم « الشريكُ شفيعٌ » والشفعةُ فى كل شىء »[4].

وهذا أيضاً ظاهره مع القول بالعموم يثْبت الشفعة فيما سوى العقار من العُروض .

وقد شذَّ بعض الناس فأثبتها فى العُروض .

وحكى بعض أصحاب الشافعى عن مالك نحواً من هذا .

قال شيخنا رحمه الله : وما أدرى أين وُقِفَ لمالك على هذا ؟ .

ولعله: رأى قولنا في الحائط إذا بيع وفيه حيوان أن الشفعة فيه، وفى حيوانه فظن من

(١) راجع (ديوان الأعشى صفحة ١٢٢ ط. بيروت دار صادر عام ٩٦٢م).

(٢) راجع (صحيح الترمذى ٦: ١٣٠ وسنن أبى داود ٢: ٢٥٦).

(٣) صدر البيت

كوفية نازح محلتها.

وقائلها: عبيد الله بن قيس الرقيات.

راجع (ديوان الشاعر، لسان العرب: صقب).

(٤) راجع (سنن الترمذى ٦: ١٣٤).

ذلك أن الشفعة تثبت فى العُروض ، وليس كما ظن لأن الحيوان ها هنا لما كان من مصلحة الحائط أُعطىَ حكمه فى الشفعة لما بيع مُضافًا إليه، والملكُ ينتقل فى الرِّباع على ثلاثة أقسام:

بمعاوضة: وفيها الشفعة باتفاق .

وبغير معاوضة وهى على قسمين: اختيارية وغيراختيارية: فالاختيارية: الهبة والصدقة، وغير الاختيارية الميراث.

وقد حكى بعض أصحابنا الاتفاق: على أن لا شُفعة فى الميراث.

وانفرد الطائى فحكى عن مالك: إثبات الشفعة في الميراث، وهو قول شاذ لم يسمع إلا منه[1] فيما أعلم.

وأما الهبة والصدقة ففى إثبات الشفعة فيهما قولان مشهوران:

فالإثبات لقوله صلى الله عليه وسلم:«الشفعة فيما لم يقسم» ولم يفرق بين أنواع الأملاك، ولأنها لنفى الضرر، والضرر لا يختلف باختلاف طرق الملك.

ووجه نفيها قوله عليه السلام فى كتاب مسلم[2] : «لا يحل له أن يبيع حتى يُؤذن شريكه»؛ فكأنه أشار إلى أن ما تقدم في صدر الحديث: من إثبات الشفعة إنما يكون فى البيع لذكره البيع فى آخر الحديث. ولو كان غير البيع كالبيع لقال: لا يحل أن يُخرج ملكه.

وقال بعض شيوخنا قوله: «لا يحل له أن يبيع حتى يُوذن شريكه فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك».. فيه إشارة إلى وجوب الشفعة قبل البيع.

وأماما لا ينقسم من العقار: فهل فيه شفعة أم لا؟ فيه قولان عندنا؛ فإثبات الشفعة لقوله عليه لسلام: «الشفعة فيما لم يقسم[3]». وهذا لم يقسم، ولأن الضرر في ذلك يلحق بسوء المعاشرة والدعاء إلى البيع.

ووجه نفيها: أن قوله عليه السلام:«الشفعة فيمالم يقسم» يشعر أن ذلك مما يحتمل القسم، ولأن من الضرر المعتبر الدعاء إلى المقاسمة، وهى مفقودة هاهنا.

---

(١) ذكر فى هامش د أمام (وهو قول شاذ) مايلى:
من هنا أجازه أحمد إلى قوله:«لتنحرنها» فى صفحة ١٢٣ .

(٢) راجع (الحديث فى صفحة ٦٧ هامش ٣).

(٣) راجع (الحديث فى صفحة ٦٩ هامش ١).

وقد اختلف فى اشتقاق الشفعة فقيل: لأنه شفع نصيبه أى فى أخذ نصيب غيره، وقيل: لأن نصيبه كان وِترًا فصار شفعًا.

[باب غرز الخشب فى جدار الجار]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة فى جِداره[1]».

قال الشيخ رحمه الله: اختلف المذهب عندنا: هل هذا النهى على الإلزام، أو على الندب؟ والمشهور عندنا: أنه على الندب والحث على حُسن الجوار. وقيل: بل هو على الإلزام..

وبيَّن أهل الأصول اختلاف فى هذا الأصل وقد تقدمت الإشارة إليه.

وقد قال بعض أهل العلم: يحتمل أن يكون الضمير من قوله: «فى جداره» عائدا على الجار وكأنه قال: لايمنع أحدكم جاره[2] أن يغرز خشبة فى ملك نفسه.. وهذا التحيل فى التأويل لئلا يكون فيه حجة على القول المشهور.

[باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها]

قوله صلى الله عليه وسلم: «من اقتطع شبرا من الأرض ظلما طوَّقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين[3]».

قال الشيخ: كان شيخُنا أبو محمد عبد الحميد رضى الله عنه كتب إلَيَّ بعد فراقى له: هل وقع فى الشرع مايدل على كون الأرضين سبعًا؛ فكتبتُ إليه قول الله تعالى: ﴿الله الذى خلق سبع سمٰوات ومن الأرض مثلَهُن﴾[4]. وذكرت له هذا الحديث الذى رواه سعيد بن زيد وأبو هريرة، وعائشة فى «كتابَ مسلم» فأعادَ كتابه إلَيَّ يذكر فيه:

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٠٩).
(٢) هكذا فى ز. وفى د: أحد جاره.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦١٠)
(٤) سورة الطلاق آية: ١٢.

أن الآية محتملة: هل مثلهن فى الشكل والهيئة أو مثلهن فى العدد، وأن الخبر من أخبار الآحاد. والقرآن إذا احتمل والأثر إذا لم يتواتر لم يصح القطع بذلك. والمسألة ليست من العمليات فيتمسك فيها بالظواهر وأخبار الآحاد، فأعدتُ إليه المجاوبة تحتج لبعد الاحتمال عن القرآن.. وبسطت القول فى ذلك وترددت له فى آخر كتابى فى احتمال ماقال فقطع المجاوبة.

[باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا اختلفتم فى الطريق جُعِلَ عرضُه سبعة أذرع[1]».

قال الشيخ وفقه الله: لم يأخذ مالك وأصحابه بهذا الحديث ورأوا: أن الطرق تختلف الحاجة إلى سعتها بقدر اختلاف أحوالها، وأن ذلك معلوم بالعادة، وليس طريق الممرِّ كطريق سلوك الأحمال والدواب، ولا المواضع العامرة التى يتزاحم عليها الوُرَّاد كغيرها.

ولعل الحديث عندهم ورد فيما كانت الكفاية فيه[2] بهذا القدر، أو تنبيهًا على الوسط أوالغالب.

خرج مسلم فى آخر (باب الشفعة) حديثا رواه يحيى بن أبى كثير عن محمد بن إبراهيم:«أن أبا سلمة حدثه: أن عائشة قالت له: اجتنب الأرض» الحديث. ثم أردف عليه: «حدثنا إسحاق حدثنا حبان حدثنا أبان حدثنا يحيى: أن محمد بن إبراهيم حدثه فذكر الحديث.

وفى نسخة أبى العلاء: «حدثنا أبان حدثنا يحيى بن آدم: أن محمد بن إبراهيم حدثه».

قال بعضهم: وهذا خطأ وإنما هو يحيى بن أبى كثير المذكور فى الحديث الأول لايحيى ابن آدم.

وخرج مسلم بعد هذا حديثا:«عن خالد الحذَّاء عن يوسف بن عبد الله، عن أبيه». قال بعضهم:

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦١٣).
(٢) هكذا فى ز. وفى د: فيه هذا القدر.

وفى رواية أبى العلاء عن خالد[1] الحذَّاء، عن سفيان بن عبد الله، عن أبيه ــ وهو تصحيف. إنما هو يوسف بن عبد الله.

وهذا هو يوسف بن عبد الله بن الحارث ابن أخت ابن سيرين.

(١) هكذا فى ز. وفى د: أبى العلاء خالد.

كتاب الفرائض

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يرثُ المسلمُ الكافرَ، ولا يرث الكافر المسلم»[1].

قال الشيخ رحمه الله: أما ميراث الكافر من المسلم فالإجماع قد انعقد عليه.

وأما ميراث المسلم من الكافر فمسألة اختلاف، ولهذا أورد مالك الحديث فى (الموطإ) مختصرا تنبيها على موضع الخلاف؛ فقال: «لا يرث المسلم الكافر». ولم يزد على هذا.

وقال الجمهور من العلماء: لا يرث المسلم الكافر أخذا بهذا الحديث، وبه قال عمر بن الخطاب، وعلى بن أبى طالب رضى الله عنهما، وزيد[2] بن ثابت، وابن مسعود، وابن عباس، وجمهور التابعين بالحجاز، والعراق.

ومن الفقهاء: مالك، والشافعى، وأبو حنيفة، وداود، وابن حنبل، وعامة العلماء.

وقال بتوريث المسلم من الكافر: معاذ، ومعاوية، وابن المسَّيب، ومسروق وغيرهم.

وروى عن أبى الدَّرْداء والشَّعْبِى، الزُّهْرى والنَّخْعِى نحوه على الاختلاف عنهم فى ذلك، والصحيح عن هؤلاء خلافه.

وحجة هؤلاء: أن أخوين اختصما إلى يحيى بن يَعْمر: مسلما ويهوديا فى ميراث أخٍ لهما يهودى فورَّث[3] المسلم.

وذكر: أن معاذ بن جبل قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الإسلام يزيد ولاينقص[4]».

واحتجوا أيضا بقوله: «الإسلام يعلو ولا يُعلى[5]».

وهذا لا حجة فيه، لأن المراد به فضل الإسلام على غيره، ولم يصرح فى هذا بإثبات

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦١٤).
(٢) هكذا فى د. وفى ز: قال عمر وعلى.
(٣) هكذا فى ز. وفى د: أخ لهما فورث.
(٤) راجع (سنن أبى داود ٢: ١١٣).
(٥) راجع (صحيح البخارى - جنائز ٧٩).

التوريث. ولا يصح أن يرد النص فى قوله عليه السلام: «لا يرث المسلم الكافر» بمثل هذه الاحتمالات.

وأما أهل الكفر فهم عند مالك: أصحاب ملل مختلفة؛ فلا يرث اليهودى النصرانى، ولا النصرانى اليهودى.

وكذلك المجوسى لا يرث هذين ولا يرثانه.

وذهب الشافعى وأبو حنيفة وداود: إلى أن الكفر ملّةٌ واحدة،وأن الكفاركلهم يتوارثون، والكافر يَرثُ الكافر على أى كفر كان.

وقد قال صلى الله عليه وسلم:«لا يتوراث أهل مّلتين[1]»؛ فلما اعتقد مالك

أن أنواع الكفر مِلَلٌ مختلفة منع التوارث بين اليهوديّ والنصرانى. وقد قال الله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جعلنا منكم شرعةً ومنهاجا[2]﴾. ولما اعتقد الشافعى ومن ذكرنا معه: أن أنواع الكفر ملة واحدة ورث اليهوديَّ من النصرانى والنصرانى من اليهودى. وقد قال تعالى: ﴿ولن تَرضى عنكُم اليهود ولا النصارى حتى تتبعَ ملّتَهم﴾[3] فوحَّد المِلّة. وقال تعالى ﴿لكم دينكُم ولى دين﴾[4]؛ فوحَّد الدين ولم يقل: أديانكم. وقالوا قوله صلى الله عليه وسلم:«لايتوارث أهل ملتين» هو كقوله صلى الله عليه وسلم: «لايرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم».

وقد قال بعض من رأى أن الكُفر مِلَلٌ مختلفة: أن السَّامرة مع اليهود أهل ملَّة واحدة، والصَّابئين مع النصارى أهل مِلة ثانية، والمجوس ومن لا كتاب له : [أهل] [5] ملة، وتكون هذه عندهم ثلاث مِلَلٍ سوى ملة الإسلام.

يحكى هذا المذهب عن شُريح وشريك وابن أبى ليلى.

[باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولَىٰ رجلٍ ذكر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأوْلى رجل ذكر[6]».

---

(١) راجع (سنن أبى داود كتاب الفرائض صفحة ١١٣).

(٢) سورة المائدة آية: ٤٨.

(٣) سورة البقرة آية: ١٢٠.

(٤) سورة الكافرون آية: ٥.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من ز.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦١٥).

قال الشيخ رحمه الله: العصَبةُ: كل ذكر بينه وبين الميت نسب يحوز المال إذا انفرد، ويرثُ مافضل إن لم ينفرد كالأخ والعم. فإن كل واحد منهما يحوز المال إذا انفرد.

وإن كان مع ذَوِى[1] السهام أخذ مافضل.. والأب والجد كذلك إلا أنهما يُفرض لهما مع ذوى السهام بمعنى فيهما غير التعصيب.

والتعصيب: يكون بالبنوة والأبوة والجدودة؛ فتعصيب البنوة أو لها، ثم تعصيب الأبوة، ثم تعصيب الجددوة.

فالابن أولى من الأب، لكن الأب يُفرض له معه السدس بمعنى غير التعصيب، وهو أيضا أولى من الأخوة وبنيهم؛ لأنهم إنما يتسَّببون با لمشاركة فى الأبوة.. وقد قدمنا أن تعصيب البنوة أولى. وكذلك أيضا يقدمون على العمومة، لأن تعصيب العمومة با لمشاركة فى الجدودة والبنوة أولى.

والأب: أولى من الأخوة ، ومن الجد؛ لأنهم به يتسبَّبون فيسقطون مع وجوده.

والجد: أولى من بنى الأخوة؛ لأنه كالأب معهم، ومن العمومة لأنهم به يتسببون.

والأخوة وبنُوهم أولى من العمومة وبنيهم، لأن تعصيب الأخوة بالأبوة وتعصيب العمومة[2] بالجدودة.

وقد قدمنا: أن الأبوة أولى.

هذا ترتيبهم فى الطبقات.

وإن اختلفوا وهم فى طبقة واحدة من الطبقات التى ذكرنا، وهم مختلفون فى القرب؛ فالأقرب أولى كالأخوة مع بنيهم؛ لأنهم كلهم يتسببون با لمشاركة فى الأبوة، لكن مشاركة الأخوة أقرب من مشاركة بنيهم. وكذلك العمومة مع بنيهم وإن تساووا فى الطبقة والقرب ولأحدهم زيادة ترجيح قدم الأرجح: كالأخ الشقيق مع الأخ للأب؛ فإنهما وإن استوت طبقاتهما ومشاركتهما فى الأب الذى به يقع التعصيب؛ فللشقيق زيادة ترجيح بمشاركته فى الأم والرحم فكان أولى.

وهكذا يجرى الأمر فى بنيهم، وفى العمومة وبنيهم. وهذا إذا كان الترجيح بمعنى

---

(١) هكذا فى ز. وفى د: سهام.

(٢) هكذا فى د..وفى ز: بالأبوة والعمومة بالجدودة.

مناسب لجهة النصيب مثل ما قلناه فى الأخ الشقيق مع الأخ للأب؛ فإن الإجماع على أن الشقيق أولى بالميراث من الأخ للأب؛ لأنهما اشتركا فى الأخوة من الأب وزاد الشقيق أخوة من الأم فهى أخوة كلها؛ فكأنها أخوة أقوى من أخوة؛ فلهذا قدم الشقيق باتفاق.

وإن كان زيادة الترجيح بمعنى غير ماهمافيه كابنى عم: أحدهما أخ لأم فإنها مسألة خلاف؛ فقال قائلون بالترجيح هاهنا قياسا على ما تقدم فى الأخ الشقيق مع الأخ للأب، وحكموا بالمال كله لابن العم الذى هو أخ لأم السدس بالفرض، والباقى بالتعصيب. روى ذلك عن عمر، ابن مسعود وبه قال شُريح، والحسن، وابن سرين، والنخعى، وأبو ثور، وداود، والطبرى. ولم يثبت آخرون بذلك تَرجيحا فى التعصيب.. وحكموا بأن الأخ للأم السدس والباقى يقسم نصفين بينه وبين ابن العم الآخر.. روى ذلك عن على وزيد وابن عباس.

وذكر عن عمر مايدل عليه. وبه قال مالك والشافعى وأبو حنيفة، وجمهور الفقهاء، والفرق على أصل هؤلاء بين الأخ الشقيق، والأخ للأب.

وبيّن هذه المسألة ما قدمناه من التنبيه على طرق الترجيح.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «فلأ ولى رجلٍ ذكر» والمراد بأولى هاهنا: أقرب، ولا يراد به أحق. مثل مايراد بقولهم: زيد أولى بماله. لأنه لو حمل على هذا الخلا من الفائدة المرادة به؛ لأنه لا يعلم من هذا من يكون أحق وهو المراد بيانه.

ومما أولع الناس بالسؤال عن مثله قوله عليه السلام هاهنا: «فلأ ولى رجل ذكر».

وقوله فى حديث الزكاة: «فابن لبون ذكر» والتأكيد إنما يحسن إذا كان يفيد.

ومعلوم أن الرجل لا يكون إلا ذكرا، كما لاتكون المرأة إلا أنثى فلِمَ حسن هاهنا وصف الرجل بأنه ذكر مع العلم بأنه لايكون إلا كذلك.

وقد أجاب بعض الناس عن حديث الزكاة: بأن الابن قد يوضع موضع ولدٍ. ألا تراهم يقولون: بنوتميم. يريدون: الأنثى منهم والذكر، وإذا أمكن أن يوضع ابن موضع ولدٍ، وكان الولد ينطلق على الذكر والأنثى حسن التأكيد هاهنا؛ لئلا يُظن أنه أطلق الابن على الذكر والأنثى.

ورأيتُ بعض الناس زعم: أنه إنما قال: ابن لبون ذكر؛ لوجود خنثى فى أولاد اللبون، وفى غيرها من الأسنان؛ فقيد بالذكورية ليشير إلى منع أخذ الخنثى.

وهذان الجوابان لا يتلقّاهما الفهم بالقبول.

والذى يلوح لى فى ذلك جواب ينتظم الحديثين جميعا:

وهو:أن قاعدة الشرع قد استقرت على أن الانتقال من سِن إلى أعلى منه إنما يكون عند الانتقال من عدد إلى أكثر منه؛ فالعدد الكثير أحمل للمواساة؛ فإذا زاد العدد زاد قدر المُخْرَج.

ولهذا كانت فى الخمسة والعشرين بنت مخاض، وفى الستة والثلاثين بنت لبون، التى هى أسن من بنت مخاض، وفى الستة والأربعين ماهو أسِن وهى الحِقَّة؛ فلما استقر الأمر على هذا، وجعل عليه السلام فى الخمسة وعشرين - وهوعدد واحد - سنا وأعلى منه بنت مخاض وأعلى منها وهو ابن لبون ،توقع أن يهجس فى النفوس: أن ذلك خارج[1] عَمَّا أصل؛ فنبه على أن المخرَج عن العدد الواحد سِنان وهما كالسِّن الواحد؛ لأن ابن لبون وإن كان أعلى سِنا فهو أدنى قدرا لأجل الذكورية؛ فنبه بقوله صلى الله عليه وسلم: «ذكر» على أن ذلك يبخسه حتى يُصيِّره كبنت مخاض، التى هى أصغر سنا لأنها أنثى[2].

وكذلك لما علم: أن الرجال هم أرباب القيام بالأمور وفيهم معنى التَّعصيب.

وكانت العرب: ترى لهم القيام بأمور لا تراها للنساء.. ذكر عليه السلام: الذكورية؛ ليجعلها كالعلة التى لأجلها خص بذلك، لكنه ذكرها هاهنا تنبيها على الفضل،[وفى الزكاة تنبيها على النقص].[3]

[باب ميراث الكلالة]

قول جابر رضى الله عنه: «مرضتُ فأتانى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودنى؛ فقلت: يارسول الله! كيف أقضى فى مالى؟ فلم يرد على شيئا، حتى نزلت آية الميراث﴿يستفتونكَ قل اللهُ يفتيكم فى الكَلالة﴾[4].

---

(١) هكذا فى د. وفى ز: خرج.
(٢) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح: لكنها أنثى..
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من د،ح.
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦١٦).
وآية الميراث من سورة النساء: ١٧٦).

وفى بعض طرقه: «قلت : يارسول الله إنما يرثنى كلالةٌ»

وفى بعض طرقه: «فنزلت آية الفرائض».

وفى حديث آخر عن عمر: «أنه خطب يوم جمعة، فقال: إنى لا أدع بعدى شيئا أَهَمَّ عندى من الكلالة، ماراجعتُ النبى صلى الله عليه وسلم فى شىء ماراجعته فى الكلالة، وما أغلظ لى فى شىء ماأغلظ لى فيه حتى طعن بإصبعه فى صدرى. وقال:«ياعمر! ألا تكفيك آية الصيف التى فى آخر سورة النساء؟، وإنى إن أعش أقض فيها بقضية يقضى بها من يقرأ القرآن ومن لا يقرأ الْقرآن».

[باب آخر آية أنزلت آية الكلالة][1]

وعن البراء: «آخر آية نزلت فى القرآن ﴿يستفتونكَ قل الله يُفتِيكُم فى الكَلالَةِ﴾[2]».

قال الشيخ رحمه الله: اختلف فى اشتقاق الكلالة؛ فقيل: أخذت من الإحاطة. ومنه الإكليل لإحاطته بالرأس؛ فكأن هذا الميت محاط به من جنباته. وقيل: أُخِذَت من البعد. والانقطاع من قولهم: كَلَّت الرَّحِمُ إذا تباعدت فطال انتسابها، ومنه: كلَّ فى مشيه. إذا انقطع لبعد مسافته.

واختلف العلماء بعد هذا الاشتقاق فى هذا المعنى لماذا[3] وضع: هل لنفس الوراثة إذا لم يكن فيها ولد ولا والد. ويكون نصب «كلالة» على موضع المصدر. كأنه قال:

يُوَرثُ وِرَاثةً يقال لها: كلالة. كما يقال: يُقتل غيلَةً ذهب إلى هذا طائفة.

وقالت طائفة أُخرى: بل هى تسمية للميت الذى لا ولد له ولا والد، واستوى فيه

---

(١) الكلالة: قالوا هى اسم يقع على الوارث والموروث؛ فإن وقع على الوارث فهم من سوى الوالد والولد؛ وإن وقع على الموروث فهو من مات ولا يرثه أحد الأبوين ولا أحد الأولاد.. وقال النووى: اختلفوا فى اشتقاق الكلالة؛ فقال الأكثرون مشتقة من التكلل وهو التطرف؛ فابن العم يقال له: كلالة؛ لأنه ليس على عمود النسب بل على طرفه. وقيل: من الإحاطة. ومنه: الإكليل وهو شبه عصابة تزين بالجوهر فسموا الكلالة لإحاطتهم بالميت من جوانبه.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٢٣٤)

(٢) سورة النساء آية ١٧٦، وتسمى آية الصيف؛ لأنها نزلت فى زمره الصيف.
راجع (تفسير القرطبى ٦ : ٢٩).

(٣) هكذا فى ز، ح. وفى د: لم ذا.

الذكر والأنثى، كما يقال صَـرُورة[1] فيمن لم يحج ذكرا كان أو أنثى. وعقيم: للرجل والمرأة؛ فتنصب «كلالة» على أصل هؤلاء على الحال. أى: يورث فى حال كونه كذا.

وقد رُوى عن أبى بكر ، وعمر، وعلى، وزيد، وابن عباس، وابن مسعود:

«الكلالة» من لا ولد [له][2] و لا والد.

وقالت طائفة أخرى: بل هى تسمية للورثة الذين لا ولد فيهم ولا والد؟.

واحتجوا بقول جابر ــ رحمه الله: «يارسول الله إنما يرثنى كلالة»، وكان أبوه قُتل يوم أحُد.

واحتجوا بقراءة من قرأ من الشَّواذ: ﴿يُورِّث﴾ بكسر الراء وشددها بعضهم[3].

وقالت طائفة أُخرى: «الكلالة» تسمية للمال الموروثِ كلالة، وتنصب كلالة على أصل هؤلاء على التمييز.

وذهبت الشِّيعة: إلى أن الكلالة من لا ولد له ذكرا أو أنثى، وإن كان له أب أوجدٌّ فورَّثوا الأخوة والأخوات مع الأب.. وروى ذلك عن ابن عباس، وهى رواية شاذة ولا تصح عنه، والصحيح عنه ماعليه جماعة العلماء.

وذكر بعض الناس: الإجماع على أن الكلالة: من لا ولد له ولاوالد.. واختلف فى الورثة إذا كان فيهم جد: هل الوراثة كلالة أم لا؟.. فمن جعل الجد أبا منع كون الوراثة كلالة، ومن لم يجعله أبا وورث الأخوة معه جعل الوراثة كلالة.

وكذلك قال جمهور العلماء: إذا كان فى الوراثة بنت؛ فالوراثة كلالة لدخول العصبة معها من الأخوة والأخوات، وغيرهم من العصبات.

وقد قال ابن عباس: «لاترث الأخت شيئا مع الابنة لقوله الله عزوجل:﴿ليس له ولد وله أخت﴾[4] فشرط عدم الولد وبه قال دواد.

---

(١) صرورة: رجل صروره: لم يحج قط.
راجع (لسان العرب: صرر).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من د.

(٣) هذه قراءة بعض الكوفيين.
راجع (تفسير القرطبى ٥: ٧٧ الآية ١٢ من سورة النساء).

(٤) سورة النساء آية: ١٧٦.

ومـذهب الشِّيعـة: أن الابنة تمنـع[1] مـن كون الـوراثه كـلالـة؛ لأنهم لا يُورثـون الأخ والأخت مـع الابنة شيئـا؛ لاشتراط عدم الـولد فى ميراث الأخـوة.كما ذكر فى الايـة، ويعطون المال كله للبنت، ويجعلون الوارثة كلالة، وإن كان فيها أب أوجد.

ومحمـلُ الشرط المذكور فى القـرآن: على أنه لايثبـت فـرض النصف، الـذى تعاولَ بـه الورثة إلا بعدم الولد، فإنما دخل الشرط لذلك لنفى التوريث أصلا.

وقد شرط الله سبحانه فى ميراث الأخ من أخته عدم الولد كما شرطه فى ميراث الأخت.

وأجمعت الصحـابة رضـى الله عنهم: أن الأخ يـرثها مع البنـت فدل ذلـك على صحة ماتـأولناه، وإنما غَـرَّ الشيعة حتـى ذهبت إلى أن الكـلالة: مـن لا ولد لـه وإن كان لـه أب، وورثت الأخوة مع الأب.

قوله سبحانه: ﴿قـل الله يفتيكم فى الكلالة إن امرؤٌ هلكَ ليس لـه ولد وله أُخت فلها نصف ماترك وهو يـرثها إن لم يكن لها ولد﴾[2]؛ فشرط فى ميراث الأخوة عدم الولـد خاصة، ولو كان الأب كذلك لاشترطه.

وقد رأيت: أن رجلا سأل ابن عباس عن الكـلالة؛ فقال: من لا ولد له ولا والد؛ فقال السائل: فإن الله سبحانه إنما انتهى إلى ذكر الولد. قال: فانتهرنى.

وهذا يُصحح ماقلناه من بُطلان تلك الرواية الشاذه عنه.

وقد قال بعض الناس: إنما لم نـذكر عدم الوالد وإن كان وجوده يمنع مـن كون الوراثة كلالـة؛ لأن الآية نزلت فى جـابر وقد كـان أبوه قُتل يـوم أحد، وإنما كان ورثته سبـع أخوات فآكتفى باشتهار عدم أبيه عند سائر الصحابة عن اشتراط ذلك.

وقـال آخرون: فـإن الولـد إشارة إلى الـوالـد أيضا؛ لأن الـولادة معنى يتضمـن اثنين: أباوولدًا.

قالـوا: كما كان أصـل الذُّريـة من: ذرأ اللـه الخلق أى: خلقهـم. والولـد من الـذرية والوالد كذلك.

---

(١) هكذا فى ز. وفى د: تمنع مع.

(٢) سورة النساء آية: ١٧٦.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قال الله سبحانه: ﴿ذُرية من حملنا مع نُوحٍ﴾[1]

قال الشيخ: وهذا تأويل بعيد، وفيه تعسُّف.

والذى يظهر لى فى الجواب عن هذا أن الأب إنما لم يذكر هاهنا لأنا قدمنا: أن القصد باشتراط عدم الولد نفى الفرض المسمى، الذى يقع به تعاولُ الأخت مع الورثة لانفى التوريث على الجملة لأنا قدمنا: أن الصحابة - رضى الله عنهم - سوى ابن عباس ورثوا الأخت مع البنت.

وحكينا أيضا: اتفاقهم: على توريث الأخ مع البنت؛ فإذا كان ذلك كذلك فلا يجب ذكر عدم الأب؛ لأن الأب ينتفى معه ميراث الأخوة أصلا على الجملة والتفصيل.. والولد ينتفى معه ميراث الأخوة على وجه دون وجه.

وإنما القصد بالاشتراط التَّحرز من أحد الوجهين الذى يفارق فيه الأب الولد[2]؛ فلهذا

ذكر الولد دون الأب مع أنه أيضا يمكن وضوح حكم الأب عندهم؛ لأنه قد استقر عندهم فى أصول الفرائض أن من تسبَّبَ بشخص لا يرث معه: كالجدة مع الأم، والجد مع الأب، وابن الابن مع الابن، والأخوة يتسببون بالأب؛ فلا يشكل سقوطهم معه، وليس كذلك سقوطهم مع الولد؛ لأنهم لا يتسببون به، ولو ورثوا معه لم يكن فى ذلك مناقضة لأصول الفرائض: كيف وهم يرثون معه إذا كان الولد أنثى، ولا يرثون مع الأب بحال؟ فاكتفى عن اشتراط عدم الولد لما قلناه.

وقد ذكرنا إجماع السلف على اشتراطه إلا ماذكر عن ابن عباس مما لايصح عنه والله أعلم.

وأما وجه مراجعة عمر رضى الله عنه للنبى صلى الله عليه وسلم، وإحالته على آية الصيف؛ فلأنه قد نزلت آية الكلالة المذكورة فى أول السورة، وذكر من الورثة الأخوة للأم خاصة.

والإجماع: على أن ذلك الفرض المذكور فيها على تلك الصِّفة، ليس إلا للأخوة للأم،

---

(١) سورة الإسراء، آية: ٣.

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: يفارق فيه الوالد الوالد.

وبقى الإشكال فيمن سواهم؛ فزاد البارى جلّت قـدرته بيانا بالآية الأخيرة من هذه السورة؛ فذكر سبحـانه عقيب الكلالة الأخـوة جملة، والمراد بهم: الأشقاء أو من الأب؛ لأنـه قد ثبت أن ذلك الفرض المذكور فيهـم، ليس إلا فرض الأشقاء، أو من الأب؛ فاستـوفت الآيتان بيان حكم جميع الأخوة، وجميعهم كلالة إذا لم يكن والد ولاولد.

فأحال صلى اللـه عليه وسلم عمر ـ رضـى الله عنه ـ على الآية الأخيرة لـزيادة البيان، الذى تضمنته على الأولى، وكان مـاوقع من زيادة البيان ونزول بيـان بعد بيان يهدى عمر إلى حقيقة الأمـروالمعني المراد، وكـأنه صلى الله عليـه وسلم وثـق بفهمه وأنـه إذا أشير إليه بهذه الزيادة من البيان فَهِمَ معنى ماأشكل عليه.

وقد يطرأ الإشكـال من جهة أخرى، ولا يكون هـو معنى ماسأل عنه عمـر رضى الله عنه مثل دخول الجد فى ذلك، وقد قـدمنا تخريجه على الخلاف، فهذا القدر الذى يتعلق بها فى كتاب مسلم.

ورأيـتُ أن أُمْلِيَ تلخيصًا فى الفـرائض يستقـلُّ بـه الفقيه إذ ا اقتصر عليـه وتـدرب فى التصرف فيه أغناه عن جميـع مسائل الفرائض (المستفنى عنها) وقد حفظتـه لجماعة ودربتهم عليه بإلقاء المسائل، فاكتفوا به عن مطالعة الكتب.

فاعلم: أن الوارثين من الرجال:

الأب وأبوه و إن علا، والابن وابنه و إن سفل، والأخ مـن أى جهة كان، وابنه و إن سفل سوى ابن الأخ من الأم، والعم من أى جهة كـان، وابنه و إن سفل سوى العم أخى الأب من أمه وولده، والزوج ومولى النعمة.

ومن النِّساء:

الأم، وأمها، وأم الأب، و إن علتا، والبنـت، وبنت الابن و إن سفلت. والأخـت من أى جهة كانت. والزوجة، ومولاة النعمة.

والفروض ستة:

الثلثان ونصفها وربعها.. والنصف ونصفه وربعه:

فالثلثـان: فرض أربعـة أصناف: اثنتان فصـاعدا من بنـات الصُّلب، أو بنـات الابن، أومن الأخوات الشقائق، أو من الأخوات للأب.

والثلث: فرض صنفين: الأم، أو الإثنين فصاعدا من ولد الأم ماكانوا.

والسدس: فرض الجد أو الجدات إذا اجتمعن، وفرض الواحد من ولد الأم [1] ماكان.

والنصف: فرض الزوج، وفرض واحد من أصحاب الثلثين..

والربع: فرض الزوج مع وجود الحاجب، وفرض الزوجة أو الزوجات مع عدمه.

والثمن: فرض الزوجات أو الزوجات مع وجوده.

الحجب على ضربين: نقص وإسقاط

فأما النقص: فالولد وولد الابن يردَّان الأبوين والجد إلى السدس، إلا أن الأب والجد يردان مابقى بعد الإناث بالتعصيب، ويردان الزوج إلى الربع، والزوجات إلى الثمن واثنان من الأخوة فصاعدا يردان الأم إلى السدس.. وتعطى ثلث مابقى فى مسألتين.

أبوان مع زوج أو زوجة.

وابنة الصلب تردُّ بنتَ الابن إلى السدس وكذلك الأخت الشقيقة ترد الأخت للأب إلى السدس.

وأما حجب الإسقاط: فاثنتان من بنات الصلب تُسقطان: بنات الابن إلا أن يكون مع بنات الابن ذكر فى دَرجتهِّن أو تَحْتَهُنَّ فيرد عليهن.

وكذلك الشَّقيقتان تسقطان: الأخوات للأب، إلا أن يكون مع الأخوات للأب ذكر فى درجتهن خاصة؛ فيرد عليهن.

والأم: تسقط الجدات كلهن. والجدة القربى من جهة الأم: تسقط البعدى من جهة الأب. والجدة القربى من جهة الأب: لاتسقط البعدى من جهة الأم بل تُشاركها.

وولد الأم: يسقطه عمود النسب الأب والجد، والولد وولد الابن.

وأما حَجْبُ العصبة:

فقد عقدنا أصله عند ذكرنا له فيما تقدم.. والجد مع الأخوة يقاسمهم مالم تنقصه المقاسمة من الثلث. وإن كان فى الورثة ذو سهام حكم فيما فضل عنهم بهذا الحكم، وللجد أن يأخذ معهم السدس، وينتزع من حكم التعصيب.

---

(١) هكذا فى د، وفى ز،ح: أولاد الأم.

كما لـلأخوة الأشقـاء فى المسألـة المشتركة: أن ينتـزعوا مـن التعصيب، وهـى زوج وأم، وأخوان لأم، وأخوة أشقـاء؛ فإن المال إذا استوعب جميعـه أهل الفروض قال الأخـوة الأشقاء للأخوة للأم: هب أبانا حمارا أليست أمنا واحدة فيشاركونهم فى الثلث؟!.

وللأخـوة الأشقاء معادَّة الجد بـالأخوة[1] للأب ويستبدُّون بما حصـل لجميعهم إلا أن يفضل عن الإناث منهم فضلة فتزيد على فروضهم فيعطى لمن كان من جهة الأب منهم.

وللجد مقاسمه الأخت وإن انفردت عنه بالفـرض، الذى عيل لها به فى الفريضة، التى تسمى: الأكدرية وتسمى الغرا: وهى: زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب[2]؛ فإن المال إذا استـوعبه مـن سوى الأخـت عيل لـلأخـت بالنصـف، ثم ضمـت نصفها إلى سـدس الجد فاقتسماه: للذكـر مثل حظ الأنثيين.. ولو كان بـدل الأخت أختان لم يُعَلْ لهما لبقـاء فضلة من المال لحجبهما الأم إلى السدس.

هذه جملة الفرائض التى من أحاط بها علما علم كل ما يستفتى عنه ويكثر نزوله.

---

(١) هكذا فى د. وفى ز، ح: للأخوة بالأب.

(٢) هكذا فى نسختى ز، د: أو للأب، والصواب ما أثبت.

[كتاب الهبات]

[باب كراهة شراء الإنسان ماتصدق به ممن تصدق عليه]

قول عمر رضى الله عنه: «حملت على فرس عتيق فى سبيل الله؛ فأضاعه صاحبه فظننت أنه بائعه برخص. فسألت النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك؛ فقال. «لا تبتعه ولا تعد فى صدقتك. فإن العائد فى صدقته كالكلب يعود فى قيئه»[1].

[باب تحريم الرجوع فى الصدقة والهبة بعد القبض إلا ماوهبه لولده وإن سفل]

وفى طريق آخر قال صلى الله عليه وسلم: «العائد فى هبته كالعائد فى قيئه»[2].

قال الشيخ: يحتمل أن يعلل هذا بأن المتصدق عليه، أو الموهوب له قد يستحيان[منه[3]] فيسامحانه فى الثمن، فيكون رجوعا فى ذلك القدر الذى حط. وبهذا علل عبد الوهاب كراهة اشتراء الهبة والصدقة جميعا، وإن كان قد وقع فى (المَوَّازية) فيمن حمل على فرس قال: إن لم يكن للسبيل ولا للمسكنة فلا بأس أن يشتريه، وكأنه رأى أنه إذا لم يكن لذلك فهو هبة والهبة بخلاف الصدقة عنده، ولا يكون عليه فى الحديث حجة لقوله: «على فرس عتيق فى سبيل الله» وإنما وقع النهى عنده؛ أنه على جهة الصدقة.. ومن جهة المعنى: أن الصدقة قربة إلى الله سبحانه ولا يحسن الرجوع فيما تقرب به إليه تعالى، والهبة ليست كذلك فاستخف شراؤها.. وما وقع فى الطريق الآخر الذى ذكرناه «العائد فى هبته» فلم يذكر ذلك عقيب نهيه عن الشراء، بل هو كلام مبتدأ فقد يحمل[4] على العود بغير معاوضة، فلا تكون فيه حجة على ماوقع فى المَوَّازية.

(١، ٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٢٠).
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ز.
(٤) هكذا فى ز. وفى د: كلام مبتدأ يحمل.

وظاهر إطلاق مالك: يُؤذن بأنه حمل النهى على الندب؛ لأنه قال: لا ينبغى أن يشتريها. وقال: يكره؛ وظاهر مافى الـمَوَّازية حمل النهى على المنع، وكذلك قال الداودى: إنه حرام. فعلى القول يحمل ذلك على الكراهة، لا يفسخ العقد، وعلى القول بحمله على التحريم قال بعض شيوخنا: يفسخ وفيه نظر لأجل الاختلاف فيه، ولأنه ليس كل نهى يدل على فساد المنهى عنه.

واختلف المذهب فى المنافع: هل هى كالرقاب أم لا؟؛ فقال ابن المَّواز:

كل من تصدق بغلة سنين، ولم يُبَتِّل الأصل فلا بأس أن يشترى المتصدق ذلك.

قال وأباه عبد الملك واحتج بحديث النهى عن الرجوع فى الصدقة. وأجاز لورثته أن يشتروا المرجع. قال: والحجة لمالك حديث العرية.

قال بعض الشيوخ: العريَّة أصل قائم بنفسه أجيز للرفق ورفع[1] الضرر فلا يقاس عليه غيره.

[باب كراهة تفضيل بعض الأولاد فى الهبة]

قوله: «أن النُّعمان بن بشير أتى به أبوه النبى صلى الله عليه وسلم؛ فقال: إنى قد نَحلْتُ ابنى هذا غلاما كانَ لى ؛ فقال صلى الله عليه وسلم: أكل ولدك نحلته مثل هذا؟ فقال: لا. فقال صلى الله عليه وسلم فأرجعه»[2].

وفى بعض طرقه: «فاتقوا الله واعدلوا فى أولادكم».

وفى بعض طرقه: «فلا تُشهِدْنى إذن؛ فإنى لا أشهد على جور».

وفى بعض طرقه: «فأشهد على هذا غيرى». ثم قال صلى الله عليه وسلم:

أيسرك أن يكونوا لك فى البر سواء؟.

---

(١) هكذا فى ز. وفى د: ورفق الضرر.. وفى ر،ح: للمرفق. والصواب ما أثبت.
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٢٣).

[قال: نعم. قال: فلا إذا[1]]».

وفى بعض طرقه: «فليس يصلح هذا؛ وإنى لا أشهد إلا على حق»[2].

وعند الترمذى: «أن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك»[3].

قال الشيخ وفقه الله: اختلف الناس فى إعطاء بعض البنين دون بعض، فالذى يحكيه بعض أصحابنا عن مالك والشافعى وأبى حنيفة: أنهم يكرهون ذلك؛ ولكنه إن ترك[4] مضى عندهم، وخالفهم غيرهم من الفقهاء وقال: ترد العطية.

وقد وقع فى المذاهب اضطراب فيمن أخرج النبات من تحبيسه: هل ينفذ إذا وقع أن يفسخ بشرط ألا يموت أو بشرط ألا يموت ولا يجاز عنه؟[5].

وقال بعض شيوخنا: فإن هذه الأقوال تجرى فى هبة بعض البنين دون بعض.

وعندى: أن وجه هذه الأقوال أن من حمل النهى فى هذا الأمر على الإلزام فسخ، ومن حمله على الاستحباب أمضى. ومن طلب زيادة ترجيح بين هذين الأصلين، فقد يراعى الحيازة؛ لأن الهبة قبل أن تحاز لواهبها الرجوع فيها عند جماعة من المخالفين.. وعلى قولة شاذة عندنا.. ومن راعى الموت خاصة فإنه قال ذلك فى الأب لأن له الاعتصار[6] مادام حيًا وبموته يبطل الاعتصار، فراعى قدرته على الحل على وجه مافى الهبات.

وسبب اضطراب العلماء في حمل ذلك على الوجوب أوالندب. ماوقع من اختلاف ألفاظ الحديث؛ لأن قوله صلى الله عليه وسلم: «أشهد غيرى» يشير عندهم إلى أنه مكروه أو خرج عن الأحسن؛ فأتوقَّاه أنا فى نفسى ولا أوجب على غيرى تَوَقيه.

قالوا: وقد علل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم: «أيَسُرُّكَ أن يكونوا لك فى البرِّ سواء».

وظاهر هذا: أن النهى لئلا يقع منهم تقصير.

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ز، ح).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٢٤).

(٣) راجع (سنن الترمذى ٦ صفحة ٣٤).

(٤) هكذا فى د. وفى ز،ح: نزل، والصواب ما أثبت؛

(٥) هكذا فى د. وفى ز،ح: أو يفسخ على الإطلاق أو يفسخ أو بشرط ألا يموت ولا يجاز عنه.

(٦) الاعتصار: على وجهين يقال: اعتصرن من فلان شيئا. إذا أصابته منه.
والآخر أن تقول: أعطيت فلانا عطيته فأعصرتها أى: رجعت فيها.
راجع (اللسان: عصر).

قالـوا: وقد علـل صلى الله عليـه وسلم أيضـا: «فأرجعـه» وأمره بـاعتصاره؛ لأن الأب يعتصر، ولو كان باطلا لقال: هو مردود ولم يفتقر إلى ارتجاع المعطَى.

وقال الآخرون: فإن قوله صلى الله عليه وسلم :«لا أشهد على جور» يدل على المنع لأن الجور ممنوع منه؛ لأنه الميل والحيد[1] عن القصد والعدول عنه.. ومنـه. جار السهم إذا عدل عن الغرض.

ومن حمل هذه الظَّواهر على الندب يصح أن يسمى الميل فى مثل هذا جورا.

واحتجوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم: «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم».

وظاهر الأمر على الوجوب. وفى هذا اختلاف بين أهل الأصول..

والذى وقع فى التِّرمذى من أمثل مايتمسكون به؛ لأنه قال صلى الله عليه وسلم .

«إنَّ لهم عليكم من الحق»[2].

وظاهر لفظة (على) يفيد الإلزام والوجوب.

وقد تُنُـوزع فى عطية الصديـق ـ رضـى الله عنه ــ عائشة رحمهـا الله إحـدى وعشرين وَسْقًا؛ فاحتج به من لا يرى العدل بين البنين واجبا.

وقال آخرون: لعله أعطى قبلها من سواها، أوعلم أنهم راضوان بما فعل.

وتنوزع أيضـا في صفة العدل بين البنتين؛ فمال ابـن القصار[3] إلى التسوية بين الـذكر والأنثى.. ومال ابن شعبان[4] إلى التفضيل على نسبة المواريث.

واختلف أيضا فى ذلك من تقدم من غير أصحابنا.

وقد قـال محمد بـن إسحاق فى سيرتـه: لم تكن لأبـى النعمان بنت فعلى مـا حكاه ابـن إسحاق لا تكون حجة فى قوله صلى الله عليه وسلم: «أكل ولدك نحلته مثل هذا»؟.

---

(١) هكذا فى د. وفى ز،ح: لأنه الحيد.

(٢) راجع (صحيح سنن الترمذى ٦ صفحة ٣٤).

(٣) راجع ابن القصار (تقدم فى ١: ٢٤١ من هذا الكتاب).

(٤) راجع ابن شعبان (تقدم فى ١: ١٧٥ من هذا الكتاب).

باب العمرى[1]

قوله صلى الله عليه وسلم: «أيما رجل أعمر عمرى فهى له ولعقبه»[5].

وفى بعض طرقه: «قضى صلى الله عليه وسلم فيمن أعمر عمرى له ولعقبه، فهي بتلة[3] لايجوز للمعطى فيها شرط ولا ثُنْيا».

وقال أبو سلمة: لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث فقطعت المواريث شرطه».

وفى بعض طرقه: «العمرى لمن وهبت له».

وفي بعض طرقه: «من أعمر عُمْرَى فهى لمن أعمرها حيا وميتا ولعقبه»[7].

قال الشيخ: اختلف الناس فى هذا؛ فمذهب مالك أنها تمليك للمنفعة.

وذهب المخالف إلى أنها تمليك للرقبة تكون للمعمر ولورثته بعده.

وتعلق المخالف بظواهر هذه الأحاديث، كفوله: «العمرى لمن وهبت له»، وكقوله: «للذى أعمرها حيا وميتا ولعقبه».

ومحمل هذه الأحاديث عند أصحابنا: على أن المراد المنافع؛ لأن الواهب إنما وهب المنافع فلا يلزم أكثر مما التزم.

---

(١) العُمرى: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: العمرى قوله:
أعمرتك هذه الدار. مثلا أو: جعلتها لك عمرك أو حياتك أو ما عشت أو حيت أو بقيت أو ما بعد هذا المعنى.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٢٤٥).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٦٢٥).

(٣) بتلة: أى: عطية ماضية.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٢٤٦).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٢٤٦).

[كتاب الوصية]

قولـه صلى الله عليه وسلم:«مـاحقُّ امرىء مسلـم له شيء يـريد أن يُوصى فيـه يبيتُ ليلتين إلا ووصيته عنده»[1].

قال الشيـخ وفقه الله: ذهب دواد وغيره إلى إيجاب الـوصية تعلقا بهذا الحديـث، وهى عندنـا على الندب، لكن إن كـان عليه حق يخشـى تلفه على أصحـابه إن لم يوص بـه وجبت الوصية، لوجوب التنصل من الحقوق.

وقد قيل: إن فى هذا الحديث دلالة على أن من كتـب وصيته وأقرها عنده نفذت وإن لم يخرجها من يده.

[باب الوصية بالثلث]

قوله فى حديث[2] سعد: «وأنا ذو مـال، ولا يرثنى إلا ابنة لى واحدة، أفـأتصدق بثلثى مالى؟. قال: لا. قلتُ: أفأتصدق بشطره؟.

قال: لا الثلـث والثلث كثير. إنـك إن تذر ورثتـك أغنياء خير مـن أن تذرهـم عالـةً يتكففون الناس»[3] الحديث.

قـال الشيخ وفقـه اللـه: جمهور العلماء على أن للمـريض أن يـوصـى بثلثه تعلُّقـا بهذا الحديث. وقد قال بعض الناس: الوصية بالربع.

وذكر مسلم عن ابن عباس قال: «لو أن النـاس غضُّوا من الثلث إلى الربع، فإن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «الثلث والثلث كثير».

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٢٧).
(٢) هو سعد بن أبى وقاص.
الحديث فى (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٢٨).
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٢٩).

واختلف أيضا فيمـن لا وارث له: هل يقصر على الثلث كمن لـه وارث، ويكون بيت المال كوارثٍ معلوم يمنُع من أجله[1] من الزيادة علي الثلث، أم[2] تجوز له الصدقة بماله كله إذْ لا وارث له معلوم؟.

وقد قال سعد: « لايرثنى إلا ابنة لى واحدة». ولم يسامحه بصدقة الشطر.

وقيل: مراد سعد: لا يرثنى ممن[3] له فرض معلوم إلا ابنه لى.

والعالـةُ: الفقر: أو يتكففـون. أى: يسألـون بأكفهم الصـدقه، وكـانوا يكـرهون الموت بمكة لأنه بلد تركوه لله[4] سبحانه. وكرهوا أن يعودوا فيما تركوه لله تعالى.

فلهذا ذكر فيه ماجرى فى الحديث.

قال الشيخ[5] خرج مسلم فى حديث ابن عبـاس: «ولو أن الناس غَضُّوا من الثلث إلى الربع»[6].

حدثنا أبو كريب، حدثنا ابن نُمَيرٍ عن هشام بن عُرْوة.

هكذا فى نسخة ابن مـاهان.. والذى فى نسخة الجُلودى: حدثنا أبو بكـر بن أبى شيبة حدثنا ابن نمير؛ فجعل بدل أبى كريب أبا بكر.

[بـاب الـوقــف]

قـول عمر رضـى الله عنـه: «يـارسول اللـه إنـى أصبتُ أرضًـا بخيبر. قال: إن شِئـتَ حبست أصلها وتصدقت بها»[7] الحديث.

قال الشيخ وفقه الله: التَّحْبيس عندنا جائز فى العقار خلافا لمن منعه على الجملة.

والدليل عليه: الاتفاق على تحبيس المساجد والسَّقَّايات، وحديث عمر هذا.

وعندنا فى المذهب اضطراب فى تحبيس الحيوان.

---

(١) هكذا فى د. وفى ز: أجلها.

(٢) هكذا فى ز. وفى د: أو تجوز.

(٣) هكذا فى ز. وفى د: من له فرض معلوم.

(٤) هكذا فى ز. وفى د، ح لأجل أنه بلدتركوه.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من د.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٢٩).

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٣٢).

وإذا كان الحبس فى الرباع على مجهول كالمساكين، فلاخلاف أنه لايعود على محبسه؛ لأن من أعطيه لا ينقطع فيبقى التحبيس مابقوا.

وكذلك إن كان على رجلٍ وعقبه؛ فإن العقب إذا انقطع لم يرجع مِلكًا للمحبس؛ لأنه لما أعطى.. وعلّق العطية بالعقب؛ وقد لا ينقطع دل ذلك من قصده على إزالة مِلكه.

وإن كان التَّحبيس علي قوم معينين حياتهم؛ فإذا ماتوا ففيه قولان:

هل يرجع مِلكا للمحبِّس إذ لاعلامة على قصده التأبيد وزوال المِلْك؟.

والأصل: أن مِلك الإنسان لا يزول إلا على الصفة التى أخرجه عليها، أو يكون الأصل: ألا يرجع ذلك إلى ملكه؛ لأن لفظ التحبيس دال على القصد لإزالة الملك على هذه الطريقة.

وإذا قلنا: إنه لا يرجع ملكا، فإنه يرجع إلى أَوْلى الناس بالمحبِّس.

والنكتة المعتبرة هاهنا: التى يدور عليها الاختلاف فى هذا الأصل، فقد اضطربت الرواية فيه إذا حَبسَّ.. وذكرالعقب وسُمِّيَ صدقة أو لم يسمها إلى غير ذلك من المسائل؛ لأن الألفاظ[1] الصادرة عن المالِك. إما أن تكون نصوصا فى إزالة ملكه بوضع اللغة، أو بغلبة الاستعمال فى العرف، أو نصُوصًا فى اللغة أو فى العرف دالة على القصد لبقاء المِلك؛ أو محتملة الوجهين:

فما الاحتمال فيه يقضى بموجبه ويحكم بمقتضاه. ومافيه إشكال روجع فى تفسيره فما فسره به مما يحتمله قوله قُبل منه؛ وإن مات قبل أن يُستفسر؛ فالنظر عندى: لا يلزمه[2] إلا أقل ما يقتضيه قوله؛ لأن الأملاك لايخرج بالشك.. وهذا الأصل يدور عليه جميع ما وقع فى ذلك من الروايات.

وأما قوله: «لاجُناح على من وليهَا أن يأكل بالمعروف أو يُطْعِم صديقا غير متأثل مالًا»[3].. فإن الحبس إذا استثنى محُبسه منه هذا فى أصل التحبيس صح ذلك.

ولعل: الصديق فى حكم المعلوم مُبلِّغه فيباح لـه منه قدر ماجرت العادةُ به، وإن لم

---

(١) هكذا فى نسختى د،ز. وفى (م): إلا أن الألفاظ.
وفى (ح): أن الألفاظ. والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا فى نسختى د،ز، وفى (ح): أن لايلزمه. والمعنى واحد.

(٣) وروى: «غير متحول فيه».
راجع (صحيح مسلم تحقيق بعد الباقى ٣: ١٦٣٢).

يشترط ذلك وكان التحبيس على المساكين ومن يليها منهم، فإنه لا يحرم عليه مالايحرم على أحدهم، وإن كان غنيًا واضطر إلى قيامه عليها بهذا القدر على جهه الإجارة، ويكون ما يأخذه معلوما صَّح، ذلك وليست بأعظم من الزكاة[1]، التى جعل الله سبحانه فيها حقا للعاملين عليها وإن كانوا أغنياء.

وتقييده فى قوله: «أن يأكل منها بالمعروف» إشارة إلى ماقلناه من الرجوع إلى العادة فى ذلك.

وأما قوله: «غير مُتأثِل مالاً» فمعناه: غير جامع. وكل شىء له أصَل قديم، أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤثل.

ومنه....... مجد مؤثل[2]. أى: قديم الأصل. وأَثَلَة الشىء: أَصْلُه.

[باب ترك الوصية لمن ليس له شىء يوصى فيه]

قول السائل لابن أبى أوْفى: «هل أوصي النبى صلى الله عليه وسلم؟ قال: لا.

قلتُ: لم كتب على المسلمين الوصية أو فلم أُمروا بالوصية؟»[3].

وفى بعض طرقه: «كيف أمِر الناس بالوصية؟».
وفى طريق آخر: «كيف كُتِب على المسلمين الوصية؟».

قال الشيخ: هذا يشير إلى أنه كان يرى المساواة فى الأحكام بيننا وبينه، والرجوع إلى أفعاله.

وقوله: «كيف كتب على المسلمين الوصية؟».

إن كان أراد بذلك الفرض؛ فلعله اعتقد مقتضى قوله تعالى:
﴿كُتِبَ عليكم إذا حضرَ أحدَكُم الموت إن ترك خيرًا الوصيةُ﴾[4] الآيه. وظن أنها لم

---

(١) هكذا فى ز. وفى د، ح: الزكوات.
(٢) يشير إلى قول امرىء القيس:
ولكنما أسعى لمجد مؤثل   وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٣٤).
(٤) سورة البقرة آية: ١٨٠.

تنسخ أو يكون يرى رَأيَ دواد ومن وافقه [1] من القائلين بإيجاب الوصية.

وقد قدمنا مذهبهم.

قول عائشة رحمها الله: «فلقد انْخَنثَ فى حجرى»[2].

قال الشيخ : أصل الانخناث: التكسر، ومنه: انخناث الأسقية. ومنه: سُمِّيَ الرجل الذى فى كلامه ومعاطفه لين وتكسر مُخَنَّثا؛ فلعلها تريد: أنه انخنث فى حجرها. أى: تمايل واجتمع.

قوله صلى الله عليه وسلم: «ائْتونى أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا؛ فقالوا: «إن النبى صلى الله عليه وسلم يَهْجُرُ»[3].

وفى بعض طرقه: «فقال عمر: إن النبى صلى الله عليه وسلم قد غَلَبَ عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله».

قال الشيخ رحمه الله: إن النبى صلى الله عليه وسلم معصوم من أن بكذب على الله، أو يفسد ما يُبلغه عنه، وهو مع هذا غير معصوم من الأمراض، ومايكون من بعض عوارضها مما لايعود بنقصٍ فى منزلته، ولا فساد فيما مهد من شريعته.

وقد كان صلى الله عليه وسلم لما سُحر يُخَيَّلُ إليه أنه عمل الشيء، وما عمله، ولم يجر هاهنا منه صلى الله عليه وسلم من الكلام ما يُعد مناقضا لما قدم من الأحكام والشر ولا الكلام فى نفسه دال على الهذيان، الذى يكون عن الحميات.

وقد بقى كثير من الأحكام عظيم خطرها في الشرع غير منصوص عليها، ولكنه قد نص على أصولها ووكل العلماء إلى الاستنباط، فيقول كل إنسان منهم بقدر ما يظهر له. وقد يقع بسبب اختلافهم فيما استنبطوه فى بعض المسائل هرج وفتن، ولو وقع النص عليها لارتفع الخلاف وذهب الهرج.. ولعله صلى الله عليه وسلم كان أراد أن يتعرض لبعض هذه المسائل..

---

(١) هكذا فى ز. وفى د: رأى داود وافقه. والصواب ما أثبت.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٣٦).

(٣) هكذا فى نسختى د ، ز. وفى م:
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٣٧).

وقد قال بعض العلماء: الأظهر عندى أنه أراد صلى الله عليه وسلم: أن ينص على (الإمامة) بعده ليرتفع بنصه عليها تلك الفتن العظيمة، التى منها حرب: صفّين والجمل. وهذا الذى قاله غير بعيد.

فإن قيل: كيف حسن الاختلاف مع قوله صلى الله عليه وسلم: «ائتونى أكتب لكم». وكيف يعصونه فيما أمر؟.

قلنا: لا خلاف أن الأوامر تُقارنها قرائن تنقلها من الندب إلى الوجوب عند من قال: إن أصلها على الندب، ومن الوجوب إلى الندب عند من قال: إن أصلها على الوجوب.. وتنقل القرائن أيضا: صيغة افعل إلى الإباحة وإلى التعجيز، وإلى غير ذلك من ضروب المعانى؛ فلعله ظهر منه صلى الله عليه وسلم من القرائن مادل على أنه لم يوجب ذلك عليهم بل جعله إلى تخييرهم، فاختلف اختيارهم بحسب اجتهادهم، وهو يدل على رجوعهم إلى الاجتهاد فى الشرعيّات، فأدى عمر اجتهاده إلى الامتناع من هذا..

ولعله استلوح: أن ذلك منه صلى الله عليه وسلم صَدَر من غير قصد إليه جازم وهو المعنىُّ بقولهم: هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبقول عمر رضى الله عنه: غلب عليه الوجَعُ، وماضامّه من القرائن الدالة على أنه من غير قصدإليه جازم على[1] حسب ما كانوا يعهدونه من قصوده صلى الله عليه وسلم فى بلاغ الشريعة، وأنه لايجْرى مَجْرى غيره من طرق البلاغ، التى اعتادوها منه صلى الله عليه وسلم.. ظهَر ذلك لعمر ولم يظهر للآخرين ماظهر لعمر فخالفوه.

ولعل عمر ـ رضى الله عنه ـ هجس فى نفسه أن المنافقين قد يتطرّقون إلى القدح فيما اشتهر من قواعد الإسلام وبلَّغه صلى الله عليه وسلم لسائر المسلمين بكتابٍ يُكتب[2] فى خلوة وآحاد ويضيفون إليه مايُشبِّهون به على الذين فى قلوبهم مرض.

ولهذا قال: «عندكم القرآن حسبنا كتاب الله».

قال أهل اللغة: هَجَرَ العليل بمعنى: هَذَى.

قال الشيخ: قد قدمنا نحن بيان القول فيما وقع منه صلى الله عليه وسلم، وبينا ما يجوز عليه ومالا يجوز عليه.

---

(١) هكذا فى د. وفى ز: وعلى حسب.

(٢)هكذا فى د. وفى ز: يكتبه.

[كتاب النذر]

[باب الأمر بقضاء النذر]

قولـه: «إنَّ سعد بـن عُبادة استفتـى النبى صلى اللـه عليه وسلـم فى نذر كـان على أمه تُوفيت قبل أن تقضيه. قال صلى الله عليه وسلم: فاقضه[1] عنها».

قال الشيخ: قد قـدمنا أن الميت تقضى عنه الحقوق المالية. وذكـرنا الخلاف فى البدنية، وما تقدم يغنى عن إعادته هاهنا.

[باب النهى عن النذر وأنه لا يرد شيئا]

قوله: «نهى صلى الله عليـه وسلم عن النذر. وقال: إنه لايـأتى بخير، وإنما يُستخْرجُ به من البخيل»[2].

قـال الشيخ: ذهـب بعـض العلماء إلى أن الغرض بهذا الحديـث التحفُّـظ عن النـذر والحضِّ على الوفاء به[3].. وهذا عندى بعيد من ظاهر الحديث.

ويحتمل عنـدى أن يكون وجـه النهى: أن الناذر يـأتى بالقـربة مُستثقـلا لها لما صارت عليه ضربـة لازم، وكل محبـوس الاختيار، فإنـه لا ينشط للفعل ولاينشـط إليه نشـاط مُطلق الاختيار؛ فقـد كَره مـالك رحمه اللـه: أن ينذر الإنسـان صومَ يـوم بعينه لـوقته.. وعلـل قولـه شيوخنا بمثل هذا الذى قلناه.

ويحتمل أيضا: أن يكـون الناذر لما لم يبذل ما بـذل من القُربة إلا بشرط أن يُفعـل له ما يختار صار كالمعاوضة، التى تقدح فى نية المتقرب، ويذهب الأجر الثابت للقربة المجرَّدة.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٣٨).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٣٩).

(٣) هكذا فى د. وفى ز: التحفظ على النذور، والحظ على الوفاء به. والصواب ما أثبت.

وفى الحديث: «من عَمِلَ عملا أشرَكَ فيه غيرى فهو له»[١].

ويشير إلى هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم: «أنه لا يأتى بخير».

وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإن النذر لا يُغنى من القدر شيئا»[٢].

وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن الله قدَّره له، ولكن النذر قد يُوافق القدر، فيخرج بذلك من البخيل مالم يكن البخيل يريد أن يخرج»[٣].

وهذا كالنص على هذا التعليل الذى قلناه؛ لأنه أخبر صلى الله عليه وسلم: أن موافقة القدر تخرج منه مالم يرد أن يخرج، وأن النذر ليس هو الجالب للقدر.

[باب لا وفاء لنذر فى معصية الله، ولافيما لا يملك العبد]

قلوله: «كانت ثقيفُ حلفاءَ لبنى عُقيل؛ فأسرت ثقيفُ رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأسر أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم رجلا من بنى عقيل، وأصابوا معه العضباء؛ فأتى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو فى الوثاق؛ فقال: يامحمد!: فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقال: ماشأنك؟ فقال: بَم أخذتنى؟، وبم أخذت سابقة الحاج؟ فقال: إعظامًا لذلك أخذتك بجريرة حلفائك ثقيف تم انصرف عنه فناداه. وكان صلى الله عليه وسلم (رحيًما رقيقاً). فرجع إليه؛ فقال: ماشأنك؟ فقال: إنى مسلم. قال صلى الله عليه وسلم: لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح. ثم انصرف فناداه؛ فقال: يامحمد يا محمد. فأتاه؛ فقال صلى اله عليه وسلم: ماشأنك؟. قال: إنى جائع فأطعمنى، وظمآن فاسقنى.. قال صلى الله عليه وسلم: هذه حاجتك فَفُدِىَ بالرَّجُلَين»[٤].

[قال[٥]]: وأسِرَتِ امرأة من الأنصار. وأُصِيبتِ العضباء.

وفى هذا الحديث: «فانطلقت ولا ذُوا بها فأعجزتهم، ونذرت إن نجَّاها الله عليها لتنحرنها»[٦].

---

(١) راجع (سنن ابن ماجه باب الرياء والسمعة).

(٢، ٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٤٠).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٤١).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من ز.

(٦) آخر ما أجازه أحمد وأول الإجازة (سبق فى صفحة ٧٢ من هذا الكتاب).

وفيـه: قال صلى اللـه عليـه وسلم:«بئسما جَـزيتيهـا. لا وفـاء بنذر فى معصيـة، ولافيما لايملك العبد»[1].

قال الشيـخ: مما يسـأل عنه فى هـذا الحديث قـوله صلى اللـه عليه وسلـم: «أخذتـك بجـريـرة حلفـائك». فيقـال: كيـف هذا واللـه تبـارك وتعـالى يقـول:﴿ولا تـزِرُ وازِرةٌ وِ زر أُخرى﴾[2]. وللناس عن هذا ثلاثة أجوبة.

أحدها: أنه يمكن أن يكونوا عُوهـدوا على ألاَّ يتعرضُوا أصحاب النبى صلى الله عليه: لاهُم ولا حُلفاؤهم، فنقض حلفاؤهم العهد ورضوا هم بذلك فاستبُيحُوا لأجل ذلك.

والثانى: أنهم كفار لاعهـدلهم. والكافر الذى لا عهد له يُستبـاحُ وإن لم يفعل حلفاؤه شيئا.

والثالث: أن يقال فى الكلام حذف[3] ومعناه: أخذناكَ لِنفَادِىَ بك من حلفائك.

ويحتمل عندى جوابا (رابعا)، وهو أن يكون جوابه على جهة المجازاة والمقابلة؛ لأنه لما قال له: بم أخذتنى؟ وبم أخذتَ سابقة الحاج؛ لأن ذلك كان معظما عندهم.

قـال صلى الله عليـه وسلم لـه: «أخـذتك بجـريرة حلفـائك[4]»؛ لأنهم أيضا كـانوا يُطالبـون بعُهْدة الحلفـاء. هذا الأظهر مـن عادتهم؛ فكـأنه صلى الله عليـه وسلم كـان عنده مستباحا، فلما ذكرله: سابقة الحاج. ذكر له جريرة الحلفاء على جهة المقابلة على أصلهم.

ومما يسأل عنه أيضا مـن هذا الحديث أن يقال: كيف قال له: إنى مسلـم ثم فادى به، ومن أظهرالإسلام قُبِل منه من غير بحث عن باطنه.

وقد وقع فى أحاديث كثيرة: الأخذ بالظواهر فى هذا، والتنبيه: على أنه لم يُؤمر أن يبَحثَ على مافى قلوب الناس.

قيل: أمـا الشافعى؛ فإنـه أباح فى أحد قـوليه: المفاداة بالأسير إذا أسلـم، ورأى أنه لما كان لـلإمام قبـل إسلامـه الخيار فى المفاداة بـه، لم يسقط هـذا الخيار فى ذلـك بعد إسـلامه، ويحتج بهذا الحديث.

---

(١)راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٤١).
(٢) سورة الأنعام آية: ١٦٤.
(٣) هكذا فى ز. وفى د محذوف.
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٤١).

وأما أصحابنا القائلون:

إنَّ حكم الأسير إذا أسلـم أن يُسترق؛ فإنهم قد يعتذرون عـن المفاداة بهذا بأن يقـولوا: يمكن أن يكون هذا مـن خصائص النبى صلى الله عليه وسلم مع هذا الـرجل، وأُوحِيَ إليه فيه أنه غير مؤمن، وأنه مستباح. ألا ترى قوله صلى الله عليه وسلم بعد هذا لما سأله.

أن يُطعمه ويسقيه «هذه حاجتُكَ».

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «لا وفاءَ بنذر فى معصية، ولا فيما يملك العبد».

ولم يذكـر فى ذلك كفارة فخـلاف لمن زعم: أن النـذر فى المعصية يكفر تَعلُّقـا بما ذكر التِّرمـذى وأبو دواد: «لا نـذر فى معصيـة اللـه وكفارتـه كفَّـارة يمين»[1]. والجريـرة: الجنايـة والذَّنبُ.

وقد احتـج بقولـه عليه السـلام فى ناقتـه: «لا وفاء بنـذر فى معصية ولا فيما لا يملـك العبد» أصحاب الشافعى.

على أن مال المسلـم باقٍ على ملكـه وإن غنمه الجيـش من أرض الحرب وقسَّمـوه فإن صاحبه يأخذه بعد القِسمة[2].

ولعلنا أن نتكلم عليه فى (كتاب الجهاد) إن شاء الله.

والعضباء: اسم ناقة النبى صلى الله عليه وسلم. وقوله: «وهى ناقة مُنَوَّقَةٌ».

أى: مُذلَّلـة. ومنه الحديث الذى فيـه: «وسار النبى صلى الله عليـه وسلم[3] معه على جمل له قد نَوَّقه».

أى: راضه وذلَّله. يقال: جمل مُنوَّق، ومُخيَّس، ومُعَبد ومُديَّث.

وقوله: «فَنذرُوا بها» أى: علِّموا بها. يقال: نذِرت بـالشيء ـ بكسر الذال ـ نَذَارة. أى: علمت[4] به. ونَذَرتُ الشيء لله ـ بفتح الذال ـ أنذِر نذرًا.

قال ابن عرفة: النَّذرُ ماكان فى وعـد على شرط؛ فكل ناذِرٍ واعد، وليس كل واعد ناذرا.

---

(١) راجع (سنن الترمذى ٧: ٣ وسنن أبى داود ٢: ٢٠٨).

(٢) هكذا فى ز. وفى د: وأن صاحبه مستمر الملك بعد القسمة.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من د فقط.

(٤) هكذا فى د،ح. وفى ز: أعلمت به.

فلو قال قائل: عليّ أن أتصدق بدينار لم يكن ناذرا، ولو قال: عَلَيَّ إن شفى الله مريضى، أوردَّ على غائبى صدقة دينار أوغيره.. كان ناذرا.

قال الشيخ وفقه الله: هذا الذى ذكرهُ ابن عرفة مال إليه بعض الفقهاء، ورأى أن النذر غير المشروط[1] لا يُسَّمى نذرا، ولهذا يُستحب الوفاء به، ولا يجب كما يجب المشروط المسمى نذرا الداخلُ فى عمومِ الظواهر الواردة بالأمر بالوفاء بالنذر.. ومال غيرهؤلاء من الفقهاء إلى أن الجميع يُسمَّى نذراً.

وأنشدوا قول الشاعر[2]:

الشَّاتمى عِرْضِى ولم أشتمهما والنَّاذِريْن إذا لم ألقهما دَمى

وقولُ جميل:

فليتَ رجالاً فيكِ قد نذروا دَمى وَهمُّوا بقتلى يابُثَيْن لَقُونى[7]

والأظهر: أن النذر المذكور فى البيتين غير معلق بشرط.

وقوله: «مجرسة». أى: مذللة. يقال: جَرَّسَتْهُ الأُمور.

أى: راضته وذللته.

[باب من نذر أن يمشى إلى الكعبة]

قوله: «رأى صلى الله عليه وسلم رجلا يُهادى بين ابنيه؛ فقال: مابال هذا؟. فقالوا: إنه نذر أن يمشى. فقال صلى الله عليه وسلم: إن الله عزوجل غنى عن تعذيب هذا نفسه،

---

(١) هكذا فى د. وفى ز: رأى أن النذر الغير مشروط. والمعنى واحد.

(٢) قائل هذا البيت: عنترة بن شداد.

راجع (شرح المعلقات السبع الطوال الجاهليات، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون، صفحة ٣٦٤، بيت رقم ٧٦ ط. دار المعارف. القاهرة سنة ١٩٦٢م).

(٣) فى د: يا بنين. وفى ح: ياأميم، والصواب ما أثبت. وهو فى قصيدة مطلعها:

حلفت بــرب الــراقصــات إلى منـى هــوى القطـا يجتـزن بطـن دفين

وجميل بن معمر بن عبد الله العذرى. ويكنى أبا عمرو، وهو أحد العشاق العرب، وصاحبته بثنية وهما جميعا من بنى عذرة.

راجع (الشعر والشعراء ١: ٤٠٠ و الأغانى للأصفهانى ٨: ٩٩ ط. دار الكتب المصرية عام ١٩٣٥م).

وأمره صلى الله عليه وسلم أن يركَب»[1].

قال الشيخ وفقه الله: يحمل هـذا على أنه عجز عـن المشى.. وكذلك يحمـل الحديث الذى بعـده عن عُقبـة:«أنه قـال: نَذرتْ أُختي أن تمشـى إلى بيت اللـه حافيـة، فأمـرتنى أن أستفتى لها النبى صلى الله عليه وسلم. فاستفتيته؛ فقال: لِتمْشِ ولْتركب»[2].

محمله أيضا عنـدنا: على أنها عجزت. وقد ذكر أبوداود فى هـذا الحديث أنها نذرت أن تحج ماشية، وأنها لاتطيق ذلك، فقال صلى الله عليـه وسلم: «إن الله لغَنىٌّ عن مشى أختك فلتركب ولْتُهد بدنة»[3]. فقد نبَّه هـاهنا على أنها غير مُستطيعة.. وهكذا مَذهـب مالك رحمه الله: أن الناذر إذا عجز عن المشى مشى ماقدر عليه،ثم ركب أوهدى.

[باب فى كفارة النذر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «كفارة النذر كفارةُ يمين »[4].

قال الشيخ: النذرُ المبهـم عندنا: كفارته كفارة يمين خلافا للشـافعى.. وهذا الحديث حجة عليه.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٤٢).
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٤٤).
(٣) راجع (سنن أبى داود ٢: ٢١١).
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٤٥).

[كتاب الإيمان]

[باب النهى عن الحلف بغير الله تعالى]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله ينهاكُم أن تحلفُوا بآبائكم»[1].

قال عمر: ماحلفتُ بِهامذ نهى عنها ذاكرا [لها] ولا آثِراً[2].

قال الشيخ: هذا لئلا يُشرِكَ فى التعظيم بالقسم غير الله سبحانه.

وقد قال ابن عباس: لأن أحلفَ بالله فآثم أحبُّ إلى من أن أُضاهِى؛ فقيل: معناه الحلف بغير الله. وقيل: معناه: الخديعة يُرى أنه حلف وما حلف.

وقد قال ابن عباس أيضا: لأن أحلف بالله مائة مرة فآثم خير من أن أحلف بغيره فأبرَّ.

ولهذا ينُهى عن اليمين بسائر المخلوقات، ولا يُعترض على هذا بقوله صلى اللّه عليه وسلم: «أفلح وأبيه إن صدق»؛ لأنه لايراد بهذا القسم، وإنما هذا قول جار على ألسنتهم[3] وقد قدمنا الكلام على مثل هذه الألفاظ الغالبة على ألسنتهم ؛ فقد قال تعالى: ﴿والتِّينِ والزَّيتُون﴾[4].

وقيل: معناه: ورب التين والزيتون، أويكون المراد به التَّنبيه على مافيها من العجائب والمنة بها عليهم، ولايراد بها القسم.. ولو سلَّمنا أن المراد به بها القسم من غير حذفٍ وإضمار، لم يبعد أن يكون البارئ سبحانه يُقسم بها ويمنعنا من القسم بها، وتَعظيم البارئ جلت قدرته للأشياء بخلاف تعظيمنا لها؛ لأن كُل حق بالإضافة إلى حقه سبحانه حقير، وكل عظيم عند الإضافة إليه تعالى هَيِّن، إذ لاحَقَّ لأحد عليه، وله الحق على كل أحدٍ، وإنما تعظيمه لبعض الأمور تَنْبيه لنا على قدرها عنده، أو تعبد لنا بأن نُعظمها فلا يقاس هذا على هذا.

(١و٢)راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٤٦).

(٣) هكذا فى د، ح. وفى ز: جار على ألسنتهم.

(٤) سورة التين آية ١.

وقول عمر رضى الله عنه: «ولاآثِرًا» يعنى: ولا حاكيا إياه عن أحد من قولهم.

أثر الحديث: يأْثِره أثراً: حدث به.

[باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لاإله إلا الله]

قوله صلى الله عليه وسلم: «من حلف منكـم؛ فقال فى حلفه: باللَّاتِ. فليقل: لا إله إلا الله. ومن قال لصاحبه: تعالَ أُقامِرك. فليتصدَّقْ»[1].

قال الشيخ رحمه الله: الحلف بهالا يجوز من هذا النوع لا كفـارة فيه مقدرة عندنا خلافا لأبى حنيفة، وفى إثبات الكفارة[2] فى ذلك إلا فى قوله: أنا مبـدع، وأنا برىء من النبى صلى الله عليه وسلم.. وهذا الحديث حجة عليه؛ لأنه لم يذكر فيه الكفارة.

وأبو حنيفة: تعلق بأن اللـه سبحانه أوجب على المظاهر الكفارة. وعلل بـأنه منكر من القول وزور، والحلف بهذا منكر من القول وزور.

وهذا ينتقض عليه بما استثناه[3] من قوله: أنا برىء من النبى صلى الله عليه وسلم، ثم لاكفارة فيه عنده، ولو قـال: واليهودية لم تَلزمه الكفارة باتفاق؛ فكـذلك إذا قال: أنا يهودى إن فعلت؛ فلا معنى لتفريقهـم بين اللفظين بأنه إذا قال: واليهودية فقد أعظم مـالاحرمة له، وإذا قال: إن فعلت فأنايهودى فكأنه عظم الإسـلام واحترم ماله حرمة؛ لأن الجميع لا يحسن القسم بهما.

[باب ندب من حلف يمينا، فرأى غيرها خيرا منها أن يأتى الذى هو خير ويكفر عن يمينه]

قوله صلى اللـه عليه وسلم فى حديث الأشعـريين :«ما أنا حَمَلْتكُم ولكـن الله حملَكُم، وإنى والله إن شـاء اللهُ لا أحلِفُ على يمينٍ، ثم أرى خيرا منها إلا كفرتُ عـن يمينى وأتيتُ

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٤٧).

(٢) هكذا فى ز. وفى د: وفى ديات الكفارة.

(٣) هكذا فى ز. وفى د: استثنى.

الذى هو خير»[1].

قال الشيخ وفقه اللـه: المراد بقوله عليه السلام: «ماأنا حملتكـم» أى: أن الله سبحانه أتى بها حملتكـم عليه ولـولا ما سـاقه البـارى تعالى إليـه صلى الله عليـه وسلم لم يكـن عنده مايحملهم عليه، ولم يرد بهذا نفى إضافة الفعل إليه.

وقـوله: «فـأمر لنـا بثـلاث ذَود غُرِّ الـذُّرَى»[2]. معنـاه: بيض الأسنمـة، وذروة البعير: سنامه، وذروة كل شىء أعلاه.

وقوله فى بعض طرق هذا الحديث: «وأُتِىَ بنهب إبل». النهبُ: الغنيمة.

وكان الصديق رضى الله عنه إذا أوتر قبل أن ينام قال: «أحرزتُ نهبى». أى: غنيمتى.

قوله صلى الله عليـه وسلم:«من حلفَ على يمينٍ فرأى غيرها خيرامنهـا فليأتها وليكفر يمينه»[3].. وفى بعـض طـرقه: «مـن حلـف على يمين فـرأى خيرا منهـا فليكفر عـن يمينـه وليفعل[4]».

قال الشيخ: للكفارة ثلاث حالات.

إحداها: أن يكفر قبل أن يحلف؛ فهذا لايجزيه.

والثانية: أن يكفرِّ بعد أن يحلف ويحنث، فهذا يجزيه.

والثـالثة: أن يكفـر بعـد اليمين وقبـل الحنث؛ فهـل يجزيـه ذلـك أم لا؟ فيه: قـولان، والمشهور الإجزاء.

وقد اختلف لفظ الحديث؛ فقدم الكفارة مرة وأخرها أخرى، ولكن بحرف (الواو) وهى لا توجب رتبة، ومـن منع الإجزاء رأى أنها لم تجب قبل الحنث؛ فصارت كـالتطوع، والتطوع: لا يجزىء عن الواجب

[باب يمين الحالف على نية المستحلف]

قوله صلى الله عليه وسلم:«فيمينكَ على مايُصِّدقُكَ عليه صاحِبُكَ».

(١و٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٤٩).

(٣و ٤)راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٥٠).

وفى طريق آخر: «اليمِين على نيةِ المُستحِلفِ»[1].

قال الشيخ: المتبرع باليمين الذى لم يدفع به عن نفسه حقا، يمينه على نيَّته عندنا، و إن استخلفه الطالب فى حِق عليه فاختلف فيه: هل يكون اليمين على نيته، أو على نية المستحلف له إلا أن تكون عليه بينة فيما يقضى عليه به السلطان؛ فلا يُصدق لأجل شهادة الشهادة[2] البينة، ولايرجع الحاكم عن القضاء بموجب قولها: إلى القضاء بموجب قوله: بمجرد دعواه؛ فمن رَدَّ الأمر لنية المستحلف تعلق بظاهر هذا الحديث، ومن رده إلى نية الحالف حمله على استحلافه فى حق له عليه بما يقضى عليه به وهناك بينه عليه، ويتعلق بقوله: «وإنما لكل امرىء مانوى»[3].

[باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم]

قوله: «إنى نذرت فى الجاهلية أن أعتكف ليلة فى المسجد الحرام؛ فقال له: أوْفِ بنذرِكَ».

وفى بعض طرقه: «إنى نذرت أن أعتكف يوما»[4].

قال الشيخ وفقه الله : محمل هذا عندنا على أنه أراد: فى أيام الجاهلية. ولم يرد: وهو على دين الجاهلية؛ لأن الكافر لايلزمه عندنا نذر.. وكذلك يحمل قوله: «أن أعتكف ليلة» على أنه يمكن أن يكون أراد عبادة عن اليوم والليلة. والعرب تعبر بالليالى عن الأيام.

[باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا صَنَعَ لأحدكم خادمُهُ طعَامَهُ، ثم جاءه به وقدوَلِىَ حَرَّه ودخانه فليقعده معه فليأكل؛ فإن كان الطعام مَشفُوهًا[5]». الحديث.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٥٣).
(٢) هكذا فى نسختى د، ز وفى ح: شهادة البينة.
(٣) «إنما لامرىء مانوى» هكذا فى نسختى د، ز. والمحفوظ ما أثبت.
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٥٦).
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٦٣).

قال الشيخ: المشفوه: القَليل. وقال بعضهم: أخذ ذلك من كثرة الشفاه عليه.

قول كعب: «ليس عليه حساب ولاعلى مؤمن مزهد». يعنى بالمزهد: القليل المال.

يقال: إن هذا الرجل يزهد إزهادا إذا قل ماله.

قال الأعشى:

فلــن يطلبــوا سرَّهــا للغِنــى ولــن يُسلِمُــوهــا لإزهــادِهــا[1]

فالإزهاد: قلة المال. والسر فى هذا البيت يعنى به النكاح، والشىء الزهيد: هو القليل.

وقوله: لاوكْسَ ولا شَطَط. الوكسُ: الغبنُ. والنجُس، والشَّطط: الجور.

يقال: شطَّ الرجل وأَشطَّ وأَشتَّط.. إذا جار فى السَّوم وأفرط، وجار فى الحكم أيضا. وشطَّ الشىء وأشطَّ: إذا بُعدَ.

[باب من أعتق شركا له فى عبد]

قوله فى الحديث: «أن رجلا أعتق ستَّةَ مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم.

فدعابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثا، ثم أقرع بينهم؛ فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال صلى الله عليه وسلم، له قولا شديدا[2].

وفى بعض طرقه: «أن رجلا من الأنصار أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين»[3].

قال الشيخ رحمه الله: مذهبنا إثبات القرعة فى ذلك خلافا لأبى حنيفة فى مصيره إلى نفيها، تعلقا بأنها خطر، والخطر لا يجوز فى الشرع؛ لأن هذا الحديث كالنص فى معناه؛ فلا يرد بالا ستدلال بشواهد الأصول.

---

(١) سرها: نكاحها. أى: أنهم لا يتزوجونها طمعا فى مالها ولن يسلموها: لا يتحولون عنها ولا يتركونها لإزهادها. أى: زهدا فيها لفقرها.

راجع (ديوان الأعشى الكبير- بيت رقم ٥٥ شرح وتعليق الدكتور محمد حسين. الناشر مكتبة الآداب بالجماميز المطبعة النموذجية).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٦٦).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى٣: ١٦٦٨).

وقد ثبت فى أُصـول الشرع استعمال القرعة فى القسمة للأموال بين الشركـاء؛ فلا ينكر استعمالها فى مثل هذا؛ لأن هاهنا حقين:

حق للعبيد فى أن يعتق منهم بالحِصَصِ؛ لأنه ليس أحدهـم أولى بذلك من الآخر.

وحق للـورثه لأنهم كالشركـاء مع الميت، فلهـم تمييز حقـوقهم واستبدادهـم بملكها؛ فقدم هاهنـا حق الورثة؛ لأنه بـالمرض تعلق لهم حق الحجر عليه على الجملـة، فإذا فعل فيما تعلق لهم به حق مالم يرضوه تعلق لهم الرد و إثبات القرعة لحقهم فى المقاسمة.

والمشهور عنـدنا إثبات القـرعة فى العتـق فى المرض بتلاً كان أو وصيـة، وفى (الموَّازية) نفيها فى عتق البَتْل و إثباتها فى الوصية.

ولعله حمل رِواية من رَوى: «أعتق ستة مملوكين» على أن المراد بها: أوصى بعتقهم لتتفق الروايتان على أن فى قوله: «أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين»، احتمالاً أيضاً: ألا تكون[1] أراد أوصى بوصَّية ما فذكر فيها: عتق ستة مملوكين.

قال الشافعى: فى هذا الحديث دلالة على أن الوصية للأجانب تجوز.

وهذا منه إشارة إلى أن قول الله تعالى: ﴿ كُتبَ عليكم إذا حضر أحدكم الموتُ إن ترك خيرا الوصيةُ للوالدين والأقربين﴾[2] منسوخ.

وفيه أيضـا عندى إثبات الثلث، والـرد على من يقول: لا يبلـغ بالوصية الثلـث.. وقد تقدم.

وقولـه فى الحديث:«وأرقَّ أربعـة[3]». يرد على أبـى حنيفة قـوله:«يعتـق من كـل واحد منهم ماينوبه، ويُسْتَسْعَى فى بقيته».

[باب جواز بيع المدبَّر]

قولـه:«أن رجلا من الأنصـار أعتق غلاما لـه عن دبُر لم يكـن له مال غيره فبلـغ ذلك

(١) هكذا فى د. وفى ز، ح: لأن يكون ، والصواب ما أثبت.
(٢) سورة البقرة آية: ١٨٠.
(٣) راجع (ماسبق صفحة ١٣٧من هذا الجزء من الكتاب).

النبى صلى الله عليه وسلم؛ فقال: مَنْ يشتريه مِنِّى؟ فاشتراه نُعَيْم بن عبد الله بثمانمائةِ درهم فدفعها إليه»[١].

قال الشيخ: مذهبنا منع بيع المدبر خلافا للشافعى فى إجازته بيعه تعلقا منه بهذا الحديث، وقياسًا على المُوصَى بعتقه أن الرجوع فيه باتفاق.

وقد تأول أصحابنا هذا الحديث: على أنه كان مِدْياناً، ولهذا تولَّى صلى الله عليه وسلم بيعه.

وقوله هاهنا: «فدفعها إليه» أراد به: السَّيد.

وقوله: فى النَّسائى وأبى دواد: أحدهما يرويه على نحو ما يقوله الآخر..

وفيه: «فاحتاج مولاه فأمره ببيعه فباعه بثمانمائة درهم؛ فقال صلى الله عليه وسلم له: «أنفقها على عيالك، وإنما الصدقة عن ظهرِ غِنىً، وابدأ بمن تعول»[٢].

فهذا كله يمنع من تأويل أصحابنا أنه باعه فى الدين.

وعند الترمذى: «فمات ولم يترك مالاً غيره؛ فباعه النبى صلى الله عليه وسلم فاشتراه نُعَيم». وقال: هذا حديث حسن، ونظنُّ أنا قدمنا الكلام على هذا الحديث.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٦٩).

(٢) «وابدأ بمن تعول». أى: بمن تمون وتلزمك نفقته من عيالك.

راجع (النهاية لابن الأثير: عول. وسنن النسائى وأبى داود باب: جواز بيع المدبر).

[كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات]

[باب القسامة][١]

قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث حُوَيِّصة ومُحَيِّصة[٢] [بن مسعود بن زيد][٣] أتحْلفُون خمسين يمينًا وتستحقون صاحبكم أو قاتلكم؟ قالوا: وكيف نحلف ولم نشهد؟. قال صلى الله عليه وسلم:تبُرئُكُم يهودُ بخمسين يمينا. قالوا: وكيف نقبل أيمان كفار؟؛ فلما رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى عقله»[٤].

قال الشيخ وفقه الله: اختلف الناس فى أيمان القسامة: من يبدأبها؛ فعند مالك والشافعى: أولياء الدم. وعند أبى حنيفة المطلوبون بالدم يحلفون وتكون الدية على من أسس المحلة.

واحتج أصحابنا عليه بهذا الحديث.. وقد قال صلى الله عليه وسلم:«أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ قالوا: لا. قال: فتحلف لكم يهود»، فلا معنى لقولهم:

قد يحمل هذا اللفظ على النكير أن يخطر ببالهم أن يحلفوا؛ لأنه خلاف ظاهر اللفظ.

---

(١)القسامة: قال القاضى: حديث القسامة أصل من الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ العلماء وكافة الصحابه والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار والحجازيين والشاميين والكوفيين وغيرهم رحمهم الله تعالى.

(٢)حويصة بن مسعود الأنصارى شهد أحدا والخندق. وقد تكلم فى قصة قتل عبد الله بن سهل بن قيس.
راجع الإصابة ١: ٣٦٣).
محيصة أبو سعد محيصة بن مسعود الأنصارى الأوسى، ثم الحارثى، وهو أخو حويصة الأصغر.
راجع (أسد الغابة ٤: ٣٣٤).

(٣) ما بين المعقوفتين من مسلم .
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى فى صفحة ١٢٩١).

(٤) «أعطى عقله» أى: ديته من عنده كما قال فى الرواية الأخرى:
فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله كراهة إبطال دمه.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٦٩).

وقد قال فى بعض طرقه: «يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته»[1].

ومثل هذا لا يكون فى ألفاظ النكير وإن تعلقوا فى مقابلة بها وقع من تبدئة اليهود.

قلنا: لعل الراوى اختصر ذكرهم، والزيادة من العدل تقبل؛ وإذا ثبت القول بالقسامة فاختلف الناس أيضاً: هل تستحق بها إراقة الدم أو الدية؟ ومذهبنا: أنه يستحق بها إراقة الدم. وقد وقع فى بعض طرقه: «وتستحقون قاتلكم».. وفى بعض طرقه: «دم صاحبكم» ولايصرف هذا للقتيل لأن دمه قد فات. وهكذا نمنعهم من حمل قوله: «وتستحقون صاحبكم» على أن المراد به دية صاحبكم؛ لأن هذا خلاف الظاهر.

وقوله فى بعض طرقه: «إمَّا أن تدوا صاحبكم، وإما أن تُؤذنوا بحربٍ».

معنا: أن الدية وجبت باعترافهم أو بالقسامة، وإذا امتنعوا مما وجب فلا شك أنهم يُؤذنون بحرب. والقسامة إذا وجبت عندنا، فإنها تجب باللَّوْثِ، وهو الشاهد العدل يشهد بالقتل.

واختلف فى الشاهد الفاسق وفى المرأة: هل يكونان لوثا أم لا؟ وقول القتيل: دمى عند فلان، لوث عندنا. ومن منع من كونه لوثا قياسا قاسه على سائر الدعاوى[2] أنها لاتقبل ممن يدعيها.

أجبناه بأن هذا أصل قائم بنفسه، ومن يتحقق مصيره للآخرة وأشرف على الموت فلا يتهم فى إراقة دم مسلم ظلما. وغلبة الظن فى هذا تنزل منزلة غلبة الظن فى الشاهد، لكن لو ادعى قتل الخطأ، حتى صار إنما يدعى مالا لكان الأصح من القولين عندنا: أنه لا يقسم مع دعواه. كيف وأصل القسامة فيه اضطراب، وكان شيوخنا المحققون يُضعِّفونها.

وقد نبهنا على ماوقع فى الحديث من الاضطراب، ووجود القتيل فى المحللة ليس بلوث عندنا خلافا لمن رآه ولوثا تعلقا بظاهر الحديث، لكن قد يظهر من القرائن عندنا مايقوم مقام الشاهد، كرجل وجد قائما على القتيل بيده آلة القتل، وهو مختضب بدمه على هيئة القاتل؛ فهذا يكون عندنا لوثا.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٦٩).
(٢) هكذا فى د. وفى ز: قياسا على سائر الدعاوى.

قال ابن مسعود[1]: قلت للنسَّائى[2]: مالك لا تقول بالقسامة: إلا بلوث؟

وهذا الحديث لا لوث فيه فلم قال به؟.

قال النَّسائى: فى الحديث ذكر العداوة بينهم وبين اليهود؛ فأنزل مالك اللوث أوقول الميت بمنزلة ألعداوة.

وعندى: أن الأظهر فى الجواب[3] أن يقال: قد سلمنا أن القرائن تقوم مقام الشاهد؛ فقد يكون قام من القرائن مادل على أن اليهود قتلوه وإن جهل عين القاتل.

ومثل هذا لايبعد إثباته لوثا وإجراء حكم القسامة فيه.

خرج مسلم هذا الحديث عن ابن نمير قال: حدثنى أبى قال: حدثنا سعيد بن عبيد قال بشير بن يسار الحديث.

قال بعضهم: وقع فى نسخة أبى العلاء بدل: «سعيد بن عبيد سعد بن عبيد» بسكون العين. والمحفوظ فيه: سعيد بكسر العين وياء بعدها.

وقوله عليه السلام: «كبر» معناه: أن يبدأ بالأكبر.

ومنه حديث أبى الزبير: دعا[4] دعا بالكبر فنظروا إليه.. أى: با لمشايخ.

وقول سهل: «لقد ركضتنى منها فريضة من تلك الفرائض». الفريضة هاهنا: الناقة الهرمة، وهى أيضا: الفريض والفارض والفارضة. وقد فَرَضت تَفْرُض - بفتح الراء فى الماضى وضمها فى المستقبل - ويجوز كسرها فى المستقبل أيضا.

قوله: «فوجد فى شربة»[5] هو حوض يكون فى أصل النخلة، وجمعه شرب : بفتح الشين والراء.

---

(١) هكذا فى د. وفى ز،ح: ابن مسعدة.. وذكر المازرى: أنه سأل النسائى عن إشتراط مالك اللوث فى القسامة.
راجع (المعلم بفوائد مسلم ط. تونس فهرس (٢) صفحة ٤٧٩).

(٢) عن أبى قلابة قال: كنت جالسا خلف عمر بن عبد العزيز. فقال للناس: ماتقولون فى القسامة؟؛ فقال عنبسة: قد حدثنا أنس بن مالك كذا وكذا؛ فقلت: إياى حدَّث أنس. «قدم على النبى صلى الله عليه وسلم قوم» وساق الحديث بنحو حديث أيوب وحجاج. قال أبو قلابة؛ فلما فرغت قال عنبسة: سبحان الله! قال أبو قلابة؛ فقلت: أتتهمنى ياعنبسة؟. قال: لا هكذا.
حدثنا أنس بن مالك: لن تزالوا بخير يا أهل الشام مادام فيكم هذا أو مثل هذا.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى (٣) صفحة ١٢٩٧).

(٣) هكذا فى ز،ح. وفى د: الأظهر فى الجواز.

(٤) هكذا فى نسختى د، ز.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى (٣): ١٦٦٩)

وقولـه: «من جهدا أصابهم»: الجهـد ـ بفتح الجيم ــ: الشدة والمشقة. والجهد ــ بضم الجيم ــ: غاية الطاقة والمقدرة. وقد تفتح الجيم أيضا.

وقوله: «فى عين أوفقير». . .

الفقير: البئر القريبة القعر الواسعة الفم.

[باب حكم المحاربين والمرتدين]

قوله فى حديث العُرَنِيينَ: «فقطع أيديهم وأرجلهم[1] وسمر أعينهم».

قال الشيـخ: اختلف الناس فى المحاربين، وفى المراد بقـول الله سبحانـه وتعالى: ﴿إنما جزاء الذيـن يحاربون الله ورسولـه﴾ الآية [2] فقال بعض الناس[3]: إنها نزلت فى العُرنيين. وقال بعضهم: فى المرتدين. وقال بعضهم: فى الكفار إذا نقضوا العهد وحاربوا.

وتعلق هؤلاء بأن المحاربة لله ورسوله لا تكون مع الإيمان.

وقال آخرون فى المسلمين لقوله تعالى: ﴿إلا الذين تابوا من قبل أن تَقِدرُوا عليهم﴾[4].

والكافر إذا أسلم قبل منه إسلامه قبل القدرة عليه وبعدها.

ومذهبنا: أن الإمام مخير فى حد المحارب مالم يقتل؛ فـإن قتل فلابد من قتله فى المشهور عندنا[5].. ومذهب الشافعى: أنه على الترتيب إن قتل ولم يأخذ مالاقتل، فإن أخذ المال وقد قَتَلَ قُتِلَ وصلب، وإن أخذ المال ولم يقتل قطع.

والحبس والنفى فيمن لم يبلـغ جرمة إلى أن يستحق ذلك.. واستدل أصحـابه بأن تأثيره فى الضرر يختلف؛ فلا تكون عقوبة الإجرام المختلفة متساوية.

واختلف النـاس وأصحابنا فى المحاربـة فى المصر: هل حكمها حكـم المحارب فى غير المصر أم لا؟.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى (٣): ١٦٧١).
(٢) سورة المائدة آية (٣٣).
(٣) الناس: أى العلماء.
(٤) سورة المائدة آية ٣٤.
(٥) أى: عند المالكية وهو مذهب الإمام مؤلف هذا الكتاب.

فالمشهور عندنا وبه قال الشافعي: إنهما شيئان، وفرق بينهما بعض أصحابنا وهو مذهب أبي حنيفة.

وقد تقدم الكلام على تفسير قوله: «فاجتووا المدينة» ومعناه: كرهوها السقم أصابهم[1] اتخذ من الجوى، وهو داء في الجوف[2].

وقوله: «سمر أعينهم». يروى: سمر بالراء. وسمل باللام؛ فمعنى سمرها: كحلها بمسامير محمية. ومعنى سملها: فقأها بشوك أوغيره.

قال أبو ذؤيب:

والعينُ بعدهمُ كأنَّ حِداقَهَا سُمِلَتْ بشَوكٍ فهي عُورٌ تَدْمَعُ[3]

واللقاح المذكورة في الحديث جمع لقحة، وهي الناقة ذات الدر.

وقوله: «ولم يحسمهم». قال أهل اللغة. [الحسم][4]: كي العرق بالنار لينقطع الدم. ومنه الحديث: «أتي بسارق؛ فقال: اقطعوه ثم احسموه» أي: اقطعوا عنه الدم بالكي.

قال الشيخ: وقوله: «وقد وقع بالمدينة الموم[5]، وهو البرسام».

ووقع في حواشي بعض النسخ من (كتاب مسلم): الحمى. ورأيت لبعض الأطباء: أن أصل هذه التسمية في لغة اليونانيين[6]: أن السَّام: اسم للورم. والبر اسم للصدر. والسر: اسم للرأس. وشأنهم أبدا في الإضافة عكس ما عند العرب من أنهم يقدمون المضاف إليه؛

فيكون مثال كلامهم أن يقولوا: زيد ثوب. يريدون: ثوب زيد؛ فكأنهم يقولون: إذا كان الورم في الرأس رأس ورم، وإذا كان في الصدر قالوا: صدر ورم؛ فتكون صيغة النطق لما في الرأس البرسام، ولما في الصدر: السِّرسام. وقلَّ من رأيت من الأطباء يحقق الفرق بين هذه الألفاظ، ورأيت في كتب بعضهم: وربما كان البرسام عن السِّرسام.

يريدون: ربما كان ورم الرأس عن ورم الصدر

---

(١) هكذا في ز. وفي د،ح: أخذ، والمعنى واحد.

(٢) هكذا في ز، وفي د: يعرض في الجوف.

(٣) راجع (ديوان الهذليين ولسان العرب: حدق).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من ز،ح.

(٥) راجع: (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٦٧١).

(٦) السام: هو البارسم، أو سرسام.

[باب ثبوت القصاص فى القتل بالحجر وغيره من المحددات والمثقلات وقتل الرجل بالمرأة]

قولـه صلى الله عليـه وسلـم: «إن يهوديـا قتل جـارية على أوضـاح لها بحجر ؛ فسـألها النبى صلى الله عليـه وسلم: أقتلك فلانٌ ؟ فأشـارت برأسها أن لا، وقالـت فى الثـالثة: نعم، وأشارت برأسها» الحديث.

وفيه: «فقتله صلى الله عليه وسلم بين حجرين»[1]

وفى بعض طرقه: «فرضخ رأسه بين حجرين»[2] .

وفى بعض طرقه: «فأمر به أن يُرجَم حتى يموت»[3]

قال الشيخ: هـذا الحديث فيه الرد على مـن أنكر القصاص بغير الحديدة، وفيـه دلالة على قتـل الرجـل بالمرأة خـلافا لمن شـذَّ، فقال: لا يقتـل الرجـلُ بالمرأة.. هكـذا استدل بـه بعضهم.. وإنما قتله صلى الله عليه وسلم لأنه أقر.

وهكذا ذكره مسلم فى بعض طرقه: «فأُخِذَ اليهودِىُّ فأقر»[4] .

وأما رجمه بالحجارة ، فلعله رأى صلى الله عليه وسلم: أنه لما قتل بالحجارة وجب قتله بها، ورأى أنَّ رجمه بها جهة الرأس رضـخ. والأوضاح: هى حَلى الفضة. قاله أبـو عبيد: وذكر فى موضع آخر بدل الأوضاح الحَـلْى وقد بين فى بعض طرقه «أن الجارية من الأنصار».

[باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه ؛ إذا دفعه المصول عليه فأتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه]

قوله: فى الـذى عضَّ يد صاحبه فانتـزع يده من فمه فنزع ثنيته، فقـال صلى الله عليه وسلم: «أيعضُّ أحدكم كما يعض الفحل لا دية له»[5] .

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦).

(٢) هكذا فى د، وفى ز:«بين حجرين فأمربه أن يرجم».

(٣و٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦).

(٥)راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٧٢).

قال الشيخ: اختلف الناس فى المعضوض إذا جبذ يده فسقطت أسنان العاض، فالمشهور عندنا أنه ضامن.

وقال بض أصحابنا: لا ضمان عليه.. وبالتضمين قال الشافعى: وبإسقاطه قال أبو حنيفة.

وقال بعض المحققين من شيوخنا: إنما ضمَّنه من ضمنه من أصحابنا، لأنه يمكنه النَّزع بالرفق حتى لا تنقلع أسنان العاض ؛ فإذا زاد على ذلك صار متعديا فى الزيادة فضمن.

وحملوا الحديث: على من لم يمكنه النَّزع إلا بذلك الذى أدى لسقوط الأسنان.

وقال بعضهم: لعل أسنانه كانت متحركة فسقطت عقيب النزع، وهذا التأويل بعيد من ظاهر الحديث.

وكذلك اختلف الناس أيضا فى الجَمل إذا صال على رجل فدفعه عن نفسه فقتله: هل يضمن أم لا ؟ وينفى التضمين. قلنا نحن والشافعى ، وبإثباته قال أبو حنيفة: والحجة لنفى التضمين أنه مأمور بالدفع عن نفسه، ومن فعل ما أُمِرَ به لم يكن متعديا، ومن ليس بمتعد فلا يضمن فى مثل هذا، وقياسا على ما لو قتل عبدا فى مدافعته إياه عن نفسه.. ومن رأى إثبات الضمان رأى أنه أحيا نفسه بإتلاف مال غيره، فأشبه من اضطُرَّ لطعام غيره فأكل من خوف الموت، فإنه يضمن. والفرق عندنا بين السؤالين: أن الأكل [للطعام][1] ابتداء من قتل نفسه، ولا جناية من رب الطعام، ولا من الطعام عليه؛ فلهذا ضَمن.. وفى الجَمل لم تكن البداية منه، بل بسبب[2] الجناية عليه فلهذا لم يضمن..

وأيضا: فإن الطعام ينوب غيره مَنَا به فى إحياء نفسه، فكأن الضرورة فيه لا تتحقق فصار كمن أكل اختيارا، ولا مندوحة له فى الجمل، ولا ينفعه مدافعة غير ذلك الجمل ولا تنجيه، فتحققت الضرورة، فهذان فرقان بينهما.

ومن هذا المعنى سؤال ثالث وهو: لو رمى إنسان أحدا ينظر إليه فى بيته فأصاب عينه[3]. فاختلف أصحابنا أيضا فى ذلك ؛ فالأكثر منهم على إثبات الضمان، والأقلُّ منهم على نفى الضمان. وبالأول قال أبو حنيفة، وبالثانى قال الشافعى .

---

(١) هذه الكلمة زيادة من ز.

(٢) بسبب: هكذا فى ح،وهو الصواب، وفى د: نسيب وهو تصحيف.

(٣) راجع (باب تحريم النظر فى بيت غيره فى صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٣٦).

فأما نفى الضمان فلقوله صلى الله عليه وسلم: «لو أن أمرءًا اطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة ففقأت عينه، لم يكن عليك جُناح»[1] .

وأما إثبات الضمان ؛ فلأنه لو نظر إنسان إلى عورة إنسان آخر بغير إذنه لم يستبح بذلك فقأ عينه، فالنظر إلى الإنسان فى بيته أولى ألا يستباح به ذلك .

ومَحْمل الحديث عندهم على أنه رماه لينبِّهه على أنه فطن به، أو ليدفعه عن ذلك غير قاصد لفقئ عينه فانفقأت عينه خطأ ؛ فالجناح مُنتفٍ عنه وهو الذى نُفِى فى الحديث، وأما الدية فلا ذكر لها.

[باب بيان إثم من سنَّ القتل]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تُقتل نفس ظلمًا إلا كان على ابن آدم الأوّل كفِل من دمها ؛ لأنه كان أول من سن القتل»[2]. الكِفل: بكسر الكاف: الجزء والنصيب.

ومنه قول الله تعالى : ﴿ يكُن له كِفلٌ منها﴾ [3] .

قال الشيخ: هذا الحديث أصل فى أن المعونة على ما لا يحل لا تحل[4]. وقال الله تعالى: (ولا تعاونُوا على الإثم والعدوان) [5].

وقد جعل الدال على الخير كفاعله، وهكذا الدال على الشر كفاعله. ولعل القتل إنما كان فى الناس على جهة التعليم ؛ فأخذه واحدٌ عن واحد عن آخر، حتى ينتهى إلى ابن آدم الأول.. وهكذا التعليم فى البدع والضلالات[6] يكون على معلمها الأول كِفْل منها. وهكذا على قياسه يكون للمعلم الأول للهدى والحقائق نصيب من الأجر.

[باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الزَّمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض، السنة اثنا عشرشهرا منها أربعة حُرم»[7] .

---

(١) راجع (ماسبق فى ص ١٥٤ هامش ٣).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٣٠٤).

(٣) سورة النساء اية: ٨٥.

(٤) هكذا فى النسختين د، ز.

(٥) سورة المائدة آية: ٢.

(٦) هكذا فى د، ح ، وفى ز الضلالة

(٧) راجع: (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٣٠٥).

قال الشيخ: تأويل قوله: «إن الزمان قد استدار كهيئته» أنهم كانوا تمسكوا بملة إبراهيم ـ عليه السلام ـ فى تحريم الأشهر الحرم، وكانوا ينسئون الشهر الحرام إلى الذى يليه إذا احتاجوا إلى القتال فيه، وينتقلون هكذا من شهر إلى آخر، حتى اختلط الأمر عليهم فصادفت حجة النبى صلى الله عليه وسلم تحريمهم قد طابق الشرع[1]، وكانوا فى تلك السنة حَرّموا ذا الحجة بالاتفاق على الحساب الذى قلناه، فأخبر صلى الله عليه وسلم: أن الاستدارة صادفت ما حكم الله سبحانه به يوم خلق السماوات والأرض.

وقيل: كانت العرب تحج عامين فى ذى القعدة وعامين فى ذى الحجة ؛ فصادفت حجة أبى بكر ـ رضى الله عنه ـ ذا القعدة من السنة الثانية، وصادفت حجة النبى صلى الله عليه وسلم ذا الحجة ؛ فلهذا أشار صلى الله عليه وسلم بالاستدارة.

وذكر أبو عبيد[2] أنهم كانوا ينسئون أى: يؤخرون. وهو الذى قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إنما النَّسىء زِيادةٌ فى الكُفر﴾[3] فربما احتاجوا إلى الحرب فى المحرم فيؤخرون تحريمه لصفر، ثم يحتاجون لتأخير صفر إلى ربيع.. هكذا شهر بعد شهر ؛ فقام الإسلام، وقد رجع المحرم إلى موضعه، فقال صلى الله عليه وسلم ماقال.

قال: وزعم بعض الناس: أنهم كانوا يستحلون المحرم عاما ويردونه من قابل إلى تحريمه.. قال: والتفسير الأول أحب إلىّ ؛ لأنه ليس فى هذا استدارة.

قال الشيخ: ووقد وقفتُ للخَوارَزْمِى على تأويل لهذا الحديث غره فيه ما قد سبق إليه من علم التنجيم ؛ فقال: إن الله سبحانه «أول ما خلق الشمس أجراها فى أول برج الحمل. وكان الزمن[4] الذى أشار إليه النبى صلى الله عليه وسلم صادف حلول الشمس الحمل[5] ولما وقفتُ على قوله هذا دعا ذلك لتعديل هذا اليوم، فعُدت[6] لا ختيار ما قال، فلم يوجد كما زعم. ووجدت الشمس يوم التاسع من ذى الحجة سنة غشر قد قطعت من برج الحوت

(١) هكذا فى نسخ المعلم. ومعناه: بلا خلاف.

(٢) راجع: (ترجمته فى ١ : ٤٠ من المعلم).

(٣) سورة التوبة آية : ٣٧.

(٤) هكذا فى النسختين د، ز وفى ح: الزمان.

(٥) هكذا فى د،ح وفى ز: الشمس ولما وقفت.

(٦) فى النسختين د، ز فعدّل ولعل الصواب ما أثبت.

نحو عشرين درجة، لكـن أظنها كانت فى مثل هذا اليوم بسنـة تسع فى أول الحَمَل، وأراه من هذه الجهة [1] غَلِط، لو كان الأصـل الذى ذهب إليه صحيحا، لكنه لم يقلـه أحد من علماء الشرع

قولـه فى الحديث: «ورجـبُ مضر» قيل: إن ربيعـة كانـت تجعل رجبـا رمضان، ومُضر تُبقيه على حاله، فلهذا أضافه إليهم [2] . وقيل: لأنهم كانوا يعظمونه أكثر من غيرهم، وأكد هذا بقولـه: «الذى بين جمادى وشعبان» زيادة فى البيـان، وتحرزا من تنقله بالنَّسـىء حتى [3] كان يسمى باسمه غيره.

قوله: «ثـم انكفأ إلى كبشين أملحين» الانكفاء: الانقلابُ.يقـال: انكفأ إلى كذا. أى: انقلب إليه ومال نحوه، وانكفأ لونه: أى تغير وزال عن حاله ومال إلى حالة أخرى.

قال الكِسَائى [4]: الأملح: هو الذى فيه بياض وسواد والبياض أكثر.

[باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولى القتيل من القصاص واستحباب طلب العفو منه]

قوله فى الذى ضرب صاحبه بالفأس فقتله ؛ فرمى إلى أخى المقتول بِنِسْعَته [5]، فقال: دونكَ صاحبكَ وانطلق به الرجل، فلما ولَّـى. قال النبى صلى الله عليه وسلم: «إنْ قَتَلَه فهو

(١) هكذا فى د، ح، وفى ز: الجملة

(٢) هكذا فى د، وفى ز: فلهذا أضافه وقيل.

(٣) هكذا فى ز، وفى د: حيث بدل حتى.

(٤) الكسائى: هو على بـن حمزة بن عبد الله الأسدى بالـولاء، الكوفى أبو الحكم الكسائى: إمام فى اللغـة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة ولد فى إحدى قراها. وتعلم بها.
وقرأ النحو بعد الكبر وتنقل فى البادية، وسكن بغداد، وتوفى بالـرى عن سبعين عاما. وهو مؤدب الرشيد العباسى وابنه الأمين قال الجاحـظ: كان أثيرا عند الخليفة، حتـى أخرجه مـن طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسين. أصلـه من أولاد فارس.
وأخباره مع علماء الأدب فى عصره كثيرة.
له تصانيف منها: معانى القرآن والمصـادر والحروف والقراءات والنوادر، ومختصر فى النحو والمتشابه فى القرآن/ خ، وما يلحن فيه العوام. راجع الأعلام للزركلى ج ٤: ٢٨٣ ط. عام سنة ١٩٨٦.

(٥) هكذا فى نسختـى د،ز،ح. والنسعة: سير مضفـور يجعل زمـاما للبعيروغيره. وقد تنسـج عريضـة توضـع صدر البعير.

مثله فرجع [١] فقال: يارسول الله بلغنى أنك قلت: إن قتله فهو مثله، وأخذته بأمرك ؛ فقال صلى الله عليه وسلم: أما تريد أن تَبُوء بإثمك وإثم صاحبك» [٢].

قال الشيخ: أما قوله صلى الله عليه وسلم : «إنْ قتله فهو مثله»، فإنَّ أمثل ما قيل فيه: أنهما استويا بانتفاء التباعة عن القاتل بالقصاص.

وأما قوله عليه السلام: «أما تريد أن تبوء بإثمك وإثم صاحبك». فيمكن أن يريد أنه يتحمل إثم المقتول وإثم أخيه ولىُّ الدم ؛ لأجل جنايته عليهما بقتل هذا وفجعه هذا بأخيه. ويكون هذا قد أوحى إليه به فى هذا الرجل. ويمكن أن يريد: أنه باء بإثم القتل وأضافه إليهما وإن كان فى الحقيقة هو إثم القاتل، لإنهما كالسببين فى تأثيمه ؛ لما أدخل عليهما من المصاب.

وفى الكتاب العزيز: ﴿إن رسولكُم الذى أُرسِلَ إليكم لمجنون﴾ [٣] فجعله رسولا لهم لاختصاصهم به، وهو فى الحقيقة رسول الله تعالى.

وفى كتاب أبى داود: «أرْسِلْه فيبوء بإثم صاحبه وإثمه» [٤].

وفى بعض طرقه: «أما إنك إنْ عفوت عنه فإنه يبوء بإثمه وإثم صاحبك» ؛ فقيل: المراد فى أحد [٥] الإثمين ما على القاتل من الآثام من غير قتل، فكأنه مطالب بها مع الإثم الثانى الذى هو إثم القتل، ولو قتل لكفَّرت عنه الآثام.

وقد ذكر أبو داود: «أن القاتل ذكر أنه ما أراد قتله وأن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «هل لك مال» [٦] ؟ وهذا قد يشير إلى أن المراد بقوله: «فهو مثله» أن القصاص يكون ظلما وعدوانا إذا علم الولى صدقه، ولكن لا يصح هذا التأويل مع الاقتصار على مجرد قوله عليه السلام: «إن قتله فهو مثله».

---

(١) هكذا فى ز، وفى د: مثله فقال: يا رسول الله.
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٨٠).
(٣) سورة الشعراء آية: ٢٧.
(٤) راجع (سنن أبى داود : ٢: ٤٧٩).
(٥) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح : بأحد الإثمين.
(٦) راجع (سنن أبى داود ٢: ٤٧٩). هكذا فى د. وساقط من ز،ح.

[باب دية الجنين]

قوله صلى الله عليه وسلم: «فى الجنين غُرة عبد أو أمة»[1] الحديث

قال الشيخ: قد تقدم الكلام على وجه استواء دية الأجنة الذكر والأنثى، وأن ذلك قطع للخصام؛ لأنه مما يخفى فيكثر فيه التنازع.

وقد قال بعض الناس: إن العبد الذى يقضى به أبيض لذكره الغرة.. وديته عندنا عشر دية أمِّه، وقيمة الغُرة عندنا مقدرة بعُشر دية الأم، ويورَّث على فرائض الله سبحانه.

وقد قيل: إن ذلك كعضو من أعضائها فإذا قضى بالدية أخذتها وحدها كما تأخذ دية سائر أعضائها .

وقيل: ليس ذلك كعضو من أعضائها فلا تنفرد بديته، بل يشاركها الأب.

وقوله فى المرأة: «قضى بميراث المرأة لبنيها وزوجها، وجُعِلَ العقلُ على عَصَبتها» استدل به من يرى أن الابن لا يعقل عن أمه، وهى مسألة اختلاف بين الناس.

وأما قوله: «ومثل ذلك يُطَلُّ»، فيروى بالباء من البطلان، ويروى بالياء معجمة باثنتين تحتها من قولهم: «طُلَّ دمُه»[2] أى: هدر.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «أسجعٌ كسجع العرب»[3] .

قيل: إنما ذمه، لأن هذا السجع قيل: كالمستبعد فى مقابلة حكم الله عز وجل له، ولاشك أن كل ما عُورِضتْ به النبوة مذموم إذا كان القصد به رد الحكم، وإلا فقد سجع النبى صلى الله عليه وسلم فى مواضع.

قوله: «فى إملاص المرأة»[4] إملاصها بالجنين: هو أن تزلقه قبل وقت الولادة، وكل ما زَلِق من يد فقد مَلِصَ يملُص مَلْصًا.

وقال أبو العباس: ومنه حديث الدجال: «فأمْلَصتْ به أُمه» أى: أزلقته. يقال: أَمْلَصتْ به، وأزْلقَتْ به، وأسْهلَتْ به، وخَطأتْ به بمعنى واحد.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٨١).
(٢) راجع (اللسان: طلل).
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٨٢).
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٨٩).

من كتاب السرقة

قوله عليه السلام: «لا تُقطع يد السارق إلا فى ربع دينارٍ فصاعدًا»[1].

وفى طريق آخر: «قِطُع سارق مجن قيمته ثلاثة دراهم»[2].

وفى طريق آخر: «لعن الله السارِقَ يسرقُ البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فيقطع به»[3].

قال الشيخ: ورد القرآن بقطع السارق: وهو آخذ المال على جهة الاستمرار.

وشُرع ذلك صيانة للمال فينظر هاهنا فى: جنس المسروق وقدره، وموضعه، وسارقه.

فأما جنس المسروق فكل ما يتملك وينتفع به ويحرز، ففيه القطع. فإن كان مما يحرز ولا يملَّك كالحُرِّ الصغير ففيه خلاف، وإن كان مما لا يبقى كالفواكه الرطبة فتقطع عندنا خلافا لأبى حنيفة.

وأما مبلَغه فاختلف الناس فيه: فمنهم من يقطع فى القليل والكثير، وهو مذهب أهل الظاهر لعموم الآية ولم يخصُّوها بالأخبار.. ومن الناس من قدر مبلغ القطع بالدرهمين، ومنهم من قدره بالثلاثة، ومنهم من قدره بالخمسة وقال: «لا تقطع الخمس إلا فى الخمس». ومنهم من قدره بعشرة دراهم لما روى فى بعض الطرق : «إن المجَنَّ كان ثمنه عشرة دراهم على عهد النبى صلى الله عليه وسلم»[4].

وأما قوله: «لعن الله السارق يسرِقُ البيضة فتقطع يده»

فمن الناس من يتأو له على بيضة الحديد، ويرى أنها تساوى ثلاثة دراهم.. ومنهم من يحمله على قصد المبالغة، والتنبيه على عظيم ما خسر وهى يده وحقير ما حصَّل مثل البيضة والحبل. وأراد: جنس البيض وجنس الحبال.

وأما موضع السرقة فالحِرزُ معتبر.. وقد اضطربت الروايات فى الحِرز اضطرابا كثيراً.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٨٤).

(٢) هكذا فى ز، د،ح. والمجن: اسم لكل ما يستجن به. أى: يستتر.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٨٦).
وقوله: «فيقطع به» هكذا فى ز. وفى د : «فقطع يده».

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣ : ١٦٨٧).

(٤) هكذا فى النسختين د، ز. ومنهم من قدره بعشرة دراهم لما روى فى بعض الطرق.

والنكتة فيه: أن كل ما كان حرزا فى العادة وقُصِدَ إلى التحرز به ففيه يجب القطع.

والاختلاف إلى هـذا يرجـع . فطائفة تقـدر حصول هذا الـوصف فى الشـىء فتقطع.. وطائفة أخرى تراه لم يحصل فلا تقطع.

وأما السارق، فأن لا يكون له شبهة فى المال كالأب ومن فى معناه.

هذه عقود هذا الباب ، وفروعه تتسع.

قولـه فى المخزومية: «كـانت تستعير المتـاع وتَـجْحدُه[1] فأمـر صلى الله عليـه وسلم بقطع يدها».

قال الشيخ : محمل ذكر العارية هاهنـا على قصد التعريف بالمرأة على أن القطع بسبب ذلك. وقد تقدم أنها سرقت، هكذا تأوله أهل العلم.

[باب حـد الزنـا][2]

قوله صلى الله عليـه وسلم: «خُذوا عنى خُذوا عنى قد جعـل الله لهن سبيلًا. البكر بالبكر جلد مائة وتغريب سنة، والثَّيب بالثَّيب جلد مائة والرجم»[3].

قال الشيخ: أما الزانى المحصن فإنه يرجم. واختلف الناس: هل يضرب مع الرجم ؟

فقال جمهـور العلماء:[4] لا جلد عليـه لقول النبـى صلى الله عليـه وسلم: «واغـد يا أُنيـس على امرأة الآخـر فـإن اعترفـت فارجمهـا»[5] ولم يقـل: فاجلـدهـا، ولغير ذلك مـن الأحاديث الدال ظاهرها على سقوط الجلد.

وقال بعضهم بإثبات الجلد مع الرجـم بهذا الحديث. وقد يكون عند الأولين منسوخا ؛ لأجل الظواهر التى تمسكوا بها.

[باب رجم الثيب بالزنـا]

قول عمر رضى الله عنه: «والرجم إذا قامت البينة، أو كان الحمل أو الاعتراف »[6].

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٣١٥ و١٣١٦).

(٢) راجع (مابين المعقـوفتين من نسخة تونس فيها (مـن كتاب الزنا) وما أثبـت هنا من صحيح مسلم تحقيق عبـد الباقى ١٦٦٩:٣).

(٣) راجع هامش رقم (٢) من الصفحة.

(٤و٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ١٣١٦:٣).

(٦) هكذا فى نسختى د، ز وفى ح وفى م : الحمل.

قال الشيخ: أما ظهور الحمل بالمرأة التى لا زوج لها، فقالت: إنى أُكرِهتُ على الوطْء ؛ ففى تصديقها خلاف بين الناس: هل تصدق وتكون شبهةٌ يدرأُ الحد بها، أولا تصدق لظاهر قول عمر هذا ؟، ولأن الحَبَل [1] كالبينة عليها فلا يسقط بدعواها.

[باب من اعترف على نفسه بالزنـا]

قولـه «يا رسول اللـه إنى زنيت فأعـرض عنه حتى ثنَّـى ذلك أربع مـرات». الحديث. وفيه: «فلما أذْلَقَته الحجارة هرب فأدركناه بالحرة فرجمناه» [2].

قال الشيخ: اختلف الناس فى المقر بالزنا: هل يـرجم بإقراره مرة واحدة ؟ لقوله: «فإن اعترفت فـارجمها» ولم يقيـد بعد ذلـك [3] ؛ ولأن القول الثـانى فى معنـى الأول وهو مـذهب مالـك، أم لا يرجـم حتى يُقِـرَّ أربع مـرات على ماقـاله بعـض العلماء، واشترط بعضهـم: أن يكون فى أربعة مجالس ولم يشترط ذلك بعضهم. وتعلق هؤلاء فى التقييد بهذا العدد بما وقع فى هذا الحديث مـن ذكر: أربع مرات. وبغيره من الألفـاظ التى وقعت فى بعض طرقـه، وقياسا على عدد الشهود، وأنه قد طلب فى اللعان التكرير.

وقولـه: «فلما أذلقته الحجارة» يعنـى: أصابته بحـدها. وذلـق كل شىء حـده، وقيل: الذلق: السرعة. ومنه: لسان ذَلِقٌ.

وقوله: «فأدركناه بالحرة فرجمناه».

قد اختلـف الناس فى المقر بالـزنا إذا رجع عـن إقراره بغير عُذْر: هل يقبـل منه أم لا ؟ فعندنـا فيه قولان. وقـد تعلق مـن لم يقبل رجوعـه بهذا الحديث، وقد هـرب هذا وقتلـوه بعد هروبه ولم يأمرهم عليه السلام بديته.

وقد وقـع فى غير كتاب مسلم " «هلا تـركتموه»؟ [4] وفى بعض طرقـه فى غير كتاب

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٩٢).

(١)هكذا فى د، وفى ح : لم يقيد بعدد. وهو الصواب لأن الكلام فى العدد.

(٣و٤) راجع (سنن الترمذى ٦ : ٢٠٢).

مسلم: «فلما وجد مسَّ الحجارة صرخ بنا: يا قوم رُدونى إلى النبى عليه السلام فإن قومى هم قتلونى وغرونى من نفسى وأخبرونى: أن النبى صلى الله عليه وسلم غير قاتلى، فلم ننزع عنه حتى قتلناه ؛ فلما رجعنا إلى النبى صلى الله عليه وسلم قال: «فهلا تركتم الرجل وجئتمونى به ؛ ليْستَثْبِتَ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه» [1] فأما ترك حد فلا.

وعند أبى داود «ألا تركتموه حتى أنظر فى شأنه» وعنده: «هلا تركتموه ؛ فلعله يتوب فيتوب الله عليه» فقد صرح فى بعض هذه الطرق: أنه لا يترك الحد.

وقوله: «له نَبِيبٌ كَنبيبِ التَّيس يمنح أحدهم الكُثبة» [2].

نبيب التيس: صوته عند السفاد، ويمنح: يعطى، والكثبة: القليل من اللبن.

قال أبو عبيد: وكذلك من غير اللبن وكل ما جمعته من طعام أو غيره بعد أن يكون قليلا فهو كثبة، والجمع: كُثب. وقد كثبته أكثُبُهُ. أى: جمعته.

وقوله: «فرميناه بالحجارة حتى سكتَ». يعنى: مات. قال الشاعر:

ولقد شَفَى نَفْسِى وأبرأ دآءها ... أخذ الرجالِ بحلقه حتى سَكْت [3]

قوله: «أَشَرِبَ خمرا ؟ فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمرٍ» [4].

قال بعض الناس: فيه دلالة: على أن طلاق السكران لا يُلزمه.

وقوله: لما وضعت العامرية : ويروى: الغامدية: «إذن لا نرجمها وندع ولدها صغيرا ليس له من يُرضعه. فقام رجل من الأنصار ؛ فقال: إلىَّ رضاعه يانبى الله ! قال: فرجمها» [5].

قال الشيخ: إذا كانت لا يقبلُ غيرها ويُخْشَى عليه التلف إن رجِمتْ، يكون حالها حينئذ كحال الحامل فى التأخير بل هذه أشد ؛ لأن حياة الولد مقطوع بها، وحياته فى البطن [6] غير مقطوع بها.

وقد قال بعض الشيوخ: لو كان فى جيش المسلمين فى أرض الحرب من زنا، ويخافُ إذا رجُم أن يهلك الجيش لأُخر حده قياسا على الحامل، وقوله: «فشُكَّت عليها ثيابها فرجمت، ثم صلى عليها» [7].

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٩٢).

(٢) هذا البيت.

(٣و٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٩٥).

(٥و ٦) هكذا فى النسختين د، ز، وفى ح : حياته بالبطن.

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٩٦).

قال الشيخ: مالك يكره صلاة الإمام على من قُتِلَ فى حدّ، وإنما ذلك على جهة الردع.. وقد ذكر صلى الله علية وسلم لعمر ها هنا وجه صلاته عليها.. وقوله: «شُكَّتْ» أى: جُمِعَتْ.

قال الشيخ: خرّج مسلم فى هذا الحديث: «عن محمد بن العلاء عن يحيى بن يعلى بن الحارث عن غيلان ـ وهو ابن جامع ـ هكذا فى نسخة أبى العلاء وغيره».

والصواب ما فى نسخة الدمشقى فإن فيها: عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان، فزاد فى الإسناد رجلا.

وكذلك خرَّجه أبو داود فى كتاب السنن[1]، والنَّسائى فى مصنفه من حديث: يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان[2]، وهو الصواب.

وقد نبه عبد الغنى[3]: على الساقط من هذا الإسناد فى نسخة أبى العلاء.

ووقع فى كتاب الزكاة من السنن [لأبى داود][4]: «حدثنا عثمان بن أبى شيبة حدثنا يحيى بن يعلى حدثنا أبى حدثنا غيلان عن جعفر عن مجاهد عن ابن عباس[5] قال: لما نزلت ﴿ الذين يكنِزُون الذهب والفِضَّة ﴾ الآية. فهذا السند يشهد بصحة ما تقدم.

قال البخارى فى تاريخه: يحيى بن يعلى سمع أباه وزائدة بن قدامة[6]

قوله: «إن ابنى كان عَسِيفًا على هذا فزنا بامرأته» الحديث المشهور.

---

(١) راجع (سنن أبى داود ٢: ٤٦٠ وباب إذا أقر الرجل بالزنا ولم تقربه المرأة صفحة ٤٦٩).

(٢) راجع (سنن النسائى الجزء الثانى باب الحدود).

(٣) هو عبد الغنى بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسى الجماعيلى الدمشقى الحنبلى أبو محمد تقى الدين. حافظ للحديث ومن العلماء برجاله.

راجع (تذكرة الحفاظ ٤: ١٦٠، وشذرات الذهب ٤: ٣٤٥، والأعلام للزركلى ٤: ١٦٤).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ح).

راجع (سنن أبى داود ١: ٣٨٧).

(٥) ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن أخت زوجه ميمونه بنت الحارث الهلالية أم المؤمنين. ولد قبل الهجرة بثلاث سنين على الأصح، وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة على أحد الأقوال.

فى الصحيح: «أن النبى صلى الله عليه وسلم ضمه إليه وقال: اللهم علمه الحكمة».

استعمله على رضى الله عنه على البصرة، فبقى أميرا عليها ثم فارقها قبل مقتل على وعاد إلى الحجاز فقضى أخريات أيامه يعلم الناس بمكة.

وتوفى بالطائف سنة ثمانية وستين من الهجرة رضى الله عنه.

راجع (الحديث والمحدثون ص ١٣٩ للدكتور / محمد محمد أبو زهو).

والآية رقم ٣٤ من سورة التوبة.

(٦) راجع (كتاب التاريخ الكبير للبخارى. القسم الثانى من الجزء الرابع. رقم ٣١٣٩. طبعة دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٦٠هـ).

قال الشيخ: أما قوله: «لأقضِينَّ بينكما بكتاب الله»[1]: يحتمل أن يكون المراد به قضية الله. والكتاب يكون بمعنى القضاء.. ومن الناس من قال: فإن الرجم يشار إليه فى الكتاب بقول الله تعالى:[2] ﴿ أو يجعلَ الله لهنَّ سبيلاً ﴾[3]، وقد قال فى الحديث المتقدم: قد جعل الله لهن سبيلا وذكر الرجم.

وقيل: قد كان الرجم مما يقرأ فى القرآن، ثم نسخ وهو قوله تعالى: «الشيخُ والشيخةُ إذا زنيا فارجموهُما».

وقوله: «فسألتُ أهل العلم». ولم ينكر عليه فيه جواز الاستفتاء لمن كان مع النبى صلى الله عليه وسلم فى مِصْرٍ واحد، وإن كان يجوز على غير النبى صلى الله عليه وسلم من[4] الخطإ والحيف عن الحق مالا يجوز عليه، وهذا كالاقتصار على الظن مع القدرة على اليقين.

وقد يتعلق به من أهل الأصول من يجيز استفتاء الفقيه وإن كان هناك أفقه منه.

وقد قال بعضهم: لم لم يحده للمرأة.

وقد قال: «فزنى بامرأته» فهذا لأنها اعترفت فرجمها.

والعسيفُ: الأجير، وجمعه: عُسَفَاء. نحو: أَجير وأُجراء، وفقيه وفقهاء.

[باب رجم اليهود أهل الذمة فى الزنـا]

قوله فى حديث اليهوديين: «أنه صلى الله عليه وسلم رجمهُما».

قال الشيخ: من الناس من يقول: إن إحصان الكافر يُعد إحصانًا ويتعلق بهذا الحديث، ومالك لا يراه إحصانا. ويحمل هذا على أنه لم يكن له ذمة فكان دمه مباحا، ولكنه يعترض على هذا عندى برجمه المرأة، ولعله يقول: كان هذا قبل النهى عن قتل النساء.

وأما قوله: «مرَّ عليه يهودى مُحَمَّمٌ»[5]. والمحمَّمُ: المسود الوجه، وهو مُفَعَّلٌ من الحُمَم، والحمم: الفحم، واحدتها: حُمَمَة.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٩٧و ١٦٩٨).

(٢) هكذا فى د، وفى ز: بقوله.

(٣) سورة النساء آية: ١٥.

(٤) هكذا فى د، وفى ز : فى .

(٥) هكذا فى النسختين د، ز، وفى ح.

قوله: «إذا زنت أمة أحدِكُم فتبين زناها فليجلدها الحد، ولا يُثَرِّب عليها» [1].

قال الشيخ: فيه حجة لنا فى أن السيد يقيم الحد على عبده، خلافا لمن منعه، وأما قوله: «ولا يثرِّبْ عليها» فالتثريب: التعيير والتوبيخ، ومعناه: لا يقتصر على اللوم والتوبيخ خاصة، ويظن ذلك مغنيان عن إقامة الحد.

قول عليٍّ ـ رضى الله عنه: «أقيموا على أرقائِكُم الحد من أحصن منهم، ومن لم يحصن» [2].

قال الشيخ: هذا قولنا فى إقامة الحد على الأَمَة، وإن لم يكن لها زوج، خلافا لمن أتى ذلك واعتقد: أن مِنْ شَرْطِ حدها إحصانُها بالتزويج. وتأول قراءة من قرأ: ﴿فإذا أَحْصَنَّ﴾ [3] بفتح الهمزة والصاد على معنى التزويج.

وقد تقدم الحديث المذكور فيه «إذا زنت فاجلدوها» ولم يفرق.

وفى بعض طرقه: أنه صلى الله عليه وسلم: سُئِلَ عن الأمة إذا زنت ولم تُحصَن قال: «إن زنت فاجلدوها» [4].

كتاب حد الخمر

قوله: «كان النبى صلى الله عليه وسلم: يضربُ فى الخمر بالجريد والنعالِ أربعين» [5].

وذكر: «أن عمر رضى الله عنه ـ ضربَ بعده ثمانين» [6].

قال الشيخ: لو فهمتِ الصحابة عن النبى صلى الله عليه وسلم حدًا محدودًا فى الخمر لما أعملت فيه رأيها ولا خالفته، كما لم تفعل ذلك فى سائر الحدود. ولعلهم فهموا: أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك على موجب اجتهاده فيمن فعُل ذلك فيه.

ذكر مسلم الحديث الذى فيه: «لايُجلد أحد فوق عشرة أشواطٍ إلا فى حدٍ من حدودِ الله» [7].

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٠٣).
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٠٥).
(٣) قال القاضى إسماعيل فى قول من قال: (فإذا أحصنَّ) أسلمن: بعدٌ.
راجع (تفسير القرطبى ٥: ١٤٣).
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٠٣).
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٠٦).
(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٠٧).
(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٠٨).

قال الشيخ : هذا خلاف مذهب مالك ؛ لأنه يجيز فى العقوبات فوق هذا وفوق الحدود ؛ لأن عمر ضرب من نقش على خاتمه مائة..، وضرب صَنيعًا أكثر من الحد.

وقد أخذ أحمد بن حنبل بظاهر الحديث فلم يزد فى العقوبات على العشرة.

وتأول أصحابنا الحديث: على أنه مقصور على زمن النبى صلى الله عليه وسلم؛ لأنه كان يكفى الجانى منهم هذا القدر.

وتأولوه أيضا : على أن المراد بقوله عليه السلام «فى حدٍ من حدود الله» أى: حق من حقوقه[1] وإن لم يكن من المعاصى المقدرة حدودها ؛ لأن المحرمات كلها من حدود الله عزَّ وجلَّ.

وقال أبوحنيفة : [2] لا يبلغ فى التعزير أربعين. وقاله الشافعى، وقال أيضا: لا يبلغ عشرين لأنه أدنى حدود العبد فى الخمر.

وقال بعضهم: لا يبلغ به ثمانين.

خرج مسلم هذا الحديث من حديث سليمان بن يسار: «عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبى بُردة الأنصارى».

قال بعضهم: هكذا روى عند ابن ماهان ـ بالدال المهملة وهو الصواب:

وروى عن الرازى وغيره عن الجُلودى عن أبى بَرْزة ـ بالزاى ـ وهو خطأ. ويقال فى اسم أبى بردة هذا: هانىء بن نيار[3] الحارثى، ويقال: هو رجل آخر من الأنصار.

[باب الحدود كفارات لأهلها]

قوله صلى الله عليه وسلم: «تُبايُعونى على أن لا تُشرِكوا بالله شيئاً، ولا تزنُوا ولا تسرقُوا ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق، فمن وفَّى منكم فأجره على الله، ومن أصابَ شيئاً من ذلك فعوقب به فهو كفارة له، ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه فأمره إلى الله: إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه»[4].

---

(١) هكذا فى ز، وفى د: حق من حقوق الله.

(٢) هكذا فى د، وفى ز: من حدود الله.

(٣) راجع (تقريب التهذيب لابن حجر ص ٣٢٩).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣ : ١٧٠٩).

قال الشيخ: هذا الحديث رد على من يكفِّر بالذنوب وهم الخوارج.. ورد على من يقول: لابد من عقاب الفاسق المِلِّي إذا مات على كبيرة ولم يتب منها. وهم المعتزلة ؛ لأن النبى صلى الله عليه وسلم ذكر هذه المعاصى، وأخبر أن أمر فاعلها إلى الله سبحانه: إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه. ولم يقل: لابد أن يعذبه. وفيه: تكفير الذنب بإقامة الحد.

وقد قال فى طريق بعد هذا الحديث فزاد فيه: «ولا نَنْتَهِب ولا نَعصِى؛ فالجنة إن فعلنا ذلك»[1].. فتأمل تحرير نقلَة الشريعة، وذلك أنه قال فى الحديث الأول:

«فمن وفَّى منكم فأجره على الله» ولم يقل: «فالجنة»، لأنه قد يعصى بغير هذه الذنوب كشرب الخمر، وأكل الربا، وشهادة الزور .

وقال فى الحديث الآخر: «ولا نَنْتَهِب و لا نَعْصِى» فعم سائر المعاصى.

ولا شك: أن من لا يعصى أصلا له الجنة.

[باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار]

قوله صلى الله عليه وسلم : «العجماء جرحها جبارٌ والبئر جُبارٌ والمعْدِن جُبارٌ وفى الركازِ الخمس».[2]

قال الشيخ : إنما جاء الشرع بتضمين المتلِف لنفس غيره، أو ماله مباشرا، أو كان السبب[3] فى ذلك على شروط فى كونه سبباً يطول استقصاؤها، وما لم يباشره ولا كان سببا فيه فلا يضمنه.

هذا أصل الشريعة سوى ما استثنته من هذا من تضمين العاقلة وإن لم تجن ولا كانت سبب الجناية.

والدابة: إذا أصابت إنساناً ففِعْلها غير منسوب لمالكها فلا ضمان عليه ؛ فإن كان راكبها أو سائقها أو قائدها ضمن على الجمُلة. على تفصيل فى ذلك ؛ لأن له[4] فى فعلها مشاركة لإمكان أن يحيد بها أحد هؤلاء عن طريق الإتلاف .

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٠٩).
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧١٠).
(٣) هكذا فى نسختى د، ز وفى م : أو كان كالسبب.
(٤) هكذا فى ز. وفى د: لأن فى فعلها.

وكذلك البئر إذا استأجره لحفرها فانهارت عليه، فلا ضمان على المستأجر.

وكذلك المعدِنُ الذى يعمل فيه، والعلة ما ذكرناه.

والركاز: دَفنُ الجاهلية. وقد قدَّمنا فى كتاب الرِّكاز: لِمَ خُصَّ بالخمس ؟

وأشرنا إلى أن التعبَ كلما كثر خفف عن الإنسان أمر الصدقة.

ولهذا[1] كان فى المعادن الزكارة إلا أن يكون يوجد فيها مثل: النَّدرة فتُخمَّس لعدم التعبِ فيها. «وجُبارٌ» معناه: هَدَر.

والركاز فى اللغة أصله: الثَّباتُ والدوام من قولهم: ركز الشىء فى[2] الأرض إذا ثبت أصله، والكنز يركز فى الأرض كما يركز الرمح وغيره.

وهو عند أهل الحجاز: المال المدفون خاصة مما كنزه أهل الجاهلية.

وعند أهل العراق: المعادن وكلٌّ محتملٌ فى اللغة.

---

(١) هكذا فى ر. وفى د: وبهذا.

(٢) هكذا فى ز. وفى د: ركر الشىء.

كتاب القضاء[1]

قولـه صلى الله عليه وسلم: «لـو يُعطى الناسُ بِدعْـواهُم لا دَّعى الناسُ دِمـاءَ رجالٍ وأموالَهم، ولكن اليمين على المدَّعَى عليه»[2].

قال الشيخ ـ وفقه الله: اليمين فى الشريعـة على أقوى المتداعيين سبباً. ولما كان الأصل عدم الأفعال والمعامـلات استصحبنا ذلك؛ فكان القائل بما يطابق هـذا الأصل هو المدعى عليـه فـوجب[3] تصـديقـه، ولكـن لم يقتصر الشرع على الثقـة بهذا الأصـل فى كثير مـن الدعاوى، حتـى أضاف إليه يمين المدعى عليـه المستمسكُ بهذا الأصل؛ لتأكـد غلبة الظن بصدقـه. وقد نبَّه صلى الله عليـه وسلم على وجه الحكـم فى هذا؛ فقال: «لو يُعطـى الناس بدعواهم لادَّعى ناس[4] دماء رجـال وأموالهم» ولا نشك فى هـذا، ولو جعل القـول قول المدعى[5] لاسْتِبيحتِ الدماء والأموال ولا يمكن أحد أن يصون ماله ولا دمه.

وأما المدعون فيمكنهم صيانة أموالهم بـالبينات؛ فلهذا استقر الحكم فى الشرع على ما هو عليه.

وقد يتعلـق بهذا الحديث من يـوجب اليمين على المدَّعَـى عليه من غير اعتبـار خُلطةٍ أخذا بعمومه وظاهره من غير تقييد بخُلْطَة.

ومذهب مـالك مراعاتها لضرب من المصلحـة؛ وذلك أنه لو وجبـت لكل أحَدٍ على كل أحَـدٍ، لابتذل السفهـاءُ العلماءَ والأفاضـلَ بتحليفهم مـرارا كثيرة فى يوم واحـد، فجعل مراعاة الخُلطة حاجزا من ذلك.

---

(١) هكذا ورد العنوان فى د،م وهامش ح.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧١١).

(٣) هكذا فى د، ح وفى ز: يوجب.

(٤) هكذا فى د، وفى ز: الناس. وهو الصواب الموافق لرواية الحديث.

(٥) هكذا فى ز وفى د: القول المدعى.

وقد يتعلق بهذا الحديث: مـن يرى ألاَّ يقسم مع قول الميت: دمى عنـد فلان ؛ لأنه نبَّه فى هذا الحديث على صيانة الدماء عن إراقتها بالدعاوى.

وقد قدمنا الكلام على هذا فى القسامة [1].

[بـاب القضاء باليمين والشاهد]

قول ابن عباس : «إن النبى صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد»[2]

قـال الشيخ: اختلـف الفقهاء فى قبـول الشاهـد فى بعـض الحقوق والمطـالب فنفـى بعضهم قبـوله أصلا.. ورأى أن قولـه تعالى: ﴿ فإن لم يكُـونا رجلَين فرجلٌ وامـرأتان ﴾ [3] فوجـب الاقتصار على هـذا المذكور فى القـرآن، وإذا جاء هـذا الحديث بخـلافه وسلـم من القَدْح فيه باحتمال لفظه، وأن القضية لم تنقل صيغتهـا، فإن ذلك زيادة على النص، والزيادة على النص نسخ، والنسخ لا يكون بأخبار الآحاد.

وأما نحـن فإنـا نقبل الشـاهد واليمين فى الأمـوال. ونرى: أن الـزيادة على النـص لا تكون نسخا فى كل موضِع، وهذا من المواضع التى لا تكون فيها نسخا.

وأظن أنـا قدمنـا بسط القـول فى هذا [الأصـل][4] وإذا ثبت قبـوله فيقبـل فى المال المحْضِن مـن غير خلاف عنـدنا، ولا يقبل فى النكـاح والطلاق المحضَين مـن غير خلاف. وإن كان مضمون الشهادة مـا ليس بمال، ولكنه يؤدى إلى مالٍ كالشهادة بـالوصية، والنكاح بعد الموت، حتى لا يطلب من ثبوته إلا المال إلى غير ذلـك مما فى معناه، ففى قبوله اختلاف، فمـن راعى المال قَبِلَـه كما يقبل فى المال، ومـن راعى الحال لم يقبلـه كما لا يقبله فى الطـلاق والعتاق.

[بـاب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة]

قـوله صلى اللـه عليه وسلـم : «إنكم تختصمـون إلىَّ ولعل بعضَكـم أن يكون أَلْـحنَ

---

(١) راجع (ماسبق فى هذا الجزء ص ١٤٢ باب القسامة).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧١٢).

(٣) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح. وليست فى د.

بحجته من بعض، فأقضى له على نحوٍ مما أسمع منه ؛ فمن قطعت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه، فإنما أقطع له به قطعة من النار»[1].

قال الشيخ: مذهبنا: أن حكم الحاكم لا يحلُّ الحرام، وسواء الدماء والأموال والفروج[2] . وعند أبى حنيفة: أنه يحل الحرام فى الفروج، ووافقَنا على الأموال. وزعم: أنه لو شهد شاهد زورٍ على رجل بطلاق زوجته، وحكم الحاكم بشهادتهما فإن فرجها يحل لمتزوجها ممن يعلم أن باطن القضية باطل.

وقد يشنع عليه بأنه صان الأموال ولم ير استباحتها بالأحكام الفاسدة فى الباطن ولم يَصُن الفروج عن ذلك. والفروج أحق أن يحتاط لها وتصان.

وقد احتج أصحابنا عليه بعموم هذا الحديث.

وقوله : «ألحنَ بحجته من بعض» . أى: أفطن لها. ومنه قول عمر بن عبد العزيز:[3]

عجبتُ لمن لا حنَ الناس كيف لا يعرف جوامع الكلم. أى فاطنيهم ؟

وقال أبو الهيثم: العنوان واللحن واحد. وهما العلامة تشير بها إلى الإنسان ليفطن بها. تقول: لَحِنَ لى فلان ففطنت. ويقال للذى يُعرِّض ولا يصرِّح: قد جعل كذا لحاجته لحناً، وعنواناً.

[باب قضية هند]

قول هند بنت عتبة. امرأة أبى سفيان: «يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لايعطينى من النفقة ما يكفينى ويكفى بَنِيَّ. إلا ما أخذتُ من ماله بغير علمه. فهل علىَّ فى ذلك من جُناح ؟

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧١٣).

(٢) هكذا فى النسختين د، ز. وفى ح وسواء الدماء والأموال.

(٣) عمربن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموى القرشى أبوحفص. الخلفة الصالح، والملك العادل، وربما قيل له: خامس الخلفاء الراشدين تشبيها له بهم، وهو من ملوك الدولة المروانية الأموية بالشام. ولد ونشأ بالمدينة ٦١ هـ ٦٨ م. وولى إمارتها للوليد، ثم استوزه سليمان بن عبد الملك بالشام. وولى الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩ هـ، فبويع فى مسجد دمشق، وسكن الناس فى أيامه فمنع سب على بن أبى طالب (وكان من تقدمه من الأمويين يسبونه على المنابر) ولم تطل مدته، وقيل: دس له السم وهو بدير سمعان من أرض المعرة؛ فتوفى به عام ١٠١هـ ٧٢٠م..
ومده خلافته سنتان ونصف، وأخباره فى عدله وحسن وسياسته كثيرة.
راجع (الأعلام للزركلى ج ٥).

فقال رسـول الله صلى الله عليه وسلـم: خُذِى من مالـه با لمعروف ما يكفيـكِ ويكفى بنيك»[1]

قال الشيخ: نبَّه الناس[2] فى هذا الحديث على فوائد:

منها: وجوب: نفقة الزوجة، ونفقة البنين.

ومنهـا: أن الإنسان إذا أمسـك عـن آخر حقه وعثر له على ما يأخذه منه فإنه يأخذه ؛ لأنها ذكرت أنها تأخذ بغير علمه.

ومنها جواز إطـلاق الفتوى، والمراد: تعليقها بثبوت ما يقول الخصـم ؛ لأنها ذكرت أنه يمنعها حقهـا ؛ فقال صلى اللـه عليه وسلـم لها : «خُذى». وهـذه إباحـة على الإطلاق فلـم يقل: إن ثبت ذلك ولكنه هو المراد ؛ ولهذا لا يقول كثير من المفتين فى جوابهم: إذا ثبت ذلك ؛ ويحذفونه اختصارا.

ومنها: أنه علق النفقة بـالكفاية وهو مذهبنا. خلافا لمن زعـم أنها مقدَّرة. وهذا حجة عليه.

وفيه: إشارة إلى أن لهامدخلا فى كفالة بنيها فى الإنفاق عليهم.

[بـاب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان]

قوله : «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان»[3].

قال الشيخ: قـال الحُذَّاقُ من الأُصُوليين: إن هذا جارٍ مجرى التنبيه بـالشىء على ما فى معناه، و إن المراد بـذكر الغضب هـا هنا: العبارة عـن كل حالـة تقطع الحاكم عـن السداد، وتمنع مـن استيفاء الاجتهـاد، كالشِّبـع المفرط الموقـع فى القلق، وجمود الفهـم بالجوع المفـرط المؤدى إلى موتِ الحس وانحـلال الذهـن، وكالروع العظيـم المشغل للنفـس المغير للحس، وكالحُزْن الشـديد المؤدى إلى نحوٍ مـن ذلك، إلى غير ذلـك مما يطول تعـداده.. وإنما نبه على الغضب ؛ لأنه أكثر مـا يعرض للحكام ؛ لأنهم لابد مع مراجعة العـوام أن تقع منهم الهفوة،

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧١٤).
(٢) هكذا فى د، وفى ز: نبّه للناس.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧١٧).

وتسمع منهم الجفوة ؛ فلهـذا خص بالذكر ؛ فإن عُـورض هذا الحديث شراج الحرة[١] ، وأنه صلى الله عليه وسلم حكـم بعد أن أُغضِب، قيل: هو صلى الله عليـه وسلم معصوم، وأيضا فلعله عَلِمَ الحكـم قبل أن يغضب، وأيضا فلعلـه لم ينته[٢] الغضب به إلى الحد القـاطع عن سلامة الخواطر.

[بـاب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور]

قوله صلى الله عليه وسلم : «من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ»[٣] .

قال الشيـخ: يحتج بهذا من أهـل الأصول من يقـول: إن النهى يدل على فسـاد المنهى عنه؛ لأنه أخبر أن كل ما أحدث مما ليس من الدين فهو ردٌّ[٤] .

والمنهياتُ: المحرمات كلها ليست من أمره صلى الله عليه وسلم فيجب ردُّها.

ومن أنكر من أهل الأصول كون النهـى يدل على فساد المنهى عنه على الإطلاق يقول: هذا خبرٌ واحد يتطرق إليه الاحتمال والتأويل، فلا يُسْتَمْسَكُ؛ به فى مثل هذه المسألة.

[بـاب بيان خير الشهود]

قوله صلى الله عليـه وسلم : «ألا أُخبركم بخيـْر الشُّهداء ! الذى يأتـى بشهادته قبل أن يُسألها[٥].

قال الشيخ : يحتمل أن يراد به من يُـحَمَّل الشهادة ولم يعلم بها المشهود له ؛ فإنه ينبغى أن يعلمه ليكون مُستعدًا بشهادته، يفعل ما يفعل مع خصمه وهو على ثقة بما له وعليه.

---

(١) أى: أنه حكم فى مثل هذا الحال.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : صفحة ١٣٤٣).

(٢) هكذا فى د، وفى ز: لم ينتهى . وهو خطأ.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧١٨).

(٤) وهذا الحديث: قاعـدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو مـن جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم؛ فـإنه صريح فى رد كل البدع والمخترعات.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٣٤٣).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧١٩).

[بـاب بيان اختلاف المجتهدين]

ذكـر قصة (سليمان بـن داود عليهما السلام) فى المرأتين اللتين تـداعيـا فى ولد لما أكـل الـذئب ولد إحداهما فتداعيا فى الباقى فقضى داود للكبرى، وقال سليمان: ائتونى بالسكين أشقه بينكما فسلمته الصغرى للكبرى»[1]

قـال الشيـخ: هـذا يكـون أصـلا فى استعمال الحكـام طُـرقًـا مـن الحيـل المبـاحـة فى استخـــراج[2] الحقوق إذا وقع الإشكال . وكأن داود رجَّح بالكبر فقضى به وهذا ليس فى شرعنا .

وأما سليمان فعلـم أن الطباع مجبـولة على الإشفـاق على الولـد ؛ فأراد اختبـار المشفقة عليه، ليستدل بذلك على الأم منهما.

[بـاب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين]

وقد حُكِيَ بعد هذا : «أن رجلا اشترى أرضا فوجد فيها دفين ذهب فتبرأ منه المشترى وتبرأ منه البـائع، فتحاكما إلى مـن قال لهما: يُنِكـح من لـه الغلام منكما ولـده ممن لـه الجارية وأنفقاه على أنفسكما وتصدقا»[3]

وهذا أيضا على جهة الصلح والتسديد:

وأما الأول ؛ فإن المشهور من مذهبنا: أن الأم لا تُسْتلحق ولو كانت منفردة لا ينازعها أحد ؛ فكيف بهذه التى تورعت؟ ولا يكون عندنا الولد لإحداهما إلا ببينة.

واختلف عندنا فيمن باع أرضا فـوجد فيها شيئًا مستترا بها مدفونا:[4] هل يكون ذلك للبائع أو للمشترى ؟ فيه قولان.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٢٠).
(٢) هكذا فى ز، وفى د: واستخراج.
(٣) راجع صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٢١).
(٤) فى نسختى د، ز: فوجد فيها مستتر بها شيئا مدفونا. والصواب ما أثبت.

كتاب اللُّقَطة[1]

قوله صلى الله عليه وسلم فى اللُّقطة : «اعرِفْ عِفاصَهـا ووِكاءَها. ثم عرِّفْها سنة ؛ فإن جاء صاحبها، وإلا فشـأنَكَ بها.. قال: فضالة الغنم ؟ قال صلى الله عليـه وسلم: هى لك أو لأخيك ، أو للـذئب.. قال: فضالة الإبـل ؟ قال عليه السـلام: مالك ولها معها سِقَـاؤُها وحذاؤُها تَرِدُ الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها»[2]

وفى بعض طرقـه : «عرِّفْها سنة ثم اعرِف وِكـاءَها وعِفَاصها ثم استنفـق بها؛ فإن جاء ربها فأدِّها إليه».

وفى بعض طرقـه: «ثم عرفها سنة، فـإن لم تُعرف فاستنفقها، ولتكن وديعـةً عندك؛ فإن جاء طالبها يومًا من الدهر فأدها إليه».

وفى بعض طرقه : «فإن جاء صاحبها فعرفَ عِفاصها، وعددَها ووكاءها، فاعطها إياه. وإلا ؛ فهى لك».

وفى بعض طـرقه بعْد التعريـف: أن يُعرِّف العِفاص والوِكـاء فقال: ثم كُلْها، فـإن جاء صاحبها فأدِّها إليه».

وفى بعض طرقه : «وجـدتُ سوطًا فأخذته ؛ فقالا لى: دعه. فقلـت: لا. ولكنى أُعرِّفه ؛ فلقيت أُبيَّ بن كعب ؛ فأخبرته بما جرى ؛ فقال: وجدتُ صرةً فيها مائة دينار على عهد النبى صلى الله عليه وسلم ؛ فـأتيت بها إلى النبى صلى الله عليه وسلم، فقال: عـرِّفها حولا. قال:

---

(١) اللقطة: فى كتب الحديث بفتح القاف. وقال النووى: هى بفتح القاف على اللغة المشهورة التى قالها الجمهور.
قال فى الفتح: اللقطة بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين. وقال عياض: لا يجوز غيره.
وقال الزمخشرى فى (الفائق): اللقطة بفتـح القاف، والعامة تسكنها؛ كذا قال .. وقد جزم الخليـل بأنها بالسكون. وقال الأزهرى: هذا الـذى قاله هو القياس، ولكـن الذي سمع من العـرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث بـالفتح.. وذكر مثله القسطلانى. هـذا هو الصواب الذى لا محيد عنه وماسـواه خطأ فاحش أوقع المخطىء فيه عـدم تمييزه بين ماجاء على وزن فعله من النعوت، وما جاء على وزنها من الأسماء.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٣٤٦).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ : ١٧٢٢).

فعرَّفتها فلم أجد مـن يعرفها، ثم أتيته صلى الله عليه وسلم فقال: عرِّفهـا حولاً فعرفتها، فلم أجد من يعرفها؛ فقال: احفظ عددها ووعاءها ووكاءها؛ فإن جاء صاحبها و إلا فاستمتع بها»[1]
وفى بعض طرقه قال شعبة: «فسمعته بعد عشر سنين. يقول: عرفها عاما واحدا»[2].

قال الشيخ: اختلف الناس فى اللقطة: هل يجوز أخذها ابتداءً أو يكره؟

واختلف النـاس أيضا: إذا جـاء صاحبهـا فوصـف العفاص والـوكاء على مـا ذكر فى الحديث: هل يجب[3] إعطاؤها له ـ وهو مذهب مـالك ـ أم لا يحكم له بها حتى يقيم بينة؟ وهو مذهب أبى حنيفة والشافعى.

واختلف النـاس أيضا: إذا عرفهـا حولا: هـل يجوز له أكلها أم لا؟ فعنـدنا يجوز على كراهية فيه.. وعند أبى حنيفة: إنما يجوز بشرط أن يكون فقيرا.

واختلف الناس أيضـا: إذا أكلها بعد الحول وجاء صـاجبها: هل عليه غـرامتها له أم لا؟ فعندنا عليه الغرامة، وعند داود: لا غرامة عليه.

واختلف الناس أيضا: فى الشاة: إذا كانت بالفلاة فأكلها مُلْتِقطها ثم جاء صاحبها: هل يَغْرمُها له أم لا؟ فعندنا: لا غرامـة عليه. خلافا: لأبى حنيفة والشافعى فى إيجابهما الغرامة.

واختلف المذهـب أيضا إذا أعطـاها بالصِّفـة: هل يحلف آخـذها أم لا؟ فتضمَّـن ما ذكرناه فى ــ كتاب مسلم ـ الردَّ على أبـى حنيفة فى اشتراطه الفقر؛ لأنه قـال: «ثم كلها» ولم يشترط الفقر. وحـديث أُبىّ: وقـد كان غنيا وقد أبـاح له الاستمتاع بها، وتضمَّـن أنَّ الشاة لا غرامة فيها. ردًا على المخالف؛ لأنه ـ عليه السلام ـ قال: «هِىَ لكَ».

وظاهر هذا التمليك، والمالكُ لا يغرم.

وأيضا فقـد قال: «أوِ الذئب» فنبـه صلى الله عليه وسلـم: على أنها كالتالفـة على كل حالٍ، ومما لا ينفع صاحبها بقاؤها، وتضمن الردُّ على المخالف فى اشتراطه البينة؛ لأنه قال: «فعرف عفاصها وعددها ووكاءها: فأعطها إياه»، ولم يشترط البينة، بل أمر بإعطائها.

(١و٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٢٣).
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٢٣).

ولا معنى لقولهم: إنه يجوز له ان يعطيها إذا ظهر له صدق الواصف، وهو المراد بالحديث.

وأما أن يُحكم عليه فلا ؛ لأن قوله : «فأعطها» أمرٌ وظاهره خلاف ما قالوا، وتضمن الرد على داود فى قوله: «لا يغرمها» بعد الحول ؛ لقوله : «فإن لم يجيء صاحبها كانت وديعة عندك».

وقوله : «فاستنفقها» ولتكن وديعة عندك، فإن جاء طالبها يومًا من الدَّهر«فأدِّها إليه». وتضمن ترجيح أحد القولين عندنا : فى نفى اليمين عن الواصف ؛ لأنه قال: «فأدها إليه» ولم يشترط يمينًا كما لم يشترط بينة.. وهاهنا سؤال يقال: إذا كانت الصِّفة إنما أُعطِىَ بها الواصف ؛ لأنها دلالة على صدقه فى غالب الظن، وإن جاز أن يكون سمع الصفة من غيره، كما أن البينة دلالة وإن جاز أن تكذب، فهل تُطلِقُون هذا الاستدلال وتَحكمون به فى كل مال ؟

قلنا[1]: أما المال الذى فى يد جائرٍ يدَّعيه لنفسه ويحوزه زمانًا، فهذا لا سبيل إلى إخراجه من يده بالصفة، لأن دلالة اليد أقوى من دلالة الصِّفة.

وأما إذا كان لا يحوزه لنفسه فليس هنالك دلالة تُعارض دلالة الصفة ؛ فحكم بدلالة الصِّفة.

فإن قيل: فإن سرق مالاً ونَسِى من سرقه منه، أو أودعَ مالاً ونَسِى من أودعه إياه، ثم أتى من وصفه: هل يُعطاه كاللقطة أم لا ؟

قلنا: أما السرقة فالتزم ذلك فيها أصحابنا ورأوا: أن يُعطاها مُدَّعيها إذا وصفها.

وأما الوديعة: فاضطرب أصحابنا فيها ؛ فمنهم من أجراها مجرى اللقطة والسرقة. ومنهم من فرق بينهما.. والفرقُ عنده: أن كل موضع تعذر فيه على المالك إقامة البينة اكتفى فيه بالصفة، و لا يمكن أن يسقط الإنسان[2] ماله ببينة فاكتفى فيه بالصفة، وكذلك السرقة، لأنه لا يُسرق له ماله ببينة ؛ فاكتفى أيضا فيها بالصفة إذا جهل المالك.. وأما الوديعة فيمكن مودعها أن يتحرز بالإشهاد ففارقت اللقطة والسرقة، فصارت مسألة اللقطة أصلاً فى الرد بالصفة ؛ فمن رأى: أن العلة كون المال لا يدعيه حائز لنفسه أجرى الثلاث المسائل

(١) هكذا فى د، وفى ح : قلت.
(٢) هكذا فى نسختى د، ز وفى م. وفى ح : للإنسان.

مجُرى واحدا، ومـن أضاف إلى هـذه العلة أن مالكـه لا يمكنه الإشهاد عليـه أيضا فـارقتِ الوديعة اللقطة والسرقة.

وأما اليسير من اللقطة فلم يُـجْرِه مالك مجرى الكثير واستُخِفَّ فيه التعريف، ولا يبلغ تعريفه سنة.

وقد تقدم : «أنـه صلى الله عليه وسلم مرَّ بتمـرةٍ فى الطريق فقال عليـه السلام : «لولا أنى أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها»[(١)]

وهذا تَنْبيه: على أن اليسير الذى لا يرجع إليه أهلُه يؤكل.

وعند أبى داود عن جابر : «رخَّصَ لنـا النبى صلى الله عليه وسلم فى: العصا والسوط، والحبل. وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به»[(٢)]

وقد حد بعض النـاس القليل بنحو الدِّينار، فيما أظن تعلقًـا بما خَرَّج أبو داود عن على رضى اللـه عنه«أنـه دخل على فـاطمة ـــ رضى اللـه عنها ـــ وحسن وحسين عليهما السـلام يبكيان ؛ فقـال: ما يبكيكما ؟ قالت: الجوع ! فخـرج على ـ رضى اللـه عنه ـ فوجـد دينارًا فى السوق ؛ فجاء إلى فاطمة ـ رضى الله عنها ـ فأخبرها، فقالت: اذهب إلى فلان اليهودى فخذ لنا دقيقاً ؛ فجاء اليهودى فاشترى به دقيقا، فقال اليهودى: أنت ختن الذى يزعم: أنه رسول اللـه ؟ فقال: نعـم. قال: فخـذ دينارَكَ ولـكَ الـدقيق ؛ فخـرج علىٌّ حتى جـاء إلى فاطمـة، فأخبرها، فقالت: اذهـب إلى فلان الجزار فخذ لنا بدرهـم لحما، فذهب فرهـن الدِّينار بدرهـمٍ لحما، فجاء به، فعجنت ونصبـت وخبزت وأرسلَتْ إلى أبيها صلى الله عليه وسلـم فجاءهم ؛ فقالت: يـارسول الله أذكر لك، فـإن رأيته [لنا][(٣)] حلالاً أكلناه وأكلت معنا مـن شأنه كذا وكذا ؛ فقال صلى الله عليه وسلم : «كلوا باسـم الله، فأكلوا منه ؛ فبينما هـم مكانهم إذ غلام ينشد: الله والإسـلام الدينار، فأمر رسول اللـه صلى الله عليه وسلم فدُعِيَ لـه، فقال: سقط منى فى السوق، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم«يا على اذهب إلى الجزار فقل له:

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٢: ٧٥٢).

(٢) عن جابر قال: كانوا لم يذكروا النبى صلي الله عليه وسلم.
راجع (سنن أبى داود ١: ٣٩٩).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من سنن أبى داود ١: ٣٩٨).

إن رسول الله صلى الله عليـه وسلم يقول لك: أرسل الدينـار ودِرهَـمُك علىَّ، فأرسل به فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه»[1]

فوجـه تعلُّقهم من الحديث: أن علياً رضى الله عنـه لم يُعرِّفه، وقد ذكـرت للنبى صلى الله عليه وسلم ؛ فقال«كلوا باسم الله». ولم يوبخهم عليه السلام على تركِ التعريف.

وقد اختلـف المذهب عندنـا فى الدينار: هـل يعطى لمدعيـه: أنه سقط لـه ؟ فقيل: لا يعطاه حتى يصف شِقًا فيه أو علامة.

وقد وقع فى هذا الحديث: أنه لم يطلب منـه الصفة، ويمكن أن يكون اختصرها الراوى عند من قال: لا يرد الدِّينار إلا بعلامة.

والعفاص: هو الوعاء الذى تكون فيه النفقة جلدا كان أو غيره، وكذلك يسمى الجلد الذى يلبس[2] رأس القارورة العفـاص ؛ لأنه كالـوكاء لها[3] ؛ فأمـا الجلد الذى يـدخل فى [فم][4] القارورة فهو الصِّمام - بكسر الصاد.

والوكـاء: هو الخيـط الذى يُشد بـه الوعـاء. يقال منه: أوكيتُـه إيكاءً. وتقـول: عَفَصْته عِفِصًا إذا شدَّدت العِفـاص ؛ فإن جعلت العِفاص قلـت: أعْفَصْتُه إعفاصًا.. وحـذاء الإبل أخفافها، لأن بها تقوى على السير وقطع البلاد.

وقـوله : «سقـاؤهـا» يعنى عليـه السـلام: أنها تقـوى على ورود المياه لتشرب، والغنـم لاتقوى على ذلك.

[بـاب فى لقطة الحاج]

وقوله : «نهى عن لقطة الحاج»[5].

قال الشيـخ: قد تقـدم الكلام على قـوله صلى اللـه عليه وسلـم : «ولا تحل لقطتها إلا

---

(١) راجع (سنن أبى داود ٢ : ٣٩٨ وما بعدها).

(٢) هكذا فى ز، وفى د: يلصق رأس القارورة.

(٣) هكذا فى د، وفى ز: كأنه وعاءها.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من د.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى)

لمنشد»[1] وأن الشافعى تعلق بظاهر هذا، ورأى أن لُقطة الحرم بخلاف غيره.

قوله صلى الله عليه وسلم : «من آوى ضالة فهو ضال ما لم يُعرِّفْها»[2]

قال الشيخ: إذا أخذ الضالة فأخفاها فقد أضر بصاحبها وكان سببا فى تضليله عنها، فإذا عَرَّفها أَمِنَ ذلك.

[باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكها]

قوله فى الحديث : «فَيُنْتَثَل طعامه» [3] النثل: نثر الشىء مرة واحدة. يقال: نثل ما فى كنانته إذا أصّبها.

[باب الضيافة ونحوها]

قوله فى الضيف : «ولا يحل لأحدكم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه»[4]

وفسر النبى صلى الله عليه وسلم هذا بأن يقيم عنده ولا شىء له يُقرِيه به.

قال الشيخ: إنما يطلق التحريم فى الإقامة فوق الثلاث، على أنه ألجأ صاحب القِرى إلى فعل ما لا يحل له من طلب القِرى من غير حلّه، أو انطلاق لسانه عليه بما لا يحل لتثقيله، فهذا قد يقال فيه: إنه لا يحل إذا علم أنه يوقعه فيما لا يحل من إطعامه الأموال المحرمة، أو يكون كالمكره له على إطعامه ولا يقدر على التخلص منه.

قول عقبة بن عامر : «قلنا: يا رسول الله ! إنك تبعثنا فننزل بقوم فلا يَقْرونا . فما ترى؟

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٢٤).
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٢٥).
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٢٦).
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٣٥٣).

فقال لنا صلى اللـه عليه وسلم: إن نزلتـم بقوم فأمروا لكـم بما ينبغى للضيف فاقبلـوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذى ينبغى لهم». وفى بعض الروايات «لكم»[1]

قـال الشيخ: أشـار الشيـخ أبـو الحسن رحمه اللـه إلى أن المراد بقـولـه عليه السـلام: «فخذوا منهم حق الضيـف». العُتْب واللَّوم والذَّم عند الناس.. ويُـحتمل عندى أن يحمل على ضيافة واجبة فإنهم[2] إذا أبوا من بَذْلها أُخذت منهم إذا قدر على ذلك.

وأما الشيخ أبو الحسن ـ رحمه الله ـ فإنى رأيته قال على هذا الحديث: حق الضيف ما ذكرنـاه عنه.. ولعله أراد حمله على مـا يعُم؛ لأن ما قلنـاه نحن يخص، ولكنه مع خصـوصيته أرجح مـن جهة أن العُتْـب واللوم والـذم عند النـاس ربما كان الشرعُ ينـدب إلى تركـه لا إلى فعله، وإذا تعين على قوم مواسـاة آخرين، فإنه لا يكره لهم إذا اضطـروا وخافوا على أنفسهم الأخذ من طعامهم.

[بـاب استحباب خلط الأزواد إذا قلَّت، والمؤاساة فيها]

قولـه: «فأمرنـا رسول الله صلى الله عليـه وسلم فجمعْنا مـن أزوادنا فبسطنا لـه نِطْعًا فاجتمـع زاد القوم فتطاولـت لأحزِّره فحزَرْته كـربضة العنز ونحـن أربع عشرة مائة، فـأكلنا حتى شبعنا، ثم حشونـا جُرُبنا؛ فقال نبى الله صلى الله عليه وسلـم: هل من وضوء؟ فجاء رجل بإداوة فيها نُطْفة فأفرغها فى قدح؛ فتوضأنا كلنا نُدَغْفِقه دغفقة أربع عشرة مائة»[3]

قـال الشيخ: هـذا أحـد معجزاتـه صلى اللـه عليـه وسلم تكثير الماء وتكثير الطعـام، والبارى سبحانه قـادر على خرق العادات، فيمكن أن يكون كلما أُكِلَ منـه جُزء خلَق البارى جلت قدرته جزءا آخر يخلفه، وكذلك فى الماء.

ومعجزات النبى صلى الله عليه وسلم ضروب:

فأما القرآن فمنقول تواترا، وأما مثل هذه المعجزات[4] فلك فيها طريقان:

أحدهما: أن تقـول تواتـرت على المعنى كتـواتر جـود: حاتـم، وحلم أحنـف،[5] فإنـه

---

(1) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٢٧).
(٢و٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٧٢٩).
(٤) هكذا فى نسختى د، ز وفى (ح) : المعجزة.
(٥) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح) : الأحنف.

لاتنقل قصة بعينها فى ذلك تواترا، ولكن تكاثرت القصص من جهة الآحاد، حتى صار محصولها التواتر بالكرم والحلم.

وكذلك تواترت معجزاته سوى القرآن حتى ثبت انخراق العادة له صلى الله عليه وسلم بغير القرآن.

والطريقة الثانية: أن تقول، فإن الصاحب إذا روى مثل هذا الأمر العجيب وأحال على حضوره فيه مع سائر الصحابة وهم يسمعون روايته ودعواه حضورهم معه ، ولا ينكرون ذلك عليه، فإن ذلك تصديق له يوجب العلم بصحة ما قال.

وقوله: «كربْضة العنز» فيشبه أن يريد كمبرَك العنز.

وقد وقع فى بعض الأحاديث: «أنه بعث صلى الله عليه وسلم الضحاك إلى قومه وقال عليه السلام: «إذا أتيتهم فاربض فى دارهم ظَبياً»[1] فقال[2] ابن الأعرابى : أراد أقم فى دارهم آمنا كأنك ظبى فى كناسِهِ[3] قد أمن من حيث لا يَرى أنيسا.

قال غيره: وفيه وجه آخر: أنه صلى الله عليه وسلم أمره أن يأيته كالمتوحش لأنه بين ظهرانى الكفره فمتى[4] رابه منهم ريب نفر عنهم.

وفى حديث آخر: «فدعا بإناء يُربض الرهط» أى: يرويهم حتى يناموا ويمتدوا على الأرض. وأربضت الشمس: اشتد حرها حتى تربض الوحش فى كناسها.

وفى الحديث: «مثل المنافق مثل الشاة بين الربيضين»[5] الربيض: الغنم نفسها، أراد به: أنه مُذَبذب.. ويروى بين الربضين. ومعنى هذه الرواية بين مربِضَى غنمين.

وفى حديث آخر لما ذكر أشراط الساعة «وأن تنطق الرُّوَيْبِضَةُ فى أمر العامة»

قيل: وما الرُّويبضة يارسول الله؟ فقال: الرجل التافه ينظُر[6] فى أمر العامة»

قال الأزهرى: هو[7] تصغير الرابضة، كأنه جعل الرابضة راعيا لرَبِيض، والهاء فيه للمبالغة.

---

(١) راجع (النهاية لابن الأثير: ربض).

(٢) هكذا فى نسختى د،ز وفى (ح): قال.

(٣) كناسه: هو الموضع الذى يأوى إليه. راجع (النهاية لابن الأثير . كنس)

(٤) هكذا فى ز، ح: فمتى رابه. وفى د: فمن.

(٥) راجع (النهاية لابن الأثير: ربض).

(٦) هكذا فى د ينظر، وفى ح، ز : ينطق.

(٧) هكذا فى ز. وفى د: هو .

وقيل: إنه قيل للتافه من الناس: رابضة ورُوَيْبِضَة لربوضه فى بيته وقلة انبعاثه فى معالى الأمور. يقال: رجلٌ رُبُض على[1] الحاجات والأسفار لا ينهض فيها.

وقوله: «فيها نطفة العرب» يقال للماء الكثير نطفة، وللماء القليل نطفة[2].. ،منه الحديث: «حتى يسير الراكب بين النطفتَين لا يخشى [إلاَّ] جورًا»[3] . أراد: بحر المشرق وبحر المغرب.

والنَّطْف: القَطْر. يقال: نَطَف الشىء يَنْطُفُ ـ بكسر الطاء وضمها أيضا فى المستقبل، وبفتحها فى الماضى ـ لاغير. ومنه الحديث:

«أن رجلا أتاه فقال: يارسول الله إنى رأيت ظُلَّةً تَنْطِفُ سمنًا وعسلاً» أى: تَقْطُرُ.

وقوله: «نُدَغفقه دغفقة» الدغفقةُ: الصَّبُ الشديد، ويقال: فلان فى نعيم دغفق: أى: واسع.

---

(١)هكذا فى ز، وفى د: عن الحاجات

(٢و٣) وهو بالقليل أخص. وقيل: أراد ماء الفرات، وماء البحر الذى يلى جدة.. هكذا جاء فى كتابى الهروى، والزمخشرى. راجع (النهاية لابن الأثير: نطف).

كتـــاب الجـهـــاد

فيه قول نافع فى الدعاء قبل القتال، «إنما كان ذلك فى أول الإسلام «قد أغار النبى صلى الله عليه وسلم على بنى المصْطلق وهم غَارُّونَ، وأنعامهم تُسقى على الماء، فقتل مُقاتِلَتهم وسَبى سَبْيَهُم».[1]

قال الشيخ: اختلف الناس فى الدعوة قبل القتال: هل يُؤمر بها على الإطلاق أم لايؤمر[2] بها. أم يُفَصَّل الجواب فيؤمر بها. إذا قوتل من لا يعلم، وتسقط فى قتال من يعلم؟.

وقد قال بعض الناس: إن هذه المسألة مبنية على أن العقل ما خلا من سَمْعٍ، أو يجوز أن يكون خلا منه وهى مسألة اختلاف بين أهل الأصول.. وقد احتج من يقول: إنه لم يخل من سمع لقوله تعالى: ﴿كُلَّما أُلقِىَ فيها فوجٌ سألهم خَزنتُها ألم يأتكم نذيرٌ قالُوا بَلَى﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿وما كُنا مُعذِّبينَ حتى نبعثَ رسولا﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وإنْ من أُمةٍ إلا خلا فيها نذيرٌ﴾[5] ومن ينكر القول بالعموم لايُسَلِّم هذا الاستدلال، وهذا البناء الذى بناه بعض أهل الأصول فيه نظر.

وذلك أن قصار ما فيه: أنه ليس بالأرض أُمةٌ إلا وقد بلغتها دعوة رسول ما، وقد يكون عند هؤلاء فى الأرض قوم لم يعلموا ظهور النبى صلى الله عليه وسلم ونبوته، ويظنون أن القتال على جهة طلب الملك فيأمرون بالدعوة.

وقد اختلف الناس أيضا: إذا قاتل من يؤمر بدعوته ولم يدعه فقتله: هل عليه ديته. أم لا؟

فمذهب مالك وأبى حنيفة: لا دية عليه.. ومذهب الشافعى: أن عليه الدية.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى (٣): ١٧٣٠).

(٢) هكذا فى نسختى د، ز، وفى (ح): أولا، والصواب ما أثبتناه.

(٣) سورة الملك الآية: (٨و٩).

(٤) سورة الإسراء. آية: ١٥.

(٥) سورة فاطر. آية ٢٤ وهذه ذكرت فى د فقط.

وحجتنا: أن النهى عن قتالهم قبل الدعوة لا يوجب مخالفته الدية كقتل النساء والصبيان.

قال ابن القصار[1]: ولو أقام المسلم بدار الحرب مختارا وهو قادر على الخروج منها فوقع أيضا قتله خطأ فإنه لا يُودَى.

[باب تحريم الغدر]

قال الشيخ: خرج مسلم فى باب قوله عليه السلام: «لكلِّ غادرٍ لواءٌ يوم القيامة»[2].

«حدثنا محمد بن المثنى وعبيد الله بن سعيد قالا: حدثنا عبد الرحمن بن مَهدى حدثنا شعبة، عن خُليدٍ، عن أبى نضرة، عن أبى سعيد، عن النبى صلى الله عليه وسلم»، وقع فى نسخة أبى العباس الرازى: شعبة عن خالد.

قال بعضهم: والصواب: خُليد كما تقدم وهو: خُليد بن جعفر.

قوله: «كان صلى الله عليه وسلم إذا أمَّر أمِيرًا على جيش أوصاه بتقوى الله» الحديث.

وفيه: «ولا تقتلوا وليدا»[3] «وإذا لقيتَ عدوكَ من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال، أو خلال - فأيَّتُهُنَّ ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين؛ فإن أبوا أن يتحولوا منها؛ فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين».

وفيه: «وإن حاصرت أهل حصنٍ فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيِّه، فلا تجعل لهم ذمة الله ولاذمة نبيه، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك؛ فإنكم إن تُخفِروا ذممكم وذمم أصحابكم أهون من أن تُخفروا ذمة الله وذمة رسوله.. وإذا حاصرت أهل حصن؛ فأرادوك أن تُنْزِلهم على حكم الله فلا تُنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدرى أتصيب حكم الله فيهم أم لا»؟

قال الشيخ قوله: «ولا تقتلوا وليدا». إنما ذلك لإن الأطفال لا نكاية فيهم ولا قتال ولا ضرر بأهل الإسلام، بل هُم لهم من جملة الأموال ولم يبلغوا التكليف، فلهذا لم يقتلوا.

---

(١) ابن القصار: راجع (ج ١ : ٢٤١).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣ صفحة ١٣٥٩ وما بعدها.

(٣) راجع (الموطأ ٢ : ٤٤٨) وانظر كتاب الجهاد والسير (صحيح مسلم ٣ ص ١٣٥٦، ١٣٥٧).

وفى هذا الحديث: أنه عليه السلام أمره بالدعوة إلى الإسلام، وقد قدمنا الخلاف فى ذلك.

وقوله: «ثم ادْعُهم إلى الإسلام» لفظٌ يُوهِمُ: أنه غير الثلاث الخصال[1] التى أجملها أولاً لذكره لفظة «ثم» إنما دخلت هاهنا لافتتاح الكلام والأخذ فى تفسير الخصال الأُول».

وأما قوله عليه السلام فى التحول: إنهم لهم ماللمهاجرين وإن أبوا فكالأعراب؛ فيمكن أن يريد الإشارة لتمييز المهاجرين عن غيرهم ولو لم يكن إلا بغزوهم مع النبى صلى الله عليه وسلم، وخروجهم معه كلما خرج فيستحقون الغنائم.

ولعله على هذا نبه بقوله صلى الله عليه وسلم: «يكونون كأعراب المسلمين».

ولا يكون لهم من الغنيمة والفىء شىء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين.

وأما نهيه[2] ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يجعل لهم ذمة الله سبحانه وذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإعظاما لذلك؛ لئلا يكون منهم تقصير يكاد أن يوقعهم فى إخفار الذمة، فيكون ذلك إذا أعطوا ذمة أنفسهم أهون منه إذا أعطوا ذمة الله ـ عز وجل .

وأما نهيه أن ينزلهم على جكم الله سبحانه، وإشارته للتعليل «فإنك لا تدرى: أتصيب حكم الله فيهم أم لا ؟»، فقد يتعلق بظاهر هذا من يقول من أهل الأصول: إن الحق فى مسائل الفروع فى واحد[3] وقد يجيب عن هذا من يقول من أهل الأصول: ليس لله جلت قدرته حكم يطلب فى مسائل الفروع، حتى يُخَطَّأ مرة ويُصَوَّب[4] أُخرى سوى ما أدى المجتهد إليه اجتهاده، فهو حكم الله تعالى عليه بأن يقول: فإن النبى صلى الله عليه وسلم مُعَّرض بنزول الأحكام عليه كل حين وساعة، ونسخ الأحكام وتبديلها فى كل وقت، فلعله: أراد ألا تنزلهم على ما أنزل الله علىّ مما أنت غائب عنه [و][5] لا تعلمه فإنك لا تدرى إذا فعلت معهم فعلا: هل تصادف ما أنزل الله تعالى علىَّ وأنت غائب عنه أم لا ؟.

---

(١) هكذا فى د،ح. وفى (ز): خصال.

(٢) هكذا فى د، ح. وفى (ز): وإنما. وهو تحريف.

(٣) هكذا فى نسختى د،ز. وفى (ح): الفروع واحد.

(٤) ويصاب: كذا فى النسخ وماأثبت هو الصواب.

(٥) مابين المعقوفتين زيادة من (ز).

[بـاب جواز الخداع فى الحرب]

قوله صلى الله عليـه وسلم: «الحرب خُدعة»[1] ويقال: خَدْعه ــ بفتح الخاء وإسكان الدال ــ على جهة المصدر المحـدود كضَـرْبه ونَفْحه وخُدعـه ـ بضم الخاء وإسكـان الدال ـ وهـــــو اسم على تقدير لُعْبة، ولا يراد به المرة الواحدة كما يراد بالمصدر المحدود. وخُدَعه ـ بضم الخاء وفتح الدال ــ وهو صفة لها. ومعناها: أنها تخدع الرجـال كما يقال: ضُحَكة للذى يضحك بالناس، وهُزَأة للَّذى يهزأ بهم.

[بـاب كراهة تمنى لقاء العدو، والأمر بالصبر عند اللقاء]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تتمنوا لقاء العدو؛ فإذا لقيتموهم فاصبروا».[2]

قـال الشيخ: قـد يُشكـل فى هـذا الموضع أن يقـال: إذا كـان الجهـاد طاعـة، فتمنّـى الطاعات حسن فكيف يُنهى عنه؟.

قيل: قد يكـون المراد بهذا أن التمنى ربما أثار فتنة أو أدخل مضـــرَّة، إذا سُهِّل فى ذلك واستخـف به، ومـن استخـف بعدوه فقـد أضـاع الحزم؛ فيكون المراد بهذا، أى لا تستهينـوا بالعدو فتتركـوا الحذر والتحفظ على أنفكسم وعلى المسلمين، أو يكون: لا تتمَنَّـوا لقاءه على حالة يُشَك فى غلبتـه لكم ، أو يُخاف منه أن يَسْتَبِيح الحريم أو يُذْهـب الأنفس والأموال أو يُدرِك منه ضرر.

[بـاب تحريم قتل النساء والصبيان فى الحرب]

قوله: «نهى صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان»[3]

قال الشيخ: تقدم الكلام فى قتل الصبيان.. وأما المرأة فلا تقتل أيضا؛ لأنها من جنس

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٣٩).
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٤١).
(٣) راجع صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣ : ١٧٤٤ .

من لا يُقاتَل لكنها إن قاتلت قُتلت فى حال القتـال ؛ لأن المعنى المبيح لقتل الرجال قد وجُد منها؛ فإن كانت قـاتلت ثم بَرَدَ القتال ففى قتلها خلاف، بخلاف الرجـل إذا بَرد القتال فإنه يقتل إذا شاء الإمام.

وأما قتل الشيوخ والرهبان فعندنا وعند أبى حنيفة: أنهم لا يقتلون خلافا للشافعى.

ولنا قول الله تعالى: ﴿وقاتِلُوا المشركين كـافةً كما يقاتلونكُـم كافة﴾[1] وهؤلاء ليسوا ممن يُقاتل..

وقد نبه صلى الله عليه وسلم على علة النهى عن قتل المرأة بأن قال عليه السلام:

«ما كانت هذه تُقاتل».

وللشافعـى قـوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين حيـثُ وجَدتموهـم﴾[2] وهذان مشركـان وقد قُتِل دُريدُ بن الصِّمَّـة وهو شيخ[3] وخرج النَّسائى وأبـوداود: أنه صلى الله عليه وسلـم قال: «اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شَـرْخَهم»[4] ولأن الجزية تؤخذ منهم كما تؤخذ من الشبان، والجزية تحقن الدماء؛ فلولا أن دمه غير محقونٍ ما أخذت منه الجزية.

وجوابنا: أن الآية مخصوصة بما قدمناه مـن أدلتنا، ودريدٌ: كان له رأى ونكاية فَقُتِلَ لها، وعلى مثله يُحمل ما تقدم من الحديث.

والجزية: لا نُسلِّم أنها لحقن الدم بل عوض المسكن والقرار تحت يد الإسلام.

وقد التزم أبوحنيفة: أنها لا تؤخذ من الشيخ الفانى، فالانفصال ساقط عنه.

والمراد بقـوله صلى اللـه عليه وسلـم: «شَـرْخَهم» أى: صبيانهم. وشرخ كل شىء أوله فالصِّبا أول الشباب.

---

(١) سورة التوبة. آية: ٣٦.

(٢) سورة التوبة. آية: ٥

(٣) دريد بـن الصمة الجشمـى البكرى، من هـوازن . شجاع مـن الأبطال الشعـراء المعمرين فى الجاهليـة. كان سيـد بنى جشم، وفارسهم وقائدهـم، وغزا نحو مائة غزوة لم يهزم فى واحدة منها.. وعاش حتى سقـط حاجباه عن عينيه. وأدرك الإسلام ولم يسلـم؛ فقتل على دين الجاهليـة يوم حنين، وكانت هـوازن خرجت لقتـال المسلمـين فاستصحبتـه معهـا تيمنـا بـه ـ وهو أعمى ـ فلما إنهزمت جموعها أدركه ربيعة بن رفيع السلمى فقتله.
له أخبار كثيرة.. الصمة لقب أبيه معاوية بن الحارث.
راجع (الأعلام للزركلى ٢: ٣٣٩ ط. سادسة عام ١٩٨٦).

(٤) هكذا فى نسخ المعلم. وفى سنن أبى داود ٢: ٥٠: «واستبقوا شرخهم» يعنى: أول الشباب.

[بـاب جواز قتل النساء والصبيان فى البيات من غير تعمد]

قوله «سئل صلى اللـه عليه وسلم عن الدار من المشركين يُبَيَّتونَ فيصيبيـون من نسائهم وذراريهم؛ فقال صلى الله عليه وسلم: «هم منهم»[1]

قال الشيـخ : المراد بقوله: «هـم منهم» أن أحكام الكفار جـارية عليهم فى مثـل هذا، والدار دار كفر بكل مـن فيها منهم ومن ذَرَارِيهم.. وإن اعتُـرض هذا بالنهـى عن قتل النساء والولدان.

قلنا: هـذا وارد فيهم إذا لم يتميَّـزوا وقُتلوا من غير قصـد لقتلهم، بـل كان القصـد قتل الكبار فوقعوا فى الذرارى من غير عمدٍ ولا معرفةٍ.

والأحاديث المتقدمة وردت فيهم إذا تميزوا، وقد قال فى هذا الحديث: «يُبَيَّتُون فيصيبون من نسائهم» وهذه إشارة لما قلناه.

[باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها]

قوله: «حَرَّق نخل بنى النَّضير»[2].

قال الشيـخ: من الناس مـن تأول: أن ذلك كان يقـاتل المسلمين فاحتيـج إليه لجولان الخيل. وهذا تأويل من لم ير قطع الشجر على ظاهر ما وقع للصديق رضى الله عنه.

والمشهور مـن مذهبنـا. جوازُ قطعها إذا لم يُـرج مصيرها للمسلمين، وكـان قطعها يضر بالعدو ويؤذيه.

[باب الأنفال]

قولـه: « بعث صلى الله عليـه وسلم سَـرِيَّةً فغنمـوا إبلا كثيرة؛ فكانـت سُهْمانهم اثنى عشر بعيرا، أو أحد عشر بعيرا، ونُفِّلوا بعيرا بعيرًا»[3] .

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٤٥).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٤٦).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٤٩).

قـال الشيخ: النفـل عنـدنـا من الخُمـس يفعلـه الإمـام على حسب الاجتهـاد، وعنـد المخالف: أنه من رأس الغنيمة قبل الخُمس.

[بـاب استحقاق القاتل سلب القتيل]

قوله فى حديث أبى قتادة: « إن النبى صلى الله عليه وسلم قال: من قتل قتيلا له عليه بينة فلـه سَلَبه قال: فقمـت فقلت: مـن يشهد لى؟ فقال عليـه السلام: مالـكَ يا أبـا قتادة؟ فأخبرته، فقـال رجلٌ: صدق يارسـول الله ! السلب عندى فـأرضه من حقِّه؛ فقـال أبو بكر رضى الله عنه: لاها اللّـهِ إذًا لا يَعْمِد إلى أسدٍ من أُسد اللهِ يُقاتل عـن اللهِ ورسوله فيعطيك سَلَبه؛ فقال صلى الله عليه وسلم: «صدق فأعطه إياه[1]، فأعطانى» الحديث.

قال الشيـخ: اختلف الناس فى السَّلَـب فقالت طائفـة: هو للقاتـل أخذًا بظاهـر هذا الحديث؛ فجعلـه بعضهم: له على الإطـلاق.. واشترط الشافعـى: أن يقتله فى حومـة القتال مُقبلاً غير مُدبر

ومذهـب مالك: أنه لا يكـون للقاتل ضربه لازم ولكـن للإمام أن يَنْفله إيـاه إذا بردت الغنيمة من الخمس.. وحملتُ[2] قوله صلى الله عليه وسلم: «من قتل قتيلا» على أن المراد به ابتداء إعطـاءِ الآن لا خبرعن حُكـم حَكم اللـهُ تعالى بـه فى هذه الـوقعةوفى غيرهـا كما يحمله المخالف عليه.. واللفظ يحتمل أن يقال: خبرا عن الحكم فى سائر الوقائع، أو استئناف حكم فى هذه الوقعة. وخبرا عن التزام ما لا يلزم، وإذا احتمل سقط التعلق به.

وقال أصحابنـا مما يؤكد تأويلنا: أنـه أعطاه أبا قتادة من غيربينة، ولم يُحلِّفـه مع شهادة من هو فى يـديه، ولو كان حقا تستحق المطـالبة به لم يعط إلا ببينة لحق أهـل الجيش فى المغنم، ولكن لما كـان من الخُمـس على جهة الاجتهـاد. أداه ـ صلى اللـه عليه وسلـم ـ اجتهـاده إلى إعطائه إياه على هذه الصفة.

وقد أعطـى سلب أبـى جهل أحـد قاتليـه مع قـوله صلى اللـه عليه وسلـم: «كلا كما

---

(١) راجع (صحيح تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٥١).
(٢) هكذا فى ز. وفى د: وحمل.

قتله»[١] وهذا لا يصح إلا على مذهبنا: أنه يصرفه حيث يشاء وقد كانت وقائع لم يعط فيها السلب للقاتلين، وقد قال عزّ من قائل: ﴿واعلموا أنّما غَنِمتمُ من شيء فأنّ للهِ خُمسه﴾[٢] فعم السلبُ وغيره.

وقول أبي بكر: «لاهَا اللهِ إذن»[٣]

هكذا يروى وصحيحه عند أهل اللغة: لاه اللهِ ذَا. بغير ألف بعد الهاء وقبل الذال، وها بمعنى الواو التي في القسم فكأنه قال: لا والله ذا.. وفي الكلام حذف تقديره: لا والله يكون ذا أو نحو هذا اللفظ.

وقوله: «فابتعت به مَخْرَفًا».

المخرف - بفتح الميم والراء - البستان.

والمخرف - بكسر الميم وفتح الراء - الوعاء الذي يجعل فيه ما يُخْتَرف من الثمار.

وقوله: إنه لأولُ مالٍ تأثلّته. أي: تأصلتهُ. وأثلة الشيء: أصله.

قوله في حديث قتل أبي جهل: «تمنَّيتُ لو كنت بين أضْلَع منهما[٤]»

هكذا وقع في بعض الروايات، والأشبه أنه أراد به: لو كنتُ بين رجُلَين أقوى منهما.. ويقال للرجل الشديد الخَلْق: إنه لَضليعُ الخَلْق.

وفي حديث علي رضي الله عنه في وصف النبي صلى الله عليه وسلم كما حُمِّل: فاضطلع بأمرِكَ لطاعتك، وهو افتعل من الضلاعة وهي القوة. يقال: هو مضطلع بحمله. أي: قوي عليه. وقد تقدم ذكر السلب قبل هذا.

قوله في حديث خالد في السلب لما منعه القاتل - وهو رجل من حمير - وأخبر عوف بن مالك به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر عليه السلام بدفعه، فجرَّ عوف برداء خالد؛ فقال له:

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥٢).
(٢) سورة الأنفال آية: ٤١.
(٣) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): «لاها الله إذا».
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٥٢).

هل أنجـزتُ لك ما وعـدتك عن النبـى صلى الله عليـه وسلم؛ فسمعه عليـه السلام فاستُغْضِبَ؛ فقال: «لاتعطه ياخالد!»[1] الحديث.

قال الشيخ: هـذا مع ما وقع فى حـديث قاتل أبـى جهل حُجة لمالك فى السَّلَـب وقد تقدم، ولوكان حقا للقاتل على كل حالٍ ما أمربه صلى الله عليه وسلم، ثم رجع عنه.

فإن قيل: فأنتم إذا قلتم بأنه يعطيه على جهة الاجتهاد فَلِمَ رجع عنه؟

قلنـا: لتبـدل اجتهاده؛ لأنـه رآه أولاً أهـلا لأن ينقُـل السلـب؛ فلما وقع مـا يـدل على الافتيات على الأميروتوقع فيه، حتى يُـحْسَـر[2] على أمرائه فيما يعذرمن المصلحة[3] إمضاء ما فعلوه على الافتيات على الأميرويُـوقع فيه أولا؛ ليكون ذلـك أبلغ فى نفاذ أوامرهـم، وأمنع من الجرأة عليهم.

فإن قيل: قد صارت هبة. والهبةُ لايرجع فيها.

قلنا: فى الـرجوع عنها خلاف مـع أن هذه خارجة مـن هذا القبيل، وإنما هو مـال الله عزوجل يعطيه بحسب الاجتهاد ؛فإذا ظهرله اجتهاد آخرهو أولى رجع إليه.

وقد وقـع فى بعض طرقـه: أن عوفًا قال: يـاخالد أمـا علمت أن النبى صلى اللـه عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل؟ قال: بلى. ولكنى استكثرته.

فإن قال الشافعي: ظاهر هذا اللفظ أنه حكم قضى به، وشرع خلاف تأويلكم.

قلنا: بعد أن نُسلِّم أن ظاهر هذا اللفظ هكذا، فإنما هوقول الصاحب وفيه احتمال.

وقد قدمنا من فعل النبى صلى الله عليه وسلم مادل على ماقلناه.

قوله: «نحن نَتَضحَّى إذ جاء رجل على جمل أحمرفأناخه، ثم انتزع طَلَقاً من حَقَبِهِ[4]».

قوله: «نَتضحَّى». مأخوذ من الضَّحاء با لمدِّ.

وأشارفى الحديث: إلى أنهم كانوا يتغدُّون فى ذلك الوقت.

وقوله: «طَلَقًا» الطَّلَق: هو القيد من الجلود.

وقوله: «من حَقَبِه». الحقَبُ: حبلُ يشد على حَقْوالبعير.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٥٣).
(٢) هكذا فى نسختى د،ز، وفى (ح): أن يخسر.
(٣) هكذا فى د. وفى ز،ح: فيما بعد رأى من المصلحة.
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٥٤).

وقوله: «فندر رأسه»[1].. يشبه أن يكون أراد سقط، وقد تقدم الكلام على هذه اللفظة وتصرفها فيما قبل.

وقوله:«شنَّ الغارة».

أى: فرقها عليهم. وقيل: شن عليهم الغارة. أى: صَبَّها عليهم صباً. كما يقال: شنَّ الماء عليهم[2].أى. صبَّهُ.

[باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى]

وقوله:«وأَنْظُر إلى عُنقٍ من الناس»[3]. أى: جماعة. وقد تقدم ذكر حديث سلمة بن الأكوع.

وقوله فيه: «وفيهم امرأة معها ابنة لها من أحسن العرب فنفَّلَنيها أبو بكر رضى الله عنه فقدمنا المدينة، فقال لى النبى صلى الله عليه وسلم: هَبْ لى المرأة[4]، ففعلت؛ فبعث بها عليه السلام إلى أهل مكة؛ ففدى بها أناسًا من المسلمين كانوا أُسِروا بمكة».

قال الشيخ: للإمام فى الرجل الكافر إذا أسر أن يقتله أو يبقيه للجزية، وله أن يمُنَّ عليه أو يفَادِى به.. ومنع أبو حنيفة: المنَّ والفِداء. وفى هذا الحديث المفاداة بهذه المرأة. وقد تقدم: أنه صلى الله عليه وسلم فادَى بالرجل الذى أظهر الإسلام ولم يقبله منه برجلَين من أصحابه، وقد قدمنا الكلام على هذا الحديث. فإن كان يمنع المفاداة بالمرأة؛ فهذا الحديث حجةٌ عليه.

قال بعض الناس: فيه التفرقة بن الأم وولدها خلافا لمن قال: لايُفَرَّق بينهما أبدا؛ لأنه لم يذكر أنه لما نفَّلها إياه جمع بينها وبين أُمها.

وأما القِشْع: فهو النِّطع. وفيه لغتان: كسر القاف وفتحها.

يقال: قَشَعْتُ الشيء إذا قشرته.

---

(١) هكذا فى: د، ح، وفى ز: فمدر.

(٢) هكذا فى ز، وفى د : شن عليهم الماء.

(٣و٤)راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٥٥).

[بـاب حكم الفيء]

قوله: كانت أموال بنى النضير مما أفاء الله على رسـوله مما لم يُوجَف عليه، وكانت للنبى صلى الله عليه وسلم خاصةٌ ينفق على أهله منها [1] ويجعل الباقى فى الكُراع والسلاح [2].

قال الشيـخ: أما مـاغنمه المسلمـون بالقتـال فلا خـلاف: أنه يُخمَّـس ويُصرف خمسه حيث قـال الله عزوجـل، والأربعة الأخماس هى للغانمين على ظـاهر القرآن، ومـا أجلى عنه أهله مـن غيرقتالٍ.. فعندنـا أنه لايُخمَّـس ويُصرف فى مصالح المسلمين، كما كـان صلى الله عليه وسلم يَصرف ما يؤخذ من بنى النضير [3].

وعند الشافعى: أنـه يُخمَّس كالذى غُنِم بالقتـال، ويُصرَف خُمُسُه فيما يُصرف فيه خُمس ماغُنِم بالقتال.

وقوله: «مما لم يُوجِفْ».

الإيجافُ: الإسراعَ. ووجفُ الخيل والركاب: إسراعُها فى السير.

قال الشيخ: خرَّج مسلم [4] سند هذا الحديث عن جماعة من شيوخه كلهم عن سفيان ابن عُيَينة عن عمرو بـن دينارٍ عن الزُّهرى هكذا إسناده عن أبـى أحمد الجُلُودِى. وسقط ذكر الزهرى فى هذا الإسناد من نسخة ابن ماهان والكسائى.

والحديث محفوظ لابن عُيينة عـن عمرو بن دينار عن الزُّهرى. عن مـالك بن أوس عن عمر ذكـر حديـث مالـك بن أوس فى «قصـة على والعباس رضـى الله عنهما لما أتيـا عمرـ رضى الله عنه ـ فى أمرما ترك النبى صلى الله عليه وسلم. الحديث المشهور [5].

قال الشيخ: من أشد ما وقع فيه قوله: «هل لك فى عباسٍ وعلىٍّ؟. قال: نعم فأذِن لهما، فقال عباس: يا أميرالمؤمنين اقض بينى وبين هذا الكاذب الآثم القادر الخائن، فقال القوم: أجل يا أميرالمؤمنين! فـاقض بينهما وأرِحْهما» [6] وهذا اللفـظ الذى وقع من العبـاس لا يليق بمثله ، وحـاش عليًّا [7] ـ رضـى الله عنه ــ أن يكون فيه بعـض هذه الأوصاوف، فضـلا عن

---

(١) منها: هكذا فى (م) وفى نسختى د، ز وفى (ح): منه.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٥٧).

(٣) هكذا فى نسختى د،ز. وفى (ح، م): من مال بنى النضير.

(٤) راجع ماسبق هنا فى هامش رقم (١).

(٥و٦)راجع صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٥٧).

(٧) هكذا فى القاموس المحيط تقول: حاش لله وحاشى لله بمعنى معاذ الله.

هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح): عن جميهم. وهو تحريف جميعهم.

كلِّها أو عن أن يُلِمَّ بها، ولسنـا نقطع بالعصمة إلا للنبى صلى الله عليـه وسلم، أو لمن شهد له بها، ولكنا مأمـورون بتحسين الظن بالصحابة ـ رضـى الله عنهم[1]، ونفى كل رذيلة عنهم، وإضافة الكذب لرواتها عنهم إذا انسدَّت طرق التأويل[2].

وقد حمل بعض الناس هـذا الرأى على أن أزال من نسخته ما وقع فى هـذا الحديث من هذا اللفظ وما بعده مما هو فى معناه تورعًا عن إثبات مثل هذا.

ولعله، يحل الوهـم على رواته، وإن كان هذا اللفظ لابد من إثباته ولا يضاف الوهم إلى رواته، فـأمثل مـا حُمِل عليه أنه صـدر من العبَّاس على جهـة الإدلال على ابن أخيـه، لأنه فى الشرع أُنزِلَ منزلة أبيه وقال فى ذلك: مالا يُعتقد وما يُعلم براءة ابن أخيه منه[3].

ولعله قصد بذلك ردعَه وزَجْـره عما يعتقد أنه مُخطِئ فيه أو أن هذه[4] الأوصاف وقع فيها على مذهبـه من غير قصد إليها، بـل كان علىٌّ ـ رضى الله عنـه ـ عنده متأوّلاً فيهـا فكأنه يقول:

إنها على رَأْيِى أنها إذا فُعِلت عن قصـد أوقَعتْ فى مثل هذا الوصف، وإن كـانت عند على ـ رضى الله عنه ـ لا توجب على مذهبه وقوعه فيها.

وهذا كما لو قال[5] المالكى فى رجل شرب النبيذ هـو عندى رجل ناقص الديـن ساقط العدالة لكـان [ذلك][6] كلامـا صحيحا على أصله.. وإن كان الحنفـى يعتقد: أنه أتـى من ذلك مباحًا لا يفسد مروءته ولا يسقط عدالته.

ومن الدليل على أن هذه الطريقة [هى][7] التى تسلك فى التأويل أو ما فى معناها:

أن مجلسا حضر فيه عمـر بن الخطاب رضوان اللـه عليه ـ وهو أمير المؤمنين ـــ وقد عُرِفَ من تشدده فى الحدود والأعـرض، وبُعْده عن المداهنة مـا فات به الناس، وفيـه: عثمان، وعبد الرحمن بن عـوف، والزبير، وسعد ـ رضوان الله عليهـم ـ ثم قال: هذا لا ينكره منكِـر ولا يزجر عنه عمر وهـو الخليفة وإليه صيانة الأعراض، ومـاذاك إلا لِـمَا تأولناه: من أنهم فهمـوا بقرينة الحال أنه قال مالا يعتقد على جهة المبالغة فى الزجر لعلىٍّ رضى الله عنه.

(١و٢) راجع هامش (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ج ٣:ص ١٣٧٨).

(٣) أى: براءة ذمة ابن أخيه منه.

(٤) هكذا فى ز. وفى د: وهكذا كما لو قال وما أثبت هو الصواب.

(٥و٦) ما بين المعقوفتين زيادة من (ح).

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (ح).

وزاد: أن له حُرمة الأب. والأبُ لا ينبغي أن ننتصِف منـه في العِرض؛ فهذا عندي وجه تأويل ما وقع في هذا.

وكذلـك قول عمـر: إنكما جئتما أبا بكرٍ وذكـر ما قال لهما، وذكـر عقيب ذلـك، فرأيتماه كاذباً آثما، غادرا، خائنا.. وكذلك أيضا ذكر عـن نفسه: أنهما رأياه كذلك. وتأويل هذا أيضا نحوٌ ممـا تقدم ذكـر المراد به: أنكما تعتقـدان أن الواجـب أن يُفعل في هـذه القصة خـلاف ما فعلتُهُ أنا وأبو بكر، فنحـن على موجب مذهبكما، لو أتينا ما أتينا ونحـن معتقدان ما يعتقَد أنه على هذه الأوصاف، أو يكـون المراد: أن الإمام إنما يخُالَف إذا كان على هـذه الأوصاف ويُتَّهم في قضاياه؛ فكأن مخالفتكما لنا تُشعِر من رآها أنكما تعتقدان ذلك.

هذا أمثل ما تُؤوِّل عليهم رضي الله عنهم.

[بـاب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا نورث ما تركناه صدقة»]

وأما الاعتذار عن علي والعباس ـ رضي الله عنهما ـ في أنهما تردَّدا إلى الخليفتين مع قوله صلى الله عليه وسلـم: «لا نُورث ما تركنـاه صدقة»[1] وتقرير عمـر عليهما أنهما يعلمان ذلك. فأمثل ما فيـه ما قاله بعض الأئمة: أنهما إنما طلبـا أن يُقسِّماها بينهما نصفين ينتفعان بها على حسب ما ينفعهما الإمام بها لو وليها بنفسه فكَرِه عمـر: أن يوقع اسم القسمة عليها؛ لئلا يُظَن بـذلـك مع تطـاول الأزمنـة أنها ميراث، وأنـه صلى اللـه عليه وسلـم وُرِثَ، لاسيما وقسمـة الميراثِ بين البنت والعـم نصفان؛ فتكون مطـابقة الشرع لما يقع اتفاقـا واجتهادا من آكـد ما يُلبِس.

ويوهـم في ذلك: أنه صـلى الله عليه وسـلم وُرِثَ ما ترك. وإن كان منهما ومن فاطمـة ـ رضي الله عنهم ـ قبـل ذلك ما يوهـم: أنهم طلبوا التَّمليكَ؛ فلعلهم قبـل سماعهم الخبر «لا نُورَث».

ومما يدل على ما قلناه: ما قاله أبو داود: أنه لم يختلف عن[2] على رضوان الله عليه: أنه لما صارت الخلافة إليه لم يُغيرِّها عن كونها صدقة، وبنحو هذا احتج السفاح:

قال ابن الأعرابي:[3]

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقي ٣ : ١٧٥٨).

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): لم يختلف على علي رضي الله عنه.

(٣) ابن الأعـرابي: هو أبو عبـد الله محمد بـن زياد الأعرابي؛ يعـرف بابن الأعرابـي كان نحويـا عالما باللغة والشعـر توفي (٢٣٠).

راجع (ابن خلكان ٤ : ٣٠٦ والبغية ١ : ١٠٥).

فإنه لما خطبَ أول خطبه قام بها. قام إليه رجل معلَّق فى عنقه المصحف؛ فقال: أُناشدكم الله ألاّ حكمتَ بيني وبين خِصمي بهذا المصحف؛ فقال: من هو؟ فقال: أبو بكر فى منعه فدَك. قال: أظلمك؟ قال: نعم. قال: فمن بعده؟ قال: عمر. قال: أظلمك؟. قال: نعم. وقال فى عثمان مثل ذلك.. وسأل عن علي: أظلمك؟ فسكت الرجل فأغلظ له السفاح.

هكذا حكى ابن الأعرابى أو نحواً منه.

قوله: «فقال لى: يامال» هو ترخيم مالك كما يقال: ياحَارِ فى ترخيم حارث.

وقد قرىء فى الشاذ ﴿ونادَوا يامَالِ﴾[1] ولك فيه وجهان إذا رخَّمت مالِكًا ـ فتكسر اللام إشعارا بالمحذوف. وتقديرا: أن الضمة مع حذفه عليه، وإذا ضممتَ قُدِّر المحذوف كأنه لم يكن وكأن الباقى هو الكلمة كلها؛ فيقع الضم فى آخرها.

وقوله: «قد دَفَّ أهل أبياتٍ»

الدف: المشي بسرعة. فكأنهم[2] جاءوا يسرعون لِضُرٍّ أصابهم.

وقوله: «قد أُمِرتُ فيهم برضْخ»

الرضْخُ: العطية القليلة. يقال: رضختُ له من مالى رُضَيْخةً.

وقوله: «أُنشِدُكما بالله»

معناه: أسألكما بالله. يقال: نَشدتكَ الله. ونَشدتُكَ بالله: ذكرتك به مُسْتحلفًا. والنَّشيدُ: رفع الصوت.

ذِكْر حديث (بيعة على لأبى بكر رضى الله عنهما)[3]

لما تُوفيت فاطمة رضى الله عنها، واستنكر عليٌّ وجوه الناس؛ فأرسل إلى أبى بكر: «أن ائتنا ولا يأتنا معك أحد ـ كراهية محضر عمر بن الخطاب ـ فقال عمر لأبى بكر: والله لا تدخل عليهم [وحدك][4] فقال أبو بكرٍ: وما عساهم أن يفعلوا بى؟»[5]

---

(١) هذه قراءة: علي وابن مسعود رضى الله عنهما وذلك خلاف المصحف. وقال أبو الدرداء وابن مسعود قرأ النبى صلى الله عليه وسلم: (ونـادوا يا مال) باللام خاصة. يعنى: رخَّم الاسم وحذف الكاف.. والترخيم: الحذف، ومنه ترخيم الاسم فى النداء.

راجع (تفسير القرطبى ١٦: ١١٦. والآية ٧٧ من سورة الزخرف)..

(٢) هكذا فى (ز، ح). وفى د: وكانوا. تحريف.

(٣) هذا عنوان فى (د).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ز،ح).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٥٩).

قال الشيخ: أما تأخر عليّ عن البيعة، فقد ذكر عذره عنه فى كتاب مسلم واعتذر الصِّديق عنه.. ويُكتفَى فى بيعة الإمام بآحادٍ من أهل الحلِّ والعقد، ولا يُفتقر إلى بيعة كل الأُمة، ولا يلزم كل الأُمة أن يأتوا إليه يَضعون أيديهم بيده، وإنما يلزم إذا عقد أهل الحلِّ والعقد انقياد البقية، وألاّ يُظهِرُوا خلافا ولا يَشقُّوا العصا.

وهكذا كان عليٌّ رضى الله عنه: ما أظهر على أبى بكر خِلافاً ولا شقَّ عصاه، ولكنه تأخر عن الحضور عنده فى هذا الأمر العظيم ـ مع عظم قدره هو فى نفسه ـ لموجدة فى نفسه ذكرها فى الكتاب: وهى[1] أنه قال: كُنا نَرى لنا فى هذا الأمر نصيبًا فاستُبدَّ علينا به، فوجدناه فى أنفسنا[2] ولعله: أشار إلى أن أبا بكر استبد عنه بقصصٍ وأمور عظام حقٌّ مثله أن يحضر فيها ويُشاوَر عليها.

وقد يوهم قول عمر لأبى بكر رضى الله عنهما: «والله لا تدخُل عليهم وحْدكَ».

أنه خاف عليه أن يُغدِّروه. ومعاذ الله أن يُظَن بهم ذلك.

ولعله: قدر أنهم قد يَغلظُون على أبى بكرٍ فى المعاتبة، ويبدو منهم ما يكون عند أبى بكر جفاء؛ فتتغير نفسه بذلك أو يتأذى بذلك؛ فكره عمر انفرادَه لذلك.. وكذلك ما حكاه من كراهيتهم محضر عمر بن الخطاب، إنما ذلك لما كانوا يعلمون من تشدده وتغليظه فيما يظهر له من الحق؛ فخافوا أن ينتصر لأبى بكر، فيغلظ عليهم فتتغيَّر نفوسهم عليه.

وقوله: «ولم نَنْفِس عليك».

يقال: نِفَستُ فى الشىء ـ بكسر الفاء ـ نَفاسةً: رغبته، وأيضا: حسدتك عليه ولم أرك أهلاً له.

قال الشيخ: خرَّج مسلم فى بعض طرق حديث ميراث النبى صلى الله عليه وسلم: «حدثنا زهير بن حرب وحسنٌ الحُلْوانى قالا: حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا أبى عن صالحٍ، عن ابن شِهاب، عن عُروة» هكذا إسناده[3] عند الجُلودِى.

وفى نسخة أبى العلاء: «حدثنا ابن نُمير حدثنا يعقوب بن إبراهيم، وخرَّجه أبو مسعود عن مسلم قال:

---

(١) فى نسختى د، ز (هو). والصواب ما أثبتناه لعودة الضمير على الموجدة.
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٥٩).
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٣٨١).

«حدثنا زُهيربن حرب وحسنٌ الحُلْوانى، ومحمد بن عبد الله بن نُمْيرٍ ثلاثتهم عن يعقوب بن إبراهيم».

قال الشيخ: قال بعضهم: وأكثر ما يجيىء مسلم بنسخة صالح بن كيسان هذه عن زُهيروحسن الحُلواني جميعا عن يعقوب عن أبيه والله أعلم.

[بـاب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين]

قوله: «أنه عليه السلام قسَم فى النَّفَلِ للفرس سهمين وللرجل سَهما»[1].
قال الشيخ: هكذا مذهب مالك فى المستحقة فى أصل القتال: يقسم للفرس سهمان، وللرجل سهم.

وقال أبوحنيفة: بل يُقسَم للفرس كما يُقسَم للرجل، ولا يكون أعظم منه حرمة، ولو كان معه ثلاثة أفراس لم يسهم للثالث.
واختلف فى الإسهام للثانى، فقيل بإثباته. وقيل بنفيه.

وحمْل أبى حنيفة ما وقع من الأثر على أن المراد بقوله: «سهمان للفرس» أى: هو وفارسه خروج عن الظاهر؛ لأنه إنما أضاف هذا للفرس.

قال الشيخ: خرَّج مسلم فى (قصة أهل الطائف)[2] «حدثنا أبوبكر بن أبى شيبة، وزُهير ابن حرب، وابن نُمير، عن سفيان بن عُيينة، عن عمرو عن أبى العباس الشاعر[2]، عن عبدالله بن عمربن الخطاب.. هكذا جعله ابن ماهان فى مسند عمر بن الخطاب.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٦٢). ص ١٣٨٣. وانظر صحيح مسلم ص ١٤٠٢.
(٢) أبو العباس الشاعر الأعمى: هو السائب بن فروخ. عاش فى مكة، وكان محدثا وشاعرا. مدح الأمويين، وكانت له معارك مع عمر بن أبي ربيعة، والبعيث المجاشعى عندما زار مكة، وأدرك نهاية بنى أمية، ونظم أبياتا فى الرثاء لسقوط دولتهم، وتوفى بعد سنة ١٣٦ هـ = ٧٥٣م.
راجع (الكنى لابن حبيب، الأغانى للأصفهانى ١: ٢٢، ٢٦، ٢٧و١٦: ٢٩٨، ٣٠٦. والبيان والتبيين للجاحظ ١:٢١٨، ٢٣٢، ٢٣٣.
الأشباه للخالدين ١:١١ وحشيات أبى تمام رقم ٤٥٦).

وعند الـرازى: عن عبـدالله بن عمـروبن العـاص.. وكذلك جعلـه ابن أبـى شيبة فى مسند عبد الله بن عمرو[1].

ذكر حديث«ثُمامة وأنه صلى الله عليه وسلم أطلقه فذهب فاغتسل وأسلم»[2].

قال الشيخ: فيه دلالة على جواز المن على الأسير، وقد تقـدم ذكر الخلاف فيه. وأما غسله عند الإسلام فإن مالكا يأمر به ويقول: الكـافر جنبٌ إذا أسلم اغتسل. وبعض أصحابه يقول: إن جنابته فى حال الكفر جَبَّها الإسلام وأبطل حكمها، فلا يلزمه.

وقد ألـزمه بعض شيـوخنا أن يُصلِّ بغيروضوءٍ ، ويكون حـدثه الأصغر أبطـل حكمه الإسلام.

[بـاب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم]

قـال الشيـخ: وقـع فى حـديـث «مصاب سعد يوم الخندق : أن الذى رماه رجل من قريش ابن العَرِقة»[3] ـ بالعين المهملة وكسر الراء وبالقاف ـ قـال أبوعُبيد: هى أُمة. قال ابن الكلبى اسـم هذا الرجـل حِبَّان ـ بكسر الحاء ــ ابن أبـى قيس بن علقمة بن عبد منـافٍ بن الحارث بن منقـذ بن عمروبن مَعِيـص بن عامربـن لُؤى بن غالـب.. واسم العَرِقة: قِـلابة ـ بكسر القاف، وبالباء المنقوطـة بواحدة ـ بنت سعيد بن سهم بـن عمروبن هُصَيص، وهى أم عبد منافٍ بن الحارث.. قال: وسُميت العَرِقَة لطيب ريحها.

قال الشيخ: والعرقةُ هذه تكنى: أُمّ فاطمة.

---

(١) هكذا فى نسخ صحيح مسلم.. قال القاضى عياض: هكذا هـو فى رواية الجلودى، وكذا أهل الأصول عن ابن ماهان. قال لنا القاضى الشهيد أبو على: صوابه ابن عمر بن الخطاب، وكذا ذكره البخارى، وكذا صوبه الدار قطنى وذكره أبو مسعود الدمشقـى فى الأطراف عن ابن عمر بن الخطـاب مضافا إلى البخارى ومسلم.. وذكـره الحميدى فى الجمع بين الصحيحين فى مسند ابن عمر.

ورواه الإمام أحمد بن حنبل: (عن ابن عمر ـ رقم ٤٥٨٨ ط ـ المعارف) بتحقيق شيخنا أحمد شاكر.

وهذا الحديـث أخرجه البخـارى فى ٦٤ كتاب المغازى، ٥٦ بـاب غزوة الطـائف فى شوال عام ٨ هــ ، وفى ٧٨ كتاب الأدب باب: التبسم والضحك، وفى ٩٧ كتاب التوحيد، و ٣١ باب فى المشيئة والإرادة.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٤٠٣).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٦٤). صفحة ١٣٨٦).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ . ١٧٦٩).

قال الشيخ: خرج مسلم فى (غزوة أحد) «حدثنا أبوبكربن أبى شيبة حدثنا عبدالعزيز ابن أبى حـازم عن أبيه: أنه سمع سهل بـن سعد يسأل عن جُرح رسول اللـه صلى الله عليه وسلم[1].

هكذا إسناده عنـد الرازى فى بعض الطرق، وكـذلك فى رواية السِّجْزى جميعـا عن أبى أحمد قـال: «حدثنـا أبـوبكر».. وفى نسخـة أبـى العلاء قـال مسلـم: حدثنـا يحيـى حدثنـا عبدالعزيزابن أبى حازم. وكذلك فى نسخة الكسائى.

وخرجه أبو مسعود عن مسلم من حديث يحيى بن يحيى عن عبد العزيز، قال بعضهم: وهو الصواب.

وقوله فى جرح سعد: «تحجَّر كَلْمه»

الكَلْم: الجرح، وتحجر قيل: تيبَّس.

وقوله: «جرحه يغدوا دما» أى يسيل.

قـولـه: «أمـرهـم رسـول الله صلى اللـه عليـه وسلـم: أن لا يصلُّـوا الظهـر إلا فى بنـى قُريظة»[2].

فخاف بعضهم فوات الوقت فصَّلى قبلها، وبعضهـم خاف مُخالفة الرسول فلم يُصلِّ، حتى وصل، ولم يعنف صلواتُ الله عليه وسلامه أحدا منهم.

قال الشيخ: هذا فيه دلالة على أن الإثم مـوضوع فى مسائل الفروع، وأن كل مجتهد غير ملوم فيما أداه اجتهاده إليه، بخلاف مسائل الأصول، وكأن هؤلاء [اختلفوا][3] لما تعارضت الأدلة؛ فـالأمر بالصـلاة لوقتهـا يوجب تعجيلهـا قبل بنى قُـريظة، والأمـر بأن لا يصُلِّ إلا فى [بنى][4] قريظـة يوجـب التأخيروإن فـات الوقت، فـأى الظاهـرين يقـدم، وأى العمومين يستعمل هذا موضع الإشكال وللنظر فيه مجال.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٩٠).

(٢) راجع (صحيح مسلم كتاب الجهاده: ١٦٢ ط. صبيح).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق وليست فى نسختى د،ز.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ح) وليست فى نسختى د، ز.

[بـاب رد المهاجرين إلى الأنصار منائحهم من الشجر والثمر حين استغنوا عنها بالفتوح]

قوله: «فإن الأنصار أعطوا المهاجـرين نصف ثمار أموالهم، وأعطت أُم أنسٍ النبيَّ صلى الله عليه وسلم عِذَاقًا لها»(١) .

وذكر بعد هذا «ردّ المهـاجرين إلى الأنصار منائحهم، ورد إلى أُم أنـس عِذَاقها، وأعطى عليه السلام أم أيمن التى كان أعطاها إياه مكانهُـنَّ من حائطه».

قال الشيخ: هذا فيه رد الهبة إن كانوا أُعطوها على التأبيد.

وقد كنا ذكـرنا الاختلاف فى المنافـع [الموهوبة](٢): هل يُنهَى عن شِرائهـا كما يُنهى عن شِراء الرقاب الموهوبة؟

والظاهـر: أن أم أنس أعطت النبـى صلى الله عليـه وسلم العِذاقَ مِلْكًـا وقد ردَّه صلى الله عليه وسلم عليها.

وقـد كان بعـض شيوخنـا يقول: إن كـان شراء الهبـة بسؤالٍ مـن الموهوب، ورغبـة إلى الواهب، والرفقُ والحظ للموهوب فى ذلك؛ فإنه خارج عما نهى عنه.

والأنصار لم يطلبوا هـاهنا رد الهبة، وإن كان أنـس حكى عنه مسلم: أن أهلـه أمروه أن يأتى النبـى صلى الله عليه وسلم فيسـأله ما كان أهلُـه أعطُوه. قال: فأتيـتُ النبى صلى الله عليه وسلم فأعطانيهنَّ.

ولعله أعطاه لأنس وليس بواهب، أو علم منه حقه ذلك عليه ورغبته فيه.

والعَـذْقُ ـ بفتـح العين النخْلـة . وبكسر العين : الكِباسَـةُ؛ فلعـل عِـذاقًا جمع: عَـذْق المفتوح العين.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٧١).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

[بـاب جواز الأكل من طعام الغنيمة فى دار الحرب]

قولـه: «أصبتُ جِرابَ شحمٍ؛ فقلتُ: لأُعطيِ منه اليـوم أحداً؛ فـإذا النبى صلى الله عليه وسلم يَتَبَسّم»[1].

قـال الشيخ: هـذا؛ لأنه مـن قليـل الطعام الـذى يحتـاج لأكله بعـض أهل الجيـش. ومالـك: يبُيح للواحد مـن الجيش أن يأكـل قدرما احتـاج إليه من الطعام المغنـوم، ولا يرى ذلك غُلولاً.

ذكر حديث هرقل[2] بطوله وهو مشهور

قال الشيخ: الذى استدل به هرقل على نبـوته صلى الله عليه وسلم مما لا ينتصبُ دليلاً قاطعًا عنـد المحققين، وإنما الدليل القاطـع على النبوة، المعجزاتُ الخارقة للعـادات المعدوم فيها المعارضات.

وأما قوله: « ذو حسب[3] ، وكون أتباعه شرفاء أو ضعفـاء، ويزيدون أو ينقصون، وهل الحرب سجال أم لا؟ .. فليس بأدلة قاطعة على نبوة النبى صلى الله عليه وسلم كما قلنا.

ولعل هِـرقلاً: كـان عنده أخبار عـن كون هـذه علامات فى هـذا النبى صلى اللـه عليه وسلم.

وقد قال فى الحديث: وقد كنت أعلم أنه خارج، ولم أكن أظن أنه منكم، وكتابته صلى الله عليه وسلم إليـه فيه دلالة على أن اليسير من القرآن كالآية ونحـوها بخلاف حكم كثيره؛ لأن القرآن لا يُسافر به إلى بلد الحرب.

والجنب: أُبيْح له منه الآية والآيتان على جهة التعوذ.

وقوله: « الحرب سجـال» .أصله: المستقيان بالسَّجْل يكون لكـل واحدٍ منهما سَجْلٌ.. والسَّجل: الدلو الملأى.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٧٢).
(٢) هذا عنوان فى نسختى «د».
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٧٣).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإن توليتَ فإن عليكَ إثم الإرّيسين»[1]

قال الشيخ: يـروى: اليَرسيِّين والأريسيِّن بالهمز.. وقد اضطرب فى معنـى هذه اللفظة اضطرابًا كثيرا، وأمثل ما أحفظُ فى ذلك أن المراد به: الأكارون، أو الملوك والرؤساء[2].

قال ابن الأعرابى: أرسَ الرجل يـأرِسُ أرسًا صار أرِيسًا. أى: أكّاراً. وأرّسَ يُؤَرِّسُ مثله. وهو الأرِيسُ وجمعه: الأريسُونَ، والإرِّيسُ وجمعه: الإِرِّيسُون وأرَارِسة.

قال الشيخ: فيكون المعنـي علي هذا: أن عليك إثـم رعاياك الذيـن يتبعُونكَ وينقادون لكَ. ونَبّة بالأكارين علي الرعايا؛ لأنهم الأغلب في رعاياه إذ هم أكثر انقيادا من غيرهـم.

وقد يراد به أيضا: الملوك والرؤساء؛ فيكون المعني علي هدا التأويل:

فإن عليك إثـم الملوك الذين يقودون الناس إلي المذاهب الفاسدة ويأمرونهم بها.. وهذا يعود إلي قريب من المعني الأول.

وقولـه: «أمِرَ أمْر ابـن أبي كَبْشَة»[3]. يعني: عظم أمره ونسبه لأبي كَبْشَة. قيل: لأنه كان جدا من أجدادهِ لأُمه.

وقيل: لأنه خـالف العرب وكان يعبـد الشِّعري العَبور[4]. ويقول: فإنها تقطع السماء عـرضًا وليـس في النجـوم ما يقطعهـا عرضـا سـوي هذا النجـم فعبـده دونها لمخالفتـه لها.. والمنجمون: ينكـرون هذا القـول، وكأنـه أشار إلي أنه خـالف مـذهب العـرب في العبادة كما خالف أبو كبشة.

---

(١) الأريسين: الأكّارون. أى: الفلاحون
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٧٣).

(٢) ومعناه: أى عليك إثم رعاياك الذين يتبعونك وينقادون بانقيادك.
الثانى: أنهم اليهود والنصارى، وهم أتباع عبد الله بن أريـس. الذى ينسب إليه الأروسية من النصارى، ولهم مقالة فى كتب المقالات يقال لهم: الأروسون.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٣٩٦).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٧٣).

(٤) هكذا فى د. وفى ز: والعبور. وهو تحريف.

قال الشيـخ: خرَّج مسلـم في (حديـث جُندب بـن سفيان في إبطـاء[1] جبريل عليـه السلام بالوحي). عن إسحاق بن إبراهيـم، عن ابن عُيينة، عن الأسود، عن جُندب». هكذا إسناده عند الجَلُودي[2] والكسائي إسحاق بن إبراهيم وحده.. وكذلك خرجه الدمشقي من حديث مسلـم، وفي نسخة ابن ماهـان: «حدثنا أبوبكـر بن أبي شيبة وإسحاق بـن إبراهيم، عن ابن عُيينة.. زاد في الاسناد أبا بكر بن أبي شيبة. قال بعضهم: رواية الجماعة أولي.

قوله صلي الله عليه وسلم:

أنا النبي لا كذب.
أنا ابن عبد المطلب[3].

قال الشيخ: أنكر بعض النـاس أن يكون الرجز شِعرا لوقوعه مـن النبي صلي الله عليه وسلم وقد قال الله تعالي: ﴿وما علَّمناهُ الشِّعر وما يَنْبغي له﴾[4].

وهو مذهب الأخفش.. واحتج بهذه الآية، علي فساد مذهب الخليل في قوله: إنه شعر.

وجواب الخليـل عن هذا: أن الشعـر ما قصد إليـه، واعتمد الإنسـان أن يوقعه مـوزونا مقفي، يقصد إلي القافية والرَّوِيِّ.

وقد يقـع من كثيرٍ من العوام ألفـاظ موزونة وليسـت بشعر؛ لأن الشعر إنما يسمي بـه ما قصد إليه مـأخوذ من شعر الشـاعر بالمعني؛ فقـد قال الناس: فإن الجزار يقـول في ندائه علي اللحم: لحم الخروفِ بزُبدِ أُمه.

وهذا مـوزون ولا يظن بـالجزار أنه شاعـر قصد إلي عَمِل الشعـر، إلي غير ذلك ممـا يكثر التقاطه من ألفاظ العامة.

وهكذا وجـه الجواب عما وقع في القرآن من الموزون: أنـه ليس بشعر؛ لأنـه لم يقصد إلي تقفيته وجعله شعرا كقوله عز وجل ﴿نَصرٌ من اللهِ وفتحٌ قريبٌ﴾[5].

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٩٧).
(٢) الجلودى: بفتح الجيم وضمها، راجع (مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ١: ١٧).
(٣) هذا البيت من الرجز يحدث عنه القاضى عياض، والنووى فى صحيحه ١٢: ١١٨).
(٤) سورة يس آية: ٦٩.
(٥) سورة الصف آية: ١٣.

وقوله تعالى: ﴿لن تنالُوا البِّر حتى تنفقُوا مما تحُبون﴾[1] ولا شك أن هذا لا يسميه أحد من العرب شعرا لما قلناه.. وقد أدى بعض الناس غفلته عن هذا الجواب إلى أن قال: بأن الــروايـــة: أنا النبيُّ لا كذبَ. بفتح الباء حِرصًا منه على أن يُفسد الوزن فيستغنى عن هذا الاعتذار.

فإن قيل: فإن الاعتزاء[2] إلى الآباء والافتخار بهم من عمل الجاهلية، فكيف قال صلى الله عليه وسلم: أنا ابن عبد المطلب.

قيل: إنما كان هذا لأنه يحُكى: أن سيف بن ذى يزن[3] لما قدمت عليه قريش أخبر عبد المطلب: أنه سيكون جدا للنبى صلى الله عليه وسلم، وأنه يقتل أعداءه. وذلك مشهور عند العرب؛ فأراد صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الإسم؛ ليذكرهم بالقصة فتقوى مُنَّتُهُم فى الحرب، وربما ثارت الطباع فى الحروب لهذا وأمثاله.

وقيل: رؤيا رآها عبد المطلب تدل على ظهوره صلى الله عليه وسلم وغلبته، وكانت مشهورة عندهم، أراد[4] أيضا أن يذكرهم بها.

قوله صلى الله عليه وسلم «الآن حمى الوطيس»[5]. قال أبو عمر: شبه التَّنُّور يُخبز فيه. ويضرب مثلاً لشدة الحرب يُشبه حرُّها بحرِّه، وقال غيره: الوطيس التَّنور بعينه.

قال الاصمعى: الوطيس: حجارة مدورة إذا حميت لم يقدر أحد أن يطأ عليها؛ فيقال: الأن حمى الوطيس على وجه المثل للأمر إذا اشتد، وقيل: الوطيس: جمع واحدته: وطيسة.

وأما قوله: «فرشقهم»[6]. يقال: رشقتُ بالسهم، وأرشقتُ به. إذا رميته.

وأما قوله: «رِجْلُ من جرادٍ». فهى الجماعة منها.

---

(١) سورة آل عمران. آية ٩٢.

(٢) الاعتزاء. قال ابن سيده: وعزاه إلى أبيه عزيا نسبه.. والاعتزاء: الادعاء والشعار فى الحرب. ويقال: إلى من تعزى هذا الحديث . أى: إي من تنميه. راجع (لسان العرب: عزا).

(٣) سيف بن ذى يزن. أصبح بن مالك بن سهل بن عمرو بن الحميرى. من ملوك العرب اليمنيين ودهاتهم قيل: اسمه (معد يكرب). ولد ونشأ بصنعاء . عام ٥١٦ ـ ٥٧٤م راجع (الأعلام للزركلى ٣: ٢١٨).

(٤) هكذا فى د. وفى ز: أراد وا . وهو تحريف.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٧٥).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٧٦).

وأما قوله: «فجعل[1] يهتف بربه». فمعناه: يدعوه[2].

وقوله صلى الله عليه وسلم: «شاهت الوجوه» [3]. أي: قبحت.

قوله: «وبَشّت أوباشاً»[4]. أي: جَمَعَت جموعا. من قبائل شتى، وهم الأوباش والأوشاب.

[باب غزوة بدر]

وقوله: «فما ماطَ[5] أحد». أي: تباعد، يقال: ماط الرجل إذا تباعد وأماط غيره إذا باعده، ويقال: ماط الرجل وأماط: إذا تباعد، لغتان.

وقوله: «فبعثَ دِحية». وهو: دحية بن خليفة الكلبي.

يقال: بفتح الدال وكسرها، قال ابن السِّكيت[6]: هو بالكسر لا غير، قال أبو حاتم: هو بالفتح لا غير، قال المطرِّز: الدِّحِيُّ الرؤساء واحدهم: دِحية.

[باب فتح مكة]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يامعشر الأنصار: هل ترون أوباشَ قُريشٍ»[7]؟.

قالوا: نعم. قال: «انظروا إذا لقيتموهم غدًا أن تحصدوهم حصدًا» الحديث.

قال الشيخ: اختلف الناس في فتح مكة: هل كان صُلحا أو عَنوةً؟.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٨).
(٢) هكذا في (ح) وفي النسختين د، ز يدعو به.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٨٧).
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٨٠).
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٩).
(٦) راجع (ج ١: ٤٤ من الكتاب).
(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٨٠).

فمذهب مالك وجمهور الفقهاء وأهل السير: أنها عنوة.

وقال الشافعي: هى صلح وانفرد بهذا المذهب.

ودليل الجماعة عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿إنا فتحْنا لكَ فتحاً مُبيناً﴾[١] ومثل هذا اللفظ لايستعمل فى الصلح، وإنما يُستعمل فى الغلبة والقهر.

وقولهم: إن ذلك إنما أراد به صُلح الحُدَيبية، كما ذكره مسلم فى قصة الحديبية. قال: فنزل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفتح؛ فأرسل إلى عمر فأقْرأه إياه؛فقال: يارسول الله أفتح هو؟ قال: نعم.. لايصح؛ لأن هذه الآية إنما نزلت والمراد بها فتح مكة.

وهذا الحديث يؤكد ما قلناه، لأنه قال فيه: «إذا لقيتمُوهم غدًا أن تحصدوهم حصدا». وهذا أمر بقتلهم ولا يكون ذلك إلا مع العَنوة.

وقد اغتروا بقوله: « إذا لقيتموهم غدا» فظنوا أن هذا القول كان منه[٢] قبل الفتح بيوم ثم وقع الصلح فى غده. هذا غير صحيح؛ لأنه قال: «فما أشرف لهم يومئذٍ أحد إلاأنامُوه»[٣].

وقال أبو سفيان: أُبيدت خضراء قُريش لاقُريشَ بعد اليوم[٤].

وهذا يدل على القتال، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «من دخل دار أبى سفيان فهو آمن، ومن ألقى السلاح فهو آمن[٥]» فلو كانوا كلهم آمنين لم يحتج إلى هذا، وهذا كله واضح فى هذا الحديث دال على فساد ماقال الشافعى.

وتأويلهم: أنه إنما أمر صلى الله غليه وسلم بقتل من لم يقبل أمانَه. وأن المعاقدة على ذلك كانت دعوى إضافة إلى الحديث المشهور ماليس منه، وكيف تتفق المعاقدة على مثل هذا.

ومن آكد أيضا مايدل على ماقلناه: حديث أُم هانى وقد ذكر فيه: أن عليا رضى الله عنه أراد أن يقتل رجلين، وأنها أجارتهما[٦] وأمضى صلى الله عليه وسلم جوارها؛ فكيف يدخل مكة صلحا ويخفى ذلك عن على حتى يحاول قتل الرجلين، وكيف يحتاج أحد إلى أمان أُم هانى وهو آمن بالصلح؟ وقد تقدم حديث أم هانى.

---

(١) سورة الفتح آية: ١.

(٢) هكذا فى نسخة أحمد الثالث، (ح) وفى نسختى د،ز منهم.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٨٠).

(٤و٥) هكذا فى نسختى د، ز. وفى صحيح مسلم: أبيحت.

راجع (صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٨٠).

(٦) والنسخ د، ز، ح. وما اثبتناه عن التونسية.

وإنما شُبِّه على القوم لأجل أنه صلى الله عليه وسلم لم يستبح أموالها ولا قسمها بين الغانمين؛ فلما رأى الشافعى هذا وخروجه عن الأصل اعتقد أنه صُلح.

وهذا لا تعلق له فيه؛ لأن الغنيمة لا يملكها الغانمون بنفس القتال على قول كثير من أصحابنا، وللإمام أن يخرجها عن الغانمين، ويَمُنّ على الأسرى بأنفسهم وأموالهم وحريمهم؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم رأى من المصلحة بعد إثخانهم والاستيلاء عليهم أن يبقيهم لحرمة العشيرة وحرمة البلد، ومارجا من إسلامهم وتكثير عدد المسلمين بهم، فلا يُردُّ ماقدمناه من الأدلة الواضحة بمثل هذا المحتمل.

وقد قال بعض العلماء: يمنع بيع[1] بيوتها لقوله عزوجل: ﴿سَواءالعاكِفُ فيه والباد﴾[2].

وقد حكى: منعُ بيعها وكراء دُورها عن مالك، وذكر أبوجعفر الأبْهرِى عنه: أنه كره بيعها وكراءها؛ فإن بِيْعت أو أُكريت لم يفسخ.

وكان بعض شيوخنا يَستقرِى من المدوَّنة الجواز من قوله فى نص الكِراء إذا انهارت البئر: إنه يُفَضّ. قال فى مثل دور مكة فى نَفاقِها أيام الموسم.. واختلف[3]: هل مُنَّ بها على أهلها، أو أُقِرَّتْ للمسلمين؟ فعلى القول بأنها أقرت للمسلمين يجب الفسخ، وعلى القول بأنها[4] مُنَّ بها على أهلها يجبُ الجواز.

وقد تقع الكراهة حرصا على المواساة وندبًا إليها لشدة حاجة الناس وضرورتهم ومراعاة للخلاف.

وذكر ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مكة كلها مناخٌ مباح لاتُباع رباعها ولاتُؤاجر بيوتها». قوله: «فما أشرف لهم يومئذ أحد[5] إلا أنامُوه»[6].

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز ح وأحمد الثالث: يمنع من بيع.
(٢) سورة الحجر آية: ٢٥.
(٣) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح. وأحمد الثالث: وقد اختلف.
(٤) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح بأنه تحريف.
(٥) أحد. ساقطة من د.
(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٨٠).

أي: قتلوه. يقال: نامت الشاة وغيرها من الحيوان إذا ماتت ونامت السوق إذا كسدت .. وقال الفراء: النائمة: الميتة.

ومن حديث على رضى الله عنه: أنه حثَّ على قتال الخوارج؛ فقال: «إذا أتيتموهم فأنيموهم» أي: اقتلوهم.

وأما قوله: «واحصدوهم». يقال: حصدت الشيء والقوم بالسيف حصدًا أوحصاداً، وحَصَد الأمر والحبل حصدًا. صار وثيقاً محكما[1]، وأحْصَدَ الشيء حان حصاده.

وأما قوله: «أبُيدتْ خَضراء قُريش».

قال أحمد بن عبيد[2]: معنى قوله: «أباد الله خضراءهم» أي: جماعتهم. قال الأصمعى[3]: الخضراء: اسم من أسماء الكتيبة. قال ابن الأعرابى: معناه: أباد الله سوادهم. قال ابن الأنبارى[4]: سواد القوم: مُعظمهم. قال ابن الأعرابى[5]: الخُضرة عند العرب: السواد.

يقال [الليل][5]: اخضرَّ لسواده. وأنشد:

يا ناقُ خُبِّى خَبَبًا زَوَرَّا ... وعارِضِ الليلِ إذا ما اخضرَّا[6]

ويقال: أباد الله خضراءهم. أي: حصدهم وشعبهم.

قال النابغة:

يصُونون أبدانا قَديماً نعِيمُها ... بخالصة الأردان خُضْرِ المناكبِ[7]

---

(١) محكما: هكذا فى نسختى د،ز وساقطة من ح.

(٢) أحمد أبو عبيد:
راجع (ماسبق فى صفحة ٤٠ من ج ١ من هذا الكتاب).

(٣) الأصمعى: هو عبد الملك بن قريب بن على ولد ١٢٢ هـ ٧٤٠م وتوفى ٢١٦ هـ ٨٣١م راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع ولد وتوفى بالبصرة.
راجع (الأعلام للزركلى ٤: ١٦٤).

(٤) ابن الأنبارى ٦ راجع (ماسبق ج١: ٦١ من هذا الكتاب).

(٥) ابن الأعرابى.
راجع (ماسبق صفحة ٢٣٣ من هذا الجزء).

(٦) أنشد هذين البيتين القطامى. راجع (اللسان: خضر).

(٧) ورواية الديوان فى الشطر الأول: يصونون أجسادا قديما نعيمها.
راجع (الديوان ص ١٢٥ ط. بيروت عام ١٩٦٠. تحقيق البستانى).

[بـــاب صـلـح الحـديبية]

وقوله: «كتب عليٌّ الصلح يوم الحديبية؛ فكتب:

هذا مـا كاتب عليـه محمد رسـولُ الله، فقالـوا: لاتكتب: رسول اللـه، فلو نعلـم أنك رسول الله لم نقاتلك؛ فقال النبى صلى الله عليه وسلم لعليٍّ: امْحُهُ»[1] الحديث.

قال الشيخ: أنكر بعض المتأخرين، أن يقال فى افتتاح الوثائق:

هذا مـا اشترى فلان، وهذا ما أصـدق فلان وشبه ذلـك، هروبا من أن يـدل ذلك على الجَحْدِ والنَّفى.

وهذا الحديث حجة عليهم، لأنه[2] كُتِبَ باللفظ الذى كرهوه؛ فقال: هذا ماكاتب.

وفى هذا الحديث دِلالة على أن للإمام أن يعقـد الصلح على مايراه صَلاحًا للمسلمين، وإن كان يظهـر فى بادىء الرأى فيه مـاظاهره اهتضـام للحق؛ لأنه صلى الله عليـه وسلم محا اسمه، وعاقدهم على ماذكر مسلم فيمن جاء منهم إلينا ومنا إليهم.

وقد قال عمر: «يـارسول الله ! ألسنا على حقّ وهم على باطـل؟ قال: بلى. قال : أليس قتلانا فى الجنة وقتلاهم فى النار؟. قال: بلى. قال: فَلِمَ نُعطِى الدَّنية فى[3] ديننا؟ الحديث.

ومـذهبنا: أنـه إذا عـاقد الإمـام على الـردِّ لمن جاء مُسلمًا ينفـذُ عقـده فى الرجـال دون النساء، لقوله تعالى:﴿فإن عَلِمتُموهُنَّ مُؤمناتٍ فلا تَرجِعُوهنَّ إلى الكُفارِ﴾[4]. ولكن اختلف الناس إذا طلب زوجته التـى جاءت مسلمة: هل يُعاض عنها الصَّداق الـذى كان أعطاها؟ فقال بعض الناس: يُعاضُ عنها الصَّداق لقول الله عزوجل:﴿وءاتوهُم مَّا أنفقوا﴾[5].

وقال بعضهم: لايُعاض عنها، والآية منسوخة.

وقد قال بعض النـاس: إنْ منع ردِّ النساء بالقرآن نُسخ لما تقدم مـن السُّنة.. وفيه نسخ السُّنة بالقرآن، وفى ذلك خلاف بين أهل الأصول.

وأما قوله: «ولا يدخلُوها إلا بِجُلْبان السِّلاح»[6] السيفُ وقرابه.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٧٨).
(٢) هكذا فى ز، ح، وفى د، وأحمد الثالث كأنه، تحريف.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٨٥).
(٤و٥) سورة المتحنة آية: ١٠.
(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٨٣).

قال الأزهري: القِرابُ: غِمد السيف . والجُلْبانُ: شبه الجراب من الأدم يوضع فيه السيف مَغْمودًا فيطرحُ فيه الراكب سوطَه وأداته، ويعلقه في آخرة الرَّحْل أو واسطته.

وقال شَمِرٌ: كأن اشتقاق الجُلْبان من الجُلْبة، وهي الجلدة التي تجعل على القتب، والجلدة التي تُغشى التَّميمه، لأنها كالغشاء للقراب.

يقال: أَجلْبَ قتبَه: إذا غشاه الجُلْبة.

وروى ابن قُتيبة في هذا الحرف: جُلُبَّان ــ بضم اللام وتشديد الباء ـ قال: والجُلُبَّان: أوعية السلاح بما فيها، قال: ولا أراه يُسمَّى به إلا لجفائه؛ ولذلك قيل للمرأة الجافية الغليظة: جُلُبَّانة. قال الهروي: والقول ما قال الأزهري وشَمِرٌ.

قوله: «ما فتَحنا منه من خُصْم إلا انْفجر علينا منه خُصْمٌ»[1] .

قال الشيخ: خُصم كل شيء طرفه وناحيته. ومنه قيل للخَصْمين: خَصْمان؛ لأن كل واحد منهما يأخذ في ناحية من الدعوى غير ناحية صاحبه.

قوله: «لا تَذْعَرْهُم عليّ»[2] منعاه: لا تُنفِّرهم.

وقوله: «قُرِرْتُ»

أي: أصابني القُرُّ[3]. يقال: قُرَّ الإنسان قرًّا.

قول المشركين: «قد ودَّع محمد» فأنزل الله تعالى: ﴿ما ودَّعكَ ربكَ﴾.[4]

قال الشيخ: قال ابن عباس: معناه: ما قطعكَ مُذ[5] أرسلكَ. وسمي الوداع وداعا لأنه فِراق ومتاركة.

وفي الحديث: «الحمد لله غير مُودَّع ربِّي ولا مَكفُور» أي: غير تاركٍ طاعة ربِّي.

---

(١) مافتحنا منه من خصم ـ الضمير منه عائد إلى قوله: اتهموا رأيكم.

ومعناه: ما أصلحنا من رأيكم وأمركم . هذا ناحية إلا انفتحت أخرى، ولا يصح إعادة الضمير إلى غير ما ذكرناه.

وأما قوله: «ما فتحنا منه في خصم» فكذا هو في مسلم. قال القاضي: هو غلط أو تغيير.

وصوابه: ما سددنا منه خصما. وكذا هو في رواية البخاري: «ماسددنا» وبه يستقيم الكلام، ويقابل: سددنا بقوله: «إلا انفجر».

وأما (الخصم) فبضم الخاء. وخصم كل شيء طرفه وناحيته.. وشبيه بخصم الرواية، وانفجار الماء من طرفها، أو بخصم الغرارة والخرج وانصباب ما فيه.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣ هامش صفحة ١٤١٠).

(٢) لاتذعرهم عليّ: أي: لاتفزعهم علي .

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٧٨).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٧٩٧).

(٤) سورة الضحى آية: ٣.

(٥) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح : منذ.

[بـــاب فى دعاء النبى صلى الله عليه وسلم وصبره على أذى المنافقين]

قوله: «لقد اصطلح أهل هذه البُحيْرة أن يتُوِّجُوه»[1].

البُحَيْرة: مدينة النبى صلى الله عليه وسلم. والبِحَارُ: القُرى.

قال الشاعر: ولنا البدوُ كلُّه والبِحَارُ[2]

أى: والقُرى.

وقوله: «يُعَصِّبوه».

أى: يُسوِّدوه، وكانوا يسمـون السيد المطاع: مُعصَّباً؛ لأنه يُعصَّبُ بـالتاج أومُعصَّبُ به أُمور الناس، وكانوا أيضا يقال فيهم: أُلمعَمَّمُ، والعمائم: تيجان العرب وهى: العَصَائب.

وقوله: «شَرِقَ بذلك» أى: غُصَّ به.

يقال: شرِقَ ـ بكسر الراء ـ يَشْرَقُ شَـرَقا؛ فـالشرَق: الغَصَصُ، واسم الفاعل: شَرِق على مثال: حَذِر.

قال الشاعر:

لو بغــــيرالمـــاءِ حَلْقِــى شَـــرِقٌ كنـتُ كالغَصَّـانِ بالمـاءِ اعِتْصَـارِى[3]

ذكر قتل كعب بن الأشرف[4] الحديث المشهور

قـــال الشيخ: إنما قُتل كعبٌ على هذه الصفة، لأنه نقض عهد النبى صلى الله عليه وسلم وهجـاه وسبَّه، وعـاهده ألا يُعِين عليه أحـدا، وجاءه مع أهـل الحرب مُعِيناً عليـه، وقد أشكل قتله على هذه الصفة على بعضهم ولم يعرف هذا الوجه، والجواب ما قلناه.

ذكر حديث فتح خيبر[5] الحديث المشهور

قال الشيـخ: قوله: « انحسر الإزارُ عـن فخذ النبى صلى اللـه عليه وسلم، فـإنى لأرى

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٩٨).

(٢) العرب تسمى: المدن والقرى: البحار. وشطر البيت هذا لم أجده راجع (لسان العرب: بحر).

(٣) البيت لعدى بن زيد، وأنشده سيبويه فى كتابه ٣: ١٢١. وراجع (اللسان: شرق).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٠).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٣٦٥ صفحة ١٤٢٦).

بياض فخذه»[1] استدل به بعض أهل العلم :على أن الفخذ ليس عورة؛[2] لانكشافه من النبى صلى الله عليه وسلم، فإن كان عن قصد فذلك آكد فى الدلالة، وإن كان عن غير قصد فإنه[3] مُنزَّه عن انكشافها. وقد ذكر الراوى أنه رآه.

وقوله: «أصبناها عَنوة»

ظاهره أصبناها[4] عَنوة على الإطلاق.

وقد قال ابن شهاب فيما حكى عنه مالك [رحمة الله عليهما] [5] بعضها عَنوة وبعضها صلح.

والكثيبة: وهى أرض خيبر نفسها بعضها أيضا صلح.

قال مالك: وفيها أربعون ألف عَذْقٍ يريد: نخلة، وقد تقدم: أن العَذق - بفتح العين - اسم النخلة وبكسرها الكِبَاسة. وقد يشكل من هذا ما رُوِى فى كتاب أبى داود: أنه قسمها نِصفين: نصفا لنوائبه وحاجته ونصفا للمسلمين.

وقال بعضهم: كان حولها من الضِّياع والقرى ما أجلى عنه أهله، فكان خالصًا[6] للنبى صلى الله عليه وسلم، وما سواه للغانمين، فكان تقدير ما أُجلى عنه أهلُه النصف، فلهذا قسمها نصفين.

ذكر شعر عامر بن الأكوع[7]

اللهم! لولا أنت ما اهتدينا

ولا تصدَّقنا ولا صلَّينا.

فاغفر، فداء لك، ما اقتفينا[8]

قال الشيخ: وقع فى بعض النسخ: فِدًى لك[9].

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٤٢٦).

(٢) هكذا فى د، وفى ز، ح: بعورة.

(٣) هكذا فى د، وفى: ز، ح: فكأنه منزه. تحريف.

(٤) هكذا فى د، ح. وفى ز: أصابتها عنوة.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من د وساقطة من ز، ح.

(٦) هكذا فى د وأحمد الثالث. وفى ز، ح: خاصا للنبى (صلى الله عليه وسلم).

(٧) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح) ذكر شعر بن الأكوع.

(٨) جاء فى مسلم: أن عامر بن الأكوع حدا بهذا الرجز. وهو عامر بن سنان، وهو الأكوع بن عبد الله بن قشير، وارتجز به فى غزوة خيبر؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يرحمك ربك»، فقال عمر بن الخطاب: وجبت. أى: وجبت له الشهادة؛ فقتل فى غزوة خيبر.
راجع (أسد الغابة ٣: ٨٢).

(٩) هكذا فى د.

وفى بعضها: فاغفر لنا بذاك ما ابتغينا[1].

وهذه الرواية الثانية سالمة من الاعتراض.

وأما: فِدًى لك، فإنه لا يقال: أفدِى البارى تعالى، ولا يقال للبارى سبحانه: فديتك، لأن ذلك إنما يُستعمل فى مكروه يتوقع حلوله ببعض الأشخاص؛ فيحب شخص آخر أن يحل به ويفديه منه.

ولعل هذا وقع من غير قصد إلى حقيقة، معناه، كما يقال: قاتله الله، وكما قال صلى الله عليه وسلم: «تَرِبَتْ يمينُك» . «ويلُ أُمه مُسْعِرُ حربٍ». وقد تقدم.

أو يكون فيه ضرب من الاستعارة؛ لأن الفادِى لغيره قد بالغ فى طلب رضا المفَدَّى، حتى بذل نفسه فى محآبه؛ فكأن المراد فى هذا الشعر: أبذلُ نفسى فى رضاك. وعلى كل حال، فإن المعنى وإن صُرِفَ إلى جهة يصح فيها فإطلاق اللفظ واستعارته، والتجوز به يفتقر إلى شرع، أو يكون المراد بقوله: فِدًا لك رجلاً يخاطبه ،وقطع بذلك بين الفعل والمفعول فكأنه يقول: فاغفر، ثم عاد إلى رجل يُنبهه؛ فقال: فِدًا لك، ثم عاد إلى الأول؛ فقال: ما اقتفينا. وهذا تأويل يصح معه اللفظ والمعنى لولا أن فيه تعسفا اضطر إليه تصحيح الكلام إن صَحَّتِ الرواية.

وقد يقع فى لسان العرب من هذه الفواصل بين الجملة المعلَّق بعضها ببعض ما يسهل هذا التأويل.

وأما ما وقع بعد هذا من قوله صلى الله عليه وسلم: «على أى شىء تُوقدون؟ قالوا: على لحم قال: أى لحم؟ قالوا: لحم الحمر الإنسية، فقال رسول الله صلى عليه وسلم:

« أَهْرِيقُوها واكسروها فقال رجل: أو يُـهْرِقُونها ويغسلونها؛ فقال صلى الله عليه وسلم: أوذاك»[2]

فإن فى الناس من تأول فى ذلك: أنهم أخذوها من المغْنَمَ قبل القسمة.

ومنهم من يقول: أراد استبقاءها للحاجة إليها. ومنهم من يقول؛ لأنها حرام لحمها.

---

(١)وفى ز: كما ابتغينا.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٠٢).

[باب غزوة ذى قَرَدٍ وغيرها]

قوله: أنا ابنُ الأكوع واليومُ يوم الرضَّع

معناه: اليوم يوم هلاك اللئام. من قولهم: لئيم راضع. ومعنى لئيم راضع . أى. رضع اللؤم فى ثدى أمه.

وقيل: إنه يمتصُّ الدَّرحتى لا يُسمع لِلَّبن وقع فى الحلاب فَيُستكدَى.

وقوله: ورآنى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «عَزِلاً»[1] يعنى: ليس معه سلاح.

قال الشيخ: كما يقال: ناقةٌ غُلُطٌ، وحمل فُنُق. والجمع: أعزال كما يقال: جُنبٌ وأجنابٌ وماء سدُمٌ ومياه أسْدامٌ.

وقوله: «فجاشت» معناه: ارتفعت . يقال: جاش الشىء إذا ارتفع يجيش جَيَشَاناً.

قال الشاعر:

وقَوْلى كُلَّما جَشَأَتْ وجَاشَتْ مكانِك تحمدى أوْ تَستريحى[2]

وقوله: «جَبَا الرَّكيَّة»

الجبا: ما حول البئر والماء، والجبا: الماء. والركية: البئر.

وقوله: «وأحُسُّه» معناه: أنفض عنه التراب. يريد: عن الفرس.[3]

وقوله: «فكَسَحْتُ شَوكَها».

قال ابن القُوطية: كسحَ الشىء كسحاً: كنسه. وكسح كسحا: عَرِجَ.

وقوله: «فأخذتُ سلاحهم فجعلتهُ ضِغثاً فى يدى».

الضِّغثُ فى اللغة: الحِزْمة.

وقوله: «وخرجتُ معه بفرس طلحة أُنَدِّيه مع الظَّهْر»[4]

---

(١) عزلا: ضبطوه بوجهين. أحدهما: بفتح العين وكسر الزاى. والثانى: ضمهما. وقد فسره فى الكتاب بالذى لا سلاح معه.. ويقال أيضا: أعزل. وهو الأشهر استعمالا.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٠٧).

(٢) هذا البيت لعمرو بن الإطنابة، وقد ذكره ابن جنى فى الخصائص ٣:٣٥، وخزانة الأدب للبغدادى ٢:٤٣٨ تحقيق عبدالسلام هارون، واللسان: جشأ.

(٣) هكذا فى ز ، ح وفى د: عن القوس.

(٤) راجع صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣ : ١٨٠٧.

قال الشيخ: قـال أبو عبيد عن الأصْمِعى: التَّنـدية: أن يُورد الرجـل الإبل حتى تشرب فتشرب قليلا، ثم يرعاها ساعةَ ثم يردُّها إلى الماء، وهو فى الإبل والخيل أيضا.

قال الأزهرى: وأنكـره القُتبى وقال: الصواب: لِأُبَـدِيَهُ. أى: لأخرجه إلى البـدوِ،وقال: ولاتكون التندية إلا للإبل.

قال الأزهرى: أخطأ القُتْبِى، والصواب ما قال الأصمعى.

وللتَّندِيـة معنى آخر، وهـو: تضِميرُ الفرس و إجراؤه حتـى يسَيلَ عَـرقُه. ويقال لـذلك العرق إذا سال: النَّدى

وقوله: «أُردِّيهم بالحجارة». أى: أرميهم بها.

وقوله: «جعلتُ عليها[1] آراماً من الحجارة يعرِفُها رسول الله صلى الله عليه وسلم».

يُشبه أن يريد بها الأعلام.

قال الأعشى:

ويَبْـداءَ تحسَــبُ آرامهَـا[2] رِجَـال إيِـاد بأجْلِادهَـا[3]

يعنى: بأشخاصها، فالآرام: الأعلام، والآرأم ـ بالهمزة بعد الراء: الظباء.

قال زهير:

بها العِيـنُ والأرامُ يمشـين خَلْفه وأطلاؤهـا يَنْهضنَ من كـل مجْثَمٍ[1]

وقوله: «لقينا من هذا البَرحَ». يعنى: الشدة. وقد تقدم..

وقوله: «يتخلَّلون الشَّجر»[4]

أى: يدخلـون بين خِلال الشجـر. وخلالها أوساطهُـا. والخلالُ: جمع خَللٍ مثـل: جبلٍ وجبالٍ. ومنه: ﴿وَلأَوضَعُوا خِلَالكُم﴾[5] يعنى: وسطكم.

---

(١) هكذا فى نسختى د،ز. وفى (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٠٧: عليه).

(٢) الآرام: حجارة تنصب فى الصحراء ليهتدى بها المسافر. أجلاد الإنسان: جسمه وبدنه. إياد فى توصيف وضخامتها الأجسام. راجع (ديوان الأعشى شرح وتعليق د. محمد حسين)

(٣) راجع (ديوان زهير بن أبى سلمى ص ٧٥ تحقيق وشرح كرم البستانى ط. بيروت ١٩٦٠ سنة م).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٧٠٧).

(٥) سورة التوبة: آية: ٤٧.

قوله: «مَذْقة لبنٍ»
يقال: مَذَقْتُ اللبن. أى: خلطته بالماء، ومَذَقَ المودة. لم يُخْلِصها، ومَذَقها أيضا: مَلَّها.

وقوله: «شاكّ السلاح»[1].

أى: تام السلاح، يقال: رجل شائك السلاح، وشاكِ السلاح، وشاكى السلاح. وشاكٌّ فى السلاح. من الشِّكة، وهى: السلاح أجمع، وشوكةُ الإنسان: شِدّته.

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿غيرذاتِ الشَّوكَة﴾[2] أى: غيرذات السلاح التام[3].

وقوله: «بطل مغامر».
يُشبه أن يكون أراد: يركبُ غمرات الحرب وهى شدائدها.
وقول على رضى الله عنه:

أنا الذى[4] سَمَّتنِى أُمى حَيْدَرهْ.

قيل: إنما تمثَّل علىٌّ بهذا عند مبارزة مَرْحب.. هذا لأنه كان رأى فى المنام أن مَرْحبًا يقتلهُ سبعٌ،وكان علىٌّ سُمِّىَ أول ما ولد أسدًا أو سبعًا، وحيدرة: الأسد؛ فارتجز بذلك لِيُنبه[5] على المنام ويذكره به، حتى تضعف مُنَّته ويخاف.

وقوله: أُوفيهم بالصَّاع كيلَ السَّندرهْ[6].

معناه: أقتلهم قتلا واسعا؛ لأن السندرة: مكيال واسع.. وقيل: السَّندرة: العجلة فيكون معناه على هذا: أقتلُهم قتلا عاجلاً.

قال القُتيبىُّ: ويحتمل أن يكون مكيالاً اتخذ من السَّندرة، وهى شجرة يُعمل منها النَّبلُ والقِسِىُّ.

---

(١) هكذا فى ز،ح. وفى د: شاكى السلاح.
(٢) سورة الأنفال. آية: ٧.
(٣) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح): ذات السلاح. فقط.
(٤) هكذا فى ز،ح. وفى د: التى. وقد ارتجز به على رضى الله عنه حين بارزه مرحبا اليهودى. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٤٤١).
(٥) هكذا فى نسختى د،ز. وفى (ح): لينبهه.
(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٠٧).

[بــاب غـزوة النساء مـع الرجال]

قولها: «بَقرتُ به بَطنُه»[1] أصلُ التَّبقر: التَّوسع والتَّفتح، ومنه يقال: بقرتُ بطنه.

وفى الحديث: «نهى عن التَّبقُّرِ فى الأهلِ والمال».

قال أبو عُبيد: يريد الكثرة والسعة..

وقوله: «مجُوِّب».
يعنى: مُتَرِّساً يقيه بالحجَفِة وهى الترس،والجوب: الترس[2]

وقوله: «شديدُ النَّزع»
يعنى: شديد الرمى بالسهم.
وقوله: [أرى خدمَ سوُقها][3] الخدم: الخلاخيل.

وفى حديث سلُيمان[4]: أنه رُئِى على حمار وخـدمتاه تُـذَبذبان. أراد بخـدمتيه: سـاقيه فسميتا بذلك؛ لأنهما موضع الخدمتين وهما: الخلخالان.

[ويقال][5]: أُريد بهما مخرج الرجل من السراويل.. ومنـه الحديث «باديةٌ خِدامُهُنَّ»[6] أى: ظاهرة خلاخيلهن. ومنه قيل: فرس مُخَّدم: إذا كان أبيض الرُسْغَين.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٠٩).
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من ز،ح.
(٣) هكذا فى ز،ح. وفى د: أرى خدم سوقها. فقط.
(٤) هكذا فى د.وفى ز،ح: سلمان
(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من: ز،ح.
(٦) راجع«النهاية لابن الأثير: خدم».

[باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم. والنهى عن قتل صبيان أهل الحرب]

وقوله: «ويُحْذَين من الغنيمة»[1] أى: يُعطين.

قال ابن ولاَّدٍ: الحذيَا والحُذيا: ما يعطَى الرجل من الغنيمة أو من الجائزة، وكذلك الحُذوة.

قال الشيخ: خرَّج مسلم فى (غزوة خيبر): حدثنا أبو الطاهر، أخبرنا[2] ابن وهب، أخبرنى يونس عن ابن شهاب، قال: أخبرنى عبد الرحمن قال مسلم: ونسبه غير ابن وهب؛ فقال: ابن عبد الله بن كعب بن مالك: أن سلمة بن الأكوع قال: لما كان يوم خيبر»[3] الحديث.

قال الشيخ: قال بعضهم: كان ابن وهب يَهِمُ فى إسناد هذا الحديث؛ فيقول: عن الزُّهرى عن عبد الرحمن وعبد الله ابنى كعبٍ، فغيره مسلم وأصلحه ولذلك قال: ونسبه غير ابن وهب. قال: هكذا قال أحمد بن صالح وغيره عن ابن وهب.. وقال الدارقطنى: خالف ابن وهب فى هذا القاسم[4] بن مبرور. رواه عن يونس عن الزهرى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب قال: وهو الصواب.

قال الشيخ: قال بعضهم: وقد نبه أبو داود فى كتاب السنن: على وَهْم ابن وهب فى هذا الإسناد، وكذلك فعل أبوعبدالرحمن النَّسائى وذكر الصواب فى ذلك.

[باب عدد غزوات النبى صلى الله عليه وسلم]

قال الشيخ: وخرَّج مسلم فى عدد غزوات النبى صلى الله عليه وسلم قال: «حدثنا أبوبكر بن أبى شيبة قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا زهير عن أبى إسحاق»[5] .

قال بعضهم: هكذا روى هذا الإسناد عن الكسائى على الصواب.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨١٢).

(٢) التميز بين حدثنا وأخبرنا: أن حدثنا لايجوز إطلاقه إلا لمرء سمعه من لفظ الشيخ خاصة.. وأخبرنا لما قرىء على الشيخ. وهذا الفرق هو مذهب الشافعى وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١: ٢١).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٠٢).

(٤) هكذا فى ز. وفى د: القسم بن مبرور.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: صفحة ١٤٤٧).

وفى نسخه السِّجْزِى والـرَّازى عن أبـى أحمد: «حدثنـا يحيـى بن آدم حـدثنا وهيـب. وكذلك كان فى نسخة ابن ماهان فغيره.. قال عبد الغنى: الصواب: زهير. وأما وهُيَب فخطأ، لأن وُهَيْباً لم يلقَ أبا إسحاق.

[بـــاب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهى عن إدخال المشقة عليهم]

وقوله: «ما نقمنا شيئا »[1] أى: ما كرهنا أو ما فى معناه.

وقوله: «[إن][2] شر الرعاء الحُطَمة».

يعنى: الـذى يكون عَنِيفـاً برعيه الإبـل. يَـحْطِمها: يُلقـى بعضها على بَعـض، ويقال أيضا: حطم بلاهاء. ومنه قول الحجاج فى خطبته:

قد لفَّها الليلُ بسَّواِق حُطَمْ[3]

[بـــاب غلظ تحريم الغلوْل]

ووقوله: «بعيرله رُغاء»

الرغاء: صوت البعير. وكذا ما ذكربعده صوتُ كل شىءوصفه به.

وقوله عليه السلام: «لايأتى أحدكم وعلى رأسهِ رقاع تـَخْفِقُ»[4].

فيه دلالة على زكاة العـروض، وقد يستدل أيضا من يرى الزكاة فى الخيـل بذكره الفرس فى هذا الحديث. وقد تقدم الكلام على ذلك.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٢٨).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٣٠).

(٣) خطبة الحجـاج بن يوسف الثقفـى حين قدم أميرا على العراق، وقـد استشهد فيها بقـوله: رويشيد أورشيد بـن رميص العذرى، بقـوله فى الحطم القيسى، واسمـه: شريح بن ضبيعة. وكـان شريح قد غـزا اليمن فغنم وسبى، ثـم أخذ على طريق فضل بهم دليلهم ثم هرب منهم، وهلك منهم ناس كثير بـالعطش، وجعل الحطم يسوق بأصحابه سوقا عنيفا، حتى نجوا ووردوا الماء؛ فقال فيه رشيد الرجز مادحا؛ فلقيت الحطم وقد أدرك الحطم الإسلام فأسلم، ثم ارتد بعد وفاة الرسول، و(زيم اسم ناقته):

هـــذا أوان الشـــد فاشـــتدى زيـــــم ... قـــد لفهـــا الليـــل بســـواق حطبـــم

ليـــس بـــراعـــى إبــــل ولا غنـــــم ... ولا بجـــــزار عـــلى ظهـــر وضـــم

وقال أيضا:

قـــــد لفهـــا الليــــل بعصلبـــــى ... أروع خـــــراج مـــــن الـــــدوى

مهاجر ليس بأعرابى

راجع (البيان والتبيين ٢: ٣٠٨ ـ ٣١٠. واللسان: حطم وعصلب)

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٣١).

[بــاب تحريم هدايا العمال]

وقوله: «حتى رأينا عُفْرتَيْ إبْطيه»[1].

قال الأصمعى: العُفرة: هى البياض وليس بالناصع ولكنه لون الأرض.. ومنه قيل: للّظباء عُفْر. سميت بعُفر الأرض وهو وجهُهَا. قال شَمِرٌ: هو البياض إلى الُحمرة قليلا.

[باب وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية، وتحريمها فى المعصية]

قوله: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السَّمعِ والطَّاعة» الحديث.

وفيه: «ولا تنازع الأمر أهلَهُ». قال «إلا أن تَروا كُفرًا بَواحـاً عندكم مِنَ اللَّهِ فيه بُرهَانٌ»[2]

قال الشيخ: الإمام العدُل لا يحلُّ الخروج عليه باتفاق.

والإمام إذا فسق وجار؛ فإن كان فسقه كُفرا وجبَ خلعُه. وإن كان ماسواهُ من المعاصى؛ فمذهب أهلِ السنة: أنه لا يُخْلَعُ. واحتجوا بظواهِرِ الأحاديث وهى كثيرة ولأنه قد يُؤدِّى خلعه إلى إراقة الدماء وكشف الحريم، فيكون الضرر بذلك أشد من الضرر به.

وعند المعتزلة: أنه يخلع. وهذا فى إمام عُقِدَ له على وجه يصح ثم فسق وجار.

وأما المتغلِّبون على البلادِ فالكلام فيهم يتَّسع، وليس هذا موضِعَه.

وقوله عليه السلام: «إلا أن تَروا كُفرا بَواحًا».

هذا الاستثناء يؤكد ما قلناه بين التفرقة من الكفر وغيره[3]

وقوله «بَواحاً». البَواحُ: الجِهارُ. يقال: باح بالشىء وأباحَه: جَهر به.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٣٢).

(٢) فيه برهان: أى: حجة تعلمونها من دين الله تعالى. قال النووى: معنى الحديث: لا تنازعوا ولاة الأمور فى ولايتهم ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا منهم منكرا محققا تعلمونه من قواعد الإسلام؛ فإذا رأيتم ذلك فانكروه عليهم، وقولوا بالحق حيثما كنتم.

وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٤٧٠).

(٣) هكذا فى د. وفى ز: ماقلناه من التفرقة بين الكفر وغيره.

[بـــاب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول]

قوله: «ومنَّا من ينتَضِـل، ومنا من هو فى جَشَره».[1] المناضلة معروفـة وهى: المراماة[2] والجشر: خروج القوم بدوابهم إلى المرعى[3]؛ فلعلَّه هذا المعنى [أراد][4].

[بـاب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفى كل حال. وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة]

قوله: قال: نعم.. وفيه دَخن»[5]

قال أبو عبيدٍ: أصل الدَّخن: أن يكون فى لون الدابة كُدرة[6] إلى سواد.

وفى الحديث: هُدْنةٌ على دَخَنٍ. يُريد: لا تصفـو القلوب بعضها لبعضٍ، ولا يَنْصع حُبّها كما كانت [و][7] تفسيره فى الحديث، وهو قـوله: «لا ترجع قُلـوب قومٍ على ما كانـت عليه». والدُّخن أيضا: الدُّخانُ.. ومنه الحديث.

وذكر فتنةً فقال: «دخَنُها من تحت قدمى رجـل من أهل بَيْتى». يعنى: إثارتَها وهَيْجها. شُبِّه بالدخان الذى يرتفع.

وقوله: «ومن قاتل تحتَ رايةِ عُمِّية[8] يغضبُ لعصَبها»[9].

قيل: هو الأمر الأعمى كالعصَبَّيِة لا يستبين ما وجهه.

قاله ابن حنبل .

وقال ابن إسحاق: هـذا فى تجَارُح القوم وقتل بعضهم بعضًا، فكأن أصلـه من التَّعْمية وهو التَّلبيس.

وفى حديث الزُّبير: «لئلاَّ يموت ميتةً عمِّيةٍ»[10] أى: ميتةُ فتنةٍ وجهل.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٤٤).

(٢) هكذا فى نسختى د،ز. وفى (ح): المراءاة.

(٣) هكذا فى ز. وفى د: المرعى.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (د، ح). وساقطة من ز.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٤٧).

(٦) هكذا فى ز، ح. وفى د: كدرة.

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من ز،ح وساقطة من د.

(٨) عمية: هـى بضم العين وكسرهـا لغتان مشهـورتان، والميـم مكسورة مشـددة والياء مشـددة أيضا.. قـالوا: هـى الأمر الأعمى لا يستبين وجهه. كذا قال أحمد بن حنبل والجمهور. قال إسحاق بن راهويه: هذا كتقاتل القوم لعصبية. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٤٣. والنهاية لابن الأثير: عمى).

(٩) لعصبها: هكذا فى نسخ المعلم. وفى صحيح مسلم: لعصبة. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٤٣).

(١٠) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٥٣).

[بـــاب إذا بويع لخليفتين]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا بويع لخليفتين؛ فاقتلوا الآخر منهما».

قال الشيخ: العقد لإمامين فى عصرٍ واحدٍ لا يجوز عندنا.

وقد أشار بعض المتأخرين من أهل الأصول: إلى أن ديار المسلمين إذا اتسعت وتباعدت، وكان بعض الأطراف لا يصل إليه خبر الإمام ولا تدبيره حتى يُضطَّر[1] إلى إقامة إمام يُديرهم، فإن ذلك يَسُوغ لهم.

ومحمَلُ هذا الحديث: على أن الثانى امتنع من العُزلة ودعا إلى طاعته، حتى صار ذلك سبباً للفتنة وشقِّ العصا؛ فإنه يقاتَل لينْخَلِع وإن أدى قتاله إلى قتله.

ولو كان عُقِدَ لهما ولم يُعلم الأول لم يستحق أحدهما الاستبداد بالإمامة؛ لجواز أن يكون هو الثانى والعقد له باطل، ويكون كمسألة المرأة إذا زوجها[2] وليَّاها من رجلين، ولم يعلم الأول منهما؛ فإنه لا يثبت نكاح أحدهما إذا لم يقع دخول.

[بـــاب خيار الأئمة وشرارهم][3]

قوله: «فَجثَا على ركبتيه واستقبل القِبْلة»[4]

يقال: جثَا يجثُوُ جُثوا إذا جلس على ركبتيه.. وأما: جَـذَا ـ بالذال المعجمة ـ فأن يجلس على أطراف أصابعه. والجاذى: أشد استيفاذاً من الجاثى.

وقد وقع فى بعض الروايات: فجذا ـ بذال معجمةٍ.

قال الشيخ: خرَّج مسلم فى باب كراهية الإمارة[5]

«حدثنا عبد الملك، حدثنا أبى، حدثنا الليثُ، حدثنى يزيد بن حبيب عن بكر بن عَمْرٍو، عن الحارث بن يزيد.. هكذا روى هذا الإسناد عن أبى أحمد».

---

(١) هكذا فى نسختى د،ز. وفى (ح): يضطروا.

(٢) هكذا فى نسختى د،ز. وفى (ح): مسألة المرأة زوجها.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٥٥).

(٤و٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٥ ١).

ووقع عند ابن ماهان: «حدثنى يـزيد بن أبى حبيب وبكر وابن عمرو[1] بواو العطف. والصواب: عن بكر بن عمرو كما تقدم، قاله عبد الغنى.

قال الشيـخ :خرّج مسلـم أيضا فى هـذا الباب: «حـدثنا زهير وإسحـاق كلاهما عـن المقّرى.

قال زهير: حدثنا عبـد الله بن يزيد حدثنـا سعيد بن أبى أيوب عن عبيـد الله بن أبى جعفر، عن سالم بن أبـى سالم، عن أبيه، عن أبى ذرٍّ» قال الدَّار قُطنـى فى كتاب العلل: وذكر الحديث.

واختلف فيـه: على عُبيدالله بـن أبى جعفر؛ فـرواه سعيد بن أبـى أيوب عنه فـذكر كما تقدم قال: وخالفـه عبد الله بن لَهِيعة، فرواه عن عبيـد الله عن مسلم بن أبى مـريم عن أبى سالم الجَيْشانِّى عن أبى ذرّ. والله أعلم بالصواب.

قال الشيخ: قال بعضهم: لم يحكم الدارقُطنى فيـه بشىء. قال بعضهم: وأبو سالم هو: سفيان بن هانى الجَيشانىّ يروى عن علىٍّ وأبى ذرٍّ.

[بـــاب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير وبيان معنى «لاهجرة بعد الفتح»]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا هجرةَ ولكن جهادٌ ونية. وإذا استُنْفِرتم فانفِرُوا»[2].

قال الشيـخ: كانـت الهجرةُ فـرضًا [فى][3] أول الإسلام ليسْلَمُـوا بها من ذُلِّ الكفـار لغلبتهم على الـدَّار، وليكونُـوا له صلى اللـه عليه وسلـم من الأعـوان والأنصار يشـدُّون أزره ويدفعون عنه؛ فلما فُتِحت مكة سقط فـرض الهجرة؛ لزوال الذِّلى عمن سكنها من المسلمين، ولاستغناء النبى صلى اللـه عليه وسلم بمن معه عمـن يُحامى عنه، صارت نـدبًا لما فى القرب من النبى صلى اللـه عليه وسلم، ومشاهدته والصـلاة معه، وتلقّى الوحى منـه، من الفضيلة على الغيبة عن ذلك.

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز وفى (ح): وبكر بن عمرو. وهو الصواب.
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: صفحة ١٤٨٧).
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح وساقطة من د.

وأما قـوله صلى الله عليه وسلـم: «و إذا اسْتُنفِرتُم فـانفِرُوا»[١]، فإنه إذا استُنفِـر الناسُ للجهاد وجب عليهـم، إذا كان قعودهم عنـه يؤدى إلى استباحة الحريـم والأموال، و إن كان طالبا[٢] للاستظهار على العدو، وقد قام بالجهاد من يكفى كان ندباً فى حق الباقين.

قوله عليه السلام: «فإن الله لن يترك من عَملِكَ شيئاً»[٣].

يعنى: يَنقُصَك.. ومنه قوله تعالى: ﴿ولَن يَتِرَكُم أعمالكُم﴾[٤] يقال: وتِرتُه إذا نقصته.

[بــاب المسابقة بين الخيل وتضميرها]

قال الشيخ: وخرَّج مسلم فى باب المسابقة بين الخيل: «حـدثنا عن مالك بن أنس عن نافـع عن ابن عمر. ثـم ذكر من حديـث الليث[٥]، عن نافـع وحمَّاد بن زيد عن أيـوب، عن نافع ثم قال:

وحدثنى زُهيربن حرب قال: حدثنا إسماعيل عن أيوب عن نافع».

قال بعضهم:

هكذا فى الكتاب من جميع الطرق التى رويناها[٦].

وذكره أبو مسعود الدمشقى: «عن مسلم عـن زهير، عن إسماعيل، عن أيوب، عن ابن نافع، عن نافع، فزاد فى الإسناد: ابن نافع. وهو المحفوظ عن جماعة من أصحاب ابن عُليَّة.

[بــاب ما يكره من صفات الخيل]

قوله: «كان يكره الشِّكالَ من الخيل»[٧].

قال أبو عُبيد: يعنـى أن تكون ثلاث قوائم منه مُحجَّلةً وواحدة مطُلقـةأُخِذ من الشِّكال

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٦٤).
(٢) هكذا فى د. وفى: ز، ح: طلبا.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٦٥).
(٤) سورة محمد آية: ٦٥.
(٥) هكذا فى ز،ح. وفى د: ثم ذكر حديث الليث.
(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٧٠).
(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٧٥).

الذىُ يشَكَّلُ به الخيـل. شبهه به؛ لأن الشِّكال إنما يكون فى ثلاث قـوائم، وقد فسره فى كتاب مسلم[1].

[بــاب فضل الجهاد والخروج فى سبيل الله]

قوله عليه السلام: «فهو علىّ ضامنٌ أن أُدخِله الجنَةَ»[2].

قال الشيـخ: قد يجىء فاعـل بمعنى مفعول كقـوله عـز وجل: ﴿من مـاءٍ دافقٍ﴾[3]. بمعنى: مدفُوق. و﴿عِيشَةٍ رَّاضِيةٍ﴾[4] بمعنى: مَرضِيَّة. فعلى هذا يمكـن أن يكون: «ضامن» بمعنى مضمون.

قوله عليه السلام: «وجُرحه يَثْعبُ»[5] يقال: ثعبتُ الماء إذا فجرته فانثعب.

[بــاب فضل الشهادة فى سبيل الله تعالى]

قال الشيـخ: خرَّج مسلـم فى فضل الشهداء: «حـدثنا أبـو بكر بن أبـى شيبة. حـدثنا أبوخالد الأحمرعن شعبة، عن قتادة وحُمَيد عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم[6].

قال الشيـخ: قال بعضهـم: ظاهر هـذا الإسناد أن شعبـة يرويه عـن قتادة وحُميـد عن أنس.. وبـاطنه أن أبا خالـد الأحمر يرويه عـن حُميد، عن أنـس، وعن شعبة، عن قتـادة، عن أنس. هكذا قال فيه عبد الغنى بن سعيد.

[بــاب فضل الجهاد والرباط]

قوله عليه السلام: «كُلَّما سَمِع هَيْعةً»[7].

---

(١) الشكال: فسره فى الرواية الثانية بأن يكون فى رجله اليمنى بياض، وفى يده اليسرى، أو يده اليمنى ورجله اليسرى. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٤٩٤).
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٧٦).
(٣) سورة الطارق آية: ٦.
(٤) سورة الحاقة آية: ٢١.
(٥) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح): «وجرحه يثعب دما».
(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٧٦، ١٨٧٧).
(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٨٩).

قال أبو عُبيد: الهيعة: الصوتُ الذى يُفزِعُ منه.. يقال: هاعَ يَهِيعُ هُيوعاً، وهَيعاناً إذا جَبُنَ، وهاعَ يهاعُ: إذا جاع وإذا تهوَّعَ.

قوله عليه السلام: «فى رأسِ شَعَفَةٍ»[1].

الشعفةُ ـ بعينٍ غير معجمة ـ واحدة الشَّعَفِ، وهى رءوس[2] الجبال.

[بـــاب فضل إعانة الغازى فى سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته فى أهله]

قوله: «إنِّى أُبْدِعَ بِى»[3].

أى: هلك فرسى. يقال للرجل إذا كَلَّتْ ركابه أوعطبت وبقى منقطعا به: قد بُدِعَ به.

ذكر هذا التفسير الهروى ولكنه قال فيه: أُبْدِعَ. بالهمزة فى الحديث[4].

[بـــاب ثبوت الجنة للشهيد]

وفى التفسير قوله: «فأخرجَ تَمراتٍ من قَرَنِه»[5] أى: من جُعبته. وفى الحديث «صَلِّ فى القوس واطْرح القَرَن»[6]. قال الهروى.

القرنُ: جُعبة من جلودٍ تشق ثم تخرز، وإنما تشق كى تصل إليها الريحُ ولا تُفسد الريش، وأمره بنزع القَرن؛ لأنه كان من جلد غير ذكِىٍّ ولا مدبوغ.. ومنه حديث عمر رضى الله عنه.

وقال للرجل: «ما مالُكَ؟ فقال: أَقْرُنٌ وآدِمَةٌ من المنيئة»[7].

والأقْرُنُ جمع قرنٍ وهى جعبة من جلودٍ تكون للصيادين فيشق جانباً منها كما فسرنا.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٨٩).

(٢) هكذا فى ز. وفى د: رأس الجبل.

(٣) هكذا فى (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٨٩٣.. وفى د: بُدِع بى).

(٤) ذكر هذا التفسير الهروى فى غريبه وما بين المعقوفتين زيادة من دو ساقط من زح.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٠١. والنهاية لابن الأثير: قرن).

(٦) هذا فى حديث ابن الأكوع: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فى القوس والقرن؛ فقال: «صل فى القوس واطرح القرن».
القرن: الجعبة. وإنما أمره بنزعه لأنه قد كان من جلد غير ذكى ولا مدبوغ.
راجع (لسان العرب: قرن).

(٧) الحديث: «قيل لرجل: ما مالك؟ قال: أقرن لى وآدمة فى المنيئة» فقال: قومها وزكها. (اللسان ـ قرن).

[بـــاب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار]

قولـه «فقال له نـاتلُ أهـلِ الشام»[1] قال الهرويُّ: فى الحديـث «أنه عليـه السلام رأى الحسين يلعب ومعه صِبْية فى السكـة فاسَتْنتَلَ رسول الله صلى الله عليـه وسلم أمام القوم». أى: تقدم.. قال أبوبكر: وبه سُمِّيَ الرجل ناتلا، ونتيلة أم العباس بن عبد المطلب.

ومنه حديـث أبى بكر: «أنه ارتـابَ بلبنٍ شربه». أى: لم يحل له «فـاسبتنتل يتقيا». أى: تقدم.

وذكر الهروى: أنه يقال: نَتَل أيضا إذا تقدم.

ومنه: أن عبد الرحمن بـن أبى بكرٍ برزيوم بدر فقـال: هل [من][2] مبارز؟ فتركه الناس لُكرامة أبيه رضى الله عنه، فَنَتَل أبو بكر ومعه سيفه فتقَّدم.

[بـــاب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم]

قـوله صلى اللـه عليـه وسلم: «مـا مـن غازيـة أو سَرِيَّة تَـخْفِقُ»[3] قـال أبو عبيـد: الإخفاق: أن تغزو فلا تغنم شيئا، وكذلك كل طـالـب حاجة إذاً لم يقضها فقد أخفق، وأخفق الصائد إذا خاب.

[بـــاب فضل الغزو فى البحر]

قوله عليه السلام: «يَركَبون ثَبَج هذا البَحِر»[4] .

الثَّبُجُ: الوسط. قـال أبو زيد: ضربَ بالسيف ثَبَج الرجـل، أى: وسطه. والثبج: ما بين الكتفين.

---

(١) ناتل أهل الشام: هو ناتـل بن قيس الحزامى الشامى من أهل فسلطين وهو تابعى. وكان أبـوه صحابيا وكان ناتل كبير قومه.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٠٥)و (النهاية لابن الأثير: نتل).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من زح وساقطة من د.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٠٦).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩١٢).

وفى حديث وائل بن حُجْـر: «وأنطُوا الثَّبجة». يقول: أعْطُوا الوسـط فى الصدقة، لامن خيار المال ولا من رُذالته.

[بــاب بيان الشهداء]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «الشُّهداءُ خمسةٌ: المطعون والمبطون»[1] الحديث

قال الشيخ: المطعون [هو][2] الذى يموت فى الطاعون، ولم يرد المطعون بالسنان؛ لأنه قال عليه السلام فى آخره: «والشهيد فى سبيل الله».

وفى طريق آخر: «ومن مات فى الطَّاعون فهو شهيد»[3] .

[بــاب مراعاة مصلحة الدواب فى السير، والنهى عن التعريس فى الطريق]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا سافرتـم فى الخِصْب فأعطوا الإبل حظَّها من الأرض، وإذا سافـرتم فى السَّنة فبادروا بها نِقْيَهَـا، وإذا عَرّستُم فاجتنبـوا الطريق فإنها طـرق الدواب؛ ومأوى الهوام باللَّيل»[4]

قال الشيخ: أما قوله: «إذا سافرتُم فى السَّنة» فالمراد به القَحْطُ.

قال اللـه سبحانـه وتعالى: ﴿ولقَـد أخَذْ نـا آل فرعْـونَ بالسِّنينَ﴾[5] . **أي: بالقُحوط.** والسنة: الأزْمـة، ومنه فى حديث عمـر رضى الله عنه: «كـان لا يجيز نكاح عام سنـة». **يقول:** لعل الضِّيقة تحملهم أن ينكحوا غير الأكفاء».

وكذلك حديثه: كان لا يقطع فى عام سنة.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩١٤).
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح وساقط من د.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩١٢).
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٢٦).
(٥) سورة الأعراف آية: ١٣٠.

وأما قـوله عليه السلام: «فَبـادروا بها نِقْيها»[1] يعنى: مُخَّهـا. يقال نَقَوتُ العظـم ونقيْته وانتقيتُه: إذا استخرجته.

[بـــاب فضل الغدوة والروحة فى سبيل الله]

قال الشيخ: وخرَّج مسلم فى باب: لغدوة فى سبيل الله[2] أو روحة قال: «حدثنا ابن أبى عمر، حدثنا مَروان بن معاوية».

قال بعضهـم فى نسخة أبى العـلاء: «حدثنـا أبو بكر بـن أبى شيبة حـدثنا مَـرْوان بن معاوية». جعل ابـن أبى شيبة بدل ابن أبى عُمـر، والصواب ما تقدم: أنه من روايـة ابن أبى عمر، وهى رواية الجَلُودى.

وخرَّج أيضا مسلـم فى باب أرواح الشهداء[3] : عن يحيى بـن يحيى وأبو بكر بـن أبى شيبة كلاهما، عن أبى معاوية قال: حدثنا إسحاق، وأخبرنا جرير، وعيسى عن الأعمش.

وحدثنا ابـن نُمير (واللفظ له). وحدثنـا أسباط وأبومعاويـة. قال حدثنا الأعمـش عن عبد الله بن مرة، عـن مسروق، قال: سألنا عبد الله عن هذه الآيـة: ﴿ولاتَحْسَبَنَّ الذين قُتِلُوا فى سبِيل الله أمْواتًا﴾[4] الآية.. الحديث موقوف.[5]

وهكذا أتى ـ سألنا عبد الله ـ غير منسوب.

قال بعضهم: قـال أبو مسعودٍ الدِّمشْقى: ومـن الناس من ينسبه فيقول: عبـد الله بن عمرو. والله أعلم.

وذكره أبو مسعود فى مسند ابن مسعود.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٢٦).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٤٩٩).

(٣) هكذا فى (صحيح مسلم ج ٦: ٣٨ ط. صبيح).

(٤) سورة آل عمران آية: ١٦٩.

(٥) الحديث الموقوف: هـو إذا قال الصحابى: كنـا نقول أو نفعل، أو يقولون أو يفعلـون كذا. وكنا لا نرى أو لا يـرون بأسا بكذا، اختلفوا فيه فقال الإمام أبو بكر الإسماعيلى: لا يكون مرفوعا بل موقوفا.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١: ٣٠ وما بعدها).

وخرج أيضا مسلم فى باب ركوب البحر للغزو: « حدثنا محمد بن رُمْح[1] حدثنا الليث.
وفى نسخه الرازى «حـدثنا محمد بن رمح ويحيى بـن يحيى قالا[2] : أخبرنا الليث وسقط ذكر يحيى بن يحيى؛ لابن ماهان وللسِّجْزى عن أحمد.

وخرّج أيضا مسلم فى باب السَّفر قطعة من العذاب[3] :

«حدثنـا عبد اللـه بن مسلمـة بن قَعْنَب، و إسماعيـل بن أبـى أُويْس، وأبـو مُصعبٍ، ومنصور، وقُتَيْبة، قالوا: حدثنا مالك» هكذا عند[4] الجَلُودى والكسائى ؟

وأما عند ابن مـاهان فقال عن مسلم: «حدثنـا عبد الله بن مسلمة، وابن أبـى الوزير، وأبـو مصعب، ومنصـور، وقتيبـة قالـوا: حـدثنا مـالـك بهذا، هكذا عنـده. جعـل ابن أبـى الوزير بدل إسماعيل بن أبى أُويس.. واسم ابن أبى الوزير: إبراهيم بن عُمر بن أبى الوزير.

يكنى: أبا إسحاق ممن روى عن مالك.

قال بعضهم: لم يدركه مسلم ولا أعلم لمسلم عنه رواية، قال:

وأما البخـارى فقد خـرجِ عنه: عـن عبد اللـه الجَعْفِيّ عـن ابن أبـى الوزيـر، مقرونـاً بالحسين بن الوليد، عـن ابن الغِسيل، فى (كتاب الطلاق)[5] حديث الجَوْنية، التـى تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستعاذت منه.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩١٢).
(٢) هكذا فى نسختى د، ز وباقي النسخ: قال. بالإفراد.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٢٧).
(٤) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح): عن الجلودى.
(٥) راجع صحيح البخارى ط المجلس الأعلى (باب الطلاق حديق رقم ٤٦٠١).

كتاب الصيد[1]

قول عديٍّ بن حاتم: «يارسولَ الله إنى أُرسِلُ الكلاب المعلَّمة فَيمُسِكْنَ علىَّ. وأذكر اسم الله عزوجل. فقال: «إذا أرسلتَ كلبك المعلَّم، وذكرتَ اسم الله فكل، قلتُ: وإن قَتَلن؟ قال: وإن قَتَلْنَ، ما لم يَشْرَكها كلب ليس معها. قلت: [له][2] فإنى أرمى بالمِعْراض الصيد فأصيب، قال: إذا رميتَ بالمعراض فخَزق[3] فكله، وإن أصابه بعرضِه فلا تأكله»[4].

وفى بعض طرقه: «إلا أن يأكل الكلبُ، فإن أكلَ فلا تأكل، فإنى أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه».

وفى بعض طرقه: «فإنه إنما أمسك على نفسه، قلت: فإن وجدت مع كلبى كلبا آخر، لاأدرى أيهما أخذه؟ قال: فلا تأكل، فإنما سمَّيت على كلبك ولم تُسمِّ على غيره».

وفى بعض طرقه: «فى المِعْراض إذا أصاب بحده فكل، وإذا أصاب بَعْرضِه فقتل؛ فإنه وقيذ فلا تأكل»[5].

قال الشيخ: الحيوان الذى يحل أكله لايُستباح فى الشرع إلابتذكية.. والتذكيةُ: عَقْرأو ذبح أونحر، فأما الذبح والنحر ففى المقدورعليه، وأما العَقْر: فكل حيوان مأكول اللحم متوحش طبعا غيرمقدورعليه فذكاته العَقْر.

فقولنا: حيوان؛ لأن كل[6] ما ليس بحيوان لايُذكَّى. وقولنا: مأكول اللحم؛لأن الخنزيروما يحرم من الحيوان لاتصح تذكيته.

وقولنا: متوحش، احترازا من الإنس كالبقروالشاء فإنه لايُذكَّى بالعَقر.

---

(١) هكذا العنوان فى د وباقى النسخ عدا نسخة ز فبدأت هكذا.
بسم الله الرحمن الرحيم .. صلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.. ذكر هذا قبل هذا العنوان المذكور. وهى إضافة من الناسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح وساقطة من د.

(٣) سيأتى شرحه فى ص ١٧٨.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٢٩).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٢٩).

(٦) هكذا فى د. وفى ز، ح: لأن ما ليس بحيوان لايذكى.

وقلنا: طبعا: احترازامن الإنسى إذا ندّ[1] فإنه لا يُستباح بالعقر، لأن التوحش ليس من طبيعته.

وقلنا: غيرمقدور عليه. احترازا من الوحشى إذا حصل فى قبضة الصائد، فإنه لا يذكّى بالعقر. هذا ضبط ما يذكى بالعقر.

وأما الآلة: التى يعقر بها فكل حيوان يصيد ويقبل التعليم، فإنه يجوز به الصيد عندنا، وما وقع من النهى عن التّصيد ببعضه فى المذهب فمحمول على أنه لا يقبل التعليم.

هذا مذهب مالك وأصحابه.

ومن الناس من قصر الإصطياد على الكلاب خاصةً تعلقا بقوله تعالى: ﴿وما عَلَّمتمُ من الجَوارِح مُكلِّبين﴾[2] ومنهم: من يستثنى الكلب الأسود. والدليل عليه قوله فى كتاب مسلم «وإن رميت سهمكَ فاذكر اسم الله عليه»[3] الحديث.

وخرج التِّرمِذى عن عَدى بن حاتم: «سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن صيد البازِىّ فقال: «ما أمسكَ عليكَ فكل»[4] فثبت بهذه الأحاديث جواز الصيد بالرمى والطير.

وأما قوله عليه السلام: «وإن أكل فلا تأكل»، فمذهب مالك: أنه يأكل وإن أكل. ومذهب الشافعى فى أحد قوليه: أنه لا يأكل، وهو مذهب أبى حنيفة.

وهذا الحديث الذى ذكره مسلم من آكد ما يحتجون به، ويتعلقُون[5] أيضا بظاهر قوله تعالى: ﴿فكُلوا مّما أمسكْن عليكُم﴾[6] ولو أراد كلَّ إمساك لقال: مما أمسكن. فزيادة (عليكم) إشارة لما قالوا:[7] لما كان الإمساك يتَنوَّعُ عندهم خَصَّص الجائز منه بهذه الزيادة.

قالوا: ولو كان القرآن محتملا لكان هذا الحديث بياناً له، لأنه أخبر أنه إنما أمسك على نفسه.

وأما أصحابنا: فلا يُسلِّمون كون الآية ظاهرا فيما قالوه. ويرون: أن الباقى بعد أكله ممسك علينا.

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز، و (ح). وفى التونسية: إذا توحش.
(٢) سورة المائدة آية: ٤.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٢٩).
(٤) راجع (صحيح الترمذى ج ٦: ٢٥٥).
(٥) فى د: ويتعلق. وما أثبت من ز، ح، وأحمد الثالث، وهو الصواب.
(٦) سورة المائدة آية: ٤
(٧) هكذا فى د. وفى ز، ح: قالوه.

وفائده قوله تعالى: ﴿عليكم﴾ الإشعار بأن ما أمسكه من غير إرسال لا يأكله.

وأما الحديث الآخر الذى خرجه مسلم فيقابلونه بحديث أبـى ثعلبة وقد ذكره أبو داود وغيره، وفيه «إباحة الأكل مما أَمْسَك و إن أكل»[1]. ومحمَل حديث مسلم فى النهى على[2] التنزيه والاستحباب. وحديث أبى ثعلبة على الإباحة، حتى لا تتعارض الأحاديث.

وأما قوله عليه السلام: «وذكرت اسم الله عليه فكل» فإن التسمية عند التَّذْكية اختلف الناس فيها:

فمن الناس من ذهب إلى أن الحيوانُ المذَكَّى إن تُركت التسمية عند تذكيته سهواً أو عمدًا لم يؤكل. وهذا مذهب أهل الظاهر.. ومنهم: من لا يُحرِّم أكله وإن تركها عمدا، قاله بعض أصحاب مالك فى تاركها عمدا غير مستخفٍّ، ومنهم: من منع الأكل مع العَمْد وأباحه مع النسيان، وهو المشهور من مذهب مالك وأصحابه.

فأما أهل الظاهر؛ فتعلقوا بظاهر قوله تعالى: ﴿ولا تأْكلوا مما لم يُذْكر اسم الله عليه﴾[3]، ولم يُفَرِّق.. وأصحابنا يرون أن الآية إنما وردت فى تحريم الميتة، ويذكرون قول الجاهلية واعتراضهم على الشرع بأنا نأكل ما قتلناه، ولا نأكل ما قتله الله، فرد الله تعالى عليهم بهذه الآية.

وقد يتعلق أهل الظاهر بهذا الحديث، وقد علَّق إباحة الأكل بذكر اسم الله تعالى والناسِى غير ذاكر..

وقال أيضا فيمن وجد كلبا آخر مع كلبه لا يدرى أيهما أخذه فلا تأكل، إنما ذكرت اسم الله على كلبك ولم تذكر على غيره، وهو فى تركه التسمية على كلب غيره أعذر من تركه إياها على كلب نفسه نسيانا.

وأصحابنا: يحملون التسمية فى هذا وأمثاله على ذكر القَلْب وقصده فيكون المرادها هنا قصد القلب إلى التذكية.. ولا شك أن الصائد الذى هو غير قاصد إلى الاصطياد لا يأكل ما صاد، و إذا لم يسلم أصحابنا كون هذه الظواهر دلالة على منع الأكل مع النسيان.

---

(١) راجع (سنن أبى داود: ج ٢: ٩٣).
(٢) هكذا فى د. وفى : ز،ح: عن التنزيه.
(٣) سورة الأنعام آية: ١٢١.

فقد ورد: «رفع عن أمتى خُطاؤُها ونسيانها»[١].

وقد أباح عليه السلام « أكل ما يأتى من اللحوم ولايدرى: هل سمى الله تعالى عليه أهله أم لا؟» الحديث المشهور.

قالوا: ولو كانت شرطا لم يُستبح ذلك للشَّك فى حصول التذكية؛ والجمهور من أصحابنا المانعون من أكلها مع العَمْد يتمسكون بالظواهر المتقدمة، ويرون: أن العامد غير معذور؛ لأنه قاصد لمخالفة ما عليه الشرع[٢] وعمل المسلمين، فوجب أن يمنع.

وأما قوله: «فإنى أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه»[٣].

وقوله: «فإن وجدتَ عنده كلبا آخر فخشيت أن يكون أخذه معه وقد قتله فلا تأكل»

فإن ذلك أصل فى أن الشك فى التذكية يمنع من تأثيرها، ويبقى الحيوان على المنع وهو الأصل الذى كان عليه فيما قبل؛ لأنه علَّق هذا بالشك والجواز.

ومحَمَلُ قوله عليه السلام: «فإن وجدت عنده كلبا آخر» على أنه كلب غير مرسل على الصيد.

وأما لو كان كلباً مُعلَّما أرسله رجل آخر على هذا الصيد، فأخذاه معًا لكان مُذَكَّى ويكون شركة بينهما.

وقوله عليه السلام: «وإن وجدتَ عنده كلبا آخر فخشيت أن يكون أخذه معه وقد قتله فلا تأكل»[٤].

وقوله: «فى المِعْراض إذا أصاب بعَرْضِه فقتل فإنه وقيذ»[٥] فيه إشارة إلى أحد القولين. أن الموقوذة والمنخنقة، وما صار إلى حالة لاتدوم حياته معها فإنه يذكى؛ لأنه قيدها هنا بالقتل، وذلك يشير إلى أن القتل إذا لم يقع لم يحرم الأكل بالتذكية

---

(١) حديث: «رفع عن أمتى الخطأ والنسيان، وما استكر هوا عليه». رفع بهذا اللفظ فى كتب كثير من الفقهاء والأصوليين.. وهو فى ثلاثة أماكن من الشرح الكبير.

وقال غير واحد من مخرجيه وغيرهم: أنه لم يظفر به، وقد رواه ابن ماجه، وابن أبى عاصم باللفظ: «وضع الله عن هذه الأمة ثلاثا: الخطأ، والنسيان، والأمر يكرهون عليه».. ورواته ثقات وكذا صححه ابن حبان.

راجع (تمييز الطيب من الخبيث لابن الربيع رفع).

(٢) هكذا فى د. وفى ز: أن العامد غير معذور، وقاصد المخالفة ماعليه الشرع.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٢٩).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٥٣٠).

(٥) وقيذ: الوقيذ والموقوذ: هو الذى يقتل بغير محدد من عصا أو حجر وغيرهما.

وقد ذكر مسلم أيضا: «وما أصبت بكلبك الـذى ليس بمعلَّم فأدركت ذكاته فكل»[١] ولم يشترط أن يدركها وبها حياة تـدوم، مع أن قوله عليه السلام «أدركـت» إشارة إلى أنه لو لم يدركه لفات.

وأما قوله عليه السلام فى المِعْراض: «إذا أصاب بعَرضِه فإنه وقيذ» فإن من شرط العقر عندنـا: أن يقع على صفـة فيها تنييـب[٢] وإدماء، أو مـا فى معنى ذلـك.. فإن مـات الصيد انبهارا أو رَوْعـا من غير ممـاسة أداة الصـائد لم يؤكـل بغير خلاف، و إن كـان بعد ممـاسة أداة الصـائد و إدمائهـا على ما ذكـرنـا أُكِل بغير خـلاف، وإن كـان بمماستها مصـادمة أو مـا فى معناها: ففى أكله قولان:

إذا كـان ذلك مـن الكـلاب فوجـه المنع قـولـه عز وجـل: ﴿وما عَلَّمْتم مـن الجُوارِح مُكلِّبِين﴾ وظاهره ما جرح؛ ولأنه فى معنى المِعْراض، وقد ورد به الحديث،

ووجه الجواز قوله تعالى: ﴿فكُلوا مما أمْسكْن عليكُم﴾ وهذا إمساك.

وقولـه صلى الله عليـه وسلم لعِديٍ: «فـإنَّ ذكاتـه أخذه»[٣] أورده مسلم، ولأنـه فعل حيوان غير مميز ولا مضـاف للصائد الذى هو مميز وهو ممـا يقاتل[٤] أحيانا، فوجب أن لا يمنع قياسا على التَّنْييـب والإدماء، بخلاف المِعْراض الـوارد به الحديث أن الذى يصيـد الصيد به موقوذة.

قال الهروى: المِعْراض سهم لا ريش فيه ولا نصل.

وقوله عليـه السلام: «خَزَقَ» معناه: نفذ. يقال: سهـم خازِق وخاسِق للنافـذ. والوقيذُ والموقُوذة. يعنـى: [هى][٥] التى تُقتـل بعصا أو حجـارة لا حدَّ لها فتمـوت بلا ذكـاة، يقال: وقذتُها أقِذُها: إذا أثخنتها ضربا.

وفى حديث عـائشة رضى الله عنهـا، تَصِفُ أباها رضـى الله عنه: «فَوقَـذَ النِّفاق»[٦] تريد: أنه دمغه وكسره.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٣٠).
(٢) هكذا فى نسختى د، ز وفى ح والتونسية: تسيّب.
(٣) معناه: إن أخذ الكلب الصيد وقتله إياه ذكاة شرعية
بمعنى: ذبح الحيوان الإنسى.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: صفحة ١٥٣٠).
(٤) هكذا في نسختى د، ز. وفي (ح): يقتل.
(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من د ساقطة من ز.
(٦) راجع (النهاية لابن الأثير: وقذ).

قوله عليه السلام: «فإن رميتَ سهما فاذكر اســم الله، فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت، وإن وجدته غريقاً فى الماء فلا تأكل»[1].

وفى بعض طرقه: «إلا أن تجده قد وقع فى ماء، فإنك لا تدرى الماء قتله أو سهمُكَ»[2].

[بـــاب إذا غاب عنه الصيد ثم وجده]

وفى بعض طرقه، وقال فى الكلب: «كل بعد ثلاثٍ إلا أن يُنتِن فدَعْهُ»[3].

قال الشيخ: من شرط استباحة الصيد أن يتبعه الصـائد رجاء أن يدركه فيذكيه، فإن لم يفعل وتأخـر عنه من غير عذر، ثـم أتاه فوجده ميتـا وبه أثر[4] سهمه أو كلبه.. فـالمشهور من المذهب: أنـه لا يؤكـل؛ لجواز أن يكون لـو اتبعه لأدركـه وصار أسيرا لـه حتى لا تجوز تـذكيته بالعقر.

وحكى ابـن القصار جـواز أكله وكـأنه رأى أنـه لا تسقط التـذكية المحققـة بهذا الأمر المجوز.. وقد قال فى كتاب مسلم: «فإنَّ أخْذَه ذكاته»[5] ولم يشترط فى هذا أيضا الذى بات[6] ولم يبين أن يكون اتبعه أو لم يتبعه.

وأما إن بات عنه الصيد ثم وجده بعد ذلك وفيه أثر سهمه أو كلبه؛ ففى المذهب ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يؤكل لهذه الأحاديث..

والثانـى: أنه لا يؤكـل لقول ابن عبـاس: «كل ما أصْمَيـت ولا تأكل مـا أنْمَيْت»[7].

ومعنى: ما أصميت: ما لم يغب عنك وما أنْمَيت: ما غاب عنك[8].

والقول الثـالث: إجـازة ذلك فى السهم، ومنعـه فى الكلب؛ لأن السهم يقتـل بالـرَّمْية الواحدة، والكلب يقتل على جهات مختلفة.

(١و٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٥٣١).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٥٣٣).

(٤) هكذا فى نسختى د، ز . وفى (ح): وفيه أثر سهمه.

(٥) راجع (ماسبق ٢٩٧ هامش رقم ١).

(٦و٧) راجع (النهاية لابن الأثير: صمم).

وأما قـوله عليه السلام: «مـا لم يُنْتِن» فإن ذلـك لأن النفوس تعافه وتستقـذره الطباع؛ فنهى عنه تنزيها، أو يكون ذلك يضر بالأجسام ويسقمها فنهى عنه تحريما.

وقد روى: «أنه صلى اللـه عليه وسلم: أكل إهالة سَنِخـة، والسنخةُ: المتغيرة، ومحملها على أنها لم تضر، ولم تُستقْذر، فلا يكون ذلك مخالفا لهذا الحديث[1].

[بـــاب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير]

قوله: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كُلِّ ذى ناب من السباع»

وفى طريق آخر: «كل ذى ناب من السباع أكله حرام»

وفى طريق آخر: «نهى عن كل ذى ناب من السباع، وكل ذى مِـخْلب من الطير»[2].

قال الشيخ: اختلف الناس فى السباع ففى ذلك روايتان:

التحريم والكراهية، وبالتحريم قال أبو حنيفة والشافعى

وهذا الحديث الذى أورده مسلم نصُ فى التحريم.

وكأن أصحابنا تعلقوا فى الكراهيـة بقولـه سبحـانه ﴿قُـل لا أجِـدُ فى ما أُوحِيَ إلَيَّ مُحرَّمًا﴾[3] الآية. وليس فيها ذكر السباع.

وهذا فيه نظر؛ لأنه إنما أخبر ـ عليه السلام ـ عـن أنه لا يجد محرَّمًا إلا ما ذكر، وقد يمكن أن يوجد فيما بعد

وقد ذكر أن الحديث ورد بعد؛ لأن الآية مكِّية وهو مـدنى، وأيضا فإن الآية خبر عن أنه لم يجد، وتحريم السباع حكم. والأحكام يصح نسخهـا، والأخبار لا يصح نسخها، ولا يمكن تعارضها إلا على وجه يمكـن فيه البناء، فإذا أخبر أنه لا يجد محرما، ووجدنـا نحن محرَّما حملناه

---

(١) فيه: أن خياطا دعاه فقدم إليه: إهالة سنخة.
السنخة: المتغيرة الريح. ويقال بالزاى.
راجع (النهاية لابن الأثير: سنح).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٣٢).

(٣) سورة الأنعام آية: ١٤٥.

على أنه أوحى إليه به فيها بعد، لأنه لو كان أوحى إليه به فيها قبل وكان الخبر عاما، صار الخبر كذبا وهذا لا يصح.

وأيضا فإن قوله تعالى: ﴿قُل لاأجِدُ فى ماأُوحِىَ إلىَّ مُحَرَّمًا﴾ لايقضى بتحليل سوى المستثنى لأنه إذا نفى التحريم لم يكن ذلك نصا فى إثبات التحليل، ونحن نقول:

إن الأشياء قبل ورود الشرع لا نثبتها محرمة، ولا يكون ذلك منا تصريحا بأنها محللة، بل الغرض نفى ورود الحكم وتكون باقية على أصلها قبل الشرع.. وفيه خلاف بين أهل الأصول لكن إن كان المراد من الاحتجاج بالآية نفى وجود التحريم الشرعى فى زمن نزولها، فهذا صحيح، ولكن إثبات حكم معين أو نفى نزول حكم فيها بعد لا يصح ادعاؤه.

وأما نهيه عليه السلام: عن كُلّ ذى مخلبٍ من الطير فيه. قال أبوحنيفة والشافعى، ومذهبنا:

أن أكلها ليس بحرام.. ولعل أصحابنا يحملون هذا النهى على التنزيه، ويرون: أنها قد تكون تتصَيَّد من السموم ما يخشى منه على آكلها، وهذا ضعيف ولا يمكن ترك الأحاديث بمثل هذا التقدير؛ لكن إنما يجب النظر بين الآية وهذا الحديث: وهل تكون الآية تقتضى جواز أكل كل ذى مخلب أو لا[1] تقتضيه؟ وقد نبهنا على التحقيق فى ذلك، فإن كانت لا تقتضيه نظر فى النهى: هل يحمل على التحريم أم الكراهية؟. وفيه خلاف بين أهل الأصول.

ونظر أيضا فى قول الراوى:

نهى. ولم ينقل لفظ النبى صلى الله عليه وسلم: هل يؤخذ بذلك على ظاهره أم لا؟

وهذا أيضا مبسوط[2] فى كتب الأصول فهذا التحقيق فيه.

[باب إباحة ميتات البحر]

قوله: «فَرُفِعَ لنا على ساحل البحر دابَّة تُدعى العَنْبر».

قال أبو عبيدة مَيْتَةٌ. ثم قال: «لا. بل نحن رسُلُ رسول اللـه صلى الله عليه وسلم، وفى

(١) أولا ـ هكذا فى نسختى د، ز والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا فى د، ز، و(م والتونسية) وفى (ح): مشروط.

سبيل الله. وقد اضطُررتم، ثم قال: وأقمنا عليها شهرا، ونحن ثلاثُ مائة حتى سَمِنَّا»[1] الحديث.

وفيه: «فلما قدمنا المدينة أتينا النبى صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له؛ فقال.

«هو رزق أخرجه الله تعالى لكم. فهل معكم من لحمه شيء فتطعمونا؟ قال: فأرسلنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم [منه][2] فأكله.

قال الشيخ: جميع ما فى البحر مباح عند مالك على الجملة على اختلاف أشكاله وأسمائه حية وطافية لكنه توقف فى خنزير الماء.

واستثنى الشافعى الضِّفدَع. وقال أبو حنيفة: ماسوى السمك لا يؤكل، ومنع من أكل الطافى.. وأجاز مامات لسببٍ كالذى يجْزُر عنه الماء فيموت أو يموت من شدة حرٍ أو بردٍ.

ولنا فى إباحة جميع مافيه على الإطلاق قوله تعالى: ﴿أُحِل لكم صيدُ البحرِ وطعامه متاعًا لكم﴾[3] فعم. وإنما توقف مالك فى خنزير الماء؛ لأن هذه الآية يقتضى عمومها إباحته.. وقوله عزوجل: ﴿ولحمُ الخنزير﴾[4] يقتضى تحريمه إن صح أن يُسمى خِنزيرًا فى اللغة؛ فلما تعارض العمومان توقَّف، أو يكون لم يتوقف من ناحية التعارض لكن من ناحية التسمية: هل هى ثابتة فى اللغة أم لا؟.

ولنا فى إباحة الطافى منه قوله صلى الله عليه وسلم: «هو الطهور ماؤهُ الحلُّ ميتتُه»[5]. وحديث أبى عبيدة هذا، وقد ذكر: أن النبى صلى الله عليه وسلم أكل منه اختياراً.

وتضمن حديث أبى عُبيدة أيضا الرد على أبى حنيفة فى منعه ماسوى السمك؛ لأن هذه الدابة التى تُسمى العَنْبر[6] .. الظاهر أنها ليست من السمك.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣ صفحة ١٥٣٥).
(٢) ما بين المعقوفتين من المصدر السابق.
(٣) سورة المائدة آية : ٩٦.
(٤) سورة المائدة آية : ٣.
(٥) راجع النهاية لابن الأثير: طهر.
(٦) العنبر: هى سمكة كبيرة بحرية تتخذ من جلدها التراس. ويقال للترس: عنبر.
وفى الحديث: «أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث سرية إلى ناحية السِّيف؛ فجاعوا؛ فألقى الله لهم دابة يقال لها: العنبر فأكل منها جماعة السرية شهرا حتى سمنوا. راجع (لسان العرب: عنبر).

وأما منع أبى حنيفة والشافعى للضِّفْدع، فلعلّهما تعلقا بما خرجه النَّسائى: «أن طبيباً ذكر ضِفْدعًا فى دواءٍ عند النبى صلى الله عليه وسلم فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتله»[1]. ولعل هذا الحديث لم يثبت عند مالك أو يحمل إن ثبت على الاستحباب[2].

وأما قوله:«كنا نضرب بعصينا الخَبَط»[3].

هو أن يضرب الشجر بعصًى ليتحات ورقه، واسم الورق المخبوط: خَبَط. وهو من علف الإبل.

قوله:«من وقْبِ عينه».

يعنى: من داخل عينه من قوله عزوجل:﴿ومن شرِّ غاسقٍ إذا وقَبَ﴾[4]. يعنى: دخل فى الظلمة.

وقوله:«تزودنا من لحمه وشائق»[5].

قال أبو عبيد: هو اللحم يُؤخذ فيغلى إغلاءةً ويُحمل فى الأسفار ولا ينضُج فيتهَّرأ. يقال[6]: وَشَقْتُ اللحم [فاتشق[7]] وأوشقته. والوشيقة: القديد. ومنه الحديث:

«فتوا شقوه بأسيافهم»[8]. أى: قطعوه كما يقطع اللحم إذا قُدِّد.

وقوله: «حتى ثابت أجسامنا».

أى: رجعت إلى ماكانت عليه، والراجع: هو الثابت من ثاب يثوبُ.

وقوله:«فى حَجَاج عينه».

يقال: حَجَاج وحِجَاجٌ بفتح الحاء وكسرها[9].

---

(١) راجع (سنن النسائى ٢: ٢٠٢).
(٢) هكذا فى د. وفى(ز، ح): يحمل على الاستحباب.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣ : ١٥٣٥).
(٤) سورة العلق آية: ٣.
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣ : ١٥٣٥).
(٦) هكذا فى د. وفى ز: يقول.
(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح. وساقط من د.
(٨)ومنه حديث (حذيفة) «أن المسلمين أخطئوا بأبيه؛ فجعلوا يضربونه بسيوفهم - وهو يقول: أبى أبى - فلم يفهموه حتى انتهى إليهم وقد توا شقوه بأسيافهم.
راجع (النهاية لابن الأثير: وشق).
(٩) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٥٣٦).

[باب تحريم أكل لحم الحمرا الإنسيَّة]

قولـه:«نهى عـن أكـل لحوم [1] الحمـر الأهليـة» وفي بعـض طـرقـه: «حَـرَّم لحوم الحمر الأهلية».

قـال الشيخ: المذهـب عندنـا على قـولين في الحمر الإنسيـة فقيـل: بالتحـريم. وقيـل بالكراهة المغلَّظة.فمن قـال بالتحريم تعلق بالحديث المذكور فيه التحريـم، وهو نص في بابه فيكون هذا النـص مؤكدًا لظاهـر القرآن، وهو قولـه تعالى:﴿والخيل والبغال والحمير لتركبـوها وزينة﴾[2]. فذكر المنـافع التى[3] خلقها لها، ولو كـان أكلها[4] مباحا لنبـه عليه[5] سبحانه، وذكر وجه المنة به على عباده، كما ذكر غيره من المنافع.

ووجه القول بالكراهة ما وقع من الاضطـراب بين الصحابة في هذا النهى؛ فذكر مسلم قال: «تحدثنا بيننا فقلنا: حرمها البتة أو حرمها من أجل أنها لم تُخَمَّس[6]».

وفي بعض طرقه:«فقال ناس: إنما نهى عنها لأنها لم تُخَمَّس.

وقال آخرون: «نهى عنها ألبتة».

وذكر ابن عباس[7] قال: لا أدرى أنهى عنها رسول الله صلى اللـه عليه وسلـم من أجل أنها كـانـت حَمُولَـة النـاس؛ فكره أن تـذهـب حَمُولتهـم، أو حـرمهـا[8] في يوم خيبر «الحمـر الأهلية»[9].

وفي بعض طرقه: جاءَ جاءٍ[10]، فقال: يارسول الله! أكلت الحمـر. ثم جاء آخر فقال: يارسول اللـه!. أُفنيت الحمر، فأمر رسول اللـه صلى اله عليه وسلم أبا طلحـة فنادى: إنَّ الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر، فإنها رِجس أو نجَس»[11].

---

(١) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): لحم.

(٢) سورة النحل آية ٨.

(٣) هكذا في ز، ح. وفي د: حلالا.

(٤) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): ذكر مباحا.

(٥) هكذا في ز. وفي د، ح: عليه.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٣٧).

(٧) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: عن ابن عباس.

(٨) هكذا في د. وفي ز، ح: أو حرّمه.

(٩) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٣٩).

(١٠) هكذا في نسختي د، ز. وفي (ح): جاء.

(١١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٩٤٠).

وفى بعض طرقه: « لما فتح خيبر أصبنا حمارا خارجا من القرية؛ فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا إن الله ورسوله ينهيانكم عنها فإنها رجس من عمل الشيطان فأكفئت القدور بما فيها».

وقد خرج أبوداود: قلت: يارسول الله أصابتنا سنة ولم يكن فى مالى ماأطعم أهلى إلا سمان حمر وأنك حرمت لحوم الحمر الأهلية، فقال: أطعم أهلك من سمين حُمرك، وإنما حرمتها من أجل جوَّال القرية»[1]؛ فلما رأى بعض أصحابنا هذا الاضطراب فى علة النهى: هل لأنها لم تُخمَّس أولأنها فِنُيت أو من أجل جَّوال القرية؟ قالوا: بالكراهة المغلظة دون التحريم؛ لأن هذه العلل قد تذهب فيذهب التحريم بذهابها، ولكن يبقى على هذا سؤال. يقال:

لو كانت هذه عِلَّة التحريم لما أمرنا بإكفاء القدور وكسرها ولا عَدَل عنه لما رُوجع إلى غسلها، بل هذا يشير إلى ماوقع فى الطريق الآخر، وهو قوله عليه السلام :

«فإنها رِجْس أو نَجَس».

قيل: لأجل هذا التعليل الآخر قوى التحريم عند بعض أصحابنا.

وقد تكون العلل المتقدمة أسبابا نزل عندها الحكم مُعللا بما ذَكَر مناديه صلى الله عليه وسلم.

وقوله عليه السلام فى حديث أبى داود: «من أجل جَوَّال القرية» مأخوذ من الجلَّة، وهى: العذرة سميت بها لأكلها لها.

وأشد مافى هذا قوله عليه السلام عند أبى دواد: «أطعم أهلك من سمين حُمُرك».

ولعل الحديث لم يثبت عند أصحابنا أو يكون قضية فى عين لا تتعدى، أو القصد منه نفى التحريم، وإن كان لحومها مكروهة.. وقد ذكر: أنه ماعنده مايُطِعمُ أهلَه إلا الحُمر وهذا ضرر.

قال الشيخ وفقه الله: خرج مسلم فى حديث البَرَّاء: «أصبنا يوم خيبر حُمرا»[2] الحديث

---

(١) راجع (سنن أبى داود ٢: ٢٢١).

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٥٣٩).

عن ابن مُثنَّى، وابـن بشَّار، وذكر السند: قال البراء: «أصبنا يـوم خيبر حمرًا فنادى منادى النبى صلى الله عليه وسلم «أن اكفئُوا القدور»[1].

قال أبومسعود[2]: لهذا الحديث تعليل وهو مرسل[3].

قال الشيخ: وهذا ممـا يجب النظر فيه لأنه لم يعيِّن المنادى ولا ذكر إضافيَّـة نص قوله إلى النبى[4] صلى اللـه عليه وسلـم، ولكن الأظهـر: أن النداء مـن الجيش لا يخفـى عن الإمـام، والصاحب أضافه إلى النبى صلى الله عليه وسلم؛ فهذا مما يعلم بقرينة الحال.. وقد قال بعد هذا: فـأمر النبى صلى اللـه عليه وسلم أبا طلحـة فنادى: إن الله ورسـوله فأضـاف الأمر إلى النبى صلى الله عليه وسلم على الجملة وسمىَّ المنادى وذكر مانادى به.

والظاهر: أن النبى صلى الله عليه وسلم أمره بذلك اللفظ.

قوله : «أكفئوا القدور» يقـال: كفأْت القِـدَر وكَفئتُها[5] وقلبتُها لُتفِـرغَ مافيهـا، وكفأْتُ الإناء إذا أملته.

قال ابن السِّكيت. يقال: كفأتُ وأكفأت[6] .

[باب فى أكل لحوم الخيل]

قوله: «نهى عن لحوم الحُمر الأهلية وأذن فى الخيل»[7].

قال الشيخ وفقه الله: أما الحمر فقد فرغنا من ذكرها.

---

(١) أكفئوا: قـال القاضـى: ضبطناه بـألف الـوصل وفتـح الفاء مـن : كفأت. ثلاثى ومعناه: قلبت:. ويصح قطع الألف وكسر الفاء من : أكفئت.رباعى، وهما لغتان بمعنى.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٣٩).

(٢) هكذا فى ز، ح. وفى د: ابن مسعود والصواب ما أثبت.

(٣) المرسل: هو مـا سقط من آخر إسنـاده الصحابى.. وذكر: أن هذا الحديـث مضطرب مختلف الإسناد شـديد الاختلاف والله أعلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٣: هامش ص ٩٢).
وقال الشيخ النووى فى مقدمته لصحيح مسلم.
قال المازرى: وهذا يوهم خللا فى ذلك الكتاب، وذلك ليس كـذلك، وليس بشىء من هذا، والحمد لله مخرجا لما وجد فيه من حيز الصحيـح، بل هى موصولة من جهات صحيحـة لاسيما ماكان منها مذكورا على وجه المتـابعة؛ ففى نفس الكتاب وصلها فاكتفى بكون ذلك معروفا عند أهل الحديث.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى : ١: ١٨).

(٤) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح) : للنبى صلى الله عليه وسلم.

(٥) هكذا فى د . وفى ز، ح: وليبتها.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٣: ٩٢ وبتحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٤١).

(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٣: ٩٥).

وأما الخيل فاختلف الناس فيها؛ فأباح أكلها الشافعى ومذهبنا أنها مكروهة.

وقال الحكم: حرّم القرآن الخيل. وتلا الآية؛ فتعلق الشافعى بقوله:«وأَذِنَ» والإِذْن: إباحة.

وقد خرج النسائى وأبو دواد عن خالد بن الوليد:«أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول:

«لايحل أكل لحوم الخيل والبغال والحمير»[1].

قال النَّسائى: يشبه إن كان هذا صحيحا أن يكون منسوخا؛ لأن قوله:«أَذِنَ فى لحوم الخيل»[2]. دليل على ذلك.

ولما رأى أصحابنا اختلاف هذه الأحاديث، وكان حديث جابر أصح، قدَّموه فى نفى التحريم، وقالوا بالكراهة لأجل ماوقع[3] فى معارضته بالحديث الآخر، ولما يقتضيه ظاهر الآية وقد ذكر فيها الخيل كما ذكر الحمير ونبه على المِنَّة بما خُلقت له ولم يذكر الأكل.

[ذكر أحاديث الضب][4]

وقد ذكر أنه صلى الله عليه وسلم قال:«لاآكُلُه ولا أُحَرِّمُه».

وفى بعض طرقه: «أحرام هو يارسول الله؟ قال: لا. ولكنه لم يكن بأرض قومى. فأجدنى أعافه»[5]

قال الشيخ: اختلفت طرق الأحاديث فى علة امتناعه[صلى الله عليه وسلم][6] من أكله؛ فذكر مسلم أنه تركه عليه السلام لأنه عافه.

وذكر فى طريق أخرى أنه قال: «لا أدرى لعله من القرون التى مُسِخَتْ »[7].

---

(١) يشير إلى الآية ٨ من سورة النحل وهى : (والخيل والبغال والحمير لتركبوها).

(٢) راجع (سنن النسائى ٢: ١٩٩ . وسنن أبى داود ٢: ٣١٦).

(٣) هكذا فى د. وفى ز، ح: من بدل فى.

(٤) الضب: حيوان من الزّحافات شبيه بالجرذان، ذنبه كثير العقد.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٥٤٢) وذكر له عنوان فى نسخ المعلم.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٤٣).

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح. وساقط من د.

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٤٩).

وفى غير كتاب مسلم: أنه قال صلى الله عليه وسلم: «إنى تحضرنى من الله حاضرة[1] يُريد: الملائكة عليهم السلام فأخيَرمهم، لأنَّ دله رائحة تقيلة»[2].

وإتقاه لأجلهم كما يتقى الثوم.

وأما التعليل بأنه يخافُ أن يكون من المسوخ؛ فإن هذا لم يتحقق وفيه التوقِّى لأجل الشك، وقد تقدم أصل هذا.

وقوله عليه السلام: «أعافه» معناه: أكرهه. يقال: عفت الشىء أعافه عيفا. إذا كرهته وعِفتُه أعِيفُه عِيافةَ من الزَّجر. وعاف الطير يَعيف. إذا حام علِى الماء ليجد فرصة فيشرب.

والمحنُوذ: المشوى. وقيل: المشوى على الرَّضْف، وهى الحجارة المحماة. قال أبو الهيثم: أصل المحنوذ من حِناذِ الخيل، وهو أن يُظاهَرَ عليها جُلٌّ فوق جُلّ ليعرق تحته.

قال ابن عرفة فى قوله عزوجل: ﴿أن جاءَ بعجلٍ حنيذٍ﴾[3]. أى: مشوى بالرضاف حتى تقطر عرقا. يقال: حنذته الشمسُ والنارُ إذا شوته.

وقوله: «فى غائِط مَضبَّة»[4]. يريد: أرضا متطامنةً ذاتَ ضبابٍ.

[باب إباحة الجراد]

قوله: «غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم: سبع غزوات نأكلُ الجراد»[5].

قال الشيخ: اضطرب المذهب عندنا فيه، واختلف الناس أيضا: هل تحرمُ ميتته لعموم قوله عزوجل ﴿حُرِّمت عليكم الميتةُ﴾[6]. أو يحل لقوله صلى الله عليه وسلم: «أُحلت لى

---

(١) راجع (النهاية لابن الأثير: حضر).

(٢) هكذا فى د. وفى ز: ثعلبة.

(٣) سورة هود آية: ٦٩.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٥١).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٥٢).

(٦) سورة المائدة آية: ٣.

(٧) روى: «أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد، والكبد، والطحال» عبد الرحمن بن بدر بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر. رفعه بهذا وهو عند الدار قطنى من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم به مرفوعا.
وقال: إنه أصح، وكذا صحح الموقوف أبو زرعة وأبوحاتم ومع ذلك فحكمهما الرفع.
راجع: (تمييز الطيب من الخبيث. للديبع: أحلت).

ميتتان الحوت والجراد». والمشهور عندنا: افتقاره إلى الذَّكاة... وقال مطرف[1]: يؤكل بغير ذَكَاة لأن عامة السلف أجازوا أكل ميت الجراد.. وعلى القول بافتقاره إلى الذَّكَاة اختلف فى ذكاته؛ فقال ابن وهب[2]: أخذُه ذكاته.

وقال ابن القصار[3]: لاتؤكل ميتته ولو وقع فى قدرٍ أو نار وهو حيى لايؤكل[4].

وفى المدونة: لا يؤكل إلا أن يموت من فعل يفعله بها بقطع أرجلها أو أجنحتها أو بطرحها فى نار فيسلُقها أو يقليها.

وقال أشهب[5] فى مدونته: لا يؤكل إذا قطعت أجنحته أو أرجله، ثم مات قبل أن ينسلق، فلا يؤكل إلا أن يقطع رأسه أو يُعتملَ حيا. يريد: يطرح فى نار أو ماء.

واختلف إذا سُلِقَت الأحياء مع الأموات أو الأرجل معها؛ فقال أشهب فى مدونته: يطرح كله وجميعه حرام.

وقال سَحْنُون[6] تؤكل الأحياء بمنزلة خشاش الأرض يموت فى القدر.

وقد رُوِىَ عن النبى صلى الله عليه وسلم: أنه سُئِلَ عن الجراد؛ فقال.

«أكثر جنود الله تعالى لاآكله ولاأُحرِّمه»[7].

---

(١) مطرف: هو مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار العسارى الهلالى، أبو مصعب. ويقال: أبو عبد الله مولى ميمونة أم المؤمنين. كان جد ابن سليمان مشهورا مقدما فى العلم والفقه، وهو ابن أخت مالك بن أنس (الإمام).
راجع (الديباج المذهب لابن فرحون ص ٣٤٥).

(٢) ابن وهب: راجع (ج ١: ٤٣ من هذا الكتاب).

(٣) ابن القصار: راجع (ج ١: ٢٤١، ٤٣٧ من هذا الكتاب).

(٤) هكذا فى د . وفى ز، ح: لآكل . والصواب ما أثبت.

(٥) أشهب: ابن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم أبو نمر القيسى الجعدى من ولد جعدة بن كلاب بن ربيعة بن عامر. اسمه مسكين. وهو من أهل مصر من الطبقة الوسطى ومن أصحاب مالك. وأشهب لقب.
راجع (الديباج المذهب لابن فرحون ص ٩٨).

(٦) راجع (ج ١: ٢٠٧ من هذا الكتاب).

(٧) راجع (سنن أبى داود ٢: ٢٣١).

[باب إباحة الأرنب]

قوله: «فاسْتَبْعُجَنا أرنبًا بمرِّ الظهران فسعوا عليه فلَغَبوا»[1]

قال ابن القوطية[2]: نفَج الأرنب وغيره نُفوجًا: جرى بسرعة. والرجل افتخر بما ليس عنده ولا فيه والشيء عظمته والريح جرت بغتة. وقال في حرف مثل هذا الوزن: بعَجَ بطنه بْعجًا ومنه[3]: تبعَّجَ السحاب بالمطر. وبعجه حُبُّ كذا: اشتد وجْدُه به.

وقوله: «فلَغُبوا».

اللُّغوبُ: الإعياء: يقال: لغَبَ ـ بفتح الغين ـ يلغبُ لغوبًا. ولغِبَ ـ بكسر الغين ـ لغة.

[باب إباحة مايستعان به على الاصطياد والعدو. وكراهة الخذف]

قوله: «نهى عن الخَذْف»[4].

قال الليث: الخَذْف: رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبَّابَتَيْك،أو تجعل مِخْذَفةً من خشبة ترمى بها بين إبهامك والسبابةْ.

[باب النهى عن صبر البهائم]

قوله: «نهانا أن تُصْبَر البهائم»[5]. معناه: نهانا أن نحبسها وهي حية ثم نرميها، وكل من حُبِسَ لقتل أو يمين فهو قتْل صَبْر[6] ويمينُ صبْر.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣:١٩٥٣). واللسان ـ لغب ولفظ (فسعى القوم فلغبوا وأدركتها) أي تعبوا وأعيوا.

(٢) راجع (ج ١: ٢٨٤ من هذا الكتاب).

(٣) هكذا فى د. وفى (ح): شقه.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٥٤).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٥٦).

(٦) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح): أو يمين صبر.

كتاب الأضاحى[1]

[باب وقتها]

قولـه: «شهدت الأضحى مـع النبى صلى الله عليه وسلـم فلم يَعْدُ أن صلى وفـرغ من صلاته وسلم[1] ، فإذا هو يرى لحم أضـاحى قد ذبحت قبل أن يفرغ مـن صلاته[2]. فقال: من كـان ذبح أضحيتـه قبل أن يُصلِّ أو نُصلِّ. فليـذبح مكـانها أخُرى، ومَـن كان لم يـذبح فليذبح باسم الله»[3].

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ: اختلف الناس فى الأضحية، فعندنا أنها سنة مؤكدة.

وقال أبـو حنيفة والليـثُ والأوْزاعِى إنها واجبـة؛ واشترط أبو حنيفـة فى الوجـوب: أن يكون المضحِّى يملك نصابا.

وقد زعـم بعض شيوخنا: أن المذهب على قولين فى وجُوبها، وخرَّج القول بالوجوب من قوله فى المدونة: «إذا اشتراها ولم يضح حتى ذهبت أيام الأضحى أَثِمَ».

وكان شيخنا يُنكر هذا الاستقراء ويقول: لعله رآه بـاشترائها مُلتزمًا لذبحها فأثِم لترك

---

(١) جاء هذا بعنوان ـ كتاب الضحايا ـ فى (م) خاصة وكذا بهامش ح بخط مغاير لخط الأصل.
قال القاضى: وقيل: سميت بذلك لأنها تفعل فى الضحى، وهو ارتفاع النهار.
وفى الأضحى لغتان: التذكير لغة قيس، والتأنيث لغة تميم.
وقال الجوهـرى قال الأصمعى فيها أربـع لغات: أضحية و إضحيـة: بضم الهمزة وكسرهـا، وجمعها: أضاحى بتشـديد اليـاء وتخفيفهـا. واللغة الثالثـة: ضحية. وجمعها: ضحـايا ـ والـرابعة: أضحاة. والجمـع أضحى كأرطـاة، وأرطى، وبها سمى يوم الأضحى.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٥٥١).
(٢) ما بين الرقمين ساقط من د.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ ١٩٦٠)

ماالتزم، وخَـرَّجوا القول بالـوجوب أيضا من قوله فى الموَّازية[٤] : هى سنة واجبة.. وهذا قد يقال فيـه أيضا: إنهم ربما يطلقـون هذا اللفظ تـأكيدا للسُّنـة، لكن ابن حبيب[٢] نص على التَّأثيم، وهو من كبار أصحاب مالك، ولكن قد وقع لأصحابنا أيضا التأثيم بترك السُّنَن على صفةٍ، وقد يكون هذا النَّحونَحا ابن حبيب، وإن كان الأظهر حمل مثل هذا الجواب على إفادة الإيجاب.

وقد تعلق مـن نفي الوجوب بقولـه صلى الله عليه وسلم: «مـن رأى هلال ذى الحجة وأراد أن يضحى، فلا يـأخذ من شعره، ولا من أظفـاره حتى يضحى»[٣] فوكل الأضحية إلى إرادته؛ وذلـك يدل على نفـى وجوبها.. وهذا قـدح فيه بـأنه قد يستعمـل مثله فى الـواجب؛ فيقال: من أراد أن يحج فليلبى، ومن أراد أن يصلى الظهر فليتوضأ.

وتعلقوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم: «أمرت بالنحر وهو لكم سنة»[٤].

وُرِوىَ:«ثلاث هن علىَّ فرائض، وهن لكم تطوع: النحر، والوتر، وركعتا الفجر»[٥].

وتعلق من أثبـت الوجوب بقوله صلى اللـه عليه وسلم لأبى بُـردة: «اذبحها ولن تجزئ عن أحد بعدك»[٤].

وقوله عليه السلام: «فمن ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أُخرى».

وهذا الأمر وذكـر الأجزاء يدلان على الوجوب، وقُـدح فى هذا بأنه لما خالـف السنة بأن أوقعها على غيرالجهة المشروعة بيَّن له الجهة المشروعة؛ فقال:«اذبح مكانها». وقال.

«لن تجُزئ» يعنى: عن السُّنة التى شرعت.

---

(١)الموازية راجع (ج ١: ٤٩٤ من هذا الكتاب).
(٢) ابن حبيب راجع (ح ١: ٤٩ من هذا الكتاب).
(٣و٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٧٧. وسنن أبى داود ٢: ٨٥).
(٥و٦)٣ـ راجع (سنن الدار قطنى ٤: ٢٨٢).

وقد خرج الترمذى والنَّسائى وغيرهما: «على أهل كل بيت فى كل عام أضحية وعتيرة[1] أتدرون ما العتيرة؟ هذه التى يقول الناس: الرجبية». ولفظة. (على) تفيد الوجوب.

وهذا الحديث لعله لم يثبت عند من أنكر الوجوب.

وقد قال بعض المحدثين: هو ضعيف المخرج، وأظنه لكون أحد رواته مجهولا، لاسيما وقد عطف على الأضحية العتيرة، وهى غير واجبة باتفاق، ولو صح نسخ وجوب العتيرة، كما قال أبو داود لأمكن أن يحمل قوله عليه السلام: «على أهل كل بيت» أن المراد به: عليهم إذا أرادوا إقامة السُّنة، وقد قال تعالى فى المتعة: ﴿حقًا على المتقين﴾[2].

وقال عليه السلام: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم[3]» ولم يحمل ذلك مالك على الوجوب؛ لأدلة قامت عليه فكذلك هذا.

وأما العتيرة: فقد فسرها فى الحديث: بأنها الشاة التى تذبح فى رجب.، وهو الذى يشبه فى معنى الحديث.. وأما العتيرة التى تعرفها الجاهلية: فهى الشاة تذبح ويصب من دمها على رأس الصنم، والعِتْرُ[4] بمعنى الذبح.

قال الحارث بن حلزة [5]:

عَنَتًا باطلا وظُلما كما تُعْـ ـتَـرُ عن حَجْرة الرَّبيض الظِّباءُ

وقال أبو عمرو الشَّيبانى: سمعت الأصْمِعى ينشدُ هذا البيت فصحف: تعتر بتعنز. فقلت له: وما تعنز؟ قال: تنحر العَنَز وهى الرمح الصغير. فقلت له: إنما هى: تُعتر. فصاح على فأكثر. فقلت له [لا][6] إنك لاترويها بعد اليوم إلا كما قلت لك.

وذكر بقية الحكاية وفيها: أن الأصمعى أيضا ألقى عليه بيتا غلَّطه فيه ذكر فيه: الفِرَا ففسره الشيبانى على أنه جمع فرو. فقال له الأصمعى: أخطأت.

---

(١) العتيرة: ذبيحة كانوا يذبحونها فى العشر الأول من رجب ويسمونها الرجبية أيضا. واتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا. راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٣: ١٣٦ ، سنن النسائى ٢: ٢٠٦).

(٢) سورة البقرة آية ١٨٠).

(٣) خرجه أبو داود فى (كتاب الطهارة ١: ٩٤).

(٤) هكذا فى ح. وفى د: والعنزه.

(٥) قال الحارث بن حلزة: يذكر قوما أخذوهم بذنب غيرهم. اللسان (عنز). راجع (اللسان: عنز ٦: ٢١١).

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من د وساقطة من ز، ح.

إنما هو جمع فرَا، وهو حمار الوحش. هذا الكلام فى وجوب الأضحية[1].

وأما تفسير البيت: فمعنى عنتًا: إعراضًا. وكانوا فى الجاهلية إذا طلب أحدهم أمرا نذر إن ظفر به ذبح عددا من غنم فى رجب.. وهى العتائر؛ فإذا ظفر به فقد يضن[2] بغنمه، وهى الربيض، فيذبح عددها ظباء فضرب[3] مثلا لمن أُخُذِ بذنب غيره.

وأما ماتضمنة الحديث: من إعادتها إذا ذبح قبل الصلاة؛ فاختلف الناس فيه.

فعند مالك: أنه لم يشرع الذبح إلا بعد صلاة الإمام وذبحه إلا أن يؤخر تأخيرا يتعدى فيه فيسقط الاقتداء به.

وعند أبى حنيفة [يعتبر][4] الفراغ من الصلاة دون مراعاة ذبح.

وعند الشافعى: إذا حلَّتِ الصلاة وذهب مقدار ما توقع فيه فبانْصِرام وقتها شُرعت الذبيحة فاعتبر الوقتُ دون الصلاة.. واعتبر أبو حنيفة: الصلاة دون الذبح[5]، واعتبر مالك: الصلاة والذبح جميعا.

فأما أصحابنا فيتعلقون بما ذكره مسلم عن جابر قال: صَّلى بِنَا النبى صلى الله عليه وسلم يوَم النحَّر بالمدينة، فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبى صلى الله عليه وسلم قد نحر؛ فأمر النبى صلى الله عليه وسلم: من كان نحر قبله أن يُعيد بنحر آخر، ولا ينحروا حتى ينَحر النبى صلى الله عليه وسلم[6]. وهذا نص فى مذهب مالك لأنه أمر بالإعادة من نحرَ قبله، ونهى عن النحر قبله، وذكر أنهم ظنوا: أنه عليه السلام نحر، فلهذا نحروا؛ فدل على أن هذا الحكم مشهور عندهم، ولم يَعْذِرهم لظَّنهم وغَلِطهم.. وهذا يؤكد ماقاله مالك.

وأما أبو حنيفة: فتعلق بهذا الحديث الذى أخذنا فى الكلام عليه[7]، وهو قوله عليه السلام: «من ذبح قبل أن نُصلِّ - أو نُصلِّى - فليذبح مكانها أُخرى».

---

(١) هكذا فى د. وفى ز: الضحية.

(٢) هكذا فى د، ح. وفى ز: يظن.

(٣) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: فيضرب. وانظر هذا الخبر فى اللسان (عتر).

(٤) ما بين المعقوفتين يقتضيها السياق وذكر بهامش د.

(٥) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: الصلاة دون الوقت.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٦٤).

(٧) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: فى الكلام عنه.

وفى بعض طرقه: «من ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها شاة».

وفى بعض طرقه: «ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سُنَّة المسلمين»[1].

فاعتُبِر فى هذه الأحاديث: الصلاة دون الذبح.

وقال فى بعضها: «فمن ذبح بعد الصلاة فقد تم نُسُكُه»، واشتراط الذبح زيادة تفتقر إلى دليل.. وأما الشافعى فرأى: أن المراد بذكره الصلاة: الوقت. وجعل الفراغ منها عَلَما عليه(٢)؛ فلهذا اعتبر الوقت.

هذا الكلام فى مبتدإ زمن الذبح.. وأما منتهاه؛ فمن الناس من قال: يوم النحر خاصة.

ومنهم من قال: يوم النحر ويومان بعده، وهو مذهب مالك.

ومنهم من قال: يوم النحر وثلاثة بعده.

ومنهم من قال: إلى آخر الشهر.

وقال أصحابنا قوله عزوجل: ﴿ويَذْكُروا اسم الله فى أيام مَعْلُوماتٍ على مارزقهُم من بَهِيمة الأنعام﴾[3] يَردُّ قول من قال: يوم النحر خاصة؛ لأن الأيام جمع لايُعبَّربه عن اليوم الواحد، وأقل الجمع: ثلاثة. على رأى كثيرمن أهل الأصول؛ فيحمل على هذا المتيقَّن وزيادة أيام عليه تفتقر إلى دليل.

وقوله فى بعض طرقه: «إن عندى جَذَعةً من المعز، فقال صلى الله عليه وسلم: ضَحِّ بها ولاتصلح لغيرك»[4].

وفى بعض طرقه: «إن عندى عَناق لبنٍ وهى خيرمن شاتَىْ لحم؛ فقال: هى خيرمن نَسيكَتَيك، ولاتجزىء جذعة عن أحد بعدك»[5].

ففيه: دلالة على أن الجَذَعَ من المعز لاتُجزِىء فى الضَّحايا.

وأما الجذعُ من الضأن فيضحَّى به[6] خلافا لمن منعه.. والحجة فى الإجزاء ماذكره مسلم بعد هذا عن عقبة بن عامر: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه غنما يقسمها

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٦١).

(٢) هكذا فى ز، ح. وفى د: عليها.

(٣) سورة الحج آية: ٢٨.

(٤و٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٦١).

(٦) هكذا فى ز، ح. وفى د: بها.

على أصحابه ضحايا؛ فبقى عَتود[1] فذكره لرسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقال: ضَحِّ به أنَت».

وفى بعض طرقه عن عقبة بن عامر قال: «قسم فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحايا فأصابنى جَذع؛ فقلت: يارسول الله إنه أصابنى جذع فقال: ضَحِّ به»[2].

وعند النسَّائى وأبى داود: أنه كان عليه السلام يقول: «إن الجَذع يُوفِّ بما يوفى منه الثَّنِّى».. وعند الترمذى عن أبى هريرة: سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول: «نِعْمَ أو سمعتُ الأُضحية الجذَعُ من [3] الضأن».

وإن تعلق المخالف بقوله عليه السلام فى كتاب مسلم: «لا تذبحوا إلاَّ مسنة إلا أن تعسَّر عليكم فتذبحوا جَذَعة من الضأن»[4].

قيل: يصح حمل هذا على الاستحباب للمُكْثر أن يذبح فوق سن الجذعة، لاعلى أنها لاتجزىء أصلا. كيف؟ وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم: «إلا أن تَعسَّر عليكم فتذبحوا جَذَعة من الضأن».. ولو كانت لامدخل لها فى الأضاحى لم يقل هذا كما لم يقل مالا يجزىء من الحيوان.

والأصناف التى يُضحَّى بها: غنم، وإبل، وبقر.

وعندنا: أن الغنم أفضل اتباعًا لفعل النبى صلى الله عليه وسلم فى أضحيته.

وعند المخالف: الإبل أفضل لأنها أكثر ثمنا وأعم نفْعا، ولم يُرد عند مالك فى الشرع هذا الذى ظنه المخالف، وإنما أراد ماهو أرْطَبُ لحما.

واختلف المذهب عندنا إذا عدل عن الغنم ماالذى يليها فى الفضل، فقيل: الإبل. وقيل: البقر.

---

(١) العتود: قال أهل اللغة العتود من أولاد المعز خاصة، وهو ما رعى وقوى. قال الجوهرى وغيره: هو مابلغ سنة. وجمعه: أعتدة وعدّان. بتثقيل الدال، والأصل: عتدان.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٥٦).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٥٥)

(٣) خرجه النسائى فى كتاب الضحايا فى باب المثنى والجذعة. وأبو داود فى باب ما يجوز من السن فى الضحايا، والترمذى فى باب ماجاء فى الجذع من الضأن فى الأضاحى.

(٤) ذكر فى باب سنن الأضحية.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٥٦).

وقوله عليه السلام: «هى خير نَسِيْكَتَيك».

قال الشيخ أبو الحســن ابن القابسى[1] رحمه الله: فيه دلالة على أن مـاذبح قبل الإمام: أنه لايباع وإن كان لايجزىء؛ لأنه ـ عليه السلام ـ سماه: نسيكته، والنسيكُ لايباع.

قول أنس: «وقام الناس إلى غُنيْمَة فتوزَّعوها. أو قال[2]: فتجزَّعوها».

قال الشيخ: أمـا: توزَّعوها. فمعروف.. وأمـا تجزَّعُوها فبمعنى اقتسموهـا قِطعةً قطعةً. والجِزعة[3]: القطعة. وقيل: البقية.

قوله: «ضحى بكبشين أملحين». تقدم تفسيره.

وقوله: «وضع رجله على صفاحها»[4]. صفح كل شىء وجه وناحيته.

[باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السِّن والظفر وسائر العظام]

قوله: «يارسول الله! إنا لاقُوالعـدُو غدا. وليست معنا مُدًى؛ فقال: أعجل أو أَرِن»[5]:

---

(١) أبو الحسن القاسمى: هو على بن محمد بن خلف المعافرى القيروانى أبو الحسن بن القابسى.. عالم المالكية بإفريقية فى عصره. كان حافظا للحديث وعلله ورجاله؛ فقيها أصوليا أعمى من أهل القيروان. لـه تصانيف منها: «الممهد» كبير جدا فى الفقه، و«أحكـام الديانات»، و «المنقذ مـن شبه التأويل»، «ملخـص الموطأ ـ خ» و «الرسالـة المفصلة لأحوال المعلمين والمتعلمين ـ خ».

راجع (الأعلام ج ٥: ١٤٥ ط. ثانية. ووفيات الأعيان ١: ٣٣٩).

(٢) هكذا فى ز: أو قال. وفى د، ح: وقال.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٦٢).

(٣) ذكر فى هامش د الجزع: القطع.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى: ٣: ١٩٦٦).

(٥) هكذا فى ح، ووقـع ضبط: أرن ـ بكسر الـراء وسكون النون ـــ ولم يذكـر ياء الإشباع بعـد النون. وجاء فى نسـخ المعلم: أرنى.

هذا وقد اختلف فى صيغتها ومعناها. قال الخطابى:

هذا حرف طـال ما استثبت فيه الرواة وسألـت عنه أهل العلم باللغـة، فلم أجد عند واحد منهم شيئـا يقطع بصحته، وقد طلبت به مخرجا؛ فرأيته يتجه لوجوه.

أحدها: أن الدم غير السن والظفر ـ أرن.

والثانى: أن يكون: إرن. بوزن: إعرن. من: أرن يأرن إذا نشط وخف. يقول: خف وأعجل لئلا يقتلها خنقا.

والثالث: أن يكون بمعنى أدم الحز ولا تفتر. من قولك: رنـوت النظر إلى الشىء إذا أدمته، أو يكون: علاك وغلبك فقد ران بـك.. ورين بفـلان: ذهـب بـه الموت.. وأران: القوم إذا ريـن بمـواشيهـم. أى: هلكت وصـاروا ذوى ريـن فى مواشيهم؛ فمعنى: إرن. أى صر ذا رين.

فى ذبيحتك.. ويجوز أن يكون أراد تعديه ران. أى: أزهق نفسها.

قال القسطلانى: بهمزة مفتوحة وراء ساكنة ونون ومكسورة وياء حاصلة من إشباع كسرة النون.

راجع (النهاية لابن الأثير: أرن).

ما أنهر الدم وُذكَر اسم اللـه عليه فكُلْ ليس السِّن والظُّفُر. وسأحدثـك: أما السِّن فعظم. وأما الظفر فمدى الحبشة.

قال: وأصبنا نَهب إبل وغنم. فندَّمنها بعير فـرَماه رجل بسهم فحبسه؛ فقال النبى صلى الله عليه وسلـم:«إن لهذه الإبل أوابد كأ وابـد الوحش؛ فإذا غلبكـم منها شيء فاصنعـوا به هكذا»[1].

وفى بعض الطـرق:«إنا لاقُو العدوَّ غـدا وليس معنا مُدًى «فَنُذَكِّى[2] باللِّيط» فذكر الحديث.

وقال:«فندَّ علينا بعير منها فرميناه بالنبل فَوهَصْناه»[3].

وفى بعض طرقه: «أفنذبح بالقَصَب»[4]؟.

قال الشيخ ـــ: كل ماتمكن التـذكية به ويُنْهِرُ الـدم وليس فيه معنى يمنـع من حصول التذكية فالتذكية به تصح.

وأما مااستثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم من السِّن والظفر؛ فقد اضطرب العلماء فى ذلك، والـذى وقع فى مـذهبنا منصُوصًـا: التفرقة بين المتصـل فى ذلك والمنفصـل، فيمنَعُ حصول التذكية بالسن والظفر المتصلين بالإنسان، وتحصل التذكية بالمنفصلين عنه إذا تأتت بهما التذكية.. وقد وقع فى بعض مانقل عن مالك المنع مطلقا.

ووقع لبعض أصحابنـا مايشير إلى صحة التذكية مطلقا إذا أمكنـت بهما، فمن منع على الإطلاق أخـذ الحديث على عمومـه، لاسيما والإشارة للتعليل فيـه بالعظم تـدل على المساواة بين المتصل والمنفصل لكون السن عظماً فى الحالين.

وأما الإجازة على الإطلاق فيحُمل الحديث على أن المراد به سـن يصغر عن التذكية به، ولايسلَّم القولُ بالعموم فيه، وكذلك يُدعى التخصيص فى التعليل فنقول[5]:

لما عُلَم أن العظم لاتتأتى به الذَّكاة، وأن ذلك مما يعلمونه أحال التعليل عليه.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٦٨).

(٢) الليط: هى: قشور القصب.

(٣) ووهصناه: رميناه رميا شديدا. وقيل: أسقطناه إلى الأرض.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٦٨).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٦٨).

(٥) هكذا فى نسختى د، ز، وفى ح: ندعى ـ بالنون، وكذلك فنقول.

وأما المنصوص من المذهب: فهو التفرقة وكأنه يرجع إلى هذا القول الآخر الذى هو الإجازة على الإطلاق؛ لأن المجيز على الإطلاق يشترط كون التذكية مُتَأَتِّيَة بها، ولكنه لم يعين وجه التَّأتِّى وعيَّنه فى المنصوص؛ فرأى أن كونه متَّصلا يمنع من التأتِّى ومنفصلا لا يمنع منه؛ فلهذا فرق بينهما.

وأما العظم فتجوز التذكية به إذا أمكن ذلك، ولم أر فيه نَصَّ خِلافٍ.. وتعليل النهى فى الحديث به يقتضى أن يقال فيه ماقيل فى السِّن.

وقد كان بعض شيوخنا يشير إلى هذا ويُجْريه مجرى السن وَيعتَلُّ بما ذكرناه من التعليل به فى الحديث.

فإن قيل: فما وجه أمره صلى الله عليه وسلم الذابح هاهنا بالعجلة؟.

قيل: يحتمل أن يكون ذلك لأن الحديد يُجْهِزُ القتل لحدَّته وغيره لايفعل ذلك؛ فإذا لم يسرع الذبح به[1] خشى أن يقتل الذبيحة بالضغط والخنق؛ فكان الأحوط الإسراع فى الفعل.. وهذا يظهر صوابه للحس.

وأما قوله: «فندَّ علينا يعبر منها فرماه بسهم فحبسه»[2].

فقد اختلف الناس فى الإنس إذا توحس حتى صار غير مقدورٍ عليه؛ فمذهب مالك: ألا يذكَّى إلا بما تُذكى به الإنسية. والحجة له استصحاب الأصل الذى كان عليه قبل استيحاشه، ولأن الأحكام باقية عليه كبقاء المِلْك إلى غير ذلك، فكذلك يجب أن يبقى عليه حكم المنع من التذكية بالعقر.

وأما أبوحنيفة والشافعى فإنهما أخرجاه عن الأصل ورَأَيا تذكيته بما يذكىَّ به الوحش إعتبارا بالحالة، التى هو عليها ووجود العلة التى من أجلها أبيح العَقر فى الوحش، وهوعدم القدرة عليه، وكذلك هذا المتوحش فقد صار غير مقدور عليه، واعتمد على هذا الحديث. وقد قال فيه صلى الله عليه وسلم:

---

(١) هكذا فى ز،ح. وفى د: فإذا لم يسرع الذبح خشى.
(٢) قوله: «فندعلينا بعير منها فرماه بسهمه فحبسه وتقدير هذا: فرماه.

«إن لهذه الإبل أوابدكأ وابد الوحش؛ فإذا غلبكم منها شيء فاصنعوا به هكذا»[1] فقد أباح صلى الله عليه وسلم اصطياد البعيرإذا نَّد بالرمى.. وهذا نفس ماقالاه.

وقد قال بعض أصحابنا فى الانفصال عن هذا: إن الحديث خبرعن فعلة واحدة لايدُرى كيف وقعت؟،

وجوابه صلى الله عليه وسلم محال عليها فيقع فى جوابه من الاحتمال ماوقع فيها.

ويحتمل أن يكون [2] هذا البعيرحبسه السهم ولم يقتله، فكأنه صلى الله عليه وسلم أخبرهم: أن حبسه بالرمى وغيره مما فيه ألمَ له [3] وتعريض لقتله[4] يجوز لاعلى أنه تحصل التذكية به، وإذا احتمل الحديث سقط التعلق به.

وقد يتعلق المخالف بما خرجه الترمذى عن رجل ذكره «قلتُ: يارسول الله أما تكون الذكاة إلافى الحلق واللَّبة؟. قال: لو طعنت فى فخذها لأجزأ عنك»[5].

قال يزيد بن هارون: هذا فى الضرورة.

وهذا الحديث لم يُسلِّم بعض أصحابنا ثبوته. وقال بعضهم: يكن أن يراد به الصيد الذى لايقدرعليه؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم فهم عن السائل بقرينة الحال [6]: أنه سأله عن صيد أراد أن يَتصَيَّده: هل لايذكَّى إلافى الحلق أو اللّبة؟ فأجابه صلى الله عليه وسلم بما قال.

وأما ابن حبيب المجيزلقتل ما سقط فى مهواة بالطعن فى الجنب ونحوه؛ فإنه قد يحمل هذا الحديث على مثل هذا الذى انفرد بإجازته دون أصحاب مالك.. وقد ألزم على هذا الذى انفرد به جواز صيد البعيرإذا نَدَّ بالعقركما ذكرناه[7] عن المخالف.

وقد لايلزمه ذلك؛ لأنه إذا سقط فى مهواة تيقَّنا تلَفه؛ فقد يُبيحُ صيانة المال عن

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٥٨).
(٢) من ز، ح. وفى د: ويحتمل هذا البعير.
(٣) هكذا فى ز، ح. وفى د: المزلة.
(٤) هكذا فى د. وفى ز،ح: لتلفه.
(٥) خرجه الترمذ فى كتاب الأطعمة فى باب ماجاء فى الذكاة فى الحلق واللبة.
وفى أبى داود فى كتاب الأضاحى باب ما جاء فى الدبيحه المتردية.
(٦) هكذا فى د. وفى ز، ح: حال.
(٧) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: حكيناه.

التلف هذا النوع من التذكية. والبعير إذا نَدَّ قـد يعود إلى التأنس وإلى المِلْك، كما كان أول مرة فيذكى ذكاة الإنسية.

وقد يُتَحَيَّـل عليه قبل أن يعود بنفسـه حتى يحصل سليما، أو جـريحا جرحا يُؤْمـن عليه معه؛ فيذكى حنيئذ ذكاة الإنسية، ولا يلزمه عندى أن يقول فيها نَدَّما قاله المخالف.

وأما قـوله عليـه السلام: «أعْجِـل وأرنى»[1]. فإن هـذه اللفظة تفيـد قريبـا من معنـى الأُولى[2]، وهى بمعنى النشاط والسرعة من قولهم: أرِنَ المهرُيأْرِن.

وقال بعض أهل اللغة: صوابه أن يكون مهموزا.

وقوله عليه السلام: «أوابد كأوابد الوحش».

فإن الأوابد التـى [قد][3] تأبـدت: أى توحشت ونفرت مـن الإنس، وقد أبَدتْ تَـأْبُدُ، وتأبدَّتِ الـديارُتوحشَّتْ وخلت من قطـانها. ومنه قولهم: جاء بآبِـده. أى: بكلمةٍ أو بخصلة ينفر منهـا ويستوحـش. قال ابـن الأنبارى: وقد أبَّـد الشاعـر: إذا أتى بـالعويـص فى شعره ومالايكاد يُعرف معناه وهى أمثال . مؤبدة.

إذا كانت وحشية مُعتاصةً على المخرج لها والباحث[4] عنها.

وأمـا قولـه: «وُيذَّكـى باللّيـط». قال عيسـى: الليطة: فِلْقـة القصبة. والشفيرة: فلْقـة العصا، والضَّـرِزُ[5] فلقة الحجر فكل ما ذبح به من هذا فلا بأس به إذا قطع الأوداج والحلقوم. قال: والشِّظاظ: عود محدد الطرف، والذكاة به جائزة فى حال الضرورة.

وأما قوله: «وَهَصْناه»[6] فإن الحديث: «إلا وهَصَهَ الله إلى الأرض»[7].

قال بعض أهل اللغة: أى حطَّه ودقَّه. يقال: وهصت الشيء ووقصته ووطسته[8].

(١) راجع (صفحة ٣٢٨ من هذا الجزء هامش (٢).).
(٢) هكذا فى د. وفى ز، ح: الأول.
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من د وساقطة من ز، ح.
(٤) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: والباعث وما أثبت هو الأصوب.
(٥) هكذا فى نسختى د، ز، وفى ح: الظرر.
(٦و٧) راجع (ص ٣٢٨ هامش (٣).).
(٨) هذا الحديث قد يكـون مما أشار إليه ابن الأثير عن الغـريبين للهروى وهو حديث عمر: «أن العبـد إذا تكبر وعدا طوره وهصه الله إلى الأرض، ولعله: إلا وهصه الله إلى الأرض.

ومنه الحديث: «إن آدم عليه السلام حين أُهبط مـن الجنة وهَصَه الله إلى الأرض.» قال أبوحمزة: رُمِى رَميًا عنيفاً. وكل من وضع قدمه على شيء فشدخه فقد وهَصَه.

[باب بيان ماكان من النهى عن أكل لحوم الأضاحى بعد ثلاث فى أول الإسلام، وبيان نسخه و إباحتة إلى متى شاء].

وقولـه: «كُنَّا لانُمسك لحوم الأضاحى فـوق ثلاث، فـأمرنا رسـول الله صلى اللـه عليه وسلم أن نأكل منها وَنتزوَّد»[1].

قـال الشيخ: جمهـور الفقهاء على أن الأكـل مـن الأضحية غيرواجـب. وشذَّ بعضهـم فأوجـب الأكل منها لظـاهر هـذه الأوامر.. والجمهور. لما كـانت عندهـم جاءت بعـد الحظر حُمِلـت على الإباحـة كقولـه تعالى. ﴿ وإذا حَلَلْتـمُ فاصْطَـادوا﴾[2] و﴿فإذا قضِيـتِ الصَّلاةُ فانْتَشِرُوا﴾[3].

قال الشيخ: خرَّج مسلم فى حديث لحوم الأضاحـى: «حدثنا محمد بن مُثَنَّـى، حدثنا عبد الأعلى. حدثنا سعيد عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى[4] هكذا عند أبى العلاء.

وأما عند الجُلـودى والكسائى فهو: «حدثنا ابـن مثَنَّى، حدثنا عبد الأعلى حـدثنا سعيد عن قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد» [5] فزاد فى الإسناد قتادة.

قال بعضهم: الصواب عندى ماعند أبى العـلاء.. وكذلك خرجه الدمشقى فى كتاب

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٧٢).
(٢) سورة المائدة آية: ٢.
(٣) سورة الجمعة آية: ٣.
(٤) من ح، ز وساقطة من د.
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٧٣).

(الأطراف[1]) عن مسلم عن محمد بن مثنَّى عن عبد الأعلى عن سعيد عن أبى نضرة، ليس فيه: عن قتادة[2].

[باب الفَرَع والعَتيرة]

قوله عليه السلام: «لافرعَ ولا عتيرة»[3].

أما الفرع فقد فسره مسلم بأنه أولُ النتاجِ فى سياق الحديث كان: ينتج لهم فيذبحونه. قال غيره: يذبحونه لآلهتهم. قال أبو عبيد عن أبى عمرو[4]: الفَرَعُ والفَرَعَةُ ــ بنصب الراء ـ هو أول ماتلده الناقة، وكانوا يذبحون ذلك لآلهتهم فنهى المسلمون عن ذلك.

وقد أفرع القوم إذا فعلت إبلهم ذلك.

وقال شَمِرٌ: قال أبو مالك: كان الرجل فى الجاهلية إذا تمت إبله مائة قدم بكًرا فنحره لصنمه فذلك الفرع .

وذكر أبو عبيد تفسير العتيرة التى ذكر أنها الرجبية: ذبيحة كانت تذبح فى رجب

---

(١) قامت طائفة من المحدثين وعملوا مايسمى بكتب الأطراف وطريقتهم فيها أن يذكروا طرفا من الحديث يدل على بقيته، ثم هم يجمعون أسانيده.. إما على وجه الاستيعاب، وإما مقيده بكتب مخصوصة وإليك بعض هذه الكتب:
أ ـ أطراف الصحيحين للحافظ إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى سنة ٤٠٠ هـ وأطرف الصحيحين لأبى محمد خلف بن محمد الواسطى المتوفى سنة ٤٠١ هـ
قال الحافظ ابن عساكر: وكتاب خلف أحسنها ترتيبا ورسما وأقلها خطأ ووهما.. ويوجد بدار الكتب المصرية فى أربعة مجلدات، وأطرفها أيضا لأبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانى المتوفى سنة ٤٣٠ هـ.
ب ـ أطراف فى السنن الأربعة لأبى القاسم على بن الحسن المعروف بابن عساكر الدمشقى المتوفى سنة ٥٧١ هـ.
فى ثلاثة مجلدات مرتبا على حروف المعجم، واسمه الإشراف على معرفة الأطراف.
جـ ـ أطراف الكتب الستة لمحمد بن طاهر المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧ هـ.. ولما كان كتابه مشتملا على أوهام كثيرة وترتيب مختل لخصه الحافظ شمس الدين محمد بن على بن الحسين الحسينى الدمشقى المتوفى سنة ٧٦٥ هـ، ورتبه أحسن ترتيب.
راجع (كشف الظنون ١ : ٨٥و ٩٢و الحديث والمحدثون ٤٣٣و ٤٣٤ للدكتور محمد محمد أبو زهو سنة ١٩٥٨).
(٢) ومما يؤكد صحة ما عند الجلودى والكسائى بأن سند أبى العلاء قد سقط منه قتادة عن أبى نضرة: أن المنذر بن مالك بن قطعة ـ بكسر القاف وسكون المهملة ـ العبدى العوفى ـ بفتح العين ـ أبو نضرة البصرى عن على وأبى ذر مرسلا.. وابن عباس وطائفة وعنه قتادة، وعبد العزيز بن صهيب وجماعة. وثقه ابن معين والنسائى [وأبو زرعة وابن سعد] مات سنة ثمان ومائة هـ .١ هـ.
راجع (خلاصة تذهيب الكمال للخزرجى ص ٣٣١).
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٧٦).
(٤) هكذا فى ز، ح. وفى د عمر.

يتقرب بها أهل الجاهلية، ثم جاء الإسلام فكان على ذلك[١] ثم نسخ بعد..

وذكر أن هذا الحديث فيما يُرى هو الناسخ لقوله عليه السلام: «على كل مسلم فى كل عام أُضْحَاة وعتيره»[٢].

وذكر فى موضع آخر من كتابه فى حديث النبى صلى الله عليه وسلم: أنه سئل عن الفَرَع، فقال: «حِقٌ وإن تتركه حتى يكون ابن مخاص، وابن لبون زُخْزُبًا خير[٣] من أن تكفأ إناك، وتُولِّه ناقتك، وتذبحه يلصق لحمه بوبره».

فقال: الفرع أول شىء تنْتجه الناقه. وكانوا يجعلونه لله عزوجل؛ فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «هو حِقٌّ» ولكنهم كانوا يذبحونه حين يولد. وفيه من الكراهة.

أنه لاينتفع به. ألاترى قوله عليه السلام: «وتذبحه يلصق لحمه بوبره».

وفيه أيضا: أن ذهاب ولدها يرفع لبنها. ألاترى قوله عليه السلام: «خيرمن أن تَكْفأ إناءك». يعنى: أنك إذا فعلت ذلك فكأنك كفأت إناءك[٤] وهرقته، وأشار به إلى ذهاب اللبن

قال: وفيه أيضا: أن يكون فجعها به فيكون إثما. ألاتراه يقول: «وُتَولِّه ناقتك».

ومنه الحديث فى السَّبى: أنه عليه السلام «نهى أن تُولَّه والدة على ولدها»[٥].

فأشار صلى الله عليه وسلم بتركه حتى يكون ابن مخاص وهو ابن سنةٍ، ثم يذبح وقد طاب لحمه واستمتع بلبن أمه سنةً ولايشق عليها مفارقته؛ لأنه استغنى عنها.. والزُّخْزُبُّ: هو الذى غلظ جسمه واشتد لحمه.

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح. فكان ذلك.

(٢) قال أبو داود: العتيرة منسوخة.. هذا خبر منسوخ.

راجع (سنن أبى داود أول كتاب الضحايا ٣: ٩٣).

(٣) زخزبا: هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: زخربا. (تحريف والحديث فى اللسان (زخرب) خرجه أحمد وأبو داود والنسائى والحاكم فى المستدرك.

(٤) إناءك وفى نسختى د، ز: إناك وما أثبت هو الأصوب.

(٥) جاء فى (النهاية لابن الأثير عن الغريبين للهروى).

[باب نهى من دخل عليه عشر ذى الحجة وهو مريد التضحية أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئا]

قوله عليـه السلام: «من كان ذِبْحٍ يذبحه فإذا أهلَّ هلال ذى الحجة فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئا حتى يُضحِّى»[1].

وذكر بعد هذا قـال: «كنا فى الحمام فاطَّلى بعضهم؛ فقال بعضهم: إن ابـن المسيَّب يكره هذا أو يَنْهَـى عنه. يعنى: فى الأضحى؛ فلقيـتُ ابن المسيَّب فذكـرت ذلك له؛ فقال: يـا ابن أخى هذا حديث نُسى وتُرِكَ. حدثتنى أم سلمة رضى الله عنها قالت:

قال النبى صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث.

قال الشيخ: مذهبنا أن هذا الحديث لا يلزُم العمل به.

واحتج أصحـابنا بقـول عائشـة رضى الله عنهـا: «كان النبـى صلى الله عليـه وسلم يُهدى من المدينة فَأفْتِل قلائد هَدْيه، ثم لا يجتنب شيئا مما يجتنب المحرم.

وظاهر هذا الإطلاق: أنه لا يحرم تقليم الأظفار ولا قص الشعر.

ومذهب ربيعة وأحمد وإسحاق وابن المسيَّب: المنع أخذا بالحديث المتقدم: ويرون:

أن النص على ماذكر فيـه أولى من التمسك بالإطلاق الذى وقع من لفـظ عائشة رضى الله عنها.

ومذهب الشافعى: حمله على النَّدب، وحكى عن مالك، ورخص فيه أصحاب الرأى

ذكْر حديث حمزة وإنشاد القَيْنة له

ألا ياحَمْزُ للشُرفِ النِّواء[2].

قـال الشيخ: الشَّـارِفُ المسـنُّ من الإبـل، وكـذلـك النَّاب.. وجمع الشـارف: شُرف . والنِّواء: السِّمان. يقال: نَوتِ الناقة تنوى إذا سَمنتْ[3] ونَوايَةً ونِواية وهن نِواء[3].

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٧٧).

(٢) هذا ما أنشدته القينة لحمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه، وهو فى بيت فى شرب من الأنصار، فلما غنته ثار إلى شارفين مناخين إلى جنب الحجرة وهما لعلى بن أبى طالب فجب أسنمتهما وبقر خواصرهما ثم أخذ من أكبادهما.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٣: ١٥٦٨).

(٣) مابين الرقمين من د وساقط من ز.

كتاب الأشربة

ذِكْر حـديث أنس وكونـه يَسْقي الخمر فى بيتِ أبـى طلحة يوم حُرِّمـت: «وماشرابهم إلا الفضيخ: البسُر والتمر. فإذا منادٍ ينادى: إن الخمر قد حُرِّمت؛ فقال لى أبو طلحة: أَهْرِقها»[1].

وفى بعض طـرقه: «جـاء رجل فقال: هـل بلغكم الخبر؟ قلنا: لا. قـال: فإن الخمـر قد حُرِّمت؛ فقال: ياأنس! قم[2] أرق هذه القلال».

وفى بعض طرقه: «قم إلى الجرة فاكسرها فَفَعَلْت»[3].

قال الشيـخ: قد حصل الاتفـاق على تحريم عصير العنب التى إذا استنبذ[4] فأسكر. واختلف الناس فيما سواه فذهب مالك والشـافعى وجماعة من الصحابة والتابعين لا يحصون كثرة ثم إلى تحريم كل مسكر من أى نوع كان: مطبوخاً كان أو نيئا.

وذهب قـوم من البصريين إلى قصر التحـريم على عصير العنب ونقيـع الزبيـب النِّىء؛ فأما المطبوخ منهما، والنىء، والمطبوخ مما سواهما فحلال مالم يقع الإسكار.

وذهـب أبو حنيفة: إلى قصر التحـريـم على المعتصر مـن ثمرات النخيـل والأعنـاب[5] وتحليل ماسواهما مالم يقع فيه الإسكار[6]، وله فى ثمرات النخيل والأعناب تفصيل؛ فيرى: أن سلافة العنب يحرم قليلها وكثيرها إلا أن تطبخ حتى ينقص ثُلثاها.

وأما نقيع الزبيب والتمر فيحل مطبوخهما وإن مسَّته النار مسًا قليلا من غير اعتبار بحد كما اعتبر فى سُلافة العنبِ وأما النِّىء منهما فحرام ولكنـه مع تحريمه إيَّاه لا يـوجب الحد فيه.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٣ :١٤٨ ومابعدها).
وفى نسختى د، ز (ح): فقال لى : يا أبو طلحة.

(٢) من د وساقطة من ز.

(٣) هكذا فى د. وفى ز، ح: «قم إلى هذه الجرة فاكسرها؛ ففعلت.

(٤) هكذا فى ز. وفى د: ح: إذا اشتد فأسكر.

(٥) هكذا فى ز، ح. وفى د.النخيل وتحليل ما سواهما.

(٦) هكذا فى د وفى ز، ح: مالم يقع الإسكار.

وهذا كله مالم يقع الإسكار، فإن وقع الإسكار استوى الجميع عند الجميع؛ فالحجة لجمهور العلماء الاستنباط من الكتاب وظواهر الآثار.

فأما المستنبط من الكتاب فإن الله سبحانه نبّه على أن علة تحريم الخمر كونها تَصُدُّ عن ذكر الله وعن الصلاة، وتوقع العداوة والبغضاء على حسب ماقال الله عَزَّ من قائل: ﴿إنما يُريد الشيطانُ أن يُوقع بينكم العداوةَ والبغضاءَ فى الخمر والميسر ويصدَّكم عن ذكر الله وعن الصلاة﴾[1] وهذا المعنى بعينه موجود فى كل مسكر على حد سواء لا تفاضل بين الأشربة فيه، فيجب أن يكون حكم جميعها واحدا.

فإن قيل: إنما يتوقع هذا فى الإسكار المغيِّر للعقل،وتلك حالة اتفق الجميع على منعها.

قلنا: قد اتفق الجميع على منع عصير العنب وإن لم يسكر؛ وقد علل البارى عزوجلَّ تحريمه بماذكرناه؛ فإذا كان ماسواه فى معناه؛ فيجب أن يجرى فى الحكم مجراه، وصار التحريم للجنس، وعُلِّل بما يحصل من الجنس على الجملة، وهذا وجه صحيح.. هذا مأخذ التعليل من تنبيه الشرع. وتلقِّى التعليل من سياق التنزيل أولى وآكد من سائر مايتعلق به فى هذا النوع..

وللتعليل مأخذ ثان وهو: أنانقول إذا شُربت سُلاقة العنب عنداعتصارها ولم تشتد وهى حلوة [2] فهى حلال إجماعا؛ فإن اشتدت وغلت وأسكرت حرمت إجماعًا؛ فإن تخَلَّلت من قبل الله سبحانه حلت أيضا؛ فنظرنا إلى تبدل هذه الأحكام وتجددها عند تجدد صفاتٍ وتبدلها، فأشعر ذلك بإرتباط الأحكام بهذه الصفات، وقام هذا مقام النطق بذلك؛ فوجب جعل ذلك علة وحُكِمَ بكون الشدة والإسكار علة للتحريم لما رأينا التحريم يُوجد بوجودها ويُفقد بفقدها، وإذا وضح ذلك ثبت ما قلناه.هذه إحدى الطريقتين مما عليه الجمهور[3].

والطريقة الأخرى الأحاديث الكثيرة منها: ماذكره مسلم كقوله صلى الله عليه وسلم: «كلُّ مُسكرحرام».

وقوله: «نهى عن كل مسكرٍ أسكر عن الصلاة». وقوله: «كل مسكرٍ حرام» وإن على

---

(١) سورة المائدة آية: ٩١

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (م): وهي حارة. أى: اشتد اعتصارها فلم تكن حلالا بالإجماع كما سيوضح بعد.

(٣) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح): من تصحيح ما عليه الجمهور.

الله عهدا لمن شرب المسكر أن يسقيَـه من طينة الخبَال.قالوا:يارسول اللـه وما طينة الخبال؟. قال: عَرَق أهل النار أو عصارة أهل النار»..

وقولـه صلى الله عليـه وسلم:«كل مسكـر خمرٌ وكل مسكـر حرام، ومـن شرب الخمر فى الدنيا فمات وهو يُدْمنها لم يتب لم يشربها فى الآخرة..

وقوله صلى الله عليه وسلم:«كل مسكر خمر وكل خمر حرام[1]».

والحديث الذى بدأنا بذكره: أنها حُرِّمت وماشرابهم إلا الفضيخ، وبادر الصحابة رضى الله عهم لإراقتـه عند نزول التحريم وهـم أفهم عن الله تعـالى بقوله:وقد شاهـدوا التنزيل، وحاضروا الـرسول واللغـة لغتهم واللسان لسـانهم، والتحريم نـزل، وهذا شرابهم وهـذا كله واضح جلى.. وهـذه الأحاديـث كلها التى خـرَّجها مسلـم تَردُّ على المخالـف من كـل وجه؛ لأنهم إن منعوا التسميـة حتى لايتعلـق بظاهر القـرآن فقد قال صلى اللـه عليه وسلـم: «كل مسكر خمر وكـل خمر حرام»؛ فهـذا إثبات للتسمية، ومبـادرة الصحابـة لإراقة الفضينـح عند نزول الآية يَدُلُّ أيضا على إنطلاق التسمية عندهم على ما أراقوه.

وقد قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه على المنبر: أما بعد؛

فقد نـزل تحريم الخمر وهـى من خمسـةٍ: العنب، والتمر، والعسـل، والحنطه، والشعير.. والخمـر: ماخـامر العقـل.. والحديـث مشهور ولأن الاشتقـاق يـوجبه لأن الخمـر مشتق مـن التغطية.. ومنه سمـى خِمار المرأة. ومنه.. خَمِّروا الإناء . أى: غطُّوه. ودخـل فى خمار الناس. أى فى كثـرتهم حتى غطُّـوه، فقد ثبـت انطلاق التسميـة من جهـة الاشتقاق.. ومـن جهة فهـم الصحابة، ومن جهة نص الحديث الذى ذكرناه.

وفى الترمـذى وأبى داود عـن النبى صلى اللـه عليـه وسلم: «إن مـن الحنطه خمًرا ومـن الشعير خمًرا ومن التمر خمًرا ومن الأرز خمًرا ومن العسل خمًرا»[3].

وزاد أبو داود:«و من الذرة، ولكن أنهاكم عن كل مسكر وهذا يؤكد مانحن فيه.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ ص ١٥٨٧).

(٢) جاء فى مسند أحمد عن عبد اللـه بن عمر عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم قـال: من الحنطة خمرا ومن التمر خمرا ومن الشعير خمرا ومن الزبيب خمرا».

(٣) راجع (سنن أبى داود ٢: ١١٨ ـ وأخرجه الترمذى فى كتاب الأشربـة فى باب ما جاء فى الحبوب التى يتخذ منها الخمر ـ ٤: ٢٩٧).

[باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام]

فيه:

وخَّرج مسلم: سئل عن البِتْع من العسل والمِزْر من الشعير؛ فقال: «كل مسكر حرام»[1] ولاوجه لتعسُّفهم مع هـذا كله، وحملهم بعض هذه الظواهر على أن المراد القـدر الذى يقع به الإسكار، وأن قوله: «ما أسكر[2] كثيره فقليله حرام». يعنى: قليـل مايقع به الإسكار؛ لأن هذا خروج عن الظاهر. وقال: «كل مسكر».. وهذه إشارة لجنس الشراب ولم يقل: كل إسكار.

وقد خـرَّج أبوداود: «كـل مسكر حـرام» وما أسكر منـه الفَرَقُ فملء الكف منـه حرام. وتحديده بملء الكـف يمنع من تأويلهـم ويبعده، ويستدل أيْضا بنهيـه عن الخليطين، وعن الانتباذ فى الأوعيـة وماذك إلا مخافة أن يبلـغ الإسكار وإن لم يتحقـق فيهما، ولو كان التحـريم معلقاً بالسكـر خاصة والقليل الـذى لايسكر حلال لم يكن فى النهـى عن الخليطين والأوعيه معنى يُعلل به ويصير كالشرع الذى لا يعلل. وإن تعلقـوا بما خرجه مسلم: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنبة»[3].

قلنا: قد قدمنـا مايدل على أنها تكون من سواهما فلا بـد من حمل هذا الحديث على أن المراد به: الخمـر المستعمل عندكـم، أو مايقرب مـن هذا المعنـى، لئلا تتعارض الأحـاديث.. وإن تعلقوا بقوله عز وجل: ﴿تَتَّخِذُون منه سكراً ورزقًا حسنا﴾[4] ففيه[5] ثلاثة أجوبة.

أحدها: أن يكون ذلك زمن إباحتها.

والثانى: أن يكون السكر والخل أوغيره مما يباح.

والثالـث: أن يكون نبـة على المنفعة وإن لم تكن محللـة بدليل تخصيصـه الرزق بـوصفه ﴿حسنا﴾.

وأما قولـه عليه السلام فى كتاب مسلم: «كل مسكـر خمر وكل خمر حرام»[6]. فإن نتيجة هاتين المقدمتين: أن كل مسكر حرام.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: صفحة ١٥٨٦).
(٢) هكذا فى د. وفى ح: «كل ماأسكر كثيرة. إلخ.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٧٣).
(٤) سورة النحل آية: ٦٧.
(٥) هكذا فى (ح): ففيه وهو ماأثبت وفى د: فعنه.
(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٨٨).

وقد أراد بعض أهل الأصول أن يمزج هذا بشيء من علم أصحاب المنطق فيقول:

إن أهل المنطق يقولون: لايكون القياس ولا تصح النتيجة إلا بمقدمتين؛ فقوله: «كل مسكر خمر» مقدمة لاتنتج بانفرادها شيئا. وهم يسمون اللفظة الأولى من المقدمة موضوعا.

واللفظة الثانية: محمولا بمعنى: أن اللفظة الأولى وضعت لأن تحمل الثانية عليها؛ فيكون المحمول فى المقدمة الأولى: هو الموضوع فى المقدمة الثانية، وتكون النتيجة موضوع المقدمة الأولى ومحمول الثانية؛ فيصير: كل مسكر حرام ويجعل أصحاب المنطق هذا أصلا يسهلون به معرفة النتائج والقياس.

وهذا وإن اتفق لهذا الأصولى هاهنا، وفى موضع أو موضعين فى الشريعة فإنه لا يستمر فى سائر أقيستها.

ومعظم طرق الأقيسه الفقية لايسلك فيها هذا المسلك، ولا يعرف من هذه الجهة. وذلك أنا مثلا لو عللنا تحريمه صلى الله عليه وسلم التفاضل بالبُرِّ[1] بأنه مطعوم كما قال الشافعى لم نقدر أن نعرف هذه العلة إلا ببحث وتقسيم.فإذا عرفناها[2] ؛فللشافعى أن يقول حينئذ: كل سفرجل مطعوم وكل مطعوم رِبوى. فتكون النتيجة: السفرجل ربوى على[3] حسب ماقلناه من كون النتيجة من موضوع الأولى ومحمول الثانية ، ولكن هذا مايفيد الشافعى فائدة، لأنه إنما عرف هذا وصحة هذه النتيجة بطريقة أخرى؛ فلما عرفها من تلك الطريقة أراد أن يضع عبارة يعبربها عن مذهبه، فجاء بها على هذه الصيغة، ولوجاء بها على أى صيغة أراد مما تؤدى عنه مراده لم يكن لهذه الصيغة مزية عليها.. وإنما نبهنا على ذلك لما ألفينا بعض المتأخرين صنَّف كتابا أراد أن يرد فيه أصول الفقه لأصول علم المنطق.

وقد وقع فى بعض طرق مسلم: «كل مسكر حرام».

وهذه نتيجة تَيْنِكَ المقدمتين من غير أن تذكرا وتانك المقدمتان ذكرتا فى طريق أُخرى من غير نتيجة.

---

(١) هكذا فى د. وفى ح: فى البرُ.

(٢) هكذا فى د، ح. وفى ز: عرفنا هذا، والمعنى واحد.

(٣) الشافعى هنا لايستدل بكل مطعوم؛ فإنه الشرع حد الربا في مطعومات معينة، ولا قياس فيما فيه نص.

وفى طريقة ثالثة: «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام»[1].. وهذا ذُكر فيه إحدى المقدمتين مع نتيجتهما لو اجتمعتا .. وهذا يشعر بأن الشرع لا يلتفت إلى الناحية، التى نحا إليها هذا المتأخر.

[باب كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين]

وذكر مسلم بعد هذا: أنه صلى الله عليه وسلم: «نهى أن يُنْتبذ الزبيب والتمر جميعا، ونهى أن ينتبذ البسر والتمر جميعا »[2].

وفى بعض طرقه: «من شرب النبيذ منكم فليشربه زبيبا فرداً أو تمرا فردًا، أو بُسراً فردا»[3]

وقد اختلف العلماء فى الخليطين ومذهبنا النهى عنهما.

وبعض المتقدمين من أصحابنا يُشدِّد فى ذلك ويُعاقِب عليه.. وبعض المتأخرين منهم من يُشير إلى ألاَّ يبلغ به ذلك.. وقد يتعلق من يُرخِّص فى ذلك بقول عائشة رضى الله عنها: أنه صلى الله عليه وسلم« كان ينُبذ له زبيب، فيُلقَى فيه تمر، أو تمر فيلقَى فيه زبيب.[4]».

وهذا إذا كان الخليطان كل واحد منهما لو انفرد صار منه نبيذ.. فأما إذا كان أحدهما لو انفرد لم يَصْر منه نبيذ؛ فاضطرب المذهب فى ذلك فى مسائل ذكروها.

وكذلك ذكر مسلم: أنه صلى الله عليه وسلم: «نهى عن الدُّباء والحَنْتَم والمزفَّت والنفير[5]» وبالنهى عن الإنتباذ فى الأوعية التى ورد النهى عنها.

قال مالك رضى الله عنه: وأجاز ذلك ابن حبيب فقال: لم يكن بين نهيه عن ذلك وإباحته إلا جمعةٌ.

وقد ذكر مسلم: « نهيتكم عن الظروف وإن الظروف أو ظرفا لا يُحِل شيئا ولا يحُرِّمه، وكل

---

(١) الحديث: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام؛ ومن مات وهو يشرب الخمر يدمنها لم يشربها فى الآخرة.
هذا الحديث: أخرجه أبو داود عن ابن عمر رضى الله عنهما فى كتاب الأشربة باب النهى عن المسكر.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٥٧٥).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٧٤).

(٤) راجع (سنن أبى داود ٢: ٢٩٩).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٧٧).

مسكر حرام»[1] فنهاهم عنه عليه السلام أوّلاً حماية للذّريعة؛ لئلا يقع الإسكارلكون هذه الأوعية مُعينة عليه، وأباح مرة، ووكَّلهم إلى أمانتهم؛ ولهذا قال فى آخره: وكل مسكر حرام.

وأماما وقع فى الحديث الذى قدمناه أولا أنه لما جاء رجل بتحريم الخمر أرا قوها وكسروا الجرار؛ فإنه إن كان التحليل ثابتا عندهم بالشرع المقطوع بـه، فإن هذا قبول نسخ من خبر الآحاد..

وقد قدمنا: أن الإجماع على منع النسخ به بعد زمن النبى صلى الله عليه وسلم، وأن بعض الأئمة زعم: أن النسخ كان يجوز به فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم.. هذا على أنه قد يتأول [2] الأمر فى ذلك على تأويلات يصح بها [3] مافعلوه مع منع النسخ.

[باب تحريم تخليل الخمر]

وأما ماذكره مسلم: أنه صلى الله عليه وسلم سُئِل عن الخمرتتخذ خَلاًّ؛ فقال: «لا»[4].وقد اختلف الناس فى تحليلها؛ فمنعه قوم. والمشهور عندنا: أنه مكروه فإن فعل أُكِلَتْ وقال بعض أصحابنا: لاتؤكل.. وهذا الحديث حجة فى النهى.

وقد خَرّج مسلم فى حديث الفضيخ: حدثنا يحيى بن أيوب حدثنا ابن عُلَّية أخبرنا[5] عبد العزيزبن صُهيب قال: سألوا أنس بن مالك عن الفضيخ [6].

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٩٨٣).

(٢) هكذا فى د. وفى ح: يتناول. وماأثبت هو الأصوب.

(٣) هكذا فى د. وفى ح: معها.

(٤) راجع: صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣: ١٧٣٣.

(٥) الفرق بين حدثنا وأخبرنا هو: أن حدثنا لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة.. وأخبرنا لما قرىء على الشيخ. وهذا الفرق هو مذهب الشافعى وأصحابه، وجمهور أهل العلم بالمشرق.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١: ٢١).

(٦) الفضيخ: هو أن يفضخ البسر ويصب عليه الماء، ويتركه حتى يغلى.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٥٧١)، وفى اللسان (الفضيخ: عصيرالعنب، وهو أيضا شراب يتخذ من البسرا لمفضوخ وحده من غيرأن تمسه النار.

ووقع فى بعض النسخ: حدثنا يحيى بن يحيى[1] بدل يحيى بن أيوب، وهو وهْمٌ.

ووقع فى أصل ابن ماهان: حدثنا ابن عُيَيْنة[2] بدل ابن عُلية وهو وهم. والصواب ابن عُلية.. نبَّه عليه عبد الغنى وقال: ليس عند ابن عُيينة عن عبد العزيز بن صُهيب شىء.

وخرج مسلم فى (الأشربة) أيضا: «حدثنا ابن أبى شيبة وابن أبى عُمر قالا: حدثنا سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد عن أبى عياض عن عبد الله بن عَمْرو[3] وقال: لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبذ فى الأوعية، الحديث.

هكذا عند ابن ماهان.. ووقع فى النسخة عند أبى العباس الرازى عن عبد الله بن عُمر. يعنى ابن الخطاب رضى الله عنه.

قال بعضهم: هكذا عند السِّجْزى والكسائى كلهم قال فيه: عن عبد الله بن عُمر بن الخطاب.. والمحفوظُ لعبد الله بن عمرو بن العاص. وكذلك جعله الحُميدى وابن أبى شيبة عن سفيان بن عُيَيْنة فى مسند عبد الله بن عمرو بن العاص.

وخرج مسلم أيضا فى حديث تَغْطية الإناء: «حدثنا عمرو الناقد حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا الليثُ حدثنا[4] يزيد بن عبد الله عن يحيى بن سعيد عن جعفر.. هكذا[5] إسناده عن الرازى والكسائى.

وفى النسخة المقروءة على الجُلُودى: «حدثنى يزيد بن عبد الله ويحيى بن سعيد ـ بواو العطف ـ وكذلك عند ابن ماهان.. والمحفوظ فى هذا الإسناد: الليث عن يزيد عن يحيى وهكذا خرّجه أبومسعود عن مسلم[6].

---

(١) يحيى بن يحيى بن قيس السبائى الغسانى أبو عثمان الدمشقى الإمام عن ابن المسيب، وعنه ابنه هشام، وابن عيينة. وثقه ابن معين توفى سنة ١٣٤ هـ أربع وثلاثين ومائة، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين. وقيل: سنة ست وثلاثين كذا فى (التهذيب).

(٢) وابن عيينة يروى عن عبد العزيز؛ لكن ابن رفيع ـ بضم الراء المهملة وفتح الفاء ـ فربما كان ـ ابن صهيب ـ وهما من المازرى. وبهذا يستقيم السند ولا يكون فيه وهم كما قال المازرى.
راجع (خلاصة تهذيب الكمال ٣٦٩).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠٠٠).

(٤) راجع (ماسبق فى صفحة ١٨٣ و ٥٢٦ من هذا الجزء).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٩٨٠).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠١٤).

وخرج مسلمْ أيضا فى حديث التَّنفُّس فى الإناء:«حدثنا ابن أبى عمر حدثنا الثَّقفِيُّ عن أيوب عن يحيى بن عبد الله بن أبى قتاده عن أبيه»[1] .

قال بعضهم: هكذا رُوِىَ إسناده مجوَّدًا.

ووقع فى النسخة عـن الجُلُودى فيه وهْم قال: عـن يحيى بن أبى كثيرعن عبـد الله عن أبى قتادة. وليس هذا بشىء، وإنما هـو عبد الله بن أبى قتادة[2]، واتفق الرازى مع الكسائى وابن ماهان على الصواب.

[باب إباحة النبيذ الذى لم يشتد ولم يَصِر مُسكرا]

وقوله: «فلما فرغ من الطعام أَماتَتْهُ فسقته»[3].

وقع فى بعض النسخ «أماتَتْهُ» بتاءين كل واحدة منهما معجمة باثنتين فوقها.

وفى بعض النسـخ:«أماثته» بـالثاء المعجمة ثـلاثا وتاء بعـدها معجمة باثنتين. ومعناه: أذابته. يقـال: ماث الشيء يميثه ويمـوثه موثـانًا: أذابه؛ ولكـن ابن السِّكيت حكاه ثـلاثيا، والذى وقع فى الحديث هاهنا رباعيا[4].

وقوله:«فَحْمَةُ العشاء»[5].

أى: سواده. «والفواشى»: البهائم هكذا فسره بعض الناس.

[باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما]

ذكر: أنه صلى الله عليه وسلـم: نهى عن اخْتِنَاثِ الأسقية»[6]، وفسره بأن يقلب رأسها ثم يشرب منها[7].

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وراجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠٢٨).

(٢) وفى الخلاصة ذكرمايلى:
ليس فيه وهم كما زعم المازرى فقد قـال صاحب الخلاصة: أنه يروى عن عبد الله بن أبـى قتادة، كما جاء فى التهذيب وعبد الله بن أبى قتادة يروى عن أبيه، وعنه عبد العزيز بن رفيع و(ليس ابن صهيب) كما ذكر المازرى.
راجع (خلاصة تذهيب الكمال للخزرجى ص ١٧٨ و ٣٦٧).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠٠٦).

(٤) هكذا فى ز، ح. وفى د: رباعى.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠١٣).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠١٣).

(٧) هكذا فى ح، وفى نسختى د، ز: منه والصواب ما أثبت.

قال الشيخ : أصل هـذه الكلمة من التكسر والتثنى واللِّين. ومنه سُمى الـرجل المتشبه بالنساء فى طبعه وكلامه: مُخَنثاً. لتكسُّر ولين معاطفه.

ويحتمل أن يكون نهى عنها[1] لئلا ينال الشارب أذًى [2] مما يكون فى الماء ولا يشعـر به لأنه يشرب مالا يبْصر، أو يكون ذلك لأنه يغير رائحة السقاء بما [3] يكتسبه من نكهة الشارب.

[باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق يرضاه بذلك ، ويتحققه تحققا تاما، واستحباب الاجتماع على الطعام].

قال الشيخ: خرَّج مسلم فى (كتاب الأطعمه):.

«حدثنـا أبو بكر بـن أبى شيبة حـدثنا خلف بن خليفـة عن يزيـد بن كيسان عـن أبى حازم عن أبى هـريرة قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلـم ذات يوم أو ذات ليلة، فإذا هو بأبى بكر وعُمر»[4] الحديث.

ثم عقب بعده:

حدثنا إسحـاق بن منصور حدثنـا أبو هشام [5]. يعنى المغيرة بـن سلمة: حدثنـا عبد الواحد بن زيـاد حدثنا يزيد بن كيسان حـدثنا أبو حازم. قال: سمعت أبـا هريرة الحديث.. هكذا رُوِىَ هذا الإسناد الثـانى مجوَّدًا عن أبى أحمد الجُلُودى من طريـق السِّجْزِى وسقط عنه فى رواية ابـن ماهـان والرازى رجـل، وهو عبـد الواحـد بن زيـاد[6] ولا يتصل السنـد إلا به، كذلك خـرَّجه أبو مسعود عن مسلـم عن إسحاق عن مغيرة عـن عبد الواحد عن يـزيد عن أبى حازم عن أبى هريرة.

---

(١) هكذا فى د. وفى ز، ح: عنه.

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح) : لما يكون.

(٣) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: مما.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى: ٣: ٢٠٣٨).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠٣٨).

(٦) عبد الـواحد بن زياد: الإمـام الفقيه أبو بشر، ويقال: أبـو عبيدة العبدى مـولاهـم البصرى.. حدث عن كليـب بن وائل وحبيب بن أبى عمرة وعاصم الأحول، وعمارة بن القعقاع والأعمش ومختار بن فلفل وعتبة.
وعنه: أبو داود وعفان وأبو مسدَّد، وعبيد الله القواريرى، ويحيى بن يحيى وقتيبة وخلق. وثقه أحمد وغيره.
وأما ابن حبان فقـال: ليس بشىء. قلت: كان عالما صاحب حـديث، وله أوهام لكن حديثه محتـج به فى الكتب. قال الفلاس وغيره: توفى عام ١٨٦ سنة هـ وقال أحمد بن خليل مات سنه ١٨٧ هـ .
راجع (تذكرة الحفاظ ١ : ٢٥٨).

قال الشيخ: قال بعضهم: والذى عند ابن ماهان خطأ بينٌ.

قال البخارى: مغيرة بـن سلمة أبو هشام سمع عبـد الواحد بن زيـاد، ووهَيْباً، ومروان الفزارى. مات سنة مائتين.

كتاب الأطعمة

[باب كراهية الشرب قائما]

ذكر نهيه صلى الله عليه وسلم «عن الشرب قائما».

وفى بعض طرقه: «لا يَشْربنَّ أحد منكم قائما فمن نَسِىَ فَلْيَسْتَقِى» [1].

[باب فى الشرب من زمزم قائما]

وفى بعض طرقه: «سَقيتُ النبىَّ صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم [2]».

قال الشيخ: اختلف الناس فى الشرب قائما؛ فأجازه عمر وعثمان وعلى، وجمهور الفقهاء رضى الله عنهم ومالك بن أنس، وكرهه قوم لهذا الحديث المذكور فى كتاب مسلم.

وحجة الجمهور قوله هاهنا: «شَرِبَ من زمزم وهو قائم» [3]. وما أخرجه البخارى والترمذى وأبو داود عن على رضى الله عنه «أنه شرب قائما». وقال: إن اناسًا يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم، وإنى رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتُمونى فعلت.

وقد قال بعض شيوخنا: لعل النهى منصرف لمن أتى أصحابه بماء وبادر لشربه قائما قبلهم استبدادا به وخروجًا عن الأحسن من كون ساقى القوم آخرهم شرُبًا.

وأيضا فإن فى حديث أبى هريرة «فمن نَسِىَ فليستِقِىءْ» ولا خلاف بين أهل العلم: أن من شرب قائما ناسيا فليس عليه أن يَسْتقِىء.

وقال بعض الشيوخ: والأظهر أن هذا موقوف على أبى هريرة، ولا خلاف فى جواز

---

(١) راجع (صحيح تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٠١).
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ : ١٦٠٢)
(٣) راجع (صفحة ٢١٥).

الأكل قائما[١] . وإن كان قتادة قال: قلنا فالأكل قال: ذلك شَـرٌّ أو أخبث ولكـن هكذا[٢] حكى بعض شيوخنا: أن الاخلاف فى جواز الأكـل [قائما] [٣] فالذى يظهـر لى أن الأحاديث الواردة بشربه صلى الله عليه وسلم قائما تدل على الإباحة والجواز.

قلنا بتعدى[٤] أفعاله.

ويحمل حـديث النهـى على جهة الاستحسـان والحث على ماهـو أولى وأجمل، أو يكون لأن فى الشرب قائما ضررًا مافكره من أجله وفعله عليه السلام لأَمنِه منْه.

وعلى هذا التَّـأويل يكون قولـه عليه السلام: «ومن نَسَـى فلْيستقىء »[٥] محملة على أن ذلك حرك منه خلطاً[٦] يكون الشفاء منه فى قيئه.

وقد قال النَّخعىُّ[٧] فى النهى عن ذلك: إنما ذلك لـدآء فى البطن. وهذا نحو ماقلناه. هذا الأظهر عندى إن كان لابد من بناء الحديثين.

[باب كراهة التنفس فى نفس الإناء، واستحباب التنفس ثلاثا، خارج الإناء]

ذكر: أنـه صلى الله عليه وسلـم «كان يتنفس فى الشراب ثـلاثا ويقول: إنـه أروَى وأبْرأُ وأمرأ»[٨].

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: والأكل.

(٢) هكذا فى ز، ح. وفى د: هذا والصواب ما أثبت.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ح. وساقطة من نسختى د، ز.

(٤) هكذا فى ز،ح . وفى د: تتعدى.

(٥) راجع (صفحة ٣٥٦ من هذا الجزء).

(٦) هكذا ضبط فى د. وفى ح: خلطا. والمعنى واحد.

(٧) النخعى: هـو إبراهيم بـن يزيد بـن قيس بن الأسود بـن عمرو بن ربيعـة النخعى الكوفى . يكنـى أبا عمران كـان أحد الفقهاء الأعلام دخل على عـائشة وهو صغير وروى عنها؛ فقيل: إنه لم يسمـع منها، وروى عن خاله الأسود بـن يزيد وعلقمـة بن قيـس ومسروق بن الأجـدع وغيرهم. وروى عنـه حماد بن أبـى سليمان والأعمش ومنصـور وخلائق. قـال الأعمش: كان إبراهيم صبر فى الحديـث. قال العجلى: كان مفتى الكوفة هو والشعبى.. وتـوفى سنة ست وتسعين هـ . قال أبو نعيم: واختلف فى مبلغ سنه فقيل: تسع وأربعون، وقيل: ثمان وخمسون.
راجع (طرح التثريب فى شرح التقريب للعراقى ج ١: صفحة ٣٣).

(٨) أروى: من الرى. أى: أكثر ريا. أبرأ، وأمرأ: مهموزان. ومعنى أبرأ.
أى: أبرأ من ألم العطـش.. وقيل: أبرأ. أى: سلم من مـرض أو أذى يحصل بسبب الشرب فى نفس واحـد. ومعنى أمرأ: أى: أجمل إنسيابا.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣:١٦٠٤).

قال الشيخ: مذهبنا جواز الشرب فى نَفَسٍ واحِدٍ؛ لقول النبى صلى الله عليه وسلم للذي شكى إليه أنه لايُروى من نفسْ واحد أبِن القدح عن فيك ثم تنفس.

فظاهره أنه أباح له الشرب فى نفس واحد إذا كان يُروى منه، وقد استحب بعض العلماء الحديث الوارد فى كتاب مسلم[1] من التنفس ثلاثا.

[باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما عن يمين المبتدىء]

قوله: «أُتِى بلبن قد شِيبَ بماء وعن يمينه أعرابى وعن يساره أبو بكر فشِربَ ثم أعطى الأعرابى وقال: الأيمنُ فالأيمنُ»[2].

قال الشيخ: هذا مطابق لأُصول الشرع من استحباب التيامن؛ فإن عُورِض هذا بما وقع فى الحديث الآخر من تقدمة الأكبر.

قلنا: هذا مع تساوى الأحوال فيرجَّح بالسِّن. وهكذا الرواية عندنا استحباب التيامن فى الشهادات المثبتة فى الكتاب وفى الوضوء وغيره يقدم الأيمن. وشَوْبُ اللبِن بالماء لشربه بجوز، وشوبه لبيعه لايجوز؛ لأنه تدليس. ومعنى «شِيبَ بماءٍ» أى: خُلِطَ بماء.

وقوله: «فَتلَّه فى يده»[3].

قال ابن الأنبارى فى قوله صلى الله عليه وسلم: «بينا أنا نائم أُتيت بمفاتيح خزائن الأرض فُتلَّت فى يدى»[4]. معناه: أُلقِيتْ فى يدى. يقال: تللتُ الرجل. إذا ألقيته.. وقال ابن الأعرابى: معناه فُصبَّت فى يدى. والتلُّ: الصبُّ.

يقال: تلَّ يتلُّ. إذا صب، وتلَّ يَتِلّ - بكسر التاء - إذا سقط.

وقوله تعالى: (وتلَّهُ للجبين)[5]. أى: صرعه. والتلُّ: الدفع والصَّرْع قاله غيرابن الأعرابى.

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز وفى ح: فى الصواب ماأثبت.
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٠٣).
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٠٤ وما بعدها).
(٤) أخرجه البخارى فى باب قوله صلى الله عليه وسلم: «نصرت بالرعب مسيرة شهر». إلخ ٤: ٦٥. وأخرجه مسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلاة ١: ٣٧١).
(٥) سورة الصافات آية: ١٠٣.

[باب مايفعل الضيف إذا تبعه غير من دعاه صاحب الطعام، واستحباب إذن صاحب الطعام للتابع].

ذكر حديث أبى شُعيب وأنه دعا النبى صلى الله عليه وسلم خامس خمسة واتبعهم رجل فقال صلى الله عليه وسلم: «إن شئت أن تأذن له، وإن شئتَ رجع فقال: بل آذن له يا رسول الله[1]!».

قال الشيخ : ذكرهاهنا: أن النبى صلى الله عليه وسلم استأذن صاحب المحل.

وذكر فى حديث أبى طلحة: «أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن معه: « قوموا وهم سبعون أو ثمانون ولم يستأذن»[2].

وعن هذا ثلاثة أجوبة: أحدها.

أن يقال علم من أبى طلحة رضاه بذلك فلم يستأذن، ولم يعلم رضا أبى شعيب فاستأذنه.

والجواب الثانى: أن أكل القوم عند أبى طلحة مما خرق الله عزوجل به العادة لنبيِّه صلى الله عليه وسلم، وبركة أحدثها الله عزوجل لامِلْكَ لأبى طلحة عليها، وإنما أطعمهم ممالم يملكه فلم يفتقر لاستئذانه.

والجواب الثالث: أن يقال فإن الأقراص جاءبها النبى صلى الله عليه وسلم لمسجده ليأخذها فكأنه قبلها وصارت ملكا له؛ فإنما استدعى لطعام ملكه، فلا يلزمه أن يستأذن فى ملكه.

وقوله: «بُهَيمَة داجن»[3]. لعله أراد تصغير بهمة. والبهم: صغار الغنم. والداجن: ما ألف البيت.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن جابرا قد صنع لكم سُوْرًا فَحَيَّهَلًا بكلم»[4] السُّوْر: هو الطعام بالفارسية.

---

(١) (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣: ١٦٠٨).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦١٢).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦١١).

(٤) سورا ـ بضم السين وإسكان الواو وغير مهموز. هو الطعام الذى يدعى إليه. وقيل: الطعام مطلقا. وهى لفظة فارسية. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦١١).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «حيهلاً بكم».

ذكر الهروى فى الحديث الذى فيه: «إذا ذكر الصالحون فحيَّهلاً[1] بعمر» أن معناه: هلُمَّ وهلاً حث؛ فجُعلا كلمـة واحدة. يريد: إذا ذكروا فهات وعَجِّل بعمـر.. وذكر فى موضع آخر من كتـابه معنـى حى أى: أسرع بـذكره. ومعنـى هلا : أى اسكـن عند ذكـره حتى تنقضـى فضائله، ومنه قول ليلى[2]: وأىُّ حَصانٍ لا يقال لها هَلا.

أى: اسكنى للزوج. فإن شددت اللام من هلا صارت للوم والتحضيض..

قوله صلى الله عليه وسلم: «كُلْ مما يليكَ».

قال الشيخ: قال بعـض أصحابنا: هذا إذا كان الطعام جنسـا واحدا، فإن العدول عما يليه شَرَهٌ لا فائدة فيه، و إذا كان مختلفا استخف ذلك فيه.

وحديث تتَبَعُّه صلى الله عليه وسلم الدُّباء.

يحتمل أن يكـون أنه [3]من بـاب الطعام المختلف، أو لأنه كان يـأكل مع مـن يعلم سروره بذلك، وأنه لا يستثقله.

وقوله: «فآدمته» جعلت فيه إدامًا.. يقال منه: أَدَم الطعام. وآدمه.

قوله صلى الله عليه وسلم: «الكمأة من المنِّ. وماؤها شفاء للعين »[4].

قال أبـو عبيد: يقال: إنما شبهها بالمن الذى كـان يسقط على بنى إسرائيـل؛ لأن ذلك كان ينـزل عليه عفوا بلا عـلاج منهم إنما كانوا يُصبحـون وهو بأفنيتهـم فيتناولونه، وكـذلك «الكمـأة» ليس على أحـد منها مـؤونة فى بَـذْرٍ ولا سقـى ولا غيره، وإنما هو شـىء ينشئه اللـه عزوجل فى الأرض حتى يصير إلى مَنٍّ يجتنيه.

وقوله عليه السلام: «وماؤها شفاء للعين».

---

(١) فحيهلا: بتنوين هلا. وقيل بلاتنوين على وزن: علا.
ومعنى: حيهل: عليك بكذا، أو: أدع بكذا.. هكذا قاله أبو عبيد وغيره. وقيل: معناه: أعجل به. وقال الهروى: ومعناه: هات وعجل.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦١١).
وجاء فى النهاية عـن الغريبين عن الهروى، ومنه حديث ابـن مسعود: «إذا ذكر الصالحون فحى هلا بعمـر. أى: ابدأ به وعجل بذكره. وهما كلمتان جعلا كلمة واحدة.
راجع (النهاية لابن الأثير ١: ٤٧٢).

(٢) ليلى بنت الأخيل، وهى أشعر النساء، ولا يقدم عليها غير الخنساء.
وذكر هذا البيت فى أبيات ابن قتيبة فى: الشعر والشعراء ١:٤١٦.

(٣) من (زاح) وساقطة من د.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٢٠).

يقال: إنه ليس معناه أن يؤخذ مـاؤها بحتا. أى: صِرفاً فيقطر فى العين ولكن [1] يخلط ماؤها بالأدوية[2] التى تعالج بها العين، فعلى هذا يوجه الحديث.

[باب فضيلة الأسود من الكباث]

قوله: «كنا نجنى الكَبَاثَ»[3] هو النَّضِيجُ من ثمر الأراك.

وقولـه: «فشربتُها فلما وغلَتْ فى بطنـى» الوغولُ: الـدُّخول فى الشىء، وإن لم تبعـد فيه وكل داخل فهو واغل.

يقال منه: وغُلت أغِلُ وغولاً ووغْلًا.

ولهذا قيل للداخل على الشرب من غير أن يدعى واغِل ووغْل.

والذى جاء فى الحديث: «إن هذا الدين متين فأوغِلْ فيه برفق»[4].

قال الأصمعى وغيره: الإيغال: السير الشديد والإمعان فيه. يقال: أوغلتُ إيغالاً.

وقوله: «ثم جاء رجل مشرك مشعانٌّ»[5].

قال الأصمعى: رجل مشعان وشعر مشعان، وهو الثائر والمتفرق.

وقوله: «يا غُنْثُر»[6].

قال الهروىُّ: أحسَبه الثقيل الَـوخِم. وقيل: هو الجاهل. والغثارةُ: الجهـل. يقال: رجل غُثر. والنون زائدة.

[باب المؤمن يأكل فى مِعًى واحد، والكافر يأكل فى سبعة أمعاء]

قولـه: «إن النبى صلى الله عليـه وسلم ضافه ضيـف وهو كافـر، فأمر النبـى صلى الله عليه وسلم بشـاة فَحُلبت، فشرب حتى شرب حِلابَ سبع شيـاة، ثم أصبَحَ فأسلم، فـأمر له

---

(١) هكذا فى د. وفى ز، ح: ولكنه.

(٢) هكذا فى د. وفى ح: فى الأوية.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٢١).

(٤) جاء هذا الحديث فى مجمع الزوائد عـن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليـه وسلم: «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق».

رواه أحمد ورجاله موثوقون إلا أن خلف بن مهران لم يدرك أنس والله أعلم.

راجع (مجمع الزوائد للواقدى ١: ٦٢).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠٥٦).

(٦) فى اللسان (عتر/ وفى الحديث: أن أبا بكر قال لابن عبد الرحمن رضى الله عنهما وقد وبخه: ياغنثر.

رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة فحلبت فشرب حِلابها، [1] ثم أمر بأخرى فلم يَسْتَتِمَّها؛ فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «المؤمن يشرب فى معًى واحد، والكافر يشربُ فى سبعةِ أمعاءٍ» [2].

قال الشيخ: قيل: إن هذا فى رجل بعينه.. وقيل: إنه على جهة التمثيل.. وقيل: إن المراد [3]: به أن المؤمن يقتصد. قال الله سبحانه. ﴿والذين كفروا يتَمَتَّعون ويأكلون كما تأكلُ الأنعام والنارُ مثوًى لهم﴾ [4]. ويمكن أن يراد به: أن المؤمن يُسَمى الله عزوجل عند طعامه فلا يُشركه الشيطان فيه، والكافرُ لا يسُمِّى الله تعالى عند طعامه.

وقد رَوَى مسلم: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إن الشيطان يستحل الطعام إلا أن يُذكر اسم الله عليه، فإذا شاركه الشيطان [5] فيه تضاعف الأكل وأرْبَى على أكل المؤمن.

وقوله: «ضافَ ضيفًا» [6]. يعني: صار ضيفه، وأضفتُه أنزلته على نفسك..

وفيه ضيافه الكافر.. ولعله استئلاف له ليسلم، أو لأن له عهدًا فخاف أن يضيع.

وقيل: إنه ثُمامة بن أُثال. وقيل: إنه جَهْجَاه الغفارى [7]، وكره مالك أن يأكلها مع النصرانى فى إناء واحِد.

[باب نَهْى الأكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوهما فى لقمة إلا بإذن أصحابه]

قوله: «كان ابن الزبير يرزقنا التمر وكان أصاب الناس يومئذٍ جهد، فكنا نأكل فيمُرّ

---

(١) هكذا فى النسختين د، ر وكذا فى ح.
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦٣١/ ١٦٣٢).
(٣) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: المراد به.
(٤) سورة محمد آية ١٢.
(٥) هكذا فى د. وفى ح، م، ز: شاركته الشياطين.
(٦) هكذا فى د. وفى ز،ح: «ضافه ضيف». والمعنى واحد.
وهذا الحديث كناية عن قناعة المؤمن، وشراهة الكافر.
(٧) جهجاه الغفارى: الجهجاه: بهاء ين وفى بعضها: الجهجا بحذف الهاء التى بعد الألف والأول هو المشهور.
وقيل: نضرة بن أبى نضرة الغفارى، والله أعلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٣٦و ١٨: ٣٦).

علينا ابن عُمر ونحن نـأكل فيقول: لاتُقارِنُوا؛ فإن رسول الله صلى اللـه عليه وسلم نهى عن الإقران إلاأن يستأذن الرجل أخاه»[1].

قال الشيخ : يحتمل أن يكـون إذا علم من أصحابه أن ذلك مما يـرضونه ويخف عليهم ألا يمنع منهم وقد قال:«إلاأن يستأذن أخاه» .

ولافرق بين أن ينطق بإذن أو يُفهم عنه.

ويقـال: قَـرنْـت بين التمرتين: أكلتهما بمـرَّة، وقـرنـت[2] بين الحج والعمرة جمعتهما، والشيء بالشيء شددته إليه.

[باب فضل تمر المدينة]

قوله صلى اللـه عليه وسلم:«من أكـل سبع تمراتٍ عجوة مما بين لابتَيَهـاحين يُصبح لم يضره سُم حتى يُمسى».

وفى بعض طرقه: «من تَصَّبح يسبع تمراتٍ عجوةً لم يضره ذلك اليوم سم ولا سِحرُ»[3].

قال الشيـخ : هذا مالايعقـل معناه فى طريقة (علـم الطِّب) ولو صـح أن يخُرَّج لمنفعة التمـر فى السم وجْـهُ من جهـة الطب لم يقـدر على إظهـار وجه الاقتصـار على هذا العـدد أو [القدر][4] الذى هو سبع، ولا على الاقتصار على هذا الجنس الذى هو العجوة.. ولعل ذلك كان لأهل زمنه[5] صلى الله عليه وسلم خاصة أولأكثرهـم إذ لم يثبت عندى استمرار وقوع الشفاء بذلك فى زمننا غالباً، وإن وجد ذلك فى زمننا[6] فى أكثر الناس حمُِلَ على أنه أراد وصف غالب الحال.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ١٦١٧).

(٢) هكذا فى نسختى د، ز وكذا فى ح.. والمعروف فى اللغة: القران.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى٣: ١٦١٨).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من د. وساقطة من ز.

(٥) هكذا فى نسختى د، ز وفى ح: زمانه.

(٦) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: زماننا.

[كتاب اللباس والزينة]

[باب تحريم استعمال أوانى الذهب والفضة فى الشرب وغيره على الرجال والنساء.]

قوله صلى الله عليه وسلم: «الذى يشرب فى آنية الفضة إنما يُجَرجِرُ فى بطنه نار جنهم».

وفى بعض طرقه: «إن الذي يأكل أو يشرب فى آنية الفضة والذهب»[1].

قال الشيخ: النهى عن ذلك لأنـه من السَّرف والتشبه بفعل الأعاجم. والمذهب عندنا: كراهية الشرب فى إناء مُضَبَّب بالفضة كما كره أن ينظر فى المرآة فيها حلقةُ فضةٍ.

قال عبد الوهّاب[2]: يجوز استعمال المضبَّب إذا كان شيئا يسيراً.

وأما قوله: «يُجَرْجِـرُ» فقد يريد به: يُصَوِّتُ. والجرجـرة: صوت البعير عند الهديد، فعلى هذا تكون الرواية «نارُ جهنم» بالرفـع، وقد يكون «يجرجر» بمعنى: يتجرع؛ فتكون الرواية على هذا «نارَ جهنم» بنصب الراء.

وقال الزجاج[3]: يجرجر فى جوفه، أى: يردُّه فى جوفه.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠٦٥).
(٢) راجع (الجزء الأول من المعلم صفحة ٤٩).
(٣) الزجاج: إبـراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحـاق الزجاج كان من أهـل الفضل والعلم. وهو صاحب كتاب (معانى القرآن) وغيره. راجع (البغية ١: ٤١٣).

[باب تحريم استعمال خاتم الذهب والحرير على الرجال وإباحته للنساء]

قوله فى الحديث لما ذكر عنه: نَهَىَ ... وعن : المياثر والقَسىّ وعن لبس الحرير والإستبرق والديباج[٤] المياثر: سميت بذلك للينها، وإذا حمل النهى فيها على كونها حريرا كان فيه دلالة على النهى عن الجلوس على الحرير؛ لأنها إنما تكون فى السُّروج. والسروج مما يجلس عليها. والمشهور عندنا: منع الجلوس على الحرير. قال عبد الملك بإجازته، وعلق المنع باللبس المذكور[١] فى الحديث.

وفى الحديث: النهى أن يجلس عليه. خرجه البخارى[٢]. وهذا يردُّ ماقاله عبد الملك؛ وكذا المذهب عندنا: النهى عن الجلوس عليه، وإن كان بطانة لما يجلس عليه، أو مَحْشُوًّا فيما يُجلس عليه[٣] كما يحشى الصوف والقِسّى.

قيل: وهو القِّزى.. أبُدلت الزاى سينا.

وقيل: منسوب إلى موضع. يقال له: القَسُّ.

قال بعض أصحابنا: وهى ثياب يخالطها حرير.

قال الشيخ: خرَّج مُسْلم فى (الأطعمة) حديث حسن الحُلوانى قال:

حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبى. قال: «سمعت جرير بن يزيد يحدث عن عمرو بن عبد الله بن أبى طلحة عن أنس قال: «رأى أبو طلحة رسول الله صلى الله عليه وسلم مُضطَّجِعًا فى المسجد»[٥] الحديث.

هكذا وقع فى نسخة أبى العلاء: جزير بن[٦] يزيد ــ بزيادة ياء ـ على مثال: يعيش: وهو

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠٦٦).
(٢) هكذا فى د، ح وفى ز: المد كفر.
(٣) راجعه فى بابه فى (صحيح البخارى).
(٤) من هنا ـ أجازه أحمد إلى قوله: «من المسألة حيث العلامة ★ فى صفحة ٢٥٨».
والإجازة: هى إذن الشيخ للطالب فى الرواية عنه بما يضمن الإخبار الإجمالى عرفا وهى أقسام ١ ـ خاص فى خاص ٢ ـ خاص فى عام ٣ ـ عام فى خاص ٤ ـ عام فى عام.
راجع (نخبة الفكر لابن حجر العسقلانى ص ٦٣)..
(٥) راجع (صحيح مسلم ط. صبيح صفحة ١٢٠٦).
(٦) هكذا فى نسختى د، ز: جرير بن يزيد. والصواب ما أثبت بعد جرير بن زيد وهو كذلك فى نسخة م.

وهم، وإنما هو: جرير بن زيد وهو عم جرير بن حازم.. وذكره البخارى وابن أبى حاتم الرازى.

وقوله: «أمَرنا بسبع»[1] فذكر تشميت العاطس. وتشميت العاطس هذا: هو الدعاء له. يقال: شمت العاطس وسَمَّته.. والشين أعلى اللغتين.

قال ابن الأنبارى: يقال شَمَّتَ فلان فلاناً، وشَمَّتَ عليه. وكل داعٍ بالخير فهو مُشْمِت ومُسْمت.

قال ثعلب: الأصل الشين من الشمت[2] وهو القصد والهدى.. ومنه الحديث فدعا لفاطمة وشمت عليها فذكر قول عمر فى الحُلَّة السِّيراء: «يارسول الله لو اشتريتها فلبستها يومَ الجمعة وللوفود؛ فقال صلى الله عليه وسلم: إنما يلبُس هذه من لاخلاق له فى الآخرة»[3].

وفى بعض طرقه فقال: «إنما يلبسُ الحرير فى الدنيا من لاخلاق له فى الآخرة».

وفى بعض طرقه: «وجد عمر حُلَّةً من إستبرقٍ تُباع».

وفى بعض طرقه: «فلبث عمر ماشاء الله[4] ثم أرسل إليه النبى صلى الله عليه وسلم بجُبَّة ديباج؛ فأتى عمرو النبى صلى الله عليه وسلم، فقال: يارسول الله قلت: هذه لباسُ من لاخلاق له»[5].

وفى بعض طرقه: «أن عمر رضى الله عنه رأى على رجل من آل عطارد قباءً من ديباج أو حرير».

وفى بعض طرقه: «رأى على رجل حُلة من إستبرق».

قال الشيخ: اختلف الناس فى لباس الحرير: فذهب قوم إلى منعه على الإطلاق. وآخرون إلى جوازه على الإطلاق.. وجمهور العلماء: على إباحته للنساء، ومنعه للرجال.

والدليل على صحته ماذهب إليه الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم:

«إنما يلبس الحرير فى الدنيا من لاخلاق له فى الآخرة»

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٣١).
(٢) هكذا فى نسختى د، ز . وفى ح: من السمت.
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٣٧و ٣٨).
(٤) هكذا فى د، ح، وفى ز:«وجد عمر حُلة من استبرق، ثم أرسل إليه النبى صلى الله عليه وسلم» إلخ.
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠٦٨).

وخرج مسلم فى حديث الحُلة قال: فلما كان بعد ذلك أُتىَ النبى صلى الله عليه وسلم بحُلل سِيراء؛ فبعث إلى عمر بحُلَّةٍ وبعث إلى أُسامة بحُلة»[1]. الحديث.

وفيه: أن أسامة راح فى حُلته فنظر إليه النبى صلى الله عليه وسلم نظرًا عرفَ أن النبى صلى الله عليه وسلم أنكر ماصنع؛ فقال: يارسول الله ماتنظر إلى أنت بعثت بها إلى؛ فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «إنى لم أبعث بها إليك لتلبسها، ولكن بعثت بها إليك لِتُشقِّقَها خمرا بين نسائك[2]؛ ففرق فى هذا بين الرجال والنساء.

وفى بعض طرقه: «أَهْدِىَ إليه صلى الله عليه وسلم ثوب حرير، فأعطاه عليًّا رضى الله عنه؛ فقال. شقه خمرا بين الفواطم».

وفى بعض طرقه: «فأمرنى فأطَرتها بين نسائى وأظهر النَّكِيَر على أسامة؛ فلما اعتذر إليه بأنه بعثها أخيره صلى الله عليه وسلم أنه بعثها ليشققها خمرا بين نسائه.. هذا حكم الحرير المحض.

وأما المختلط كالذى سِدَاه حرير ولحمَتُه قطن أو كَتّان؛ فروى عمر عن مالك: أنه يكره من الثياب ماكان سِدَاه حريرًا أن يلبسه الرجال، وهو مذهب ابن عمر، وأجازه ابن عباس. وقال بعض أصحابنا: قد اختلف فيه فأجيز وكُرِه. وإجازته أكثر.

وأما الخَز: فذكر ابن حبيب عن خمسة عشر من الصحابة إجازته؛ ويذكر عن مالكٍ جوازه. قال عبد الوهاب: يجوز لبسه وكرهه مالك لأجل السَّرَف.

وأما العلم يكون فى الثوب؛ فذكر ابن حبيب: أنه يرخَّص فى لبسه والصلاة فيه وإن عظم.

وقد روى عن مالك فى غير كتاب ابن حبيب[3] اختلاف فى قدر إصبع من الحرير يكون علما فى الملاحفِ أو الثياب، فنهى عنه مرة وأجازه أُخرى.

ودليل إجازة اليسير منه ماخرجه مسلم: «أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب

(١و٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠٦٨)

(٣) كتاب ابن حبيب: ألفه على عشرة أجزاء. الأول: تفسير الموطأ حاشية الجامع. الثانى: شرح الجامع. ومن الثالث إلى الخامس فى: حديث النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين، وكتاب مصابيح الهدى، ثم فى طبقات الفقهاء.

وابن حبيب: هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمى الإلبيرى القرطبى أبو مروان.. عالم الأندلس وفقيهها فى عصره. كان عالما بالتاريخ والأدب رأسا فى فقه المالكية، وله تصانيف كثيرة.

راجع (معجم البلدان ص ٣٢٣ وتاريخ علماء الأندلس، والديباج المذهب لابن فرحون ص ١٥٤).

فقال:« نهى رسول الله صلى اللـه عليه وسلم عن لبس الحرير إلا مـوضع إصبعين أو ثلاث أو أربع »[1].

وفى بعض طرقـه: «فجاءنا كتابُ عمـر: أن النبى صلى الله عليه وسلـم قال: «لايلبس الحرير إلا من ليس له منه شيء فى الآخرة إلا هكذا»[2].

قال أبو عثمان بأصبعيه[3] اللتين تليان الإبهام فرتّبها. إلا أزرار[4] الطَّيالسة؛ فـدل هذا على جـواز العلم اليسير يكـون فى الثوب.. وأمـا لو كـان حـريرا محضًـا فإنـه يحرم منه القليـل والكثير.

وفى كتاب ابـن حبيب: النهـى عن اتخاذ الجيـب منه.. وقـد عورض مـافى كتاب ابـن حبيب بما خرجه مسلم عن عبد الملك مـولى أسماء قال:«أرسلتنى أسماء إلى ابن عمر فقالت: بلغنى أنك تحرم أشياء ثلاثة: العلم فى الثوب[5] وذكرت ماسواه؛ فأجـابها ابن عمر: سمعتُ عمر بن الخطاب رضـى الله عنه يقول: سمعتُ النبى صلى الله عليـه وسلم يقول: إنما يلبس الحرير من لا خلاق له» فخفتُ أن يكون العلَمُ منه. قال: فرجعت إلى أسماء فأخبرتها فقالت: هذه جُبَّـةُ النبى صلى اللـه عليه وسلم فـأخرجَـتْ إلىّ جبةً طيالِسَـةً كِسْرَواتية لها لبنـةُ ديباج وفَرْجَاها مكفـوفان بالديباج؛ فقالت: هـذه كانت عند عائشة رضى اللـه عنها حتى قُبِضَت فلما قبضـت قبضتُها، وكـان النبى صلى اللـه عليـه وسلم يلبسُهـا ،فنحن نغسلهـا للمرضَى يستشفى[6] بها» وهذا خـلاف ماذكره ابن حبيـب وقد أجاب بعـض أصحابنا عن هـذا بأن قال:

لعل هذا الحرير أُحِدثَ فيها بعد النبـى صلى الله عليه وسلم، ولم يكن النبى صلى الله عليه وسلـم لبسها وفيها هـذا الحرير؛ فيكون فى ذلـك حجة على جوازه، وإذا احتمـل سقط التعلُّق به.

---

(١) راجع (صحيح مسلم ط. الحلبى ٦: ١٤١).
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢٠٦٩).
(٣) بإصبعيه: يعنى أشار بهما عبر عن فعل بالقول وهو شائع، وهذه الإشارة للتفهيم ومقدار المستثنى والله أعلم.
راجع (صحيح مسلم ط. صبيح ٦: ١٤١).
(٤) أزرار جمع: زر ـ بكسر الزاى وتشديد الراء.. والمراد هنا: أطواق الثوب.
(٥و٦) العلم فى الثوب: قال ابن عمـر وأما ذكر العلم فى الثوب؛ فإنى سمعت عمر بـن الخطاب يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقـول: إنما يلبس الحرير من لاخلاق له فخفت أن يكون العلم منه.. وأمـا ما ذكرت عنه من كراهة العلم فلم يعترف بأنه كان يحرمه بل أخبر أنه تورع عنه خوفا من دخوله فى عموم النهى عن الحرير.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٤٢و ٤٣).

وقد قـال بعض أصحابنـا: ماوقع فى هـذا الحديث مـن استثناء العلَم يـدل على جواز اتخاذ الطوْق منه أو[1] اللَّبنة.

وأما السِّيراء: فعند النسائى: أنه المضلَّع بالقَزّ.. قال الخليل: هو المضلع بالحرير.

قال بعض شيوخنا.. والأشبه أنها حرير مختلف الألوان سميت سيراء لاختلاف ألوانها.

وقد ذكر فى بعض الطـرق: أنها من إستبرق وهو كله حرير. واختلـف فى علة النهى عن لبس الحرير، فقال الأبهرىُّ[2]: لئلا يتشبه بالنساء. وقال غيره: لما فيه من الخيلاء.

واختلف فى لباسه فى الغزو؛ فذهب مالـك إلى المنع، واستخفَّ ابن الماجشون لباسه فى الغزو إذ لا يقصد به فيه الخيلاء الممنوعة.

وأما لبسه للحكة، فرخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه.

وقال القاضى[3] عبد الوهاب: يجوز لُبسه للضرورة والحاجة؛ فظـاهر كلام مالك النهى عنه، والحُلَّةُ: ثوبان إزار ورداء.

وقوله: «فكساه عمر رضى الله عنه أخًا له مُشركاً بمكة.. قيل: إنه كان أخاه لأُمِّه.

وفيه: جواز صلـة الكافر. وكان يقـال فى المذاكَرة.. إن هذا إنما يظهر وجهـه على القول بأن الكافر غير مخاطب بفروع الشريعة؛ فلهذا استجاز عمر رضى الله عنه أن يكسوها المشرك.

وذكـر مسلـم فى حـديـث آخر:«أنه صلى الله عليه وسلم أرسل إليه قباء ديباج؛ فقال: يارسـول الله كـرهتَ أمراً وأعطيْتنيـه فقال: إنـى لم أعْطِكَه لتلبسه إنما أعطيتُكـه تبيعه فبـاعه بألَفيْ درهم.

وإنما أجاز لـه بيعه وإن كـان محرما لبـاسه على الـرجال؛ لأنـه يحل لبسه للنسـاء وهى منفعة مقصودة به المعاوضة عليها.

وأما قوله عليه السلام:«إنما يلبس الحرير فى الدنيا من لاخلاق له فى الآخرة».

الخلاقَ: النَّصيب الوافر من الخير. ومنه قولـه عزوجل:﴿فاسْتمَتعُوا بخلاقهم﴾[4]أى: انتفعُوا به، وقال تعالى: ﴿أُولئِكَ لاخلاقَ لهم فى الآخرة﴾[5].

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: منه واللبنة.

(٢) الأبهرى: راجع (الجزء الأول من المعلم صفحة ١٣٢).

(٣) القاضى عبد الوهاب: هو القاضى ابو محمد عبد الوهاب.
راجع (الجزء الأول من المعلم صفحة ٤٩).

(٤) سورة التوبة آية: ٦٩.

(٥) سورة آل عمران آية ٧٧.

وأما قوله: «فأطَرتُها بين نسائى». معناه: قسمتها.. يقال: طار لى فى القسمة كذا. أى: صار.

قال الشاعر:

فما طارَ لى فى القَسْم إلا ثمينُها[1].

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «شَقِّقه خُمرًا بين الفَواطِم».

فقال ابن قُتيبة: الفواطم ثلاث إحداهن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. والثانية: فاطمة بنت أسد بن هاشم أم على بن أبى طالب، وهى أول هاشمية ولدت لهاشمى: قال: ولا أعرف الثالثة.

قال الأزهرى: هى فاطمة بنت حمزة الشهيد رضى الله عنه.

[باب نهى الرجل عن لبس الثوب المعصفر]

قول عبد الله بن عمرو بن العاص: «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم علىَّ ثوبين مُعصْفرَين؛ فقال: هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها»[2].

وفى طريق آخر: «أُمك مرتك»[3] بهذا! قلت: أغسلها قال: بل احرقها»

وفى بعض طرقه: «نهى عن لبس الذهب والمعصفر».

قال الشيخ: وروى عن مالك: أنه أجاز لبس الملاحف المعصفرة للرجال فى البيوت وفى أفنية الدور، وكره لباسها فى المحافل، وعند الخروج إلى الأسواق؛ فكأنه رأى أن

---

(١) ذكر هذا الشطر المازرى. استشهادا على أن مايقال: طار لى فى القسمة كذا. أى: صار لى.
وجاء فى التاج: وأطار المال وطيره بين القوم قسمه فطار لكل منهم سهمه. أى: صار له وخرج له به سهمه. ومنه قول لبيد يذكر ميراث أخيه بين ورثته وحيازة سهم كل ذى سهم منه سهمه:

تطير عدائد الأشراك شفعا ... ووترا والزعامة للغلام

والأشراك: الأنصبا.
راجع (التاج: طير و ج ٣ من المعلم بفوائد مسلم ط. تونس).
(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٥٤).
(٣) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح): أأمك بهمزتين.

التصرف[1] بها تبين الملإ من النـاس اشتهار؛ فلهـذا نهى عنه. وفى الـدِّيار ليـس فيها اشتهـار فأجازه.

وأما المصبوغُ بِالمِشْقِ فيجوز لباسه.. وأما المغيَّر بالزَّعفران فاختلف الناس فيه.

وبالجواز قـال مالـك لما وقع فى حـديث ابـن عمر: رأيتـك تصنع أربعـا. وفيه الصبـغ بالصفرة وقد تقدم الحديث.

فوجه[2] من نهى عنه: مـاورد من النهى عن أن يتزعفـر الرجل، ومحمل هـذا عندنا على أنه غيَّر بدنه بالزعفران تشبها بالنسوان، وهذا الأظهر[3] من مثل هذا اللفظ هكذا.

قال بعض أصحابنا.

وأما قوله صلى الله عليـه وسلم:«بل أحرقها[4]»؛ فلعله على جهة التغليـظ أو العقوبة فى المال.

قال الشيخ:خرَّج مسلم فى كتـاب اللباس: حدثنا يَحْيى بن يحيى حدثنـا خالد بن عبد الله عـن عبد الملك عن عبـد الله مولى أسماء بنـت أبى بكر رضـى الله عنه وكان خـال ولد عطاء. هكذا رواية ابن ماهان والكسائى.. ووقع فى أصل الجَلُودى:

كان خال ولد عطارد ـ بزيادة ـ راء ودال ـ بدل عطاء.

قال بعضهم: والصحيح مارواه أبو العلاء بن ماهان.

قول عائشـة رضى الله عنها «وعليه مِـرْط مُرحَّل[5] » المرحل ـ بـالراء والحاء المهملة ـ الموشَّى. سُمى مُرحَّـلاً؛ لأن عليه تصاوير الِّرحال وجمعها المراحل. ومنـه الحديث «حتى يبنى الناس بيوتًا يُـوشونها وشَى المراحل»[6]. ويقال لها:«المراجل ـــ بالجيم ـ أيضا، ويقـال لذلك العمل: الرجيل. والمِرْطُ: الكساء. وجمعه: مُروط[7] .

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز، وفى (م) فيها.

(٢) هكذا فى د، ز، وفى ح: وحجة والمعنى واحد.

(٣) هكذا فى د. وفى ز، ح: وهو الأظهر والمعنى واحد.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٧٥).

(٥) هكذا فى ز، ح. وفى د: المرط.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٥٧).

(٦) ذكره ابن الأثير فى نهايته فى شرح غريب الحديث عن الهروى فى الغريبين.

(٧) هكذا فى د. وفى ح، ز: مرط.

وقوله«يَتَجَلْجَلُ فيها». أى يتحرك فيهـا يعنى فى الأرض. والجَلْجَلة: الحركة مع صوت. أى: يسوخ فيها [١] حتى يخسف به.

وقولـه: «إلا المخيلة» يعنـى: الكبرياء. يقـال: خال الـرجل خـالاً واختال اختيـالاً: إذا تكبر. وهو رجل خال،أى متكبر. وذوخا لٍ،أى ذو تكبر.

ومنه قول ابن عباس رضى الله عنه:.

«كُل ما شِئْتَ والبس ماشئت إذا أخطأتك خَلَّتان: سرف ومَخِيلة»[٢].

ومنه قول طلحة لعمر رضى الله عنهما: «ولا يتخَوَّلُ عليك». أى: لا يَتكبَّرعليك.

[استحباب لبس النعال]

قال الشيخ: خرج مسلم فى الانتعال[٣] عن على بن مُسهرٍعن الأعمش عن أبى رَزِين وأبى صالح عن أبى هريره.

قال بعضهم: هكذا وقع فى جميع النسخ عندنا عن أبى رَزِين وأبى صالح مقرونين.

وقال أبو مسعود الدِّمشقى: إنما يرويه أبو رزيه عن أبى صالح عن أبى هريرة.

وكذلك خرجه فى كتابه عن مسلم وذكر: أن على بن مُسهرٍ انفرد بهذا.

[باب النهى عن اشتمال الصماء]

قوله: «نهى صلى الله عليه وسلم عن اشتمال الصماء»[٤].

قال الأصعمى: هـو أن يشتمل الرجل بالثوب حتـى يجلل به جسده لا يرفع منـه جانبا فتكـون فيه فُـرجـة يخْرج منهـا يده، قـال القُتَيْبِـيُّ: إنما قيـل لها الصماء لأنه إذا اشتمـل بـه اشتدت[٥] على يديه ورجليه المنافذ كلها كالصخرة الصماء التى ليس فيها خرق ولاصدع.

---

(١) هكذا فى د. وفى ز، ح: حين وما أثبت هو الأصوب.
(٢) راجع (النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير: مادة خيل ٢: ٩).
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٧٥).
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٧٦).
(٥) هكذا فى ز. وفى د: استدت، وفى ح: انسدت، والصواب ما أثبت.

قال أبو عُبيد: أما تفسير الفقهاء فهو: أن يشتمل بثوب واحد، ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحدِ مَنكِبَيه.

قال غيره: من فسر هذا التفسير ذهبَ به إلى كراهية[1] التكشف وإبداء العورة.

ومن فسره تفسير أهل اللغة فإنه كره أن يتزمَّل به شاملا جسده مخافة أن يُدفع منها إلى حالة يُداخله بعض الهوام المهلكة فلا يمكنه نَفْضها عنه.

قوله صلى الله عليه وسلم: «ولا تضع إحدى رجليك على الأُخرى إذا استلقيت»[2].

وفى بعض طرقه: «لا يَسْتَلْقِيَنَّ أحدكُم ثم يضعُ إحدى رجليه على الأُخرى».

وفى بعض طرقه: «أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم مُسْتلْقيًا فى المسجد واضِعًا إحدى رجليه على الأُخرى»[3].

قال بعض أهل العلم: يجب أن تُبنى هذه الأحاديث؛ فيحمل النهى على حالة تبدو فيها العورة، وفعله صلى الله عليه وسلم على حالةٍ كان مستترا فيها.

وقد أدخل مالك فى موطئه[4] حديث استلقائه صلى الله عليه وسلم فى المسجد واضعا إحدى رجليه على الأُخرى.

قال بعض أصحابنا: وإنما قصد بإدخاله الردَّ على من كرهه من فقهاء الأمصار.

وخرج مسلم فى باب الإستلقاء فى المسجد[5]:

«حدثنا إسحاق بن إبراهيم وعَبْدُ بن حُمَيد عن عبد الرزاق عن معمر».

هكذا فى رواية الجلُودى والكسائى[6].

---

(١) هكذا فى د. وفى ز، ح: إلى كراهة.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٧٧).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٧٧).

(٤) فى الحديث عن عباد بن تميم عن عمه: أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مستلقيا فى المسجد واضعا إحدى رجليه على الأخرى».
راجع (الموطأ كتاب قصر الصلاة فى السفر ـ باب جامع الصلاة ـ ١: ١٧٢).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢١٠٠ وبشرح النووى ١٤: ٧٧).

(٦) الكسائى: هو على بن حمزة بن عبد الله الأسدى بالولاء الكوفى أبو الحسن الكسائى إمام فى اللغة والنحو والقراءة من أهل الكوفة. ولد فى إحدى قراها وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر وتنقل فى البادية وسكن فى بغداد. وتوفى بالرى عن سبعين عاما، وهو مؤدب الرشيد العباسى وابنه الأمين.. قال الجاحظ: كان أسيرا عند الخليفة حتى أخرجه من طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسين. أصله من أولاد الفرس، وأخباره مع علماء الأدب فى عصره كثيرة. له تصانيف: «معانى القرآن» و«المصادر» و«الحروف» و«القراءات» و«النوادر» و«مختصر فى النحو».
راجع (ابن خلكان ١: ٢٣٣ وتاريخ بغداد ١١: ٤٠٣).

وكذلك خرجه الدِّمشقى عن مسلم، ووقع عند ابن ماهان:

«حدثنا إسحاق بن منصور وعبد بن حميد؛ فجعل إسحاق بن منصور بدل إسحاق ابن إبراهيم».

قال بعضهم: والذى أعتقد صوابه رواية من قال: إسحاق بن إبراهيم لأنهما كثيرا مايجيئان مقرونين فى رواية مسلم فى هذه النسخة عنهما عن عبد الرزاق، وإن كان إسحاق بن منصور أيضا يروى عن عبد الرزاق.

[باب نهى الرجل عن الزعفران]

وقوله: «نهى عن التَّزَعْفر» تقدم الكلام فيه.

وفى بعض طرقه: نهى عن أن يتزعفر الرجل، ومحمله عندنا على تغيير بدنه بالزعفران تشبيها بالنسوان.

قوله: «ورأسه ولحيته مثل النعام»؛ فقال صلى الله عليه وسلم: «غيروا هذا بشىء واجتنبوا السواد[1]».

وفى طريق آخر: «أن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم»[2].

قال أبو عُبيد: هو نَبْت أبيض الزهر والثمر يُشبه[3] بياض الشيب به. وقال ابن الأعرابى: هى شجرة تَبْيَضُّ كأنها الثَّلجة.

قال الشيخ: لم يحرم مالك ـ رضى الله عنه ـ التغيير بالسواد ولا أوجب الصِّباغ. ولعله يحمل النهى عن التغيير بالسواد على الاستحباب.. والأمر بالتغيير على حالة هجَّن الشيب صاحبها.. قال عبد الوهاب[4]: يكره السواد لأن فيه تدليسا على النساء فيوهم الشباب فتدخل المرأة عليه.

قوله: «أصبح يوما واجمًا[5]».. الواجم: المهتم.

يقال: وجم يجم وُجومًا. ووجَم أيضا: حزن ، وأَجَم الطعامَ أَجْما إذا كرهه.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢١٠٢).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٨٠).

(٣) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: شبه.

(٤) عبد الوهاب: هو القاضى أبو محمد عبد الوهاب.
راجع (ماسبق فى ج ١: ٤٩ من هذا الكتاب).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٨٢).

[باب تحريم تصوير صورة الحيوان]

[وتحريم اتخاذ مافيه صورة غير ممتهنة بالفرس ونحوه[1]]

قوله فى الصور: ألم تسمعه حين قال صلى الله عليه وسلم: «إلا رَقْماً فى ثوب»[2].

قال الشيخ. قال بعض أصحابنا: إنما وقع فى حديث عائشة ـ رضى الله عنها ـ من كراهة الصور المرقومة. يحتمل أن يكون كان ذلك أولا عند كونهم حديثى عهد بالجاهلية وعبادة الصور؛ فلما طال الأمر وأمن عليهم أباح الرقم فى الثوب[3] . وكان ذلك كالناسخ لما وقع فى حديث عائشة ـ رضى الله عنها ـ ولم يحرم مالك من الصور المرقومة ماكان يمتهن؛ لأن امتهانه ينافى تعظيمه على حسب ماكانت الجاهلية تعظم بعض الصور.

---

(١) قال النووى فى شرحه: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر، لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور فى الأحاديث، وسواء صنعه بما يمتهن أو بغيره فصنعته حرام بكل حال، لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى، وسواء ماكان فى ثوب بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها.
وأما تصوير صورة الشجر ورحال الإبل وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام، هذا حكم نفس التصوير.
وأما اتخاذ المصور فيه صورة حيوان فإن كان معلقا على حائط أو ثوبا ملبوسا أو عمامة ونحو ذلك مما لا يعد ممتهنا فهو حرام، وإن كان فى بساط يداس أو مخدة ووسادة ونحوها مما يمتهن فليس بحرام.. ولافرق فى هذا كله بين ماله ظل ومالا ظل له.
هذا تلخيص مذهبنا فى المسألة وبمعناه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم وهو مذهب الثورى ومالك وأبى حنيفة وغيرهم. وقال بعض السلف: إنما ينهى عما كان له ظل، ولا بأس بالصور التى ليس لها ظل، وهذا مذهب باطل؛ فإن الستر الذى أنكر النبى صلى الله عليه وسلم الصورة فيه لايشك أحد أنه مذموم وليس لصورته ظل، مع باقى الأحاديث المطلقة فى كل صورة.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ٨١ وما بعدها).

(٢و٣) وقال الزهرى: النهى فى الصورة على العموم، وكذلك استعمال ماهى فيه ودخول البيت الذى هى فيه سواء كانت رقما فى ثوب أو غير رقم، وسواء كانت فى حائط أو ثوب أوبساط ممتهن أو غير ممتهن عملا بظاهر الأحاديث، لاسيما حديث النمرقة الذى ذكره مسلم. وهذا مذهب قوى وقال آخرون يجوز منها ماكان رقما فى ثوب سواء امتهن أم لا. وسواء علق فى حائط أم لا، وكرهوا ماكان له ظل أو كان مصورا فى الحيطان وشبهها سواء كان رقما أوغيره، واحتجوا بقوله فى بعض أحاديث الباب إلا ماكان رقما فى ثوب، وهذا مذهب القاسم بن محمد، **وأجمعوا على ماكان له ظل** ووجوب تغييره. قال القاضى: إلا ماورد فى اللعب بالبنات لصغار البنات والرخصة فى ذلك، لكن كره مالك شراء الرجل لابنته، وادعى بعضهم: أن إباحة اللعب لهن بالبنات منسوخ بهذه الأحاديث والله أعلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ٨٢).

وقول عائشة رضىَ الله عنها «وقد سُترت سَهْوةٌ لى بقرام فيه تماثيل»[1].

قال الأصمعى: «السَّهْوة كالصُّفة تكون بين يدى البيت».

. وقال غيره: السهوة شبيه بالرفِّ أو بالطّاق يوضع فيه الشيء.. قال أبوعُبيد: سمعت غير واحد من أهل اليمن يقولون: السهوة عندنا بيت صغير منحدر[2] فى الأرض وسمكه مرتفع من الأرض شبيه بالخزانة الصغيرة يكون فيها المتاع. قال: وهذا عندى أشبه ماقيل فى السهوة. والقرام: الستر الرقيق، فإذا خيط فصاركا لبيت فهو كِلَّة.

وقال لبيد[3] يصف الهودج.

من كُلِّ محَفوفٍ يُظِلُّ عَصِيَّهُ زَوجُ عليه كِلَّة وقِرَامُها

والعَصِىُّ: عيدان الهودج. والزَّوْج: النَّمط.

قال الشيخ: خرج مسلم فى باب كراهية الصور.

«حدثنا ابن أبى شيبة حدثنا على بن مُسهِرٍ عن سعيد بن أبى عَروبة عن النضر بن أنس قال:

كنت جالسا عند ابن عباس. هكذا إسناد هذا الحديث. رواه سعيد بن أبى عَرُوبة عن النضر بن أنس.. ووهم بعضهم؛ فأدخل بينهما[4] قتادة وليس بشىء؛ فإنه قد سمع سعيد من النضر هذا الحديث وحده.. ذكره البخارى فى الجامع:

«حدثنا عباس[5]. حدثنا عبد الأعلى سعيد بن أبى عروبة قال: سمعتُ النضر بن أنس[6] يحدث قتادة قال:

كنت عند ابن عباس فذكر الحديث قال البخارى سمع سعيد بن أبى عروبة من النضر هذا الحديث[7] الواحد.

---

(١) السهوة ـ بفتح السين المهملة ـ قال الأصمعى: هى شبيه بالرف أو بالطاق يوضع عليه الشيء.

(٢) هكذا فى ز، ح وفى د: من الأرض، والمعنى واحد.

(٣) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: بين البيت.

راجع (ديوانه شرح وتحقيق د: إحسان عباس صفحة ٣٠٠ ط. الكويت ١٩٦٢م).

(٤) هكذا فى ز،ح. وفى د: فيها.

(٥) هكذا فى د. وفى ز، ح: عياش.

(٦) النضر بن أنس ٦٧٧ أبو مالك النضر بن أنس بن مالك النجارى الأنصارى: سمع أباه وابن عباس، وعداده فى أهل البصرة. أخرج له الستة. راجع (الخلاصة صفحة ٤٠١).

(٧) هكذا فى د. وفى ز، ح: سمع هذا الحديث.

[باب كراهة قلادة الوتر فى رقبة البعير]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يَبْقَيَنَّ فى رقبة بعير قلادة من وَتَرٍ أو قلادة إلا قُطِعت»[1].
قال مالك: أُرَى ذلك من العَيْن[2].

قال الشيخ: الظاهر من مذهب مالك ـ رحمه الله ـ قصر النهى على الوتَر خاصة[3]..
وأجازه ابن القاسم بغير الوتَر.

وقال بعض أصحابنا فيمن قلَّدَ بعيرَه شيئاً مُلوَّناً فيه خرز. قال: إن كان للجمال فلابأس به.

وقداختلف الناس فى تقليد البعير وغيره من الحيوان والإنسان أيضا[4] ماليس بتعاويذ قرآنية مخافة العين؛ فمنهم من نهى عنه ومنعه قبل الحاجة إليه وأجازه عند الحاجة إليه؛ ليتقى ما أصابه من ضرر العين وشبهه، ومنهم من أجازه قبل الحاجة وبعدها كما يجوز الاستظهار بالتداوى قبل حلول المرض.

قال عبد الوهاب: تكره للمسافرين الأجراس والأوتار.. واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس»[3].

قال: وأما الأوتَار فقد تُؤدى إلى جناية تكره يعنى الاختناق بها وشبهُ ذلك.

وقد خرج مسلم: «لا تصحبُ الملائكة رُفقةً فيها كلب ولا جرس».

---

(١) هكذا هو فى جميع نسخ مسلم: قلادة من وتر أوقلادة، فقلادة الثانية مرفوعة معطوفة على القلادة الأولى. ومعناه: أن الراوى شك هل قال: فى قلادة من وتر. أو قال: قلادة فقط ولم يقيدها بالوتر.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٩٥).

(٢) أرى ـ بضم همزة أرى ـ أى: أظن أن النهى مختص بمن فعل ذلك بسبب رفع ضرر العين. وأما من فعله لغير ذلك من زينة أو غيرها فلا بأس.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٩٥).

(٣) قال القاضى: الظاهر من مذهب مالك: أن النهى مختص بالوتر دون غيره من القلائد والمراد بالوتر أى: أوتار القسى لئلا تضيق على أعناق الإبل فتخنقها. وقال النضر: معناه لاتطلبوا الدخول التى وترتم بها فى الجاهلية. وهذا تأويل ضعيف فاسد والله أعلم. راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٩٥ ومابعدها).

(٤) هكذا فى د، وفى ز : والإنسان ماليس بتعاويذ.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢١١٣).

وقدقال بعض الناس: إن النهى عن تقليد الأوتار محمول على الدخول، وما اعتادوا من طلب الدماء عليها.

وقول الراوى: «قلادة من وتر أو قلادة».

يحتمل أن يكون على الشك بين التخصيص للوتر أو التعميم لسائر القلائد؛ فيكون الوتر ثابتا فى الحالتين مع القول بالعموم؛ ولهذا قصر مالك النهى على الوتر كما قدمناه.

قوله: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القَزَع». [قال][1]

قلت لنافع: «وما القزع؟. قال: يُحْلَق بعضُ رأس الصبى ويترك بعضه».

قال الشيخ: إذا كان ذلك فى مواضع كثيرة فمنهى عنه بلا خلاف، وإن لم يكن كذلك كالنا صية وشبهها فاختلف فى جوازه.

وقوله: «عليه خميصة» قال الأصمعى: الخمائص: ثياب خزّ أو صوف معْلَمة كانت من لباس الناس.

قوله: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضَّرب فى الوجه، وعن الوشم فى الوجه»[2].

قال عبد الوهاب: تُكره السِّمة فى الوجه ولا تكره فى غيره؛ لأنه صلى الله عليه وسلم: نهى عن السِّمة فى الوجه، وأرْخصَ فيها فى الأُذن.

قال: ويجوز فى غيره؛ لأن بالناس حاجة إلى علامات يعرفون بها بهائمهم.

قوله صلى الله عليه وسلم: «لعن الله الواصِلة والمستوصِلة»[3].

قال الشيخ: ووصل الشعر عندنا ممنوع للحديث.

قال القاضى عبد الوهاب: والمعنى: أن فيه[4] غرورا وتدليسا.

وأما الواشِمةُ والمسْتوَشِمةُ فقد قال أبو عبيد: الوشم فى اليد، وذلك أن المرأة كانت تُغَرِّز ظهر كفِّها ومْعصَمِها بإبرة أو مسلة حتى تؤثر فيه، ثم تحشوه بالكحل أو النؤرة[4]

---

(١) (مابين المعقوفتين زيادة من : صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢١٢٠).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٩٦).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢١٢٣).

(٤) هكذا فى ز. وفى د، ح: والمعنى فيه: أن فيه غرورا.

(٥) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: بالنؤر.

فيخضر بفعل ذلك دارات[1] ونقوش. يقال منه: قد وشَمْت تَشُم [وشْما] فهى واشمة؛ والأُخرى: موشُومة ومُشوشِمَة.

وقوله: «المُتَنَمِّصات» قال أبو عبيد: النامصة التى تنتف الشعر من الوجه. ومنه قيل للمنقاش: المنماص؛ لأنه ينتف. والمُتَنَمِّصة: التى يفعل بها ذلك. والمتفلجات[2]: الفلج فى الأسنان. والمراد: أنها تعالج أسنانها.. وكذلك الواشرة المذكورة فى غير هذا الموضع: هى التى تشر أسنانها تفلجها وتحددها، حتى يكون لها أشُر و الأُشر تحدد ورقة فى أطراف الأسنان. ومنه قيل: ثُغر مُؤشر. وإنما يكون ذلك فى أسنان الأحداث تفعله المرأة الكبيرة تشبيهاً بأُولئك.

[باب النهى عن التزوير فى اللباس وغيره والتشبع بما لم يعط]

قوله صلى الله عليه وسلم: «المتشبِّعُ بمالم يُعط كلابس ثوبىْ زُورٍ»[3] المتشبع: المتكثر بأكثر مما عنده يَتَصَلَّفُ به، وهو الرجل الذى يرى أنه شبعان وليس كذلك.

وتفسير: «ثَوْبَى زُورٍ» هو أن يلبس المرائى ثياب الزهاد يرى أنه زاهد.. وقال غيره.

هو أن يلبس قميصا يصل بكمه كمين آخرين يرى أن عليه قميصين!.

قال الشيخ: خرج مسلم هذا الحديث «عن محمد بن عبد الله بن نُمير قال: «حدثنا وكيع وعَبْدَةَ عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها: أن امرأة قالت: يارسول الله إنْ

---

(١) هكذا فى د. وفى ز: بدارة.

(٢) وأما المتفلجات فبالفاء والجيم، والمراد: مفلجات الأسنان بأن تبرد مابين أسنانها الثنايا والرباعيات، وهو من الفلج بفتح الفاء واللام، وهى فرجة بين الثنايا والرباعيات، وتفعل ذلك العجوز ومن قاربتها فى السن إظهارا للصغر وحسن الأسنان لأن هذه الفرجة اللطيفة بين الأسنان تكون للبنات الصغار فإن عجزت المرأة كبرت سنها وتوحشت فتبردها بالمبرد، لتصير لطيفة حسنة المنظر وتوهم كونها صغيرة. ويقال له أيضا: الوشر. ومنه: «لعن الواشرة، والمستوشرة». وهذا الفعل حرام على الفاعل والمفعول بها لهذه الأحاديث، ولأنه تغيير لخلق الله تعالى ولأنه تزوير ولأنه تدليس.

وأما قوله: المفلجات للحسن فمعناه يفعلن ذلك طلبا للحسن. وفيه إشارة إلى أن الحرام هو المفعول لطلب الحسن. أما لو احتاجت إليه لعلاج أو عيب فى السن ونحوه فلا بأس والله أعلم.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٠٦).

تشبعتُ من زوجى»[1]. الحديث.

ثم أردف عليه أبو العلاء بن ماهان عن مسلم: حدثنا أبو بكر حدثنا أبو أسامة وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا أبو معاوية كلاهما عن هشام.

بهذا الإسناد[قال بعضهم][2] :هذه المتابعة لا تصح أن تكون على أثر حديث ابن نُميرٍ هذا، وإنما أتت فى رواية الجُلُودى وغيره على أثر حديث ابن نمير عن عبدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت:«جاءت امرأة إلى النبى صلى الله عليه وسلم، فقالت: «إن لى ضرة»[3] الحديث.

قال عبد الغنى[4]: وقع فى نسخة ابن ماهان حديث أبى بكر وإسحاق على أثر حديث ابن نمير عن وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها يزعم أنه مثل الأول. وهذا خطأ قبيح؛ لأنه عند غيره يعقب حديث فاطمة عن أسماء.، قال: وليس يعرف حديث هشام عن أبيه عن عائشة إلا من حديث مسلم عن ابن نمير، ومن رواية معمر بن راشد[5].

وقال الدار قطنى[6] فى (كتاب العلل) فى حديث هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله

---

(١) إن تشبعت من زوجى: قال العلماء: معناه المتكثر بما ليس عنده بأن يظهر أن عنده ما ليس عنده يتكثر بذلك عند الناس ويتزين بالباطل، فهو مذموم كما يذم من لبس ثوبى زور. قال أبو عبيد وآخرون: هو الذى يلبس ثياب أهل الزهد والعباد والورع ومقصوده أن يظهر للناس أنه متصف بتلك الصفة ويظهر من التخشع والزهد أكثر مما فى قلبه، فهذه ثياب زور ورياء. وقيل: هو كمن لبس ثوبين لغيره وأوهم أنهما له. وقيل: هو من يلبس قميصا واحدا ويصل بكميه كمين آخرين فيظهر أن عليه قميصين.
وحكى الخطابى قول آخر: أن المراد هنا بالثوب الحالة والمذهب. والعرب تكنى بالثوب عن حال لابسه.
ومعناه أنه كالكاذب القائل مالم يكن. وقول آخر: أن المراد الرجل الذى تطلب منه شهادة زور فيلبس ثوبين يتجمل بهما فلا ترد شهادته لحسن هيئته والله أعلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١١٠ و ١١١).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة جاءت من ح: وساقطة من نسختى د،ز.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١١١).

(٤) عبد الغنى: «أبو محمد عبد الغنى بن سعيد الأزدى» حافظ مصر. ولد فى ذى القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة. ومات بمصر سنة تسع وأربعمائة.
راجع (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح صفحة ٥٨٦ تحقيق د: عائشة عبد الرحمن).

(٥) معمر بن راشد وهو ابن عمرو الأزدى الحدانى بالولاء أبو عروة فقيه حافظ للحديث ثقة من أهل البصرة، ولد واشتهر فيها وسكن اليمن وأراد العودة إلى بلده فكره أهل صنعاء أن يفارقهم؛ فقال لهم رجل: قيدوه فزوجوه فأقام وهو عند مؤرخى رجال الحديث أول من صنف باليمن.
راجع (تهذيب ١٠: ٢٤٣ وميزان الاعتدال ٣: ١٨٨).

(٦) الدار قطنى: هو أبو الحسن على بن أحمد بن مهدى البغدادى الحافظ.
راجع (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح صفحة ٧٠٧)

عنها: إنما يـروى هذا مَعْمـر ومبارك بن فضـالة. ويـرويه غيرهما عن فـاطمة عـن أسماء وهو الصحيح.

وقال فى إخراج مسلم حديث[1] هشام عن أبيه عن عائشة: لا يصح .

والصواب حديث عبده ووكيع وغيرهما عن هشام [عن فاطمةعن أسماء][2].

---

(١) هكذا فى ز،ح. وفى د: وقال فى حديث إخراج مسلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: هامش صفحة ١١١).
(٢) مابين المعقوفتين زيادة من (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١١٠و ١١١).

[كتاب الأدب]

[باب النهى عن التكنى بأبى القاسمً وبيان مايُستحب من الأسماء]

قوله صلى الله عليه وسلم: «تَسمّوا باسمى ولا تكتنُوا بكنيتى؛ فإنما بُعثتُ قاسما أقسم بينكم»[١].

قال الشيخ: ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن هذا مقصور على حياة النبى صلى الله عليه وسلم؛ لأنه قد ذكر سبب الحديث: أن رجلا نادى: يا أبا القاسم؛ فالتفت النبى صلى الله عليه وسلم؛ فقال: لم أَعْنِكَ إنما دعوت فلانا؛ فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «تسمّوا باسمى». الحديث.

وقد أجاز مالك: أن تسمى محمدا، وتَكّنى[٣] بأبى القاسم.

وقد كان محمد بن أبى بكر جمع الأمرين: الكُنية والاسم وجماعة من المحمدين، ولم ينكر ذلك عليهم[٣].

وقد أخذ بعض الناس بظاهر الحديث[٤] ولم يُقصره على زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤:٢١٣١).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١١٢).

(٣) هكذا فى ز. وفى د، ح: يتسمى محمدا ويكتنى بأبى القاسم.

(٤) جاء فيه: حديث عن النبى صلى الله عليه وسلم: «ويسمون أولادكم محمدا ثم تلعنونهم».
وكتب عمر إلى الكوفة: لا تسموا أحدكم باسم نبى. وأمر جماعة بالمدينة بتغيير أسماء أبنائهم محمد حتى ذكر له جماعة: أن النبى صلى الله عليه وسلم أذن لهم فى ذلك وسماهم به فتركهم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤:١١٣).

(٥) هكذا فى نسختي د،ز. وفى ح: بظاهر هذا الحديث.

[باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة ونافع وغيره]

قوله: «نهانا أن نُسمِّى رقيقنا» أربعة أسماء: أفلَح، ورَباح، ويَسَار، ونافع»[1].

قال الشيخ هذا: لأنه قد يُدعى فيقال: أثَمَّ أفلح، أثم رياح؛ فيقال: لا. فَيُستَثْقلُ ذلك لأجل كراهية فقد معانى هذه الأسماء.

وقد ذكرمسلم هذا التعليل فى بعض الطرق والأسماء تكره لمعان أحدها ماذكرناه.

[إستحباب تغيير الأسم القبيح إلى حسن]

والثانى: كماذكر[2] مسلم: أنه غيَّر عاصية بجميلة لقبح المعنى المشتق منه لفظ عاصية، وقد يكره أيضا، لأن فيه تزكيةً للنفس.. وذكر مسلم: أنه صلى الله عليه وسلم: «نهى عن هذا الاسم. وسميت بَرَّة فقال رسول الله صلى عليه وسلم: لا تُزَكُّوا أنفسكم الله أعلم بأهل البرِّ منكم؛ فقالوا: بِمَ نسميها؟ قال سَمُّوها زَينبا».

وفى بعض طرقه: «فحول اسمها جُوَيْرِية، وكان يكره أن يقال: خرج من عند برَّه[3]».

وهذا يعود إلى المعنى الأول.. وقد يكره لما فيه من التعظيم والكبر كالتسمية بملك الأَمْلاك[4].

[الأسماء المحرمة]

وقْد جاء فى حديث ذكره مسلم: «أن أخنع اسم عند الله عزوجل رجل تسمى ملك الأملاك[5]».. ومعنى أخنع: أذلُّ وأوضعُ.

وقوله فى بعض طرقه: «أغيظُ» مصروف عن ظاهره.

والبارى تعالى لا يوصف بالغيظ. وقد يريد به هاهنا معنى الغضب، وقد تقدمت الإشارة إلى معنى الغضب والرحمة. وبسطنا القول فى إطلاق هذه التسميات.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢١٣٦).
(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ٤ ١:١١٩).
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣: ٢١٤٠).
(٤) هكذا فى نسختى د،ز وفى ح بمالك الأملاك.
(٥) راجع صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣:٢١٤٣.

والمراد مايكون عنها على حسب ماتقدم بيانه فى مواضعه.

وقوله: «يهْنأُ بعيرا له»[1] .قال أبو عبيد: يقال.

هنَأْتُ البعير أَهْنَؤُه وأهنئه. والهناء: القَطْران.

قال الشاعر:

مُتَبــذِّلاً[2] تـبدو محاسِـــنهُ   يضع الهِناءَ مواضع النَّقْبِ[3]

ومعنى فغرفاه: فتحه.

قال الشيخ: خرج مسلم فى باب التسمية للمولود.

حديـث أنس بن مـالك قـال: ذهبت بعبد اللـه بن أبى طلحـة.. الحديث. ثـم قال: «حدثنا أبو بكـر حدثنا يزيد بن هارون أخبرنـا ابن عون عن ابن سيرين عن أنـس بن مالك» هكذا فى الإسناد ابن سيرين غير مُسمى.

وأخرجه البخارى. «عن مطر عن يزيد عن ابـن عون عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك فسّماه.

[جواز التكنية]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يا أبا عُميْر مافعل النُّغير»[4]

قال الشيخ: فيه جواز الصيد فى المدينة وقد تقدم ذكره وجواز التكنية للصغير، ولا يكون كذبا واستعمال التَّسجيع فى بعض الأحايين.

[باب الاستئذان]

قول أبى موسى: «إن عمر أرسل إلى أن آتيه فأتيته[5] بابه، فسلَّمتُ ثلاثا فلم يردوا علىَّ؛ فرجعتُ»[6].

---

(١) راجع صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٣: ٢١٤٤.

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: مبتذلا. وهو تصحيف.

(٣) هذا البيت من أبيات لدريد بن الصمة من أبيات قالها فى تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد مطلعها:

حيـــوا تماضر وار بعـــوا صحبـــى   وقفـــوا فـــإن وقـــوفكـــم حسبـــى

راجع (الأمالى لأبى على القالى ٢: ١٦١).

(٤) راجع (هامش (١) فى نفس الصفحة).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ٤: ١٢٨).

(٦) هكذا فى د. وفى ز، ح: فأتيت بابه.

هنا سقط فى الحديث، وهو كما فى الأصل. «فقال: مامنعك أن تأتينـا؟ فقلت: إنى أتيتك فسلمت على بابك فلم يردوا على فرجعت».

وقد قال عليه السلام: إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يُؤذن له فليرجع؛ فقال عمر: أقم عليه البينة وإلاَّ أوجعْتك».

قال الشيخ: الاستئذن مشروع وقد جاء الحديث بكونه ثلاثا.

واختلف أصحابنا: إذا ظنَّ أنه لم يُستمع[1]: هل يزيد على هذا العدد؟؛ فقيل: لا يزيد عليه أخذا بظاهر الحديث.

وقيل: له أن يزيد عليه؛ لأن التكرير المذكور في الحديث قد يكون يراد به الاستظهار في الإعلام؛ فإذا ظن أنه لم يعلم به فله الزيادة ليعلم به.

وقال بعض أصحابنا: هذا إذا كان الاستئذان بلفظ السلام. وأما إذا كان بأن يستدعي رجلا باسمه فله أن يدعوه فوق الثلاث.[2]

والاستئذان صورته أن يقول: السلام عليكم. وهو بالخيار بين أن يسمي نفسه مع هذا أو يقتصر على التسليم.

وقد ذكر مسلم في بعض طرقه: «أن أباموسى الأشعرى[3] قال: السلام عليكم.

هذا عبد الله بن قيس: السلام عليكم. هذا أبو موسى: السلام عليكم. هذا الأشعرى: السلام عليكم»[4]؛ فأضاف إلى السلام تسميته وخالف بين ألفاظها طلبا للتعريف؛ لئلا يكون جُهلَ الأول فعرف بالثاني وكنى نفسه لعله ظن أن به يُعرف..

وقد تعلَّق من ردَّ خبر الواحد لقول عمر لأبي موسى «أقم عليه البينة وإلا أوجعتك»[5].

---

(١) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: لم يسمع.

(٢) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: قبل الثلاث.

(٣) أبو موسى الأشعرى: هو عبد الله بن قيس بن سليم بن هصار بن حرب بن عامر بن غنم بن بكر بن عامر بن عدي ابن وائل بن ناجية بن الجماهر بن الأشعر الأشعري؛ أبوموسى.. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعلي وغيرهم وروى عنه بنوه أبو بردة وأبوبكر وإبراهيم وموسى وأنس بن مالك وابن المسيب وأبو عثمان الهندي وخلق كثيرة.

واختلف في وفاته فقيل سنة اثنتين وأربعين وقيل سنة أربع وقيل سنة خمسين، وقيل سنة اثنين وخمسين وقيل: ثلاث وخمسين واختلف أيضا في محل وفاته فقيل بمكة وقيل بالكوفة.

راجع (طرح التثريب في شرح التقريب للعراقى ١: ٧٣ وما بعدها).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٤: ١٣١).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٣٠).

وهذا لاتعلق، فيه لأن من يرد خبرالواحد يلزمه أن يضرب المخبرَّإذا لم يتبين كذبه، وعمر قد تهدده هاهنا؛ فقال بعض الناس:.

إنما هذا حرص على التقليل من الخبرعن النبى صلى الله عليه وسلم، ولئلا يكون إكثار الثقات سببا لتقول الكذبة على رسول الله صلى عليه وسلم مالم يَقُل.

وقد روى عن عمررضى الله عنه: أنه قال: أقلوا الخبرعن رسول الله صلى عليه وسلم وأنا شريككم.

قيل معناه: شريككم فى التقليل.

ومما يؤيد أنه لم يذهب المذهب الذى ذهبوا[1] إليه: أنه قال له فى بعض طرق مسلم:

«يا أبا موسى أوَجدتَ؟. قال: نعم أُبيّ بن كعبٍ. قال: عَدْل. قال: ياأبا الطُّفيل مايقول هذا؟.

قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك يا ابن الخطاب فلا تكونن عذابا على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: سبحان الله إنما سمعتُ شيئًا فأحببت أن أتثبّتَ[2].

وقيل: «إنما ذلك لأنه صار كالدافع عن نفسه والمعتذرعن فعله فطلب شهادة غيره.

وقوله:«ألهانى عنه الصَّفق بالأسواق»[3]

قال الأزهري: الصَّفّاقُ: الكثيرالأسفار والتصرف في التجارة.

قال غيره: لعلهم كانوا يصفقون أيديهم عند المبايعة؛ فسميت المبايعة بذلك، فيكون المراد: ألهانى التَّجرُ فى الأسواق.

وأما الحديث الآخر فى المطَّلِع من باب النَّبى صلى الله عليه وسلم.

وقوله عليه السلام:«لو أعلم أنكَ تنظُر لطَعنتُ به في عينك»[4].

وفى بعض طرقه: «من اطلع فى بيت قوم بغيرإذنهم فقد حل لهم أن يفقئوا عينه»[5].

وفى بعض طرقه:«لو أن رجلا أطلع عليك بغيرإذن فخذفته بحصاة؛ ففقأت عينه ماكان عليك من جُناح»[6].

---

(١) هكذا فى ز، ح. وفى د: ذهب.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٣٥).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٣٤).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٣٧).

(٥و٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٣٨).

فقد تقـدم الكلام على هـذه الأحاديث، وذكـرنا الخلاف بين العلماء وبين أصحـابنا في ضمان العين لوفقئت على هذه الصفة عند كلامنـا على المعضوض إصبعه؛ فأنْدَرِثْنِيَّةَ العاضّ فيطالع هناك.

وقولـه صلى الله عليـه وسلم هـاهنا:«فقـد حلَّ لهم أن يفقئُـوا عينه» محملـه على أنه لم ينزجرولا قدروا على كفه عن النظر إلى عورتهم إلا بفعلٍ أدَّى إلى ذهاب عينه.

[كتاب السلام]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يُسلِّم الراكب على الماشي والماشي على القاعد، والقليل على الكثير»[1].

قال الشيخ : ابتداء السلام سُنة ورده واجب. هذا المشهور عند أصحابنا وهو[2] من عبادات الكفاية، التى فِعْلُ الواحد ينوب فيها عن الجميع؛ ولهذا يجزىء أن يبتدىء من الجماعة واحد أو يردَّ[3] منها واحد.

وقال أبو يوسف: لابد أن تردَّ الجماعةُ كلُّها، وإنما شرع سلام الراكب على الماشى لفضل الراكب عليه من باب الدنيا؛ فعدَّل الشرع بأن جعل للماشى فضيلة أن يبدأ، واحتياطاً على الراكب من الكبر والزهو إذا حاز الفضيلتين، وإلى هذا المعنى أشار بعض أصحابنا، وإذا تلاقى رجلان كلاهما مار فى طريق، بدأ[4] الأدنى منهما على الأفضل إجلالا للفضل وتعظيما للخير؛ لأن فضيلة الدين مرعية فى الشرع مقدمة.

وأما بدء[5] المار للقاعد فلم، أر فى تعليله نصا، ويحتمل أن يجرى فى تعليله على هذا الأسلوب؛ فيقال: فإن القاعد قد يتوقع شرًا من الوادر عليه أو يُوجس فى نفسه خيفة؛ فإذا ابتدأه بالسلام أنس إليه، ولأن التصرف والتردد فى الحاجات الدنيوية، وامتهان النفس فيها ينقُص من مرتبة المتصاونين والآخذين بالعزلة تورعا؛ فصار للقاعدين[6] مزية فى باب الدين؛ فلهذا أمر ببدا يتهم أولأن القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثرتهم والتشوف إليهم فسقطت البداية عنه، وأمر بها المار لعدم مراعاة المشقة عليه.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٤٠).
(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: أو هو.
(٣) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: ويرد.
(٤) هكذا فى نسختى د، ز. وفى م: بدر الأدنى.
(٥) هكذا فى ح. وفى د: وأما بدأه المار.
(٦) هكذا فى د، ح. وفى ز: كررت هذه العبارة.

وأما بـداية القليل للجماعة الكثيرة، فيحتمـل أيضا أن تكون الفضيلـة للجماعة؛ ولهذا قال الشرع:

عليكم بالسواد الأعظـم، ويد الله مع الجماعة؛ فأمر بيـدا يتهم لفضلهم أولأن الجماعة إذا بدءُوا الواحد خيف عليه الكبروالزهـو؛ فاحتيط له بألا يبدَءُوا[1] . وقد يحتمل غيرذلك لكن مـاذكرنـاه هو الذى يليـق بما قدمنـاه عنهم مـن التعليل، ولا تحسن معـارضة مثـل هذه التعاليل بـآحاد مسائل شذت عنهـا؛ لأن التعليل الكلى لوضع الشرع لا يتطلـب فيه ألا يشذ عنه بعض الجزئيات.

قوله صلى الله عليه وسلم:«إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم»[2].

وفى بعض طرقـه:«إن اليهود إذا سلموا عليكم يقـول أحدهم: السَّامُ عليكـم، فقولوا: وعليكم»[3].

قال الشيـخ : قد اختار بعـض الناس فى الرد أن يقـول: عليك بغيرواو، ورأى[4] : أن إثبات الواو يفيد إثباتـه على نفسه حتى يصح العطف عليه. وقاله ابـن حبيب من أصحابنا، ووقع لغيره من أصحابنا إثبات الواو فى الرد.

وهكذا فى حديث مسلم[5] إثباتها إلا فى بعض طرقه فى ردِّ النبـى صلى الله عليه وسلم فإنه قال: قلتُ: عليكم».

وفى بعض طـرقه: «قلت: وعليكـم » والانفصال عما قالـه ابن حبيب: أن تكـون الواو لـلاستئنـاف لا للعطـف والتشريـك بين الأول والثـانــى، واستعمالها لـلاستئنــاف كثير فاستعملت[6] هاهنا، واختار بعضهم: أن يرد عليهم السِّلام ـ بكسر السين ـ وهى الحجارة.

قال القـاضى عبـد الوهـاب: والأول أولى؛ لأن السنة وردت بما ذكـرناه، ولأن الـرد إنما يكون بجنس المردود لا بغيره.

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: بأن لا يبدأ.
(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٤٤).
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٤٦).
(٤) هكذا فى د، ح. وفى ز: تأول.
(٥) هكذا فى د. وفى ح: وهكذا وقع فى كتاب مسلم.
(٦) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: استعملت له هاهنا.

وقد تعلق بعض الناس فى إباحة لفظ السلام بقوله سبحانه وتعالى: ﴿سَلامٌ عليكَ سَأَسْتغِفرُ لكَ ربىّ﴾[١]

وبقوله عزوجل: ﴿وقُلْ سلام فسوفَ يعلمُون﴾[٢].

والجواب عن هذا: أنه لم يقصد بهذا التحية وإنما قصد المباعدة والمتاركة.

ولهذا قال بعض الناس فى قوله جلَّتْ قدرته:

﴿وقُلْ سلامٌ فسوفَ تَعْلَمُونَ﴾[٣] إنها منسوخة بآية السَّيف لما كان القصد بها المتاركة.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «اجتنبوا مجالس الصُّعُدَاتِ»[٤].

قال أبوعبيد: هى الطرق مأخوذة من الصعيد، وهو مأخوذ من التراب[٥]؛ وجمعه صُعُد ثم صُعُدات جمع الجمع مثل طريق وطُرُق ثم طُرُقات.

قال الشيخ: خرج مسلم فى (باب النهى عن الجلوس فى الطرقات) «حدثنا سويد بن سعيد. حدثنا حفص بن مَيْسرة عن زيد بن أسلم» الحديث. ثم أردف عليه: «حدثنا يحيى ابن يحيى حدثنا عبد العزيزبن محمد» الحديث.. و«حدثنا محمد بن رافع حدثنا ابن أبى فُدَيك عن هشام بن سعد كلاهما عن زيد بن أسلم»[٦]. هكذا روى الرازى عن الجلُودى.

وأما السِّجْزِى فلم يتكرر عنده ولا عندا بن ماهان ولاغيرهما، ثم تكررت عند الجلُودى والكسائى فى مواضع أُخرمن كتاب الأدب؛ فذكر حديث سويد ثم أعقبا بعده فقالا: حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا عبد الله بن يزيد عن زيد فجعلا مكان عبد العزيزبن محمد؛ عبد الله ابن يزيد.

قال بعضهم: والصواب ماتقدم.

وكذلك خرجه الدمشقى فى كتاب الأطراف[٧] عن يحيى بن يحيى وعن عبد العزيز.

وكذلك رواه ابن ماهان فى الموضعين معا لم يكن عنده فيه خلاف.

---

(١) سورة مريم آية: ٤٧.

(٢) سورة الزخرف آية ٨٩.

(٣) [illegible] ١٦.

(٤) الصعدات: بضم الصاد والعين، وهى الطرقات واحدها: صعيد كطريق.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٤١).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٤٢).

(٦) راجع (ماسبق صفحة ٣٣٧ هامش رقم (١).)

(٧) هكذا فى د. وفى ز،ح. «السام عليك». راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٧٨ ومابعدها).

[باب لكل داء دواء واستحباب التداوى]

وقوله: «السَّامُ عليكم»[1] هو الموت.

ومنه الحديث الآخر: «لكل داء دواء إلا السام»[2].

قيل: يارسول الله: وما السام؟. قال: «الموت».

وقوله فى سودة: «تَفْرَعُ النساء»[3].

أى: تطولهن. يقال: فرعْتُ القوم، أى: طُلْتهم.

وقولـه: يعنى البَـراز، بفتح البـاء ، والعامـة تغلظ فيـه ـ فتكسر البـاء ـ وكسر البـاء إنما يُستعمل فى المبارزة. والبَرَازُ ـ بفتح الباء : هو المكان الظاهر الواسع.

وقولـه: «كُنَّ يخرُجَن إذا تبرزن إلى المناصِـع وهو صعيد أفْيـح. قيل: هى الواضـع التى يُتخَلَّى فيها لبول أو حاجة،الواحد منْصع.

قوله صلى الله عليه وسلم: «الحَمْوُ: الموت».

قال أبـو عبيد: يقول: فليمـت ولا يفعل ذلك، فـإذا كان رأيـة هذا فى أبى الـزَّوج وهو مَحْرم؛ فكيف بالغريب؟.

وقال ابن الأعـرابى: هذه كلمة تقـولها العرب كما تقول: الأسد الموت. أى: لقـاؤه مثل الموت.

وقال الأصمعى: الأحماء من قبل الزوج، والأختان من قبل المرأة.

[باب منع المخنث من الدخول على النساء الأجانب]

قوله فى ابنة غيلان[4]: إنها تُقِبلُ بأربع وتُدبِر بثمان.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٩١).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٥٠).

(٣) راجع هامش (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٥٣).

(٤) إن خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص السلمية، وهى امرأة عثمان بن مظعون ـ قالت: يا رسول الله أعطنى إن فتح الله عليك الطائف ـ حلى بادية بنت عقلان بن سلمة أو حلى الفارعة بنت عقيل ـ وكانتا من أحلى نساء ثقيف؛ فقال: وإن كان لم يؤذن لى فى الطائف يا خويلة! الخ.

راجع (الطبرى ٣: ٨٥ ط. المعارف).

وفى الإصابة ٧: ٥٢٩ ط. نهضة مصر): بادية بنت غيلان بن سلمة الثقفى هى التى قال هيت المخنث: إنها تقبل بأربع وتدبر بثمان.

والخبر فى الصحيح ولم يسم فيه. ولما أسلم أبوها أسلمت وروت.

وكان النبى صلى الله عليه وسلم أمرها بالغسل ـ فى حديث عن عائشة ـ عند كل صلاة فى الاستحاضة.

قال أبـو عبيد: يعنـى أربع عُكَنٍ فى بطنهـا ولهن أطراف أربعة مـن كل جـانب فتصير ثمانية تُـدبُربهّن، وإنّما أنث فقـال بثمان ولم يقل بثمانية، وواحد الأطـرَاف: طرف. وهو مـذكر لأنه لم يـذكرها، فلو ذكـر الأطراف لم يجدبدا من التـذكيروهو[1] كقولهم: هذا الثوب سبع فى ثمان، والثمان: يراد بها: الأشبار. والسبع إنما تقع على الأذرع فلذلك أنث، والذراع أنثى.

ووجه دخول المخنَّـث على أزواج النبى صلى الله عليه وسلم: أنه يمكـن أن يكون عند النبى صلى الله عليه وسلم[من غيرأولى الإربة، فلما وصـف هذا علم صلى الله عليه وسلم] أنه ليس من أولئك؛ فأمر عليه السلام بإخراجه ألا تراه يقول: لا أرى هذا يَعرف هاهنا.

[تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث]

قوله عليه السلام: «إذا كُنتـم ثلاثه فلا يتناجى اثنان دون الآخر، حتـى يختلطوا بالناس من أجل أنه يُحزنه»[2].

قال الشيخ : وكذلك الجماعة عندنا لايتناجـون دون الواحد لوجود العلة؛ لأنه قد يقع فى نفسه أن الحديث عنه بما يكره، وأنه لم يروه أهلا لاطـلاعه على ماهم عليه، ويجوز إذا شاركه جماعة لأنه يزول الحزن عنه بالمشاركة.

[الطب والمرض والرقى]

قولـه صلى الله عليه وسلـم:«العينُ حقٌ ولو كان شـىء سابق القـدر سَبَقَتْه العين[3]، وإذا إسْتغُسِلْتُم فاغْسِلُوا»[4].

قال الشيخ: بظاهر هذا الحديث قال أهـل السنة، والجمهور من علماء الأمة، وقد أنكره طوائف من المبتدعة.

---

(٢) هكذا فى ز. وفى د،ح: وهذا.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٦٧).

(٤) هكذا فى ز،ح. وفى د:«سبقه العين» والصواب ماأثبت.

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٧١).

والدليل على فساد ماقالوه: أن كل معنى ليس بمحالٍ فى نفسه ولا يؤدى إلى قلب حقيقة ولا إفساد دليل؛ فإنه من مُجَّوزات العقول، فإذا أخبر الشرع بوقوعه فلا معنى لتكذيبه، وهل فرق بين تكذيبه فى هذا إذا ثبت جوازه وبين تكذيبه فيما يخبر من أخبار الآخرة؟.

وقد زعم بعض الطبائعيين المثبتين لما أثبتناه من هذا أن العائن تَنْبعث من عينه قوة سُمِّية تتصل بالمعيون فيهلك أو يفسد. قالوا: لا يستنكر هذا كما لا يستنكر انبعاث قوة سُمية من الأفعى، والعقرب تتصل باللديغ فيهلك وإن كان ذلك غير محسوس لنا، فكذلك العين.

وهذا عندنا غير مُسلَّم لأنا بينا فى كتب علم الكلام أنٍ لافاعل إلا الله تعالى، وبينا إفساد القول بالطبائع وبينا أنّ المحدث لا يفعل فى غيره شيئا.

وهذه الفصول إذا تقررت لم يكن بنا حاجة معها إلى إثبات ماقالوه.

ونقول: هل هذا المنبعث من العين: جوهر أو عرض فباطل أن يكون عرضًا؛ لأن العرض[1] لاينبعث ولا ينتقل، وباطل أن يكون جوهرا لأن الجواهر متجانسة، فليس بعضها أن يكون مفسدا لبعض أولى من أن يكون الآخر مفسدا له؛ فإذا بطل كونه عرضا أو جوهرا مفسدا على الحقيقة بطل مايشيرون إليه.

وأقرب طريقة يسلكها من يَنْتَحل الإسلام منهم أن يقول:

غير بعيد أن تنبعث جواهر لطيفة غير مرئية من العين؛ فتتصل بالمعيون وتتخلل مسام جسمه؛ فيخلق البارى عزوجل الهلاك عندها كما يخلق الهلاك عند شرب السموم عادة أجراها الله سبحانه وتعالى لا ضرورةً وطبيعة ألجأ العقل إليها[2].

وهكذا مذهب أهل السنة: أن المعيون إنما يفسد أو يهلك عند نظر العائن إليه بعادة أجراها الله سبحانه وتعالى أن يخلق الضرر عند مقابلة شخص[3] لشخص آخر، وهل ثم جواهر تخفى أم لا من مُجَوِّزات العقول والقطع؟. إنما يختص بنفى الفعل عنها وبإضافته إلى

---

(١) هكذا فى د. وفى ز، ح: إذا العرض.

(٢) هكذا فى ز، ح. وفى د: ضرورة وما أثبت هو الصواب قال المازرى: وهذا غير مسلم لأنا بينا فى كتب علم الكلام: أن لا فاعل إلا الله تعالى وبينا فساد القول بالطبائع، وبينا أن المحدث لا يفعل فى غيره شيئا وإذا تقرر هذا بطل ما قالوه. راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٧١).

(٣) هكذا فى د. وفى ز: شخص بشخص، والمعنى واحد.

الله عـزوجل؛ فمـن قطع مـن الأطباء المنتحلين للإسـلام على انبعاث الجواهـر بلا بـدٍّ؛ فقد أخطأ قطْعه.

وإنما التحقيق ماقلنـاه من تفصيل[1] موضع القطـع والتجويز. وهذا القـدر كافٍ فيما يتعلق بعلم الأصول.

وأما مـا يتعلق بعلـم الفقه فـإن الشرع ورد بالوضوء لـه فى حديث «سهل بـن حُنَيفٍ لما أصيب بالعين عند اغتساله؛ فأمر عليه السلام عائنه أن يتوضأ».

خرجه مالك ـ رضى الله عنه ـ فى الموطأ[2].

وصفة وضوء العـائن عند العلماء: أن يؤتى بقـدح من ماء ولا يوضـع القدح فى الأرض فيأخذ منه غرفـة فيتمضمض بها، ثم يمجها فى القدح، ثم يأخذ منه مـا يغسل به وجهه، ثم يأخذ بشماله مايغسل به كفه اليمنى، ثم بيمينـه مايغسل به كفه اليسرى، ثم بشماله مايغسل به مرفقه الأيمـن، ثم بيمينه مايغسل به مرفقـه الأيسر، ولايغسل ما بين المرفقين والكفين، ثم قدمه اليمنى ثـم اليسرى، ثم ركبته اليمنى ثم اليسرى على الصفة المتقدمة والـرتبة المتقدمة. وكل ذلك فى القدح، ثم داخلة إزاره وهو الطرف المتدلِّى الذى يلى حقوه الأيمن.

وقد ظن بعضهم: أن داخلـة الإزار كناية عن الفرج.. وجمهور العلماء على مـاقلناه؛ فإذا استكمل هذا صَبَّه خلفه من على رأسه.

وهذا المعنى ممالا يمكـن تعليله ومعرفة وجهه، وليس فى قـوة العقل الاطلاع على أسرار المعلومات كلها، فلا يدفع هذا بألا يعقل معناه.

وقد اختلـف فى العائن: هل يجبر على الـوضوء للمعيـون أم لا؟ واحتج من قـال بالجبر بقوله فى الموطأ: «توضأ له»[3].

وبقولـه عليه السـلام فى مسلم: «وإذا استغسلتـم فاغسلُـو»ا[4]. وهذا أمـر يحمل على الوجوب، ويتضح عندى الوجوب، ويبعد الخلاف فيه إذا خُشِى على المعيون الهلاك.

---

(١) هكذا فى ز. وفى د، ح: التفضيل.
(٢) خرجه مالك فى (الموطأ ٢: ٩٣٨).
(٣) راجع (صفحة ٤٢٢ هامش (١).).
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٧١).

وكان وضوء العائن بما جرت به العادة بالبرء به، أو كان الشرع أخبر به خبرا عاما ولم يمكن زوال الهلاك عن المعيون إلا بوضوء هذا العائن؛ فإنه يصير من باب من تعين عليه إحياء نفس مسلم وهو يجبر على بذل الطعام الذى له ثمن ويضُر بذله فكيف هذا مما يرتفع الخلاف فيه.

[باب السحر]

قوله: «سَحرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يهودى»[1] الحديث.

قال الشيخ: أهل السنة وجمهور العلماء من الأمة على إثبات السحر، وأن له حقيقة كحقائق غيره من الأشياء الثابتة خلافاً لمن أنكره ونفى حقيقته، وأضاف مايتفق منه إلى خيالات باطلة لاحقائق لها، وقد ذكره الله عزوجل فى كتابه العزيز وذكر أنه مما يتعلم، وذكر مايشير إلى أنه مما يكفر به، وأنه يفرق بين المرء وزوجه.

وهذا كله لايمكن[2] أن يكون فيما لا حقيقة له، وكيف يُتَعلم مالا حقيقة له؟.

وهذا الحديث أيضا فيه إثباته وأنه أشياء دفنت وأُخرجت وهذا كلهُ يبطل ماقالوه.

والذى يُعرف بالعقل من هذا أن إحالة كونه من الحقائق محال وغير مستنكر فى العقل أن يكون البارى سبحانه يخرق العادات عند النطق بكلام ملفق أو تركيب أجسام أو المزج بين قوًى على ترتيب مالا يعرفه إلا الساحر ومن شاهد بعض الأجسام: منها قتّاله كالسموم، ومنها مسقِّمة كالأدوية الحادة، ومنها مصحة كالأدوية المضادة للمرض لم يبعد فى عقله أن ينفرد الساحر بعلمِ قُوًى قتّالة أو كلام مهلك أو مؤدٍّ إلى التفرقة.

وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث من طريق ثابته وزعموا. أنه يحط منصب النبوة ويشكك، فيها وكل ما أدى إلى ذلك فهو باطل.

---

(١) رجل يهودى من بنى رزين: هو لبيد بن الأعصم.
(صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٧٤).
(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: مما لا يمكن أن يكون.

وزعموا: أن تجويـز هذا يعدم الثقة بما شرَّعـوه من الشرائع، ولعله يتخيل إليـه جبريل ـ عليه السلام ـ وليـس ثم ما يراه أو أنه قد أوحى إليـه وما أوحى إليه .وهذا الذى قـالوه باطل وذلك أن الدليـل قد قام على صدقه فيما يبلغـه عن الله عزوجل وعلى عصمتـه فيه، والمعجزة شاهدة بصدقه وتجويز ماقام الدليل على خلافه باطل.

وما يتعلق ببعض أمـور الدنيا التى لم يبعث بسببها ولاكان رسولا مفضَّـلا من أجلها هو فى كثير منه عرضة لما يعترض البشر؛ فغير بعيد أن يخيل إليه فى بعض أمور الدنيا[1] مالا حقيقه له.

وقال بعـض الناس: إنما المراد بالحديث: أنـه كان يخيل إليـه أنه وطىء زوجاتـه وليس بواطىء وقد يتخيـل فى المنام للإنسان مثل هذا المعنى ولا حقيقة لـه؛ فلا يبعد أن يكون صلى الله عليه وسلم يتخيله فى اليقظة وإن لم يكن حقيقة.

وقال بعـض أصحابنـا: يمكن أن يكـون يخيل إليه الشـىء أنه فعلـه وما فعلـه، ولكنه لا يعتقد ما تخيله أنه صحيح، فتكون اعتقـاداته كلها على السَّداد، فلا يبقى لاعتراض[2] الملحدة طريق.

وإذا ثبـت السحر، فـاختلف النـاس فى القدر الـذى يقع عـن السحر، ولهم فى ذلـك اضطراب كثير. وقد رأيـت بعض الناس ذهب إلى أنه لا يبلـغ الأمر فيه إلى غريبـة تَرْبَى على التفرقة بين المرء وزوجه.

وذكر أن اللـه سبحانه إنما ذكـر ذلك تعظيما لما يكون عنه وتهويـلاً له فى حقِّنا؛ فلـو كان يقع عنه ماهو أعظم منه لذكره إذ لا يضرب المثل عند المبالغة إلا على أحوال المذكور.

ومذهب الأشعرية: أنه يجوز أن يقع عنه ماهو أكثر من ذلك، والذى قالته الأشعرية هو الصحيح عقلا.

وإذا قلنا: أن لا فـاعل إلا الله سبحانـه، وأن مايقع من ذلـك عادة أجراها اللـه تعالى، فلا تفترق الأفعال فى ذلـك، وليس بعضها أولى من بعض وهذا واضـح؛ لكن إن ورد السمع بقصوره عن مرتبة مـاوجب اتباع السمع فى ذلك، وسمع قاطع يوجـب الاقتصار على ماقاله من حَكَينا قوله لا يوجد. وذِكر التفرقـة بين الزوجين ليس بنص جلى فيما قاله، ولكنه إنما يبقى النظر فى كونه ظاهرا.

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: أن يخيل إليه فى أمور الدنيا.

(٢) هكذا فى د، ح. وفى ز: لاعتراف الملحدة طرق

والمراد فى المسألة القطع؛ فلهذا لم نشتغل هاهنا بتحرير ما تعلق به من الآية.

فإن قيل: إذا جوزت الأشعرية خرق العادة على يدى الساحر فبما ذا يتميز من النبى الصادق؟. قيل: العادة تنخرق على يدى: النبى وعلى يدى الولى وعلى يدى الساحر إلا أن النبى يتحدى بها ويستعجز سائر الخلق.

ويَحْكى عن الله سبحانه خرق العادة لتصديقه، فلو كان كاذبا لم تخرق العادة على يديه، ولو خرقها لأظهر على يد غيره من المعارضين له مثل ما أظهر على يده، والولى والساحر لا يتحديان ولا يستعجزان الخليقة؛ [1] ليستدلوا على صدقهم وعلى نبوتهم[2]. ولو حاولوا شيئا من ذلك لم تتخرق لهم العادة، أو تتخرق ولكنها تتخرق لمن يعارضهم.

وأما الولى والساحر: فإنهما يفترقان من طريق أُخرى وهى: أن الساحر يكون ذلك عَلما على فسقه وكفره. والولى: لا يكون علما على ذلك فيه فافترق حال الثلاثة بعضهم من بعض.

والساحر أيضا: يكون ذلك منه عن أشياء يفعلها وقوى يمزجها ومعاناة وعلاج.

والولى: لا يفتقر إلى ذلك وكثير مايقع له ذلك بالاتفاق من غير أن يستدعيه أو يشعر به.

هذا القدر كافٍ فيما يتعلق بعلم الأصول من المسألة.

وأما الذى يتعلق به الفقه [3] عندنا؛ فالساحر إذا سحر بنفسه قتل؛ فإن تاب لم تُقبل توبته خلافا للشافعى.

وهذه المسألة مبنية على الخلاف فى قبول توبة الزنديق؛ لأنه مُسِر لما يوجب قتله كالساحر.

وإنما قلنا: إنه يقتل على الجملة؛ لأنه من عَمل السحر وعَلَّمَه فقد كفر والكافر يقتل.

قال الله سبحانه: ﴿ومـا يُعلمانِ من أحِد حتى يَقُولا إنما نحنُ فِتْنَة فلاتكفر﴾ [4] فإذا ثبت كونه كفرا وجب القتل به.. قال بعض أصحابنا وقد قال تعالى:.

﴿ولبئس ما شروا به أنفسهم﴾[5] يعنى: باعوها وبيعه لنفسه يتضمن قتله.

وقال الشافعى: إن عَمِلَ السحر وقتل به سُئل[6]؛ فإن قال: تَعَمْدتُ القتلَ به قُتِلَ، وإن

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: ليستدلا.

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى م: على ثبوتهم.

(٣) هكذا فى د. وفى ز، ح: بعلم الفقه.

(٤و٥) سورة البقرة. آية: ١٠٢.

(٦) هكذا فى د. وفى ح: وقال به سئل.

قال: لم أتعمد القتل به كانت فيه الدية، وإذا ثبت أنه كافر استغنى عن هذا التفصيل الذى قاله الشافعى.

قوله «ماوجع الرجل؟ قال: مَطْبوب»[1].

المطبوب: المسحور. يقال: طُبَّ الرجل إذا سُحِر، فكنى بالطب عن السحر كما كنوا بالسَّليم عن اللديغ.

وقال ابن الأنبارى: الطِّبُّ حرف من الأضداد يقال لعلاج الداء: طب وللسحر طب، وهو من أعظم الأدواء. ورجل طبيب حاذق سمى طبيبًا لفطنته وحذقه.

وقوله: «فى مُشَاطته»[2] المشاطةُ: الشعرُ الذى يسقط من الرأس واللحية عند التسريح بالمشط.

وقوله: «فى جُفِّ طلعة ذكر»[3] الجف: وعاء الطلع، وهو الغشاء الذى عليه، ويروى: جبُّ طلعه. أى: فى جوفها. قال شمر: أراد بالجب داخلها أخرج عنها الجُفُرَّى، كما يقال لداخل الركبة من أسفلها إلى أعلاها: جب.

[استحباب الرقيه من العين والنملة]

قولها: «كان عليه السلام يأمرنى أن أسترقى من العين»[4].

قال الشيخ: ذِكْر أحاديث فى الرُّقى وذكر مارقى به النبى صلى الله عليه وسلم.

وجميع الرقى عندنا جائزة إذا كانت بكتاب الله عزوجل وذكر الله تعالى، وينهى عنها بالكلام الأعجمى وما[5] لايعرف معناه؛ لجواز أن يكون فيه كفر أو إشراك. وقد كره مالك أن يحلف بالأعجمية وقال: وما يدريه أن الذى قال كما قال.

وأما رقية أهل الكتاب فاختلف فيها، وأخذ مالك بكراهيتها على أنه روى فى موطئه عن الصديق رضى الله عنه: أنه أمر الكتابية الى وجدها تَرْقِى: أن ترقى بها فى كتابها.

ولعل مالكا ـ رحمه الله ـ رأى أن التبديل لما دخلها خيف أن تكون الرقية بها بدل منه مما ليس بكلام الله سبحانه، ويكون المجيز لذلك رأى أن التبديل لم يأت عليها؛ ولعلهم لم يتبدلوا مواضع الرقى[6] بينهم إذ لا منفعة لهم فى ذلك.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٧٧).
(٢و٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٧٧).
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٨٤).
(٥) هكذا فى د. وفى ح: ولا مالايعرف معناه، والمعنى واحد.
(٦) هكذا فى ز. وفى د: بينها. وفى ح: منها، والصواب ماأثبت.

وقد قال فى كتاب مسلم: لابأس بالرقى مالم يكن فيها إشراك[1].

وذكر مسلم أيضا فى بعض طرقه: «أنه صلى الله عليه وسلم أتاه رجل فقال: يارسول الله إنك نَهَيتَ عن الرُّقى وأنا أرقى من العقرب، فقال صلى الله عليه وسلم: من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل»[2].

فيحتمل: أن يكون النهى كان ثابتا ثم نسخ، أو يكون كان النهى لأنهم كانوا يعتقدون منفعتها بطبيعة الكلام، كما كانت الجاهلية تعتقد؛ فلما استقر الحق فى أنفسهم وارتاضوا بالشرع أباحها لهم مع اعتقادهم أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ هو النافع والضار، أو يكون النهى عن الرقى الكفر به .. ألا تراه عليه السلام يقول[3] للذى قال له: نهيت عن الرقى. قال: فعرضوها عليه صلى الله عليه وسلم فقال: «ما أرى بأسا»[4].

وقد وقع فى بعض الأحاديث: «لا رقية إلا من عين أو حُمَة»[5]. وهذا تأوله أهل العلم على أنه لم يرد به نفى الرقى عما سواهما، لكن المراد به: لارقية أحق وأولى من العين والحُمَة.

وقد وقع فى بعض الأحاديث «أنه سئل عن النَّشْرة فأضافها إلى الشيطان[6].».

والنشرة: أمر معروف عند أهل التعزيم، وسميت بذلك لأنها تنشر عن صاحبها. أى تخلى عنه.

وقال الحسن: هى من السحر. ومحمل هذا على أنها أشياء خارجة عن كتاب الله سبحانه، وعن ذكره عزوجل وعن المداواة المعروفة التى هى من جنس الطب المباح.

ولعلها: ألفاظ لاتجوز، أو استعمال بعض الأجساد على غير جهة صناعة الطب فى التداوى[7] على حسب ماكانت تعتقده الجاهلية من إضافة الأفعال لذوات هذه الأشياء.

---

(١) هكذا فى د. وفى ز، ح: شرك، والمعنى واحد.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٨٦).

(٣) هكذا فى د. وفى ز، ح: ألا تراه يقول.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٨٦).

(٥) راجع (النهاية لابن الأثير: عين).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٦٩).

وجاء هذا الحديث أيضا فى (سنن أبى داود ٤: ٦) ولفظه: «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النشرة فقال: هو من عمل الشيطان» وهو جابر بن عبد الله.

(٧) هكذا فى د. وفى ز، ح: صناعة الطب والتداوى.

وقـد اختار بعـض المتقدمين هـذا فكره حـل المعقود عـن امرأتـه[١] إلى نحوٍ مـن هذه الطريقـة، وإن كان البخارى حكى عـن سعيد بن المسيب: أنـه سئل عن رجل بـه طب أو يؤخذ عن امرأته أيخلى عنه أو ينشر»[٢].

قال: لابأس به إنما يريدون به الإصلاح؛ فأما ماينفع فلم ينه عنه[٣].

قوله: «من كل ذى حمة»[٤].

والحمة ـ بضم الحاء وفتح الميم وتخفيفها ـ: السم. والنملة: قروح تخرج فى الجنب.

قال ابن قتيبة وغيره: كانت المجوس تزعـم: أن ولد الرجل من أخته إذا خط على النملة شفى صاحبها.. ومنه قول الشاعر:

ولا عيـب فينـا غير عـرقٍ لمعشـرٍ كِرامٍ وإنا لا نخط على النمل[٥]

قوله: «ماكنا نأْبنه برقية»[٦].

أى: ماكنا نتهمه بها. قـال الهروى: وفى حديث أبى الدرداء: «نُؤبـن بما ليس فينا» أى: نُتَّهم. يقال: أبنْتُ الرجلَ أبِنُهُ وأَبْنه إذا رميتَه بخلة سوء.

قال ابن الأنبـارى: ورجل مأبون: أى: معيـب. والأبنة فى كلام العرب: العيـب.. ومنه قولهم: عود مأبون. إذا كانت فيه أبنة وهى العقدة يعُاب بها وتفسده

قال الأعشى[٧]

سَـلاجِـم كـالنحـلِ ألبستهُـا قضيـبُ سرَاء قليـل الأُبَـنْ

السلاجم: النصال العِراض. وقال غيره: يقال: أبنت الرجل بخيرأوشر. إذا قرفتَه به.

قولها: «وأَخْرِزْ غَرْبهَ»[٨].

---

(١) فى نسختى د، ز: وقد رأيت بعض المتقدمين مال فى حل المعقودين إلى نحو من هذه الطريقة، وما أثبت من (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٧٠).

(٢) أنه سئل عن . هذا ما أثبت عن (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٧٠ وفى نسختى د، ز: أنه قيل له).

(٣) وممن أجاز النشرة الطبرى وهو الصحيح.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٧٠).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٨٣).

(٥) أنشده الجوهرى فى الصحاح شاهدا على ما ذكره المازرى عن ابن قتيبـة على ماتقوله المجوس من أن ولد الرجل إذا كان من أخته ثـم خط النملة شفى صاحبهـا وأنشده الزبيدى فى التـاج نقلا عن الجوهرى وتوسـع فى شرحه (الصحاح ٥: ١٨٣٦ و التاج ٨: ١٤٦ و ج ٣: من المعلم ط. تونس).

(٦) قوله: «نأتيه برقية» بكسر الباء وضمها. أى: نظنه، وأكثر مايستعمل هذا اللفظ بمعنى تتهمه، ولكن المراد هنا: نطنه.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٨٩).

(٧) راجع (ديوانه ٢: ٧٢ شرح وتعليق الدكتور محمد حسين الناشر مكتبة الآداب بالجماميزط. النموذجية).

(٨) الغرب: هو الدلو الكبير.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ١٧١٦).

الغرب ـ بفتح الغين و إسكان الراء ـ الـدلو العظيمة؛ فأمـا الغرب ـ بفتح الـراء ـ فهو الماء السائل بين البئر والحوض.

[لكل داء دواد واستحباب التداوى]

قوله صلى الله عليه وسلم«لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله[1] تعالى».

وذكر فى حـديث آخر قـال صلى الله عليه وسلـم:«إن كان فى شىء مـن أدويتكم خير ففى شرطةِ محْجمَ أو شربةٍ مِن عَسَلٍ أو لَدْغة بنار»[2].

وقال صلى الله عليه وسلم:«ما أُحِب أن أكتوى»[3].

وذكر فى حديث آخر:«رمـى سعد بن معاذ ـ رضى الله عنه ـ فى أكحله فحسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده بمشقص، ثم ورمت فحسه الثانية»[4].

وفى طريق أُخـرى «رُمِىَ أُبى بن كعـب يوم الأحزاب على أكْحَلِه فكـواه صلى الله عليه وسلم»[5].

وذكر فى حديث آخر: «الحُمَّى من فيح جنهم، فاطِفُئوها با لماء»[6].

[التداوى بالعود الهندى]

وذكر فى حديث آخر:«فد خلت عليه بابن لى وقد أَعْلَقْتُ عليه من العذرة؛ فقال: علام تَدْعَرْنَ» أولادكن بهذا العلاق[7] عليكن بهذا العود الهندى، فإن فيه سبعة أشفية منها : ذات الجنب يسقط من العُذرَة، ويُلدَ من ذات الجنب.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ : ١٧٢٩).

(٢و ٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ١٩٢).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ١٩٤).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ١٩٣).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ١٩٥).

(٧) قوله صلى الله عليه وسلم : «علام تدغرن أولادكن». هكذا فى جميع نسخ مسلم وعلامة وهى هاء السكت كتبت هنا فى الدرج ومعنى «تدغرن أولاد كن».
أى: أن المرأة تغمز حلق الوالد بإصبعها فترفع ذلك الموضـع وتكبسه، وذلك الغمز والطعن يسمى: دغرا وغدرا.. وأما العلاق ـ بفتح العين ـ وفى الرواية الأخرى: الإعلاق وهو الأشهـر عند أهل اللغة حتى زعم بعضهم: أنه الصواب. وأن العلاق لا يجوز. قالوا: والإعلاق مصدر: أعلقت عنه.
ومعناه: أزلت عنه العلوق، وهى: الآفة والداهية والإعلاق معالجة عذرة الصبى وهى وجع حلقه.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ٢٠١).

وفى بعض طرقه قال يونس: «أعلَقْت» غمزت بالرأى[1] فهى تخاف أن يكون به عُذرة[2]؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «علام تَدْغَرنَ بهذا الأعلاق؟ عليكن بهذا العود الهندى يعنى به الكُسْت[3]؛ فإن فيه سبعة أشفية منها: ذات الجنب.»

وذكر فى حديث آخر:«أن فى الحبة السوداء شفاء من كل داء[4] إلا السامَ».

والسام : الموت. والحبة السوداء : الشُّونيز.

وفى حديث آخر عن عائشة رضى الله عنها: «إذا مات الميتُ من أهلها وتَفرَّق النساءُ إلا أهلها وخاصيتها أمرت ببرمة من تَلبينة، ثم صُنِعَ ثريد فصَّبت التلبينة عليها، ثم قالت: كُلن منها. فإنى سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:«التلبينةُ مجمة لفؤاد المريض تُذهِب بعض[5] الحزن».

وذكر فى حديث آخر «قال رجل: «يارسول الله إن أخى استطلق بطنه؛ فقال صلى الله عليه وسلم : اسقه عسلا فسقاه، ثم جاء فقال: إنى سقيته فلم يَزِد إلا استطلاقاً؛ فقال له: ثلاث مرات، ثم جاءه الرابعة فقال: اسقه عسلا فقال: سقيته فلم يزده إلا استطلاقا؛ فقال صلى الله عليه وسلم. صدق الله وكذب بطن أخيك؛ فسقاه فبرأ»[6].

قال الشيخ: ذكر هاهنا هذه الفصول من الطب والعلاج، وقد وقع فى بعضها تشنيع ممن فى قلبه مرض، ومن ناشئة المتلاعبين مَنْ يلهجُ بذكر هذه الأحاديث استهزاءً.

ويقول الأطباءُ مجمعون: على أن العسل مُسهِل، فكيف يوصف لمن به الإسهال مايسُهل[7]؟.. ويقولون أيضا: الأطباء مجمعون: على أن استعمال المحموم الاغتسال بالماء

---

(١) بالرأى : زيادة من د. وفى ز،ح : غمزت فهى تخاف.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ٢٠١).

(٣) الكست يقال له: القسط والكست. لغتان مشهورتان.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ٢٠١).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ٢٠١).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ٢٠٢).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ٢٠٢).

(٧) أجاب المازرى عن هذا الاعتراض البارد بقوله:
«الأشياء التى يفتقر فيها إلى تفصيل قلما يوجد فيها مثل مايوجد فى صناعة الطب؛ فإن المريض المعين يجد الشىء دواء له فى ساعة، ثم يصير داء له فى الساعة التى تليها لعارض بمرض له؛ فينتقل علاجه إلى شىء آخر بسبب ذلك، وذلك مما لا يحصى كثرة.
راجع (نوابغ المغرب العربى ــ الإمام المازرى ــ تأليف حسن حسنى عبد الوهاب ط. دار الكتب الشرقية تونس صفحة ٧١ وما بعدها).

البارد خطر وقُرب من الهلاك، لأنه يجمع المسام ويحقن البخار المتحلل ويعكس الحرارة لداخل الجسم فيكون ذلك سببا للتَّلفِ.

وكذلك أيضا يقولون: إن الأطباء ينكرون مداواة ذات الجنب بالقسط مع مافيه من شدة الحرارة والحَراقة ويرون ذلك خطرا[1].

وهذا الذى قالوه جهالة وهُم فيها كما قال الله عزوجل: ﴿بل كَذَّبوا بمالم يُحيطُوا بعلْمِهِ﴾[2] ونحن نبدأ بقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الأول: «لكلّ داءٍ دواء»؛ فإذا أصيب[3] دواءُ الداءِ برأ بإذن الله تعالى؛ فهذا فيه تَنْبِيه حسن.

وذلك أنه قد علم أن الأطباء يقولون: إن المرض خروج الجسم عن المجرى الطبيعى، والمداواة رده إليه، وحفظ الصحة بقاؤه عليه؛ فحفظها يكون بإصلاح الأغذية وغيرها، ورده يكون بالموافق من الأدوية المضادة للمرض.

وبقراط[4] يقول: الأشياء تُداوى بأضدادها، ولكن تدق وتَغْمض حقيقة المرض وحقيقة طبع العَقّار والدواء المركب فتقل الثقة بالمضادة التى هى الشفاء، ومن هاهنا يقع الخطأ من الطبيب؛ فقد يظن العلة عن مادة حارة، ويكون عن غير مادة أصلا، أوعن مادة باردة أو حارة دون الحرارة، التى قدر فلا يكون الشفاء؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم تلاقى[5] بآخر كلامه ماقد يعارض به أوله[6] بأن يقال: ـ فإنك قلت[7] ـ: «لكل داء دواء» ونحن نجد كثيرا من المرضى يداوون فلا يبرءون؛ فنبه على أن ذلك لفقد العلم بحقيقة المداواة لابفقدِ الدواء. وهذا تتميم حسن فى الحديث[8] وما قلناه واضح حتى نظمه الشعراء فقالوا:

---

(١) راجع ما قاله بعض قدماء الأطباء فى: أشفيت ذات الجنب بالقسط.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٩٦ وما بعدها).
(٢) سورة يونس آية: ٣٩.
(٣) هكذا فى د. وفى ز: «أصيبت الدواء الداء». وفى ح: «فإذا أصيبت دواء الداء برأ».
(٤) بقراط. ويكتب: (أبقراط) بالألف. ويطلق عليه: (بقراط الكبير والحكيم، والإلهى). وتوفى سنة سبع وخمسين بعد المائة الثالثة سنة ٣٥٧ ق م على الأرجح).
راجع (طبقات الأطباء والحكماء. تأليف أبى داود الأندلسى المعروف بأبى جلجل تحقيق: فؤاد السيد. ط. المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية سنة ١٩٥٥م).
(٥) هكذا فى ز. وفى د: تلاقا. والصواب ما أثبت.
(٦) هكذا فى ز،ح. وفى د: قد يعارض أوله.
(٧) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: بأن يقال: لكل داء دواء.
(٨) هكذا فى ز، وفى د: تتميم وما قلناه. والصواب ما أثبت.

والنـاسُ يلحَـوْن الطبيـبَ وإنَّما غلَطُ الطبيـب إصـابـةُ المِقـدار[1].

وأما الحديث الآخـر وهو قوله: صلى اللـه عليه وسلم:«إن كان فى شـىء من أدويتكم خير؛ ففى شرطةِ محجم أو شربةٍ من عسلٍ أو لذعة بنارٍ»[2].

فإن هذا من البديع عند من علم صنـاعة الطب؛ وذلك أن سائر الأمراض الامتلائية: إما أن تكون دمـوية أو صفراوية أوسـوداوية أو بلغمية؛ فإن كـانت دموية فشفـاؤها إخراج الدم.. وإن كانت من الثلاثة الأقسام الباقية فشفاؤها بالإسهال المسهل الذى يلتفى[3] بكل خَلْط منها؛ فكأنه صلى الله عليـه وسلم نَبَّه بالعسل[4] على المسهلات.. وبالحجامة على[5] الفَصْد، ووضع العَلَقَ وغيرهما مما فى معناهما.

وقد قال بعض الناس بأن الفصد قد يدخل فى قوله صلى الله عليه وسلم. «شرطة محجَم».

وإذا أعيـا الدواء فـآخر الطـب الكى فـذكره صلى اللـه عليه وسلـم فى الأدوية؛ لأنـه يستعمل عند غلبة الطبـاع لقوى الأدوية، وحيث لا ينفع الدواء المشروب؛ فيجـب أن يُتأمل مـافى كـلامه صلى اللـه عليـه وسلـم من هـذه الإشـارات وتعقيبـه؛ لقـوله صلى اللـه عليـه وسلم:«لا أحُـب أن أكتَوِى[6] » إشارة إلى أن يؤخر العـلاج به، حتـى تدفـع الضرورة إليه ، ولايوجد الشفاء إلا فيه؛ لما فيه منْ استعجال الألم الشـديد فى دفع ألم قد يكون أضعف من ألم الكى، ثم يعود إلى الانفصال عما طعنت به أُلْمُلحِدَة من المطاعن التى ذكرناها عنهم[7].

فنقول: قَلّ ما يُوجد فى علـم الافتقارإلى التفصيل مثل ما يوجد فى صناعة الطب، حتى أن المريض يكـون الشىء دواؤه فى هذه السـاعة، ثم يعود داءً فى السـاعة التى تليهـا لعارض يعرض له مـن غَضب يحمى مزاجه فينقـل علاجه، أو هوًى يتغير بنقل عـلاجه إلى غير ذلك مما لا يحُصى كثرة؛ فإذا وجد الشفاء بشىء مـافى حالةٍ مّافـلا يطلب به[8] التَّشَفِّى فى سائر الأحوال وسائر الأشخاص[9].

---

(١) راجع (ديوان ابن الرومى : ج ٣ تحقيق د: حسين نصار ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م).
(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ١٩٢).
(٣) هكذا فى د. وفى ز، ح: (يليق). والصواب ماأثبت.
(٤و٥) هكذا فى ز،ح . وفى د: عن . والمعنى واحد.
(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ١٩٢).
(٧) عنهم ساقطة من د.
(٨) هكذا فى ز. وفى د: فى حالة مايطلب به.
(٩) هكذا فى د. وفى ز، ح: فى سائر الأحوال سائر الأشخاص.

والأطباء مجمعون على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمن والعادة والغذاء المتقدم والتدبير المألوف وقوة الطباع؛ فإذا أحطت بهذا علما فينبغى أن تعلم أن الإسهال يعرض من دروب كثيرة.. ولو كان كتابنا هذا كتاب طب لذكرناها ولكن منها: الإسهال الحادث من التُّخَم والهَيْضات[1].

والأطباء مجمعون فى مثل هذا: على أن علاجه بأن تترك الطبيعة وفعلها وإن احتاجت إلى معين على الإسهال أُعِينَتْ مادامت القوة باقية؛ فأما حبسها فضرر عندهم واستعجال مرض؛ فإذا وضح هذا قلنا:

يمكن أن يكون هذا الذى أصابه الإسهال لإصابة من امتلاء وهيض على حسب ماقلنا فدواؤه تركه. والإسهال أو تقويته؛ فأمره صلى الله عليه وسلم بشرب العسل فزاده فزاد منه، فزاده إلى أن فَنِيتْ المادة فوقف الإسهال؛ فيكون الخلط الذى كان بالرجل يُوافق فيه شرب العسل؛ فإذا خرج ذلك على صناعة الطب، فإنما يؤذن الاعتراض عليه بجهل المعترض.

هذا ولسنا نستظهر على قول النبى صلى الله عليه وسلم بأن تصدقه الأطباء، بل لو كذبوه لكذبناهم وكفرناهم وصدقناه صلى الله عليه وسلم، حتى يُوجِدُونا المشاهدة بصحة ماقالوه؛ فنفتقر حينئذ إلى تأويل كلامه صلى الله عليه وسلم، وتخريجه على مايصح، إذ قامت الدلالة على أنه لا يكذب؛ فجعلنا هذا الجواب وما يعده عدة للحاجة إليه إن اعتضدوا بشىء من المشاهدة، أو ليظهر به جهل المعترض بالصناعة، التى اعترض بها وانتسب إليها.

وكذلك القول فى استعمال الماء للمحموم؛ فإنهم قالوا عن النبى صلى الله عليه وسلم مالم يقل، وهو صلى الله عليه وسلم لم يقل أكثر من قوله:«أبردوها بالماء»[2].

ولم يُبيِّن الصفة والحالة فمن أين لهم أنه أراد الانغماس؟

---

(١) فاعلم : أن الإسهال يحصل من أنواع كثيرة منها: الإسهال الحادث من التخم والهيضات وقد أجمع الأطباء فى مثل هذا على أن علاجه بأن يترك الطبيعة وفعلها، وإن احتاجت إلى معين على الإسهال أعينت مادامت القوة باقية؛ فأما حبسها فضرر عندهم واستعجال مرض فيحتمل أن يكون هذا الاسهال للشخص المذكور فى الحديث إصابة من امتلاء أو هيضة؛ فدواؤه ترك إسهاله على ماهو أو تقويته.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٩٤).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٩٥).

والأطباء يسلمون أن الحمى الصفراوية يدبر صاحبها بسقى الماء البارد الشديد البرد. نعم ويسقونه الثلج ويغسلون أطرافه بالماء البارد؛ فغير بعيد أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد هذا النوع من الحمى، والغسل على مثل ماقالوه أو قريبا[١] منه.

وقد خرج مسلم عن أسماء رضى الله عنها «أنها كانت تُؤتى بالمرأة الموعوكة فتدعو بالماء فتصبه فى جَيْبِها وتقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:«أبردوها بالماء»[٢]. فهذه أسماء شاهدت النبى صلى الله عليه وسلم، وهى فى القرب منه على ماعلم؛ فأولت الحديث على نحو ماقلناه؛ فلا يبقى للملحد إلا أن يتقول الكذب ويعارض كذبه بنفسه وهذا مما لا يلتفت إليه.

وأما إنكارهم التشفى من ذات الجنب بالقُسط فغير صحيح.

وقد ذكر عن بعض قدماء الأطباء أنه قال[٣]: بأن ذات الجنب إذا حدثت من البلغم كان القُسط من علاجها.

وقد رأيت فى كلام دِيسقُورِ يدُسَ[٤] أنه قال: إذا شُرِبَ نفع من أوجاع الصدر.

وذكر (جالِينُوس)[٥]: أنه ينفع من أوجاع الكزاز، ومن وجع الجنبين.

وذكر (ابن سينا) فى كتابه: أنه ينفع من وجع الصدر. وهذا خلاف ماحكاه هؤلاء المُلحدون عن الأطباء.

وقد ذكر بعض القدماء منهم.قال: قد يُستعمل بالجملة[٦] حيث يحتاج إلي إسخان عضو من الأعضاء، أو حيث يحتاج إلى أن يجذب الخِلْط من باطن البدن إلى ظاهره؛ وبهذا

---

(١) هكذا فى ز، ح. وفى د: وقريبا منه والصواب ماأثبت.
(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٩٦).
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٩٥).
(٤) ديسقور يدس: هكذا فى النسخ، وذكر فى طبقات الأطباء والحكماء الجلجل..ويكتب أيضا زيا يسقور يدوس بالمعجمة والمهملة ويطلقون عليه صاحب النفس الزكية والسائح. عاش فى الدور الأول أو الثانى من التاريخ المسيحى ولا يعرف وقته تماما.
(٥) جالينوس: اسمه: قلاود بوس.. ولد حوالى سنة ١٣٠ فى بئر غامس فى ميسيا، وتوفى حوالى سنة ٢٠٠م، وبعض المؤرخين ذكر سنة ٢١٨م.
راجع (طبقات الأطباء لجلجل ص ٤١).
(٦) هكذا فى د، ح. وفى ز: فى الجملة والمعنى واحد.

أيضا وصفه ابن سينا فى كتابه وغيره.. وهذا يحقق ماقلناه ويبين كذبهم على الأطباء.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم:« فيه سبعةُ أشفية»؛ فقال الزُّهرِى.

بَيَّنَ اثنين ولم يبين الخسمة.

وقد رأيتُ الأطباء تَطابقُوا فى كتبهم: على أنه يُدِرُّ البول والطمث وينْفَع من السموم ويُحرك شهوة الجماع، ويقتل الدود. وحبُّ القرع[1] فى الأمعاء إذا شُرب بعسل. [ويذهبُ بالكلف إذا طُلِىَ عليه[2]] وينفع من ضعف الكبد والمعدة ويرد هما، ومن حُمى الورد والرِّبْع وقال بعضهم: ينفع من النافض لُطوخاً بالزيت. وكذلك قال جالِينُوس.

ينفع من البرد الكائن بالدود غير أنهم يدهنون البدن قبل تهيج البرد.

وكذلك يفعلُون فى أصحاب عِرْق النسا يسخنون بعض أعضائهم.

وقال بعضهم: يعمل منه لطوخ. بالزيت لمن به نافض قبل أخذ الحمى ولمن به فالج واسترخاء، وهو صنفان:بجرى وهندى. والبحرى: هو القُسط الأبيض يُؤتى به من بلاد العرب، وزاد بعضهم فيه على هذين الصنفين.. وبعضهم ينصُّ: على أن البحرى أفضل من الهندى وهو أقل حرارة منه.

قال إسحاق بن عمران[3] : هما حاران يابسان فى الدرجة الثالثة. والهندى أشدُّ حرًا فى الجزء الثالث من الحرارة.

وقال ابن سينا[4]: القُسط حار فى الثالثة يابس فى الثانية؛ فأنت ترى هذه المنافع التى اتفق عليها الأطباء؛ فقد صار ممدوحا شرعاً وطِباً.

---

(١) هكذا فى د،ح. وفى ز: القرح. والصوب ماأثبت.

(٢) عبارة «ويذهب بالكلف إذا طلى عليه» ساقطة من ز.

(٣) إسحاق بن عمران: ويعرف: بسم ساعة. طبيب بغدادى الأصل دخل إفريقية فى دولة زيادة الله بن الأغلب. راجع (عيون الأنباء لابن أبى أصيبعة ٢: ٣٥، ومعجم المؤلفين ٢: ٢٣٦).

(٤) ابن سينا: هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن على بن سينا البلخى، ثم البخارى ويلقب بالشيخ الرئيس: فيلسوف، طبيب، شاعر، مشارك فى أنواع من العلوم، ولد بخرميش من قرى بخارى فى صفر سنة ٣٧٠هـ و وتوفى بهمذان فى رمضان، . وفى الكامل لابن الأثير مات بأصبهان فى شعبان سنة ٤٢٨ هـ. ومن تصانيفه الكثيرة: القانون فى الطب، وتقاسيم الحكمة، والموجز الكبير فى المنطق، وديوان شعر. راجع (الأعلام للزركلى ٢: ٢٤١، ومعجم المؤلفين ٤: ٢٠).

وأما وصفه فى الحبة السَّوداء؛ فيحمل أيضا على الأعلال الباردة على حسب ما قلناه فى القُسط، وهو صلى الله عليه وسلم قد يصف بحسب مايشاهد من غالب أحوال أصحابه فى الزمن الذى يخاطبهم فيه.

وإنماعددنا هذه المنافع فى القُسط من كتب الأطباء لذكر النبى صلى الله عليه وسلم فيها[1] عددا على الجملة لم يفصله.

وقول الزُّهرِى : لم يُبينِّ لنا الخمسة فبيَّنا نحن منها مايمكن أن يُراد بالحديث.

وقد اختلف الرواة «أَعْلَقَتْ عليه»؛ فقال بعضهم[2]: أعلقت عنه. وقال آخر: أَعْلَقت عليه. وقال ابن الأعرابى: أعلقت عنه. إشارة إلى أنه هو المختار ومعناه: عالجت رفع لهاته بإصبعها.

وقوله صلى الله عليه وسلم «تَدْغَرْن[3]» معناه : ترفعن.

ووقع فى بعض طرقه «العِلاق».. وفى بعضها:«الإعلاق».

قال بعض أهل اللغة: والصواب: الإعلاق.

والعذرةُ : وجع يهيج فى الحلقِ، فإذا عولج منه صاحبه يقال: عذرته فهو معذور.

وقوله: «فحسمَه». أى: قطع الدم عنه بالكيِّ وقد تقدم ذكره، وذكر المشقص، وذكر: فَيْح جَهنم.

وقولها:«التَّلبِينَة مُجمَّة»[4] معناه: أى: تسرُو هَمه. وهو كالحديث الآخر: «الحساء يسرو عن فؤاد السقيم».

وفى حديث طلحة رضى الله عنه: «رمى[5] النبى صلى الله عليه وسلم بسفَرْ جَلة. وقال:«دونكها فإنها تُجِمُّ الفؤاد». قال ابن عائشة: معناه تريحه.. وقال غيره: معنا: تجمعه وتُجُمِّل صلاحه ونشاطه.

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز: لذكر النبى صلى الله عليه وسلم عددا.

(٢) هكذا فى د. وفى ز: فقال أحدهم.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٩٩و ٢٠٠).

(٤) مجمة: بفتح الميم والجيم. ويقال: بضم الميم وكسر الجيم أى: تريح فؤاده، وتزيل عنه الهم وتنشطه. راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٢٠٢).

(٥) هكذا فى نسختى د، ز. وفى التونسية، م: رمى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[لا عدوى لاطيرة ولا هامة ولاصفر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا عَدْوى ولا صَفَر ولا هَامة»[1].

فقال أعرابى[1] : فما بالُ الإبل تكـون فى الرمل كأنها الضبـاء فيجىء البعير الأجـرب، فيدخل فيها فيُجربها كلها؟. قال: فمن أعدى الأول»[2]؟.

وفى بعـض طـرقـه: «لاعـدوى ولا طيرة ولا هـامـة».. وفى بعـض طـرقـه:«لا عـدوىٰ يحدث: أن رسول الله صلى اللـه عليه وسلم قال: لا يُـوردُ مُمْرِض على مُصحٍّ»[3]. قال أبو سلمة: كـان أبو هريرة يحدثهما كليهما عـن رسول الله صلى اللـه عليه وسلم، ثم صمـت أبو هريـرة عن قوله: لا عـدوى وأقام على أن لا يورد ممرض على مصـح فهل له: قد كنـت تحدثنا مع هذا: لا عدوى فأبى أن يُعرِّف ذلك؟ فَمُورِىَ حتى غضب.

قال أبو سلمة: لا أدرى أنَسِىَ أو نَسخَ أحد القولين الآخر[4].

وفى بعض الطرق: «لانَوْ ءَولا صفر»[5].

وأبدل فى بعض الروايات «نَوْءًابيُوم».

وزاد فى بعض الطرق: «ولا غول».

قال أبو الزُّبير: فسر جابر قوله: «ولاصَفَر». قال أبو الزبير: الصفر: البطن.

وقيل لجابـر رضى اللـه عنه: كيـف قال؟. قـال: كان يقـال: دَوابُّ البطن. ولم يفسر: الغول.

قال أبو الزبير: هذه الغول التى تغولُ[6].

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٢١٣).
(٢) هكذا فى د. وفى ز: فقال ابن الأعرابى، وما أثبت هو الصواب.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٢١٣).
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٢١٥).
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٤٥٧).
(٥و٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٢٢٢).

[باب الطيرة والفأل ومايكون فيه من الشؤم]

وفى بعض الطرق:«ولا طِيَرَة[1] وخَيْرُها الفَـأْلُ. قيل: يارسـول الله: ومـا الفأل؟. قال: الكلمة الطيبة الصالحة يسمعها أحدكم»[2].

وفى بعض طرقه:«الشؤم فى الدار[3] والمرأة والفرس».

وفى طريق آخر:«إن كان الشؤمُ فى شىء ففى الفرس والمسكن والمرأة».

وفى طريق آخر: «إن كان فى شىء ففى الرَّبْع والخادم والفرس»[4].

وفى أخرى «يارسول الله أمورا كنا نصنعها في الجاهلية كُنا نأْتى الكُهان. قال: فلا تأتوا الكهان. قال: قلت كنا نتطير: قال: ذلك شىء يجده أحدكم فى نفسه فلا يُصَّدنكُم»[5].

وفى بعض طرقه: «ومنا رجال يَخُطُّون[6] .

قال: كان نبى من الأنبياء يخطُّ فمن وافق خطَّه فذاك»[7].

قال الشيـخ: اضطرب النـاس فيما ذكر عـن أبى هـريرة مـن الحديثين اللذيـن أُسقِط أحدهما؛ فقال بعض أصحابنا:«لا يورد مُمْرِض على مُصِحٍّ» منسوخ بقوله:«لا عدوى».

وقال أخـرون: ليس بينهما تنافٍ فيفتقـر إلى النسخ، ولكـن نفى العدوى وهـى اعتقاد كون بعض الأمراض تفعلُ فى غيرها بطبيعتها.

وإما أن تكون سببا بخلق[8] البارى عزوجل عندهـا مرضًا مَّا[9] وردت عليه فلم ينفه؛

---

(١) الطيرة بكسر الطاء وفتح الياء على وزن العنبة. هذا هو الصحيح المعروف فى رواية الحديث.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٢١٣).

(٢) هكذا فى د. وفى ز،ح:«الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم».

(٣) «الشؤم فى الدار»: اختلف العلماء فى هذا الحديث؛ فقال مالك وطائفـة: هو على ظاهره، وإن الدار قد يجعل الله تعالى سكناها سبب للضرر، أو الهلاك.. وكذا اتخاذ المرأة المعينة أو الفرس أو الخادم قد يحصل الهلاك عنده بقضاء الله تعالى. ومعناه: قد يحصـل الشؤم فى هذه الثلاثـة.. وقال آخرون: شؤم الـدار ضيقها، وشؤم جيرانها وأذاهم. وشـؤم المرأة عدم ولادتها، وسلاطـة لسانها، وتعـرضها للـريب.. وشـؤم الفرس: ألا يغـزى عليها، وقيـل: جرانها وغـلاء ثمنها.. وشـؤم الخادم: سوء خلقه وقلة تعهده لما فوض إليه. وقيل المراد بالشؤم هنا: عدم الموافقة.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٢١٨ ومابعدها).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٢١٢).

(٥و ٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٢٢٣ ومابعدها).

(٧) هكذا فى د، ح. وفى ز: فذلك، والمعنى واحد.

(٨) هكذا فى د. وفى ز، ح: لخلق البارى.

(٩) هكذا فى د. وفى ز،ح: مرض ما وردت عليه.

فإنما نهى أن يورد الممـرض على المصنح، لئلا تمرض الصحاح مـن قبل الله جلَّت قـدرته عند ورود المرضى، فتكون المرضى كالسبب فيها.

وقال آخرون: إنما المراد بهذا الاحتياط على اعتقاد الناس، لئـلا يتشاءم بالإبل المريضة، ويعتقد أنه أمرضت إبله فيأثم فى هذا الاعتقاد.

وقال آخرون: إنما ذلك للتَّأذى بمشاهدة المرضى، ومـا قد يكون فيها من رائحةٍ تُؤذى؛ وهو المراد بما وقع فى الأحاديث فإنه أذى.

وقال بعض أصحابنا فى هذا: إن كانت منـدوحة عن مخالطة من يتأذى كُرِه للوارد وإلا فلا ، وكـذا فى أهل الجذام إذا تأذى النـاسُ بمخالطتهم فى البئـر، فإن كان لهم منـدوحة بماء آخر ينصرفون إليه، أُمِروا أن ينصرفوا إليه رفعًـا للضرر عن هؤلاء،وإن لم يكن لهم مندوحة بماء آخر ينصرفون إليـه قيل للآخرين: أَوْجِـدُوهم العوض وإلا فيشار كونكـم؛ لأن كل ذى مالٍ أحق بماله.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا عدوى»..

تفسيره: أن العرب كـانت تعتقد أن المرض يعدى وينتقـل إلى الصحيح؛ فأنكـر النبى صلى الله عليه وسلم اعتقادهم.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم:«ولا صفر» ففيه قولان.

قيل: تأخيرهم المحـرم إلى صفر فى النَّسِئ، الذى كانوا يفعلونه وإلى هـذا ذهب مالك وأبو عبيدة.

وقيل: الصُّفـار دواب فى البطن، وكانـوا يعتقدون أن الصَّفـر دابة في البطن تهيـج عند الجوع وربما قَتلتْ، وتراها العرب أعدى من الجرب، وإلى هـذا ذهب مُطرِّف وابن وهب وابن حبيب من أصحاب مالك، وهو اختيار أبى عبيد وقد تقدم مافى مسلم من التفسير لهذا.

وأما قوله:«ولا هامة». فاختلف فيه فقيل.

إن العرب كانت تتشاءم بالهامة إذا سقطت على دار أحدهم، فتراها ناعية له نفسه أو ، . أحدا من أهله، وإلى هذا التفسير ذهب مالك.

وقيل: كـانت العرب تعتقد أن عظـام الميت تنقلب هـامةً تطير، فأنكر صلى اللـه عليه وسلم هذا كلـه وأبطله. ويُسمى الطائر الـذى يعتقد خروجه مـن هامة الميت صـدًى وجمعه أصداء.

وقد قيل: إن المراد بالحديث هذا الطائر الذى يخرج من الرأس.

قال لبيد:

فليس الناسُ بعدك فى نَفير ... ولاهُم غيْر أصداءٍ وهامِ[1]

وقال أبو زيد: هَامَّة. مشددة الميم.

وأما الفأل ـ بالهمز ـ وجمعه فُئوّل. وقد فسره فى كتاب مسلم.

والطِّيرة: مأخوذة مما كانوا يعتادونه فى الطير ويعتقدونه فى البوارح والسوانح. وكان لهم فى التشاؤم والتَّيامن طريقة معروفة.. وقيل منها أخذ اسم الطيرة.

وقال بعضهم: فإن الفأل رجوع إلى قول مسموع وأمر محسوس يحسن معناه فى العقول؛ فيخيل للنفس مثل وقوع ذلك المعنى، وتحسين الظن[2] بالله عزوجل ورجاء الخير منه بأدنى سبب لا يقبح.

والطِّيرة: أخذ المعانى من أمور غير محسوسة ولا معقولة، ولا معنى يشعر العقل بما يتوقع من ذلك، فلهذا فارقت الفأل بأنها[3] لا تقع إلا على توقع أمر مكروه، والفأل يقع على مايحب ويكره، والمستحسن منه مايحب وما يكره يتقى فألاً كان[4]، وهو أحد قسمى الفأل أو طيرة هكذا قال بعضهم.

وأما ماذِكره: الشؤم فى الدار والمرأة والفرس؛ فإن مالكا ـ رحمه الله ـ أخذ هذا الحديث على ظاهره ولم يتأوله؛ فذكر فى كتاب الجامع من المستخرجة[5]: أنه قال:

رب دار سكنها قوم فهلكوا وآخرون بعدهم فهلكوا، وأشار إلى حمل الحديث على ظاهره.

---

(١) هذا البيت من قصيدة للبيد، ذكرها الأعلم الشنتمرى فى (مختار الشعر الجاهلى ٢: ٤٧١ تحقيق سيد كيلانى).

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: ويحس الظن. والصواب ما أثبت.

(٣) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح: فارقت الفأل وإنها. والصواب ما أثبت.

(٤) هكذا ورد فى د. وهو على حذف مضاف تقديره: فألا كان أو غيره.

(٥) المستخرجة: هى من الأسمعة المسموعة من الإمام أو أصحابه، وكما تسمى المستخرجة بالعتبة استخرجها محمد بن أحمد بن عبدالعزيز العتبى الأندلسى القرطبى.. غالبها من الأسمعة المسموعة من مالك، وأكثر فيها من الروايات المطروحة، والمسائل الغريبة، ولكن اعتمدها علماء المالكية كابن رشد وغيره.
وتوفى العتبى ٢٥٥ هـ وسمع من سحنون وغيره.
راجع (الديباج لابن فرحون ٢: ١٧٦)

وقال غيره؛ فـإن هذا محمله على أن المراد بـه أن قدر اللـه تعالى ربما اتفق بما يكـره عند سكن الدار، فيصير ذلك كالسبب فيتسامح فى إضافة الشؤم إليه مجازا واتساعا.

قالوا: وقد قال فى بعض طرق مسلم: إن يكن الشؤم؛ وهذا لفظ ينافى القطع.

ويكون محمله: إن يكـن الشؤم حقا؛ فهذه الثـلاث أحق به، بمعنى: أن النفـوس يقع فيها التشاؤم لهذه أكثر مما يقع بغيرها.

وقد وقع فى بعض الأحـاديث. أنه صلى الله عليه وسلم لما شكى إليـه فى بعض الديار ذهاب الأهل والمال؛ فقال:«دعوها ذميمة».

[الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها]

وقد اعترض بعـض أهل العلم فى هـذا الموضع بأن قال؛ فـإنه صلى الله عليـه وسلم: نهى عن الفرار من بلد الطاعون، وأباح الفرار من هذه الدار؛ فما الفرق؟.

قيل: قال بعض أهل العلم: إن الجامع لهذه الفصول كلها ثلاثة أقسام:

فأحـد الأقسام مالم يقع التـأذى به، ولا طردت عادتهم فيـه خاصة ولا عامـة نادرة ولا متكررة؛ فهـذا لا يصغى إليـه والشرع أنكر الالتفـات إليه وهـو الطيرة؛ لأن لقُيا الغـراب فى بعض الأسفار ليس فيه إعلام ولا إشعار بما يكره، أو يختار، لا على جهة الندور ولا التكرار[1]؛ فلهذا قال صلى الله عليه وسلم: «لاطيرة».

والقسم الثانـى: مما يقع به الضرر، ولكنه يعـم ولا يخص ويندر ولا يتكرركالـوباء؛ فإن هذا لا يقـدم عليه احتياطا ولا يفـر منه لعدم أن يكـون وصل الضرر إلى الغير[2] على الندور والتكرار.

والقسم الثالـث: سبب يخص ولايعم ويلحق منـه الضرر كالديار؛ فـإن ضررها مختص

(١) هكذا فى د،ح: وفى ز: ولا على التكرار والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا فى د. وفى ز: إلى الغار على الندور أو التكرار. والمعنى واحد. وفى ح: وصل الضرر إلى الضار.

بسكانها، وقد ذهب فيها أهله وماله على حسب ماقال الشاكى للنبى صلى الله عليه وسلم؛ فهذا يباح له الفرار.

فهذا التقسيم الذى قسمه بعض العلماء يشير إلى الفروق بين هذه المسائل بعضها من بعض.

[تحريم الكهانة وإتيان الكاهن]

وأما الكهان فهم[1] قوم يزعمون: أنهم يعلمون الغيب بأمور تُلْقى فى نفوسهم وقد أكذب الشرع من ادعى علم الغيب ونهى عن تصديقهم.

وقد ذكر فى كتاب مسلم[2] عن النبى صلى الله عليه وسلم وجه إصابة بعضهم. فى بعض الأحايين، وأنه من استراق السمع يسترقه ولى الكاهن ويوصله إليه.

وأما الخط فقد تقدم الكلام عليه فيما سبق.

وأما النَّوء فقد تقدم الكلام عليه أيضا.

وأما البُوم فالأنثى منها تسمى: الهامة، والذكر يسمى صدًى.

وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «ولا غَوْلَ»[3]؛ فإن العرب كانت تقول: إن الغول[4] فى الفلوات تتراءى للناس فتتغول تغولاً أى: تتلون تلونا؛ فتضلّهم عن الطريق فتهلكهم وقد ذكروها فى أشعارهم فأبطل النبى صلى الله عليه وسلم ذلك.

وأما التنجيم: فمن اعتقد اعتقادَ كثيرٍ من الفلاسفة فى كون الأَفْلاك فاعلة لما تحتها[5]، وكل فلك يفعل فيما تحتـه، حتى ينتهى الأمر إلينا وسائر الحيوان والمعادن والنبات، ولاصنع للبارى سبحانه وتعالى فى ذلك؛ فإن ذلك مروق فى الإسلام.

وأما من قال: لا فاعل إلا الله سبحانه وهو عز وعلا فاعل الكل، ولكن فعل البارى سبحانه فى هذه الجواهر قوى طبيعية تفعل بها فينا، كما خلق فى النار قوة وطبيعة تحرق بها

---

(١) هكذا فى ز،ح. وفى د: وهم

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ٢٢٣) وما بعدها).

(٣) راجع (النهاية لابن الأثير)

(٤) هكذا فى د. فى ز،ح: الغيلان فى الفلوات.
وراجع الحديث فى (النهاية لابن الأثير ـ غول ج ٣).

(٥) هكذا فى ز ، ح وفى د: يفعل ما تحته والصواب ما أثبت.

ويَحْتجُّون على ذلك بمشاهدتهم الشمس تسخن وتصلح أكثر النبات؛ فيقولون على هذا غير مستنكر أن يكـون امتزاج قـوة المشترى وزحل فى قرانهما الأصغـر يكون مـن التأثير عنـه كذا وكذا، أو يكون[1] التأثير عـن قرانهما الأوسط أعظم لـزيادة القوة الطبيعية، وقـرانهما الأعظم يكون فيـه التأثير مهـولا عظيما لعظم قـوتها[2] وزيادة الطبيعـة المؤثرة بـانتقالها على صفـة أخرى؛ ويعتذر الحذاق منهـم المتسبون إلى الإسلام الغالطون بهذه الشبه، التـى هى القياس على ماشوهد من الشمس عن خُطّائهم[3] فى كثير من القضايا بأن يقولوا: فإن القوة الحادثة عن امتزاج الكـوكبين، أواتصالهما على بعض صفات الاتصـال، التى يذكرونها لا يـوقف على حقيقتها، وإنما تـؤخذ بالحدس والتخمين فيقـع الغلط لأجـل ذلك، كما يعرف الطبيـب قوة كل عقار على انفـراده، ولكنه إذا مزج الكثير منها لا يقف على حقيقـة المزاج المركب؛ فلهذا لا يقع الشفاء بكل دواء يسقيه.

ويقولون أيضا: ربما صادمت بعض القوى الأرضية القوى[4] السماوية فتمنعها التأثير فيغلط المنجـم حينئذ، وهـذا كما أن السم قتـال يقضى بـذلك الطبيـب؛ فإذا تقـدم شاربـه يشرب[5] مازهر[6] ذلك السم ودر ياقه بطل تأثيره، وهذا مسلك الحذاق منهم.

والرد عليهم بأن يبطل القول بالطبيعة أصلا.. وهذا مُسْتقصى فى كتب الأصول.

ومن أقـربه أن الفـاعل من شرطـه أن يكون عـالماً قادرًا حياً، والطبيعـة ليست كـذلك عندهـم، ولو صح إضـافة الفعل إلى قوة مَّـا وليست بحية ولا عـالمة صح إضافـة الفعل إلى الموتى منـا، ويقع هؤلاء فى نفى البـارى سبحانه، ولا حـاجة على أصلهم إليه ولا دليـل يقوم على إثبات فاعل عالم مختار، وما المانع على أصلهم مـن أن يكون الذى يسمونه واجب الوجود يفعل بقـوة فيه من غير أن يكـون عالما ولا حيا، كما صح أن يفعـل الطبائع عندهـم وليست بحية ولا عالمة، ومن صرح بهذا وضح كفره.

---

(١) هكذا فى د. وفى ز،ح: ويكون ذلك، والصواب ما أثبت.
(٢) هكذا فى ز. وفى د: قوته. والصواب ما أثبت.
(٣) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح: خطئهم.
(٤) هكذا فى ز،ح. وفى د: للقوى السماوية والصواب ما أثبت.
(٥) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح: فشرب.
(٦) هكذا فى د. وفى ز،ح: بازهر ذلك.

وأيضـا فإن هـذه القوة لا يقـدرون على بيانها، ولا يـزال نضطرهـم إلى تفسيرها، حتـى يلحقوها بالجواهر وبالأعراض، وكلاهما لايصح منه خلق الأجسام، ولا الفعل فى غيره.

وأيضا فإن المعوَّل عنـدهم على القياس على المشاهدة على حسب مـاقالوه فى الشمس. ومن شرط أفعال المحدثـات بعضها فى بعض أن تكون باتصال ومُماسـة أو بوسائط وزحل فى الفلك السـابع عندهم، والإنسـان فى الأرض التى هى غير محسوسـة عندهم وبإضـافتها إلى فلك زُحل لا اتصال بينه وبين زحُل، ولا وسائط يتصـل بعضها ببعض حتى ينتهى الأمر إلى الإنسان.

وقُصارى مايشَبِّهُـون به الهواء فإنه يتصل بـالإنسان فى كل مكان، وهو يتصـل بما فوقه هكذا إلى زحل، وهذا باطل من طريقتين :

إحداهما: أن القـوة التى يقبلها الهواء التبريد والتسخين، والـرطوبة واليبس، فهـب أنا سلمنـا لهم وقـوع بعـض الأمـراض لتغيُّر الهواء بفعل زحـل فيـه، فَلـم اختـص المرض بهذا الإنسان والهواء شامل؟.

وما الحيلـة فيما يجرى على الإنسان من غير الأمراض،كضرب عنقـه أو زوال رِئاسته أو ذهاب ماله؟.

هذا بعيد أن يظن أنه من قبل تغيير الهواء.

وأيضا: فإن الكرة التى عندهم تعلـو الهواء وهى النار، يجب إذا وصلت قوة زحل إليها أن تتقلب إلى طبيعة النـار، أو تغير عن حقيقتها[1] بمصادمة قوة ثانيـة مضادة لها، فلا تصل القوة إلى الهواء على حالها فتفعل فيه.

وأيضا: فـإنه ماحصل لهم أكثـر من اقتران جسمين زعموا أنهما يؤثـران فيما تحتهما؛ فلو ادعى مدع أن ماتحتهما أثر فيهما ما الذى يكون جوابه؟، وكونه الشىء فوقاً أو تحتاً[2] لا حظ له عندهم فى القوة الفاعلة[3].

---

(١) هكذا فى د. وفى ز: عن طبيعتها لمصادمة قوة لها. والمعنى واحد.

(٢) هكذا فى د. وفى ز،ح : وكون الشىء فوق أو تحت. والعبارتان تتفقان معنى وتختلفان إعرابا.

(٣) هكذا فى د. وفى ز ، ح: الفاعلية والصواب ما أثبت.

ولو زعـم زاعـم: أن بعـض اتصالات: الزهـرة وعطارد أو الشمس أثـر ما أضـافوه إلى زحل أو كسب زحلا قوة على التأثير، ماذا يكون جوابه؟ وليس له جواب إلا أن يقولوا[1]: فإنا نشاهد هذا التأثير عند قِران هذين الثقلين سواء كان ماتحتهما على ماقلتموه، أو لم يكن.

قلنا: وأنتـم أيضا تشـاهدون هذا القِـران يكون ولا يـؤثر مايجبُ تـأثيره عندكـم؛ فإذا سُئلتم عن هذا قلتم:

كان فى البرج مـن الكواكـب الثابتـة ما أبطـل فعله؛ فـإذ أريناكـم فى قران آخـر تلك النصبة بعينها ولم تؤثر قلتم :

كان قبله من قـوة الاجتماع أو الاستقبال ماأبطل فعله؛ فإذا أريناكـم هذه النصبة أيضا بعينها ولم تُؤثـر قلتم: كان طالـع التحويل يمنع هـذا التأثير؛ فإذن[2] أيضا عدنـا للمناقضة قلتم: كان برج الانتهاء من صفته كذا وكذا معاذير لا تفرغ، ولا تنكروا[3] على من يقول؛ فإن ماتحتـه من الكـواكب إنما لم[4] يؤثـر هذه المرة لعلـة كذا وكذا، ولا أقـل من أنـه يدعـى أمرا ويذكـر اتصالاً ويحيل عليـه، ولاقدرة لكم على منعه منـه إلا بفوائد تطرد فى تلـك النُّصب، وهذا لايتفـق تكرره مع عدم المعـاذير.. وكيف يتصور تـأثير الطبيعة بأن انتهاء عمـر المولود كذا وكذا؟.

وهذا لامدخل[5] له فى الطبيعة حتى يُقدَّر فاعلًا أو مانِعاً.

وهذه الطريقة أيضا تُضعِّف طريقة الإسلاميين منهم الذين يقولون:

لا خـالـق إلا الله عـزوجـل، وإنما هـى دلالات[6] على الغُيـوب بعـادة أجراهـا اللـه عزوجل، كما أجرى الغيـوم والسحب الثقيلة دلالة على الأمطار، وإن كانـت ربما خابت؛ لأن

---

(١) هكذا فى ز. وفى د: يقوا

(٢) هكذا فى د. وفى ح: فإذا أيضا والصواب ما أثبت.

(٣) هكذا فى د. وفى ز،ح: فلا ينكروا. والمعنى واحد.

(٤) هكذا فط نسختى د،ز. وفى ح: إنما تؤثر

(٥) هكذا فى د،ح. وفى ز: وهذا لمدخل له فى الطبيعة. والصواب ما أثبت.

(٦) هكذا فى د، م. وفى ز،م: دلالة.

مـا يذكـرونه مـن الطرق التـى تتحصل المعـرفة منهـا تتسع جـدًّا ولا تتضبط والحذَّاق منهــم يعترفون بهذا.

وقد حـاول القاضـى ابن الطيـب الاعتضاد فى الرد عليهــم بالسمعيـات وما وقـع من العمومات فى: ألاَّ يعلم الغيبَ إلا الله عزوجل.

وماوقع أيضا مـن الآثار عن النبى صلى الله عليه وسلم فى النجـوم بالتخصيص وهذا القدر كاف، وإنما نُشير إلى اللُّباب فى كل طريقة.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «يُقرُّها فى أذن وليه[1] قَرَّ الدجاجة».

يقال: قـررت الخبر فى أذنه أقـره قرا إذا[2] أو دعته. وقـرَّ الطائر قـريرا: صـوَّت، قالـه بعضهم. وقال غيره: قرت الدجاجة قرًّا وقريرًا.

وفى رواية الفَرَبْرِى[3] عن البخارى: قِر الدجاجة ـ بكسر القاف ـ وهو حكاية صوتها.

قال الخطابى[4] فى غريبه: قَرَّت تقِر قرًّا وقريرا، إذا رجَّعت فيه.

قيل: قَرقَرتْ قرقرةً، وقَرَّ قرِيرا[5].

قال الشاعر:

* وإنْ قَرْقَرتْ هاجَ الهوى قَرْقريرُها[6] *

---

(١) وليه: هو الكاهن وستر بعد قليل.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ٢٢٥).

(٢) كلمة «إذا» ساقطة من ز.

(٣) الفربرى: بفتح الفاء والراء ـ هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربرى. راوية كتاب الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخارى.
راجع (كتاب الأنساب للسمعانى ص ٤٢٢ ط. المثنى ـ بغداد ـ أوفست.).

(٤) الخطابى ـ هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستى.
من مؤلفاته : غـريب الحديث، والكتاب المشهور معالم السنن فى شرح سنن أبـى داود، وإصلاح غلط المحدثين وغير ذلك.. وكان فقيها أديبا محدثا له شعر رائق. (توفى سنة ٣٨٨هـ بمدينة بست).
راجع (الوفيات ٢:٢١٤ط. بيروت خلف بن خليفة سنة ٩٤٩م).

(٥) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح: وقريراً. والصواب ما أثبت.

(٦) وفى الصحاح: إذا قرقر. وكذلك أنشده الزبيدى فى التاج عن ابن القطاع. وهذا البيت لم يعرف قائله.
راجع (الصحاح ٢:٧٩١ وتاج العروس ١٣:٣٩٩)

وقال آخر:

* صَوْتُ الشِّقِرَّاقِ إذْ قال قِرِرْ [١] *

فأظهر التخفيف على الحكاية.

قال: والمعنى أن الجنِّى يقذفُ بالكلمة إلى وليه الكاهن فيتسامع [٢] بها الشياطين كما تُؤذِّن الدجاجة بصوتها صوا حِباتها فتتجاوب.

قال: وفيه وجه آخر: وهو أن تكون الرواية: كقر الزُّجاجة. يدل عليه قول البخارى «فتقرُّها فى أُذنه كما تَقِرُّ القارورة» [٣]. فذكْر القارورة فى هذه الرواية يدل على ثبوت الرواية بالزجاجة.

[قتل الحيات وغيرها]

قوله صلى الله عليه وسلم: «اقتلوا الحيات وذا الطُّفْيَتْين والأبتر فإنهما يَسْتَسْقِطان الحبل، ويَلْتمسان البصر» [٤].

وفى بعض طرقه: «اقتلوا الحيات والكلاب واقتلوا ذا الطفْيتين والأبتر».

وفى بعض طرقه: «قد [٥] نهى عن ذوات البيوت».

وفى بعض طرقه: «نهى عن قتل الجِنان [٦] التى تكون فى البيوت إلا الأبتر وذا الطفيتين».

وذكر حديث الفتى الذى قتل الحية فمات؛ فقال صلى الله عليه وسلم:

---

(١) هكذا فى ز، ح. وفى د:

★ صوت الشرقراق إذا قال قرر ★

وقد أنشده ابن منظور يصف إبلاً وجرعها:

كأن صوت جرعهن المنحدر ... صوت شقراق إذا قال قرر

راجع (لسان العرب ٥:٣٥٨٤).

(٢) هكذا فى ز. وفى د: به. والصواب ما أثبت

(٣) قول البخارى هنا جاء فى (فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ١٠:١٨٠ ط. ونشر عبدالرحمن محمد عام ١٣٤٨هـ).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:٢٢٣٣).

(٥) «قد» ساقطة من ز.

(٦) الجنان: هى الحيات جمع: جان. وهى الحية الصغيرة. وقيل: الدقيقة الخفيفة. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:٢٢٣٣).

«إن فى المدينة جنًّا قد أسلموا؛ فإذا رأيتم منهم[1] شيئا فأذنوهم ثلاثة أيام، فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فإنما هو شيطان».

وفى بعض طرقه: «أن لهذه البيوت عوامر، فإذا رأيتم شيئا منها فحرِّجُوا عليها ثلاثاً؛ فإن ذهب و إلا فاقتلوه فإنه كافر»[2].

قال الشيخ: أما حيات المدينة فإنها لاتُقتل بغير إنذارٍ لهذا الحديث المذكور فيها.

وأما ماسواها من البلاد فإن مالكا نهى عن قتل حيات البيوت بغير إنذار، ولكنه يرى ذلك فى حيات المدينة آكد.

وابن نافع قصر الحديث على ماورد فيه من حيات المدينة، ورأى سائر البلاد بخلافها لما ورد من إباحة القتل عاما وقد قال صلى الله عليه وسلم: «اقتلوا الحيات».. وذكرها صلى الله عليه وسلم فى الخمس التى يقتلها المحرم والحلال فى الحل والحرم، ولم يذكر إنذارا؛ فأخذ هذه الأحاديث على عُمومها وخصَّ المدينة بالحديث الوارد فيها من هذا العموم.

وأما صِفةُ الإنذار فحكى ابن حبيب عن النبى صلى الله عليه وسلم؛ أنه قال.

أُنشِدُ كُن بالعهد الذى أخذ عليكُن سُليمان: إلاَّتُؤذونا و إلا تظهرن[3] لنا.

وأما مالك فإنه قال: يكفى فى الإنذار أن تقول: أُحرِّج عليك بالله واليوم الآخر أن لا تبدو لنا ولا تُؤذينا.. وأظن مالكا إنما ذكر هذا لما وقع فى كتاب مسلم: «فَحرِّجُوا عليها ثلاثا»؛ فلهذا ذكر: أُحَرِّجُ عليك.

وأما قوله: «ذُو الطُّفْيتين».

قال أبو عبيد: الطفية: خوصة المقل. وجمعها: طُفًى. وأراه شبه الخطَّين اللذين على ظهرها بخوصتين من خوص المقل.

وقال بعض أصحابنا: هما خطان أبيضان على ظهر الحية.. والجنان. الحيات وهو[4] جمعها وواحدها: جان. والجانُّ: الحية الصغيرة.

---

(١) فى نسختى د،ز منها. وما أثبت عن (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:٢٣٣).
(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤:٢٣٥).
(٣) هكذا فى ح ،التونسية، وفى نسختى د،ز: أن تؤذينا وأن تظهرن لنا وذلك تحريف.
(٤) هكذا فى د. وفى ز،ح: هى.

وأما الأبتر: فهو الأفعى.

وحكي ابن مزين[1] عن عيسى: أنـه حمل على المذهب: أن الأبتر وذا الطُّفيتين يُقتلان ولا يندران، وقد تقدم استثناؤهما فى كتاب مسلم.. ويُقتل الوزَغ.

وقد ذكر مسلم: أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتله وسماه: فويسقا[2].

وذكر عنـه صلى الله عليه وسلم أنـه قال:«من قتـل وزغةً فى أول ضربة فله كـذا وكذا حسنة، ومـن قتلها فى الضربة الثـانية فله كذا وكـذا حسنة دون الأولى، وقال فى الثـالثة: دون الثانية».

وفى بعض طرقه:«فى الأولى مائة حسنة».

[النهى عن قتل النمل]

وأما النمل فيكره قتلهـم عندنا إلا أن يؤذوا ولا يقدر على دفعهم إلا بـالقتل فَيُستَخفُّ قتله[3] ولاتُحرق بالنار، ولا القملُ لاتحُرق.

وقد ذكـر مسلم: أن نملة قـرصت نبياً من الأنبيـاء عليهم السلام؛ فـأمر بقريـة النمل فأُحرقت؛ فأوحى الله عزوجل إليه: فى أن قرصتَك نملة أهلكتَ أمةً من الأمم تُسبّحُ[4] ؟!.

وفى بعض طرقه: «فهلَّا نملة واحدة».

قال بعض أصحابنا: ويكره قتل الضفدع للنهى عنه، ولأنه لا أذية فيه.

---

(١) ابن مـزين: هو عيسـى بن دينـار فقيه الأندلـس، وهو الذى نقـل عنه عياض قـوله: قال ابـن مزيـن وابن لبابـة فقيه الأندلس عيسى. (توفى سنة ٢١٢هـ).
راجع (كتاب المدارك وتقريب المسالك فى معرفة أعلام مذهب الإمام، للقاضى عياض ٤:١٠٦)

(٢) فـويسقا: أمـا تسميته فـويسقا. فنظيره الفـواسـق الخمس التـى تقتل فى الحل والحرم. وأصـل الفسق الخروج، وهـذه المذكورات خرجت عن خلق معظم الحشرات ونحوها بزيادة فى الضرر والأذى.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:٢٢٣٨).

(٣و٤) ـ قـال العلماء فى هذا الحديـث: محمول على أن شرع ذلك النبـى صلى الله عليـه وسلم كان فيـه جواز قتـل النمل، وجواز الإحراق بالنار، ولم يعتب عليه فى أصل القتل والإحراق، بل فى الزيادة على نملة واحدة. وقوله تعالى:«فهلا نملة واحدة» أى: فهلا عاقبت نملـة واحدة، وهى التى قرصتك؛ لأنها الجانية. وأما غيرها فليـس لها جناية.. وأما فى شرعنا فلا يجوز الإحراق بـالنار للحيوان إلا إذا أحرق إنسـانا فمات بالإحراق، فلـوليه الاقتصاص بإحـراق الجانى، وسواء فى منع الإحراق بالنار القمل وغيره للحديث المشهور:«لا يعذب بالنار إلا الله».
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ٢٣٨ ومابعدها).

[كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها[1]]

قولـه صلى الله عليه وسلـم: قال اللـه سبحانه:« يـؤذينى ابن آدم، يسـب الدهـر وأنا الدهرأقلب الليل والنهار».

وفى بعض طرقـه: يقول:«ياخيبةَ الـدهر. فلا يقُولَـنَّ أحدكم: ياخيبَـة الدهرِ، فإنـى أنا الدهر. أُقلبُها ليله ونهاره؛ فإذا شِئتُ قبضتُها». [2]

[كراهة تسمية العنب كرما]

وفى بعض طـرقه:«لا يسب أحـدُكم الدهـر فإن[3] الله هو الـدهر، ولا يقولنَّ أحـدُكم للعنب الكرمَ فإن الكَرْم الرجلُ المسلم[4]».

وفى بعض طرقه: «لاتقولوا: كرمٌ؛ فإن الكرم قلب المؤمن».

وفى بعض طرقه:«لاتسموا العنبَ الكرمَ فإن الكرم المسلم».

وفى بعض طرقه:«ولكن قولوا: «العنب والحبَلة[5]».

قال الشيخ: أما قوله عليه السلام:«فإن الله هو الدهرُ».

فإن ذلـك مجاز، والدهـر إن كان عبـارةً عن تعـاقُب الليـل والنهار واتصـالهما سَـرْمدا؛ فمعلوم أن ذلك كلَّه مخلوق، وأنه أحدُ أجزاء العـالم المخلوقة؛ فلا يصح أن يكون المخلوقُ هو الخالق، وإنما المراد أنهم كانوا ينسبـون الأفعالَ لغيرالله سبحانه وتعالى جهلا بكـونه عزوجل

---

(١) هذا العنوان من تبويب الإمام النووى وهو متأخر عن الإمام المازرى.

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ : ٢٢٤٦).

(٣و٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٤).

(٥) الحبلة: بفتح الحاء المهملة وبفتح الباء وإسكانها.. وهى: شجر العنب. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ : ٢٢٤٨).

خالقُ كلِّ شىء، ويجعلون له شريكا فى الأفعال، فأنكر عليهم هذا الاعتقادَ[١] وأراد أن الذى يشيرون إليه بأنه يفعل هذه الأفعالَ هو اللهُ جلت قدرتُه وليس هو الدهرَ.

وهذا كما لوقال[٢] قائل: القاضى فلانٌ قتل فلانًا الزانى؛ فيقول الآخرُ: الشرعُ قتله لم يقتله القاضى، أويقول: الشرع هو القاضى، وإنما يعنى أنه يجب إضافة الشىء إلى ما هو الأصل فيه، أو التنبيه على غلط القائل وإرشاده لموضع الصواب إذا ظن به أنه خفى عنه.

وأما قوله: «يُؤذينى ابنُ آدم».

فمجاز، والبارى سبحانه لايتأذى من شىء؛ فيحتمل أن يريد أن هذا عندكم أَذًى إذا قاله بعضُكم[٣] لبعضٍ؛ لأن الإنسان إذا أحب آخرَ لم يصحَّ أن يسبَّه؛ لعلمه أن السب يؤذيه والمحبة تمنع من الأذى، ومن فعل مايكرهه المحبوبُ، فكأنه قال يفعل ما أنهاه عنه وما يخالفنى فيه، والمخالفة فيها أذًى فيما بينكم فتجوز فيها فى البارى سبحانه.

وأما نهيه صلى الله عليه وسلم أن يسمى العنب كَرْماً، وذكر: أن الكرم قلب المؤمن؛ فإنما محمله عند أهل العلم على أنه: لما حرم عليهم الخمر وكانت طباعهم تحسهم على الكرمِ ونفوسهم مجبولة عليه كره[٤] صلى الله عليه وسلم أن يُسمَّى هذا المحرمُ باسمٍ وضُع لمعنى يهيج طباعهم إليه عند ذكره، وتَهَش نفوسُهم نحوه عند سماعه؛ فيكون ذلك كالمحرك[٥] على الوقوع فى المحرمات؛ ولهذا ختم بقوله صلى الله عليه وسلم: «فإنما الكَرْم قلب المؤمن» يعنى: أن الكرم حبس النفس عن شهواتها وإمساكها عن المحرمات عليها؛ فهذه الحالة أحق بأن تُسمى كَرْماً.

قال الشيخ: خرَّج مسلٌم فى (باب قتل الوَزَغِ):

حدثنا محمدُ بنُ الصَّباح حدثنا إسماعيل بن زكريا[٦] عن سهيل قال: حدثنى أخى أو

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: فأنكر عليهم وأراد.
(٢) هكذا فى د. وفى ز: كما قال. والصواب ما أثبت.
(٣) هكذا فى د. وفى ز: عندكم إذا قاله أحدكم.
(٤) هكذا فى ح. وفى نسختى د، ز: فكره.
(٥) هكذا فى ز، ح. وفى د: فيكون كالمحرك.
(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤ : ٢٣٦ وما بعدها).

أختى[1] عن أبى هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:«فى أولِ ضَرْبةٍ سَبْعون حَسَنةً» هكذا رُوى هذا الإسنادُ عن أبى أحمد الـجُلُودِىّ سُهَيل حدثنى أخى عن أبى هريرة.

وفى نسخة أبى العباس الرَّازِى[2] عند أبى أحمد حدَّثَتنى أُختى، وكذلك وقع فى نسخة عن الكِسَائىّ.

ووقع فى كتاب أبى داود فى السنن بهذا الإسناد عن سُهيل، قال: حدثنى أخى أو أختى.

ووقع فى نسخة أبى العلاء بن ماهان قال سُهيل: حدثنى أبى، قال بعضهم: وهو خطأ.

قال عبد الغنى إسماعيلُ بنُ زكريا يقول فى هذا الإسناد: حدثنى أخى، ولكن كذا وقع فى أصل أبى العلاء: حدثنى أبى.

قوله عليه السلام فى الحديث:«إن امرأة بَغِيًّا رأتْ كلبًا قد أَدْلَع لسانَه من العطش[3]» البغى: الفاجرة. وقد تقدم ذكرها.

وقوله:«أدلع لسانه» أى: أخرج لسانه. يقال: دلع لسانه وأدلعه فدلع. أى: فخرج.

وقوله ولكن قولوا: الحَبْلة. يعنى: العنب الحَبْلة: أصل الكرمة[4].

---

(1) وذكر: حدثنى أختى. كذا وقع فى أكثر نسخ مسلم: أختى. وفى بعضها: أخى - بالتذكير. وفى بعضها: أبى. وذكر القاضى الأوجه الثلاثة: وهى الواقعة فى رواية أبى العلاء بن ماهان.. قالوا: ورواية أبى خطأ. ووقع فى رواية أبى داود: أخى أو أختى. قال القاضى: أخت سهل سودة، وأخوه هشام وعباد.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ٢٣٨).

(2) راجع (ج ١: ٤١ من المعلم ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية).

(3) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٢٤٥).

(4) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٢٤٨).

[بابُ كراهة قول الإنسان خَبُثَت نفسى]

[استعمالُ المسكِ وكراهة ردِّ الرَّيْحان والطِّيب]

وقوله: «لَقِسَتْ نفسى[١]». أى: غَثَتْ.

وقوله: «استجمر بألوَّة غير مطرَّاةٍ»[٢].

قال الأصمعى: الألُوَّة[٣]: العود الذى يُتبخر بـه، وأراها كلمة فارسية عُرِّبـت، قال أبو عبيد: وفيها لغتان: الأَلُوة والأُلُوة بفتح الهمزة وضمها[٤].

قال الشيخ: وحكى غيرُه عـن الكِسائى: عود أَلُوَّة وأُلُوة إليه . وقـال غيره: الأَلَوة العود وفيه لغـات: مخفف ومشـدد، وبكسر الهمزة وضمها، وفى كتـاب الهروى: وقال بعضهـم: لوَّة وليَّة وتجمع الألُوة: أَلاَوِيَّة.

[حكمُ إطلاقِ لفظ العبد والأمة والمولى والسيد]

قولـه صلى الله عليـه وسلم:«لا يقولـنَّ أحدُكـم عبدى وأمتى كلكـم عبيد اللـه وكل نسائكم إماء الله، ولكن ليقل: غلامى وخادمى، وفتاى وفتاتى[٥]».

وفى بعض طرقه:«ولا يقول العبدُ ربِّى، ولكن لِيقلْ: سِّيدى».

وفى بعض طرقه:«لا يقول العبد لسيده: مولاى».

وفى طريق آخر:«لا يقـل أحُدكم اسقِ ربَّك أطعمْ ربَّك، وضِّىء ربَّك، وليقلْ : سيدى ومولاى[٦]».

---

(١) قال أبو عبيد، وجميع أهل اللغة وغريب الحديث وغيرهم: لقست وخبثت. بمعنى واحد، وإنما كره لفظ الخبث لبشاعة الاسم، وعلمهم الأدبَ فى الألفاظ واستعمال حسنها وهجران خبيثها.
قالوا: ومعنى: لقست: غثت. قال ابن الأعرابى معناه: ضاقت.
فإن قيل؛ فقد قال صلى الله عليه وسلم فى الذى ينام عن الصلاة، فأصبح خبيث النفس كسلان. قال القاضى وغيره: جوابه: أن النبى صلى الله عليه وسلم مخبر هناك عن صفـة غيره وعن شخص مبهم مذموم الحال لا يمتنع إطلاق هذا اللفظ عليه والله أعلم. راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٨).

(٢) هكذا كان يستجمر رسول الله صلى الله عليه وسلم.. غير مطراة. أى: غير مخلوطة بغيرها من الطيب.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٠).

(٣) الألوة: هى العود يتبخر به كما سبق ذكره.

(٤) عبارة «بفتح الهمزة وضمها» هكذا فى ز،ح. وفى د: «ألوة و إلية».

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٠).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٥).

قال الشيخ: قال ابنُ شعبانَ فى الزَّاهِى[1]: لايقولُ السيد: عبدى وأمتى، ولا يقولُ المملوكُ: ربِّى ولا ربَّتى، وذكر حديثا فى ذلك رواه مسلم؛ وهو نحو مما فى كتاب مسلم.

قال الشيخ ـ أيده الله: خرَّج مسلمٌ فى (باب الشِّعر والإنشاد) حدثنا زهيرُ بنُ حرْبٍ، وأحمدُ بن عَبْدَةَ جميعا عن ابن عُيينةَ وعن إبراهيم بن مَيْسرة عن عمرو[2] بن الشَّريد، أو يعقوب بن عاصم بن الشريد، عن الشريد، قال: «أَرْدَفنى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم خلفه» هكذا إسناد هذا الحديث.

ووقع عند أبى العلاء بن ماهان عن الشريد عن أبيه، وهذا وَهمٌ، والشريد: هو الراوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا أبوه وهو الشريد بن سُويد الثَّقَفى.

قوله صلى الله عليه وسلم: «لأَن يمتلىء جوفُ أحدكم قيحًا يَرِيَهُ خير من أن يمتلىء شعرا[3]».

قال أبو عبيد: قال الأصمعى: هو من الوَرْى على مثال الرمى، وهو أن يَدوَى جوفُه. يقال منه: رجل مَوريرى، مشدد غير مهموز.

وقال أبو عبيدة: هو أن يأكل القيح جوفه.

قال صاحب الأفعال[4]: وَرِى الإنسانُ والبَعيرُ يَرِى: دَوِىَ جوفه، وَوَراه الدواء وَرْيا: أفسد جوفه، ووَرِى الكلبُ: سُعر أشدَّ السُّعار، قال أبو عبيد: وقوله صلى الله عليه وسلم: «خير له من أن يمتلىء شعرا».

قال بعضهم: يعنى من الشعر الذى هُجى به النبى صلى الله عليه وسلم، والذى عندنا فى هذا الحديث غير هذا القول؛ لأن الذى هُجِى به النبى صلى الله عليه وسلم لو كان شطر كلمة[5] لكان كفرا؛ فكأنه إذا حُمِل وجه الحديث على امتلاء القلب منه فقد رخَّص فى

---

(١) راجع (صفحة ١٧٥ من ج ١: ١٧٥ من المعلم ط. المجلس).

(٢) هكذا فى نسختى د، ز وفى (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١١).

(٣) هكذا فى (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٤ وما بعدها).
وقال أهل اللغة والغريب: يريه ـ بفتح الياء وكسر الراء ـ من الورى وهو داء يفسد الجوف ومعناه: قيحا يأكل جوفه ويفسده أ. هـ.

(٤) أى: كتاب صاحب الأفعال لابن القوطية: وهو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية.
راجعه فى (صفحة ج ١: ٢٨٤ و ٣٩٢ من المعلم ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية).

(٥) هكذا فى د: وفى ز، ح: شطر بيت.

القليل منه، ولكـن وجهه عندى: أن يمتلىء قلبُه حتـى يغلب عليه فيشغله عـن القرآن وعن ذكر الله عزوجل؛ فيكون الغالب عليه من أىِّ الشعر كان؛ فإذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه. فليس جوف هذا عندنا بمُمتلِىءٍ شعرا.

[تحريم اللعب بالنَّرْدِشير]

قـوله صلى اللـه عليه وسلـم: «من لعـب بـالنَّرْدِشير فكـأنما صبغ يـدَه فى لحم خنزيـر ودمه[1]».

قال الشيخ: مالك رضى الله عنه يَنْهى عـن اللعب بالنرد والشِّطرنج، ويرى الشِّطرنج شرًّا من النرد وأَلْهى منها.

وهذا الحديث حجة له، وإن كان ورد فى النـرد شير قيست الشطرنج عليها؛ لاشتراكهما فى كونهما شاغلين عما يفيـد فى الدين والدنيا، موقِعين فى القمار أو التشـاجر الحادث فيهما عند التغالب مع كونهما غير مفيدين.

وقد نبه مالـكٌ على هذا بقوله: الشطرنج ألهى. وينهـى عن اللعب القليل والكثير بقمار أو بغير قمار؛ لأن القليل يـوقع فى الكثير. واللاّعـب وإن ترك القمار فقد يقـع فى القمار، لكن ردّ الشهادة لايكـون بركوب كـل محرم أو مكروه[2]؛ فإن كان لاعـب الشطرنج قامـر عليها ردت شهادته، وإن قل فعله لذلك.

وقال أبـو حنيفة: إن كانت محاسنـه أكثر من مساويـه واجْتَنَب الكبائرَ جازتْ شهـادتُه على الجملة.. والقُمار إذا كان محرمـا وتحريمه مشتهرا ويُؤْذِن ركوبه بسقـوط المروءة، فلا معنى لقبول الشهادة.. وإن لم يقامر عليها فمالكٌ يشترط فى رد شهادته الإدمان عليها.

وفسر بعض أصحابه الإدمانَ بلعبها مرةً فى السنة، وهذا تعسُّف وبعيدٌ من لفظ مالك.

---

(١) وقد أجمع المسلمون على أن الكلمة الواحدة من هجاء النبى (صلى الله عليه وسلم) موجبة للكفر. راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٤).
(٢) هكذا فى د، ح. وفى ز: لايكون بكل محرم أو مكروه.

ورأى [1] بعض أصحابنا: فى رد الشهادة انقطاعه بلعبها عن صلاة الجماعة[2].

ورأى بعضهم الحالة التى يقع اللعب عليها؛ فإن أَذِنت بسقوط المروءة كلعب المتصوّن الملحوظ بعين الجلالة مع سفلة الناس مُعلِناً بذلك سقطت الشهادة، وإن كان مستترا بها ملاعبا لأمثاله من أهل الصون فى بعض الأحايين لم تُردّ الشهادة.

وراعى بعض الأصوليين القصد باللعب؛ فإن كان لتسلية النفس وشغلها عن هموم ازمتها، أو تجويد القريحة، وشحذ الذهن الكال لم تسقط الشهادة، بل يميل هؤلاء إلى الجواز على هذه الحالة.

وقد حُكِى عن أفاضل من التابعين لَعِبُها.

وقال بعض شيوخنا: لايثبت ذلك عنهم وإنما يتَقَوَّلُ ذلك أهل البطالة؛ ليجعلوا لأنفسهم أسوة فى بطالتهم.

والشِّطرنج لعب معروف ،والنَّرد شير جِنْسٌ آخر من اللعب.

وقد قال بعض الحكماء : كان الأوائل لما نظروا إلى أمور الدنيا فوجدوها تجرى على أسلوبين مختلفين: منها مايجرى بحكم الاتفاق، ومنها مايجرى بحكم السعى والتخيُّل؛ فوضعوا النْرد مثالا لما يجرى من أمور الدنيا بحكم الاتفاق؛ لتشعر به النفس وتتصداه.. ووضعوا الشطرنج مثالا لما يجرى من أمور الدنيا بحكم السعى والتخيل والاجتهاد[3]؛ لتشعر النفس بذلك وتنهض الخواطر إلى عمل مثله فى المطلوبات.

وإنما ذكرنا هذا ليُعرف منه على الجملة حقيقة اللغتين[4] حتى يعلم من علم حكمهما حقيقتهما على الجملة إن لم يكن يعرفها تفصيلا.

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: وراعى والصواب ما أثبت١

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: الجماعات والمعنى واحد.

(٣) هكذا فى د. وفى ز، ح: بحكم السعى والاجتهاد.

(٤) هكذا فى ز، ح. وفى د: للعبين والصواب ما أثبت.

[ما قيل فى الرُّؤْيا والحلم[1]]

قوله صلى اللـه عليه وسلم: «الرؤيـا من الله والحُلم مـن الشيطان، فإذا حَلُم أحـدكم حُلما يكرهه فلينفثْ عن يساره ثلاثا، ولْيتعوَّذْ بالله من شرها فإنها لن تضره».

وفى بعض طرقه« الرؤيا الصالحة من اللـه، والرؤيا السوء من الشيطان؛ فمن رأى رؤيا فكره منها شيئا فلْينفث عن يساره؛ ولْيتعوذ من الشيطان فإنها لن تضره، ولا يخبربها أحدا؛ فإن رأى رؤيا حسنة فليبشِّـر[2] ولا يـخُبْـربها من لاَّ يـُحب[3]».

قال الشيخ: أكثر كلام الناس فى حقيقة الـرؤيا. وقال فيها غير الإسلاميين أقاويل كثيرة منكرة؛ لما حاولوا الوقوف على حقائق لا تُعلم بالعقـل ولا يقوم عليها برهان، وهـم لا يصدِّقون بالسَّمْع[4] فاضطربت لذلك مقالاتهم.

فمن ينتمى إلى الطب ينسب جميع الرؤيـا إلى الأخلاط، ويستدل بالمنامات على الخلط الغالب، ويقـول: من غلب عليه البَلْغم رأى السبـاحة فى الماء أو ما[5] يشبهه لمناسبة الماء فى طبيعته طبيعة البلغم. ومن غلبت عليـه الصفراء رأى النيران والصعود فى الجو وشبهه لمناسبة النار فى الطبيعة طبيعـة الصفراء؛ ولأن خِفَّتها واتقادَها يـُخَيِّل إليه الطيرانُ فى الجو والصعودُ فى العلُوّ. وهكذا يصنعون فى بقية الأخلاط، وهذا مذهـب وإن جوزه العقل وأمكن عندنا أن يـُجْرِى البارى ـــ سبحانـه جلت قـدرته ـــ العادَة بـأن يخلق مثـل ماقـالوا عنـد غلبة هـذه الأخلاط، فإنه لم يقـم عليه دليل، ولا اضطردت[6] له عادة..

وانقطع فى مـوضع التجويز غَلَـطٌ وجهالة، وهـذا لونسبوا ذلك إلى الأخـلاط على جهة الاعتياد.

(١) هذا العنوان ذكر بهامش نسخة د وفى م: كتاب الرؤيا وهامش ح أيضا.
(٢) هكذا فى د، م والتونسية. وفى ز، ح: فليستر.
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٩).
(٤) هكذا فى نسخ المعلم والمراد بالسمع: السمعيات الغيبية لايعترفون بها.
(٥) وجاء فى التونسية: من غلب عليه البلغم والسباحة فى الماء ومايشبهه، والصواب ما أثبت.
(٦) هكذا فى ز. وفى د، ح: ولا اطردن، والصواب ما أثبت.

وأما إن أضافوا الفعل إليها فإنها تقطع بخطأ لهم[1] ولا نُجوِّز ماقالوه إذْ لا فاعل إلا الله سبحانه.

ولبعض أئمة الفلاسفة تخليط طويل فى هذا، وكأنه يرى أن صور مايجرى فى الأرض هى فى العالم العُلْوِى كالنفوس وكأنه يدور بدوران الكُرَة[2]؛ فما حَاذَى[3] بعض النقوش منه انتقش[4] فيها، وهذا أوضحُ فسادًا من الأول مع كونه تحكمًا بها لم يقم عليه برهان، والانتقاش من صفات الأجسام، وكثيراً مايجرى فى العالم الأعراض، والأعراض لاتَنْتَقِشُ ولا يَنْتَقِشُ فيها.

والمذهب الصحيح ما عليه أهل السنة: وهو أن الله عزوجل يخلق فى قلب النائم اعتقادات كما يخلقها فى قلب اليقظان، وهو تبارك اسمه يفعل مايشاء ولا يمنعه من فعله نومٌ ولا يَقَظة، فإذا خلق هذه الاعتقادات فكأنه سبحانه جعلها عَلَماً على أمور أُخر يَخْلقُها فى ثانى حالٍ أو كان قد خلقها؛ فإذا خلق فى قلب النائم اعتقاد الطيران وليس بطائر فَقُصارى مافيه أنه اعتقد أمرا على خلاف ما هو عليه، وكم فى اليقظة مَنْ يعتقد أمرا على خلاف ماهو عليه؛ فيكون ذلك الاعتقاد عَلَماً (على غيره كما يكون[5]) خلق الله سبحانه للغيم علما على المطر، والجميع خلق الله سبحانه، ولكنه[6] يخلق الرؤيا والاعتقادات التى جعلها علما على مايَسْر بحضرة المَلَك أو يضرّ بحضرة الشيطان[7]، ويخلق ضدها مما هو عَلَمٌ على مايضر بحضرة الشيطان فتنسب إليه مجازا أو اتساعا.

وهذا المعنى بقوله صلى الله عليه وسلم: «الرؤيا من الله والحُلم من الشيطان» لا على أن الشيطان يفعل شيئا فى غيره، وتكون الرؤيا اسما لما يحب والحلم لما يكره.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «فإنها لن تضره»؛ فقيل معناه: إن الرَّوْع يذهب بهذا النَّفْث المذكور فى الحديث إذا كان فاعله مصدقا به، متكلا على الله جلت قدرته فى دفع المكروه عنه.

---

(١) هكذا فى د. وفى ز، ح: خطئهم. والصواب ما أثبت.

(٢) فى نسختى د، ز: وكأنه يدور بدوران الأكر. وما أثبت عن التونسية.

(٣) هكذا فى ز. وفى د: فمن حاذى.

(٤) هكذا فى التونسية وفى د، ز: النقوش منه النقش فيها. والصواب ما أثبت.

(٥) مابين القوسين بياض فى ح وتم نسخه من نسختى د، ز.

(٦) هكذا فى د. وفى ز، ح: ولكن يخلق.

(٧) هكذا فى د. وفى ز، ح: أو بغير حضرة الشيطان. والصواب ما أثبتناه.

وقيل: يحتمل أن يريـد أن هذا الفعل منه يمنع من نفوذ ما دل عليـه المنام من المكروه، ويكون ذلك سببا فيـه كما تكون الصدقةُ تدفع البلاءَ، إلى غيرذلك مـن النظائر المذكورة عند أهل الشريعة.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «ولا يُخبر بها إلا مَنْ يـُحِبّ».

فَيَحْتَمِل عندى أن يكـون حذرا أن يعبرها له مـن يبغضه على الصفة المكروهـة فيحزنه ذلك، أو يتفق وقوعها على ما عَبـَّر، ويكون وصفها بأنها حسنة بمعنى حسنها فى الظاهر.

وأهل العبارة يقولـون فى تفاسيرهم[1]: من المنامـات ما هو حسن فى الظـاهر مكروه فى الباطن، ومنها عكسه، إلى بقية الأقسام التى يعدونها.

وأما قول أبي سَلَمَةَ: «إنى لأرى الرؤيا أُعْرَى[2] منها ولاأُزمَّل.

فلم أقـف على تفسيره عند أهـل الغريـب[3] إلا[4] أن صاحـب الأفعال قـال: عَرى الرجل عُريَةً وعِرْوَةً صار عُرْيانا[5]، والليلة اشتد برْدها فهى عَرِيَّة، وعَروْتُك عَرْوا: نزلت بك، والأمر نـزل به، والحمى لذعتْـه، وهى: العُرَواء؛ فيحتمـل أن يكون أراد به: أَرْعَدَتْـه الحمى أو اشتد بردُه فزعا مما رأى إن لم يكن من التَّعَرىِّ.

وأما: أزمل. فالمعروف أن التزميل: التدثير.

قوله صلى الله عليـه وسلم: «إذا اقترب الزمانُ لم تكدْ رؤيا المسلـم تكذبُ، وأصْدقكُم رؤيا أصدقكُم حديثا، ورؤيا المسلِم جزءٌ من خمسةٍ وأربعين جزءاً من النبوة» .

والرؤيا ثـلاث؛ فرؤيا صالحة بشرى من اللـه عزوجل ، ورؤيا تَـحزيْن من الشيطان.. ورؤيا مما يُحدِّث المرءُ نفسَه؛ فإذا رأى أحدكم مايكره فلْيقمْ فلْيصلِّ ولا يحدِّث بها الناس».[6]

وفى بعض طرقه: «رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة[7]».

---

(١) هكذا فى ز. وفى د، ح: تقاسيمهم. والصواب ماأثبت.
(٢) أعرى ـ بضم الهمزة وإسكان العين وفتح الراء ـ (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٦).
(٣) هكذا فى د، وفى ز: العربية، والصواب ما أثبت.
(٤) هكذا فى د، ح وفى ز: غير أن، والمعنى واحد .
(٥) هكذا فى نسختى د، ز: عرى الرجل عرية وعروة.
(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٨).
(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٢٢).

قال الشيخ ـ وفقه الله ـ اختلف النـاس فى معنى قوله عليه السلام: «إذا اقترب الزمانُ لم تكَد رؤيا المسلِم تَكْذِبُ».

فقال بعضهم: المراد به إذا اقترب من اعتدال[1] الليل والنهار؛ فإن الرؤيا حينئذ لم تكد تكذب، وبهذا فسره أبو داود.

وقال بعضهم: المراد به آخر الزمان والقرب من القيامة[2].

وأما قولـه عليه السلام: «رؤيا المؤمـنِ جزءٌ من ستةٍ وأربعين جـزءاً من النبوة». فإنـه مما قال بعض الناس فيه: إنـه صلى الله عليه وسلم أقام يُوحَى إليه ثـلاثةً وعشرين عاما: عشرة بالمدينـة وثلاثة عشر بمكـة، وكان قبـل ذلك بستة أشهـر يرى فى المنام مـا يُلقيه إليـه الملك ـ عليهما السلام ـــ وذلك نصـف سنة، ونصـف سنة من ثـلاث وعشرين سنـة جزء مـن ستة وأربعين جزءاً من النبوة.

وقد قيل: إن النبى صلى الله عليه وسلـم قد خُصَّ دون الخليقة بضروب وفنون، وجُعل له إلى العِلْم طرقٌ لم تُجعل لغيره؛ فيكون المراد أن المنامات نِسْبتها مما حصل له وُميِّز به جزءٌ من ستة وأربعين فلا يبقى على هذا إلا أن يقال: بيِّنوا هذه الأجزاء.

ولا يلزم العلماء أن يعرفوا[3] كل شىء جملـة وتفصيلا، وقد جعل اللـه سبحانه للعلماء حدا تقف عنده؛ فمنها: ما لا نعلمه أصلا، ومنهـا ما نعلمه جملة ولا نعلمه تفصيلا وهذا منه، ومنها: ما نعلمـه جملة وتفصيلا لاسيما ما طريقتـه السمع ولا مدخل للعقـل فيه، وإنما يُعرفُ منه قدْرُ مـا عَرَّف به السمعُ، وقد مـال بعض شيوخنا إلى هذا الجواب الثـانى، وقُدح فى الأول بأنه لم يثبت أن أَمَدَ رُؤياه صلى الله عليه وسلم قبل النبـوة كانت ستة أشهر، وبأنه بعد النبوة رأى منامات كثيرة؛ فيجـب أن يلفَّق منها ما يُضاف إلى الستة الأشهـر فيتغير الحساب وتفسد النسبـة ولا وجه عنـدى لاعتراضه بما كـان مـن المنامـات خـلال زمن الـوحى؛ لأن الأشيـاء توصف بما يغلب عليهـا وتنسب إلى الأكثر منها؛ فلما كانت الستة الأشهـر محضة فى المنامات، والثلاثُ وعشرون سنـةً جُلّها وحى، وإنما فيهـا منامات شـىء يسير يُعَدُّ عدًّا صحّ أن يُطرح الأقل فى حكم النسبة والحساب.

---

(١) هكذا فى ز،ح. وفى د: الاعتدال.

(٢) هكذا فى د. وفى ز: القيمة.

(٣) هكذا فى د. وفى ز، ح: أن تعرف كل شىء. والصواب ما أثبت.

ويحتمل عندى أن يراد بالحديث وجه آخر؛ وهو أن ثمرة المنامات الخبر بالغيب لا أكثر، وإن كان يَتْبع ذلك إنذارٌ أو تبشير.

والإخبار بالغيب أحد ثمرات النبوة وأحد فوائدها وهو فى جنب فوائد النبوة والمقصود بها يسير؛ لأنه يصح أن يُبعث نبى ليشرِّع الشرائع[1] ويبين الأحكام، ولا يخبر بغيب أبدا، ولا يكون ذلك قادحا فى نبوته ولا مبطلا للمقصود منها، وهذا الجزء من النبوة وهو الإخبار بالغيب إذا وقع، فلا يكون إلا صدقا ولا يقع إلا حقا.

والرؤيا ربما دلت على شىء ولم يقع ما دلت عليه: إما لكونها من الشيطان، أو من حديث النفس[2]، أو من غلط العَابِر فى أصل العبارة، إلى غير ذلك من الضروب الكثيرة، التى توجب عدم الثقة بِدلالة المنام؛ فقد صار الخبر بالغيب أحد ثمرات النبوة؛ وهو غير مقصود فيها ولكنه لا يقع إلا حقا، وثمرةُ المنام الإخبارُ بالغيب، ولكنه قد لا يقع صدقا؛ فتقدر النسبة فى هذا بقدر ما قدره الشرع بهذا العدد على حسب ما أطلعه الله ـ سبحانه ـ عليه؛ ولأنه يعلم من حقائق نبوءته ما لا نعلمه نحن. وهذا الجواب وإن كان فيه ملاحظة لما قدمناه من الجواب الثانى عن بعض أهل العلم؛ فإنهم لم يكشفوه هذا الكشف ولا بسطوه هذا البسط.

وأما اختلاف الروايات فى هذا القدر، ففى كتاب مسلم (خمسة) وفيه (ستة) وفيه: «من سبعين جزءا من النبوة».

وقد أشار الطَّبَرِى إلى أن هذا الاختلاف راجع إلى حال الراوى[3]؛ فالمؤمن الصالح تكون نسبةُ رؤياهُ «من ستةٍ وأربعين». والفاسق: من سبعين، ولهذا يشترط فى رواية السبعين فى وصف الرائى[4] ما اشترطه فى وصف الرائى[5] فى الحديث المذكور فيه: «ستة وأربعون».

فقد قال فى بعض طرق مسلم: «رؤيا الرجل الصالح جزءٌ من ستةٍ وأربعين جزءاً من النبوة[6]». وقال فى السبعين: «الرؤيا الصالحة جزءٌ من سبعين جزءاً من النبوة[7]». ولم يشترط كون الرائى صالحا.

---

(١) هكذا فى ز، ح. وفى د: أن يبعث ليشرع الشرائع.

(٢) هكذا فى د. وفى ز، ح: نفس والصواب ما أثبت.

(٣) هكذا فى ح: وفى نسختى د، ز: الرائى والصواب ما أثبت.

(٤و٥) هكذا فى ح. وفى نسختى د، ز: الراى. والصواب ما أثبت.

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح وساقطة من د.

(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٢٣).

وقد يُحمل مطلقُ قوله عليه السلام: «الرؤيا الصالحة جزءٌ من ستةٍ وأربعين». على أن المراد به إذا كانت من رجل صالح بدليل الحديث الآخر.

وقد قيل: إن المنامات دلالات، والدلالة منها: خفي، ومنها: جَلِيّ، فما ذُكر فيه السبعون أُريد به أنه الخفى منها، وما ذُكر فيه الستةُ والأربعون أُريد به الَجلِىّ منها.

قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ رآنى فى المنام فقد رآنى؛ فإن الشيطان لا يتمثَّلُ بى»[1].

وفى بعض طرقه: «من رآنى فى المنام فسيرانى فى اليقظة،أو كأنما رآنى فى اليقظة،لا يتمثل الشيطان بى»[2].

وفى بعض طرقه: «من رآنى فقد رأى الحق»[3].

قال الشيخ: اختلف المحققون فى تأويل هذا الحديث؛ فذهب القاضى أبو بكر بن الطيب[4] ـ رحمه الله ـ إلى أن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم: «من رآنى فى المنام فقد رآنى أنه رأى الحق» وأن رؤياه لا تكون أضغاثًا ولا من تَشْبيهات الشيطان[5]؛ ويُعضِّد ما قالَه بقوله صلى الله عليه وسلم فى بعض الطرق: «من رآنى فقد رأى الحق» إن كان المراد به ما أريد به الحديث الأول من المنام.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإن الشيطانَ لا يتمثَّل بى».

إشارة إلى أن المراد أن رؤياه لا تكون أضغاثًا وإنما تكون حقّا. وقد يراه الرائى على غير صفته المنقولة إلينا كما لو رأى شيخا أبيض اللحية[6] أو على خلاف لونه، أو يراه رائيان فى زمان واحد أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب، ويراه كل واحد منهما معه فى مكانه[7].

وقال آخرون: بل الحديث محمول على ظاهره، والمراد أن من رآه فقد أدركه صلى الله عليه وسلم، ولا مانعَ يمنعُ من ذلك ولا عقلَ يُحيله حتى يضطرَّ إلى صرف الكلام عن ظاهره.

وأما الاعتلال بأنه قد يُرى على خلاف صفته المعروفة وفى مكانين مختلفين معًا؛ فإن ذلك غلط فى صفاته وتخيل لها على غير ما هى عليه، وقد تُظَنُّ بعضُ الخيالات مرئياتٍ؛

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٢٤).

(٢ و ٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٢٦).

(٤) راجع ١ : ٢٩٤ من المعلم ط. المجلس.

(٥) هكذا فى نسختى د ، ز. وفى ح: الشياطين والمعنى واحد.

(٦) هكذا فى د. وفى ز، ح: رآه شيخا أبيض.

(٧) هكذا فى د. وفى ز: منهما فى مكانه.

لكون مايُتخيل مرتبطا بما يُرى فى العادة؛ فتكون ذاتُه صلى الله عليه وسلم مرئيةً وصفاتُه متخليةً غير مرئية، والإدراك لايُشترط فيه تحديقُ الأبصار ولاقربُ المسافات، ولاكونُ المرئى مدفونا فى الأرض ولا ظاهرا عليها ،وإنما يُشترط كونه موجودا ولم يقم دليل على فناء جسم[1] رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بل جاء فى بعض الأخبار مايدل على بُقياه صلى الله عليه وسلم، ويكون اختلاف الصفات المتخيلة ثمرتها اختلاف الدلالات.

وقد ذكر الكرمانى[2] فى ـ (باب رؤية النبى صلى الله عليه وسلم) ـ قال: وقد جاء فى الحديث: «أنه صلى الله عليه وسلم إذا رُئى فى المنام شيخا فهو عامُ سِلْمٍ، وإذا رئي شابا فهو عام حَرْبٍ».

وكذلك أحد أجوبتهم عنه صلى الله عليه وسلم: لو رئى آمرا بقتل من لا يحل قتله، فإن ذلك من الصفات المتخيلة لا المرئية.

وجوابهم الثانى: منع وقوع مثل هذا ، ولا وجه عندى لمنعهم إياه مع قولهم فى تخيل الصفات؛ فهذا انفصال هؤلاء عما احتج به القاضى.

وللمسألة تعلق بغامض الكلام فى الإدراكات وحقائق متعلقاتها، وبَسْطُه خارجٌ عن طريقة هذا الكتاب.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم:«من رآنى فى المنام فَسَيرانى فى اليقظة، أو كأنَّما رآنى فى اليقظة[3] »؛ فإن كان المحفوظ «كأنما رآنى فى اليقظة»؛ فتأويله مأخوذ مما تقدم.. وإن كان المحفوظ : «فسيرانى فى اليقظة»؛ فيحتمل أن يُريد أهلَ عصره ممَّنْ لم يُهاجر إليه صلى الله عليه وسلم؛ فإنه إذا رآه فى المنام فسيراه فى اليقظة، ويكون البارى عز وجل جعل رؤية المنام عَلَماً على رؤية اليقظة، وأوْحى بذلك إليه صلى الله عليه وسلم.

وقوله لأعرابى لما جاء النبى ـ صلى الله عليه وسلم : «إنى حلُمتُ أن رأسى قطع فأنا أَتْبعه، فقال : لاتخبرْ بتلاعُب[4] الشيطان بك فى المنام[5]».

---

(١) هكذا فى د. وفى ز، ح: جسمه.

(٢) الكرمانى: ـ بكسر الكاف ـ والمعروف بهذه النسبة كثير. والأقرب أنه الإمام أبو يعقوب يوسف بن يعقوب الفقيه الحافظ. (توفى سنة ٢٨٧ هـ).

راجع (اللباب ٣: ٩٣).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٢٦ ومابعدها).

(٤) هكذا فى د. وفى ز، ح: بتعلب الشيطان بك فى المنام.

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٢٧).

قال الشيخ : يَحْتِمـل أن يكون صلى الله عليه وسلـم عَلِم أن منامه هـذا من الأضغاث بَوحـى أُوحِى إليـه، أو دلالةٍ من المنـام دلّته على ذلـك، أو على أنه من المكـروه الذى هـو من تَحْزين الشيطان.

وُحكى عن بعـض العابرين أنه قـال : يمكن أن يكون اخْتُصر من المنـام أو أُسقِط عن بعض الـرواة منه [1] ما لـو ذكره لـدل على أنه مـن الأضغاف. وأمـا العابـرون فيتكلمون فى كتبهم على قطـع الرأس ويجعلـونه على الجملـة دلالة على مفـارقة مـافيه الـرائى من النعـم، ويُفَارِق مَنْ هـو فوقه ويزول سلطانُـه ويتغير حالُه فى جميع أموره، إلا أن يكـون عبدا فيدل على عتقه، أو مريضـا فعلى شفائه، أو مِديانا فعلى قضاء دينـه، أو ضرورة فعلى قضاء حجه[2]، أو مغموما فعلى فَرَجه، أو خائفا فعلى أَمْنه.

وينظرون أيضاً فى اتبـاع هذا له ويصرفون دلالـة ذلك فيما مضى مما ذكـرناه عنهم، وفى غيره مما لم نذكـره، حتى يَخْلُص لهم معنًى ممـا قلناه، أو معنًـى آخُر تقتضيه دلالـةُ الحال، وهذا مصروف للعابـرين، وإنما ذكـرنا دلالة قطـع الرأس على الجملـة لا الحكم بِعَبْرِ[3] هذا المنام بعينه.

وقد ذكر ابن قُتيبة فى كتابه ـ كتاب الأصول لعبـارة الرؤيا ـ : أن رجلا قال: يارسول الله رأيت فيما يرى النائم كأن رأسى قطع؛ فجعلت انظر إليه بإحدى عينّى؛ فضحك النبى صلى الله عليه وسلـم وقال: بأيتهما[4] كنت تنظر إليـه؟ فلبث : ماشاء الله، ثـم قُبِض النبىُّ صلى الله عليـه وسلم؛ فَعبَّر الناسُ: أن الـرأس كان النبى صلى الله عليـه وسلم، والنظر إليـه اتباع السنة[5].

قوله:«يا رسول الله إنى كنت أرى الليلة فى المنام ظُلَّةً تنطف[6] السمنَ والعسلَ فأرى النـاس يتكففون منهـا بأيـديهم؛ فـالمستكثر والمستقِـلُّ[7]، وأرى سببـا واصلا مـن السماء إلى

---

(١) هكذا فى د وفى ز: عن بعض الرواة ما لوذكره. والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا فى ح والتونسية. وفى نسختى د ، ز: فعلى حجة.

(٣) هكذا فى نسختى د، ز وفى ح، والتونسية: بغير هذا المنام بعينه.

(٤) هكذا فى د. وفى ز بأيتها والصواب ما أثبت.

(٥) نقل المازرى ذلك من (كتاب الأصول لعبـارة الرؤيا) لابن قتيبة، وهو كتاب لم يذكر له مترجموه الـذين اعتنوا بكتبه مثل (هدية العارفين) فالكتاب نفسه الذى نقل عنه المازرى غير معروف، ولم نظفر بهذه الرؤيا فى غير المعلم.
راجع (المعلـم بفوائد مسلم ـــ للمازرى تحقيق وتقديـم فضيله الشيخ محمـد الشاذلى النيفر ٣: ٤٢٢ ط. وزارة الثقـافة بتونس عام ١٩٩١م).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٢٨).

(٧) هكذا فى ز،ح. وفى د: المقل.

الأرض، فأراك أخذتَ به فعلوتَ، ثم أخذ به رجل آخر من بعدك فَعَلا، ثم أخذ به آخر فعلا، ثم أخذ به رجل آخر فانقطع به، ثم وصُل لـه فعلا، فقال أبو بكر رضى الله عنه: يا رسول الله بأبى أنت والله: لتَـدَعنّى فلأَعْبرنَّـها؛ فقال صلى الله عليه وسلم: اعْبُـرها. قال أبو بكر: أما الظلة فظلة الإسلام، وأما الذى ينطف مـن السمن والعسل؛ فالقـرآن حلاوته ولينه، وأمّـاما يتكفف الناس من ذلـك فالمستكثر من القرآن والمستقل، وأما السبـب الواصل من السماء إلى الأرض فالحق الذى أنت عليه نأخذ به فيُعليك الله،ثم يأخذ به رجل من بعدك فيعلو به، ثم يأخذ به رجل آخر فيعلو به، ثم يأخذ به رجـل آخر فينقطع به، ثم يُوصَلُ له فيعلو به؛ فأخبرنى يا رسول الله بـأبى أنت[1]! أصبتُ أم أخطأتُ؛ فقـال صلى الله عليه وسلم: أصبـتَ بعضاً وأخطأت بعضا. قال: فو الله يا رسول الله لتحدِّثنى: ما الذى أخطأت؟ قال: لاتقسم[2].

قال الشيخ: اختلف الناس فى قوله عليه السلام «أصبت بعضا وأخطأت بعضا».

فقال بعضهم المراد: أنه أصاب فى عَبْرها[3]، وأخطأ فى تقدّمه بين يَدىْ النبى صلى الله عليه وسلم لَيَعبرالمنام وهو صلى الله عليه وسلم حاضر.

ورد بعض العلماء هذا التـأويل بأن قالـوا: أذن له صلى الله عليه وسلـم فى ذلك وقال له:«اعْبُـرها». فلا ملام عليه فى التقدم.

وقال آخرون: إنما وقع الخطأ عليه من أمـر أغفله وأضرب عن تفسيره ، فصار كأنه قصَّر فى العبارة ،لا على أنه قال قولا أخطأ فيه.

واختلف أصحاب هذه الطـريقة على قولين فى ماذا أغفل، فقال بعضهـم : ذكر الرائى أنه رأى ظُلَّة تَنطِف السمن والعسل.. فعبر الصديق ـ رضى الله عنه ـ ذلك بالقرآن، حلاوتِه ولينِه، وذلك عبْر العسلَ ولم يعبر السمنَ وأغفل ذكره.

قالوا: وقد يكـون العسلُ كنايةً عن القرآن، والسمـنُ كنايةً عن السنة، فكأنـه كان من

---

(١) ما بأبى أنت : زيادة من ز، وساقطة من د.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٢٨ ومابعدها).

(٣) هكذا فى نسختى د، ز. وفى التونسية: فى غيرها.

حقه أن يقول: أما الذى تنطف فالقرآن وما سننتَ أنتَ من السنن، وإلى هـذا التأويل أشار الطحاوى[1].

وقال بعضهم فإن المنام يدل على خلع عثمان؛ لأنه ذكر أنه أخذ بالسبب فانقطع به، وذلك يدل على زواله عن الولاية قهرا لا اختيارا؛ لأنه لو رُمى بالسبب نفسه لدل على انخلاعه بنفسه، ولما انقطع به دل على خلعه قهرا، وإذا كان عثمان ـ رضى الله عنه ـ قد خُلع قهرا وقُتل حَمُل الوصلُ للسبب على ولاية غيره من بعده من قومه.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تقسم» لما سأله أن يبين له موضع خطئه.

يشير قول هؤلاء إلى ما قلناه[2]؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كره أن يحدث بما يجرى من الفتن بين أصحابه، ويذكر لعثمانَ ما به يُبتلى.

وقال بعض أهل العلم: فإنه صلى الله عليه وسلم حضَّ على إبْرار المقسمِ ولم يبّر قسم أبى بكر، وماهذا إلا لما رآه من المصلحة فى ترك ذكر هذا، وإبرارُ المقسم إذا منع منه مانع خرج من الحديث المذكور فيه الحضُّ عليه.

وأما الظُّلَّة: فهى سحابة. وتنطِف. معناه تقطر. ويتكففون: يأخذون بأكفهم. وسببا واصلا من السماء إلى الأرض بمعنى موصول، أو يكون فاعل بمعنى مفعول كقوله تعالى: (من مَاءٍ دافقٍ[3]) أى: مدفوق: (وعيشة راضية[4]) أى: مرضية. والسبب: الحَبْل.

---

(١) الطحاوى: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدى الحافظ أبو جعفر الطحاوى إمام الحنفية روى عن يونس بن عبد الأعلى، وهارون بن سعيد الأيلى، والربيع الجيزى، والربيع المرادى، وعلى بن معبد بن نوح، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب. توفى سنة إحدى وعشرين.
راجع (طرح التثريب فى شرح التقريب للحافظ العراقى ـ ط. جمعية النشر والتأليف بالأزهر ١٣٥٣ هـ).

(٢) هكذا فى ح، والتونسية. وفى نسختى د، ز: يشير ماقال هؤلاء. وفى (م) يشير إلى ماقلناه.

(٣) سورة الطارق آية: ٦.

(٤) سورة الحاقة آية: ٢١.

[كتاب الفضائل]

[معجزات النبى صلى الله عليه وسلم]

قوله: «فَأُتِى بقدَح رَحْراح». يعنى: واسعا.

وقوله «فكان منها أَجادِبُ أمسكتِ الماءَ[1]».

قال الخَطَّابِىّ: الأجادب: صلاب الأرض التى تمسك الماء، فلايسرع إليه التصوُّب، وقال بعضهم: أحازب ـ بالحاء والزاى ـ وليس بشىء.. وقال بعضهم: أجاذب ـ بالجيم والذال ـ وهو صحيح. إن ساعدتْه[2] الرواية.

قال الأصمعى: الأجادب من الأرض ما لم يُنْبِت الكلأ. معناه: أنها جرداء بارزة، لا يسترها النبات، وقال بعضهم: إنما هى أَخَّاذات سقط منها الألف. والأخاذات: مسّاكات الماء، واحدتها: أَخَّاذة. وهى أمثالٌ ضُربت لمن قبل الهُدى فتعلَّم وَعلَّم، ولمن لم يقبل، ولمن انتفع ولم ينفع.

وفى حديث البخارى: «فكان منها ثغبة قَبِلَتْ[3] الماء».

والثَّغبة: مستنقع الماء فى الجبال والصخور، وهى[4] الثغب أيضا وتجمع الثَّغبات.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى (١٥ : ٣٨).

(٢) هكذا فى ز، ح. وفى د: وإن ساعدته.

(٣) راجع (النهاية لابن الأثير: ثغب).

(٤) هكذا فى د. وفى ز،ح. والصواب ما أثبت.

[بابُ بيانِ مثل مابُعِثَ به النبيُّ صلى الله عليه وسلم]

وقوله صلى الله عليه وسلـم: «مَثلى ومثلُ ما بعثنى اللهُ تعالى به كمثلِ رجـل أتى قومه؛ فقال: ياقوم إنى رأيتُ الجيش بعينىَّ، وإنى أنا النذيرُ العُريان[1]».

قال الهَرَوِىُّ[2]: خُصَّ العريانُ، لأنه أبْيَـنُ فى العين.

قال ابن السِّكِّيت[3] : والنذير العريان[4] : رجل من خَثْعم حَمَل عليه يومَ ذى الخُلصة عوفُ بن عامر اليَشْكُرِى فقطع يده ويد امرأته وكانت كِتَابِيّة.

[شفقتُه صلى الله عليه وسلم على أُمته]

وقوله: «فأدلجوا[5]».

أى: ساروا من أول الليل. يقال: أَدلجتُ إدلاجًا. والاسم: الـدُّلج والدَّلجة ـ بفتح الدال فإنِ أنت خـرجتِ من آخر الليـل قلت: ادَّلَجْـتُ ـ بتشـديد الدال ـ وأدَّلج ادِّلاجـا. والاسم الدُّلجة ـ بضم الدال ـ.

قال ابن قتيبة[6]: ومن الناس من يجيز الدَّلْجَـة والدُّلْـجة فى كل واحد منهما؛ كما يُقال: بُرهة من الدهر وبَرهة.

وقوله: «سقَوْا ورعَوا».

يقال: سَقيتُ وأَسقيُت بمعنًى واحد. قال لبيد:

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٤٨).

(٢) الهروى ـ هو أبو عبيد أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشانى.
راجع (ماسبق فى صفحة ٤٠ من هذا الكتاب ج ١: والأعلام للزركلى ١ : ٢٠٣).

(٣) راجع (إصلاح المنطق لأبى يوسف يعقوب بن السكيت).

(٤) قال العلماء: أصله: أن الرجـل إذا أراد إنذار قومه وإعلامهم بما يوجـب المخافة نزع ثوبه وأشار بـه إليهم إذا كان بعيدا منهم ليخبرهم بما دهمهم.
راجع (هامش رقم (٥) من الصفحة).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٤٨ ومابعدها).

(٦) ابن قتيبة: أو القتيبـى: عبد الله بن مسلـم بن قتيبة أبو محمد الـدينورى.. أحد أئمة الأدب، ومـن المصنفين المكثرين، ولد ببغداد سنة ٢١٣ هـ، وتوفى بها سنة ٢٧٦ هـ.
راجع (مقدمة الصلاح ومحاسن الإصلاح للبلقينى ٣٩٨ و ٨٣٣ والأعلام للزركلى ٤ : ٢٨٠).

سَقَى قومى بنى مجدٍ وأَسْقَى   نُمَيْراً والقبائلَ من هلال[1]

وقوله: «ورعُوا». يقال: رعتْ الماشيةُ النبات: أكلته. وأرعاها الله تعالى. أى: أنبت لها ماترعاه.

وأنشد ابن قتيبة:

كأنَّها ظَبْيةٌ تَعْطُو إلى فَنَنٍ   تأكلُ من طيبٍ والله يُرْعيها[2].

وقوله: «فالنجاء». قال ابن ولّاد[3]: يقال: بالمد والقصر، وهو مصدر: انج.

وقوله عليه السلام: «فجعل الجَنادبَ والفَراش يقْعَن فيها[4]». الجنادب: جمع جُنْدب وهو الجراد. وفيه لغتان: بضم الدال وفتحها.

قال الفراء[5]: والفَراش: هو غَوْغاء الجراد الذىَ ينْفرِشُ ويتراكب. قال غيره: الفراش: الطير الذى يتساقط فى النار والسِّراج.

وقوله: «ومن شرب لم يظمأ[6]»: أى لم يعطش.

قال ابن ولاد: الظمأ ـ بالهمز والقصر ـ العطش، يقال: ظمِىء يظمأ ظمأ فهو ظمآن، والجمع ظِمَاءٌ.

وقوله عليه السلام: «وماؤه أبيض من الوَرِق[7]» خَرج هذا اللفظُ عما أَصَّلَتْه النحويّةُ من أن فعل التعجب يكون ماضيه على ثلاثة أحرف؛ فإذا صار على أكثر من ثلاثة أحرف فلا يُتعجّب من فاعله عَمْرٍو وإنما يتعجب من مصدره، فلا يقال: ما أبيض زيدا، ولا زيد أبيض من عَمْرٍو، وإنما يقال: ماأشد بياضه، وهو أشد بياضا من ذلك.

---

(١) ذكر هذا البيت الجوهرى فى الصحاح مستشهدا به، كما جاء هنا بأن: سقى وأسقى. بمعنى واحد.
راجع (الصحاح ٦: ٢٣٧٩. وفى التاج ١٠: ١٨٠).

(٢) أنشده الجوهرى غيرمنسوب فى (الصحاح ٦: ٢٣٥٩. وفى التاج ١٠: ١٥٣).

(٣) ابن ولاد: ٥٦١ ـ ٦٤٧م ـ هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد؛ النحوى. كان بصيرا بالنحو. صنف: المقصور والممدود. توفى سنة ٣٣٢هـ.
راجع (البغية ١: ٣٨٦ والأعلام للزركلى).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٥٠).

(٥) الفراء يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكريا المعروف بالفراء، وهو صاحب كتاب: معانى القرآن. توفى عام ٢٠٧ هـ.
راجع (البغية ٢: ٣٣٣).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٥٣).

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ١٧٩٤).

قالوا: وقول الشاعر:

جـاريـةٌ فى دِرْعــها الفَــضْفَــــاضِ أبيـضُ مـن أخـت بنـى إبـاضِ[1]

إنما جاء شاذا ولا يقاس عليه. ومثله[2] قول الآخر:

إذا الـرجــال شتَـوْا واشتـدَّ أكلُهــم فــإن أبــيضَهم[3] سر بـالُ طَبَّـاخ

وهذا الذى وقع فى الحديـث يصحِّح كون ذلك لغةً، وكذلك قول عمـر رضى الله عنه «ومن ضَيَّعهـا فَهو لما سوَاهـا أضْيع[4]» فقد احتج بـه بعضهم فى أن التعجب قد يكـون من الزائد على الثلاثى، وأنشدوا الذى الرّمة:

فما شَنَتَــاخــرقــاءَ واهِيَتــا الكُــلَى سَـــــقَى بهـــا ســاقٍ ولما تبَلَّــلا

بأضْـيَعَ مِـنْ عيـنــك للماء كلَّـمــا توهمــتَ ربْــعًا أو تـذكَّرتَ منــزِلا[5]

وقوله عليه السلام: «اختلِجوا دُونى[6]».

أى: انتزعوا. ومنه الحديث الآخر: «فحنَّت الخشبةُ حَنِيـنَ الناقة الخَلُوج[7]» يعنى: التى اختُلِج ولدُها : أى: انتُزِع منها[8].

وقوله: «كانوا زهاء ثلاثمائة». أى: مقدار ثلاثمائة.

وقوله: «والعين تَبُضُّ[9] بشىءٍ من ماء».

---

(١) هكذا فى د، وفى ز: بنت بنى إباض.

(٢) هكذا فى د. وفى ز، ح: ومنه.

(٣) هكذا فى د. وفى ز، ح: فأنت أبيضهم.

هذا البيت أنشده الزجاجى فى الجمل. وذكر: أن قوله: فأنت أبيضهم. شاذ الجمل ١١٦).

راجع (المعلم ط. تونس ٣: ٤٤٩).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ١٧٩٤ ـ والموطأ باب وقوت الصلاة ١: ٦).

(٥) وروى الشطر الأول:

فما شنتاخرقاء واهية الكلى.

والبيتان لذى الرمة وقد أنشدهما القالى فى الأمالى ١: ٢٠٨).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٦٤).

(٧) هكذا نسختى د، ز. وفى ح: أى: انتزع عنها.

راجع (النهاية لابن الأثير: خلج).

(٨) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٣٩).

(٩) تبض: بفتـح التاء وكسر الموحدة وتشديـد الضاد المعجمة، ونقل القـاضى اتفاق الـرواة هنا على أنه بالضـاد المعجمة ومعناه: تسيل. واختلفوا فى ضبطه هناك؛ فضبطه بعضهم بالمعجمة، وبعضهم بالمهملة .أى: تبرق.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٤١).

من رواه بالصاد المهملة؛ فمعناه تبرق. يقال: بَـصَّ يبِصُّ بصيصا، وبص يبص وَبيصًا بمعنًى . ومن رواه بالضاد المعجمة فمعناه: تسيل. يقال: بض وضَّب. بمعنًى. أى: سال.

وقوله:«بماء مُنهمرٍ».

أى: كثير شديد الانـدفاع، ومنه قولـه عزوجل:(ففتحنا أبـوابَ السماء بماءٍ مُنهمر[1]). أى: كثير سريع الانصباب.

قوله:«فَشَام السَّيفَ» أى:أغمده. يقال: شـام السيفَ بمعنى: سله. وبمعنى: أَغْمَده. وهو من الأضداد.

قوله عليه السلام: «فلم أشعر إلا والسيفُ صَلْتٌ فى يده[2]». أى: مجرّد.

قال ابن السكيت: فيه لغتان: بفتح الصاد وبضمها.

[باب إذا أراد اللهُ تعالى رحمةَ أمةٍ قَبَض نبيَّها قبلَها]

خرَّج مسلم حديـث:«إن الله إذا أراد رحمة أمة من عباده قبض نبيهـا قبلها». الحديث مقطوع السند[3].

قال : حُدِّثت عن أبى أسامة وممن روى ذلك عنه: إبراهيم بن عبد الله الجوهرى.

حدَّثنا أبوأسامة حدَّثنى يزيدُ بن عبـد الله عن أبى بُردة عن أبى موسى عن النبى صلى الله عليه وسلم.

قوله:«وهو على فرس لأبى طَلْحَةَ عُرْى[4]».

يقال: فرسٌ عُرْىٌ، وخيل إعراء. وقد اعروْرَاه: ركبه عُرْيًا، ورجل عريان.

---

(١) سورة القمر آية: ١١.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٤٥).

(٣) قال: «وحدثت عن أبى أسامة وممن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهرى حدثنا أبو أسامة إلى آخره». قال المازرى والقاضى: هذا الحديث من الأحـاديث المنقطعة فى مسلم، فإنه لم يسم الذى حدثه عن أبـى أسامة. قلت: وليس هذا حقيقة انقطـاع. وإنما هو روايـة مجهول، وقد وقـع فى حاشية بعـض النسخ المعتمـدة قال الجوهرى: حـدثنا محمـد بن المسيب الأرعيانى قال : حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهرى بهذا الحديث عن أبى أسامة بإسناده.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٥٢).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٦٧).

وقوله: «وَجْدناه بَحْرًا[1]». قال أبوعُبَيْد: يقال للفرس: إنه لبحر وإنه لَحَثٌّ. أى: واسع الجرى.

[حسنُ خُلُقه صلى الله عليه وسلم]

وقوله: «ماقال لى أُفًّا قَطْ»[2].

الأف: كلمة معناها: التبُّرم، وهى اسمُ فعلٍ، وأتى بها فى الكلام للاختصار والإيجاز؛ لأنه[3] يستعمله للواحد وللاثنين، والمؤنث والمذكر بلفظ واحد؛ ومنه قوله عزوجل: ﴿فلا تَقَلْ لهما أُفٍّ[4]﴾. وفيها لغات كثيرة ، فإذا لم يُنَون فهو معرفة، وإذا نُوِّن فهو نكرة، فمعنى المعرفة: فلا تقل لهما القبيح من القول. ومعنى النكرة: فلا تقل لهما قبيحا من القول.

قال الهَرَوىّ: يُقال لكل ما يُضَّجَر منه ويُستثقل: أف له[5].

وقال بعضهم: معنى أف: الاحتقار والاستثقال. أُخِذ من الأَفَف وهو القليل.

وفى الحديث: «فأَلْقَى طرفَ ثوبه على أنفه، ثم قال: أُفٍّ أف[5]».

قال ابن الأنبارى[6]: معناه: الاستقذار لما شَمَّ.

قوله: «وكان ظِئْره قَيْناً».

الظِّئر: المرضعة وجمعه ظُؤار وهو جمع شاذ.

قال ابن السِّكيت: لم يأت فُعال بضم الفاء جمعا إلا: تُؤام جمع تَوْأم، وظُؤار جمع ظِئْر، وعُراق جمع عَرْق، ورُخال جمع رَخِل ، وفُرار جمع فرير وهو ولد الظبية، وغنم رُباب جمع شاة رُبى[7].

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٦٧).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٦٩).

(٣) هكذا فى ز، ح: لأنك تستعمله. والصواب ما أثبت.

(٤) سورة الإسراء آية: ٢٣.

(٥) هذا الحديث ذكره ابن حجر فى (لسان الميزان) فى ترجمة: عمار بن غنيم، الذى ذكره البخارى والعقيلى فى (الضعفاء) وذكر حديثا له عن: أم سلمة. جاء فيه ماذكره المازرى فى هذه الفقرة. وهو حديث طويل. وقال الحافظ ابن حجر: هذا حديث منكر لظلمة إسناده، وجهالة عمار وأمه ـ (٤: ٢٧٣، ترجمة عدد ٧٧١).
وتبع المازرى فى إيراد هذه الفقرة الهروى فى (الغريبين) وقد نقلها عنه (ابن الأثير فى النهاية ١: ٥٥). وما كان من حقهما أن يذكرا هذه الفقرة من هذا الحديث المنكر.
راجع (المعلم بفوائد مسلم تحقيق الشيخ محمد الشاذلى النيفر ٣: ٤٢٤).

(٦) هكذا فى ز. وفى د: قال الأنبارى. والصواب ما أثبت.

(٧) هكذا فى د، ح. وفى ز: رباء. بالمد.

قـال ابنَ ولاّد: وهـى الشـاة الحديثـة العهد بـالنتـاج، والقَيْــنُ : الحدّاد وأيضا العبد، والقينة: الأَمَةُ، وأيضا المغنِّية، وأيضا الماشطة.

[بابُ رحمته صلى الله عليه وسلم النساءَ والرِّفقِ بهنَّ]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يا أَنْجَشَةَ رُوَيْدَك سَوْقاً بالقَوارير[1]».

رويدك معناه : رِفْقَك . يقال سار سيرا رويدا. أى: سيرا رفيقا، وأصله من رَادتِ الريحُ ترود رَوْداً رَوَدَاناً[2] إذا تحركت حـركة خفيفة، ورُوَيْدٌ تصغير: رَوْد. وقـد يُوضع رُويد مـوضع الأمر؛ فيقال: رُويدَ زيدا. أى: أَرْوِدْ زيدا.

والإرواد: الرفق فى المشى وغيره.

وقولـه: «سوقـك بالقـوارير» شَّبههنَّ بها لضعـف عزائمهـن. والقواريـر يسرع إليها[3] الكسر، وكان أنجشـةُ يحدو بهنَّ ويُنشد من القـريض والرجـز ما فيـه تشبيب؛ فلم يـأمن أن يفتنهن أو يقع بقلوبهن حُداؤُه؛ فأمره بالكف عن ذلك.

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ: وجاء فى كتاب مسلم:

«لا تكسِرْ القواريـر[4]» يعنـى: ضَعَفَةَ النسـاء؛ فكـأن هذا قـد يخرج على غير مـا تأولـه الهروىّ.

وقوله: «كُرِب لذلك وتربَّد وجهُه[5]». يقال: كَرَبه الأَمْر كَرْبا أخذ بنفسه، وتربد وجهُه أى: تغير.

وفى كتاب الهروىّ يُقال: تربَّد لونُه[6] واربدَّ.

أى: تلون وصار كلون الرماد، قال:

---

(١) أنجشة: بهمزة مفتوحة وإسكان النون، وبالجيم والشين معجمتين.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٨٠).
(٢) هكذا فى د. وفى ز: رودا إذا، والصواب ما أثبت.
(٣) هكذا فى ز. وفى د: إليهن. وهذا جائز لعودة الضمير إلى القوارير وهى تذكر وتؤنث.
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٨٠).
(٥و٦) هذا الأثر نقله المازرى عن الهروى، وقد نقله عنه ابن الأثير فى النهاية ٢: ١٨٣).

[باب عَرقِ النبى صلى الله عليه وسلم فى البَـرْدِ وحينَ يأتيه الوحيُ[1]]

ومنه الحديثَ:«كان إذا نزل عليه الوحيُ اربدَّ وجهُه».

ومنه حـديث عمرو بن العـاص: «فقام من عند عُمَرَ مُربـدَّ الوجهِ[2]». قال أبـو عُبيد: الرُّبْدَةُ لونٌ بين السواد والغُبرة. ومنه قيل للنعام رُبْد جمع ربْداء.

وقوله:«كصلصلة الجرس[3]» أى: صوته.

قوله «فلما أُتْلِـىَ عنه[4]».

قال الشيخ ـ وفقه الله ـ: الظاهر أنه أراد خُلِّـى عنه وتُرِك؛ ولكن حكاه ابن القُوطِيَّة فى كتاب الأفعـال ثلاثيـاً؛ فقال: تليتْ لى مـن حَقِّى تَلِيَّـة وتِلاوة تَلَىً[5].. ومن الشهد كـذلك بقيـتْ، وتلوت القـرآن تلاوة وتُـلاوة : أتبعت بعضـه بعضا، والخبر أخبرتُكـه. والشىءَ تلـوا تبعته، والـرجلَ خذلتُـه وتركته، وأَتْلَـتْ كلُّ أنثى تَبِعهـا ولدُها. والـرجل أعطيته التَّـلاء وهو الذِّمة، وأيضا جعلته تاليا لك.

[صفةُ شعره صلى الله عليه وسلم]

قوله صلى الله عليه وسلم:«عظيم الجُمة إلى شحمة أذنيه[6]».

وفى طريـق:«ما رأيـت ذا[7] لِمَّةٍ أحسـنَ فى حُلة حمراء من رسـول الله صلى اللـه عليه وسلم، قال شمِر الجمّة أكثر[8] من الوفرة وهى الجمة إذا سقطت[9] على المنكبين. والوفرة إلى

(١و٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٣٣٤).

(٣) صلصلة أى: الصوت المتدارك. وقال الخطابى: معناه: أنه صوت متدارك يسمعه ولا يتبينه حتى يفهمه من بعد ذلك راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ : ١٨١٧)

(٤) «فلما أتلى عنه». فهذا هو فى معظم نسخ بلادنا: أتلى. ومعناه: ارتفع عنه الوحى. هكذا فسره صاحب التحرير. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ : ١٨١٧)

(٥) هكذا فى كتاب الأفعال ص ١٣٥ لابن القوطية. وليس فيه: تلاوة.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٩١)

(٧) هكذا فى د. وفى ز، ح: من ذى لمة. بزيادة من وكلاهما صواب راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٩١)

(٨) هكذا فى ح. وفى نسختى د،ز: أكبر. وقال أهل اللغة الصواب ما أثبت راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٩١)

(٩) هكذا فى ز. وفى د: سقط. والصواب ما أثبت.

شحمة الأذنين، واللِّمـة: التى أَلَمَـتَّ بالمنكبْين.

قوله: «كان شعره رجِلا[1]». يقال: شعر مرجَّل.أى: مسرَّح.

[بابُ صفة فَمِ النبىِّ صلى الله عليه وسلم وعينِه وعقبه]

وقوله :«ضليـع الفم[2]». قال شمـر: عظيم الأسنـان وترا صُفها. ويقـال للرجـل: إنه لضليع الثنايا أى: غليظها وشديدها. ويقال: إنه لضليع الحلق. أى شديده.

قال أبو بكـر الرَّازى[3]: سألـتُ ثَعْلباً عن ضليع الفـم فقال: واسع الفـم. قال غيره: ضليع الفم: أى: عظيم الفم..

والعرب تَـحْمَدُ ذلك وتذمُّ صغير الفم.

ومنـه قولـه فى وصف مَنْطِقـه: كان يفتتـح الكلاَم ويختتمـه بأشـداقه، وذلـك لرُحـب شدقيْه، ويقال للرجل إذا كان كذلك: أشدقُ.

وقوله: «أشكل العينين [4]» قال أبـو عبيد: الشُّهلـة: حمرة فى سواد العين.. والشُّكلـة. حمرة فى بياض العين. وهو محمود. قال الشاعر:

ولا عيب فيهـا غير شُكلة عينهـا   كذاكَ عِتـاقُ الطير شِكلاً عُيونُـها[2]

ويروى: شُكْلٌ. قال صـاحب الأفعال. يقال: شَكِلتِ العينُ ـ بكسر الكـاف ـ شُكْلة وشَكلا : خالط بياضَها حمرة.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٩١)

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ : ١٨٢٠)

(٣) هكذا فى نسختى د،ز ، ولم أجد هـذا الاسم فى باقى النسخ ولا فى شرح النووى على صحيـح مسلم ١٥ : ٩٣ وما ذكره النووى: أنه قيل لسماك: ما ضليع الفم؟ قال: عظيم الفم.
ولعله أبو بكر بن مجاهد وهو الذى قال له ثعلب: يا أبا بكـر اشتغل أصاحب القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو. فرأى له رؤيا مبشرة
راجع (البغية ١: ٣٩٧ والمعلم ج ٣ ط (تونس).
قلت: وضلع الفم يفيد سعته لأن سعة الفم فى الرجال علامة الفصاحة أهـ المحقق

(٤) قال القـاضى: هذوهـم من سماك باتفـاق العلماء وغلط ظاهـر وصوابـه ما اتفق عليـه العلماء، ونقله أبو عبيـد وجميع أصحاب الغريب: أن الشكلة حمرة فى بياض العينين وهو محمود، والشهلة حمرة فى سواد العين
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: صفحة ١٨٢٠).

(٥) جاء هذا البيـت فى لسان العرب عن أبـى عبيد القاسم بـن سلام الهروى. وروى: غير شهلة عينها . وهـذا البيت غير منسوب لقائله.
راجع (التاج ٧ : ٣٩٣).

وقوله: «مَنْهوس العقب[1]».

قال ابن الأعرابى: يقال: رجل منهوس القدمين، ومنهوش القدمين.

وقال أبو العباس: النهس[2] بأطراف الأسنان، والنهش بالأضراس.

قال سِماك فى كتاب مسلم: «مَنْهوس العَقِب[3]». أى قليل لحم العقب، وكذلك قال أيضا: إن ضليع الفم معناه: عظيم الفم. وقال أيضا: إن شَكَل العينين. معناه: طويل شق العينين.

قوله: «كان أبيضَ مليحًا مُقصَّدا[4]».

المقصد: الذى ليس بجسيم ولا قصير. وقال شَمِرٌ: هو القصد[5] من الرجال نحو الرَّبْعة.

[باب: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسنَ الناس خُلُقا]

خَرَّج مسلمٌ حديثَ أَنَس قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسنَ الناس خُلقا[6]» عن شيبان وأبى الرُّبيّع قالا: حدثنا عبد الوارث عن أبى التَّياح عن أنسٍ هكذا عند الجُلُودى غيره.

ووقع فى نسخة أبى العلاء قال: حدثنا عبد الواحد[7] عن أبى التَّياح، فجعل عبد الواحد بدل عبد الوارث.

وقال بعضهم: والصواب: عبد الوارث، وهو ابن سعيد التَّنُّورى صاحب أبى التياح.

(١، ٢) منهوس العقب: هكذا ضبطه الجمهور: منهوس. قال صاحب التحرير، وابن الأثير: روى بالمهملة والمعجمة وهما متقاربان. ومعناه: قليل لحم العقب. كما قال والله أعلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٩٣).

(٣) هكذا فى د. وفى ز: النهيس.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٩٣).

(٥) هكذا فى نسختى د،ز . وفى ح والتونسية: وهو القصير، والصواب ما أثبت.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ : ٢٣١٠) و(بشرح النووى ١٥ : ٧١ وما بعدها)

(٧) هكذا فى ز وفى د: وفى نسخة أبى العلاء عبد الواحد.

[سَخَاؤُه صلى الله عليه وسلم]

قال الشيخ: وخرّج بعد هذا بيسير حديثَ جابر، قال:«ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قَطّ فقال: لا[1]». قال: حدثنا أبو كرُيْب عن الأشجعى. قال:

حدثنى محمد بن حاتم قال: حدثنا عبد الرحمن يعنى ابن مَهْدِىّ؛ هكذا فى نسخة أبى العلاء، ووقع عند الجلودى: حدثنا محمد بن مُثَنَّى بدل محمد بن حاتم عن عبد الرحمن بن مهدى.

قال بعضهم: وعن محمد بن حاتم خَرَّجه أبو مسعود الدِّمشقى، عن مسلم.

[شَيْبُه صلى الله عليه وسلم]

قول أنس:«يُكْره أن يَنتف الرجلُ الشعرةَ البيضاءَ من رأسه ولحيته[2]».

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ: المذهب عندنا أنه ليس بحرام، وإن كان تركه أحبَّ، فقد ذكر فى بعض الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم:«نهى عن نتف الشَّيْب وقال: إنه من نور الإسلام». رواه ابن شعبان[3] فى الزاهى.

[وجوبُ اتِّباعه صلى الله عليه وسلم]

ذكر حديث شِراج[4] الحَرَّة وقضّية النبى صلى الله عليه وسلم للزُّبير أن يسقى، ثم يحبس حتى يرجع الماء إلى الجدر[5]».

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٧١).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ٩٦).

(٣) راجع (ما سبق ج ١: ١٧٥ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية).

(٤) شراج الحرة: بكسر الشين المعجمة وبالجيم ـ هى مسايل الماء واحدها: شرجة ،والحرة: هى الأرض الملسة فيها حجارة سوداء.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ١٠٧).

(٥) الجدر: بفتح الجيم وكسرها ـ وهو الجدار وجمع الجدار: جدر، ككتاب، وكتب، وجمع الجدر: جدور كفلس وفلوس.
ومعنى يرجع إلى الجدر: أى: يصير إليه. والمراد بالجدر أصل الحائط. وقيل: أصول الشجر. والصحيح الأول.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ١٨٣٠).

قال الشيخ: تقدم الكـلام على هذا الحديث، وذكرنا الاختلاف فى مـراعاة بلوغ الماء إلى الكعبين، هل إذا بلغ الماء إليهما أرسل الجميع أو حبس هذا المقدار منه، وأرسل مازاد؟.

والواجـب أن يُقضى لكل أرض بقدر كفـايتها، وتُحمل قصـة الزُّبير على أنه قَدْر كِفـاية أرضه، وهل يراعى بلوغه الكعبين فى السقاية أو فى أرض الحائط.

وذكرنـا قضاءه صلى الله عليه وسلـم مع غضبه، وقد نَهى عـن ذلك: وذكرنا أنـه عليه السلام معصوم فى الغضب والـرضا، إلى غيرذلك من الأعذار التى ذكرنـاها، و إنما أَذْكَرناكَ[1] بهذه الجمل لتطالعها هناك.

[فضائلُ إبراهيمَ الخليلِ صلى الله عليه وسلم]

قوله:«جـاء رجل إلى رسول الله صلى اللـه عليه وسلم فقال: يـاخيرَالْبَرِيَّة، فقال صلى الله عليه وسلم: ذاك إبراهيم[2]».

قال الشيخ: قد ثبـت أنه صلى الله عليه وسلم أفضلُ مـن سائر المرسلين، فيحتمِل أن يكون هذا منـه صلى الله عليه وسلم على جهـة التواضع واستثقالا لأن يُنـادى بهذا؛ وقد كان إبراهيم عليـه السلام من آبائه صلى الله عليـه وسلم، ويكره إظهار المطاولـة على الآباء، وقد يكون فَهِمَ من مُناديه هذا المعنى.

وأخبر فى موضعٍ آخرَ بكـونه سيدَ ولد آدمَ غيرقاصدٍ للتطاول والتعاظـم على من تقدمه صلى اللـه عليه وسلـم، بل ليبين مـا أمره اللـه تبارك وتعـالى بيانـه، ولهذا عَقَّب كـلامَه بـأن قال:«ولا فخر»؛ ليزيـل ما قد يُظَن بِمُنْطَلَق هذا الكلام، إذا أطلقـه غيره من الناس فى نفسه، وقد يحتمِلُ قوله: ذاك إبراهيم، قبل أن يوحى إليه[3] بأنه هو خيرمنه.

فإن قيل: هـذا خبرٌولا يقع إلا صدقًا والنسخ لا يصـح فيه فلا وجه لعذركـم هذا.قلنا:

---

(١) هكذا فى نسختى د،ز وفى ح: أذكر تلك بهذه الجمل.
(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ١٢١).
(٣) هكذا فى د. وفى ز: يوحا. والصواب ما أثبت.

قد يريدُ صلى الله عليه وسلم أن إبراهيمَ خيرُ البريّة[1] فيما يدل عليه ظاهر حاله عندى، وقد يقال: فلان خير من قومه[2] وأصلح أهل بلـده، والمراد فيما يقتضيه ظاهر حالـه، وقد مال إلى هذه الطريقة بعض العلماء فى تفضيل الفاضل من الصحابة، أنه تفضيل على الظاهر لا على القطع على الباطن.

وقد يكون لإبراهيم ــ عليه السلام ـ فضيلةٌ تميَّز بها عن سائر الـرسل، ولكن نبينا صلى الله عليه وسلم لـه من مجموع الفضائل[3] مايُربـى عليها حتى يكون أفضـل على الإطلاق، ولا يكـون المراد بقولـه صلى اللـه عليه وسلـم فى إبـراهيـم ـ عليـه السـلام ـ:«خير البريـة» الإطلاق؛ ولكن فى معنى اختص به.

قولـه صلى الله عليه وسلم:«نحـن أحقُّ بالشك مـن إبراهيم إذ قال: رب أرنـى كيف تُحيِى الموتى؛ قال: أَوَ لَمْ تُؤْمِن قال: بلى ولكنْ ليطمئنَّ قلبى[4]».

قال الشيخ ـ رضى الله عنه ــ: من الناس من ذهب إلى أن إبراهيم ـ عليه السلام ـ إنما أراد بهذا اختبار منـزلته واستعلام قبول دعـوته؛ فسأل البـارى جلَّت قدرته فى أن يَـخْرِقَ له العادةَ ويُحيِى الموتى؛ ليعلم بذلك قدر منزلتـه عند الله تعالى؛ ويحمل هؤلاء قوله تعالى:(أو لم تؤمن[5]) على أن المراد به: بِقُربك مِنِّى وبتفضيلك لدى، فيكـون التقدير: لو ثبت حمل الآية على هـذا المعنى: نحـن أولى أن نختبر حـالنا عنـد اللـه عـز وجل مـن إبـراهيم، على جهـة الاشفاق منه صلى الله عليه وسلم والتواضع لله سبحانه.

وإن قلنا بما يقتضيه أصـل المحققين وأن المراد أن ينتقل من اعتقادٍ إلى اعتقـاد آخرَ هو أبعدُ من طـَرَيان[6] الشَّك ونـزغات الشيـاطين؛ لأنا نسـاوى بين العلوم الضروريـة والعلوم النظرية، ونمنـع التفاضل بينهما فى نفس التعلق، وإنما يُصَرفُ التفاضـل إلى أن الشك لايطرأ على الضرورى فى العادة، والنظرىُّ قد يطـرأ عليه، فيكون إبراهيم صلى الله عليـه وسلم سأل زيادةً فى الطمأنينة وسكـون النفس حتى تنتقى الشكوك أصلا، أو يكـون المراد من نبينا صلى

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ :١٢١).
(٢) هكذا فى د. وفى ز،ح: فلان خير قومه.
(٣) هكذا فى د،ح. وفى ز: له من الفضائل.
(٤) راجع الحديث فى (كتاب الإيمان فى صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ :١٢٣).
(٥) سورة البقرة آية ٢٦٠.
(٦) هكذا فى د، ح. وفى ز: أى: طرآن الشك.

الله عليه وسلـم: أنّا نحنُ أحقُّ بالسؤال مـن إبراهيم[١]» هذا منه على جهـة الإشفاق أيضا، ويكون المراد بـذلك أُمَّتهُ صلى الله عليـه وسلم؛ ليَحُضَّهـم على الابتهال إلى اللـه سبحانـه بالتعوذ من نزغات الشياطين فى عقائد الدين.

قولـه صلى الله عليه وسلـم: «لم يكذبْ إبراهيـم قَطّ إلا ثلاثَ كـذبات: ثنتين فى ذات الله عزوجل قـوله. ﴿ إنى سقيم[٢]﴾؛ وقوله: ﴿بـل فعله كبيرهم[٣] هذا﴾ وواحدة فى شأن سارة؛ فإنه قدم أرض جَبَّارٍ ومعه سـارةُ، وكانت أحسن الناس؛ فقال لها: إن هذا الجبّار إن يعلم أنـك امر أتى يغلبنـى عليك[٤] فإن سـألك فـأخبريه أنك أختـى فإنـك أختى في الإسلام، و إنى[٥] لا أعلم مسلما فى الأرض غيرى وغيرك».

قال الشيخ: أما الأنبيـاء عليهم السلام فمعصومون من الكذب فيما طـريقه البلاغ عن الله عزوجل؛ قلَّ ذلك أَوْ جَلَّ؛ لأن المعجزة تدل على صدقهم فى ذلك.

وأما ما لا يتعلق بالبلاغ ويُعدّ من الصغائر كالكذبة الواحدة فى شيء من أمور الدنيا؛ فيجرى ذلك على الخلاف فى عصمتهم من الصغائر، وقد تقدم الكلام عليه.

وقد وصف النبيُّ صلى الله عليـه وسلم: أن اثنتين من كذبـات إبراهيم عليـه السلام كانتافى ذات الله تعالى، والكذبُ إنما يُترك لله تعالى؛ فإذا كان إنما يُفعل لله انقلب حكمُه فى بعـض المواضع على حسـب ما ورد فى الشريعـة، والقصـد بهذا التقييد منـه صلى الله عليـه وسلم نفى مَذَمَّة الكذب عنه لجلالة قدره فى الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين[٦].

وقـد تأول بعـض الناس كلماتـه هؤلاء حتـى تخرجَ عن كـونها[٧] كذبًـا، ولا معنى لأن يَتَحاشَى العلماءُ مما لم يتحاشَ منه النبى صلى الله عليه وسلم، ولكن قد يقال:

إن المراد بتسميتها كـذبا على ظـاهرها عنـدكم فى مقتضى إطـلاقكم عنـد استعمالكم اللفظ على حقيقته، ألاَ تراه يحكى عـن إبراهيم - عليه السلام - أنه قـال لسارة: «أخبريه أنك

(١) هذا الحديث شرح بإفاضة فى كتاب الإيمان. وما أثبت فى نسختى د،ز «نحن أحق بالسؤال منه».
(٢) سورة الصافات آية ٨٩.
(٣) سورة الأنبياء آية ٦٣.
(٤) هكذا فى ز،ح. وفى د: يغلبنى ذلك. وما أثبت فى (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ١٢٣).
(٥) هكذا فى ز. وفى د، ح: إنى.
(٦) هكذا فى د. وفى ز: صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين.
(٧) هكذا فى ز. وفى د: عن كونه وما أثبت هو الصواب.

أختى؛ فإنك أختى فى الإسلام[١]» ومن سمَّى المسلمة أختًا له قاصدا أخوةَ الإسلام[٢] فليس بكاذب، لكنه صلى الله عليه وسلم إنما أطلق عليه لفظة [٣] الكذب؛ لما قلناه: من أن الأخت في الحقيقة المشاركة فى النسب، وأما المشاركة فى الدين فأخت على المجاز؛ فأراد أنها كذبة على مقتضى حقيقة اللفظة فى اللغة، وعلى أن قوله :«إنها أختى»؛ وقد تكون[٤] فى ذات الله سبحانه إذا أراد بها كفَّ الظلم وصيانةَ الحَريم، لكن لما كان له فيها منفعة ميزها صلى الله عليه وسلم عن الأولتين اللتين لامنفعة له فيهما. هذا الذى يظهر لى فى تأويل هذا الحديث.

[فضائلُ موسى صلى الله عليه وسلم]

قوله:«كان موسى رجلاً حييًّا لا يُرَى مُتجرِّدا؛ فقال بنوا إسرائيل: إنه آدرُ[٥]؛ فاغتسل عند مُوَيْهٍ...» الحديث.

قال الشيخ: جعل بعض المحدثين هذا الحديثَ حجةً فى جواز نُزول الماء عُريانًا. وجمهور العلماء على إجازته، ونهى عنه ابن أبى ليلى، وقال: إن للماء سكانا، واحتج للنهى بحديث ضعَّفه أهل العلم. ومويه تصغير ماء.

قوله صلى الله عليه وسلم«جاء مَلَكُ الموتِ إلى موسى، فقال له: أَجِبْ ربَّك . قال : فلطَمَ موسى عينَ ملك الموت عليهما السلام[٦] ففقأها.. قال: فرجع الملك إلى الله عز وجل؛ فقال: إنك أرسلتنى إلى عبدٍ لك لا يريد الموتَ وقد فقأ عينى.

قال: فرد الله إليه عينه، وقال[٧]: ارجع إلى عبدى؛ فقل: الحياةَ تُريد؛ فإن كنتَ تريد الحياة فضع يدَك على متْنِ ثورٍ فما توارت يدك من شعرة فإنك تعيش بها سنة. قال، ثم مَهْ؟. قال: ثم تموت[٨] قال:«فالآن من قريب[٩]».

(١، ٢) هكذا فى ز وفى د قاصدا إلى أخوة الإسلام.

(٣) هكذا فى د، ح . وفى ز: لفظ.

(٤) هكذا فى ز. وفى د: قد تكون وهو تحريف

(٥) آدر: بهمزة ممدودة ثم دال مهملة مفتوحة ثم راء. وهو عظيم الخصية.. مويه: بضم الميم وفتح الواو وإسكان الياء راجع صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٢٦ وما بعدها).

قلت: وهو تعبير يفيد التنقيص من قدر موسى عليه السلام فبرأها الله مما قالوا. أ هـ المحقق

(٦) عبارة «عليهما السلام» من ز

(٧) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح. وقال له.

(٨) هكذا فى د. وفى ز: ثم الموت.

(٩) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٢٩).

قال الشيخ ـ وفقه الله ـ: هـذا الحديثُ مما تَطْعَنُ فيه المُلْحِدةُ[1] وتتلاعب بِنَقَلةِ الآثار بسببـه. ونقول: كيـف يجوز على نبى مثـل موسـى[2] أن يفقأ عين ملـك الموت[3] ؟، وكيف تنفقىء عينُ المَلَك؟.

ولعله لمَّا جاء عيسى أَذْهَبَ عينَه الأخرى فعمى، ولأصحابنا عن هذا ثلاثة أجوبة:

قال بعضهم: إن المَلَك يَتَصوَّر فى أى الصور شاء مما يقدره الله ـ عزوجل ـ عليها. وقد قال سبحانه: ﴿ فأرسلنا إليها رُوحنا فتمثل لها بَشرًا سَويّا[4] ﴾.

وقيل: إنه تمثل لها بصورة[5] رجل يُسمَّى تَقِيًّا.

ولهذا قـالت: ﴿إنـى أعوذ بـالرحمن منـك إن كنت تقيـا[6]﴾. وقد تمثـل جبريل عليـه السلام بصورة دِحْيَةَ[7].

وقال أصحاب هـذه الطريقة: إن هذه الصور قـد تكون تَـخْيِيلا، فيكون مـوسى عليه السلام فقأ عينًا مُتَخَيَّلة لا عينا حقيقة.

وهذا الجواب عندى قـد لا يقنعهم، وقد يقولون : إنْ علم أنـه ملَكُ الموتِ، وأن ذلك تخييل فكيف يصكه ويقابله بهذه المقابلة؟. وهذا لايليق بالنَّبيين[8] .

---

(١) هكذا فى د. وفى ز، ح: به الملحدة.
(٢) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح: مثل هذا.
(٣) هكذا فى د. وفى ز، ح: عين ملك.
(٤) سورة مريم آية ١٧.
(٥) هكذا فى د، ح. وفى ز: بصفة رجل
(٦) سورة مريم آية: ١٨.
(٧) دحية بن خليفة الكلبى الصحابى. وكان جبريل عليه السلام يأتى الرسول فى صورته، وهو الرسول إلى قيصر؛ شهد ما بعد بدر. توفى عام سنة ٤٥ هـ.
قال المازرى: وقد أنكر بعض الملاحدة هذا الحديث وأنكر تصـوره قالوا: كيف يجوز على موسى فقأ عين ملك الموت؟ قال: وأجـاب العلماء عن هذا بـأجوبـة أحدها: أنـه لا يمتنع أن يكون مـوسى (ص) قـد أذن الله له فى هـذه اللطمة ويكون ذلك امتحـانا للملطوم والله سبحـانه وتعالى يفعل فى خلقـه ما شاء ويمنحهم بما أراد.. والثـانى: أن هذا على المجاز، والمراد أن موسى نـاظره وحاجة فغلبه بالحجة. ويقـال: فقأ فلان عين فلان. إذا غالبه بـالحجة. ويقال: عورت الشىء إذا أدخلت فيه نقصا. قال: وفى هذا ضعف لقوله.(ص): فرد الله عينه».
فإن قيل: أراد رد حجته كان بعيدا. والثالث: أن موسى (ص) لم يعلم أنه ملك من عند الله وظن أنه رجل قصده يريد نفسه فدافعه عنها المدفعة إلى فقء عينه لا لأنه قصدها بالفـقء. وتؤيد رواية «صلة» وهذا جواب الإمام أبى بكر ابن خزيمة وغيره من المتقدمين، واختاره المازرى، والقاضى عياض. قالوا وليس فى الحديث تصريح بأنه تعمد فقء عينه.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٢٩ وما بعدها).
(٨) هكذا فى نسختى د،ز . وفى ح: بالنبى.

وقال آخرون من أصحابنا: الحديث فيه تجوُّز إذا حُمِل عليه اندفع طعن المُلْحِدة، ومحمله عندنا: على أن موسى عليه السلام حاجَّه وأوضح الحجة لديه.

وقد يقال فى مثل هذا: فقأ فلانٌ عينَ فلانٍ؛ إذا غلبه بالحجة.. ويقال: عوَّرت هذا الأمر بمعنى: أدخلت[1] نقصا فيه؛ فإذا صُرِف ذلك إلى غلبة موسى عليه السلام بالحجة سقط الاعتراض.

وهذا أيضا قد يبعد عن ظاهر اللفظ[2]؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «فرد الله إليه عينه».

وإن قالوا معناه: فرد الله إليه حُجَّتَه كان ذلك[3] بعيدا عن مقتضى سياق اللفظ.

وجواب ثالث مال إليه بعض أئمتنا من المتكلمين وهو أمثل ما قالوه[4] فيه وهو: أنه لايبعد أن يكون موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم أذن الله له فى هذه اللَّطْمة مِحْنةً للملطوم؛ وهو سبحانه يتعبَّد خلقَه بما شاء، ولا أحد من عباده يمنعه فضيلته من أن يتصرف بحكم التكليف فيما ساء وسرَّ، ونفع وضرَّ[5]؛ فإذا سلمنا لهم حقيقة الحديث وحملناه على هذه الطريقة لم يبق لهم تعلُّق.

ويظهر لى جواب رابع: وهو أن يكون موسى عليه السلام لم يَعْلم أنه ملَكٌ من قِبَلِ الله عز وجل، وظن أنه رجل أتاه يريد نفسه فدافعه عنها مدافعة أدت إلى فقء عينه. وهذا سائغ فى شريعتنا أن يدافع الإنسان عن نفسه من أراد قتله وإن أدى إلى قتل المطالب[6] له فضلا عن فقء عينه.

وقد قدمنا فى كتاب مسلم إباحتَه صلى الله عليه وسلم فقء عينِ مَنْ اطَّلع على قوم، وأنه حلال لهم فقء عينه إذا اطلع عليهم بغير إذنهم، على ما تقدم بيانه ونص الحديث[7] فيه وكيف لهذا[8]؟.

---

(١) هكذا فى ز، ح. وفى د: بمعنى: أى. وما أثبت هو الصواب.

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: عن ظاهر هذا اللفظ.

(٣) هكذا فى نسختى د، ز وفى ح: كان بعيدا.

(٤) هكذا فى ز، وفى د: مثل ما قالوه.

(٥) هكذا فى د وفى ز: ونفع وضر.

(٦) هكذا فى د. وفى ز: المطايف.

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ١٦٩٩).

(٨) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: كيف بهذا.

وإنما يبقى على هذا الجواب أنْ يقال: قد رجع إليه ثانيةً واستسلم موسى إليه فدل على معرفته به.

قلنا: قد يكون أتاه فى الثانية بعلامة[1] علم بها أنه ملك الموت، وأنه من قِبَلِ الله تعالى فاستسلم لأمر الله تعالى، ولم يأته أولا بآية يعرفه بها؛ فكان منه ما كان.

وأحسن ما اعتمد عليه فى المسألة هذا الجواب الذى ظهر لنا، أو الجواب الثالث الذى ذكرناه عن بعض أئمتنا، وعندى أن جوابنا أرجح منه.

قوله صلى الله عليه وسلم للذِّى لَطَمَ وجَه اليهودىّ؛ فشكى إليه: «لم لطمت وجهه؟؛ قال : فقال: يا رسول الله والذى اصطفى موسى على البشر وأنت بين أَظْهُرنا. قال: فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عُرِف الغضبُ فى وجهه، ثم قال: لا تَفضِّلوا بين أنبياء الله، فإنه يُنفَخ فى الصور فَيصْعَق مَن فى السماوات ومَنْ فى الأرض إلا من ما شاء[2] الله قال: ثم ينفخ فيه أخرى فأكونُ أولَ مَنْ يُبعث أوفِى أول من يبعث؛ فإذا موسى آخذ بالعرش فلا أدرى أحوسب بصعقته يوم الطور أو بعث قبلى، ولا أقول: إن أحدًا أفضل مِن يُونس بنِ مَتَّى» صلى الله عليه وسلم[3].

قال الشيخ: أما قوله عليه السلام: «لا تفضِّلوا بين أنبياء الله» فيحتمل أن يكون ذلك قبل أن يُوحَى إليه بالتفضيل.

وكا بعض شيوخى[4] يقول: يحتمل أن يريد لا تفضلوا بين أنبياء الله تفضيلا يؤدى إلى نقص بعضهم ، وقد خرج الحديث على سببٍ وهو لطمُ الأنصارىّ وجة اليهودى؛ فقد يكون صلى الله عليه وسلم خاف أن يُفْهم من هذه الفَعلة انتقاصُ حّق موسى عليه السلام؛ فنهى عن التفضيل المؤدى إلى نقص الحقوق.

وأما قوله: «ولا أقول: إن أحدا أفضل من يونس بن متى» فيحتمل أن يكون ذلك قبل

---

(١) هكذا فى د. وفى ز، ح: بآية وعلامة.

(٢) هكذا فى د. وفى ز: إلا من شاء الله والصواب ما أثبت.
وهذا الحديث يفيد تنزيه الله عن المكان: ناجى موسى ربه من فوق الطور. ونجى يونس من بطن الحوت وهو فى القاع، وأوحى إلى عبده ما أوحى من مكان سمع فيه حديث الأقلام، والله أعلم.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٣٢ وما بعدها)

(٤) هكذا فى ز،ح. وفى د : وكان بعض شيوخنا.

أن يُوحَى إليه بأن غير يونس ــ عليه السلام ـ أفضل منه؛ فلهذا امتنع أن يقول بالتفضيل ولم يُوحَ إليه به، وهو صلى الله عليه وسلم لم يقل هاهنا إن يونس أفضل من سائر المرسلين[1] حتى يكون ذلك معارضا فى ظاهره؛ لقوله:«أنا سيدُ ولد آدم». فيفتقر إلى التأويل، ولكنه إذا قال: «لا أقول: إن أحدا أفضل من يونس» وحملناه على أن ذلك قبل أن يُوحَى إليه بالتفضيل ثم أُوحِيَ إليه بالتفضيل فقال به، لم يكن فى ذلك من التعارض ما يغمض ويفتقر إلى التأويل.

[إثبات خاتم النبوة وصفته]

قوله:«فنظرت إلى خاتَم النبوّة بين كتفيْه عِنْد ناغص كتفه[2]» قال شَمِر: الناغض من الإنسان أصل العنق حيث ينغض رأسه. ونغض الكتف: هو العظم الرقيق على طرفها.

قال غيره: الناغض فرع الكتف سمى ناغضا لتحركه، ومنه قيل للظليم: نَغْضٌ؛ لأنه يحرك رأسه إذا عدا.

وقوله:«ليس بالطويل البائن» من صفته [3] صلى الله عليه وسلم «ولا بالقصير[4]» أى: ليس بالطويل المتفاوت ولم يكن بالقصير، كان رَبْعَ القامة[5] .

وقوله:«ليس بالأبيض الأَمْهق».

يعني لم يكن بالشديد البياض الذى يتوهمه الناظر إليه برصا. كان بياضه مشربا بحمرة.

ولم يكن «بالآدم». يعنى: لم يكن شديد السمرة.

ولا«بالجَعْدِ القطط [6]». يعنى بالشديد الجعودة..«ولا بالسَّبط»: يعنى: المرسل الشعر.

قوله:«كان قد شَمِط مُقدَّم رأسه[7]». قال ابن الأنبارى: الشَّمَطُ معناه فى كلام العرب

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: من سائر الأنبياء. وفى التونسية: من سائر المسلمين.
(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٩٩).
(٣) هكذا فى ز، ح. وفى د: فى صفته.
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٩٩ وما بعدها).
(٥) هكذا فى نسختى د،ز، م والتونسية. وفى ح: ربعة القامة.
(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٠٠ وما بعدها).
(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٩٧).

اختلاط البياض بالسواد؛ فإذا كان السواد والبياض نصفين أو شبيها بهما قيل: قد أخلس الشعْرُ فهو مُخْلِس؛ فإذا غلب السواد على البياض فهو أَغْثَم.

قوله صلى الله عليه وسلم: «وأنا العَاقِبُ[1]». يعني: أنه آخر المرسلين، وأنه أرسل عَقِبهم.

وقوله: «فلما سمع ذلك القومُ أرَمُّوا[2]». قيل معناه: سكتوا. قال صاحب الأفعال: أَرَمَّ القومُ[3]: سكتوا لشىء هابوه، والعظمُ صار فيه رِمّ وهو المخ. والأرضُ صار شجرها رميا من الجدب[4].

وقوله: «فخرج شِيصاً فمرَّبهم[4]» أى: ناقصا. والشيص: البُسر الذى لا نَوًى له.

[باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم]

وقوله: «فَجَمَحَ موسى عليه السلام بأمره[5]».

يقال: جَمَحَ الرجلُ: إذا أسرع فى مشيه إسراعا لا يرد وجهه، ومنه قوله عزوجل: ﴿وهو يجمحون[6]﴾.

وقوله عليه السلام: «والله إنه بالحَجرَ نَدَبًا[7]». يعنى أثرا، والندب أيضا: أثر الجرح.

وقوله: «فيصعق[8]» منه يقال: صَعِقَ الرجلُ إذاَ خرَّ مغشياً عليه لأمر يَهُوله.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ١٠٤).
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ١٨٣٤).
(٣) هكذا فى نسختى د،ز وكذلك فى ح.. وفى التونسية : الجذب بالذال المعجمة.
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ : ٢٣٦٣).
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ : ١٨٤١).
(٦) سورة التوبة آية : ٥٧.
(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ١٨٤١).
(٨) فيصعق ــ الصعق والصعقة: الهلاك والموت. ويقال منه: صعق الإنسان و صَعِق. وأنكر بعضهم الضم، وصعقتهم الصاعقة، وأصعقتهم.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ١٨٨٤).

[فضائل موسى والخِضْر عليهما السلام]

وقوله: «حملونا بغير نَوْلٍ[1]».

يعنى: بغير جُعل. والنول والنوال: العطاء.

وقوله: ﴿لقد جئت شيئا إمرا﴾[2] الإمر: العجب، والإمر: اسم من أسماء الدواهى.
وقوله: ﴿ما لم تُحِطْ به خُبْرًا﴾[3] أى عِلْما.

وقوله عليه السلام فى حديث الخِضْر عليه السلام: «سئل موسى أى الناس أعلم؛ فقال: أنا أعلم [قال]:[4] فعتب الله سبحانه عليه إذ لم يَرُدّ العلمَ إليه تعالى وَجَلَّتْ قدرتُه».[5]

قال الشيخ: وقع فى بعض الأحاديث: «هل تعلم أحدا أعلم منك؟» فعلى هذا لايكون عليه عتب إذْ حَكَى عما يعلم.

وأما على هذه الرواية: أى الناس أعلم؟ فقال: أنا أعلم؛ والنبى لا يقع منه الكذب، وقد أوحى اللهُ ـ عزوجل ـ إليه: أن عبدا من عباده أعلم منه»؛ فيكون المحمل أنه أراد أنا أعلم فيما يظهر إلى ويقتضيه شاهد الحال ودلالة نبوته صلى الله عليه وسلم؛ لأنه كان من النبوة بالمكان الرفيع، والعلم من أعظم المراتب فقد يعتقد أنه أعْلم الناس لهذه الجهة، وإذا كان قوله: «أنا أعلم» مراده به فى اعتقادى لم يكن خبره به كذبا.

وقد اضطرب العلماء فى الخضر عليه السلام: هل هو نبى أم لا؟ واحتَّج من قال بنبُّوته بقوله تعالى: ﴿وما فعلته عن أمرى﴾[6] فدل على أن الله ـ عز وجل ـ يُوحى إليه بالأمر وهذه النبوة[7].

---

(١) بغير نول: أى: بغير أجر.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ١٨٤٩).
(٢) سورة الكهف آية ٧١.
(٣) سورة الكهف آية ٦٨.
(٤) كملة «قال» زياة من ز. وساقطة من د.
(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ١٣٧ وما بعدها).
(٦) سورة الكهف آية ٨٢.
(٧) عبارة «وهذه النبوة» زيادة من د،ح. وساقطة من ز.

وينفصل الآخرون عن هذا بأنه يحتمل أن يكون نبى غيره أمره (بذلك)[1] عن الله عز وجل،

وقصارى ما فى الآية أنه ما فعله عن أمـره، ولكن إذا كان المراد عن أمر الله عز وجل [2] فمن المبلغ له ليس فى الآية تعيين فيه.

وقد يحتج مـن قال بنبوته بكونه أعلـم من موسى عليهما السلام ويبعـد أن يكون الولى أعلم مـن النبى. وقوله عليـه السلام : «عتب اللـه عليه» يشبه أن يـراد به: أنه لم يرض قـوله شرعا وديناً.. وأما العتب بمعنى الموجدة وتغير النفس فلا يجوز على البارى عز وجلا.

[فضائل أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه]

قولـه: «سئلت عـائشة رضـى الله عنهـا: من كـان رسول اللـه صلى الله عليـه وسلم مستخلفا لو كان استخلف قالت: أبو بكر: قيل لها: ثـم من بعد أبى بكر؟ .. قالت: عمر. ثم قيل لها: من بعد عمر قالت: أبو عبيدة ابن الجراح».

وذكر عنها مسلم أيضا أنها قالت: «قال لى رسـول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه: «أدعى لى أبا بكـر أباك[3] وأخاك حتـى أكتب كتابـا، فإنـى أخاف أن يتمنى متمـن ويقول قائل: أنا أولى؛ ويأبى الله عز وجل والمؤمنون إلا أبا بكر»[4]

قال الشيخ: اختلف الناس فيمـن يستحق الإمامة[5] بعد النبى صلى الله عليه وسلم، فذهب أهل السنة إلى أنه الصديق، وذهبت الشيعة إلى أنه على، وذهبت الرا وندية [6] إلى أنه

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة عن ح، وليست فى نسختى د، ز.
(٢) هكذا فى ز، ح أيضا.
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ١٥٤) راجع.
«باب الإمامة والإمارة فى كتاب: طرح التثريب فى شرح التقريب للعراقى ٨: ٧٣ وما بعدها)
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ١٥٥ وما بعدها).
(٥) هكذا فى نسختـى د، ز وكذا بـاقى نسخ المعلـم.. هذا فى زمـن الرسـول صلى الله عليه وسلـم واختلاف النـاس فيمن يستحق الإمامة بعده.
راجع (ما سبق صفحة ٥٥٧ هامش رقم (١) من هذا الكتاب).
(٦) الراوندية: عرف بهم الإمام أبو منصور البغدادى.
وأما أهل الناسخ فإن البيانية. والجناحية، والخطابية، والراونـدية من الروافض الحلولية كلها قالت: بتناسخ روح الآلهة فى الأئمة بزعمهم، ثم قال: وكذلك دعوى قوم من الراوندية فى أبى مسلم صاحب دولة بنى العباس.
راجع (كتاب الفرق بين الفرق ص ٢٧٢).

العباس.. فمن خالف أهل السنة رأى الترجيح بالقرابة، فقال بعضهم: على لقربه ومصاهرته وما ظهر من علمه وشجاعته.. وقال بعضهم: العباس لأنه المستحق للميراث[1] وهو أولى به من على فكان أولى بالخلافة...

وأنكر أهل السنة أن يكون مجرد القرابة يوجب الخلافة وإنما يوجبها الحصول على مرتبة ما من الدين والعلم وغير ذلك من الأوصاف التى ذكرها العلماء فى كتب[2] الإمامة، وقد قال عز وجل: ﴿إنى جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتى قال لا ينال عهدى الظالمين﴾[3] ولسنا نقول: إن أحدا من قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ظالم، ولكن وجه الاستدلال: أن مجرد القرابة لا توجب الولاية إذا منع منها مانع وهو الظلم، فكذلك إذا منع منها مانع وهو وجود أفضل.

وأما غلو الشيعة بقولهم: إن عليا رضى الله عنه وصى النبى صلى الله عليه وسلم فباطل لا أصل له.

وأما الصديق رضى الله عنه، فإذا أثبتنا ولايته باتفاق الصحابة عليه على وجه يوجب إمامته، فإن المحققين من أئمتنا أنكروا أن يكون ذلك بنص قاطع منه صلى الله عليه وسلم على إمامته، وقالوا:

لو كان النص عند الصحابة لم يقع منها ما وقع عند إقامته والعقد له، ولا كان ما كان من الاختلاف فدل ذلك على أنه رأى منهم وقع فيه تردد من طائفة، ثم استقر الأمر فانجذم الرأى عليه، ويجعل هؤلاء ما وقع فى هذا الحديث، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر مع ما وقع من أمثاله من الظواهر التى لا تبلغ النص الجلى القاطع الذى لا يسوغ خلافه ولا الاجتهاد معه.

---

(١) الإمام: القدوة. ومنه قيل لخيط البناء إمام، والطريق: إمام؛ لأنه يؤم فيه السالك. أى: يقصد فالمعنى جعلناك للناس إماما يأتمون بك فى هذه الخصال، ويقتدى بك الصالحون؛ فجعله الله تعالى إماما لأهل طاعته؛ فلذلك اجتمعت الأمم على الدعوى فيه.

وأما الآية ٣٠ (إنى جاعل فى الأرض خليفة﴾ فقوله تعالى ﴿جاعل﴾ هنا فبمعنى: خالق، ذكره الطبرى عن أبى زروق، ويقتضى ذلك تعديها إلى مفعول واحد. والأرض: قيل: إنها مكة..

راجع (تفسير القرطبى الجزء الثانى آية. ٣٠ و١٢٤).

(٢) هكذا (ذكر فى نسختى د، ز من سورة البقرة الآية ١٢٤) وهو الصواب.. وقد ذكر فى النسخة التونسية من سورة البقرة الآية رقم (٣٠) أيضا ﴿إنى جاعل فى الأرض خليفة﴾ وليس فيها ما يشهد لما ذكره المؤلف هنا. ومعنى ﴿إنى جاعلك للناس إماما﴾

وأما تفضيل الصحابة بعضهم على بعض؛ فقد ذهبت فرقة إلى الإمساك عن هذا، وأنه لا يفضل بعضهم على بعض، وقالت: هم كالأصابع فى الكف[1] فلا ينبغى أن يتعرض للتفضيل بينهم.

وقال: من سوى (بين)[2] هؤلاء بالتفضيل واختلفوا فيه اختلافا كثيرا، فالخطابية[3] تفضل عمر بن الخطاب.. والراوندية تفضل العباس.. والشيعة: تفضل عليا.. وأهل السنة: تفضل أبا بكر رضى الله عنهم.

واختلف القائلون بالتفضيل: هل الذى يذهبون إليه منه[4] مقطوع به أم لا؟ وهل هو فى الظاهر والباطن أم فى الظاهر خاصة؟ فذهبت طائفة: إلى أن المسألة مقطوع بها.. وحكى عن أبى الحسن الأشعرى[5] ميل إلى هذا وأن الفضل مرتب فى الأربعة على حسب ترتيبهم فى الإمامة.

وأما القاضى أبو بكر بن الطيب[6] فإنه يراها مسألة اجتهاد ولو أهمل أحد من العلماء النظر فيها أصلا حتى لم يعرف فاضلا من مفضول ما حرج ولا أثم بخلاف مسائل الأصول التى الحق فيها فى واحد ويقطع على خطأ المخالف، وهذه لا يقطع فيها على خطأ من خالف من المجتهدين.

وفى المدونة:[7] سئل مالك:[8] أى الناس أفضل بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم؟؛

---

(١) هكذا فى د. وفى ز: الأصابع فلا ينبغى.

(٢) ما بين المعقوفتين من (م) وليست فى نسختى د،ز.

(٣) الخطابية: أصحاب أبى الخطاب محمد بن أبى زينب الأسدى الأجدع من فرق الشيعة. نسب نفسه إلى أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق، وقد تبرأ منه ولعنه، وزعم أبو الخطاب: أن الأئمة أنبياء ثم آلهة ـ وقد قتل فى خلافه المنصور.
راجع (الملل والنحل للشهرستانى ١ : ٣٠٠).

(٤) هكذا فى ز،ح. وفى د: منهم.

(٥) أبو الحسن الأشعرى: أبو الحسن على بن إسماعيل بن إسحاق الأشعرى ولد فى البصرة سنة ٢٦٠ هـ سنة ٨٧٤ م. وكان تلميذ اللجبائى المعتزلى. يقال: إنه عندما بلغ الأربعين تحول إلى مذهب أهل السنة بسبب نزاع بين شيخه والمعتزلة. ويعد بحق مؤسس علم الكلام عند أهل السنة. وتوفى ٣٢٤هـ ـ ٩٣٥م)
راجع (الفهرست لابن النديم ص ١٨١).

(٦) أبو بكر بن الطيب.
راجع (ج ١ : ٢٩٤ من هذا الكتاب).

(٧) المدونة: هى مقدمة سحنون. راجع (ج ١ : ٤٥٢ من هذا الكتاب).

(٨) مالك بن أنس ـ راجع (ج ا: ٣٧ من هذا الكتاب).

فقال: أبو بكر وعمر[1] ثم قال: أو فى ذلك شك؛ فقيل له: وعلى وعثمان؟ قال: ما أدركت أحدا ممن اقتدى به يفضل أحدهما على صاحبه.. ويرى الكف عن ذلك.

وقول مالك: «أو فى ذلك شك:؟» يكاد يشير به إلى المذهب الذى حكيناه عن القائلين بالقطع، ولكنه أشار إلى التوقف[2] بين على وعثمان. وهذا مساهمة لمن حكينا عنه التوقف فى الكل ولكنه خصه مالك بهذين، وقد مال إلى قريب من هذا أبو المعالى[3] فقال: أبو بكر ثم عمر وتتخالج الظنون فى عثمان وعلى رضى الله عنهم. وهذا اللفظ نحو ما وقع لمالك.

وأما الحكم بالتفضيل ظاهرا خاصة أو باطنا وظاهرا؛ فإن فى ذلك قولين للعلماء. والقاضى ابن الطيب نصر كل واحد من المذهبين واحتج له، ولكن تعويله فى ظاهر كلامه على أنه حكم بالظاهر لا بالباطن عند الله سبحانه وقد يكون من يظهر لنا أنه أفضل من غيره وذلك[4] الغير عند الله تعالى أفضل منه.

فضائل أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها[5]

وكذلك وقع الاختلاف بين العلماء فى عائشة وفاطمة[6] ـ رضى الله عنهما ـ أيتهما أفضل؟.. واحتجت[7] كل طائفة بما وقع من التفضيل لمن فضلته فى بعض الأحاديث، والمسألة لا تبلغ القطع.

وقد وقف الشيخ أبو الحسن الأشعرى ـ رحمه الله ـ فى هاتين وتردد فيهما، ولا معنى للتعويل على تقدمة عائشة بكونها مع النبى صلى الله عليه وسلم فى الجنة فى درجته، وكون

---

(١) هكذا فى ج: أبو بكر وعمر. وفى نسختى د، ز والتونسية: فقال: أبو بكر. والصواب ما أثبت.

(٢) هكذا فى د. وفى ز: الوقف، والمعنى واحد.

(٣) أبو المعالى الجوينى عبد الملك بن الشيخ أبى محمد بن عبد الله الجوينى إمام الحرمين، الفقيه الشافعى أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعى، والمصنف فى كل فن ومن أشهر كتبه (البرهان) فى أصول الفقه الذى شرحه الإمام المازرى. توفى عام (٤١٢).
راجع (الوفيات ٣: ١٦٧).

(٤) هكذا فى التونسية. وفى نسختى د،ز،ح: ذلك الغير.

(٥) عائشة بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنها وزوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأم المؤمنين الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب الله، المبرأة من فوق سبع سماوات ماتت سنة٥٧هـ وكانت بنت ١٨ سنة.
راجع (الطبقات ٨ : ٥٨، والإصابة ٤ : ٣٥٩).

(٦) فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. أمها خديجة بنت خويلد بن أسد. توفيت بعد أبيها بستة أشهر وصلى عليها على، ولم يؤذن بها أحدا ودفنها ليلا وهى بنت إحدى وعشرين سنة.
راجع (الطبقات ٤ : ٣٧٧ وحلية الأولياء ٢ : ٣٩).

(٧) هكذا فى ز،ح. وفى د: واحتج كل طائفة. والصواب ما أثبت.

فاطمة مع علي - رضى الله عنها - في درجته، ودرجة النبي صلى الله عليه وسلم أعلى من درجة علي؛ لأن ذلك إنما حصلت عليه لأجل النبي صلى الله عليه وسلم، وكون الزوجة تابعة لزوجها لا لأجل نفسها لو انفردت.

وكذلك قوله في عائشة رضى الله عنها: «إنما فضلت على النساء كالثريد على سائر الطعام»[1] الحديث كما وقع لأنه من أخبار الآحاد

فضائل فاطمة رضى الله عنها

وقد يعارض أيضا بما وقع في فاطمة رضى الله عنها وأرضاها من الأحاديث، وقوله صلى الله عليه وسلم لها: «أما ترضين أن تكوني سيدة نساء هذه الأمة؟»[2] الحديث كما وقع.

وأما عثمان رضى الله عنه فخلافته صحيحة وقتلته فسقة ظلمة نقمت عليه أن : حمى الحمى[3] ، وفضل[4] أقاربه في العطاء، وأوى طريد النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد ذكر العلماء بيان المخرج من هذا كله ولو كان مما ينقم عليه به[5] ولا عذر له فيه لم يوجب إراقة دمه.

وقد وقفت المعتزلة فيه وفي قتلته[6].وهذا من جهلهم بالآثار وقلة رجوعهم إلى الأخبار، وإضرابهم عن تأويلها، واتباع العلماء في مسالكهم فيها.

وكذلك على رضى الله عنه: العقد له وقع بوجه صحيح، والعقد لغيره في أيام خلافته وحياته لا ينعقد ولا يصح.

ولو اتفق لمعاوية رحمه الله العقد في زمنه لم يكن ذلك بعقد يعول عليه حتى يجدد له بعد موته[7] رضى الله عنه، ومعاوية من عدول الصحابة وأفاضلهم، وما وقع من الحروب

---

(١) في نسختي د، ز: «إنما فضلت على النساء كالثريد على الطعام» وما أثبت عن نسخة م) وصحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٢١١).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦: ٧).

(٣) هكذا في ز، ح. وفي د: أنه حمى الحمى.

(٤) وفضل: هكذا في نسختي د، ز والتونسية، م. وفي ح: وقرب.

(٥) هكذا في د. وفي ز، ح: ولو كان مما ينتقم به.

(٦) هكذا في نسختي د،،ز وأحمد الثالث. وفي م والتونسية: وفي قتله والصواب ما أثبت.

(٧) هكذا في نسختي د،ز. وفي ح: حتى يتجدد له بعقد بعد موته.

بينه وبين على وما جرى بين الصحـابة من الدماء فعلى التأويل والاجتهـاد، وكل يعتقد أن ما فعله صواب وسداد.

وقد يختلف مـالك وأبو حنيفة والشافعى فى مسـائل من الدماء حتى يـوجب بعضهم: إراقـة دم رجـل ويحرمـه الآخـر، ولا يستنكر هـذا عنـد المسلمين ولا يستبشـع لما كـان أصلـه الاجتهاد، وبه تعبد الله عز وجل العلماء،

وكذلك ما جرى بين الصحابة رضى الله عنهـم فى هذه الدماء، ومن حاول بسط طرق اجتهادهم فيما وقـع لهم طالع ذلك من الكتـب المصنفة فيه، فقد أفـرد القاضى[1] فيه كتابا وذكره فى كثير من كتبه وغيره من العلماء المصنفين.

وأما قوله عليه السـلام: «فالتفت إليه الذئب؛ فقال له: من لها يـوم السبع يوم ليس لها راع غيرى؟»[2] قال الشيخ: بعض أهـل اللغة يقول: يوم السبع بإسكـان الباء، وتفسيره بأنه أراد يوم القيامة.. قـال بعضهم: «من لها يوم السبع». السبع: الموضـع الذى عنده المحشر يوم القيامة.. (أراد: من لها يوم القيامة)[3].

قال الشيخ: وقد سألـت بعض أئمة أهل[4] اللغة عن هذا فقـال لى: ما أعرف لتسميه يـوم القيامـة بهذا الاسم وجهـا، ولكنى أعـرف فى اللغة: سبعـت الرجـل أسبعه سبعـا.. إذا طعنت عليه: فلعلـه لما كان يوم القيامة يـوم الكشف عن المساوىء سمى ذلـك سبعا.. هذا الذى ذكر لى من سألته.

وقد رأيت فى بعض كتب اللغة يقال: سبعت[5] الأسد.. إذا ذعرته.

قال الطرماح:

فلَّما عَـوى لَيـثُ السمَّـاكِ سَبَعْتـهُ   كما أنـا أحيـانـاً لهن سَبُـوعُ

---

(١) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح، م: وهو القاضى أبو بكر بن الطيب.
راجع (ج ا من هذا الكتاب ط. القاهرة).

(٢) من لها يوم السبع: أى: يوم يطردك عنها السبع وبقيت أنا فيها، ولا راعى لها غيرى. لفرارك منه؛ فأفعل فيها ما أشاء.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٣٨٨).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح. وساقطة من د.

(٤) هكذا فى د. وفى ز: بعض أئمة اللغة.

(٥) راجع (اللسان: سبع).

الطويل[١] يصف الذئب.

ويكون المعنى على هذا: من لها يوم الفزع، ويوم القيامة أيضا يوم الفزع.

وحكى صاحب الأفعال: سبعت الرجل سبعا، وقعت فيه. والقوم صرت سابعهم، وأيضا: أخذت سبع أموالهم؛ والذئاب الغنم أكلتها، وأسبعت الرجل أهملته؛ وأيضا: أطعمته السبع، والرعى وقع السبع فى غنمه، والمرأة ولدت لسبعة أشهر، والقوم صاروا سبعة.

هذا جملة ما حكاه من تصريف هذه اللفظة من معان مختلفة.

ويحتمل مما ذكرناه: أن يريد يوم السبع يوم أكلى لها[٢] ؛ لقوله: سبع الذئب الغنم: أكلها.

وإن صح أن يستعمل الثلاثى هاهنا مكان الرباعى كما قال الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾[٣]. صح أن يريد: «من لها يوم الإهمال. كما حكى: أسبعته: أهملته. ويكون المراد به نحو ما يراد[٤] برواية من روى: «من لها يوم السبع يوم لا راعى لها سواى»

إذا كان المعنى: فقد الحارس لها والمانع منها[٥] والله أعلم.

باب من فضائل عمر رضى الله تعالى عنه

قوله صلى الله عليه وسلم: «بينا أنا نائم رأيتنى على قليب[٦] عليها دلو». الحديث.

قال الشيخ: تقدم تفسير القليب والغرب والذنوب.. وأما العبقرى. قال أبو عبيد قال الأصمعى: سألت أبا عمرو بن العلاء[٧] عن العبقرى؛ فقال: يقال: هذا عبقرى قومه. كقولهم: سيد قومه وكبيرهم وقويهم.

---

(١) راجع (التاج: : ٣٧٤).

(٢) هكذا فى ز . وفى د: ويحتمل مما ذكرناه يوم السبع يوم أكلى لها. وسيرد شرحها بعد.

(٣) سورة نوح آية ١٧ .

(٤) هكذا فى ز،ح. وفى د: يريد والصواب ما أثبت.

(٥) هكذا فى د. وفى ز: المانع لها.

(٦) القليب: البئر غير المطوية ـ غير المبنية.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٣٩٢).

(٧) أبو عمرو بن العلاء اسمه زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين المازنى. وكان والده من أهل الفضل ممن عنى بالأدب والقراءة، حتى صار إماما يرجع إليه فيها، ويقتدى باختياره منها. توفى سنة ١٥٤ هـ بالبصرة.
راجع (التقريب ١ : ٣١٦).

وأما قوله: «يفرى فرية»[1] أى: يعمل عمله ويقوى قوته، ويقطع قطعة.. والعرب تقول: تركته يفرى الفرى. إذا عمل العمل فأجاد.

وقوله عليه السلام: «ضرب الناس بعطن»[2]؛ فقال ابن الأنبارى:[3] معناه: رووا وأرووا إبلهم؛ فأبركوها فضربوا لها عطنا. يقال: عطنت الإبل فهى عاطنة وعواطن إذا بركت عند الحياض؛ لتعاد إلى الشرب مرة أخرى وأعطنتها أنا.

قوله صلى الله عليه وسلم: «قد كان يكون فى الأمم قبلكم محدثون»[4].

وذكر مسلم عن ابن وهب أن تفسيره: ملهمون. وقال غيره: يريد عليه السلام بقوله: «محدثون» قوما يصيبون إذا ظنوا؛ فكأنهم حدثوا بشىء فقالوه.

فضائل عثمان بن عفان رضى الله عنه

قوله: «دخل مالا فجلس فى القف»[5].

القف: شجر النخل. والقف أيضا: الشجرة اليابسة، والقف أيضا: شبيه الزبيل[6] من الخوص.

والمراد بهذا الحديث فى الظاهر: القف الذى يسقط فيه ماء الدلو ثم يمضى منه إلى الضفيرة وهى محبس الماء كالصهريج.

---

(١) يفرى فريه: روى: فرية بوجهين: أحدهما: فريه. والثانى: فريّه، وهما لغتان صحيحان.
وأنكر الخليل التشديد، وقال: هو غلط. اتفقوا على أن معناه: لم أر سيدا يعمل عمله ويقطع قطعة.. وأصل: الفرى: القطع. يقالك فريت الشىء أفريته وقطعته للإصلاح، فهو مفرى وفرى، وأفريته إذا شققته على جهة الأفساد.
وتقول العرب: تركته يفرى الفرى. إذا عمل العمل فأجاده.. ومنه حديث حسان: «لأفريتهم فرى الأديم». أى: أقطعهم كما يقطع الأديم.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: صفحة ١٨٦٢).
(٢) أى: أخذوا كفايتهم.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ١٨٦٢).
(٣) راجع (ما سبق فى ج ١: ٦١ من هذا الكتاب).
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ : ٢٣٩٨).
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ١٨٦٩).
(٦) الزبيل: هكذا فى نسختى د،ز، وفى ح. وفى التونسية، م: الزنبيل.

فضائل على بن أبى طالب رضى الله عنه

قول معاويـة لسعد: «ما منعك أن تسب أبا تـراب؟» فذكر سعد ـ رحمه اللـه ـ فضائل على رضى اللـه عنه، وأنه صلى اللـه عليه وسلـم قال له: «أمـا ترضى أن تكـون منى بمنـزله هارون من موسى عليهما السلام».[1]

وقولـه صلى الله عليه وسلم: «لأعطين الـراية غدا رجـلا يحب الله ورسوله ويحبـه الله ورسولـه؛ فأعطاهـا عليا رضوان اللـه عليه»[2] .. ولما نزلـت (ندع أبناءنـا وأبناءكم ونسـاءنا ونساءكم)[3] دعاه صلى الله عليـه وسلم وفاطمة وابنيهما عليهما السلام؛ فقـال: اللهم هؤلاء أهلى» الحديث[4]

قال الشيخ: مذهب أفاضل العلماء: أن ما وقع من الأحاديث القادحة فى عدالة بعض الصحابـة، والمضيفة إليهـم ما لا يليق بهم فـإنها ترد ولا تقبـل إذا كان رواتها غير ثقـات؛ فإن أحب بعض العلماء تأويلهـا قطعا للشغب ترك ورأيه، وإن رواها الثقات تـؤولت على الوجه اللائق بهم إذا أمكن التأويل، ولا يقع فى روايات الثقـات إلا ما يمكن تأويله، ولابد أن نتأول قول معاوية هذا فنقول: ليس فيه تصريح بأنه أمره بسبه، وإنما سأله عن السبب المانع له من السب.

وقد يسـأل عن مثل هذا السـؤال من يستجيز سـب المسئول عنه، ويسأل عنـه من لا يستجيزه.

---

(١) قال القاضى: هـذا الحديث مما تعلقت به الروافض والإمـامية، وسائر فرق الشيعة، فى أن الخلافة كـانت حقا لعلىّ وأنه وصى له بها. قـال: ثم اختلف هؤلاء فكفـرت الروافض سائر الصحـابة فى تقديمهم غيره. ورد بعضهـم: فكفروا عليا لأنه لم يضم فى طلب حقه ويزعمهم هؤلاء أسخف مذهبا وأفسد عقلا من أن نرد قولهم أو يناظروا.

قال القـاضى: ولا شك فى كفر مـن قال هذا؛ لأن من كفـر الأمة كلها والصـدر الأول فقد أبطل نقل الشريعـة وهدم الإسلام، وأما من عدا هؤلاء الغلاة فإنهم لا يسلكون هذا المسلك.

فأما الإمـامية وبعض المعتزلة فيقـولون: هم مخطئون فى تقديـم غيره لا كفار وبعض المعتزلة: لا يقـول بالتخطئة لجواز تقديم المفضول عندهم.

وهذا الحديـث: لا حجة فيه لأحد فيهـم، بل فيه إثبـات فضيلة لعلى، ولا تعرض فيـه لكونه أفضل مـن غيره أو مثله. وليس فيـه دلالة لاستخـلافه بعـده؛ لأن النبى صلى الله عليـه وسلم، إنما قـال هذا لعلى حينما استخلفـه فى المدينة فى (غزوة تبوك). ويؤيد هذا أن هـرون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى؛ بل توفى فى حياة موسـى وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص. قالوا: إنما استخلفه حين ذهب لميقات ربه للمناجاة.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٤٠٤)

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ١٨٧١).

(٣) سورة آل عمران آية: ٦١.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: صفحة ١٨٧١).

وقد يكون معاوية رأى سعدا بين قوم يسبونه ولا يمكن الإنكار عليهم، فقال: ما منعك أن تسب أبا تراب؟؛ لتستخرج منه مثل ما استخرج مما حكاه عن النبى صلى الله عليه وسلم؛ فيكون له حجة على من يسبه ممن ينضاف إليه من غوغاء جنده فيحصل على المراد على لسان غيره من الصحابة ولو لم يسلك هذا المسلك.

وحملنا عليه أنه قصد ضد هذا مما تثيره الموجدة ويقع فى حين الحنق لأمكن أن يريد السب الذى هو بمعنى التقييد[1] للمذهب والرأى.

وقد يسمى ذلك فى العرف سبا، ويقال فى فرقة: إنها سبَّت أخرى إذا سمع منهم أنهم أخطئوا فى مذاهبهم، وحادوا عن الصواب، وأكثروا من التشنيع عليهم؛ فمن الممكن أن يريد معاوية من سعد بقوله " «ما منعك أن تسب أبا تراب»[2] ؟ أى تظهر للناس خطأه فى رأيه، وأن رأينا وما نحن عليه أسد[3] وأصوب.. هذا مما لا يمكن أحد أن يمنع من احتمال قوله له، وقد ذكرنا ما يمكن أن يحمل قوله عليه ورأيه فيه جميل فى هذين الجوابين[4] ؛ فمثل هذا المعنى ينبغى أن يسلك فيما وقع فى أمثال هذا.

قوله: «فبات الناس يَدوّكُونَ ليلتهم»[5]

أى: يخوضون يقال: الناس فى دَوْكَةٍ . أى فى اخْتلاطٍ وخوض.

قوله صلى الله عليه وسلم: «وأنا تارِكٌ فيكم ثَقَلَيْن: كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واسْتمسكوا به[6] » فحث صلى الله عليه وسلم على كتاب الله تعالى ورغب فيه، ثم قال:«وأهْلُ بيتى. أذكركم الله فى أهل بيتى» الحديث[7]

قال أبو العباس ثعلب: سماهما رسول الله صلى الله عليه وسلم «ثقلين»[8] لأن الأخذ

---

(١) هكذا فى د، م. وفى ز، ح: التفنيد.

(٢) راجع (ما سبق من هذا الجزء صفحة ٥٧١).

(٣) هكذا فى نسختى د،ز وفى ح، م: أشد. وفى التونسية: أمثل، والصواب ما أثبت.

(٤) هكذا فى د. وفى ز: جميل أو غير جميل فى هذين الجوابين.

(٥) يدوكون: هكذا فى معظم النسخ والروايات. أى: يخوضون ويتحدثون.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ١٨٧٢).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٤٠٨)

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٤٠٨)

(٨) ثقلين: قال العلماء: لعظمها وكبر شأنها، وقيل: لثقل العمل بها.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٤٠٨)

بهما والعمـل بهما ثقيـل. والعـرب تقـول لكل خطير نفيـس: ثقـل. فجعلهما ثقلين إعظـامـا لقدرهما وتفخيما لشأنهما.

قولـه: «فأتيتهـم فى حَشٍّ»[1] الحشُّ: بستان النَّخـل، وفيه لغتان: ضـم الحاء وفتحها. ويقال فى جمعه: حُشان.

قال ابـن الأنبارى: والحش أيضـا: مواضـع الخلاء. وإنَّما سمِّى مـواضع الخلاء حشـا لأنهم كانـوا يقضون حوائجهـم فى البساتين. قال أبـو عبيب: والحائش: جماعة النخـل وهو البستان أيضا.

فضائل سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه

قال الشيـخ: خرج مسلـم فى فضائل سعد رضـى الله عنـه قال حدثنـا أبو كـريب[2] وإسحاق عن محمد بن بشر عن مسعر قال وحدثنا ابـن أبى عمر عن سفيان عن مسعر كلهم عن سعد بن إبراهيم[3] . قال بعضهم قال أبو مسعود الدمشقى:[4] هكذا رواه مسلم: حدثنا أبو بكر حدثنا[5] وكيع[6] وأسقط منه سفيان، وتوهـم الناس أنه وكيع عن مسعر[7] ، وإنما رواه أبو بكر فى المسند وفى المغازى، وغير موضع عن وكيع عن سفيان عن سعد.

قوله: «شَجَرُوا فاها[8] بعضاً، ثم أوجَرُوها شجروا. أى فتحوا. ويقال: وجَّرتُه وأوْجَرْتهُ: إذا ألقيت الوجُورَ فى فيه وهو الدواء.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ١٨٧٧).

(٢) أبو كريب: عبد الرحمن بن كريب المعافرى البصرى قاضى تونس ورع ثقة ولى قضاء القيروان عام ١٣٢ هـ، واستمر إلى أن ثار عاصم بن جميل الصفرى وزحف بجمع من البربر يريد القيروان؛ فخرج إليه أبو كـريب فى آلف من أهلها؛ فقتل أبوكريب وجميع من كان معه فى واد على طريق تونس كان يسمى «وادى السراول» فسمى «وادى أبو كريب».
راجع (طبقات علماء أفريقية ٢٤٩، ومعالم الإيمان ١ : ١٦٧ وهو فيه: «جميل بن كريب، ويقال: عبد الرحمن».

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥ : ١٨٤).

(٤) أبو مسعود الدمشقى: راجع (صفحة ٦١٨).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ : ١٨٧٦)

(٦) وكيع: هـو وكيع بن الجراح بن مليـح بن عدى الرؤاسـى أبو سفيان. من الحفـاظ المتقنين وأهل الفضل فى الديـن ممن رحل وكتـب وجمع وصنف وحفـظ وحدث وذاكـر وبث. كـان مولده سنـة ١٢٩ هـ ومـات بفيد فى طـريق مكـة سنة ١٩٦ هـ.
راجع (طبقات الحفاظ ١٢٧، والجرح والتعديل ١ : ٢١٩).

(٧) مسعر: هو مسعد بن كدام بن ظهير الهلالى العامرى أبو سلمة مات سنة ١٥٥ هـ.
راجع (طبقات ابن سد ٦ : ٣٦٤).

(٨) أى: فتحوه ثم صبوا فيه الطعام، وإنما شجروه بالعصا لئلا تطبقه فيمنع وصول الطعام جوفها. وهكذا صوابه: شجروا. وهكذا فى جميع النسخ. قال القاضى: ويروى: شجروا، ومعناه: قيم من الأول. أى: أو سعوه وفتحوه . والشحو: التوسعة. ورابة شحو: واسعة الخطو ويقال :
أوجرة وجرة لغتان الأولى أفصح وأشهر. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ١٨٧٨).

فضائل طلحة والزبير رضى الله تعالى عنهما

قوله: «ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم الخندق»[١] أى: دعاهم.

قال صاحب الأفعال: ندبتهم إلى الحرب والأمر. أى: وجهتهم و إلى الشيء دعوتهم.

قوله صلى الله عليه وسلم: «لكل نبى حوارى وحوارى الزبير»[٢] .. أى خاصتى والمفضل عندى: وناصرى.

قال الأزهرى[٣] : يقال: لِكُلِّ ناصرٍ نَبيِّه، حوارى تشبيها بحوارِيِّ عيسى ابن مريم صلى الله عليه وسلم.

قال ابن الأنبارى: وحوارى عيسى هم المفضلون عنده وخاصته.. وقال الأزهرى: الحواريون هم خُلصان الأنبياء عليهم السلام.. وتأويله الذين أخلصوا واتقوا من كل عيب.. والدقيق: الحوارى الذى سُبك ونخل كأنه روجع فى اختياره مرة بعد أخرى.

قال ابن ولاد: حوارى الرجل خلصائه وخالصته، ورجل حوارى أى: نظيف، وسمى القصار حوارا[٤] لتنظيفه الثياب، قال الهروى[٥] ويسمى خبز الحوارى لأنه أشرف الخبز وأنقاه.

وقوله «فى أُطُم حَسَّانٍ»[٦]

---

(١) ندب؛ فانتدب: أى: دعاهم للجهاد وحرضهم عليه؛ فأجابه الزبير.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٤١٥).

(٢) حوارى: قال القاضى: اختلف فى ضبطه فضبطه جماعة من المحققين بفتح الياء كمصرخى. وضبطه أكثرهم بكسرها.
والحوارى: الناصر. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٤١٥).

(٣) الأزهرى محمد بن أحمد بن الأزهر الهروى أبو منصور. أحد الأئمة فى اللغة والأدب. مولده ونشأته فى هراة بخراسان. نسبته إلى جده «الأزهر». عنى بالفقه فاشتهر به أولا، ثم غلب عليه التبحر فى العربية فرحل فى طلبها، وقصد القبائل وتوسع فى أخبارهم، ووقع فى أسار القرامطة، فكان مع فريق من هوازن «يتكلمون بطباعهم البدوية، ولا يكاد يوجد فى منطقهم لحن». كما قال فى مقدمة كتابه «تهذيب اللغة. خ» وقد نشر قسم منه فى مجلة: (العالم الشرقى). ومن كتبه «غريب الألفاظ» التى استعملها الفقهاء خ»
راجع (الوفيات ١: ٥٠١، ومجلة المجمع العلمى العربى ١: ٢٧٠ ثم ٢٢: ٥٠٢ ـ خ، و إرشاد الأريب ٦: ٢٩٧).

(٤) هكذا فى نسخ المعلم. وفى التونسية: يسمى القصار حواريا.

(٥) الهروى: راجع (ما سبق فى ١: ٦١ من هذا الكتاب).

(٦) أطم: الأطم: الحصن. وجمعه آطام. كعنق وأعناق. قال القاضى: ويقال فى الجمع أيضا: إطام.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٤١٦).

الأطم: بناء مرتفع وجمعه: آطام، ومنه الحديث: «حَتَّى تَوارت بآطامِ المدينة»[١] يعنى: أبنيتها المرتفعة.

(وحراء) بالمد: جبل بمكة.

فضائل الحسن والحسين رضى الله عنهما

وقوله صلى الله عليه وسلم: «أثَمَّ لُكَعُ»[٢] قال الهروى: سئل بلال بن جرير[٣] عن اللكع؛ فقال: هى فى لغتنا: الصغيرة. قال الأصمعى:[٤] الأصل فى لكع من الملاكيع[٥] وهى التى تخرج مع السَّلى على الولد.

وفى حديث الحسن أنه قال لإنسان: يا لكع يريد: يا صغيرا[٦] فى العلم.

فضائل أهل بيت النبى صلى الله عليه وسلم

قول عائشة رضى الله عنها: «وعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ من شَعْرٍ أسودَ» المرط: كساء. وجمعه مروط

والمرحَل بالراء والحاء المهملتين ـ هو الموشى يسمى[٧] مرحلا، لأن عليه تصاوير الرجال. وجمعه المراحل، ويقال لها: المراجل ـ بالجيم أيضا.

فضائل خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها

قوله عليه السلام: «وبَشِّرْ خديجة بِبيْتٍ فى الجنَّة من قَصَبٍ لا صَخَبَ فيه ولا نَصَب»[٨]

قال الهروى فى قوله: «بِبيْتٍ من قصب» هو فى هذا الحديث: لؤلؤ مجوف واسع كالقصر

---

(١) النهاية لابن الأثير: أطم).

(٢) لكع: المراد هنا الصغير. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٤٢١)

(٣) بلال بن جرير: هو ولد جرير الشاعر المشهور وهو شاعر.
قال ابن قتيبة: وكان أفضل من جرير. توفى عام (٥٤٥هـ). راجع (الشعر والشعراء ١: ٤٣٥).

(٤) الأصمعى: راجع (صفحة ٥٩٢ هامش (٤) من هذا الجزء).

(٥) الملاكيع: هكذا فى د. وفى ز، ح: الملاكع.

(٦) هكذا فى نسختى د،ز وفى أحمد الثالث والتونسية، ح: يا صغير فى العلم. والصواب ما أثبت.

(٧) هكذا فى د. . وفى ز،ح: سمى مرحلا والصواب ما أثبت.

(٨) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٤٣٢)

المنيف.. والصخب: الصوت المرتفع، وأيضا اختلاط الأصوات. والنصب: المشقة والعناء والتعب.. وفيه لغتان: نُصب ونَصب. مثل: حُزن وحَزن.

قال صاحب الأفعال: نصب الرجل ـ بفتح النون وكسر الصاد ـ أعيا من التعب.

فضائل عائشة رضى الله عنها

قوله صلى الله عليه وسلم: لعائشة: «جاءنى بك الملك فى سرقة من حرير»[1]

قال أبو عبيد: هى الشقق إلا أنها هى البيض منها خاصة. الواحدة: سرقة، قال: وأحسبها فارسية. أصلها: سرة. وهو[2] الجيد. وأنشد غير أبى عبيد للعاج.

ونَسجَتْ لوامِعُ الحرور سَبَائِباً كسرَقِ الحرِيرِ[3]

وقوله: «فأَشْخَصَ بَصَرهُ»[4] أى: رفعه.

باب ذكر حديث أم زرع[5]

قول عائشة رضى الله عنها: «جلسنا إحدى عشرة امرأة فتعاهدن وتعاقدن ألا يكتمن من خبر أزواجهن شيئا» الحديث بطوله.

قال الشيخ: قول الأولى ـ من النسوة اللاتى اجتمعن وتعاقدن: ألا يكتمن من أخبار أزواجهن.. شيئا «زوجى لحم جمل غث».

نعنى المهزول على رأس جبل تصف قلة خيره وبعده مع القلة كالشيء فى قُلة الجبل الصعب لا ينال إلا بالمشقة.

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٤٣٨)
(٢) هكذا فى ز، ح. وفى د: هى.
(٣) راجع (الصحاح ٤: ١٤٩٦).
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ١٨٩٤).
(٥) قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادى فى كتابه (المبهمات) : لا أعلم أحدا سمى النسوة المذكورات فى حديث أم زرع إلا من الطريق الذى أذكره وهو غريب جدا: فذكره. وفيه أن الثانية اسمها عمرة بنت عمرو. واسم الثالثة حنى بنت نعب. والرابعة مهدد بنت أبى مرزمة. والخامسة كبشة، والسادسة هند. والسابعة حنى بنت علقمة، والثامنة بنت أوس بن عبد، والعاشرة كبشة بنت الأرقم، والحادية عشر أم زرع بنت أكهل بن ساعد.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٢١٢).

قال الخطابى[1] معنى البعد فى هذاأن تكون قد وصفته بسوء الخلق والترفع لنفسه، والذهاب بها تيها وكبرا. تريد: أنه مع قلة خيره ونزارته قد يتكبر على العشير فيجمع إلى منع الرفد الأذى وسوء الخلق.

قال أبو عبيد: وقولها: «لا سمين فينتقى» أى: يستخرج نِقيه. والنقى: المخ. يقال: نقوت العظم ونقيته وأنقيته إذا استخرجت نَقيه. ومن رواه فينتقل. أى ليس بسمين ينتقله الناس إلى بيوتهم يأكلونه، ولكنهم يزهدون فيه.

قال الخطابى:[2] تريد أنه ليس فى جانبه ظرف فيحتمل سوء عشرته لذلك يقال: انتقلت الشىء أى: نقلته.

قال أبو عبيد: قول الثانية «أذكر عجره وبجره».

العجر أن يتعقد العصب أو العروق حتى تراها ناتئة من الجسد. والبجر نحوها إلا أنها فى البطن خاصة، وواحدتها: بجرة. ومنه قيل: رجل أبجر. إذا كان عظيم البطن، وامرأة بجراء والجمع: بجر. ويقال: رجل أبجر. أى: ناتىء[3] السرة عظيمها.

قال الهروى: قال ابن الأعرابى[4]: العجرة نفخة فى الظهر[5] فإذا كانت فى السرة فهى بجرة. ثم ينقلان إلى الهموم والأحزان.

قال الخطابى: أرادت بالعجر والبجر: عيوبه الباطنة وأسراره الكامنة.. وقال الأصمعى فى قول على رضى الله عنه «إلى الله أشكو عجرى وبجرى»[6] .أى همومى وأحزانى.

قال أبو عبيد:[7] قول الثالثة: «زوجى الْعَشَنَّق»: هو الطويل. تقول: ليس عنده أكثر من طوله بلا نفع[8] «إن ذكرت ما فيه من العيوب طلقنى، وإن سكت تركنى معلقة لا أيم ولا ذات بعل[9] . ومنه قول الله عز وجل: ﴿فَتَذَرُوها كالمُعَلَّقَةِ﴾[10]

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: هامش صفحة ١٨٩٦).
(٢) الخطابى: راجع (ما سبق من هذا الجزء صفحة ٤٧٦).
(٣) هكذا فى ز،ح. وفى د: إذا كان ناتى.
(٤) ابن الأعرابى: راجع (ما سبق من هذا الجزء صفحة ٢٣٣).
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: هامش صفحة ١٨٩٧).
(٦) راجع (النهاية لابن الأثير: بحر).
(٧) أبو عبيد: راجع (الجزء الأول ٤٠ وج ٢: ٥٢١ من هذا الكتاب).
(٨) هكذا فى نسختى د،ز وفى ح: فلا نقع. ،الصواب ما أثبت.
(٩) هكذا فى نسختى د،ز. وفى م،ح: ذات زوج، والمعنى واحد.
(١٠) سورة النساء آية: ١٢٩.

وقول الرابعة: «زوجي كليل تهامة».

تقول: ليس عنده أذى ولا مكروه، وإنما هذا[1] مثل؛ لأن الحر والبرد كلاهما فيه أذى إذا اشتد. وقولها: «ولا مخافة ولاسآمة».

تقول: ليس عنده غائلة ولا شر أخافه ولا يسأمني فيمل صحبتي.

وقول[2] الخامسة: «زوجي إن دخل فهد». تصفه بكثرة النوم والغفلة في منزله على وجه المدح له، وذلك أن الفهد كثير النوم. يقال: «أنوم من فهد»[3] . والذي أرادت: أنه ليس يتفقد ما ذهب من ماله ولا يلتفت إلى جانب البيت وما فيه، فهو كأنه ساه عن ذلك. ومما يبينه قولها: «ولا يسأل عما عهد». تعني: عما كان عندي قبل ذلك... وقولها: «أسد».

تصفه بالشجاعة. تقول: إذا خرج إلى الناس ومباشرة الحرب ولقاء العدو أسد فيها. يقال: أسد الرجل واستأسد بمعنى.

وقوله السادسة: «زوجي»[4] «إن أكل لف وإن شرب اشتف».

اللف في المطعم: الإكثار منه مع التخليط من صنوفه، حتى لا يبقى منه شيئا. والاشتفاف في المشرب: أن يستقصي ما في الإناء ولا يسئر شيئا، وإنما أخذ من الشفافة وهي: البقية في الإناء من الشراب؛ فإذا شربها صاحبها قيل: اشْتَفَّها.

وقولها: «ولا يُولجُ الكفَّ لِيعْلَمَ البَثَّ».

قال أبو عبيد: أحسبه كان بجسدها عيب أو داء تكتئب به؛ لأن البث هو الحزن؛ فكان لا يدخل يده في ثوبها ليمس ذلك العيب فيشق عليها .. تصفه بالكرم

وقال الهروي: قال ابن الأعرابي:

هذا ذم لزوجها وإنما أرادت: وإن رقد التف في ناحية ولم يضاجعني؛ ليعلم ما عندي

---

(١) هكذا في نسختي د،ز وفي ح: هو مثل.

(٢) هكذا في ز،ح. وفي د: تقول.

(٣) يقال هذا، لأن الفهد أنوم الخلق.

راجع (مجمع الأمثال للميداني ص ٣٠٨).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ٢١٤)

من محبتى لقربه قال: ولا بث هناك إلا محبتها الـدنو من جهتها فسمت ذلك بثا؛ لأن البث من جهته يكون.

وقال أحمد أبو عبيد[١] : أرادت أنه لا يتفقد أمـورى ومصالح أسبابى، وهـو كقولهم: ما أدخل يده فى الأمر. أى. لم يتفقده.

قال ابن الأنبارى:[٢] رد ابن قتيبة[٣] على أبى عبيد تأويله لهذا الحرف. قال:

وكيف تمدحه بهذا وقد ذمته فى صدر الكلام؟

قال ابن الأنبارى: ولا حجـة على أبى عبيد فيه؛ لأن النسوة كن تعـاقدن ألا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئـا؛ فمنهن[٤] من كـانت أمور زوجها كلهـا حسنة فوصفتها، ومنهـن من كانـت أمور زوجها كلها قبيحـة فبينتها، ومنهن من كـان بعض أمور زوجها حسنـة وبعضها قبيحة فأخبرت به.

قال الشيخ: وإلى قول ابن الأعرابى وابن قتيبة ذهب الخطابى فى تفسير هذا:

قال أبو عبيد: وقول السابعة «زوجى عياياء طباقاء»[٥]

العيايـاء ـ بالعين المهملـة ـ هـو الـذى لا يضرب ولا يلقح مـن الإبل، وكذلـك هو فى الرجال. والطباقـاء: العيى الأحمق الفدم[٦] قال الخطابى: أصل الطباقـاء ما قاله الأصمعى: وهو الذى أمره منطبق عليه. قال ابن ولاد: ويقـال: فلان طباقاء إذا لم يكن صاحب غزو ولا سفر.

---

(١) فى نسختى د،ز: قال: أحمد بن عبيد. والصواب ما أثبت .
راجع (الجزء الأول صفحة ٤٠ و ٢:١:٥٢١ من هذا الكتاب).
(٢) راجع ـ (ما سبق فى الجزء الأول من هذا الكتاب صفحة ٦١).
(٣) هو القتبى أو ابن قتبـة عبدالله بن مسلم بـن قتبة الـدنيورى راجـع الأنساب للسمعـانى، راجع (١:٢٤٦ من هذا الكتاب و ج، ص ٤٧٥ من المعلم بفوائد مسلم ط. تونس).
(٤) هكذا فى د. وفى ز ، ح: ومنهن.
(٥) هكذا وقع فى هـذه الرواية: غيا يـاء أو عيا ياء. وفى أكثر الـروايات بالمعجمة، وأنكـر أبو عبيد وغيره المعجمة وقـالوا: الصواب المهملة. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٨٩٨).
(٦) الفدم: من الناس العيى عن الحجة والكلام مع ثقل ورخاوة وقلة فهم.

قال والعيـايات[1] من الإبـل الذى لا يحسن الضراب، ولا يقـال ذلك للرجـل.. وأما العيايا[2] فيقال فى الإبل والرجال، وهو الذى لا يحسن الضراب أيضا.

قال أبو عبيد: وقولها: «كل داء له داء» [3] أى: كل شيء من أدواء الناس فهو فيه ومن أدوائه.

وقول الثـامنة: «زَوجـى المسُّ مَسُّ أَرْنـب»، تصفه بحسـن الخلق ولين الجانـب كمس الأرنب إذا وضعت يدك على ظهرها.

قال: وفى قولها: «والرِّيحُ رِيحُ زَرْنبٍ».

معنيان قد يمكـن أن تريد طيب ريح جسـده، ويمكن أن تريد طيـب الثناء فى الناس وانتشاره فيهم كريح الزرنب[4]، وهو نوع من أنواع الطيب معروف.

وقول التاسعة: « زوجى رفيع العماد».

تصفه بـالشرف وسناء الـذكر. وأصـل العماد: عماد البيت. وجمعـه عمد وهـى العيدان التى تعمد بها البيوت، وإنما هذا مثل تقول: إن بيته فى حسبه رفيع فى قومه.

وأما قولها: «طويل النجاد».

فإنها تصفه بامتداد القامة. والنجاد حمائل السيـف فهو يحتاج إلى قدر ذلك من طوله، وهذا مما تمدح به الشعراء..

وقولها: «عظيم الرماد».

تصفه بالجود وكثرة الضيافة من لحم الإبل وغيرهـا من اللحوم؛ فإذا فعل ذلك عظمت ناره وكثر وقودها، فيكون الرماد فى الكثرة على قدر ذلك.

قال الخطـابى: قـد يكون إيقـاد النار لمعـالجة[5] الطعام، واشتـواء اللحم ليطعمـه[6]

(١) هكذا فى د. وفى ز،ح : والعياء. وفى م والتونسية: والعياياء.
(٢) هكذا فى نسختى د،ز.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: صفحة ١٨٩٨).
(٤) زرنب: شجرة خشبية خشبها متين قيم. أوراقها سامة للمواشى.
راجع (قاموس النباتات ـ تأليف حسين البابلى سنة ١٩٤٩م).
(٥) هكذا فى د. وفى ز: معالجة الطعام.
(٦) هكذا فى د. وفى ز: ليطعمه الأضياف وهو تصحيف.

الأضياف كرما، وأمدح له أن تكون ناره لا تطفأ ليلا ليهتدى بها الضيفان؛ فيكثر غشيانهم إليه، والأجواد يطعمون ويعظمون النيران فى ظلم الليل ويوقدونها على التلال ومشارف الأرض ويرفعون على الأيدى الأقباس[1] لتهدى بسنائها الأضياف.

قال أبو عبيد: وقول العاشرة: «زوجى مالك»[2] الحديث تقول: إنه لا يوجه إبله يسرحن نهارا إلا قليلا، ولكنهن يتركن بفنائه؛ فإن نزل به ضيف[3] لم تكن الإبل غائبة عنه ولكنها بحضرته فيقريه من ألبانها ولحومها. والمزهر: العود الذى يضرب به. أرادت: أن زوجها قد عود إبله إذا نزل به الضيفان أن ينحر لهم ويسقيهم الشراب ويأتيهم بالمعازف؛ فإذا سمعت الإبل ذلك الصوت علمن أنهن منحورات؛ فذلك قولها: أيقن أنهن هوالك.

قال أبو عبيد: وقول الحادية عشر: « أناس من حُلى أُذنَىَّ»[4]

تريد: حلانى قرطة وشُنُوفاً تَنُوس بأذنىَّ. والنوس: الحركة من كل شىء متدل.. يقال منه: ناس ينوس نوسا، وأناسه غيره إناسة.

قال ابن الكلبى:[5] إنما سمى ملك اليمن: ذا نواس لضفيرتين كانتا له تنوسان على عاتقه.

وقولها: «ومَلأ من شحم عَضُدى».

لم ترد العضد خاصة، وإنما أرادت الجسد كله تقول: إنما[6] أسمننى بإحسانه إلى، فإذا سمنت العضد سمن سائر الجسد..

وقولها: «وبجحنى[7] فبجحت»

---

(١) هكذا فى د. وفى ز،ح: الأقباص. راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٢١٦).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٤٤٨).

(٣) هكذا فى د. وفى ز: الضيف.

(٤) الحلى : بضم الحاء ،كسرها، لغتان مشهورتان.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٨٩٩).

(٥) ابن الكلبى : هو أبو المنذر هشام بن أبى نصر محمد الكلبى النسابة الكوفى.. كان من أعلم الناس بعلم الأنساب، وله كتاب الجمهرة فى النسب، وهو من محاسن الكتب. توفى سنة ٢٠٤ هـ.
راجع (الوفيات ٦: ٨٢).

(٦) هكذا فى ز. وفى د،ح : إنه أسمننى.

(٧) بجحنى: بتشديد الجيم. وفى: بجحنى فبجحت. بكسر الجيم وفتحها لغتان مشهورتان، أفصحها الكسر، قال الجوهرى: الفتح لغة ضعيفة ومعناه: فرحنى ففرحت.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٥: ٢١٧).

أي: فرحنى ففرحت وقال ابن الأنبارى: معناه: عظمنى فعظمت عند نفسى. يقال: فلان يتبجح بكذا، أي: يتعظم ويترفع ويفخر قال: ومنه قول الشعر:

وما الفقر من أرض العشيرة ساقنا   إليك ولكنا بقربـاك نبجح[1]

أي: نفخرونتعظم بقرابتنا منك.

قال أبو عبيد: وقولها: «وجدنى فى أهل غنيمة بشق».

تعنى: أن أهلها كانوا أصحاب غنم[2] ليسوا أصحاب خيل ولا إبل؛ لأن الصهيل أصوات الخيل. والأطيط أصوات الإبل وحنينها قال وقد يكون الأطيط أيضا غير صوت الإبل.

واحتج بحديث عتبة بن غزوان:[3] «ليأتينَّ على باب الجنَّةِ وقت له فيه أطيط»[4] أي: صوت بالزحام . قال: وشق: موضع.

وقولها: «ودائس ومنق»[5]

تريد: أنهم أصحاب زرع فهم يدوسونه إذا حصد، وينقون من خلط وزؤان ونحو ذلك.

وقولها: «أقول فلا أُقبَّحُ».

تقول: لا يقبح على قولى: يقبل منى.

وقولها: «وأشرب فأُتَقمح».[6]

(١) هذا البيت للراعى : وهو حصين بن معاوية من بنى نمير.
راجع (التاج ٦:٢٩٨. والخزانة ١:٥٠٤).

(٢) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح : عنم.

(٣) عتبة بن غزوان: هو جابر بن وهيب المازنى أبو عبدالله.. بدري جليل له أربعة أحاديث. انفرد له مسلم بحديث.. أسلم بعد ستة رجال فهو سابع سبعة فى الإسلام.. وهو الذى اختط البصرة فى مدة عمر بن الخطاب توفى سنة ١٧ هـ
راجع (أسد الغابة ٣:٣٦٣ وتهذيب التهذيب ٧:١٠٠).

(٤) راجع (النهاية لابن الأثير. أطط).

(٥) دائس: هو الذى يدوس الزرع فى بيدره، قال الهروى وغيره:
يقال: داس الطعام: درسه
منق: من نقى الطعام ينقه، أي: يخرجه من نبته وقشوره.
والمقصود: أنه صاحب زرع يدوسه وينقه.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:١٨٩٩).

(٦) فأتقنح: قال القاضى: هكذا فى جميع نسخ مسلم. قال ولم يرو فى صحيح البخارى ومسلم إلا بالنون. قال البخارى: قال بعضهم: فأتقمح. بالميم. قال: وهو أصح:
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : صفحة ١٩٠٠).

التقمح فى الشرب مأخوذ من الناقة المقامح.[1]

قال الأصمعى:[2] وهى التى ترد الحوض فلا تشرب.. قال أبو عبيد: وأحسب قولها: «فأتقمح» أى أروى حتى أدع الشراب من شدة الرى.. قال ولا أراها قالت هذا إلا من عزة الماء عندهم.

وقال: وبعض الناس يروى هذا الحرف: «فأتقنح - بالنون - ولا أعرف هذا الحرف ولا أرى المحفوظ إلا بالميم.

قال أبو عبيد: العكوم:[3] الأحمال والأعدال التى فيها الأوعية من طرف الأطعمة والمتاع.. واحدها: عكم، ورداح: عظام كثيرة الحشو. ومنه قيل للمرأة إذا كانت عظيمة الأكفال: رداح، وللكتيبة إذا عظمت: رداح.

قولها: «كمسلِّ الشطبة»[4] الشطبة: أصلها ما شطب من جريد النخل وهو سعفه، وذلك أنه يشقق منه قضبان ورقاق تنسج منها[5] الحصر؛ فأخبرت المرأة أنه مهفهف ضرب اللحم. شبهته بتلك الشطبة. وهذا مما يمدح به الرجل.

وقولها: «تشبعه ذراع الجفرة».

الجفرة: الأنثى من أولاد المعز[6] والذكر: جفر. والعرب تمدح بقله الطعم والشرب.

وقولها: «لا تبث حديثنا تبثيثا.

معناه: لا تشيعه ولا تظهره. ويروى: لا تنث - بالنون - معناه: قريب من الأول. أى: لا تظهر سرنا.

وقولها: ولا تنقث ميرتنا تنقيثا».

(١) هكذا فى ز،ح. وفى د: القمح.

(٢) الأصمعى: عبدالله بن قريب بن علي ١٢٢هـ - ٧٤٠ / ٢١٦ هـ - ٨١م راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان نسبته إلى جده أصمع، ولد وتوفى بالبصرة
راجع (الأعلام للزركلي ٤: ١٦٤).

(٣) هكذا فى د،ح. وفى ز: العكومة.

(٤) كمل الشطبة: مرادها، أنها مهفهف خفيف للحم كالشطبة، وهو مما يمدح به الرجل
والمسل: مصدر بمعنى المسلول، أي: ماسل من قشره.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩٠٠).

(٥) هكذا فى د. وفى ز،ح: منه

(٦) هكذا فى د. وفى ز،ح: الغنم.

تعنى الطعام لا تأخذه فتذهب به، تصفه[1] بالأمانة. والتنقيث: الإسراع بالتبدير.

وقولها: «لا تملأ بيتنا تعشيشا».

قال الخطابى:[2] لم يفسره أبو عبيد، والتعشيش ــ بالعين غير معجمة ــ مأخوذ من قولهم: عشَّش الخبز إذا فسد يعنى: أنها تحسن مراعاة الطعام والمخبوز.

قال أبو عبيد: والأوطاب أسقية اللبن. واحدها: وطب.

وقولها: «يلعبان تحت خصرها برمانتين».

تعنى: أنها ذات كفل عظيم فإذا استلقت[3] نتأ[4] الكفل بها من الأرض حتى تصير تحت[5] خصرها فجوة يجرى فيها الرمان.

والشرى: تعنى به الفرس أنه يستشري في سيره. أي: يلح ويمضى بلا فتور ولا انكسار.[6] والخطى: الرمح. يقال له ذلك لأنه يأتي من بلاد ناحية البحرين يقال لها: الخط.. والثرى: الكثير المال وغيره، ومنه: الثروة فى المال وهو الوفور والكثرة فيه.

قال بعضهم: فيه من العلم حسن العشرة مع الأهل، واستحباب محادثتهن بما لا إثم فيه..

---

(١) هكذا في د. وفي ز: تصفها، والصواب ما أثبت.

(٢) الخطابى: وهو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب أبو سليمان الخطابى البستي. قيل إنه منسوب إلى جده خطاب. وقيل: إلى خطاب أبى عمر بن الخطاب فإنه قيل: إنه من ذرية زيد بن الخطاب والله أعلم.. روى عن أبى سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابى، وإسماعيل بن محمد الصغار، ومحمد بن يعقوب الأصم وغيرهم.. روى عنه أبو نصر محمد محمد بن أحمد البلخى، وعبدالغفار بن محمد الفارسي وآخرون.. وتفقه على القفال الشاشى وأبى على بن أبى هريرة وغيرهما.. وصنف التصانيف المفيدة:

«معالم السنن و ـ غريب الحديث، وشرح الأسماء الحسنى، والغنية عن الكلام، وكتاب العزلة، وغير ذلك. وكان رأسا فى العربية والأدب والغريب والحديث والفقه وله شعر جيد ومنه:

وما غربة الإنسان فى شقة النوى ... ولكنها والله فى عدم الشكل

وإنى غريب بين بست وأهلها ... وإن كان فيها أسرتى وكذا أهلي

وسكن نيسابور مدة ثم انتقل إلى بست فتوفى بها في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلثمائة.

راجع (طرح التثريب فى شرح التقريب للعراقى ١:٤٤).

(٣) هكذا فى نسختي د،ز. وفي (م): استقلت والصواب ما أثبت.

(٤) هكذا فى ز.وفى د: شيء، والصواب ما أثبت.

(٥) هكذا فى ز،ح. وفى د. نحو خصرها، والمعنى واحد.

(٦) هكذا فى د،ح. وفى ز: ويمضى بالفتور والانكسار. والصواب ما أثبت.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩٠١).

وفيه أن بعضهـن قد ذكـرن عيوب أزواجهـن فلم يكن ذلـك غيبة إذ كـانوا لا يعـرفون بأعيانهم وأسمائهم، وإنما الغيبـة أن يقصد الأعيان من الناس فيذكروا بما يكـرهون من القول ويتأذون به.

قال الشيـخ: وإنما يفتقر عنـدى إلى الاعتذار عن هـذا لو كـان صلى الله عليـه وسلم سمع امرأة تغتاب زوجها من غير أن تسميه فأقرها على ذلك.

فأما حكايـة عائشة ـ رضى الله عنهـا ـ عن نساء مجهولات لا يدرى مـن هن فى العالم ولسن بحاضرات ينكر عليهن ، فلا يكون حجـة على جواز ذلك، وحالها فى ذلك كحال من قال: فى العالم من يعصي الله عز وجل ومن يسرق فإن ذلك لا يكون غيبة لرجل معين، وهذا يغنى عن الاعتذار الذى حكينـاه عن بعضهم.. لكن المسألة لو نزلـت ووصفت امرأة زوجها بما هو غيبة وهو معروف عند السامعين[1] فإن ذلك ممنوع، ولا فرق بين قـولها: فلان بن فلان من صفته كذا وكذا. أو زوجى من صفته كذا وكذا وهو معروف؛ لكن لو كان مجهولا وممن لا يعرف بعد البحث عنه، فهذا الذى لا حرج فيـه على رأى بعضهم الذي قدمناه، وكأنه يتنزل عنده منزلة من قال: فى العالم من يعصى ويسرق، وللنظر فيما قال مجال.

[باب من فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار رضى الله عنهم]

ذكر مسلـم قول أنس «جَمَعَ القـرآنَ على عهد رسول اللـه صلى الله عليه وسلـم أربعة كلهم من الأنصار: معاذ بن جبل، وأبي بـن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو زيد[2] أحد عمومة أنس».

قال الشيخ: هذا الحديث مما ذكره بعض الملحـدة فى مطاعنها وحاولت بذلك القدح

(١) هكذا فى نسختي د،ز و(ح). وفى التونسية : معروف عند النساء. وفى (م): معروف عند الناس.

(٢) قال قتادة: قلت لأنس: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومتي،
وأبو زيـد : هو سعيـد بن عبيد بـن النعمان الأوسى من بنـى عمرو ابـن عوف. بدري يعـرف بسعد القـارى، استشهد بالقادسية سنة خمس. قال ابن عبدالبر: هذا هو قول أهل الكوفة.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : هامش صفحة ١٩ وما بعدها)

فى الثقة بنقل القرآن ولا مستروح لها فى ذلك؛ لأنا لو سلمنا أن الأمر كما ظنوه: أنه[1] لم يكمل القرآن سوى أربعة؛ فإنه قد حفظ جميع أجزائه مئون لا يحصون.

وأما من شرط كونه متواترا أن يحفظ الكل الكل، بل الشيء الكثير إذا روى (كل)[2] جزء منه خلق كثير علم ضرورة وحصل متواترا.. ولو أن «قفا نبكى» روى كل بيت منها مائة رجل. مثلا لم يحفظ كل مائة سوى البيت الذى روته لكانت متواترة؛ فهذا الجواب عن قدحهم.

وأما الجواب عن سؤال من سأل عن وجه الحديث من الإسلاميين فإنه يقال له: قد علم ضرورة من تدين الصحابة ــ رضى الله عنهم ــ ومبادرتهم إلى الطاعات والقرب التى هى أدنى منزلة من حفظ القرآن ما يعلم منه أنه محال مع كثرتهم ألا يحفظه منهم إلا أربعة، كيف ونحن نرى أهل عصرنا يحفظه منهم ألوف لا تحصى مع نقص رغبتهم فى الخير عن رغبة الصحابة رضى الله عنهم. فكيف بالصحابة على جلالة أقدارهم؟.. هذا معلوم بالعادة.

ووجه ثان: وهو أنا نعلم أن القرآن كان عندهم من البلاغة بحيث هو، وكان الكافرون فى الجاهلية يعجبون من بلاغته ويحارون فيها حتى ينسبونها تارة إلى السحر وتارة إلى أساطير الأولين، ونحن نعلم من عادة العرب شدة حرصها على الكلام البليغ وتحفظها له ولم يكن[3] لها شغل ولا صنعة سوى ذلك؛ فلو لم يكن للصحابة باعث على حفظ القرآن سوى هذا الذى ذكرناه لكان من أدل الدلائل على أن الخبر ليس على ظاهره؛ فإذا ثبت بهاتين العادتين: أن الخبر متأول وثبت ذلك أيضا بطريقة أخرى، وهى ما نقله أهل السيرة وذكره أهل الأخبار من كثرة الحافظين له فى زمان[4] النبى صلى الله عليه وسلم.

وقد عددنا من حفظ منهم[5] وسمينا نحو خمسة عشر صاحبا ممن نقل عنه حفظ جميع القرآن فى كتابنا المترجم بـ قطع لسان النابح فى المترجم بالواضح وهو كتاب تقصينا فيه كلام رجل (وأظنه من صقلية)[6] وصفه نفسه بأنه كان من علماء المسلمين، ثم ارتد

(١) هكذا فى د،ح. وفى ز: وأنه.

(٢) العبارة مثبتة من (ح).

(٣) هكذا فى د. وفى ز: فلو لم يكن.

(٤) هكذا فى ز،ح. وفى د: زمن النبى صلى الله عليه وسلم.

(٥) هكذا فى ح. وفى نسختى د،ز: من حفظنا منهم والصواب ما أثبت.

(٦) هو كتاب للمازرى وهو غير معروف فى فهارس الكتب وقد سماه المازرى بـ (الواضح فى قطع لسان النابح) وما بين المعقوفتين راجعها فى (ج ١: ٨ من هذا الكتاب).

وأخذ يلفق قوادح فى الإسلام (ويطعن فى زعمه على القرآن وطرق جمعه)[1] فتقصينا أقواله فى هذا الكتاب. وأشبعنا القول فى هذه المسألة وبسطناه فى أوراق؛ فمن أراد مطالعته فليقف عليه هناك، وقد أشرنا فيه إلى تأويلات لهذا الخبر.

وذكرنا اضطراب الرواة فى هذا المعنى؛ فمنهم من زاد فى هذا العدد، ومنهم من نقص عنه، ومنهم من أنكر أن يجمعه أحد، وأنه قد يتأول على أن المراد به لم يجمعه بجميع قراءاته السبع وفقهه وأحكامه والمنسوخ منه سوى أربعة.

ويحتمل أيضا أن يراد به أنه لم يذكر أحد عن نفسه أنه أكمله فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم سوى هؤلاء الأربعة؛ لأن من أكمله سواهم كان يتوقع نزول القرآن مادام صلى الله عليه وسلم حيا؛ فقد لا يستجيز النطق بأنه أكمله واستجازه هؤلاء[2] ومرادهم: أنهم أكملوا الحاصل منه.

ويحتمل أيضا أن يكون من سواهم لم ينطق بإكماله خوفا من المراءآت به واحتياطا على النيات كما يفعل الصالحون فى كثير من العبادات، وأظهر هؤلاء الأربعة ذلك؛ لأنهم آمنوا على أنفسهم، أو لرأى اقتضى ذلك عندهم.

وكيف يعرف النقلة أنه لم يكمله سوى أربعة، وكيف نتصور الإحاطة بهذا وأصحاب النبى صلى الله عليه وسلم متفرقون[3] فى البلاد، وهذا لا يتصور حتى يلقى الناقل كل رجل منهم فيخبره عن نفسه: أنه لم يكمل القرآن. وهذا بعيد تصوره فى العادة. كيف وقد نقل الرواة إكمال بعض النساء لقراءته؟

وقد اشتهر حديث عائشة رضى الله عنها وقولها: «كنت جارية حديثة السن لا أقرأ كثيرا من القرآن،»، ولم يذكر فى هؤلاء الأربعة أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما. وكيف يظن بهذين اللذين هما أفضل الصحابة أنهما لم يحفظاه وحفظه من سواهما؟ وهذا كله يؤكد[4] ما قلناه:

على أن الذى رواه مسلم ليس بنص (جلى)[5] فيما أراده القادح، وذلك أنه قصارى ما

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج ١ : ١٩ من هذا الكتاب).
(٢) هكذا فى نسختى د،ز ـ م. فى ح: بأنه أكمله وأكمله هؤلاء.
(٣) هكذا فى نسختى د،ز (م) فى (ح): مفترقون والصواب ما أثبت.
(٤) هكذا فى نسختى د،ز، (ح). وفى (م): يوجب. والمعنى واحد.
(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من (ز،ح)

ذكر: أن أنسا قال جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة كلهم من الأنصار[1] فقد يكون المراد أنى لا أعلم سوى هؤلاء الأربعة، ولا يلزمه أن يعلم كل الحافظين لكتاب الله تعالى، أو يكون أراد: من أكمله من الأنصار، وإن كان قد أكمله من المهاجرين خلق كثير؛ فإذا كان فى الخبر هذه الطرائق الكثيرة، التى أوضحناها لم يبق فيه للخصم[2] تعلق.

قوله صلى الله عليه وسلم لأبى رضى الله عنه «إن الله قد أمرنى أن أقرأ عليك» الحديث.[3]

قال الشيخ: محمل هذا الحديث على أن الله سبحانه أمره أن يقرأ عليه ليعلمه لا ليتعلم منه. وقد يعلم المعلم القرآن، ويروى المحدث الحديث.

إما بقراءته على المتعلم وتكرير ذلك عليه حتى يضبطه وهو أصل التعليم أو بقراءة المتعلم عليه، وهى الحالة الثانية فى التعليم التى تكون للضبط، أو اختبار حال المتعلم، أو يكون المراد: أن الله عز وجل أمره بالقراءة عليه ليعلمه رتبة القراءة ومواضع المواقف وصيغة[4] النغم؛ فإن نغمات القرآن على أسلوب ونظام قد ألفه أهل الشرع وقرؤوه عليه يخالف ما سواها من النغم المستعملة فيما سواه، ولكل ضرب من النغم تأثير فى النفس تختص به. وإلى هذا أشار بعض أهل العلم فى تأويل هذا الحديث.

[باب من فضائل سعد بن معاذ رضى الله عنه]

قوله صلى الله عليه وسلم: «اهتز[5] عرش الرحمن لموت سعد»[6].

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦:١٩).

(٢) هكذا فى ز،ح. وفى النسختين د،ز: لم يبق للخصم.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٩١٥).

(٤) هكذا فى نسختى د،ز،(ح). وفى (م): وصنعة النغم.

(٥) راجع (النهاية لابن الأثير: هزز).

(٦) اختلف العلماء فى تأويله، فقالت طائفة: هو على ظاهره، واهتزاز العرش فرحا بقدوم روح سعد، وجعل الله تعالى فى العرش تمييزا حصل به هذا ولا مانع منه، كما قال تعالى: (وإن منها لما يهبط من خشية). وهذا القول: هو ظاهر الحديث وهو المختار.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ هامش صفحة ٢٢)
وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس بن زيد بن عبد الأشهل الأنصارى مات بالمدينة فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم بعد قريظة.
راجع (تاريخ الثقات ٣:١٤٦ والإصابة ٢:٣٧)

قال الشيخ: ذهب بعض أهل العلم إلى إجراء هذا الحديث على حقيقته، وزعم أن العرش تحرك لموته.

وهذا الذى قاله لا ننكره من ناحية العقل، لأن العرش جسم من الأجسام يقبل الحركة والسكون، ولكنه لا يجعل المراد به[1] من تفضيل سعد إلا أن يقول؛ بأن حركة العرش علم على فضله عند الله عز وجل، وأن الله سبحانه يحركه على عظمة إشعاراً للملائكة بفضل هذا الميت فيصح.

وحمله بض أهل العلم: على أن المراد به حملة العرش. وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما قال تعالى: (وسئل القرية)[2] .

وقال صلى الله عليه وسلم فى أحد: هذا «جبل يُحِبُّنا ونُحبه»[3] . والمراد بهذين: الأهل، ويكون الاهتزاز بمعنى: الاستبشار والقبول.. والعرب تقول فلان يهتز للمكارم ولا تعنى: اضطراب جسمه، وإنما تعنى ارتياحه إليها وقبوله عليها، وذلك مشهور فى الأشعار.

وقد قال بعض أهل العلم: إن المراد بذلك السرير الذى حمل عليه سعد وسمى ذلك عرشا، وما أرى هؤلاء تأولوا هذا إلا على ما وقع فى بعض الروايات: «اهتز العرش بحذف اسم: الرحمن[4] جلت قدرته.. وأما مع ذكر اسمه سبحانه وتعالى كما رواه مسلم فيبعد هذا التأويل.

[باب من فضائل زينب أم المؤمنين رضى الله عنها]

قوله صلى الله عليه وسلم: «أسرعَكُنَّ لحاقا بى أطولكُنَّ يدًا»[5]

قال الهروى:[6] يقال فلان طويل اليد وطويل الباع. إذا كان سمحا جوادا. وفى ضده: قصير اليد والباع، وجعد الكف، وجعد الأنامل.

(١) هكذا فى د،ح. وفى ز: المراد له. والصواب ما أثبت.
(٢) سورة يوسف آية: ٨٢.
(٣) راجع (النهاية لابن الأثير : حبب).
(٤) هكذا ذكر فى نسختي د، ز، (م) وفى (ح): فى بعض الروايات بحذف اسم الرحمن، وفى التونسية: اهتز عرش الرحمن. راجع ما سبق فى ص ٦٠٤ من هذا الجزء من الكتاب.
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩٠٧).

[باب فضائل أم سليم[1] وأم أنس بن مالك[2] وبلال[3] رضى الله عنهما]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «فَسَمِعْتُ خَشْفَةً»[4]

قال أبو عبيد: الخشفة: الصوت ليس بالشديد. يقال: خشف يخشف خشفا. إذا سمعت له صوتا أو حركة.

وقال شمر[5]: يقال: خَشْفَةٌ وخَشَفَة.

وقال الفراء: الخَشْفَةُ: الصوت الواحد. والخَشَفَةُ: الحركة إذا وقع السيف على اللحم.

وقوله عليه السلام: «ثم سمعت خشخشة»[6] أى: حركة.

قال الهروى فى حديث على وفاطمة رضى الله عنهما: «دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فتخشخشنا» [7] أى: تحركنا..

[باب من فضائل أبى طلحة الأنصارى[8] رضى الله عنه]

قوله: «فصادفته ومعه ميسم»[9] الميسم: ما يوسم به البعير. والسمة: العلامة. ومنه

---

(١) أم سليم بنت ملحان: واسم ملحان مالك بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب.
راجع (الطبقات ٨:٤٢٤، والإصابة ٤:٤٦١).

(٢) أم أنس بن مالك.

(٣) بلال بن حمامة المؤذن: حمامة أمه وأبوه رباح.
راجع (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح توثيق وتحقيق د. عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطىء) صفحة ٥٦٦ ط. دار الكتب ١٩٧٤م

(٤) خشفة: هى: حركة المشى وصوته. وقال أيضا: خشفة بفتح الشين.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩٠٨).

(٥) شمر بن حمدويه الهروى اللغوى ـ بفتح الشين وكسر الميم ككتف. وقال الصاغانى: والعامة تقول: شمر.
راجع (التاج للزبيدى).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:٢٤٥٧).

(٧) راجع (النهاية لابن الأثير: خشف).

(٨) أبو طلحة الأنصارى زيد بن سهل بن الأسود زوج أم أنس بن مالك.. كان ممن شهد بدرا وجوامع المشاهد، وكان من فرسان رسول الله صلى الله عليه وسلم. مات بالمدينة سنة ٣٤هـ وصلى عليه عثمان بن عفان.
راجع (الإصابة ١:٥٦٦).

(٩) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:صفحة ١٩٠٩).

قوله عز وجـل:﴿سَنَسِمُه عَلَى الخُرطُوم﴾[1] أى: سنجعل على أنفه سوادا يـوم القيامة يعرف بـه.. وقيل: عبّر عـن الوجـه بالخرطـوم؛ لأنـه منه. والمعنـى: سنسود وجهـه. والخرطوم مـن الإنسان: الأنف ومن السباع موضع الشفة.

[باب من فضائل عبد الله بن مسعود[2] رضى الله عنه]

قولـه: «قرأت على رسول الله صلى اللـه عليه وسلم: بضعـا وسبعين سورة»[3] البضع والبضعة واحد. . ومعناهما: القطعة مـن العدد. قال ابن السكيت:[4] البِضع والبَضع لغتان بمعنى واحد فى العدد ـ بكسر الباء وبفتحها ـ وقال الهروى: العرب تستعمل البضع فيها بين الثـلاث إلى التسع.. وقـال ابن الأنبـارى: قال قتـادة: البضع يكـون بين الثلاث والتسـع[5] والعشر. وقال أبو عبيدة:[6] البضع ما بين الثلاث والخمس.. وحكـى عنه غير ابن الأنبارى: البضع من الـواحد إلى الأربعة[7] قال ابن الأنبارى:[8] وقال الأخفش: البضـع من واحد إلى عشرة.. وقال الفراء: البضـع ما دون العشرة. قال غير ابن الأنبارى: قال ابـن عباس: البضع من الثلاث إلى العشرة وقال مجاهد: من الثلاث إلى السبع.

وحكى ابـن الأنبارى: أن رسول اللـه صلى الله عليه وسلم قـال لأبى بكر رضـى الله عنه لما نزلـت ﴿سَيَغْلِبُون فى بِضع سنين﴾[9] البضعُ: مـا بين السَّبع والتِّسع. وقال ابـن سلام فى التفسير: فلما مضت سبع سنين ظهرت الروم على فارس.

---

(١) سورة القلم آية: ١٦.

(٢) عبدالله بن مسعدة بن مسعود الفزارى من كبار القـواد فى العصر الأموى؛ يلقبه المؤرخون بصاحب الجيوش، لأنه كان يؤمر على الجيوش فى غزو الروم أيـام معاوية.. تربى فى بيت فاطمة بنت رسول الله صلى اللـه عليه وسلم، ثم كان عند على واستماله معاوية، فصار من أشد الناس على على.
وغزا الروم سنة ٤٩هـ. ثم كان على جند دمشق بعد واقعة الحرة سنة ٦٣هـ. وعاش إلى خلافة مروان.
راجع (الأعلام للزركلى ٤:٢٧٩).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦:١٦).

(٤) ابن السكيت: راجع (١:٤٤ من هذا الكتاب).

(٥) هكذا فى ز،ح. وفى د: البضع بين الثلاث والتسع.

(٦) هكذا فى نسختى د،ز. (ح). وفى م: قال أبو عبيد.

(٧) هكذا فى ز،ح. وفى د: من الواحدة إلى الأربع.

(٨) ابن الأنبارى. راجع (٢:٥٢٨ من هذا الجزء من الكتاب).

(٩) سورة الروم آية ٢و٣

قال ابن الأنبـارى: ويقال: فى عدد المؤنث بضـع، وفى عدة المذكر:[1] بضعة؛ فمجراه مجرى خمس وخمسة، وست وستة.

قال: وأمـا البضعة من اللحـم فمفتوحة الباء ــ وجمعها: بضع وبضـع.. قال الهروى: والبضاعة: القطعة من المال يتَّجر فيها[2] يقال: بضعت الشىء. أى: قطعته.

قال الزجاجى:[3] البضَائع: قِطَع الأموال. مشتق من البضع وهو القطع.

قوله «فكنا حينا».[4]

الحين: اسم كـالوقت يصلح لجميـع لأزمان كلها طـالت أو قصرت. وقال ابن عـرفة: الحين: القطعة من الدهر كالساعة [5] فما فوقها.

[باب من فضائل أبى دجانة سماك بن خَرَشَة رضى الله عنه]

قوله: «فأحْجَم القوم»[6]

أى: تأخروا. يقال: أحجمت عن الأمر. إذا تأخرت عنه.

[باب من فضائل أبى ذر رضى الله عنه]

قوله: «فنثا علينا الذى قيل له».

أى: أشاعة. يقال: نثوت الحديث أنثوه إذا أذعته وأشعته.

قوله: «فَقرَّبْنا صِرْمتنا».

---

(١) هكذا فى ز،ح. وفى د: وفى عدد المذكر.
(٢) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح: بها.
(٣) الزجاجى: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجى البغدادى، لزم الزجاج فنسب إليه، وهو صاحب الجمل: الكتاب المشهور فى النحو توفى (٣٣٩).
راجع (البغية ٢:٧٧).
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩١١).
(٥) هكذا فى د. وفى ز: الحين وقت من الدهر كالساعة.
(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩١٧).
(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:٢٤٧٣).

الصِّرمةُ: القطعـة من الإبل وصـاحبها: مصرِم. وقـد تكون الصرمة فى غير هـذا القطعة من النخل. قال ابن السكيت: والصرم أبيات مجتمعة.

وقوله: «نَافرأُنيس».[1]

قـال أبو عبيـد: فى هذا الحديـث: المنافـرة: أن يفتخـر الرجـلان كل واحـد منهما على صاحبـه، ثم يحكما بينهما رجلا. وقل غيره: المنـافرة: المحاكمة: تنـافرنا إلى فلان. تحاكمنـا أينا أعز نفرا وأخير.

وقوله: «كأنى خفاء»[2]

قال أبو عبيد: الخفاء ـ ممدود ـ وهو الغطاء وكل شىء غطيناه بشىء من كساء أو ثوب أو غيره فذلك الغطاء هو خفاء. وجمعه: أخفية.

وقوله: «فراث على[3] »

أى: أبطأ وهو رائث أى: مُبطىء محتبس.

وقوله: «على أقراء الشعر»[4]

أى: على طرقه وأنواعه واحدها: قرء. وهذا الشعر على قرء هذا. أى: على طريقته.

وقوله: «ليلة قمراء إضحيان».[5]

أى: مضيئـة.. حكـى ابن عـاصـم[6] فى كتـاب الأنـواء يقال قمـر إضحيـان، وليلـة إضحيان. إذا كانت مضيئة بالقمر، وإضحيانة وضحياته.

قال الهروى: وضحياء أيضا، ويوم ضحيان.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: صفحة ١٩١٩).
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩١٩).
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩١٩).
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩٢٠).
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩٢١).
(٦) ابن عـاصـم: صاحب كتـاب الأنواء. تعدد التأليـف فى الأنواءفى كتب متعذدة، ولكـن ليس فيها كتاب الأنـواءلابن عاصم.
راجع (المعلم ط. تونس ٣: ٤٩٠).

وقوله: «فقد عنى صاحبه».[1] .

أى: كفنى. يقال: قدعته وأقدعته إذا كففته ومنعته.

وقوله: «شَنِفُوا له»[2]

أى: أبغضوه يقال: شنف له (شنفا)[3] إذا أبغضه. والشنف الشانىء المبغض. قال صاحب الأفعال: شنفته ـ بكسر النون ـ أى: أبغضته. وأشنفت الجارية جعلت لها شنافا.

وقوله: «فتنافرا إلى رجل من الكهان»[4]

أى: فتحاكما يقال: نافرته نفارا. أى: حاكمته.

قال زهير:

فَـإنَّ الحَـقَّ مَقْطَعُـهُ ثَـلاثٌ ... يَـمِـينٌ أونِفَـارٌ أو جِـلاءٌ[5]

وقوله: «فما أجد سخفة الجوع»[6]

يعنى رقته وهزاله. قال أبو عمرو: والسخف: رقة العيش، وأيضا رقة العقل.

قوله: «فثار القوم».

يقال: ثار القوم يثورون.

[باب من فضائل عبد الله بن عمر، رضى الله عنهما]

وقوله: «كقرنى البئر»[7]

قال الهروى: قرنا البئر هما منارتان تبنيان من حجارة أو مدر على رأس البئر من جانبيها، فإن كانتا[8] من خشب فهما: زرنوقان. ويقال للزرنوق أيضا: القامة والنعامة.

(١و٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: صفحة١٩٢١.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح وساقطة من د.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩٢١).

(٥) راجع (ديوان زهير بن أبى سلمى ـ الناشر: الدار القومية ص ٧٥ ـ القاهرة سنة ١٩٢٢.

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى٤ صفحة ١٩٢٢).

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٤٧٩).

(٨) هكذا فى نسختى د، ز (م). وفى (ح) والتونسية: فإن كانا. والصواب ما أثبت.

قال الزجاج:[1] النعائم: الخشب التى تكون على البئر تعلق فيها البكرة والدلاء.

قال الشيخ: خرج مسلم فى فضـائل عبد الله بن عمرو بن حرام ـ قـال مسلم: حدثنا محمد بن أحمد (قال)[2] حدثنا زكريا حدثنا عبيد الله عـن عبد الكريم عن محمد بن المنكدر عن جابر هكذا روى عن الجلودى والكسائى.[3]

وعند أبى العلاء بن ماهان: عبد الكريم عـن محمد بن على عن جابر: جعل بدل محمد ابن المنكدر[4] محمد بن على، وهو ابن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم.

ومن حديـث محمد بن المنكدر عن جابـر خرجه أبو مسعود الدمشقـى، قال بعضهم: وهو الصواب.

وخرج مسلم أيضا فى فضائل جرير بن عبد الله البجلى[5] قال:

«فجاء بشير جرير أبـو أرطاة حصين بن ربيعة»[6] وفى بعض النسخ بالسين. وكذلك وقع عند الجلودى والكسائى ورواتها[7] (بالسين)[8] .

قال بعضهـم: وليس بشىء. ووقع عنـد ابن ماهـان وحده حصين ـ بالصـاد المهملة ـ وهو الصواب.

[باب فضائل حسان بن ثابت، رضى الله عنه]

قول عـائشة رضـى الله عنها فى حسـان: «كان ينـافح عن رسـول الله صلى اللـه عليه وسلم»[9]

---

(1) الزجاج : هو إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق الزجاج. كان من أهل الفضل والدين علاوة على علمه الجم وهو صاحب كتاب (معانى القرآن) وغيره توفى سنة ٣١١هـ راجع (البغية ١:٤١٣).

(٢) من «د».

(٣) الجلودى: راجع (ما سبق فى ج ١ : ٤٢ من هذا الكتاب).

(٤) محمد بـن المنكدر بن عبداللـه القرشى أبوعبـدالله، من سـادات قريش وعباد أهـل المدينة وقراء التابعين. مـات سنة ١٣٠هـ وقد نيف على السبعين.

ـ راجع (التقريب ٢:٢١٠، وتاريخ الثقات٤١٤).

(٥) جرير بن عبدالله البجلى أبـوعمرو، وكان ممن هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلـم ما حجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا رآه إلا تبسـم فى وجهه. سكن الكوفـة، فلما وقعت الفتنة خرج هو وعـدى بن حاتم وحنظلـة الكاتب وقالوا: لا نقيم ببلدة يشتم فيها عثمان فخرجوا إلى قرقيسياء وسكنوها. ومات سنة ٥١هـ.

راجع (الإصابة فى معرفة الصحابة ١:٣٢ وطبقات ابن سعد ٤:٥٤).

(٦) هكذا فى نسختى د، ز، وفى م والتونسية الحسين بن ربيعة.

(٧) هكذا فى ز،ح، فى د: واتها، والصواب ما أثبت.

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من (م) لم تذكره باقى النسخ.

(٩) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ٤٦).

أى: يدافع ويذب.. ويقال: نفحت الدابة برجلها. إذا رمحت به.. وقوله: «ثم أدلع لسانه». تقدم ذكره.

وقوله: «لأفرينهم فرى الأديم».[1]

أى: لأقطعنهم قطع الجلد. قال صاحب الأفعال: فريت الجلد[2] قطعته على جهة الإصلاح والتقدير: وأفريت الشيء قطعته على جهة الإفساد وأفريته أيضا: شققته.

[باب من فضائل أبى هريرة الدوسِىِّ رضى الله عنه]

وقوله: «شغلهم الصفق بالأسواق»[3] قال الهروى: يقال أصفق القوم على الأمر. وصفقوا بالبيع والبيعة.

وقوله: «فبسطت بردة على».[4]

قال شمر: البردة هى الشملة المخططة وجمعها: برد وهى النمرة.

[باب من فضائل أهل بدر رضى الله عنهم وحاطب بن أبى بلتعة]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإن بها ظعينة»[5]

الظعينة: الهودج، وسميت المرأة ظعينة لأنها تكون فيه.

[باب من فضائل الأشعريين رضى الله عنهم]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإن الأشعريين إذا أرسلوا فى الغزو»[6] .

أى: نفدْ زادهم. يقال: أَرْسَلَ الرَّجُلُ وأقوى وأنفض إذا فَنِيَ زاده..

---

(١) هكذا فى نسختى د. ز وجاء فى مسلم : «لأفرينهم بلسانى فرى الأديم».
راجع (صحيح بمسلم بشرح النووى ١٦ : ٤٩).

(٢) هكذا فى د. وفى ز، ح: فريت الأديم.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:٢٤٩٢).

(٣، ٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: صفحة ١٩٤٠).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤: صفحة ٢٤٩٤).

(٦) هكذا ما ذكره المازرى فى نسخ المعلم وأما ما ذكر فى مسلم فهو:
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الأشعريين إذا أرملوا فى الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم فى ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم فى إناء واحد بالسوية فهم منى وأنا منهم».

باب فضائل جعفر بن أبى طالب، وأسماء بنت عميس وأهل سفينتهم رضى الله عنهم

قول أسماء: «يأتُونَنِي أرْسَالاً يسألوننى».[1]

تعنى: أفواجا فرقا متقطعة. يقال: أورد إبله أرسالا إذا أوردها متقطعة. وأوردها عراكا إذا أوردها جماعة.

[باب من فضائل الأنصار[2] رضى الله تعالى عنهم]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «الأنصار كرشي وعيبتى»[3]

أي: جماعتى وخاصتى الذين أثق بهم[4] وأعتمدهم فى أمورى.

قال الخطابى: ضرب المثل بالكرش؛ لأنه مستقر غذاء الحيوان الذى يكون به بقاؤها. والعيبة: هى التى يخزن فيها المدخر ثيابه[5] ويصونها.. ضرب المثل بها: يريد لأنهم موضع سره. قال: والكرش أيضا عيال الرجل وأهله.

فى هذا الحديث: فضيلة الأشعريين وفضيلة الإيثار والمواساة وفضيلة خلط الأزواد فى السفر، وفضيلة جمعها فى شىء عند قلتها فى الحضر ثم يقسم، وليس المراد بهذا القسمة المعروفة فى كتب الفقه بشروطها، ومنعها فى الربويات، واشتراط المواساة وغيرها..وإنما المراد هنا إباحة بعضهم بعضا ومواساتهم بالموجود.

هذا وقد ذكر باب فى فضائل الأشعريين رضى الله عنهم، وآخر فى فضائل أبى موسى، وأبى عامر الأشعريين رضى الله عنهما فى مسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ٥٨ وبعدها).

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩٤٧).

(٢) الأنصار : هم سكان المدينة الذين آمنوا بالله ورسوله، وناصروا رسوله والمؤمنين.

وذكر فى أول باب فضائل الصحابة عن الجمهور من تفضيل الصحابة كلهم على جميع من بعدهم وسبب تفضيل نفقتهم أنها كانت فى وقت الضرورة وضيق الحال بخلاف غيرهم، ولأن إنفاقهم كان فى نصرته صلى الله عليه وسلم وحمايته، وذلك معدوم بعده، وكذا جهادهم وسائر طاعتهم وقد قال الله تعالى : (لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل) الآية ١٠ من سورة الحديد.هذا كله مع ما كان فى أنفسهم من الشفقة والتودد والخشوع والتواضع والإيثار والجهاد فى الله حق جهاده، وفضيلة الصحبة ولو لحظة لا يوازيها عمل، ولا تنال درجتها بشىء، والفضائل لا تؤخذ بقياس (ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء) الآية ٢١ من سورة الحديد.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ٩٣).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٥١٠).

(٤) هكذا فى ز. وفى د : وخاصتى ومن أثق بهم.

(٥) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح) : يخزن فيها المرء حر ثيا به.

[باب فى خير دور الأنصار رضى الله عنهم]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «وفى كُلِّ دور الأنصارِ خيرٌ».(١)

قال الهروى: الدور هاهنا: قبائل اجتمعت فى محلة فسميت المحلة دارا. ومنه الحديث الآخر «فما بقيت دار إلا بنى فيها مسجد» أى: ما بقيت قبيلة.

وقول حسان فى شعره بمدح عائشة رضى الله عنها:

حَصَانٌ رَزانٌ ما تُزَنُّ بريبةٍ   وتُصْبِحُ غَرثى من لُحُومِ القَوافِلِ(٢)

يقال: امرأة حصان ـ بفتح الحاء ـ بينة الحصن إذا كانت عفيفة، وفرس حصان ـ بكسرها ـ بينة التحصن(٣) إذا كانت منجبا(٤) وبناء حصين: بين الحصانة إذا كان محكما منيعا.

ويقال رجل رزين. أى: حصيف العقل، وامرأة رزان.

وقوله: «لا تزن بريبة».

أى: لاتتهم بريبة يقال: أزننت الرجل بالشر إذا اتهمته به. قال صاحب الأفعال: يقال: زننت الرجل وأزننته: ظنت به خيرا أو شرا أو نسبتها إليه.

وقوله: «غرثى»(٥)

يعنى: جائعة. يقال: رجل غرثان وامرأة غرثى. يريد: أنها لا تغتاب الناس؛ فتكون بمنزلة من يأكل لحومهم ويشبع منها لكنها غرثى جائعة منها.

[باب من فضائل نساء قريش]

قوله صلى الله عليه وسلم: «وأحناه على ولدٍ»(٦) يعنى: أشفقه.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٥١١).

(٢) راجع (ديوان حسان بن ثابت ص ٨٤ ط. الإيمان بشارع مسجد البنات سنة ٣٢١ هـ).

وهو حسان بن ثابت بن المنذر الأنصارى، ويكنى أبا الوليد وأبا الحسام.. جاهلى إسلامى متقدم الإسلام. قال ابن قتيبة : عاش ستين سنة فى الجاهلية، وستين سنة فى الإسلام، وهو من المخضرمين. عمى فى آخر عمره).

راجع (الاستيعاب ١:١ ٣٤).

(٣) هكذا فى نسختى د، ز والتونسية وفى (ح) : بين التحصن. وفى (م) : بينة: التحصين.

(٤) هكذا فى نسختى د، ز. وفى التونسية ، ح : إذا كان منجبا.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : صفحة ١٩٣٤).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢٥٢٧).

قال الهروى: يقال حَنا عليه يحْنُو، وحنى يُحْنِى، وأحنى يحنى. إذا أشفق عليه وعطف [عليه][1].

قال الهروى: وفى الحديث: «أنا وسَفْعاءُ الخدين الحانيةُ على ولدها كهاتين يوم القيامة»[2]. الحانية: التى تُقِيم على ولدها لا تتزوج. يقال: حَنتْ عليهم؛ فإن تزوجت فليست بحانية.

[باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يأتى على الناس زمانٌ تغزُو فِئام من الناس»[3] أى: جماعة.

وقول ابن عمر: «فوهِلَ الناس»[4].

[باب قوله صلى الله عليه وسلم: لا تأتى مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم]

يقال: وهَل بفتح الهاء - يَهِلُ وهلا. مثل: ضربَ يضربُ ضربًا ومعناه: غلط. وأيضا: الوهْل - بإسكان الهاء - أن يذهب وهمك إلى الشيء، وليس كذلك.. وأما وهِلْتُ - بكسر الهاء - أوهَلُ وهَلاً على مثال: حَذِرْتُ أحْذَرُ حَذرًا؛ فمعناه: فزعتُ.

قال: والوهَلُ - بفتح الهاء - الفزع.

قال الشيخ: وفقه الله: حديث حاطب بن أبى بلتعة شرحناه بعد هذا.. مع حديث جريج وغيره.

قال الشيخ: خرج مسلم فى الفضائل أيضا: «حدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبى شيبة، ومحمد بن العلاء كلهم عن أبى معاوية، عن الأعمش، عن أبى صالح عن أبى هريرة. قال:

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من ح، وساقطة من نسختى د، ز.
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ١ : ٣٣٨).
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٥٣٢).
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ٨٩).

[تحريم سب الصحابة]

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لاتَسبُّوا أصحابى»[1] الحديث.

هكذا قال مسلم فى إسناده هـذا الحديث عن شيوخه عن أبى هريـرة. قال أبو مسعود الدمشقى[2] :

هذا وهم. والصـواب من حديث أبى معاويـة عن الأعمش عن أبى صالـح عن أبى سعيد الخدرى لا عن أبى هريرة[3] .

وكذلك رواه يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبى شيبة، وأبو كُرَيب والناس[4] .

وسئل الدارقطنى عـن إسناد هذا الحديث؛ فقال: يرويه الأعمـش واختلف عنه فرواه زيد بن أبى أمية عنه[5] عن أبى صالح، عن أبى هريرة.

وقال أبـو مسعود: عـن أبى داود عن شعبـة، عن الأعمـش عن أبى صـالح عـن أبى هريرة.

كذلك أيضا: واختلف على أبى عوانة عنه، فـرواه عفان ويحيى بن حمادٍ عن أبى عوانة عن الأعمش كذلك.

ورواه مُسدَّدُ وأبـو كامل وشيبان عـن أبى عوانـة؛ فقالوا: عـن أبى هريرة وأبـى سعيد، وكذلك قال نصر بن على عن أبى داود[6] عن الأعمش.

قال مُسدد: عن الحرشى عن أبى سعيد وحده بغير شك وهو الصَّواب عن الأعمش.

ورواه زائدة عن عاصم عن أبى صالح عن أبى هريرة، والصحيح: عن أبى صالح عن أبى سعيد[7] .

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ٩٢).

(٢) أبو مسعود الدمشقى : إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى الحافظ مصنف كتاب الأطراف، وأحد من رزق هذا العلم، مات سنة ٤٠١ هـ.

(٣) راجع (تذكرة الحفاظ رقم ٩٧٧ ـ ١٠٦٨ ط. القاهرة).

(٤) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (م) : و إلياس. والصواب ما أثبت.

(٥) زيد بن أبى أنيسة عن الأعمش عن أبى صالح هكذا فى نسختى د، ز، وما أثبت عن صحيح مسلم شرح النووى ١٦ : ٩٢).

(٦) الخريبى : هكذا فى د. وفى ز، ح : الحريبى (وما أثبت عن شرح النووى فى صحيح مسلم ١ : ٩٢).

(٧) ما بين القـوسين ذكر فى نسختى د، ز وبـاقى النسخ.. وذكره النـووى فقال: والصواب مـن روايات الأعمش عـن أبى صالح عـن أبى سعيد، ورواه زائدة عن عاصم عـن أبى صالح عن أبى هـريرة .. والصحيح عن أبى صالح عن أبى سعيد ، والله أعلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ٩٢).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ما أدركَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفه».[١]

العرب تُسمِّي النِّصف: النَّصِيف. كما قالوا في العُشر: عَشِيرٌ وفي الخمس: خَمِيسٌ.

وفي الثمن ثمين، وفي التسع: تسيع، قاله أبو زيد والأصمعي.

قال أبو عبيد: واختلفوا في السُّبع والسدس والربع؛ فمنهم من يقول: سَبِيعٌ وسديسٌ وربيعٌ ومنهم من لا يقول ذلك، ولم أسمع أحدا منهم يقول في الثُّلثِ[٢] شيئا.

قال الشيخ: خرج مسلم في آخر كتاب الفضائل حديثا مقطوعًا:

«حدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا أبو اليمان أخبره شعيب»، ثم قال: ورواه « الليث بن سعد[٣] عن عبد الرحمن بن خالد بن مُسافرٍ كلاهما عن الزهري بإسناد مَعْمرٍ بمثل حديثه[٤]».

وهذا الحديث يرويه الزُّهري[٥] عن سالم وأبي بكر بن عبد الرحمن عن ابن عمر.

قال صَلَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فلما سَلَّم قام فقال: أرأيتكُم ليلتكم هذه». وذكر الحديث[٦].

قال الشيخ: قال بعضهم: هذا أحد الأربعة عشر حديثًا، التي خرجها مسلم مقطوعة الأسانيد.[٧]

---

(١) ولا نصيف: قال أهل اللغة: النصيف: النصف. وفيه أربع لغات: نصف بكسر النون، ونصف بضمها، ونصف بفتحها، ونصيف بزيادة الياء.
حكاهن القاضي عياض في (المشارق) عن الخطابي. ومعناه: لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ ثوابه في ذلك ثواب نفقة أحد أصحابي مدا ولا نصف مد.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ٩٣).

(٢) هكذا في ز، ح. وفي د: الثلاث شيئا. والصواب ما أثبت.

(٣) الليث بن سعد الفهمي مولى فهم بن قيس غيلان كنيته أبو الحارث. كان مولده سنة ٩٤هـ. ومات سنة ١٧٥هـ وكان أحد الأئمة في الدنيا فقيها ورعا وفضلا وعلما ونجدة وسخاء.
راجع (طبقات ابن سعد ٧ : ٥١٧ ومروج الذهب ٣ : ٣٤٩. وحلية الأولياء ٧ : ٣١٨).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ٩٠).

(٥) الزهري: راجع (ج ١ : ٤٣ من هذا الكتاب ط. القاهرة.

(٦) ورواية مسلم إياه موصولا عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١ : ١٧).

(٧) راجع مقدمة (صحيح مسلم بشرح النووي ١ : ١٧).

[باب من فضائل أويس القرني رضي الله عنه]

وقوله عليه السلام: «يأتِي عليكم أُوَيْسَ بن عامر[1] مع أمدادِ أهل اليمن من مُرادٍ، ثم من قَرَنٍ»[2] .

قال الشيخ: قَرَن ـ بفتح القاف والراء ـ حيٌّ من مراد وهو: قَرَنُ بن رومَان بن ناجِيَة بن مُرادٍ[3].

قال ابن الكلبيّ: ومراد اسمه: جابر[4] بن مالك بن أُدد بن زيد بن يَشْجُب بن غريب ابن زيد بن كهلان بن سَباد.

[باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها]

قوله في الحجاج: «ثم انطلق يتوذف»[5]

قال أبو عبيد: ومعناه يسرع. والتوذف: الإسراع. وقال أبو عمر: هو التَّبَخْتُر[6]

[باب قوله صلى الله عليه وسلم: كإبل مائة لاتجد فيها راحلة]

قوله صلى الله عليه وسلم: «تجِدونَ الناس كإبل مائة لا يجدُ الرجل فيها راحلة».[7]

---

(١) أويس بن عامر القرني من اليمن من مراد سكن الكوفة، وكان عابدا زاهدا متدينا فاضلا متخليا متقشفا متجردا متعبدا. اختلف في موته.
راجع (التاريخ الكبير ٦/ ١٣ وتهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٢).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ٩٤).

(٣و٤) راجع (هامش صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ٩٤).

(٥) مبيرها: أي: مهلكها .
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي١٦/ ٩٨).

(٦) راجع (هامش صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ٩٩).

(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : ١٠١).

قال القُتْبِىُّ [١] : الراحلة هى التى يختارها الرجل لمركبه، ورحله على النَّجابة وتمام الخلق وحسن المنظر، فإذا كانت فى جماعة الإبل عُرِفَت.

يقول: فالناس متساوون ليس لأحد منهم فضلٌ فى النسب، ولكنهم أشباه كإبل مائة ليس فيها راحلة. قال الأزهرى: الراحلة عند العرب تكون الجمل النجيب، والناقة النجيبة، والهاء فيه للمبالغة، كما يقال:[٢] رجل داهية ونسابة.. قال: وليس المعنى الذى ذهب إليه ابن قُتيبة من التساوى فى النسب بشىء، والمعنى عندى: أنه أراد صلى الله عليه وسلم أن الزهد فى النادر القليل من الناس، والكامل منهم فى الزهد فى الدنيا والرغبة فى الآخرة قليل.. قال: والراحلة سميت بذلك؛ لأنها ترحل، فهى فاعلة بمعنى مفعولة: كعيشةٍ راضيةٍ. أى: مَرْضِية، وماءٍ دافقٍ. أى: مدفوُق.

[فضائل حاطب بن أبى بلتعة،وأهل بدر رضى الله عنهم]

ذكر حديث حاطب بن أبى بَلْتَعَة[٣] وكتابه إلى ناسٍ من المشركين من أهل مكة يُخبرهم ببعض أمر النبى صلى الله عليه وسلم؛ فقال صلى الله عليه وسلم: «ياحاطبُ ما هذا؟ قال: لاتعجل علىَّ يارسول الله: إنى كنتُ امرءًا مُلصقًا فى قريش، وكان مَن معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهليهم، فأحببتُ إذْ فاتَنِى ذلك من النسب فيهم: أن أتخذ فيهم يدًا يحمون[٤] بها قرابتى، ولم أفعله كفرًا ولا ارتدادًا عن دينى، ولا رضًا بالكفر بعد الإسلام، فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «صدق. قال عمر رضى الله عنه: يارسول الله دعنى أضربُ عنق هذا المنافق. فقال: إنه شَهِدَ بدرا وما يُدريك لعلَّ الله اطلع على أهل بدرٍ؛ فقال: اعملوا ما شِئتُم فقد غفرتُ لكم»[٥]

---

(١) القتيبى : جاء فى مقدمة كتابه (الشعر والشعراء) لشيخ المحققين الأستاذ الكبير : محمود شاكر.
ومن الأخطاء العجيبة ما نقله الحافظ الذهبى فى (ميزان الاعتدال) عن الحاكم أنه قال: «أجمعت الأمة على أن القتيبى كذاب»؛ فقال الحافظ الذهبى: «هذه مجازفة قبيحة، وكلام من لم يخف الله»؛ ونقل السيوطى أن الذهبى قال أيضا ردا على الحاكم: «ما علمت أن أحدا اتهم القتيبى فى نقله مع أن الخطيب قد وثقه، وما أعلم أن الأمة أجمعت إلا على الدجال ومسيلمة.
راجع مقدمة (الشعر والشعراء لابن قتيبة ٥٨، ومقدمة (المعارف لابن قتيبة).

(٢) هكذا فى د. وفى ز: للمبالغة: يقول والصواب ما أثبت.

(٣) حاطب بن أبى بلتعة بن أردب بن حرملة بن يحيى بن عدى بْن الحارث الحجازى وهو والد عبدالرحمن بن حاطب حليف لبنى أسد بن عبدالعزى مات فى خلافة عثمان. وكان له يوم مات ٦٥ سنة.
راجع (الطبقات ٣/ ١١٤ والإصابة ١ : ٣٠٠.

(٤) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح، م: يحبون. والصواب ما أثبت.

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ٥٦ وما بعدها).

قال الشيخ: اختلف المذهب في المسلم: يُطَّلَعُ عليه أنه جاسوس على المسلمين؛ فقال مالك: يجتهد فيه الإمام. وقال ابن وهب: يُقتل إلا أن يتوب. وقال ابن القاسم[1] : يقتل ولا أعرفُ له توبة. وَفرَّق عبد الملك بين من عُرِفَ بالغفلة وكانت منه مرة وليس من أهل الطعن على أهل الإسلام، وبين المعتاد لذلك فقتل من اعتاد ذلك ونكَّل الآخر.

وقال سَحنُون: قال بعض أصحابنا: يُجلد جلدا منكلا ويُطال حَبْسه ويبقى في موضع يقرب فيه من المشركين.

واختار بعض شيوخنا: اعتبار ما كان عن فعله؛ فإن قتل المسلمون المسلم[2] بفعله ولولاه لم يقتلوا. قُتِل، وإن لم يقتلوا عُوقِبَ، وإن خَشِيَ أن يعود لمثلها خُلِّد في السجن.

ومذهب الشافعي: التجافي عن ذي الهيئة الغير المتهم[3] الفاعل ذلك بجهالة.. ويحتج في مثل هذه الصورة بحديث حاطب.

ولعل من أمر بقتله من أصحابنا رآه كالمحارب الذي طال أمره، فأراق الدماء لعظم ضرر هذا بالمسلمين، فيقتلُ إلا أن يتوب، ومن لم يُثْبِت التوبة له يراه كالزنديق والساحر، لما كانا مُسرَّين لفعلهما لم تُقبل توبتهما، فكذلك هذا لما كان مُسرًّا لفعله.

ومن لم ير قتلهم واقتصر على التنكيل لم يره كالمحارب؛ لأنه لم يباشر الفعل وإنما صار كالمغرى بذلك، أو الآمر به من لا تلزمه طاعته؛ فلا يستوجب القتل.

ومن فرق بين المعتاد وغيره رأى أن باعتياده يعظم جرمه ويشتد ضرره؛ فيحسن قياسه على المحارب، وإذا كانت منه الفلتة لم يحسن قياسه على المحارب.. وتجافي الشافعي عن ذي الهيئة الغير المتهم أخذا بظاهر حديث حاطب؛ ولأن الاجتهاد إذا أدى لإقالة عثرة مثل هذا لم يكن تَضْييعًا ولا تفرِيطاً.

ولما رأى مالك تفاوت هذا الجرم بتفاوت أحواله وما يُجنى من ثمرته، لم يمكنه تعيين حدٍّ فيه، وصرفه للاجتهاد على حسب ما حكيناه عنه.. هذا وجه اختلاف هذه الأقوال.

---

(١) ابن القاسم عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري، أبوعبدالله، ويعرف بابن القاسم. فقيه جمع بين الزهد والعلم تفقه بالإمام مالك ونظرائه مولده عام ١٣٢هـ وفاته بمصر عام ١٩١هـ. له «المدونة ـ ط» ١٦ جزءا وهي من أجل كتب المالكية رواها عن الإمام مالك.
راجع (الأعلام للزركلي ٤ : ٩٧).

(٢) هكذا في ز، ح : قتل المسلم المسلم بفعله. والمعنى واحد.

(٣) هكذا في نسختي د، ز. وفي ح: الغير المتهم. وفي التونسية: غير المتهم.

والذى يظهر لى أن حديث حاطب لا يستقل حُجة فيما نحن فيه؛ لأنه اعتذر عن نفسه بالعذر الذى ذكر؛ فقال صلى الله عليه وسلم: «صدق» فقُطِعَ على صدقِ حاطب لتصديق النبى صلى الله عليه وسلم له وغيره ممن يتجسس، لا يقطع على سلامة باطنه، ولا يُتَيَقَّنُ صدقه فيما يُعتذر به؛ فصار ما وقع فى الحديث قضية مقصورة لا تجرى فيما سواها، إذ لم يعلم الصدق فيه كما عُلِم فيها.. ويتنزل عندى هذا منزلة ما قاله العلماء من أهل الأصول فى الحكم إذا كان مُعَلَّلاً بعلَّةٍ مُعينة[1]؛ فإنه لا يقاس عليه كتعليله صلى الله عليه وسلم فى المحرم بأنه يُحشر مُلبّيا إلى غير ذلك مما ذكرناه فى موضعه فيما تقدم فى هذا الكتاب؛ ولو كان من اطلع على تجسسه كافرا، فإن كان ذِميًا عُلِم أنه عَيْنٌ لهم يُكاتبهم بأمر المسلمين انتقض عهده.

وقال سحنون:[2] يقتل ليكون نكالاً، و إن كان حربيا نزل بأمان سقط ما كان له من الأمان، وللإمام قتله أو استرقاقه.

قال سحنون: ولا خُمس فيه إلا أن يُسلم، فلا يُقتل و يبقى كأسير أسلم.

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى التونسية،م: مغيبة. والصواب ما أثبت.

(٢) سحنون. راجع (ج ١: ٤٥٢ من هذا الكتاب).

[كتاب البر والصلة والآداب]

[باب تقديم بر الوالدين على التطوع بالصلاة وغيرها]

ذكر حديث جُرَيْج [1] «وأن أمه صادفته يُصلى فدعته؛ فقال: اللَّهُم أُمى وصَلاتِى فاختار صلاته» الحديث[2]

قال الشيخ: ذكرأنها دعت عليه ألَّا يموت حتى يرُيه الموسات [قال][3] ولو دعت عليه أن يُفْتن لَفُتِن.

وهذا مما ينبغى أن يتأمل لأنه إن كان تماديه على الصلاة هو أولى من إجابة أُمه؛ فإنه غيرعاصٍ فى فعله ولا ملوم، فكيف تدعو عليه فَتُسْتَجاب دعوتها فيه وهو لم يظلمها؟ وإن كان عنده أن قَطْعَ الصلاة هو الواجب فى شرعه؛ فحينئذ يكون ملوما على أن قوله: اللهم أُمى وصلاتى. يُؤذن بتردده فى هذا، وأنه لم يكن ذلك عنده شرعا بينا، ولعلَّ أُمه تأولت أنه عَقَّها فدعت عليه فوافق القدر.

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «ولو دعت عليه أن يُفتن لَفُتِن» فيكون ذلك: بمعنى أنه كان سبق فى معلوم الله عز وجل أن يفتن بدعائها إلاَّأن يكون عاصِيًا بالتمادِى فلا يحتاج ذلك إلى اعتذارٍ.

وهذا الحديث على صحته يؤكد قول الأشعرية فى إثبات كرامات الأولياء وانخراق العادة لهم.

---

(١) جريج: هو عابد من بنى إسرائيل تكلم الصبى ببراءته كما جاء فى حديث مسلم (باب تقديم الوالدين على التطوع بالصلاة وغيرها).

وفى حديث جريج هذا فوائد كثيرة. منها : عظم بر الوالدين، وتأكد حق الأم، وأن دعاءها مجاب وأنه إذا تعارضت الأمور بدىء بأهمها، وأن الله تعالى يجعل لأوليائه مخارج عند ابتلائهم بالشدائد غالبا.. قال الله تعالى : (ومن يتق الله يجعل له مخرجا).

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ١٠٥ وما بعدها).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ١٠٥).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح وساقطة من د.

قوله: «أن رجلا أتاه وعليه شارةٌ[1] حسنة».

والشارة: الهيئة واللباس. يقال: ما أحسنَ شَوَارَالرجل وشارته! أى: لباسه وهيئته.

قال ابن الأعرابى: الشُورة: الجمال. بضم الشين ـ والشَّورة ـ بفتح الشين ـ الخجل.

[باب رغم أنف من أدرك أبويه أو أحدهما عند الكبر فلم يدخل الجنة]

قوله: «رَغِم أَنفُه»[2].

أى: ذَلَّ. قال ابن الأنبارى: الرغم: كل ما أصاب الأنف مما يؤذيه.

وقال ابن الأعرابى وأبو عمرو: رغم أنفه. أى: لصق بالرغام وهو تراب مختلطٌ برمل.. والرغم أيضا: المساءة، والغضب..يقال: فعلتُ ذلك[3] على رغم فلان. أى: على غضبه ومساءته.

[باب فضل صلة أصدقاء الأب والأم ونحوهما]

وقوله: «كان له حمارٌ يتروّح عليه»[4].

أى: بسيرعليه. يقال: رَوَّح القوم. إذا ساروا أى وقت كان. وفى الحديث:

«من راح إلى الجمعة»[5] أى. من خفَّ إليها ولم يُرِد رواح النهار.. هكذا قال الهروى وقد قدمنا نحن الكلام على مُقتضى قوله: «من راح». واختلاف المذهب فيه فى موضعه من هذا الكتاب.

---

(1) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩٧٧).
(2) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ١٩٧٨).
(3) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: فعلت كذا.
(4) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٥٥٢).
(5) راجع (النهاية لابن الأثير : روح).

[باب تفسير البر والإثم]

قوله صلى الله عليه وسلم: «الإثم: ما حاك فى صدرك»[1]

قال الليث: الحيك أخذ القول قلبك. يقال: ما يُحيك قولك فى فلانٍ! ولايحيك الفأس والقدوم فى هذه الشجرة! قال شَمِرٌ: الكلام الحائك:

هو الراسخ فى قلبك الذى يَهُمكَ.

قال الشيخ ـ وفقه الله ـ : خرج مسلم سند هذا الحديث عن النوَّاس بن سمعان الأنصارى.[2] هكذا قال فى إسناده الأنصارى، والمشهور فى نسب النواس الكلابى[3] إلا أن يكون حليفًا للأنصار. وهو النوَّاس بن سمعان بن خالد بن عمرو بن قُريط بن عبد بن أبى بكر بن كلاب.. هكذا نسبه الغَلاَّبى[4] عن يحيى بن معين.

[باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تباغضُوا ولا تَدابَرُوا»[5]

والتدابر: المعاداة. يقال: دابرتُ الرجل: عاديته. وقيل: معناه: لا تقاطعوا ولا تهاجروا لأن المتهاجرين إذا ولى أحدهما عن صاحبه فقد ولاَّه دُبره[6]

[باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تَجسسوا ولا تَحسسوا».[7]

التجسسُ عن بواطن الأمُور، وأكثر ما يقال ذلك فى الشر. والجاسوس: صاحب سرِّ الشَّر. وقال ثعلب:[8] التَّحسس ـ بالحاء ـ أن تطلبه لنفسك . وبالجيم ـ أن تطلبه لغيرك .

(١و٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٥٥٣ وصفحة ١٩٨٠).

(٣) النوامس بن سمعان الكلابى، له صحبة. سكن الشام، روى عنه أبو إدريس الخولانى وأهل الشام.
راجع (تاريخ الثقات ٣ : ٤١١ والإصابة ٣ : ٥٧٩).

(٤) هكذا فى نسختى د، ز، وفى م، ح: بتشديد اللام والظاهر بتخفيفها، وفي التونسية: العلاء . والصواب ما أثبت.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٥٥٩).

(٦) هكذا فى د. وفى ز: والله دبره . والأصوب ما أثبت.

(٧) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٥٦٣).

(٨) ثعلب: هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانى بالولاء ٢٠٠ هـ ـ ٨١٦ م ـ ٢٩١ هـ ـ ٩٠٤ م، أيام الكوفيين فى النحو واللغة، كان راوية للشعر محدثا مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة ثقة حجة له: الفصيح . ومجالس ثعلب.
راجع (الأعلام للزركلى ١ : ٢٦٧).

وقال غيره: التجسس - بالجيم - البحث عن العورات.. والتخسس - بالخاء: الاستماع.

قال الشيخ: خرج مسلم فى بعض طرق هذا الحديث:

«حدثنا محمد بن المثنى حدثنا أبو داود حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس:[1] أن النبى صلى الله عليه وسلم قال:

لا تحاسدوا. ثم عقَّب بعده بقوله: حدثنيه على بن نصر الجهضمى»[2]. هكذا عند أبى أحمد[3]. وهو الصواب.

وفى نسخة أبى العلاء: حدثنيه نصر بن على جعل بدل على بن نصر، نصر بن على.

وذكر مسلم بعد هذا بأحاديث: «حدثنا الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة»، ثم أردف على هذا «حدثنا على بن نصر حدثنا وهب بن جرير» ولم تختلف النسخ فى هذا الموضع فى هذه المتابعة:[4] أنها عن على بن نصر، وهو: أبو الحسن على بن نصر بن على بن نصر الجَهْضَمِى.. ومات على بن نصر هذا مع أبيه نصر بن على فى سنة واحدة سنة (خمسين ومائتين) مات الأب فى ربيع الآخر، ومات ابنه فى شعبان من السنة المذكورة.

---

(١) هكذا فى ز، ح. وفى د: حدثنا شعبة عن أنس: أن النبى (صلى الله عليه وسلم).
وما أثبت عن (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ١١٦).

(٢) وفى بعض النسخ: نصر بن على بالعكس. قالوا: وهو غلط. قالوا: والصواب: على بن نصر.
قال القاضى : قد اتفق الحفاظ على ما ذكرناه.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ هامش صفحة ١١٦ وما بعدها).

(٣) مسند أحمد : هو كتاب عظيم فى السنة شهد له المحدثون قديما وحديثا بأنه أجمع كتب السنة للحديث، وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم ى أمر دينه ودنياه.
وقد اشتمل على أربعين ألف حديث بالمكرر، ومن غير المكرر على ثلاثين ألفا، ومع ذلك فلم يستوعب الأحاديث كلها، ومن زعم ذلك فقد أخطأ.
قال الحافظ ابن كثير : لا يوازى مسند أحمد كتاب مسند فى كثرته وحسن سياقاته أحاديث كثيرة جدا، بل قيل: إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين فى الصحيحين قريبا من مائتين.
وفى المسند نحو ثلاثمائة حديث ليس بين أحمد وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها غير ثلاثة رواة.
والمسند الذى بين أيدينا اليوم ليس كله من رواية الإمام أحمد، ولكن أضاف إليه ابنه عبدالله زيادات ليست من رواية أبيه، وكذلك فعل الإمام أبو بكر القطيعى راوية المسند عن عبدالله بن الإمام أحمد.. وقال الأستاذ المحدث الشيخ أحمد البنا الشهير بالساعاتى فى مقدمة (الفتح الفتح الربانى: بتتبعى لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام الخ.
راجع (الحديث والمحدثون للأستاذ / محمد محمد أبوزهو سنة ٣٦٩ وما بعدها).

(٤) وذكر أن مسلما روى عنهما إلا أن لا يكون لنصر بن على سماع من وهب بن جرير وليس هذا مذهب مسلم؛ فإنه يكتفى بالمعاصرة وإمكان اللقاء.
قال ففى نفيهم لرواية النسخ التى فيها: نصر بن على نظر. هذا كلام القاضى، والذى قاله الحفاظ : هو الصواب وهم أعرف بها انتقدوه، ولا يلزم من سماع الابن من وهب سماع الأب منه، ولا يقال: يمكن الجمع؛ فكتاب مسلم وقع على وجه واحد، فالذى نقله الأكثرون هو المعتمد لاسيما، وقد صوبه الحفاظ.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ : هامش صفحة ١١٧).

[باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله]

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «التقوى هاهنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات»(١)

قال الشيخ: جعل بعض الناس هذا حجة على أن العقل محله القلب [لا فى الرأس](٢) وقد تقدم الكلام على هذا، وذكر خلاف الناس [فيه](٣) مبسوطًا [فى حديث «ألا إن فى الجسد مضغه»](٤) فأغنى عن إعادته هاهنا.

[باب النهى عن الشحناء والتهاجر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «اركُوا هذين حتى يَفيئَا»(٥) يعنى: أخِّروهُما.

قال ابن الأعرابى: رَكَاهُ يركُوه: إذا أَخَّره.

[باب فضل عيادة المريض]

وقوله: «عائد المريض فى مخرفة الجنة»(٦)

قال أبو عبيد: قال الأصمعى: واحد المخارف: مَخْرفٌ. وهو جَنَى النخلِ سُمى بذلك لأنه يُخْترفُ أى: يُجْتَنَى.

---

(١) أن الأعمال الظاهرة لا يحصل بها التقوى، وإنما تحصل بما يقع فى القلب من عظمة الله تعالى وخشيته ومراقبته. وما بين المعقوفتين زيادة مسلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ ـ ١٢١).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من قول المازرى ذكرت فى شرح النووى.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ١٢١).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح وساقطة من د.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من قول المازرى ذكرت فى شرح النووى.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ١٢٠ وما بعدها).

(٥) أركوا: هو بالراء الساكنة وضم الكاف، والهمزة فى أوله همزة وصل. أى: أخروا. وقال صاحب التحرير: يجوز أن يرويه بقطع الهمزة المفتوحة من قولهم: أركيت الأمر. أى: أخرته. وذكر غيره: أنه روى بقطعها ووصلها. والشحناء: العداوة. كأنه شحن بغضا له لملائه، وأنظروا هذين بقطع الهمزة أخروهما حتى يفيئا. أى: يرجعا إلى الصلح والمودة. وقوله تعالى. انظرونا [بالوصل والقطع] قراءتان وهما بمعنى راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ١٢١ ومابعدها).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ١٢٤ ومابعدها).

قال شَمِرٌ: المَخْرفةُ: سكة بين صفين من نخلٍ يُخْتَرَفُ من أيهما شاء. قال غيره: المخرفة الطريق؛ فمعنى الحديث أنه على طريق يُؤديه إلى طريق الجنة.. ومنه قول عمر رضى الله عنه« تُرِكْتُم[1] على مثل مخرفة النعم[2]»، أى: على مثل طُرقها.

قال الشيخ: خرج مسلم فى حديث: «من عاد مريضا لم يزلْ فى خُرفةِ الجنة حتى يرجع»[3] وحديث حماد بن زيد عن أبى قلابة، ومن حديث هُشَيْم ويزيد بن زُرِيع كلاهما عن خالد الحذَّاء عن أبى قلابة أيضا عن أبى أسماء[4].

قال بعضهم: يُروى إسناد هذا الحديث أيضا عن أبى قلابة عن أبى الأشعث عن أبى أسماء.. وذكره مسلم أيضا من حديث يزيد بن هارون عن عاصم الأحول عن أبى قلابة عن أبى الأشعث عن أبى أسماء.[5]

قال التِّرمِذى:[6] سألت البخارى عن إسناد هذا الحديث؛ فقال: رواه عاصم الأحول وأبوغَفَّارٍعن أبى قلابة عن أبى الأشعث عن أبى أسماء.. قال:

وأحاديث أبى قلابة عن أبى أسماء ليس فيها أبو الأشعث إلا هذا[7] الحديث الواحد.

قال الشيخ: قال بعضهم: ذكر الأثرمُ عن أحمد بن حنبل[8] أنه قال: وقع أبو قلابة إلى الشام وهو يروى عن أبى الأشعث وأبى أسماء، وأراه قد سمع منهما.

وروى أيضا: عن أبى الأشعث الصنعانى[9] عن أبى أسماء الرحبى عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم[10].

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز ـ ح ـ وفى التونسية: تركتكم.
(٢) راجع (النهاية لابن الأثير ٢: ٢٤).
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٥٦٨).
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٢٥).
(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٢٥ ومابعدها).
(٦) هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى ولد سنة ٢٠٩ هـ بترمذ. وكان إماما ثقة حجة. كف بصره فى آخر عمره، وتوفى رحمه الله تعالى ـ بترمذ سنة ٢٧٩ هـ عن سبعين عاما.
راجع (الحديث والمحدثون للأستاذ محمد محمد أبو زهو).
(٧) راجع (صحيح بشرح النووى ١٦ هامش ص ١٢٥).
(٨) الإمام أحمد بن حنبل: هو إمام الأئمة وحافظ الأمة وفقيهها: أبوعبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى المرزوى ثم البغدادى. ولد فى بغداد سنة ١٦٤ هـ. وقد توفى أحمد رحمه الله سنة ٢٤١ هـ. ببغداد وله عند العلماء حسن الذكرى وجميل الأحدوثة.
راجع (تاريخ ابن كثير ١٠: ٣٣٥).
(٩و١٠) ما بين الرقمين من م.

قوله صلى الله عليه وسلـم: «إن الله يقولُ يوم القيامة: يا ابن آدم مَرِضتُ فلم تَعُدْنى قال: يـاربُّ كيف أعودكَ وأنتَ ربُّ العـالمين؟ قال: أما عَلِمْـتَ أن عبدى فلانا مَرِضَ فلم تَعُده؟. أما علمت أنكَ لوعُدته لوجَـدتَّنى عنده! يا ابن آدم استَطْعمتُك فلم تُطعمنى! قال: ياربُّ أطُعِمُكَ وأنـتَ ربُّ العالمين! قال: أما عَلِمـتَ أنه استطعمكَ فلانٌ فلـم تُطِعمهُ. أما عَلِمتَ أنكَ لو أطعمتهُ لوجدتَ ذلك عندى»[1]

قـال الشيـخ: قد فُسِّرَ فى الحديـث معنـى المرض أن المراد بـه مرض العبـد المخلُـوق، وأضاف البارى سبحانه ذلك إلى نفسه تشريفًـا للعبد وتقريبًا له، والعرب إذا أرادت تشريف أحد أحلَّته محلَّها وعبرت عنه كما تُعبرعن نفسها.

وأما قوله عليه السلام: «لوعُدته لوجدتنى عنده». فإنه يريد: ثوابى وكرامتى. وعبرعن ذلك بوجـوده على جهة التجوز والاستعارة. وهذا سـائغ شائع فى لسان العرب. وقـد قدمنا ذكر أمثاله، وعلى هذا المعنى يُحمل قولـه سبحانه وتعالى:﴿ووجد الله عنده﴾[2] يعنى: مجازاة الله سبحانه، ومثل هذا كثير.

[تحـــريـــم الظـلـــم]

قـولـه صلى الله عليه وسلم فيما يُروى عن الله عزَّ وجلَّ أنه قال:«ياعبادى إنى حرَّمتُ الظلم على نفسـى وجعلتُه بينكـم مُحرمًا، فـلا تظالموا. ياعبـادى كُلكم ضـالٌ إلا من هَـديتهُ، فاستهدُونى أهْدِكُم»[3] الحديث.

قال الشيـخ: معنى قوله: «حـرمت الظلم على نفسى» أى: تقـدَّستُ[4] عنه وتعاليتُ عنه، والظلـم مستحيل منه تبـارك وتعالى جَـدّه؛ لأنه إنما يكون إذا تعـديت الحدود وتجوزت المراسم، والبـارى جلَّت قُدرتـه ليس فـوقه أحد يحدُّ لـه حدًا، أو يرسـم له رسْما، حتـى يكون متجـاوزا لذا لك ظالما، ولا فـوقه مـن يستحق أن يطيعـه، حتى يُحْلـل له الحلال ويحرم عليـه الحرام؛ ولكن تحريـم الشيء يقتضى المنع منـه والكف عنه؛ فسمـى البارى سبحانه تَقُّـدسهُ عن الظلم بهذا اللفظ؛ فقال: «حرمتُ الظلم على نفسى».

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٢٥ وما بعدها).
(٢) سورة النور آية ٣٩.
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٣١ وما بعدها).
(٤) هكذا فى نسختى د، ز. وفى التونسية: أى تنزهت، والمعنى واحد.

وأما قوله: «ياعِبَـادِى كُلكم ضال إلا مَن هَديتهُ». فكأن ظاهـره أن الناس على الضَّلالة يخلقُون إلا من هَدَاه الله سبحانه.

وقد ذكر فى الحديث الآخـر: أنهم على الفِطرة يُولدون.. وقد يراد بهذا هـاهنا وصفهم بما كانوا عليه قبل بعثة النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ إليهم، أو أنهم إن تُرِكُوا وما فى طباعهم من إيثار الراحة و إهمال النظر ضَلُّوا إلا من هداه الله سبحانه.

وظاهر هذا يُطابق مذهب الأشعرية فى قولهم:

إن المهتدِى بهِدُى اللـه اهتدى، وإنـه سبحانه إنما أراد هـداية مـن اهتدى مـن خلقه خاصة.[1]

والمعتزلة تقول: بأنه سبحانه أراد مـن سائر الخليقة أن يهتدوا، ولكن منهم من استحب العمى على الهدى.

وقوله صلى الله عليه وسلم هاهنا: «وكُلكم ضال إلا من هديته».

فجعل من هداه مُستثنى من الجملة يدلُّ على بطلان قولهم: إنه أراد هداية الجملة.

[ثواب المؤمن فيما يصيبه]

قوله صلى الله عليه وسلم: «مـا يُصِيبُ المؤمن [من] وصَبٍ ولانصبٍ»[2] . الوصبُ: لزوم الـوجع. ومنـه قوله عـز وجل: ﴿ولهم عـذابٌ واصِبٌ﴾[3] . أى: لازم ثابـت. والنَّصبُ: التعب[4]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «مَالَك يا أمَّ السائب تُرقرقينَ»[5] .

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: من اهتدى من خلقه.

(٢) هكذا فى نسختى د،ز. وفى م: مايصيب المؤمن وصب.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٣٠ ومابعدها).

(٣) سورة الصافات آية: ٩.

(٤) هكذا فى ز، ح. وجاء فى م بفتح النون و إسكان الصاد وكلاهما صحيح.

(٥) تزقزقين ـ بـزاءين معجمتين وفاءين، والتاء مضمومة. قـال القاضى: تضم وتفتح هذا هـو الصحيح المشهور فى ضبط هذه اللفظة، وادعى القاضى: أنهاروابة جميع رواة مسلم، ووقع فى بعض نسخ بلادنا بالراء والفاء.
ورواه بعضهم فى غير مسلم بالراء والقـاف معناه: متحركين حركة شديد. أى: ترعدين.. وفى حـديث المرأة التى كانت تصرع دليل على الصرع يثاب عليه أكمل ثواب.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٣١ وما بعدها).

قال أبـو عبيد: قولـه فى الحديث: «إن الشمس ترقْـرِقُ»: معناه: تَدُور وتجىء وتـذهب، ورقْرَقْتُ الثريد بالسمن إذا كثرته.

[بـــاب تحـــريـــم الظلـــم]

قولـه صلى الله عليـه وسلم: «لتُـؤَدُّن الحقوق إلى أهلها يـومَ القيامـة حتى يُقَـاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء».[1]

قال الشيخ: اضطرب الناس[2] فى إعادة البهائم؛ ووقف الشيخ أبو الحسن الأشعرى ـ رضى اللـه عنه ــ فى ذلك، وجَوَّز أن يعـاد المجانين، ومـن لم تبلُغه الدعـوة ويدخلـون الجنة. وجوز ألا يعادوا ولم يرد عنده[3] قطع فى ذلك. والمسألة: موقوفة على السمع.. وأقوى ما يتعلق به من يقطـع بإعادة البهائم قـوله عزَّوجلَّ: ﴿وإذا الـوحُوش حُشِرَت﴾[4] ومن لم يقطع على الإعادة يقـول معنى: ﴿حُشِرَت﴾. أى: ماتـت.. والأحاديـث الواردة فى ذلك عنـده فى ذلك من أخبار الآحاد إنما تُوجب الظن. والمراد من المسألة القطع.

وقد قال بعـض شيوخنا فى قوله: «يقـاد للشاة الجلحاء من الشاة القـرناء»: إن المراد به ضَرب مثِل ليُشعر[5] البارى سبحانه الخليقة أنها دار قصـاص ومجُازاة، وأنه لا يبقى عند أحد لأحدٍ حق[6] فضرب المثل بالبهائم التى ليست بمكلفة، حتى يستحق فيها القصاص؛ ليُفْهم منه أن بنى آدم المكلفين أحق وأولى بالقصاص بينهم.

ويصح عندى أن يخلـق البارى سبحانه هـذه الحركة فى البهائم فى الآخرة ليشعـر أهل الحشربما هم صـائرون إليه، مـن العدل بينهم، وسمـى ذلك قصـاصًا لا على معنـى قصاص التكليف، ولكن على معنى قصاص المجازاة.. والقطـع فى هذا لا سبيل إليه، وإجراء الكلام على ظاهره إذا لم يمنع منه عقل ولا سمع أولى وأوجب.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ : ١٩٩٧).

(٢) هكذا فى د. وفى ز، ح: العلماء.

(٣) هكذا فى د. وفى ز: عنه.

(٤) سورة التكوير آية ٥.

(٥) هكذا فى د. وفى ز: يشعر والصواب ما أثبت.

(٦) هكذا فى ز. وفى د: لايفى عند أحد حق.

والجلحاء: هي الجماء التي لا قرن لها. ويقال: قرية جلحاء: لا حصن لها. والأجلح من الناس: الذي انحسر الشعر عن جانبي جبهته. وسطح أجلح: الذي لم يحجب بجدار ولا غيره.

ومنه حديث أبي أيوب: «من باتَ على سطحٍ أجلح فلا ذمة له»[1].

وهودج أجلح: الذي لا رأس له.

قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يملي للظالم».[2] أي: يُمهل ويُؤخر ويُطيل له المدة.

قال ابن الأنباري في اشتقاقه من المَلْوة وهي المدة والزمان. قال غيره: يقال: ملوة. بفتح الميم وضمها وكسرها.

[باب نصر الأخ ظالما أو مظلوما]

قوله: «فكَسعَ رجل من الأنصار»[3]؛ يقال: كَسعْتُ الرجل. إذا ضربْتُ مؤخّره فاكتسع. أي: سقط على قفاه.

وفي حديث آخر «فضربَ[4] عرقوبَ فرسه حتى اكتسعت»[5]. أي: سقطت من مؤخرها: قال الهروي: «كسعَ رجلاً من الأنصار». أي: ضرب دبره.

---

(١) وفي سنن أبي داود: «من بات على ظهر بيت ليس له حجارة فقد برئت منه الذمة» لكنه مروي عن عبد الرحمن بن على ابن شيبان عن أبيه، لا عن أبي أيوب رضي الله عنه.
راجع (سنن أبي داود ٤: ٤٦٩).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٥٨٣).

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٥٨٤).

(٤) هكذا في نسختي د،ز. وفي ح: قصرت. وهو تحريف: فضرب، كما في حديث طلحة يوم أحد: فضربت.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٥٨٩).

[بـــاب تحريـــم الغيبـــة]

قوله:«وإن لم يكن فيه فقد بهَتَّه».[1]

يقال: بهَتَ فلان فلاناً. إذا كذب عليه فبهته، أى: تحير فى كذبه ﴿فبُهِتَ الذى كَفر﴾[2] أى: قُطِعت حُجته فتحير. والبُهتان: الباطل الذى يُتحير من بطلانه.

[باب مـداراة من يتقى فحشه]

قوله عليه السلام: «إن شرَّ النـاس منزلةً عند الله يومَ القيامة، مـن ودعه أو تركه الناسُ اتقاءَ فُحشه».[3]

قال شمر: زعمـت النَّحوية: أن العرب أماتُـوا مصدر يَدعُ وماضيـه.. والنبى صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، وقد قال: «لينتهينَّ الناس عن وَدْعِهم الجمعات» أى: تركهم.[4]

[بـــاب فضـــل الرفـــق]

قولـه صلى الله عليه وسلم: «إن اللـه رفيقٌ يحبُّ الرفـق ويُعطِى على الرفق مـالاُ يعطى على العنف، وما لايُعطى على ما سواه»[5]

قال الشيخ: البارى عزوجل لايُسمَّى إلا بما سمـى به نفسه أو سماه به رسوله صلى الله عليه وسلم أو اجتمعت الأمة عليه.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٥٩١).
(٢) سورة البقرة آية ٢٥٨.
(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٠٠٢).
(٤) هذا اللفظ من د.
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٥٩٣).

قال الشيخ أبو الحسن الأشعرى:[1] أو على معناه؛ وما لم يرد فيه إذن فى إطلاقه، ولا ورد فيه منع، ولم يستحل وصف البارى تعالى به ففيه اختلاف:

هل يبقى على حكم العقل لا يُوصف بتحليلٍ ولا تحريم أو بمنع؛ لقوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحُسنَى﴾[2] فأثبت كون أسمائه الحسنى؛ ولا حسن إلا ماورد الشرع به .

وبين المتأخرين من الأصوليين اختلاف أيضا: فى تسميه البارى سبحانه بما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة أخبار الآحاد ، فقال بعض المتأخرين من حُذَّاق الأشعرية : يجوز أن يُسمى بذلك ، لأن خبر الواحد عنده يقتضى العملَ به .. وهذا عنده من باب العمليات ، لكنه يمنع من استعمال الأقيسة الشرعية فيه وإن كانت يعمل بها فى المسائل الفقهية . ومال بعض المتأخرين منهم : إلى المنع من ذلك ولم ير خبر الواحد عن الواحد يجيز إطلاق التسمية [3] على الله سبحانه.. والأصل فى قول خبر الواحد والعمل به: إجماعُ الصحابة رضى الله عنهم ،وما فُهِمَ عنهم من المسائل المنقول عنهم استعمال خبر الواحد فيها فكأن من أجاز قبول خبر الواحد فى تسمية الله سبحانه فَهِمَ من مسالك الصحابة قبولهم ذلك فى مثل هذا،ومن منع منه لم يفهم من مسالِكهم قبول هذا، ولايثبت الإجماع عنده[4] على قبوله ، فلحق بما لم يقم عليه دليل ؛ فقوله فى هذا الحديث : «إن الله رفيق» إن لم يرد فى الشريعة بإطلاقه سوى هذا جرى على ما أَصَّلْتهُ لك هاهنا من الاختلاف .

ويحتمل : أن يكون قوله عليه السلام « رفيق » يفيد صِفة فعلٍ وهو[5] مايخلقه سبحانه من الرفق لعباده كأحد التأويلين فى تسميته (لَطِيفاً) أنه بمعنى مُلطِف . إلى هذا مال بعض أصحابنا.

وقال بعضهم : يحتمل أن يريد أنه ليس بعجُولٍ، وهذا يقارب معنى الحلم .

---

(١) راجع ترجمته فى (صفحة ٣٢٣ من هذا الجزء).

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح): (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) سورة الأعراف آية: ١٨٠ .

(٣) هكذا فى ز. وفى د: ولم يرخبر الواحد يجيز.

(٤) هكذا فى د، ح. وفى ز: ولا يثبت عنده الإجماع. والمعنى واحد.

(٥) هكذا فى ح. وفى نسختى د، ز، م والتونسية: وهى مايخلقه الله.

[باب من لعنه النبى صلى الله عليه وسلم أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلا لذلك، كان له زكاة وأجر ورحمة]

قوله صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُم إنما أنا بشر فأيُّما رجل من المسلمين سَببتهُ أو لعنته أو جلدتُّه فاجعلها له زكاة ورحمة».[1]

وفى بعض طرقه «إنما أنا بشر أرضَى كما يَرضى البشر وأغضبُ كما يغضب البشر؛ فأيما أحد دعوتُ عليه من أُمَّتى بدعوة ليس لها بأهل...»[2] الحديث.

قال الشيخ : إن قيل: كيف يدعونا صلى الله عليه وسلم بدعوةٍ على من ليس لها بأهل؟. وهذا مما لا يليق به صلى الله عليه وسلم.

قيل: المراد بقوله: «ليس لها بأهل» عندك فى باطن أمره لا على ما يظهر إليه صلى الله عليه وسلم مما تقتضيه حالته وجنايته[3] حين دعائه عليه؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم يقول: من كان باطن أمره وعندك أنه ممن ترضى عنه فاجعل دعوتى عليه التى اقتضاها ما ظهر إلىَّ من مُقتضَى حاله حينئذ طَهُوراً وزكاةً.

وهذا معنىً صحيحٌ لا إحالة[4] فيه، وهو صلى الله عليه وسلمُ مَتعبد بالظواهر، وحِسابُ الناس فى البواطن على الله تعالى.

فإن قيل: فما معنى قوله عليه السلام: «وأغضبُ كما يغضب البشر»، وهذا يشير إلى أن تلك الدعوة وقعت بحكم سورة الغضب، لا على أنها من مقتضى الشرع، فبقى السؤال على حاله.

قيل: يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن دعوته عليه أو سبه أو جلده كان مما خير بين فعله له عقوبة للجانى أو تركه والزجر له بما سوى ذلك؛ فيكون الغضب لله سبحانه بعثه على لعنته أو جلده، ولا يكون ذلك خارجا عن شرعه، ولا موقعا له فيما لا يجوز.

ويحتمل أن يكون خرج هذا مخرج الإشفاق منه صلى الله عليه وسلم.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٦٠١).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٠٠٧ ومابعدها).

(٣) هكذا فى د. وفى ز: حلاله وجنايته.

(٤) هكذا فى نسختى د،ز. وفى (ح).. وأما (م): لا بإحالة فيه. وهو تحريف.

وتعليم أُمته الخوف من تعدّى حدود الله سبحـانه؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم[1] يُهر الإشفاق مـن أن يكون الغضـب يحمله على زيـادة يسيرة فى عقوبـة الجانى لـولا الغضب مـا زادها ولا أوقفها، ويكـون ذلك من الصغائر على القـول بجواز وقوعها مـن الأنبياء[2] عليهم السلام، أو إشفاق منه صلى الله عليه وسلم وإن لم يقع فيه.

وقـد يقع اللعـنُ والسباب مـن غير قصد إليـه، فـلا يكون فى ذلـك نازلاً منـزلة اللعنـة الواقعة رغبة إلى الله عليه وطلباً للاستجابة؛ فمثل هذه الطرائق ينبغى أن يُسلك فى مثل هذا الحديث.

وكذلك قوله عليه السلام بعد هذا فى معاوية رضى الله عنه:

«لا أشبعَ اللهُ بطنه. لما دعاه؛ فقيل له صلى الله عليه وسلم: «هو يأكل» فقال: ادعه لى مرة أُخرى؛ فقال: «هو يأكل»[3].

قد يحمل: على أنـه من القول السابـق إلى اللسان من غير قصد إلى وقـوعه، ولا رغبة إلى الله سبحانه فى استجابته.

وقوله: «فَحطَأنى حَطْأَةً». فَقَدنى ذكر مسلم عن أُمية فى معناه: قال: قفدنى قَفْدة.[4]

قال الهروىُّ فى حديث ابـن عباس رضى الله عنه: «أتانى النبـى صلى الله عليه وسلم: فَحأنى حَطْوةً» جاء به غير مهموز. وقال ابن الأعـرابى: الحطو: تحريك الشىء مُزغْزغا.. ورواه شَمر بالهمز. وحكى عن غيره: لا تكون الحطأة إلا ضربةً بالكف بين الكتفين.

[باب تحريم النميمة]

قوله صلى الله عليه وسلم: «ألا أُنبئكم ما العَضْه[5] هى النميمة».[6]

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من د. ساقطة من ز، والتونسية.

(٢) هكذا فى ز، ح. وفى د: على الأنبياء.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: صفحة ٢٠١٠).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٠١٠).

(٥و٦) هكذا فى نسختى د،ز. وفى التونسية، م: الموضع العضة: هذه اللفظة رووها على وجهين: العضة ـ بكسر العين، وفتح الضاد المعجمة على وزن العدة والزنة.. والثانى: العضه: بفتح العين، وإسكان الضاد ـ على وزن الوجه. وهذا الثانى هو الأشهر فى روايات بلادنا والأشهر فى كتب الحديث وكتب غريبه.

والأول أشهر فى كتب اللغة.. ونقل القاضى: أنه رواية أكثر شيوخهم.

وتقدير الحديث والله أعلم: ألا أنبئكم ما العضة؟ الفاحش الغليظ التحريم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٥٩).

قال الشيخ : قيل فى قوله تعالى: ﴿جَعلُوا القرآن عِضِين﴾[1] هو جمع: عِضة من عَضَّيتُ الشيء. أي: فرقته.[2] قال ابن عباس[3] آمنوا ببعضٍ وكفروا ببعض.

قال الشيخ ـ وفقه الله : فلعل النميمة سُميت: عضة لأنها تفرِّق بين الناس.

[باب فضل من يملك نفسه عند الغضب، ويأتى بشىء يذهب الغضب]

قوله صلى الله عليه وسلم: «ما تَعُدُّونَ الرَّقُوبَ فيكم؟ قال: قلنا : الذى لا يُولد له . قال: ليس[4] ذاك بالرقوب، ولكنه الرجل الذى لم يقدم من ولده شيئا» الحديث[5]

قال أبو عبيد: معناه فى كلامهم فقد الأولاد فى الدنيا، فجعله النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقدهم فى الآخرة فكأنه إنما حول الموضع[6] إلى غيره.

[باب خلق الإنسان خلقا لا يتمالك]

وقوله: «فجعل إبليسُ يُطيف به»[7] .

فقال: طافَ بالشىء طَوْفاً، وأطافَ: استدار حوله.

---

(١) سورة الحجر آية: ٩١.

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح): إذا فرقته.

(٣) ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وابن أخت زوجه ميمونة بنت الحارث الهلالية أم المؤمنين.. ولد قبل الهجرة بثلاث سنين على الأصح، وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة على أحد الأقوال.. فى الصحيح:«أن النبى صلى الله عليه وسلم ضمه إليه وقال: اللهم علمه الحكمة.. وقصارى القول: أن ابن عباس كان أمة وحده فى العلم والحديث.

استعمله على ـ رضى الله عنه ـ على البصرة فبقى أميرا عليها، ثم فارقها قبل مقتل على وعاد إلى الحجاز فقضى أخريات أيامه يعلم الناس بمكة، وتوفى بالطائف سنة ٦٨ هـ ـ فرضى الله عنه.

راجع (الحديث والمحدثون للأستاذ : محمد محمد أبو زهو ص ١٣٩و ١٤٠).

(٤) هكذا فى (ح) و(صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٦١) وفى نسختى د، ز: ذلك والصواب ما أثبت.

(٥و٦) راجع (صحيح بشرح النووى ١٦: ١٦١ ومابعدها).

(٧) قوله صلى الله عليه وسلم:«يطيف به» قال أهل اللغة: طاف بالشىء يطوف طوفا وطوافا. وأطاف يطيف إذا إستدارحواليه.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٦٤).

[باب النهى عن ضرب الوجه]

قوله صلى اللـه عليه وسلم: «إذا قاتل أحدُكـم أخاه، فَلْيجتنِب الوجه؛ فـإنَّ اللهَ خلقَ آدم على صُورته»[1] .

قال الشيخ: هذا الحديث ثابت عند أهل النقل وقد رواه بعضهم:

«إن الله خلق آدم على صورة الرحمن» ولا يثبت هذا عند أهل النقل[2] .. ولعله نَقْل من راويه بالمعنى الذى توهَّمهُ: وظن[3] أن الضمير عائد على الله سبحانه، فأظهره وقال. على صورة الرحمن.

واعلم: أن هـذا الحديث غلـط فيه ابـن قُتيبة وأجـراه على ظاهـره وقال فيـه: فإن اللـه سبحانه له صـورة لاكالصُّور، وأجرى الحديث على ظاهره، والذى قـاله لا يخفى فساده؛ لأن الصورةَ تفيد التركيـب، وكل مركب محدث، والبـارى سبحانه وتعالى ليـس بمحدثٍ، فليس بمركب، وما ليس بمركب فليس بمصور.

وهذا من جنس قول بعض المبتدعة:[4] :إن البارى عزَّوجلَّ جسم لاكالأجسام لما رأوا أهل السُّنة يقولون: البارى عزَّوجلَّ: شيء لاكالأشياء طَرَدُوا هذا فقالوا:

جسم لاكالأجسام. وقال ابن قُتيبة: صورة لاكالصور.

والفرق بين ما قلناه وما قالوه: أن لفظة شيءلاتفيد الحدوث ولاتَتضمَّن ما يقتضيه.

وقولنـا: جسـم وصـورة فيَتَضَمنَّان التـأليف والتركيـب.. وذلك دليـل الحدوث وعجباً لابن قتُيبة فى قـوله: صورة لاكالصور. مـع كون هذا الحديث يقتضى ظـاهره عنده[5] : خلق آدم عليـه السلام على صـورته ؛ فقـد صارت صـورة البـارى سبحانـه على صورة آدم عليـه

---

(١) هذا من أحـاديث الصفات وقد سبق فى كتاب الإيمان بيـان حكمها، وأن من العلماء: من يمسك عن تـأويلها ويقول: نؤمن بأنها حـق، وأن ظاهرها غير مراد ولها معنى يليق بها. وهـذا مذهب جمهور السلف وهو أحـوط وأسلم.. والثانى: أنها تتأول على حسب مايليق بتزيه الله تعالى، وأنه ليس كمثله شيء.

راجع هامش(صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٦٦ ومابعدها).

(٢) عند أهل النقل قال النووى: هم أهل الحديث. راجع المصدر رقم ٤ السابق).

(٣) وظن: قال النووى نقلا عن المازرى: بالمعنى الذى وقع له وغلط فى ذلك.

(٤) وهم أهل البدعة: وهى البـدعة المذمومة، وهى المحدثة فى الدين من غير أن يكـون فى عهد الصحابة ولا التابعين، ولا عليه دليل شرعى.

وجاء فى شرح المقاصد: ومـن الجهالة من يجعل كل أمر لم يكـن فى زمن الصحابة بدعة مذمـومة، وإن لم يقم دليل على ذمه.

راجع (دستور العلماء ١: ٢٣٢ والمعلم بفوائد مسلم ط. تونس ٣: ٥٥٠).

قلت: وقد تكون البدعة حسنة بمعنى سنة حسنة لفاعلها أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة أ هـ المحقق.

(٥) يقتضى ظاهره عنده: أى على رأيه.

راجع هامش(صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٦٦).

السلام على ظاهـر هذا على أصله ؛ فكيف يكون على صورة آدم عليـه السلام ويقول : إنها لا كالصور؟. هذا تناقض .

ويقال لـه أيضا : إن أردتَ بقولك : صـورة لاكالصور : أنـه ليس بمؤلفٍ ولا مـركبٍ؛ فليس بصورة على الحقيقة، وأنت مثبتُ تسميةً تفيـد في اللغة معنًى مستحيلاً عليه تعالى مع نفى ذلـك المعنى، فلـم تُعط اللفظ حقـه ، ولم تُجرِه على ظاهره؛ فـإذا سلمت أنـه ليس على ظاهرة فقد وافقت على افتقـاره إلى التأويل وهذا الذى نقول به فإذا ثبـت افتقاره إلى التأويل قلنا .

اختلف الناس فى تأويله:

فمنهم: من أعاد الضمير إلى المضروب[1] وذكر أن فى بعض طرق الحديث[2] .

أنه سمعـه صلى الله عليه وسلـم يقول : قبَّح اللهُ وجهـكَ ووجه من أشبهـكَ أو نحو هذا[3] فقال [صلى اللـه عليه وسلم] ما قـال : إما على هذه الـرواية وهى شتم مـن أشبهه ؛ فبين وجه هذا التعليل ؛ لأنه إذا شتم من، أشبهه وآدم ــ عليه السلام ــ يُشبهه؛ فكأنه شتم آدم وغيره من الأنبياء عليهم السلام ، وإنما ذكر الأول تنبيها عليه وعلى نبيِّه .

وأمـا على هذا الـذى وقع فى (كتـاب مسلم) فيحتمـل أن يكـون تُعبد اللـه سبحانـه بِتَخصِيص الوجه بهذه الكـرامة لشبهه بآدم إجلالاً لآدم صلى الله عليـه وسلم، ولايبقى على هذا إلا أن يقال: فيجب أن يجتنب ما سواه من الأعضاء المشبهة لآدم عليه السلام.

وجواب هذا :

أنه لايبعد أن يكون الله عزَّ وجلَّ يتُعَبَّدُ بما شـاء ، ولم يجعل هذه العلة جارية مُطَّردة .. وقـد اختص الـوجـه بـأمور جليلـة ليسـت فى غيره مـن الأعضاء ؛ لأن فيـه السمـع والبَصر، وبالبصر يدرك العـالم ويرى ما فيه مـن العجائب الدالة على عظمـة الله عزَّ وجلَّ وبـالسمع تدرك الأقوال وتسمع أوامر الرسول صلى اللـه عليه وسلم ونواهيه، ويتعلم به[4] سائر العلوم التى منهـا معرفه الله عـزَّ وجلَّ ومعرفة رسلـه عليهم السلام، وفيـه النطق الذى يتميز بـه عن

---

(١) .وهذا ظاهر رواية مسلم.

راجع هامش (المصدر السابق).

(٢) هكذا فى د،ح. وفى ز: وذكر فى بعض طرق الحديث.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح إكمال إكمال المعلم للأبى ٧: ٥٣).

(٤) هكذا فى نسختى د، ز. وفى (ح) بها.

البهائم، وشرف به الإنسان على سائر الحيوان، ومثل هـذا التميز لا يبعد أن يُجْعل سبباً فى تميزه بهذا الحكم.

وقال آخرون: إن الضمير عـائد على آدم نفسه.. وعُورِضَ هؤلاء بأن هـذا يَجْعَل الكلام غُثا لَغْـوًا لا فائدة تحتـه؛ فأى فـائدة فى قولـك: خلق زيـد على صورة نفسـه، والشجرة على صورتها نفسها. . وهذا معلوم بالعقول ، ولا يفتقر إلى خبر منقول.

وأجاب أصحاب هذا التأويل عن هذا الاعتراض بأن الفائدة فيه:

التنبيه على من خالف الحق من أصحاب المذاهب كالطبائعيين[١] القائلين:

بأن تصوير آدم ـ عليه السلام ـ كان عن بعض تأثيرات النجوم أو العناصر أو غير ذلك مما يهذون به؛ فـأكذبهم النبى صلى الله عليـه وسلم، وأخبر: «أن الله سبحانـه خلق آدم على صورته».. أو أكذب الدَّهرية[٢] فى قولهم:

ليس ثم إنسان أول، و إنما إنسان من نطفةٍ ونطفة من إنسان.. هكذا أبدا إلى غير أول؛ فأخبر النبى صلى الله عليه وسلم:

أن الله سبُحـانه اخترع صـورة آدم ولم يكن مصورا عـن أب ولا كائنـا عن تنـاسل، أو يكون أكذب القـدرية[٣] فى قولهم: إن كثيرا مـن أعراض آدم وصفـاته[٤] خَلْق لآدم، فأخبر النبى صلى الله عليه وسلم: أنه مخلوق يحملُ صورتـه.. وهذا التأويل الذى ذهب إليه هؤلاء من إعادة الضمير إلى آدم بنفسه إنما يحسن إذا روى لفظ النبى صلى الله عليه وسلم مجُردًا من السبب مُقِتصرًا منه على قوله:

«إن الله خلق آدم على صورته».

وأما ذكر السبب أو ذكر جميع ما حكاه مسلم عنه صلى الله عليه وسلم:

«إذا قاتل أحدُكم أخاه فَلْيجْتِنب الوجه؛ فإن الله خَلقَ آدم على صُورته».

فـإنه لا يحسـن صرف الضمير لآدم عليه السـلام؛ لأنه ينفـى أن يكون بين السبـب أو صدر الكلام وآخره ارتباط، ويصير الكلام وما وقع فى (كتاب مسلم)، فى معنى التنافر[٥] وقد

---

(١) الطبائعيون: أكثر ميلهم إلى تقرير طبائع الأشياء، والحكم بأحكام الكيفيات والكميات، واستعمال الأمور الجسمانية.

(٢) الدهرى ـ بفتح الدال المهملة وتضم ـ القائل ببقاء الدهر، الذى لا يؤمن بالحياة الأخرى.
راجع (الملل والنحل للشهر ستانى ١: ١٢، ١٣ و١٣٩ ـ تحقيق محمد سيد كيلانى ط. الحلبى بمصر).

(٣) القدرية: هم أصحاب غيلان الدمشقى أول من أحدث القول بالقدر والإرجاء.

(٤) هكذا فى نسختي د، ز. وفى ح: وصفته خلق لآدم.

(٥) هكذا فى د. وفى ز، ح: المنافرة.

ذكر: أنه روى مختصر[1] مقتصرا فيه على ما قلناه، فقال بعض أئمتنا:[2] هو من اختصار بعض الرواة.

وقال آخرون: فإن الضمير يعود إلى الله سبحانه ويكون له وجهان:

أحدهما: أن يُراد بالصورة الصفة كما يقال: صورة فُلانٍ عند السلطان. كذا يعنى[3] صِفَتِه كذا.

ولما كان آدم ـ عليه السلام ـ امتاز بصفات من الكمال تَمَيَّزَ: بالعقل والنطق عن البهائم، وبالنبوة عن سائر بنيه سوى النبيين منهم، وله فضائل اختص بها؛ فكأنه شبهه من هذه الجهة باختصاص الله سبحانه بالرفعة والجلال، لا سيما وقد أمر الله تعالى الملائكة[4] بالسجود له، والسجود لا يكون إلا لله عزَّ وجلَّ، وإن كانت الملائكة إنما سجدت له طاعةً لله عزَّ وجلَّ.. هذا المعنى ذكره بعض أصحابنا، وفى التشبيه بُعد.

والوجه الثانى عند أصحاب هذا التأويل: أن تكون إضافة الصورة إضافة تشريف واختصاصٍ، كما قيل فى الكعبة: بيتُ الله وإن كانت البيوت كلها له عزَّ وجل[5]، وكما قال الله تعالى: ﴿ناقة الله﴾[6] إلى غير ذلك مما وقع فى الشريعة من أمثال هذا.

وقد تميز آدم ـ صلى الله عليه وسلم ـ بأن خلقه الله جلَّت قدرته بيده، ولم يُقلِّبه فى الأصلاب، ولا درجه من حالٍ إلى حالٍ، فتكون الإضافة إضافة اختصاص[7] لهذا المعنى ولغيره.

وأما من صرح[8] بهذا الضمير وأخرجه للوجود[9] فإنه يُرد من جهة النقل، وأنه ضعيف عند المحدثين.

واختلف أصحابنا فى رده من جهة اللسان، فقال بعضهم:

ما يحسن مثل هذا فى الكلام؛ لأن اللفظ الظاهر إذا افتتح به وأعيد ذكره، فإنه إنما يُعاد

---

(١) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح: وقد روى أنه روى مختصرا.

(٢) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح: فقال فيه بعض أئمتنا.

(٣) هكذا فى د. وفى ز،ح: بمعنى.

(٤) هكذا فى د. وفى ز، ح: أمر الملائكة.

(٥) هكذا فى ز. وفى د: كلها لله عزوجل.

(٦) سورة الشمس آية: ١٣.

(٧) هكذا فى د. وفى ز: فتكون الإضافة اختصاص.

(٨) هكذا فى د. وفى ز: سرح. والصواب ما أثبت وهو تصحيف.

(٩) هكذا فى نسختى د، ز. م، والتونسية. وفى ح: وأخرجه الرحمن.

بالضمير[1] ، ولهذا يقال: ضربَ زيد عبده، ولا يقال: ضرب زيد عبد زَيدٍ. ومرادهم بذلك الثانى زيد الأول[2] .

قالوا: فلو كان ما قالوه صحيحا لكانت العبارة عنه: «خلق آدم على صُورته» كما وقع فى الطرق الثابتة.

وقال بعض أصحابنا: لا يُستبعد هذا فى اللسان وقد قال سبحانه وتعالى ﴿يوم نَحْشُرُ المتَّقِين إلى الرحْمنَ وَفْداً﴾[3] ولم يقل: يوم نحشرُ المتقين إلينا.

وقال بعض النُّحاة أيضا قوله تعالى[4] ﴿فبدل الذين ظَلَمُوا قولاً غير الذى قيل لهم فأنزلْنا على الذين ظلَمُوا رِجزاً﴾[5] وأنشد فى ذلك قول عدى بن زيد:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شىء ... نغَّص الموت ذا الغِنَى والفَقِيرا[6]

وفى هذا كفاية

[باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذى لا يؤذى]

قوله صلى الله عليه وسلم فى الهرة: «فلا هى أطعمتْهَا، ولا هى أرسَلَتهْا تَرمَّمُ من خَشاشِ الأرض».

وفى بعض النسخ: «تَرمْرمُ»[7]

قال صاحب الأفعال: رَممْتُ الأمرَ والشىء رما أصلحته. والعظم رمَّةً: صار رَمِيمًا. والحبلُ انقطع . والشاة تَناولتِ النبات بشفتيها. ومنه سُميت: المِرَّمتان.

---

(١) هكذا فى د،ح. وفى ز: للضمير.

(٢) هكذا فى د. وفى ز: ومرادهم بزيد الثانى زيد الأول.

(٣) سورة مريم آية: ٨٥.

(٤) هكذا فى ز. وفى د: أيضا من هذا أيضا قوله تعالى.

(٥) سورة البقرة آية: ٥٩.

(٦) البيت لعدى بن زيد ـ وقد ذكره سيبويه فى كتابه فى باب تكرار الظاهر دون ضميره. راجع (شرح أبيات سيبوبة لأبى سعيد السيرافى ١ : ١٢٥).

(٧) ترمرم: هكذا هو فى أكثر النسخ. وفى بعضها: ترم. وفى بعضها. ترمم. أى: تتناول ذلك بشفتيها. راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٠٢٣).

[باب تحريم الكبر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «العِزُّ إزاره ، والكِبرياءُ رِداؤه؛ فمن يُنازِعُنى عَذَّبتهُ»[1] .

قال الشيخ ـ وفقه الله ـ: هذا مجاز واتِّساع على عادة العرب، وهم يقولون: فلان شعاره الزهد والورع، ودثاره التقوى، ولا يُريدُون بذلك الثوب الذى هو شعار ودثار، وإنما يُريدون: أنه صفته ونَعْتهُ.

ووجه الاستعارة فى هذا:

أن الرداء والإزار يُلصقَان بالإنسان ويَلْزمانه[2] بجملته، وفيهما ستره وجمال؛ فضرب ذلك مثلاً لكون العز والكبرياء بالبارى سبحانه أحق، وله ألزم وأوجب، واقتضاء جلاله لها آكد، وكذلك العرب يقولون: فلان غَمْر الرداء. إذا كان واسع العطية تجُّوزا أيضا بذلك ، فعلى هذا يحمل هذا الحديث ؛ لأن الدليل العقلى قام على أن اللباس من صفات الأجسام ؛ وهو سبحانه وتعالى ليس بجسم، فلا يمسه جسم ولا يستره جسم، وهذا واضح لكلِّ مُتأمِّلٍ .

[باب النهى من قول : هلك الناس]

قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا قال الرجل : هلك الناس فهو أهلكهم »[3] .

قال الشيخ : محمل هذا عند بعض العلماء: على أن القائل قال ذلك ازدراء بالناس

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٧٣).

(٢) هكذا فى د، ح. وفى ز: يلزمان.

(٣) قوله صلى الله عليه وسلم: «فهو أهلكهم». روى: أهلكهم. على وجهين مشهورين: رفع الكاف وفتحها والرفع أشهر، ويؤيده أنه جاء فى رو[illegible] [illegible]ا فى (حلية الأولياء). فى ترجمة سفيان الثورى: فهو من أهلكهم.. قال الحميدى فى الجمع بين الصحيحين. [illegible] [illegible]هر ومعناه: أشدهم هلاكا.. وأما رواية الفتح. فمعناها: هو جعلهم هالكين لأنهم هلكوا فى الحقيقة: واتفق العلماء: على أن هذا الذم إنما هو فيمن قاله على سبيل الإزادراء على الناس واحتقارهم وتفضيل نفسه عليهم وتقبيح أحوالهم؛ لأنه لايعلم سر الله فى خلقه.

قالوا: فأما من قال ذلك تحزنا لما يرى فى نفسه وفى الناس من النقص فى أمر الدين فلا بأس عليه كما قال: لا أعرف من أمة النبى صلى الله عليه وسلم إلا أنهم يصلون جميعا. هكذا فسره الإمام مالك، وتابعه الناس عليه .

[illegible]اجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٧٥ ومابعدها).

واحتقاراً لهم وإعجاباً بنفسه ؛ فأما قوله على جهة الإشفاق والتفجُّع لذهاب الصالحين، وتفضيل من مضى من الأولين فإنه خارج عن هذا ، والقصدُ يُغير أحكام اللفظ، والأول عنوان الكبر والاستهزاء بالناس وهو مذموم ، والثانى عنوان الإشفاق والتقصير بالنفس وتعظيم السلف ، وذلك لايكون مذموماً .

[باب استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء]

قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما مثل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير؛ فحامل المسك : إما أن يُحْذِيكَ ، وإما أن تَبتاع منه ، وإما أن تجد منه ريحاً طيبةً ، ونافخ الكير: إما أن يحرِقَ ثيابكَ ، وإما أن تجد منه ريحاً خَبيثةً» [1] .

قال الشيخ : جمهور الفقهاء على طهارة المسك وجواز بيعه .، وقال قوم بنجاسته ، والدليل عليهم قوله عليه السلام هاهنا : « وإما أن تبتاع منه » . والنجس لايباع ؛ ولأنه صلى الله عليه وسلم استعمله ، ولو كان نجسا لم يستعمله ، والناس فى الأعصار الماضية ما أحد منهم ينكر استعماله ، فدلَّ ذلك كله على طهارته .

وقوله عليه السلام : « وإما أن يحذيك » . يقال : أحذيتُ فلاناً بمعنى : أعطيتُه .

[باب فضل الإحسان إلى البنات]

قوله صلى الله عليه وسلم : « من عالَ جَارِيتين حتى تبلُغا ، جاء يومَ القيامة أنا وهو . وضَمَّ أصابعه »[2] .

قال صاحب الأفعال[3] : عالَ الحاكم عولاً : جَارَ . والسَّهم عن الهدف [4] والميزان

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ١٧٨).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ١٧٩).

(٣) صاحب الأفعال: هو أبوبكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية القرطبى النحوى. كان إماما فى اللغة والعربية صنف تصاريف الأفعال، والمقصور والممدود وغيرهما توفى سنة ٣٦٧ هـ .
راجع (البغية ١ : ١٩٨).

(٤) هكذا فى د، ح. وفى ز: والسهم عن السيف والصواب ما أثبت.

مالاً، والفريضةُ زادت، والـرجل قمتَ بمئونته عولاً، والشيء عـولاً عليكَ . أى :ثُقْل .عال الرجلُ عَيْله. أى : افتقر، والشيء عيلاً. أعجزك، والضَّالةُ عَيْلاً وعَيَلاناً : لم أدر أين أطلبها ؟ ورعيلَ الصَّبر: غُلِبَ، والذى يصح أن يراد من هذا الحديث : القيام بالمئونة .

[باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه]

قولـه صلى الله عليـه وسلم : «لايموت لأحـدٍ ثلاثـة من الولـد فتمسه النـار، إلا تحِلَة القسمِ»[2].

وفى بعض الطرق : « ثلاثة لم يبلغُوا الحِنْثَ »[3] .

قال بعـض أهل العلـم : المراد به قولـه تعالى : ﴿ وإن منكُـم إلاَّ وَارِدُها ﴾[4] ؛ فالمراد هاهنا : الوقوف عليها .. وقيل : يمرون عليها وهى خامدة .. وقيل : يمرون على الصراط وهو جِسر عليها .. وقيل : هو مـايُصيبهم فى الدنيا من الحُمَّى؛ لقولـه صلى الله عليه وسلم : « إن الحُمَّى من فَيْـحِ جهنَّم »[5] وجعله أبو عبيـد أصلاً فى الرجل يحلف : ليَفْعلَنَّ كـذا ؛ فإنه يبرُّ بالقليل وهو خلاف مذهب مالك رضى الله عنه .

وأما قوله عليه السلام : « لم يبلُغوا الحِنْث» .

قيل معناه : قبل أن يبلُغوا فيكتب عليهم الإثم .

قوله : قلتُ لأبـى هريرة : إنه قد مات لى ابنتان ، فما أنتَ مُحدِّثـى عن رسول الله صلى الله عليـه وسلم بحديث تطيـب به أنفسنا عن مـوتانا . قـال : نعم :«صغارُهم دَعـا مِيص الجنة »[6] .

قال الشيـخ : أما أطفال المؤمنين الـذين لم يبلُغوا الحلـم، فأولاد الأنبياء صلـوات اللّه عليهـم منهـم، قـد تقـرر الإجماع أنهم فى الجنة .. وكـذلـك جمهـور العلماء: على أن أولاد مـن

---

(١) هكذا فى نسختى د، ز، (ح) . وفى (م) : عيلة.

(٢) هكذا فى د، وفى ز، ح:«لايموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد».
راجع الحديث فى صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٨٠).

(٣) قوله:«لم يبلغوا الحنث»: أى: لم يبلغوا سن التكليف الذى يكتب فيه الحنث، وهو الإثم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٨٢).

(٤) سورة مريم آية: ٧١.

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٤: ١٩٨).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٦٣٥).

سواهم من المؤمنين فى الجنة ، وبعضهم ينكر الخلاف فى ذلك ويَتعلَّقون بظاهر القرآن وماورد فى بعض الأخبار.. قال اللـه عزَّ من قائل ﴿ والذين آمنوا واتَّبعتهُـم ذُريتهم بإيمان ألْحقنا بهم ذُريتَّهُم ﴾[1] ، وبعض المتكلمين يقفُ فيهم ولايرى نصًا قـاطعا مقطوعاً به، ورد بكونهم فى الجنة ، ولم يثبت عنده الإجماع فيقول به .

وقوله « دَعا مِيصُ الجنة » . قيل : الدعا ميص[2] من دواب الماء .

[باب «المرء مع من أحب»]

قوله : « فلقينا رجلاً عند سُدَّة المسجد ؛ فقال : يارسول الله ! ..» الحديث[3].

قـال الشيـخ قال الهرويُّ فى حـديـث المغيرة بـن شعبـة أنه قـال : « لايُصَلَّى فى سُـدِة المسجد الجامـع» . (يعنى: الظِّلال . ومنـه سُمى إسماعيل السُّـدِّى ؛ لأنه كان يبيـع فى سُدِّة المسجد الجامع[4]) .

وفى الحديث : « أن أُم سلمة قـالت لعائشة رضـى اللّه عنها[4] : إنكِ سُدة بين رسول اللّه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأُمته » .

أى : باب ، فمتى أصيب ذلك الباب بشىء فقـد دخل على رسول اللّه صلى الله عليه وسلم فى حريمه .

ومنـه الحديـث فى: الذى يـردون الحوض الـذيـن:« لاتُفتحُ لهم السُّـدد » . الحديـث يقول: «لاتفتحُ لهم الأبواب» .

---

(١) (سـورة الطـور آية: ٢١) قرأ الجماعة: (واتبعتهم) بوصل الألف وتشديد التاء وفتح العين وإسكان التاء.. وقرأ أبو عمرو: (وأتبعنـاهم) بقطـع الألف و إسكان التـاء والعين والنون اعتبـارا بقوله:(ألحقنـابهم)؛ ليكون الكـلام على نسق واحد. فأما قوله: (ذريتهم). فقرأها بالجمع ابن عامر، وأبو عمرو ويعقوب، ورواها عن نافع إلا أن أبا عمرو قصر التاء على المفعول وضـم باقيها.. وقرأ الباقـون: (ذريتهم). على التوحيـد وضم التاء وهـو المشهور عن نافـع.. فأما الثـانية فقرأها نافع وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب بكسر التاء على الجمع. والباقون: (ذريتهم) على التوحيد وفتح التاء.
راجع (تفسير القرطبى ١٧: ٦٦).

(٢) دعاميص: أصل الدعموص: دويبة صغيرة تكون فى الماء لا تفارقه. أى: أن هذا الصغير فى الجنة لايفارقها.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: صفحة ٢٠٢٩).

(٣و٤) قوله صلى اللـه عليه وسلم للذى سـأله عن الساعة:«مـاأعددت لها؟. قال: حب اللـه ورسوله. قال: أنـت مع من أحببت». وفى روايات:«المرء مع من أحب».
فيه: فضـل حب الله ورسـوله صلى الله عليـه وسلم والصـالحين، وأهل الخير الأحياء والأمـوات ومن فضل محبة الله ورسوله امتثـال أمرهما واجتناب نهيهما، والتأدب بـالآداب الشرعية، ولا يشترط فى الانتفاع بمحبة الصـالحين أن يعمل عملهم إذ لو عمله لكان منهم ومثلهم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٨٦، ١٨٧).

(٥) أى: لما أرادت الخروج إلى البصرة.

[كتاب القــــدر]

قوله « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقعد وقعدنا حوله ومعهَ مِخْصرَة فَنكَّسَ [1]، فجعل[2] ينكتُ بمْخصرتِه ، ثـم قال : ما منكم من أحـدٍ مامن نفسٍ منفُوسِـة إلا وقد كتبَ الله مكانها من الجنة والنار، وإلا وقد كُتِبَتْ شَقيـة أو سعيدة .. قال فقال رجل يارسول الله ! أفلا نمكثُ على كِتابنا وندع العمل فقال : مـن كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ، ومـن كان من أهل الشَّقـاوةِ فسيصير إلى عملِ أهل الشقـاوة، [فقال][3] : اعملوا فكل مُيسر[4]. أما أهل السعادة فَيُيَسَّـرُونَ لعملِ أهل السعادة ، وأما أهل الشقاوة فَيُيَسَّـرُونَ العمل أهل الشقاوة ، ثم قرأ : ﴿ فأما من أعطى واتقَّى ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ للعُسْرَى ﴾ [5] .

قال الشيخ : قـولُ الرجل للنبى صلى الله عليـه وسليم لما سمع منه : أن اللـه سبحانه قد كتب السعادة والشقاوة على ماوقع فى هذا الحديـث : أفلا نمكثُ على كِتابنا وندع العملَ يُلاحظُ تشنيـع المعتزلة علينا قـولهم : إذا قُلْتُم : إن الله سبحانـه خلق معصية العاصـى فلم يُعذ به على ماخلقه فيه وقدره عليه ، وما فائدة التكليف ، وكيف يُطلب الإنسان بفعل غيره؟ و أى فائدة فى العمـل وقد وقع فى نفـس هذا الرجـل شُبهة من فـائدة العمل، أو أراد[6] أن يؤكد ما عنـده بقول النبى صلى الله عليه وسلم ؛ فأجابـه صلى الله عليه وسلم بهذا الجواب ودفع اعتراضه ولم يقل له : إنه صحيح ، بل أخبره : أن اللـه جلَّت قدرته يُيَسِّـرُ أهل السعادة لعمل أهـل السعادة ، وأهل الشقـاوة لعمل أهل الشقاوة وتـلا صلى الله عليه وسلـم القرآن مُصدِّقاً لما قـال ، وأخبر: أن الله سبحانه وتعالى إذا نَفَـذ قدره بشقاوة عبدٍ يسر لـه عمل أهل الشقـاوة وهيأه عليـه وسهلـه عليه وأتـاح[7] لـه أسبابـه ، التى تُعينـه وتبعثه على اكتسـاب

(١و٢) فنكس ـ بتخفيف الكاف وتشديدها ـ لغتان فصيحتان: يقال: نكسه ينكسه فهـو ناكس. كقتله يقتله فهـو قاتل، ونكسه ينكسه تنكيسا فهو منكس. أى: خفض رأسه وطأطأه إلى الأرض على هيئة المهموم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٩٥).

(٣و ٤) قوله: لما حلق له هنا زيادة من نسختى د، ز وليس فى صحيح مسلم ١٩٦، ولكنهما فى طريق آخر.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٩٧).

(٥) راجع سورة الليل الآيات (من٥ ـ ١٠)

(٦) هكذا فى د. وفى ز: وأراد.

(٧) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح، م، والتونسية: وأباح.

المعاصى ، فالإنسان عندنا مكتسب لفعله لا مجبور عليه.. وتحقيق القول فى الكسب يتسع وموضعه كتب الأصول ، ولايبعد فى العقل أن يجعل الله سبحانه وتعالى هذه الأعمال أمارة على استحقاق الجنة والنار، ويُسهل لكل عبد ماقضى له أو عليه من ذلك .. والغرض هاهنا: الإشارة إلى ما قلناه من أن الأسلوب الذى يقدح به المعتزلة قد وقع مايُلاحظه من هذا السائل ولم يُصححه صلى الله عليه وسلم ، بل أجاب عنه بما ذكر، ولعل السائل صلى الله عليه وسلم ، بل أجاب عنه بما ذكر.

ولعل السائل له ــ صلى الله عليه وسلم ـ أراد أن يعلم حقيقة الانفصال، أو تأكيد ما وقع فى نفسه منه على ما قلناه، ولم يقصد الاعتراض على قول النبى صلى الله عليه وسلم بالرد والتشكُّك فيه كما تقصد المعتزلة باعتراضها القدح فى الحق الذى بيناه .

وكذلك قول الرجلين من مُزينَةَ بعد هذا « يارسول الله ! أرأيت ما يعمل الناسُ اليومَ ليس لها مكان هنا ويكدحون[1] فيه أَشَيْء قُضِى عليهم ومضى فيهم من قدر سبق أو فيما يستقبلُون به مما أتاهم به نبيهم صلى الله عليه وسلم وتَثبت الحجة عليهم ؟

فقال . لابل شىء قضى عليهم ومضى فيهم[2] . وتصديق ذلك فى كتاب الله عزَّ وجلَّ ﴿ ونَفسٍ وماسَّواها فألهمها فُجورَها وتَقْواها ﴾ [3] .

هذا أيضا مطابق لقول الأشعرية وأهل السنة فى : أن كل شىء بقضاء الله وقدره ، وأن المعاصى قضاها الله وقدرها.

ألا ترى قول السائل : أرايت مايعملهُ الناس اليوم ويكدحون فيه[4]؟ ولم يفرق بين خيروشر، ولا طاعة ولامعصية .. وكذلك جوابه صلى الله عليه وسلم ولم يفرق فيه ، بل قال : بل شىء قضى عليهم ومضى فيهم، وتلا كتاب الله عز وجلَّ مصدقاً لما قال ومُسوِّياً بين الفجور والتقوى بقوله تعالى ﴿ فألهَمها فُجُورها وتقواها ﴾ ؛فأخبر سبحانه وتعالى عن النفس وما فُعِل فيها .

(١و٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ١٩٩).
(٣) سورة الشمس الآيتان: ٧، ٨.
(٤) ويكدحون فيه: راجع هذا فى مايأتى بعد (صفحة ٦٧٢).

[باب كلُّ شَىء بقدر]

وكذلك قولـه صلى الله عليه وسلم فى كتاب مسلم بعد هذا : « كُـل شيىء بقدر حتى العجَز والكيس »[1] مطابق أيضا لقول الأشعرية فى هذا .

وكذلـك قوله : « جـاء قوم مشركون يخاصمون النبى صلى الله عليه وسلـم فى القدر، فنزل ﴿يوم يُسْحَبُونَ فى النارِ على وجَوهِهِم ذُو قوامسَّ سقر إنَّاكل شيىء خلقناهُ بقدر﴾[2] .

وهكذا الأحاديـث كلها مطابقة لقـول أهل الحق ، وإنما سُمِّيتِ الأشعريـة أهل السُّنة باتباعهم السُّنن[3] هكذا وموافقتهم لها .. والمعتزلة تتجـاسرُ على ردِّها وتصغى إلى شبهة تقع فى عقـولها فيهون عليهـا معهـا ركوب العظـائم مـن رد السُّنن الـواردة ، والازدراء على رواتها وتكذيب الثقات من المحدِّثين ، وهذا مجانب لفعل أهـل التحصيل، والدين أعاذنا الله من ضلالة الملحدين .

أما قوله : « ومعه مخصرَة » .

قال الهرويُّ : قال أبو عبيد :

هى ما اخْتَصره الإنسان بيده فأمسكه من عصًا أو عنزة أو عُكَّازة .

وفى حديث آخر: « فإذا تَخَصَّرُوا بها سُجِدَ لهم »[4] .

قال القُتْبىُّ: التَّخصرُ: هو إمساك القضيب بـاليد ، وكانت الملـوك تَتخَصرُ بقُضْبانٍ لها تُشيربها وتصل كلامهـا . وهى المخاصر واحدتها مِخَصرة مفـرد مخاصر، وقد خاصرتُ[5] فلاناً إذا أخذتَ بيده وتماشَيْتُما.

---

(١) قال القاضى: رويناه: بـرفع العجز والكيس عطفا على كل، وبجرها عطفا على شىء..قال: ويحتمل أن العجز هنا على ظاهره، وهـو عدم القدرة.. وقيل: هـو ترك مايجب فعله والتسـويف به وتأخيره عـن وقته.. قال: ويحتمل العجـز عن الطاعات.. ويحتمل العموم فى أمور الدنيا والآخره.

والكيس بهذا العجز، وهو النشاط والحذق بالأمور. ومعناه: أن العاجز قد قد بعجزه، والكيس قد قدر كيسه.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٦٥٥).

(٢) سورة القمر. الآيتان: ٤٨، ٤٩.

والمراد بقولـه تعالى (بقدر) القـدر المعروف وهـو ماقدره اللـه وقضاه وسبق بـه علمه وإرادتـه. وفى هذه الآية الكـريمة والحديث تصريح بإثبات القدر وأنه فى كل شىء؛ فكل ذلك مقدر فى الأزل معلوم لله مراد له.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ٢٠٥ وعبد الباقى ٤ صفحة ٢٠٤٦).

(٣) هكذا فى د. وفى ز، ح: لا تباعهم السنن.

(٤) أى: كانوا إذا أمسكوها بأيديهم سجد لهم أصحابهم؛ لأنهم إنما يمسكونها إذا ظهروا للناس.

راجع (النهاية لابن الأثير: خصر).

(٥) هكذا فى د. وفى ز،ح: واحدتها مختصرة وقد خاصرت فلانا.

وفى حديث آخر: «المخْتَصِرون[1] يومَ القيامة على وجُوههم النُّور»[2].

قال أبو العباس معناه: المصلُّون بالليل، فإذا تَعِبوا وضعوا أيديهم على خواصِرهم من التعب. قال: ويكون معناه:

أنهم يأْتون يوم القيامة ومعهم أعمال يتكئون عليها. مأخوذ من المِخْصرة. أخبرنا بذلك الثقة عن أبى عمر عنه.

وفى حديث أبى هريرة: «نَهى أن يُصلِّى الرجل مُخْتصِرًا»[3].

قيل: هو أن يأخذ بيده عصًا يتَّكِئُ عليها. وقيل معناه: أن يقرأ من آخر السورة آية أوآيتين، ولايقرأ السورة بكمالها فى فرضه. هكذا رواه ابن سِيرِين عنه.. ورووا غيره «مُتَخَصِّراً».[4] ومعناه أن يُصلِّى الرجل واضعاً يد على خِصْره.. ومنه حديث: «الاختصار راحة أهل النار»[5] ونهى عن اختصار السجدة، وتفسيرها على وجهين.

أحدهما: أن يختصر الآية التى فيها السجدة فيسجد فيها.

والثانى: أن يقرأ السورة فإذا انتهى إلى السجدة جاوزها ولم يسجد لها.

ومنه أحد مُخْتَصرات الطريق.

وأما قوله: «يكدَحُون فيه»[6].. الكدح: السعى فى العمل لِدُنيا كان أو لآخره.

[باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام]

قوله صلى الله عليه وسلم: «احتج آدم وموسى[7]؛ فقال موسى: يا آدم! أنت أبونا خَيَّبتنا[8] وأخْرجتنا من الجنة؛ فقال له آدم: وأنتَ موسى اصطفاكَ الله بكلامه، وخطَّ لك

---

(1) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح، والتونسية: «المتخصرون» وكلتاهما رواية.

(2) راجع (النهاية لابن الأثير: خصر).

(3و4) راجع النهاية لابن الأثير: خصر.

(5) الحديث: «الاختصار فى الصلاة راحة أهل النار».
راجع (النهاية لابن الأثير: خصر).

(6) هكذا فى د. وفى ز: يكدح فيه.

(7) وفى رواية فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «فحج آدم موسى، فحج آدم موسى» هكذا الرواية فى جميع كتب الحديث باتفاق الناقلين والرواة والشراح، وأهل الغريب: «فحج آدم موسى». برفع آدم وهو فاعل. أى: غلبه بالحجة وظهر عليه بها.. قال أبو الحسن القابسى: معناه: اتفقت أرواحهما فى السماء فوقع الحجاج بينهما.
قال القاضى عياض: ويحتمل أنه على ظاهره، وأنهما اجتمعا بأشخاصهما. قلت: ولا يجوز الاحتجاج بالقدر أثناء الوقوع فى المخالفة. ويجوز الاحتجاج بعد التوبة. هـ المحقق.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٠٤٢).

(8) خيبتنا: أى: أوقعتنا فى الخيبة، وهى الحرمان والخسران. وقد خاب يخيب ويخوب. ومعناه: كنت سبب خيبتنا وإغوائنا بالخطيئة ترتب عليها إخراجك من الجنة، ثم تعرضنا نحن لإغواء الشياطين. والغى: الإنهماك فى الشر.

بيده[1] . أتلُومنى على أمرٍ قدَّره الله علىَّ قبل أن يخلقنى بأربعين سنة، فحج آدم موسى».

وفى بعض طرقه: «فبِكم وجدتَ الله كتبَ التوراةَ قبل أن أُخلق؟. قال موسى: بأربعين عاماً. قال آدم: فهل وجدتَ فيها: ﴿وعَصَى آدمُ ربَّهُ فَغَوى﴾[2] . قال: نعم».

قال الشيخ: قال بعض أهل العلم: لما كان الله سبحانه وتعالى قد تابَ على آدم ـ عليه السلام ـ من معصيته، لم يجب لومه عليها وإلاَّ فالعاصى مِنَّا لا يُنْجيه من اللوم والعقاب.

قوله: «إنَّ الله قَّدر ذلك علىّ»[3] ؛ لأنه قد قدر أيضا عليه العقوبة واللوم إذا وقَعا به.

ولما كان الله تعالى تاب على آدم صلى الله عليه وسلم صارَ ذِكْر ذلك له إنما يُفيد إذَنْ مباحثته عن السبب، الذى دعاه إلى ذلك، فأخبر آدم ـ عليه السلام ـ أن السبب: قضاء الله تعالى وقدره. وهذا جواب صحيح إذا كانت المباحثة عن المُوقع فى ذلك ولم يكن عند آدم سبب مُوقع فيه على الحقيقة إلا قضاء الله وقدره.

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: «فحجَّ آدم موسى». ولهذا.. قال آدم لموسى ـ صلى الله عليهما ـ: «أنتَ موسى الذى اصطفاكَ اللهُ بكلامه»[4] وذكر فضائله التى أعطاه الله تعالى. يُريد بذلك: أن الله سبحانه قدر ذلك وقضى به فنفذ ذلك، كما قدَّر علىَّ ما فعلتُ فنفذ فىَّ.

وأما قوله: «قَّدره اللهُ علىَّ قبلَ أن يخلُقنى بأربعين عاما »[5] فالأظهر أن المراد به: أنه كتبه قبل خَلْقِه بأربعين سنة وأظهره أو فعل فِعلا مَّا أضافَ هذا التاريخ إليه، وإلاَّ فمشيئةُ الله سبحانه أزلية، وما قضاه وقدره بمعنى شاءه وأراده فينا[6] لم يزل، ولم يزل سبحانه مُرِيدًا لما أراده من طاعة المطيع ومعصية العاصى، وأربعون سنة قبل خلق آدم ـ عليه السلام ـ زمن محدود[7] مبتدأ، فيجب صرف هذا التاريخ إلى ما قلناه.. والأشبه أنه أراد بقوله: «قدره قبل

---

(١) بيده ـ فى اليد هنا المذهبان السابقان فى (كتاب الإيمان)، ومواقع فى أحاديث الصفات. أحدهما: الإيمان بها ولا يتعرض لتأويلها مع أن ظاهرها غير مراد.. والثانى: تأويلها على القدرة.
راجعها فى (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٠٤٢).

(٢) سورة طه آية : ١٢١.

(٣) وقدرة الله على المراد بالتقدير هنا: الكتابة فى اللوح المحفوظ أو فى صحف التوراة وألواحها.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٠٤٣).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٦٥٢).

(٥) راجع (صفحة ٦٧٣ هامش ٥).

(٦) هكذا مصححا وجاء فى ح: ففيها. وفى التونسية أيضا وكذلك فى نسختى د، ز. والصواب ما أثبت.

(٧) هكذا فى ز. وفى د: محدد.

أن يخلق بأربعين سنة» أى: كتبه فى التوراة. ألا تراه يقـول فى بعض طرقه: «فبِكَم وجَدْتَ الله كتب التوراة قبـل أن يخلق آدم؟ قال[1] موسى: بـأربعين عاما. قال آدم: فهـل وجدت فيها: ﴿فعصى آدم ربَّه فَغوى﴾[2] وهذا يشير إلى أن المراد بذلك المطلق ما قيِّدَ فى هذا[3] الطريق.

وأما قوله: «فهل وجدت فيها: «وعصى آدم ربَّه فَغوى».

فيصح أن يراد به: أن فيها معنى هذا اللفظ[4] مكتوب بلسانٍ غير هذا اللسان العربى إذا كان النبـى صلى الله عليه وسلم إنما قصـد إلى العبارة بلسان قـومه عن معنى ذكـر بلسان غيرهم[5].

قـال الهروىُّ والحجُّ: الغلبة بـالحجة. .ومنـه الحديـث: «فحَّج آدم مـوسى» أى: غلبـه بالحجة.

[باب اتباع سَنَنِ اليهود والنصارى]

قال الشيـخ: خرج مسلم فى آخـر كتاب القدر حديـث: «لَتركبُنَّ سَنَنَ مـن قبلكُم»[6] فقال: «حدثنـا عِدَّة[7] من أصحـابنا عـن سعيدٍ بن أبـى مريـم حدثنا أبـو غسان محمـد بن مُطَـرِّف عن زيـد بن أسلـم عـن عطاء عـن أبى سعيـدٍ عـن النبى صلى اللـه عليه وسلـم» الحديث[8].

وهذا أحد الأحاديث المقطوعة، التى نبَّهنا عليها، وهى أربعة عشر هذا آخرها[9].

قال الشيخ: قال بعضهم: وقد وصله أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان.

---

(١) هكذا فى ز. وفى د: قبل أن يخلق.

(٢) راجع (صفحة ٦٧٣ هامش ٤).

(٣) هكذا فى د. وفى ز: هذه.

(٤) هكذا فى د. وفى ز: بمعنى هذا مكتوب.

(٥) هكذا فى د. وفى ز: ذكر بلسان غيره.

(٦) رواية مسلم: «لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع».
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ٢١٩).

(٧) هكذا فى د. وفى ز: فقال: عدة.

(٨) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٠٥٤).

(٩) ذكر الحديث فى آخر كتاب القدر . فى حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه «لتركبن سنن من قبلكم».
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١: ١٧).

[باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء]

قوله صلى اللـه عليه وسلم: «إن قلوب بنـى آدم كلها بين إصبعين من أصابـع الرحمن. كقلب واحد يصرفـه حيث يشاء» . ثم قـال صلى الله عليه وسلم: «اللـهُ ! مصرفَ القلوب ! صرف قلوبنا على طاعتك»[1] .

قال الشيخ: هذا تجوز وتـوسع كما يقول القائل: فلان فى قبضتى وبكفـى، ولا يريد أنه حال بكفه وإنما المراد: أنه تحت قـدرتى، وكذلك يقال: ما أفعل هـذا إلا بأصبعى. أو فلان بين أصبعى أصرفه كيف شئت. ولا يريد: أنـه حال بين الأصبعين. وإنما يريد: أنه هين عليه القهر له والغلبة وتصريفه كيف يشاء.

وكـذلك المراد بقـوله عليـه السلام: «إصبعين مـن أصابـع الرحمن» أى: أنـه متصرف بحسب قدرته ومشيئته سبحانه وتعالى لا يعتاصُ[2] عليه ولا يفوته ما أراد منه، كما لا يعتّاص على الإنسان مـا كان بين إصبعيه ولا يفوتـه (ما أراده)[3] وخاطـب العرب من حيـث تفهم ومثل بالمعانى المحسـوسة تأكيدا للمعانى فى نفوسها، فإن قيل: فـإن قدرة الله تعالى واحدة، والإصبعان هـاهنا اثنـان قيل: قد أخبرنـا أن ذلك مجاز واستعارة وتمثيـل؛ فوقـع الكلام على حسب ما اعتادوه فى هذا الخطاب غير مقصود منه إلى تثنية أو جمع.

ويحتمل: أن يـراد بالإصبع هـاهنا النعمة. ويقال: عنـدى لفلان إصبع حسنـة أى: يد جميلة، ولكن يقال على هذا: فلم ثنى النعمة ونعم الله تعالى لا تحصى؟

قيل: لا تحصى آحادها والأجناس قد تحصى؛ فيكون المراد بالنعمتين اللتين عبر عنهما [بالأصبعين[4]]: نعمة النفـع ونعمة الـدفع؛ فنعمـة النفع هى الظـاهرة ونعمـة الدفـع هى الباطنة.

وقد قيل فى قوله تعالى ﴿وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة﴾[5] إن الظاهرة نعمة النفع والباطنة نعمـة الدفع، وقلب العبد للبارى سبحـانه عليه نعمة نفع ونعمة دفـع، فلا يبعد أن يراد بالنعمتين هاتان أو غيرهما من الأجناس التى تليق بهذا.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٠٤٥). قلت: لفظ الجلالة، مصرف على حذف ياء النداء.
(٢) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح: يعتاض عليه.
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٠٤٥).
(٤) هكذا فى د. وفى ز: بالأصبع والصواب ما أثبت.
(٥) سورة لقمان آية: ٢٠.

[باب معنى: «كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار، وأطفال المسلمين]

قوله صلى الله عليه وسلم: «ما من مولود إلا يولد[1] على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء: هل تحسون فيها من جدعاء»[2]، ثم يقول أبو هريرة: وأقرءوا إن شئتم: ﴿فطرت الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله﴾[3]

وفى بعض طرقه «فقال رجل: يارسول الله: أرأيت لو مات قبل ذلك؟. قال: الله أعلم بما كانوا عاملين»[4]

وفى بعض طرقه: «ما من مولود يولد إلا وهو على الملة[5]. وفى بعض طرقه إلا على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه»[6].

وفى بعض طرقه: «من يولد يولد على هذه الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه. كما تنتجون الإبل. فهل تجدون فيها جدعاء؟ حتى تكونوا أنتم تجدعونها[7] قالوا: يارسول الله: أفرأيت من يموت صغيرا؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين».

وفى بعض الطرق «سئل عن أولاد المشركين فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين». وفى بعض طرقه: «من يموت منهم صغيرا فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين»[8].

(١و٢) ـ هكذا رواية نسختى د، ز وباقى نسخ المعلم وفى مسلم: «ما من مولود إلا يلد على الفطرة»هكذا هو فى جميع النسخ (يلد) ـ بضم الياء المثناة تحت وكسر اللام على وزن ضرب ـ حكاه القاضى عن رواية السمرقندى.
قال: وهو صحيح على إبدال الواو ياء لانضمامها. قال: وقد ذكر الهجرى فى نوادره يقال: ولد ويلد بمعنى قال القاضى، ورواه غير السمر قندى: يولد. والله أعلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ٢٠٩ ومابعدها).
(٣) سورة الروم آية: ٣٠.
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ٢١ وما بعدها).
(٥و٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ : ٢٠٧ ومابعدها).
(٧) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح، م: تدعونها.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٠٤٨).
(٨) هكذا في د. وفى ز: فقلت: عصفور.

وفى بعض الطرق: «إن الغلام الذى قتله الخضر عليه السلام طبع كافرا ولو عاش لأرهق أبويه طغيانا وكفرا»[١]

وعن عائشة رضى الله عنها: «توفى صبى فقلت: طوبى له[٢] عصفور من عصافير الجنة. فقال صلى الله عليه وسلم: أولا تدرين أن الله خلق الجنة وخلق النار فخلق لهذه أهلا، ولهذه أهلا»[٣] .

وفى بعض طرقه: «لم يعمل السوء ولم يدركه»[٤] .

وفيه: أن الله خلق للجنة أهلا خلقهم لها وهم فى أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا خلقهم لها وهم فى أصلاب آبائهم»[٥] .

قال الشيخ: ذهب بعض الناس إلى أن المراد بالفطرة المذكورة فى الحديث: ما أخذ عليهم وهم فى أصلاب[٧] آبائهم، وأن الولادة تقع عليها حتى يقع التغير بالأبوين.

وذهب بعض الناس إلى أن «الفطرة: هى ما قضى عليه[٧] من سعادة، أو شقاوة يصير إليها.

وهذا التأويل إنما يليق بما فى بعض الطرق وهو قوله عليه السلام: «على الفطرة مطلقا»:

وأما ما وقع فى بعض الطرق وهو قوله: «على هذه الفطرة».. وقوله فى أخرى: «إلا وهو على هذه الملة»، فإن هذه الإشارة إلى فطرة معينة وملة معينة تمنع هذا التأويل».

وقد يتعلق هؤلاء بقوله عليه السلام: «إن الغلام[٨] الذى قتله الخضر: «طبع كافرا» وظاهر هذا يمنع من كون كل مولود يولد على هذه الفطرة.. وقد ينفصل الآخرون عنه بأن المراد به حالة ثانية طرأت عليه من التهيؤ للكفر وقبوله عليه غير الفطرة التى ولد عليها.

وقال آخرون يحتمل أن يريد بالفطرة ما هيىء له وكان منا سبا لما وضع فى العقول وفطرة الإسلام صوابها كالموضوع فى العقل، وإنما يدفع العقل عن إدراكه آفة أو تغيير من قِبَل الأبوين وغيرهما.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ٢١١).

(٢و٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ٢١٢).

(٤و٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ٢١٢).

(٦) هكذا فى ز.وفى د: ما أخذ عليهم فى أصلاب.

(٧) هذا اللفظ من ز ح.

(٨) هكذا فى ز،ح ومسلم. وفي (د) فى الغلام، والصواب ما أثبت.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ٢١١).

وأما قوله عليه السلام : «الله أعلم بما كانوا عاملين».

وقوله: مثـل هذا لما سئل عن أولاد المشركين: وقولـه لعائشة رضى الله عنهـا لما قالـت: «عصفور من عصافير الجنة. إن الله خلق للجنة أهلا»[1] الحديث.

فقد قدمنا الكلام فى أولاد المؤمنين. وذكرنا: أن الإجماع على أن الصغار من أولاد النبيين فى الجنة، وذكرنـا: أن جمهور العلماء على أن أطفال المؤمنين فى الجنة أيضـا، وأن بعض العلماء وقف فيهم.

وحديث عائشة رضى الله عنها «هـذا وقوله عليه السلام: أو غير ذلك «إن الله خلق للجنـة أهلا» الحديـث ممـا يقدح عنـده فى القطع كما قطـع جمهـور العلماء: إذا كان الصبـى المذكور فى الحديث من أولاد المؤمنين.

وأما أولاد الكافرين فاضطرب العلماء فيهم.. والأحاديث وردت ظواهرها مختلفة؛

فمنها[2] قوله عليه السلام ها هنا: «الله أعلم بما كانوا عاملين».

ومنها: هم من آبائهم». ومنها «لو شئت أسمعتك تضاغيهم [3] فى النار» الحديث كما وقع.

ومنها «أنه تؤجج لهم نار؛ فيقال لهم: اقتحموها» الحديث أيضا.

واختلاف هذه الظواهـر سبب اضطراب العلماء[4] فى ذلك، والقطع هاهنـا يبعد، وقد حاول بعض أصحابنا[5] بناء هذه الأحاديـث؛ فجعل الأصل فيها حديث: «تـؤجج لهم نار. ويقـال لهم: «اقتحموهـا»، فيكـون من عصـى ولم يقتحمهـا هو المراد بقـولـه عليه السـلام: «أسمعتك تضاغيهم فى النار»، وبقوله: «هم من آبـائهم»، ويكون قوله:﴿ الله أعلم بما كانوا عاملين﴾.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦:٢١٢).

(٢) هكذا فى د،ح. وفى ز: منها.

(٣) تضاغيهم: أى : صياحهم وبكاءهم. يقال: ضغا يضغو، ضغوا، وضغاء. إذا صاح وضج. راجع (النهاية لابن الأثير: ضغن).

(٤) هكذا في نسختى د،ز. وفي ح: سببه اختلاف العلماء.

(٥) هكذا في د. وفى ز،ح: بعض الناس.

يشير به إلى عملهم هذا من الاقتحام والإحجام.

وأما قوله: «بهيمة جمعاء»، فالجمعاء السليمة من العيوب سميت بذلك لاجتماع أعضائها[1] لا جدع بها ولا كى، وكأنه صلى الله عليه وسلم يشبه السلامة التى يولد عليها المولود من الاعتقادات الفاسدة بالبهيمة الجمعاء التى هى سليمة من العيوب ثم يطرأ عليها العيب بفعل يفعل فيها، كما يطرأ إفساد الاعتقادات على المولود بتربية يربى عليها.

* * *

(١) هكذا فى د. وفي ز،ح: لاجتماع سلامة أعضائها.

كتاب العلم

[باب النهى عن اتباع متشابه القرآن والتحذير من متابعته والنهى عن الاختلاف فى القرآن]

قول عائشة رضى الله عنها «تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين فى قلوبهم زيغ﴾ إلى قوله عز وجل ﴿أولوا الألباب﴾[1] قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه؛ فأولئك الذين سمى الله؛ فاحذروهم»[2] .

وفى طريق أخرى قال: «هجرت إلى[3] النبى صلى الله عليه وسلم فسمعت أصوات رجلين اختلفا فى آية؛ فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف فى وجهه الغضب؛ فقال: إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم فى الكتاب»[4] .

---

(١) سورة آل عمران آية: ٧.

(٢) قد اختلف المفسرون والأصوليون وغيرهم فى: المحكم والمتشابه. اختلافا كثيرا .. قال الغزالى فى المستصفى: اذا لم يرد توقيف فى تفسيره ؛ فينبغى ان يفسر بما يعرفه اهل اللغة وتناسب اللفظ من حيث الوضع ، ولا يناسبه قول من قال: المتشابه: الحروف المقطعة في أوائل السور. والمحكم ما سواه؛ ولا قولهم: المحكم ما يعرفه الراسخون فى العلم.. والمتشابه: ما انفرد الله تعالى بعلمه.. ولا قولهم: المحكم: الوعد والوعيد والحلال والحرام.. والمتشابه: القصص والأمثال؛ فهذا أبعد الأقوال. قال: بل الصحيح: أن المحكم يرجع إلى معنيين:
أحدهما: المكشوف المعنى الذى لا يتطرق إليه إشكال واحتمال.. والمتشابه: ما يتعارض فيه الاحتمال.
والثانى: أن المحكم ما انتظم ترتيبه مقيداً: إما ظاهرًا، وإما بتأويل.. وأما المتشابه؛ فالأسماء المشتركة: كالقرء. وكالذى بيده عقدة النكاح، وكاللمس؛ فالأول متردد بين الحيض والطهر.
والثانى بين الولى والزوج، والثالث بين الوطء واللمس باليد ونحوها.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ٢١٧ وما بعدها).

(٣و٤) هكذا فى مسلم وفي ز،ح وفى د: هجرت النبى صلى الله عليه وسلم وهجرت: أى: بكرت والصواب ما أثبت.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦: ٢١٨).

وفى حديث آخر: «أقرؤوا القرآن ما أئتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا»[1].

قال الشيخ: اختلف الناس فى المتشابه المذكور فى هذه الآية اختلافا كثيرا؛ فمنهم من قال: هو حروف التَّهجِّى المفتتح بها بعض السور[2]

كحم، و: طس، وشبههما.

ومنهم من قال: هو ما تساوى لفظه واختلف معناه، وغمض إدراك اختلاف معانيه مثل قوله عز وجل: ﴿وأضله الله على علم﴾[3] ﴿وأضل فرعون قومه وما هدى﴾[4] . فحقيقة اختلاف الإضلالين يعسر دركه من ناحية اللفظ، وإنما يدرك بالعقول افتراق هذه المعانى وما يصح منها وما لا يصح[5] .

ويلحق بهذا أى الوعيد، والغفران للعاصى أو تعذيبه؛ فقد وقع فى القرآن فى ذلك ظواهر تتعارض وتفتقر إلى نظر طويل.. وكذلك ما ينخرط فى هذا السلك مما يقع فى القرآن من هذا المعنى، وقيل غير ذلك مما يكثر تتبعه.

واختلف الناس فى: الراسخين فى العلم: هل يعلمون تأويل هذا المتشابه؟ وتكون الواو فى قوله عز وجل ﴿والراسخون فى العلم﴾ عاطفة على اسم الله سبحانه أو لا يعلمونه. وتكون الواو لافتتاح جملة ثانية واستئنافها، ويكون قوله تعالى: ﴿يقولون آمنا به﴾[6] خبرا لهذا المبتدأ ويكون على مذهب الأولين فى موضع نصب على الحال تقديره: والراسخون فى العلم قائلين: آمنا به[7].

---

(١) المراد بهلاك من قبلنا هنا: هلاكهم فى الدين بكفرهم وابتداعهم؛ فحذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل فعلهم. والأمر بالقيام عند الاختلاف فى القرآن محمول عند العلماء على اختلاف لايجوز ، أو اختلاف يوقع فيما لايجوز كاختلافهم فى نفس القرآن أو في معني منه لا يسوغ فيه الاجتهاد.. أو اختلاف يوقع في شك أو شبهة أو فتنة وخصومة أو شجار أو نحو ذلك.

وأما الخلاف في استنباط في فروع الدين منه، ومناظرة أهل العلم فى ذلك علي سبيل الفائدة وإظهار الحق، واختلافهم فى ذلك فليس منهيا عنه، بل هو مأمور به وفضيلة ظاهرة. وقد أجمع المسلمون علي هذا من عهد الصحابة إلى الآن والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦ :٢١٨ وما بعدها).

(٢) هكذا في د. وفي ز: المفتتح السور.

(٣) سورة الجاثية آية: ٢٣.

(٤) سورة طه آية: ٧٩

(٥) هكذا فى ز. وفى د: ما يصح وما لايصح.

(٦) سورة آل عمرن آية: ٧.

(٧) هكذا في د. وفي ز: يقولون آمنا خبرا.

والوجهان جميعا يحتملها الكلام[1]؛ وإنها يعتضد كل تأويل بترجيح لا يبلغ القطع، ويكاد أن يكون علم الراسخين فى العلم بالمتشابه من المتشابه.

وتحذيره صلى الله عليه وسلم من الذين يتبعون ما تشابه منه لما نبه الله عز وجل[2] عليه وهو قوله تعالى ﴿ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله﴾[3]. ومعلوم أن هذا كثير مما يوقع فى الفتن ويوقع فى فساد الاعتقاد[4].

وهذا مما يجب أن يحذر.

وأما قوله عليه السلام: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم فى الكتاب»[5]

وقوله عليه السلام: «اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا»[6].

فهذا مما تتعلق به الحشوية[7] ونفاة النظر، ومحمله عند أهل العلم على أن المراد به اختلاف لا يجوز أن يوقع فيها لا يجوز كاختلافهم فى تفسير القرآن، واختلافهم فى معان لا يسوغ فيها الاجتهاد، أو اختلاف يوقع فى التشاجر والشحناء.

وأما الاختلاف فى فروع الدين وتمسك كل صاحب مذهب بظواهر من القرآن وتأويل الظواهر على خلاف ما تأوّل صاحبه؛ فأمر لابد منه فى الشرع وعليه مضى السلف وانقرضت الأعصار.

---

(١) هكذا فى د. وفى ز: مما يحتملها الكلام.
(٢) هكذا فى د. وفى ز: لما نبه عزوجل.
(٣) سورة آل عمرن آية: ٧.
(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من ز.
(٥) راجع (ما سبق صفحة ٦٨٤).
(٦) راجع (ما سبق صفحة ٦٨٥).
(٧) الحشويه: هم فرقة من المشبهة مثل الهشاميين الشيعة، والمشبهة الغالية وغيرها قالوا: إن معبودهم على صورة ذات أعضاء وأبعاض: إما روحانية وإما جسمانية. ويجوز عليه الانتقال والنزول والصعود، والاستقرار، والتمكن. إلخ.
راجع (الملل ،النحل للشهرستانى ـ تحقيق محمد سيد كيلانى. ١:١٠٥ ط الحلبى).

[باب فضل الذكر والدعاء، والتقرب إلى الله تعالى]

قوله صلى الله عليه وسلم: «يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدى بى، وأنا معه حين يذكرنى إن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى[1] وإن ذكرنى فى ملإ ذكرته فى ملإ هُمْ خير منهم، وإن تقرب منى شبرا تقربت منه ذراعا، وإن تقرب إلى ذراعا تقربت منه باعا، وإن أتانى يمشى أتيته هرولة»[2].

قال الشيخ: النفس تطلق فى اللغة على معان شتى منها: نفس الإنسان الحيوانية، وذلك لا يليق بالله سبحانه.

ومنها: النفس بمعنى الدم ولا يليق بالله تعالى.

ومنها : النفس بمعنى الذم ولا يليق بالله تعالى أيضا. والنفس بمعنى الذات والبارى سبحانه له ذات على الحقيقة، وتكون النفس بمعنى: الغيب، فهو أحد الأقوال فى قوله تعالى: ﴿تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك﴾[3] أى: تعلم غيبى ولا أعلم غيبك؛ فيصح أن يراد بالحديث ها هنا: أن العبد إذا ذكر الله عز وجل مخليا بحيث لا يطلع عليه أحد أثابه الله وقضى له من الخير بما لا يطلع عليه أحد وقد قال عز من قائل: ﴿فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين﴾[4]؛ فأخبر سبحانه: أنه ينفرد بعلم بعض ما يجزى به المتقين.

وقد اضطرب به العلماء[5] فى الأنبياء والملائكة عليهم السلام أيهم أفضل؟ وتعلق من قال بتفضيل الملائكة بظاهر هذا الحديث، وقال: «فإنه قال تعالى: [6] «ذكرته فى ملإ خيرمنهم».

وأجاب الآخرون: أن المراد بذكر خير من ذكره. وهذا بعيد من ظاهر اللفظ، ولكن الأولين إنما تمسكوا بخبر واحد ورد بلفظ يتعلق فيه بالعموم.. وفى التعلق [7] بالعموم خلاف، وخبر الواحد لا يؤدى إلى القطع، وهذا يمنع من القطع بما قالوه.

(١و٢) هكذا في ز ح وفي مسلم
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ٣ و ١٢)
(٣) سوة المائدة آية: ١١٦.
(٤) سورة السجدة آية ١٧.
(٥) هكذا فى د. وفي ز ،ح: وقد اضطرب العلماء.
(٦) هكذا فى د. وفي ز: وقال فإنه قال: ذكرته. وفي ح: وقال: «فإنه قد ذكرته». والصواب ما أثبت.
(٧) هكذا في نسختي د،ز. وفي ح: التعليق.

وأما قولـه عليه السلام: «و إن تقرب منى شبرا تقـربت منه ذراعا» وقولـه: «و إن أتانى يمشى أتيتـه هرولة» فمجـاز كله و إنما هو تمثيـل با لمحسـوسات وتفاوتها فى الإسراع والـدنو؛ و إنما المراد: من دنا منى بالطاعة دنوت منه بالإثـابة وكنت بالإثابة أسرع منه بالطاعة، أو: أن من أتانى بحسنة جازيته بعشر؛ فكنَّى عن التضعيـف بالسرعة ودنو المسافة، فهذا الذى يليق بالله سبحانه.

وأما المشى بطيئـه وسريعه. والتقرب بالـذراع والباع؛ فمن صفات الأجسام، والله عز وجل ليس بجسم ولا يجوز عليه تنقل ولا حركة ولا سكون، وهذا واضح بين.

وقولـه صلى الله عليـه وسلم: «ومـن لقينى بقـراب الأرض خطيئة»[1] أى: ما يقارب مَلْئَهَا.

قول أم حبيبـة رضى اللـه عنها[2] زوج النبى صلى اللـه عليه وسلـم: «اللهم أمتعنـى بزوجى ـ رسـول الله صلى الله عليه وسلم ـ وبـأبى أبى سفيان، وبأخى معـاوية، فقال صلى الله عليـه وسلم: قد سـألت الله لآجـال مضروبة وأيام معـدودة وأرزاق مقسومة لـن يعجل شيئا[3] قبل حله[4]، أو يؤخر شيئا عن أجله، ولو كنت سألت الله: أن يعيذك من عذاب فى النار، أو عذاب فى القبر كان خيرا وأفضل»[5].

قال الشيخ: إن قال قائل: قد أثبت فى هـذا الحديث: أن الأجل لا يزاد فيه ولا ينقص. وقد قال فى حديث آخر: إن صلة الرحم تزيد فى العمر فكيف الجمع بين هذين الحديثين؟

قلنا: أول ما يجب أن تعلم أن الأجل عبارة عن الوقت الذى قدر موت الميت فيه؛ فإذا كان عبارة عن هذا وعليه نتكلم ها هنا؛ فلابـد أن يقال: إن البارى سبحانه يعلم هذا الوقت أو لا يعلمـه؛ فواضـح إحالـة القول أنـه لا يعلمه؛ فـإذا ثبت أنـه يعلمه. قلنـا: حد العلـم وحقيقته معرفـة المعلوم على ما هو عليه، فإذا فـرضنا أن زيدا علم الله تعالى أنـه يموت سنة خمسمائة، ثم قدرنا أنه مات قبلها، أو مات بعـدها. أليس تطلب حقيقة ذلك العلم ولم يكن

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي،١٧ :١٢و١٣)

(٢) أم حبيبة:

(٣) هكذا فى نسختى د، ز.وفي ح: أن يعجل شيئا.

(٤) حله: هكذا فى د. وفي ز: لحله. وفى ح: محله.

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢٠٥٠).

علما بل كان جهلا؛ لأنه تعلق بالأمر على خلاف ما هو عليه.. وقد فرضنا أن البارى سبحانه يستحيل الجهل عليه؛ فوجب ضرورةً من مقتضى هذه المقدمات: أن ما علمه البارى تعالى من الآجال لا يتبدل ولا يتغير فإن كان السؤال عن الزيادة فى الأجل الذى علمه عز وجل أو النقص[1] منه فالجواب: أن ذلك لا يصح لهذا الذى بيناه.

وإن كان السؤال عن الزيادة أو النقص فى آجال غير الأجل الذى عند الله تعالى وفى غيبه، فذلك مما لا يمنع الزيادة فيه والنقصان، لأن ما سوى البارى تعالى وصفاته من سائر الأشياء مخلوق، والمخلوق يتغير ويتبدل ويزيد وينقص؛ فقال الحذاف من أهل العلم بناء على هذا ما وقع من الظواهر عن الزيادة فى العمر أو النقصان منه؛ فيحمل ذلك على ما عند ملك الموت، أو من وكله البارى تعالى لقبض الأرواح وأمره فيها بآجال محدودة فإنه سبحانه وتعالى بعد أن يأمره بذلك، أو يثبته فى اللوح المحفوظ لملك الموت فينقص منه أو يزيد فيه على حسب ما شاء حتى يقع الموت على حسب ما علم الله تعالى فى الأزل.

وقد قال الله تعالى: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾[2]. فأثبت المحو والإثبات، وأخبر أن عنده أم الكتاب.

وهذا يشير إلى ما قلناه[3]، وإن كان قد قيل فى الآية: محو الليل بالنهار بالليل.

وقيل: محو الأحكام المنسوخة بالناسخة لها، ولكن لا يبعد دخول ما قلناه تحت العموم، إذا ثبت أصله أو تكون الآية مصداقا لما قلناه على الجملة دون التفصيل، وكذلك قوله عز وجل: ﴿ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده ثم أنتم تمترون﴾[4]: يصح أن يحمل على ما قلناه وإن كان قد قيل فيه أيضا تأويل آخر كما أن بعض أهل العلم أيضا تأول قوله تعالى: ﴿وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا فى كتاب﴾[5] على أن المراد به: ينقص من عمره عن أبناء جنسه وأترابه.

وكذلك تأول بعضهم قوله تعالى فى صلة الرحم «إنها تزيد فى العمر» أن المراد به:

---

(١) هكذا فى ز،ح. وفى د،م، والتونسية: والنقص منه.
(٢) سورة الرعد آية: ٣٩.
(٣) هكذا فى نسختي د،ز. ود،م التونسية. وفى ح: وهذا تنبيه إلى ما قلناه.
(٤) سورة الأنعام آية / ٢.
(٥) سورة فاطر آية : ١١.

الرزق لأن الفقر يعبَّر عنه بالموت. وقد أنكر[1] بعضهم ذلك وقال: الرزق مفروغ منه كما يفرغ من الأجل، فلا معنى للاعتذار بما يحتاج إلى الاعتذار.

وقال آخرون: إنما المعنى: أن الله سبحانه علم أنه يعمِّره مائة سنة لعمره[2] لأنه علم أنه يصل رحمه، وعلم أنه لو لم يصله لعمره ثمانين، والبارى سبحانه موصوف بأنه يعلم ما لا يكون لو كان كيف كان يكون.

وأمثل ما فيما ذكرناه من التأويلات هذا التأويل، أو ما قلناه أولا: إن الزيادة والنقص يرجعان إلى الملك وما كلفه، فيكون التغيير فيه وصرف ذلك إلى الملك إليه يميل بعض المحققين من أئمتنا.

وعلى هذا الذى قررناه عندنا: أن المقتول مات بأجله خلافا للمعتزلة فى قولهم: إنه قطع عليه أجله بالقتل.

ولو قيل لنا نحن: هل يقال: إن بقاءه وزيادته على ذلك الأجل مقدور للبارى سبحانه لقلنا: ذلك مقدور، ولكنه مع كونه مقدورا لم يمت إلا بأجله.

وقولنا أيضا فيه: إنه مقدور جار على اختلاف أصحابنا فى خلاف المعلوم: هل يقال: إنه مقدور أم لا؟ والأصح عندى أن خلافهم قد يرجع إلى عبارة: والأولى إطلاق القول بأنه مقدور.

وقد قال تعالى: ﴿أو ليس الذى خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم، بلى وهو الخلاق العليم﴾[3] فأثبت تعالى: أنه قادر على خلق مثلهم.. ومعلوم أنه لا يخلق مثلهم.

وكذلك اضطرب أصحابنا فى المقتول لو لم يقض البارى عز وجل القتل عليه ما يكون حكمه بعد زمن القتل الذى فرضنا وقوعه فيه.. والأصح فى هذا أن يحال على البارى سبحانه، ويقال: نحن لا نعلم كثيرا مما يكون بلا يد؛ فكيف نعلم ما لا يكون لو كان كيف

---

(١) هكذا فى د. وفي ز: وأنكر. والصواب ما اثبت.
(٢) هكذا في د. وفى ز،ح: علم أنه يعمره مائة، لأنه علم أنه يصل رحمه.
(٣) يّس آية : ٨١.

كان يكـون والبارى سبحانه يعلـم: لو لم يكن قضى بمـوت هذا عند ثمانين من عمـره كيف كان يقضى فيه ويقدر له؟

وهذا السؤال لا معنى لـه ولا وجه للتشاغل به؛ لأنا إذا أثبتنا أن المقتـول مات بأجله، وأن البارى سبحـانه لا يتغير علمه؛ فـلا معنى لقولهم هذا إلا كمعنـى من يقول: لـو لم يكن أجل فلان ستين سنـة. ماذا يكون من الستين، وهذا ما لا جـواب لنا عنه[1] إلا بإحالته على علم الله عز وجل؛

فإن قيـل: فما معنى صرفه عليه السـلام لها عن الدعـاء بالزيادة فى الآجـال، لأنها فُرغ منها إلى الدعاء بالعياذة من عذاب النار، وقد فرغ منه كما فرغ من الأجل.

قلنا: صدقـت فى أن الله عز وجل فرغ مـن الكل، ولكن هذا الاعتراض مـن جنس ما قدمناه من قول من قال للنبى صلى الله عليـه وسلم: أفلا ندع العمل لما أخبرهم: أن الله عز وجل قضى بـالسعادة والشقاوة؛ فأجـابه صلى الله عليه وسلم بها قدمناه، وقد أمـر الله عز وجل بأعمال بر وطاعات جعلها قربا[2] إليه، ووعد بأنها تنجى من النار، ويسر أهل السعادة لها؛ فالدعاء بالنجاة من النار من جملة العبـادات التى ترجى بها النجاة منها، كما يرجى ذلك بالصـلاة والصوم، ولا يحسن ترك الصـلاة والصوم اتكالا على القـدر السابق، وكذلـك هذا. الدعاء ها هنا مع أنه صلى الله عليه وسلم إنما قال لها: «لو سألت الله أن يعيذك من عذاب فى النار، أو عذاب فى القبر كان خيرا وأفضل من الزيادة فى العمر[3] مع عذاب النار». فسأل الله السلامة والعياذ من ذلك.

[باب من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه.
ومن كره لقاء الله ، كره الله لقاءه]

وقوله صلى الله عليه وسلـم: «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومـن كره لقاء الله

(١) هكذا فى نسختى د،ز. وفى ح: عليه.
(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح: قربى إليه. والصواب ما أثبت.
(٣) ولا شك أن السؤال بالعياذة من النار خير، وأفضل من الزيادة فى العمر. إلخ.

كره الله لقاءه»[١].

قال الشيخ: مـن قضى الله تعالى بموته فـلابد أن يموت، وإن كان كارهـا فى لقاء الله تعالى ولو كره الله سبحـانه موته ما مات ولا لقيه؛ فيحمل الحديـث فى مثل هذه الصورة على كراهة الله سبحانه للغفران له وإرادته لإبعاده من رحمته.

[باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر]

قوله صلى الله عليه وسلـم: «وما اجتمع قوم فى بيت من بيوت الله ــ سبحانه ـ يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة»[٢].

قال الشيخ: هـذا ظاهره يبيح الاجتماع لقراءة القـرآن فى المساجد، وإن كان مـالك قد قال فى (المدونة) بالكراهة لنحو ما اقتضى هذا الظاهر جوازه.

وقد يقـامون[٣]. ولعله لما صـادف العمل لم يستمر عليـه، ورأى السلف لم يفعلـوه مع حرصهم على الخير كره إحـداثه ورآه من محدثات الأمور، وكان كثيرا لاتبـاع عمل أهل المدينة وما عليه السلف، وكثيرا ما يترك بعض الظواهر بالعمل.

[باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه]

قوله صلى الله عليه وسلم: «إنه ليغان على قلبى»[٤].

---

(١) هذا الحديث يفسرآخره أولـه، ويبين المراد بباقى الأحاديث المطلقة: «مـن أحب لقاء الله، ومن كره لقـاء الله». ومعنى الحديث: أن الكراهة المعتبرة هى التـي تكون عند النزع في حالة لا تقبل توبة ولاغيرهـا، فحينئذٍ يبشر كل إنسان بما هو صائر إليه وما أعـد له وكشف له عن ذلك؛ فـأهل السعادة يحبون الموت ولقاء الله لينتقلـوا إلى ما أعد لهم، ويحب الله لقاءهم. أي: فيجزل لهم العطاء والكـرامة.. وأهل الشقاوة يكرهون لقاءه لما علموا من سوء مـا ينتقلون إليه ويكره الله لقاءهم. أى: يبعدهم عن رحمته وكرامته، ولا يريد ذلك بهم، وهذا معنى كراهته سبحانه لقاءهم.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:٢٠٦٥).

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧:٢١).

(٣) هكذا في د. وفي ز،ح: وقال: يقامون. والصواب ما أثبت.

(٤) قال أهل اللغة: الغين بالغين المعجمة، والغيم بمعنى. والمراد هنا: ما يغشى القلب. قال القاضي: الفترات والغفلات عن الذكر الذي كان شأنه الدوام عليه.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧:٢٣).

قال أبو عبيد: يعني: أنه يتغشى القلب ما يلبسه. يقال: غنيت السماء غينا. وهو إطباق الغيم السماء، والغيم والغين واحد[1].

[باب ما يقول عند النوم]

قوله صلى الله عليه وسلم للذى علمه ما يقول إذا أوى إلى فراشه: «آمنت بكتابك الذى أنزلت وبنبيك الذى أرسلت»[2] الحديث. قال: فرددتهن لأتذكرهن. فقلت: آمنت برسولك الذى أرسلت. قال: قل: آمنت بنبيك الذى أرسلت»[3].

قال الشيخ: يحتمل أن يكون أراد صلى الله عليه وسلم أن يقول كما علَّمه من غير تغيير، وإن كان المعنى لا يختلف في المقصود.. ولعله صلى الله عليه وسلم أوحى إليه بهذا اللفظ فاتبع ما أوحى إليه به؛ لأنه لا يغير ما أوحى إليه به، لا سيما والموعود به على هذه الدعوات أمر لا يوجبه العقل، وإنما يعرف بالسمع؛ فينبغى أن يتبع السمع فيه على ما وقع على أن قوله: «ورسولك الذى أرسلت» لا يفيد من جهة نطقه إلا معنى واحدا وهو الرسالة. وقوله: «ونبيك الذى أرسلت» يفيد من جهة نطقه النبوة والرسالة، وقد يكون نبى ليس برسول، والمعتمد على ما قلناه من اتباع اللفظ المسموع من الشرع.

وإنما ذكرنا هذا الفرق لنشير إلى معنى ما يفترق فيه اللفظان.

قوله صلى الله عليه وسلم: «فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء»[4]

يقال: حَسَر واستَحْسَر: إذا أعيا. وقال عزوجل: ﴿لايَستكِبرُون عن عبادته ولا يَسْتَحْسِرون[5]﴾. أى: لاينقطون عن العبادة.

[باب فى الحض على التوبة]

قوله صلى الله عليه وسلم: «لله أشدُّ فرحًا بتوبة أحدِكُم من أحدِكُم بضالته إذا وجدَها[6]».

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ٣٢).
(٢و٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ٣٣).
(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢٠٩٦).
(٥) سورة الأنبياء آية: ١٩.
(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ٦٤).

قال الشيخ: الفرح ينصرف إلى معان منها:

أن يـراد به السرور ولكـن السرور يقاربـه الـرضا بـا لمسرور بـه، فالمراد هـاهنا: أن اللـه سبحانـه يرضى توبـة العبد أشد مما يـرضى الواجـد لناقته بالفـلاة؛ فعبر عن الرضا بـالفرح تأكيدا لمعنى الرضا فى نفس السامع ومبالغة فى معناه.

أما قوله صلى الله عليه وسلم: «فى أرضٍ دَوِيَّةٍ[1]». فهى الفلاة وجمعها: دَوِّى.

قال الشاعر:

فـــدلفَّهـــــا الليَّـــــل بِعَصلبـــــى[2] أرْوَعَ خـــــراج مــــــن الـــــدَّوِىِّ

والتوبـة من الذنب: هـى الندم عليه رعـايةً لحق الله عزوجـل، ويجب على التائب أن يضيف إلى الندم على الذنب العزم على ألا يعود إليه، إذا كان متأتيا منه العودة إليه، وتعجيل التوبـة عند الذنب هـو المأمور به، وتأخيرهـا عنه منهى عنه، وربما غَلِطَ بعض المذنبين ودام على الإضرار خوفاً مـن أن يتوب فينقض. وهذا اغترار وجهالـة ولا يحسن أن يترك واجباً عليه على الفورِ خوفاً من أن يقع منه بعده ماينقضه.

وتصح التوبة عندنا[3] من الذنب مع البقاء على ذنبٍ آخـر خلافه خلافاً لمن منعه من المعتزلة؛ لأن بـواعث النفس إلى المعاصـى تختلف، والشهواتُ فى الفسوق تختلـف باختلاف أنواعه، وطباع العصاة وحضور الأسباب المُعِينة على الشر والصـادة عنه؛ فصح لذلك التوبة على الذنب مع البقاء على خلافه.

ونحن نرى عيانا العصاة يكفُّون عن شُربِ الخمر[4] ليالى رمضان احترامًا له ويشربونها فى ليـالى شوال لاعتقـادهـم: أن الذنـب فى رمضـان أعظم؛ فـإذا صح باختلاف الأعـراض والأسباب لم يبعد النزوع عن ذنب مع البقاء على غيره على ماقلناه.

---

(١) دوية: اتفق العلماء على أنها ـ بفتـح الدال وتشد يد الواو والياء جميعـا. وذكر مسلم فى الرواية التى بعـد هذه رواية أبى بكر بـن أبى شيبـة: أرض داوية بزيـادة ألف.. كما ذكر في نسخـة (ز) من المعلـم: وهى بتشديـد الياء أيضـا. وكلاهما صحيح.. قال أهل اللغة: الدوية الأرض القفر، والفلاة الخالية.. قال الخليل: هي المفازة. قالوا: ويقال: دوية وداوية.
فأما الدوية فمنسوبة إلى الدو. بتشديد الواو، وهي البرية التى لا نبات بها.
وأما الداوية، فهي علي إبدال إحدى الواوين ألفا، كما قيل فى النسب إلى طيء: طائي.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢١٠٣).

(٢) هكذا في (لسان العرب: عصلب). كما ذكـر فى رواية: قد حسها الليل. والضمير في (لفها) للإبل.. والـرجز لأبى رغبة الخزرجى يوم أحد. قاله فى الحطم القيسى وراجع (الكامل للمبرد ١:٣٨٢ ط دار نهضة مصر للطبع والنشر).

(٣) هكذا فى نسختى د،ز. وفي (م): عن والمعني واحد.

(٤) هكذا فى نسختى د،ز. وفي (م) : والصواب ما أثبت.

وإذا وقعت التوبـة عن الذنب على شروطها، فـإن كانت عن الكفـر قطع بقبولها، وإن كانت عما سـواه من المعاصى؛ فمن العلماء: مـن يقطع بقبولها[١]، ومنهم من يظـن ذلك ظنا ولا ينتهى إلى القطـع؛ لأن الظواهـر التى جـاءت بقبولها ليسـت بنصوص عنـده إنما[٢] هى عمومات مُعرضةٌ للتأويل.

والتـوبة يقـاربها الحزن والغم على مـاتقدم مـن الإجـلال بحق اللـه تعالى؛ لأن الفـرح المسرور بما فرط من زلاته لايندم عليها.

قال الشيخ: خرج مسلم فى التوبة: «حدثنا يحيى بن يحيى وجعفر ابن حُميدٍ كلاهما عن عبيد الله بـن إياد عن البراء بن عازب قال: رسـول الله صلى الله عليه وسلم: كيـف تقولون بفرح رجل انفلتت منه راحلته تجر ز مامها[٣]».

هكذا خـرج مسلم هذا الحديـث عن يحيى بـن يحيى وجعفر بـن حميد[٤] فى رواية ابن ماهان[٥] والكسائى.. وجعفر هذا شيـخ لمسلم لم يروعنه إلا هذا الحديث. وهـو كوفى يعرف بزنبقة [٦]. حدث عنه بقى بـن مخلد الأندلسى[٧]، وخرجه أبو مسعود، عـن جعفر بن حميد، وهو الصواب.. وروى عـن أبى أحمد الجُلودِى: حدثنا يحيـى بن يحيى، وعبد بـن حُميد مكان جعفر بن حُميد وهو وهـم.

[باب فى سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه]

قوله: «عافسنا[٨] الألاد والأزواج»

---

(١) هكذا فى د. وفى ز،م: على قبولها.

(٢) هكذا فى نسختى د،ز. وفي (م): وإنها.

(٣) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقي ٤:٢٧٤٦).

(٤) راجع (تقريب التهذيب لابن حجر).

(٥) هكذا في د. وفي ز: خرج مسلم هذا الحديث: عن جعفر بن حميد، ويحيى بن يحيى فى رواية ابن ماهان.

(٦) زنبقة: (الخلاصة صفحة ٦٢.. توفي سنة ٢٤٠هـ)

(٧) بقى بن مخلـد الأندلسي: هو أبـو عبدالرحمن القرطبـى الحافظ المحقق، وله مسنـد شهير. وكان إماما مجتهـداً توفي سنة ٢٧٦هـ له تفسير قرآن أبدع فيه وله مصنف فى فتاوي الصحابة والتابعين، وروي عنه جماعة.
راجع (الصلة لابن الأبار ١:١١٨).

(٨) عافسنا قال الهروي وغيره فمعناه: حاولنا ذلك ومارسناه واشتغلنا به. أي: عالجنا معا شنا وحظوظنا.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقي ٤ صفحة ٢١٠٦ وشرح النووى ١٧:٦٦).

قيل معناه: لا عبنا. قوله:« إن رحمتي تغلب غضبي »[1]. وفي بعض طرقه:«سبقت رحمتي غضبي»[2].

قال الشيخ: غضب الله عزوجل ورضاه يرجعان إلى إراداته، لإثابة المطيع ومنفعة العبد أو عقاب العاصي وضرر العبد[3]؛ فالأول منهما يسمى: رحمة. والثاني يسمى: غضبا. وإرادة الله سبحانه قديمة أزلية بها يُريد سائر المرادات؛ فيستحيل فيها الغلبة والسبق، وإنما المراد هاهنا متعلق الإرادة من النفع والضر، فكان رفقه بالخلق ونعمه عندهم أغلب من نقمه وسابقة لها، وإلى هذا يرجع معنى الحديث.

وقد اختلف شيوخنا في معنى: الرحمن .. هل ذلك راجع إلى نفس الإرادة للتنعيم أو إلى التنغيم بنفسه، وإنما يحتاج إلى هذا الاعتذار على القول بأن ذلك راجع إلى نفس الإرادة.

قوله عليه السلام:«أسرف رجل على نفسه؛ فلما[4] حضره الموت أوصى بنيه؛ فقال: إذا أنامتُّ فاحرقوني، ثم اسحقوني، ثم اذروني في البحر؛ فوالله! لئن قدر على ربي ليُعذِّبني عذابًا ما عذبه أحد»[5] الحديث.

قال الشيخ: لا يصح حمل هذا الحديث على أنه أراد بقوله: «قدر على» من القدرة؛ لأنه من شك في كون الباري سبحانه قادِرًا عليه فهو كافرغير عارفٍ به، وقد ذكر في آخر الحديث: أن الله تعالى قال له «ماحملك على ما صنعت؟ قال: خشيتك يارب أو مخافتك؛ فغفر له بذلك[6]»، والكافر لا يخشى الله ولا يغفر الله له؛ فإذا ثبت أنه لايصح[7] حمل هذا الحديث على هذا المعنى؛ فيحمل على أحد وجهين.

إما أن يكون المراد به: لئن قدر الله علي[8] بمعنى: قدَّر على العذاب يقال: قَدَر وقَدَّر بمعنى واحد.

(١و٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٦٨).
(٣) هكذا في ز، ومسلم. وفي د،ح: والصواب ما أثبت.
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٧٠).
(٥) هكذا في نسختي د،ز. وفي ح: ما حملك على ما حملك على ما صنعت. والصواب ما أثبت.
(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ٧٠ وما بعدها).
(٧) هكذا في ز. وفي د: أنه يصح. والصواب ما أثبت.
(٨) هكذا في نسختي د،ز. وفي (م) لئن قدر علي والصواب ما أثبت.

أو يكون أراد: قَـدَر على بمعنى: ضيق على . قال اللـه تعالى: ﴿فقَدرَ عليـه رِزْقهُ﴾[1] .

وهكذا القول فى قوله عزوجل: ﴿فظَنَّ أن لَّن نَّقْدِر عليه﴾[2].

وأما قوله: «راشَه مالاً[3]».

قال ابن الأعرابى: الرِّياشُ المال المستفادُ. والرياش أيضا: الأكلُ والشرب.

وفى حـديث عـائشة رضـى الله عنهـا: «كان يَـرِيشُ مُملِقَهـا»[4] أى: كان يفضـل على المحتاج فتَحْسُن حالته.. قال القُتَبى[5]: أصله الريش •

كأن المعدم لا نُهوض به مثل المْقصُوصِ من الطير، وجعل الريش مثلا للباس[6].

وأما قوله فى بعض طرقه: «رَغَسهُ الله مالاً وولدًا»[7]. قال أبو عبيد. قال الأُموى معناه: أكثر له منه وبارك[8] له فيه. قال أبو عبيد: يقال منه: رَغَسـه الله. يَرْغَسه رَغساً: إذا كان ماله ناميا كثيرا، كذلك هو فى الحسب وغيره.

وأما قولـه فى بعض الطرق: «فلم يَبْتِـرِ عند الله خيرًا[9]». قال مسلم: فسرهـا قتادة: لم يَدَّخِر عند الله خيرا.

وفى بعض طرقه: «ما ابتأر عند الله خيرا»[10].

وفى بعض طرقه: «ما امتأر» بالميم.

قال الهروى: «لم يَبْتِئر خيرا». أى: لم يقدم خَبِيئَةَ خيرٍ لنفسه ولم يدَّخرها.

يقال: بـأرت الشىء، وابتأرتُه: إذا ادخـرته[11] وخبأتـه. ومنه قيـل للحفرة[12] البُورة. ويقال أيضا: إبْتَرتُ بمعناه.

---

(١) سورة الفجر آية: ١٦.

(٢) سورة لأنبياء آية: ٨٧.

(٣) «راشه الله مـالا وولدا» هذه اللفظة رويت على وجهين في صحيح مسلـم. أحدهما: راشه. بألف سـاكنة غير مهموزة وبشين معجمة. والثاني: رأسه: بهمـزة وسين مهملة. قال القاضى: والأول هو الصواب، وهـو رواية الجمهور. ومعناه: أعطاه الله مالا. قال: ولا للمهملة هنا.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧:٧٣).

(٤) أي: يعني: فقيرها. راجع (النهاية لابن الأثير: ملق).

(٥) القتبى - راجع (ما سبق صفحة ٦٢١ من هذا الجزء.

(٦) هكذا في ز،ح. وفي د: للناس.

(٧) «رغسه الله مالا وولدا» هو بالغين المعجمة المخففة والسين المهملة. أى: أعطاه مالا وبارك له فيه.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧:٧٥).

(٨) هكذا في د. وفي ز: أكثر له وبارك.

(٩و١٠) اجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧:٧٥).

(١١) هكذا في نسختي د،ز. وفي ح: أخرته. والصواب ما أثبت.

(١٢) هكذا في ز،ح. وفي د: للحفر. والصواب ما أثبت.

[باب قبول التوبة من الذنوب، وإن تكررت الذنوب والتوبة]

قولـه صلى الله عليه وسلم: «إن اللـه يبسطُ يده بـالليل ليتُوب مُسِيء النهـار، ويبسط يده بالنهار؛ ليتوب مُسِيء الليل، حتى تطلع الشمسُ من مَغْرِبها»[1].

قال الشيـخ: المراد بهذا القول علي التائب لأنه قـد جرت العادة أن الإنسـان إذا نُووِلَ مايقبله بسـط يده[2] إليه، وإذا رأى مـن يحبه بسط يده إليـه، وإذا نُوول مايكره قبـض يده؛ فخاطب العرب من حيث تفهم، وذكر أمثالاً محسُوسةً ليؤكد معنى مايريده فى النفس.

وأما يد الجارحة فمستحيلةٌ على الله سبحانه.. والقبض والبسط من صفاتِ الأجسام.

واليد قد تنطلق فى اللغـة على النعمة، وهذا المعنى المشهور فى اللسانُ يقـارِب ماقلناه؛ لأن مايفعله سبحانه مـن قبول توبة عباده من أحد نعمه عليهم. وكذلـك مايفعله من النعم بالتائبين.

وأمـا إثبات اليـديـن للـه سبحانـه مـن غير أن تكـون يَدىْ جـارحـة؛ بـل صِفة مـن الصفات[3] قديمة أزلية، فأثبتها القـاضى أبو بكر بن الطيب[4] وغيره من أئمتنا لقوله تعالى ﴿لِماَ خلقتُ بيدَى﴾[5] فأثبت اليـدين هاهنا صفتين قديمتين؛ لأن صرف اليد هـاهنا عنده إلى النعمة لاتليـق بهذا الموضع؛ لأن النعمـة مخلوقة، ولا يخْلَـق مَخْلوق بمْخلـوقٍ، وصرفها إلى القدرة تمنـع منه التّثْنِية والقدرة واحـدة بلا خلاف. وأبـو المعالى[6] مال إلى نفـى ذلك وحمل القرآن على التجوز[7]، وأن المراد أن الله خلق آدم[8] بغير واسطة بخلاف غيره من بنيه، وكنّى عن ذلك بـأنه خلقه بيديـه، لأنا إذا لم يكن بيننا وبين مـايكون من الأفعال وسـائط عُبِّر عن ذلك بأن يقال: فعلتهُ بنْفِسى وتَوليْته بيدى. والقصد تمييز آدم بالاختصاص.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ٧٦).

(٢) يبسط يده: قال المازرى: المراد قبول التـوبة. وإنما ورد لفظ بسط اليد، لأن العرب إذا رضى أحدهـم الشيء بسط يده لقبوله، فخوطبوا بأمر حسي يفهمونه وهو مجاز فإن يد الجارحة مستحيلة في حق الله تعالي.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ٧٦).

(٣) هكذا فى نسختي د،ز. وفى ح: صفتين من الصفات. والصواب ما أثبت.

(٤) أبو بكر بن الطيب ـ راجع (ج ١: ٢٩٤ من هذا الكتاب ط القاهرة).

(٥) سورة ص آية: ٧٥.

(٦) أبو المعالي.

(٧) هكذا فى د، وفى ز: وحمل التجوز.

(٨) (وقع اضطراب هنـا نسخة د من (إن الله خلق آدم) حتى قـوله صلى الله عليه وسلم: «بيده السيـف مصلتا» صفحة ٧٦٦ من هذا الجزء وقد أتممت النسخ من نسخة ز).

وقد يُجمع الشيء تفخيما وإن كان واحدًا.. والعرب تفعل ذلك؛ فهذا المعنى سلك الأئمة فى هذه الآية.

وإن قلنا بإثبات اليد على طريقة القاضى، فلابد من تأويل الحديث على نحو ماقلناه لذكر البسط فيه، وإنما يبقى النظر فى معنى اليد وإضافة هذا الأمر إليهما.

[باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش]

وأما قوله:«ليس أحد أغير من الله» فقد تقدم الكلام على معناه[1].

[باب سعة رحمة الله تعالى على المؤمنين]

قوله : «يُدْنَى المؤمن من ربه يوم القيامة، حتى يضع عليه كنفه [2]؛ فيُقَرِّرهُ بذنُوبِه؛ فيقول: هل تعرفُ؟.

فيقول: [أى] ربِّ [3] ! أعرفُ. قال: فإنِّى قد سترتُها عليكَ فى الدنيا، وإنى أغفرهالك اليوم» الحديث[4].

قال الشيخ: الدُّنو هاهنا: دنو كرامة لادنو مسافة، لأن البارى سبحانه فى غير مكانٍ فلا يصح منه دنو المسافة ولا بعدها. والمراد بقوله:«حتى يضع عليه كنفه» أى: سِتره وعَفْوه. وما يتفضل عليه به حينئذٍ وقد صحّفها بعض الرواة فرواها بالتاء وهو تصحيف لا ينبغى أن يُشتغل به. وقد قال بعض أهل العلم: لو كان ثابتا لكان استعارة وتأولناه كما تأولنا ماوقع فى

---

(١) قد سبق تفسير (غيرة الله تعالى) فى حديث سعد بن عبادة، وفى غيره سبق بيان : «لا شىء أغير من الله». والغيرة ـ بفتح الغين.وهى فى حقنا: الأنفة.. وأما فى حق الله تعالى؛ فقد فسرها هنا فى حديث عمر والناقد بقوله صلى الله عليه وسلم: «وغيرة الله أن يأتى المؤمن ما حرم عليه». أى : غيرته منعه وتحريمه.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ٧٦ و ٧٧).

(٢) كنفه : فبنون مفتوحة وهو ستره وعفوه. والمراد بالدنو هنا: دنو كرامة وإحسان لادنو مسافة، والله تعالى منزه عن المسافة وقربها.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ٨٦ و ٨٧).

(٣و٤) (ما بين المعقوفتين زيادة من المصدر السابق هامش (٢)).

أمثاله مِمَّا ذكرت[1] فى أسماء الجوارح.

[باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه]

قولُ كعب بن مالك «فأنا إليها أصغر»[2] أى : أميل.

وقوله:«وتفارط القوم »[3] أى: فات وتقدم.

وقوله:«إلا رجلاً مَغْموصاً عليه»[4] أى: مُتهماً مُستحْقرًا؛ فيقال: غَمِصْتُ فُلانا، واغْتَمصتُه[5]. إذا استحقرته واستصغرته.

وقوله:«وهو ينظر فى عِطْفيه»

قال الهروى: عطفا الإنسان: ناحيتا جسده.. وقال فى موضع آخر العطفان ناحيتا العتق، ومنكتب الرجل عِطْفه.

وقال المبّرد[6]: العِطْف ما انثنى من العنق. قال غيره: العربُ تضع الرداء موضع: البهجة والحسن والبهاء، وتُسمِّى الرداء عِطَافًا لوقوعه على عِطْفَى الرجل.

قوله: «توجَّه قافِلاً».

يعنى: راجعا من سفره. يقال: قفل الرجل قفولا: إذا رجع من السفر، والقافلة التى هى راجعة من سفرها، ومادامت ذاهبة فى السفر، فلا تُسمَّى قافلة حتى ترجع.

قوله:«حَضَرنى بثِّى» البثُّ: أشد الحزن.

قوله:«قلت: من هما؟.

---

(١) هكذا فى ز. وفى ح: ذكرنا.

(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ٨٨ وما بعدها).

(٣) هكذا فى ز، ح ومسلم «وتفارط العدو».

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢١٢٢).

(٤) أى: فى النفاق قوله «نفارة الغزو» أى : تقدم الغزاة.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ٨٩).

(٥) هكذا فى ز، م. وفى ح : واغمصته.

(٦) المبرد: هو أبو العباس محمد بن زيد بن عبد الأكبر بن عمير الثمالى الأسدى البصرى المعروف بالمبرد، وهوصاحب (الكامل) الكتاب المشهور توفى سنة ٢٨٦ هـ ببغداد.

راجع (الوفيات ٤ : ٣١٣).

قالوا: مُرارة بن الربيع العامِرِىّ. هكـذا قال العامرى، وإنما هو العَمْرِىُّ من بنى عمرو ابن عوف[١].

وقوله: «حتى تَسوَّرْت الجِدار» أى: علَوْتُ سُوره. وهو أعلاه.

قولـه «فَتيمَّمتُ[٢] بها التَّنُـورَ فسجَرتُها» أى: قَصـدْتُ التنور. يقـال: قصدتُ الشـىء وتيمَّمتُه وإعتمدته بمعنىً واحد. ومعنى: وسجَرْتها: أحرقتها.

قال مجاهد فى قول الله تعالى: ﴿والبحرِ المسجُورِ﴾[٣] معنا: الموقد.

[باب فى حديث الإفك]

قولها: [عقدى] من جزع ظِفار»[٤].

قال ابـن السِّكيت[٥]. الجَزْعُ - بفتـح الجيم وإسكـان الزاى - الخرز اليمانى. وظَفـارِ - بفتح الظاء وكسر الراء - قرية باليمن.

وقول عائشة رضى الله عنها: «لم يُهبَّلْنَ»[٦] أى: لم تكثر شُحومهُنَّ ولا لحومهن».

---

(١) مرارة بـن ربيعة العامـرى: هكذا هو فى جميـع نسخ مسلم: العامـرى وأنكره العلماء وقالـوا: هو غلط. إنما صـوا به: العمرى. بفتح العين وإسكان الميـم من بنى عمرو بن عوف. وكـذا ذكره البخارى، وكذا نسبه محمد بـن إسحاق وابن عبد البر وغيرهما من الأئمة.. قال القاضى: هو الصواب، وإن كان القابس قد قال: لا أعرفه إلا العامرى، فالذى غيره الجمهور أصح وأما قـوله: هو مرارة بن ربيعة، فكذا وقـع فى نسخ مسلم وكذا نقله القاضى عـن نسخ مسلم.. ووقع فى البخارى: ابن الربيع. قال ابن عبدالبر. يقال بالوجهين: ومرارة - بضم الميم وتخفيف الراء المكررة.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ٩٢).
ومرارة بن الربيـع: الأنصارى الأوسى من بنى عمرو بن عـوف، ويقال: إن أصله من قضاعة، حالـف بنى عمرو بن عوف.. صحابى مشهور شهد بدراً على الصحيح.
راجع (الإصابة ٦ : ٦٥. ط دار نهضة مصر تحقيق البجاوى).

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى مسلم: «فتيا ممتُ. وهى لغة فى: تيممت، ومعناهما: قصدت.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ٩٤).

(٣) سورة الطور آية: ٦.

(٤) ما بين المعقـوفتين زيادة من مسلم و «مـن جزع ظفار» ظفار مبنيـة على الكسر. تقول: هذه ظفارِ، ودخلـت ظفارِ. وإلى ظفار بكسر الراء بلا تنوين فى الأحوال كلها.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢١٣٠).

(٥) راجع (الجزء الأول من هذا الكتاب صفحة ٤٤).

(٦) يهبلن - ضبطت على أوجه أشهرها: ضم الياء وفتح الهاء والباء مشددة.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢١٣٠).

وقولها: «العُلْقة من الطعام» أى: الشىء القليل منه، ومثله: البلْغة[1].

وقولها:«نَزَلوا موغرين» أى وقت الوغرة وهى شدة الحر.

قولها:«فتأتى الدَّاجِن[2]».

يقال لكل ما ألف البيوت من الطير والشاء وغيرهـا دواجن. وقد دجن فى بيته إذا لزمه، وكلب داجن: ألف البيت، والمداجنة حسن المخالطة.

قوله صلى الله عليه وسلم:«مَن يَعْذِرنى من رجل»[3].

أى: من يقوم بعذرى إن كافأته على سوء صَنيعه فلا يلمنى.

وقولها:«يَسْتَوشِيه[4]».

أى: يستخرجه بـالبعث والمسألة كما يَسْتَوشـى الرجل الفرس وهو ضربـه جَنْبيه بعقبيه وتحريكه ليجرى؛ يقال أوشىء فرسه واستوشاه بمعنىً واحد.

قولها:«من البُرحاء»[5].

يعنى: الشدة. قال ابن ولاّد: البُرحاء بضم الباء ـــ وهو ممدود من التَّبْرِيح وبلوغ الجهدِ من الإنسان.

قوله: « أبَنُوا أهْلِى»[6] .

أى: اتهموها. قاله أبو العباس؛ وقول أُم مِسْطَـح: تَعِس مِسْطح. قال أبو الهيثم معناه: انكبَّ وعثر.

---

(١) البلغة : هكذا فى ز، ومسلم:
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤/ ٢١٣٠ وهامش النووى ١٧/ ١٠٤).

(٢و٣) فتأتى الداجـن فتأكله ومعنى هذا : أنه ليس فيها شـىء عما تسألون عنه أصلا ولا فيها شىءمـن غيره إلا نومها عن العجين.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢١٣٣).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢١٣٨).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : صفحة ٢١٣٥) وفى ز : البرحات.

(٦) أبنوا أهلى : باء مفتوحة مخففـة ومشددة، وروه هنا بالوجهين والتخفف أشهر.. والأبن بفتـح الهمزة : التهمة. يقال : أبنه يأبنه، ويأبنه ـ بضم الباء وكسرها ـ إذا اتهمه ورماه بخله سوء، فهو مأبون.
قالوا : وهو مشتق من : الأبن ـ بضم الهمزة وفتح الباء ـ وهى : العقد فى النفس تفسدها وتعاب بها.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢١٣٨).

[باب براءة حرم النبى صلى الله عليه وسلم من الريبة]

قولها: «إن رجلاً كان يُتَّهمُ بـأُم ولد رسول الله صلى اللـه عليه وسلم؛ فقـال رسول الله صلى الله عليـه وسلم لعلى: اذهب فاضرب عنقـه؛ فأتاه على فإذا هـو فى رَكِىٍّ[1] يتبرد فيها؛ فقال له علىٌّ: اخرج فناوله يده فأخرجه؛ فـإذا هو مجبوبٌ ليس له ذكر فكف على عنه، ثم أتى النبى صلى الله عليه وسلم؛ فقال: يارسول الله إنه لمجبوب ماله ذكر».

قال الشيخ ـ أيده الله ـ الظاهر أن هذا الحديث فيه حذف بسيط السبب؛ فلعله صلى الله عليـه وسلم ثبتَ عنـده بالبينـة ما أوجب قتلـه؛ فلما رأى علىٌّ كونه مجبـوبًا اتقـاه ليراجع النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيه ولم يذكر ماقال له على[2]، ولو ذكر السبب الموجب لقتله، وجواب النبى عليـه السلام لعلى لعَلِمَ منه وجـه الفِقْه.. ولعل الرجـل أيضا كان منافقًـا ممن يحل قتله؛ فيكون هذا السبب مُحِّركاً على قتله.

* * *

(١) ركى : الركى البئر . راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٧٧١).
(٢) هكذا فى ز. و فى (م) : ما قاله على والصواب ما أثبت.

[كتاب صفات المنافقين وأحكامهم]

قوله:«مثل المنافق كمثل الشاة العائرة[1] بين الغنمين».

يعنى: المترددة بينهما لا تدرى أيتهما تتبع.

[باب فى البعث والنشور، وصفة الأرض يوم القيامة]

قوله «على أرضٍ بيضاءَ عفراء [كقرصة النقى] »[2].

قد تقدم شرح: عفراء.

قولُ أُسيد لسعدٍ : يامنافق.

قال الشيخ أيده الله: قد تقدم الكلام على أمثال هذا اللفظ، الذى يقع بين الصحابة، وأنه يجب أن يحمل على ما يليق[3] بهم، والأشبه أن أُسيداً إنما وقع ذلك منه على جهة الغيظ والحنق، وبالغ فى زجرسعد، ولم يرد النفاق، الذى هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر.

ولعله: أراد أن سعدا كان يظهر إليه وإلى الأوس من المودة مايقتضى عنده ألا يقول فيهم ما قال، فاستلوح من هذا الكلام: أن باطنه فيهم خلاف ماظهر إليه.

والنفاق في اللغة: ينطلق على إظهار ما يبطن خلافه دينا كان أو غيره.

ولعله صلى الله عليه وسلم؛ لأجل هذا لم ينكر عليه إن كان سمع قوله هذا.

***

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقي ٤ : ٢٧٨٤).

(٢) العفراء ـ بالعين المهملة والمد بيضاء إلى حمرة.. والنقى ـ بفتح النون وكسر القاف وتشديد الياء ـ هو الدقيق الحورى وهو الدرمك وهو الأرض الجيدة. قال القاضى: كأن النار غيرت بياض وجه الأرض إلى الحمرة وما بين المعقوفتين زيادة من مسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٣٤).

(٣) هكذا فى ح.وفى ز: به والصواب ما أثبت.

[كتاب صفة القيامة والجنة والنار]

قـوله صلى اللـه عليـه وسلـم: «إن الله يمسـك السماوات على إصبـع، والأرضين على إصبع. والشَّجر والثرى على إصبع، والخلائق على إصبع، ثم فيقول: أنا الملك أنا الملك»[1]

قال الشيخ ـ أيده اللـه ـ: تقدم القول فى بيان المراد بالإصبع فى حديـث سبق، وأنه قد يراد به معنى: الاقتدار، وأنه قد يراد به معنى: النعمة.

وهذا الحديـث قد يراد به: أن اللـه خلق السماوات على عظمها مُقْتدِرًا عليهـا من غير أن يمسـه تعب ولغـوب، كما أنّ الإنسان منـالايشق عليـه، ولا يُتعبه مـايُصرِّفه على إصبعـه، والناس يـذكرون الإصبـع فى مثل هذه المعـانى احتقـارا ويقولون: بـإصبعٍ واحـد أقتلك، أو أفعلُ كذا وكذا؛ فقـد يراد به[2] هنا هذا المعنـى: أن الله سبحانه لم يتعبه خَلق مـاذكر ولاشقَّ عليه على عِظم مخلُوقاته هذه.. وقد قال بعض الناس:

قد يكون بعض المخلوقات اسمه: إصبع. وأخبر بخلق هذه الأشياء عليه.

وقـال بعضهم: يُحتمـل أن يراد إصبـع بعض خلقـه، وهذا غير مستنكـر فى قُدرة اللـه سبحانه، والغرض إنكار أن يكـون لله سبحانه إصبع الجارحة لإحالة العقـل له، ثم يعد هذا يتأول على مايجوز، وقد أُرينا طرقا من التأويل.

قوله صلى اللـه عليه وسلم:«يَطْوِى الله سبحانـه السماوات يوم القيامة، ثم يـأخذهُنَّ بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟. ثم يطوى الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون أين المتكبرون؟»[3].

قال الشيـخ ـ وفقـه الله ـــ تقدم القـول فى ذكر اليـد، واختلاف الأصـوليين فى إثباتها

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٣٠).

(٢) هكذ فى ز. وفى ح : بها والصواب ما أثبت.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٣١).

بمعنى الصفة لا بمعنى الجارحـة، وتنازعهم فى معنى[1] قوله تعالى: ﴿لما خَلَقْتُ بِيدَيَّ﴾[2].

وذكرنا تأويل مـا وقع فى ذكر اليد فى حديث قبل هذا، ولكـن لما ذكرها هنا: اليمين والشمال. كان آكـد فى إيهام الجارحة، فـإذا ثبت استحالـة يد الجارحـة عليه، ووصفـه باليمين والشمال فلابد مـن حمل هذا على مايجوز، وأمثل ما تـأول عليه عندى: أن الله سبحانـه أراد أنه يطوى السماوات والأرضين بقدرتـه، وكَنَّى عـن ذلك بـذكر اليـد؛ لأن بها فعلنا نحـن وبها تَصرُّفنا؛ فخـاطب بما يُفْهـم وبما يخرج إلى الحِسِّ والوجـود؛ ليكون المعنـى[3] أوكد وأرسـخ فى نفس السامع.

وذكر اليمين والشمال حتى يُـورد المثال[4] على كما له، ولما علـم أنا نحن نتأول مـانكرم باليمين ومـا دونه بالشمال، وأنَّـا نَقْوى بأيمانـا على أشياء لا نَقْـوى عليها بشمائلنا، وكـانت السماوات أعظم بمالايُتقَاربُ ولا يَتَـدانَى من الأرضين أضاف فعلـه فيها إلى اليمين، وفعله فى الأرض إلى الشمال على حَسبِ مـاقلناه مـن أنا نُحاوِل الأصعـب باليمين والأخـف بالشمال، وإن كان اللـه سبحانه ليس بشـىء أخف عليه من شـىء ولا شىء أصعب من شـىء، وأنه تعالى خاطبنا بما يُفْهـم؛ لما ذكر اليد تمثيلاً أتمَّ المعنى على التمثيـل بَعْينِه، ولا يبعد أن يكون فى السماوات ماهو أفضل من الأرض وكل مافيها، لا سيما إذا قلنا بتفضيل الملائكة على ماتقدم ذكر الخلاف فيه، أو يكون البارى سبحانهُ يفضل السَّماوات لأُمورٍ تَخْفى عنا؛ فيكون أضافها إلى اليمين لما قلناه[5] منا إختصـاص اليمين بالأشرف والشمال بماهـو دونها وجرى فى ذلـك على حكم التمثيل الذى به افتتح فختم عليه، وهو[6] الذى ظهر إلىَّ فى هذا الحديث.

قوله فى أهل الجنَّة.

---

(١) هكذا فى ز. وفى ح : فى مقتضى والصواب ما أثبت

(٢) سورة ص آية : ٧٥.

(٣) هكذا فى ز. وفى ح : ليكون أوكد.

(٤) هكذا فى ح. وفى ز: الشمال والصواب ما أثبت.

(٥) هكذا فى ح . وفى ز : إذا قلناه والصواب ما أثبت.

(٦) هكذا فى ز. وفى ح : وهذا الذى.

[باب نزل أهل الجنة]

قولـه فى أهل الجنـة«ألا أُخبركم بإدامهـم؟. قالوا: بلى. قـال: إدامُهم (بـالام ونون)[1] قالوا: وماهـذا؟ قال: ثور ونون يأكل من زيـادة كبدهما سبعون ألفاً »[2] الحديث المذكور فيه قول اليهودى للنبى عليه السلام.

قال الشيـخ ـ وفقه اللـه ـ: ذكر الخطابِـىُّ: أن النون: هو الحوت على وفـاقِ ما فُسِّر فى الحديث، وأن بالام بدل جواب اليهودى على أنه اسم الثَّور[3]. قال:

ولعل اليهودى أراد التعمية فقطع الهجاء وقدم أحد الحرفين، وإنما الرتبة لام. ياهجاء لأى: على وزن لَعَا أى: ثـور؛ يقال للثور. الوحشـى اللأى[4] فصحف الراوى فقـال: بالام، وإنما هو (يالام) بحرف العلة .

هذا أقربُ مايقع لى فيه. إلا أن يكون إنما عبر عنه بلسانه[5]، ويكون ذلك فى لسانهم : يلا. وأكثر العبرانية فيما يقولونه مقلوب على لسان العرب بتقديم الحروف وتأخيرها.

وقد قيل: إن العبران هو العربان فقدموا الباء وأخروا الراء.

[باب لا أحد أصبر على أذى من الله عزوجل]

قولـه صلى الله عليـه وسلم:«لا أحـد أصبرُ على أذًى يَسمعُه مـن الله: إنـهُ يشرَكُ به، ويُجْعلُ له الولد، ثم يُعافيهم ويرزقهم»[6].

---

(١) بالـلام ونون : باللام فى معنـاه أقوال مضطربـة الصحيح منها : الـذى اختاره القاضى وغيره مـن المحققين انها لفظة عبرانية معناها بـالعبرانية : ثور، ولو كانت عـربية لعرفها الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ ولم يحتاجـوا إلى السؤال عنها. والنون : هو الحوت باتفاق العلماء.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٧٩٢).

(٢) هكذا فى ز وفى صحيح مسلم : «ونون يأكل من زائدة كبدهما سبعون ألفا».
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٣٥ وما بعدها).
وهكذا عنـد البخارى «سبعون ألفا» بتقـديم السين.. وفى صحيح مسلـم فى كتاب الظهار، مـن حديث ثوبـان. قال: كنت نائما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فجاءه حبر من أحبار اليهود، فقال الحديث.
راجع (كتاب حياة الحيوان الكبرى للدميرى ١ : ١٤٠ عام ١٩٥٦).

(٣) هكذا فى ز. وفى ح : للثور.

(٤) هكذا فى ح .وفى ز : اللمى.

(٥) راجع (حياة الحيوان الكبرى للدميرى ١ : ١٤١).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ : ٢٨٠٤).

قال الشيـخ ـ وفقه الله ـــ: المراد بهذا: أن الله سبحانه واسـع الحلم عن الكافـر الذى يُضيف إليه الـولد.. والصبر: منع النفس مـن التَّشَفِّى والانتقام أو منعها مـن غير ذلك، فلما كان الامتنـاع نتيجة الصبر عبر عن تـرك ـ البارى سبحانـه ـ الانتقام. بهذه العبـارة وجرى الأمر فى ذلك على حسب مابيناه[1] مِرَارًا فيما تقدم من مثل هذا.

[باب مثل المؤمن كالزرع ومثل المنافق والكافر كالأرزة]

قولـه صلى الله عليه وسلـم: «مثل المؤمـن كمثل الخامة مـن الزرع»[2]. يعنى: الغضة الرطبة.

وقوله: «حتى تهيج». أى تجف. يقال: هاج الزرعُ هَيْجًا إذا يبس.

وقوله: «مثل المنافق كمثل الأرزة المجذية »[3].

قال أبـو عبيد: الأرزة ـ بفتـح الألف وتسكين الراء ـ شجـر معروف بالشـام، ويُسمَّى بالعـراق: الصَّنْوبَـر، وإنما الصَّنبور ثمـر: الأرز. ويسمى الشجر: صنـوبرًا مـن أجل ثمـرته. والمجذيـة: الثابتة فى الأرض؛ يقـال: جذب.يجذب وأجذب يجذب[4] والانجعاف: الإقلاع يقال: جعفتُ الـرجل إذا صرعته[5]. قال أبو عبيـد: شبه المؤمن بالخامة التى تميلهـا الرياح؛ لأنه مُرزَّأ فى نفسه وأهله وماله، وأما الكافـر فمثل الأرزة التى لا تميلها الرياح، والكافر لايُرزأُ شيئا، حتـى يموت، وإن رُزِىء لم يؤجـر عليه، فشبه مـوته بانجعـاف تلك حتى يلقـى الله بذنوبه جمة.

[باب طلب الكافر الفداء بملء الأرض ذهبا]

قولـه صلى الله عليه وسلم: «يقـولُ اللهُ لأهون أهل النـار عذاباً: لـوكانت لك الـدنيا ومافيهـا! أكنت مُفْتديـاً بها؟؛ فيقول: نعم، فيقـول: قد أرددتُ منكَ أهـون من هذا وأنت فى صُلبِ آدم: ألاَّ تُشرِك .(أحسبُه. قال): ولا أدُخِلَكَ النار. فأبَيْت إلا الشِّرك»[6].

(١) هكذا فى ز. وفى : ح : ما قلناه.

(٢و٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٥١).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ هامش صفحة ١٥٣).

(٥) قال العلماء : هذا معنى الحديث.

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٤٧ وما بعدها).

قال الشيخ ـ أيده الله: مذهب أهل الحق: أن الله سبحانه أراد إيمان المؤمن وكفر الكافر، ولم يرد من الكافر الإيمان فامتنع عليه، ولو أراده عندنا لم يكن كافرا.

والمعتزلة: تُخالِفُ فى هذا الموضع وترى: أن الله سبحانه اراد من الجميع الإيمان؛ فاستحب الكافر العَمَى على الهُدَى، وأبى إلا الشركَ اغترارًا منها بردِّ الغائب إلى الشاهد من غير جامع ولا رابط، وقد ثبتَ في الشاهد: أن مُريد السفه والشر منا سفيه شريد.

قالوا: فلما كان الكفر سفها وشرا لم يصح أن يريده البارى سبحانه.. وأخطئُوا فى هذا الاستدلال في مواضع منها:

أن الكفر سفه وشر فى حقِّنا وفى[1] حق من يكلف لافى حق البارى سبحانه.

ومنها: أن مُريد السفة والشر إنما كان سَفِيهًا لنهى الله سبحانه له أي: يريد السفه والشر، والبارى سبحانه لا أحد فوقه ينهاه ويأمره، فلم يصح أن يُقاس علينا[2] فى هذا.

ومنها: أن المريد منا لفعلٍ مًّا إذا لم يحصل له ما أراد، فإن ذلك يُـؤذِن بعجزه وضعفه؛ فهلّا قالوا: إن البارى سبحانه إذا أراد من الكافر الإيمان، فلم يؤمن أذن ذلك بضعفه وعجزه، كما قالوا: إن مُريد السفه والشر منا سفيه[3] فلو أراده البارى لكان سفيهاً.. تعالى الله عن ذلك وهذا يُوضح لك فساد مابنوا عليه.

وهذا الحديث إن تعلق به بعضهم فى تصحيح المذهب الذى حكيناه عنهم، وقال:

قد أخبر صلى الله عليه وسلم هاهنا فى الصحيح:

«أن الله تعالى يقول للكافر: أردتُ منك ألا تُشرك وأبيتَ إلا الشرك»[4].

قلنا: هذا خبرٌ واحد.. والمسألة مسألة أصلٍ ومع هذا، فإنه قد يصح أن يراد به ما أُخِذَ من العهد على الخليقة وهم فى صُلب آدم؛ ولهذا قال «أردتُ منكَ ماهو أهون من هذا وأنت فى صُلب آدم».

(١) هكذا فى ح. وفى ز : من والصواب ما أثبت.
(٢) هكذا فى : ح . وفى ز : عليها.
(٣) هذا اللفظ من ح.
(٤) راجع (ما سبق صفحة ٧٢٢ من هذا الجزء).

[باب جزاء المؤمن بحسناته فى الدنيا والآخرة وتعجيل حسنات الكافر فى الدنيا]

قوله صلى الله عليه وسلم:«إن الله لايظلـمُ مؤمناً حَسَنةً يُعطى بها فى الدنيا، ويُجزَى بها فى الآخرة. وأمـا الكافـر فيطْعَم بحسناتِ مـاعمل بها لله فى الـدنيا، حتـى إذا أفْضَى إلى الآخرة، لم تكن له حسنة يُجزى بها»[1].

قال الشيـخ ـ وفقه الله ــ: قد تقدم الكلام على مـايقع من الكـافر فى حالة كفـره من حسنات وبينا: أن مذهــب المحققين: أنه غير عارف بالله سبحانـه، وأن بعض الناس ذهب إلى أنه يُخفف عنه من العذاب لأجل ماقدم من حسنات.

وقولـه هاهنـا:«فإذا أفضـى إلى الآخرة لم تكـن له حسنـة يُجزى بها[2]».. يُشير إلى أنه لا منفعة له فى فى الآخرة أصلا بما عَمِلَ من ذلك. ومحمـل قوله:«بحسنات ما عمل لله بها» عند من قال: إنه لا يعرفُ الله أصلاً على معنى: أنـه يعتقد أنه يعملُ لله، وإن كان اعتقاده ليس بعلم ولا معرفةٍ بالله سبحانه.

[باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى]

قوله صلى الله عليه وسلـم:«سَدِّدُوا وقارِبُوا وأبشِرُوا؛ فإنه لن يدخُـلَ الجنةَ أحدا عَملهُ. قالوا: ولا أنتَ يارسول الله! قال: ولا أنا. إلا أن يَتغمَّـدِنى الله منه برحمته. واعلَمُوا أن أحبَّ العمل إلى الله أدومهُ وإن قلّ»[3].

قال الشيخ ـ أيده اللـه: مذهبنا أن إثابة الله سبحانه لمن أطـاعه، ولم يعصه تفضل ولا يثبت إلا بـالسمع، وكـذلك انتقـامه ممن عصـاه ولم يطعه عـدل، ولا يثبت منـه شىء[4] إلا بالسمع.

وللبارى سبحانه عندنا له أن يعذب النَّبِيين ويُنعِّـم الكافرين، لكنه أخبرنا: أنه خلاف ذلك يفعل.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٤٩ وما بعدها).
(٢) هكذا فى ح ، ومسلم . وفى نسخة تركيا و (ز) يجازى بها.
(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٥٩ وما بعدها).
(٤) هكذا فى ح . وفى ز : (شيئا والصواب ما أثبت).

والمعتزلة: تثبت بعقولها أعواض الأعمال، ولها فى ذلك خُباط[1] طويل وتفضيل كثير.
وظاهر هذا الحديث يشير إلى مذهب أهل الحق: أنه لا يستحق أحد بطاعته الثواب.
وأما قوله: « إلا أن يَتغمَّدنى الله بِرَحْمتهِ»[2] أى: يُلْبِسنيها ويستُرنى بها، وذلك مأخوذ من غِمْدِ السيف كأنك[3] إذا أغمدته فقد ألبسته الغِمْد وغشيته به.. يقال[4]: غمدتُ السيف وأغمدتهُ بمعنًى واحد.

[باب إكثار الأعمال والاجتهاد فى العبادة]

وقول عائشة رضى الله عنها: «حتى تَفطَّرت رجلاه»[5].
أى: تشققتا. ومنه أُخِذَ فِطْرُ الصائم، وإفطاره: شَقه صومه بالفطر، والله فاطر السماوات والأرض؛ لأنهما كانتا رَتقاً ففتقهُما.

[باب الاقتصاد فى الموعظة]

قوله «كان يتخَوَّلُنا بالموعظة» [6] أى: باب الاقتصاد فى الموعظة. أى يتعهدنا.

[باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر]

قوله: «ليس فى الجنة عزب»[7] العزبُ: البعيد. عن النساء. والعازبُ: البعيد المرعى.

---

(١) خباط : قال ابن الأرمان فى تفسيرها فى كتاب سيبوية : إنه الوسم فى الوجه.
راجع (لسان العرب : خبط).
(٢) هكذا فى ز. وفى ح : « برحمة منه » رواية أخرى.
(٣) هكذا فى ز. وفى ح : لأنك.
(٤) هكذا فى ح . وفى ز : وقالوا.
(٥) هذه رواية ز. وفى مسلم : « حتى تقطر رجلاه»
(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٦٣ وما بعدها).
(٧) هكذا فى ز. وفى مسلم : « وما فى الجنة أعزب » : هكذا فى جميع نسخ بلادنا (أعزب) بالألف . وهى لغة. والمشهور فى اللغة (عزب) بغير ألف. ونقل القاضى : أن جميع رواتهم روه : « وما فى الجنة عزب » بغير ألف. إلا العذرى فرواه بالألف: قال القاضى: وليس بشيء. والعزب: من لا زوجة له. والعزوب: البعد، وسمى عز بالبعده عن النساء. قال القاضى: ظاهر هذا الحديث أن النساء أكثر أهل الجنة.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٧١ وما بعدها).

[باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء]

قوله صلى الله عليه وسلم: «فأما النار فلا تمتلىء حتى يضَع الله تعالى رِجْلهُ تقولُ: قَطْ. قَطْ» [1] وفى بعض طرقه: «حتى يضعَ رب العزة جلّ وعلا فيها قدمه فَينزوى بعضها إلى بعض» [2].

قال الشيخ - أيده الله -: هذا الحديث من مشاهير الأحاديث، التى وقعت موهمة بالتشبيه [3]، ولما نقله الأثبات واشتهر عند الرواة تكلّف العُلماء - قديما وحديثا - الكلام عليه والنظر فى تأويله.. فمنهم من حمل القدم على السابق المُتقدِّم.. ويقال للمتقدم قدَمٌ فيكون تقدير الحديث [4]: حتى يضع الجبار فيها من قُدِّم لها من أهل العذاب. وهذا كقوله تعالى: ﴿أن لهم قدم صِدقٍ عند ربهم﴾ [5] معناه: التقدُّم والسبق لاقدمَ الرجل، فإذا وقع مثل ذلك فى القرآن حملنا ما وقع فى السُّنة عليه، وإلى هذا التأويل مال النَّضرُ بن شُميل [6]. وقد أشار ابن الأعرابى إلى أن القدم يُعبَّربه عن [7] هذا المعنى ولكن فى الشرف والجلالة.

ويحتمل: أن يكون المراد هاهنا بالحديث قدم بعض خلقه، وتكون الإضافة هاهنا إلى الله سبحانه إضافة فعل لا إضافة جارحة.

وقد قال بعضهم: يحتمل أن يريد أن الله سبحانه يخلق فى الآخرة خلقاً يُسمى بهذه التسمية ولا تمتلىء النار إلا به.

ويحتمل وجهاً آخر على رواية من رواه «حتى يضعَ الجبار» أن يريد به الشيطان لأنه أصل الجبارين، أو يريد به أحد الكفرة من الجبابرة؛ فيكون المعنى: لا تمتلىء حتى يضعَ

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٨٢ وما بعدها).

(٢) راجع (صفحة ٧٢٧ هامش «٧»).

(٣) هكذ فى ز. وفى ح : للتشبيه.

(٤) هكذا فى ز. وفى ح : تقدير الكلام.

(٥) سورة يونس آية : ٢.

(٦) النضر بن شميل: هو النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازنى التميمى أبوالحسن ثقة ثبت من كبار التاسعة، وأحد الأعلام بمعرفة أيام العرب وروايته الحديث، وفقه اللغة - ولد فى مرو (من بلاد خراسان) وانتقل إلى مرو فولى قضاءها واتصل بالمأمون العباسى فأكرمه وقربه.
وتوفى بمرو. من كتبه (الصفات) كبير فى صفات الإنسان والبيوت والجبال والإبل والغنم والطير والكواكب والزروع، وكتاب (السلاح والمعانى) وغريب الحديث، والأنواء. مات سنة أربع ومائتين واثنان.
راجع (تقريب التهذيب والاعلام للزركلى ٨ : ٣٥٧ وما بعدها).

(٧) هكذا فى ز. وفى ح : يعبر عن.

إبليسُ فيها قدمـه، أو هذا المشار إليه. وأما ماخـرجه مسلم فى بعض طرقه:«حتـى يضع الله رجله». فقد أنكر هـذه اللفظة بعض أهل العلم.. وزعم ابن فُورَك : أنها غير ثـابتة عند أهل النَّقل، ولكـن لابد مـن تأويلهـا لأجل تخريج مسلـم لها وهو كما وصفنـاه فى كتابنـا هذا أولا ووصفنـا أحاديثـه؛ فيصح أن يكـون المراد هـاهنا: رجـل بعـض خليقته وأضـاف ذلك إليـه عزوجل إضـافة فعل لا إضافـة جارحة كما قدمناه فى القـدم.. ويصح فيه تأويـل آخر أيضا وهو أن يكون المراد بالرجل هاهنا: الجماعـة من الناس، كما يقال: رجل من جراد. أى: جماعة مـن جـراد. وقد وقـع ذلـك فى أشعـار كثيرة. وإذا أمكن حمل إثبـات الحديـث[1] على هذه التأويلات الصحيحة الجائزة على اللـه سبحانه لم يصح حمله على ماتقـوله (الجَسْمِية) [2]من إفادتـه إثبات الجارحـة إلى الله تعـالى [3] عن قـولهم.. وقد قـام الدليـل القاطـع العقلى على استحالة ذلك عليه جل وعلا.

وهذا واضح فتأمله:

وأما قوله:«فتقول: قَطْ قَطْ». أى: حسبْ وقطنى بمعنى: حسبِى ومنه قول الشاعر:

امتلأ الحوضُ وقال: قَطْنِى[4].

أى: حَسْبِى.

قوله:«فَسمِعَنا وَجْبتها» أى: سقطتها. يقال: وجب الشيء وجبا: سقط، ومنه قول الله تعالى ﴿وجَبتْ جُنوُبها﴾[5]. أى : سقطت.

---

(١) ابن فورك : محمد بن الحسن بن فورك الأنصارى الأصبهانى أبوبكر. واعظ عالم بالأصول والكلام، من فقهاء الشافعية، سمع بالبصرة وبغداد، وحدث بنيسابور وبنى فيها مدرسة، وتوفى على مقربة منها فنقل إليها.
راجع (الاعلام للزركلى : فورك).

(٢) هكذا فى ز، وفى ح: حمل الحديث.

(٣) الجسمية هكذا فى ز. وفى ح: المجسمة.
راجع (الفصل فى الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهرى المتوفى سنة ٤٥٦هـ ١:١١٠ وما بعدها).

(٤) هكذا فى ز. وفى ح. إثبات الجارحة لله تعالى.

(٥) جاء فى قول الراجز هذا فى الخصائص لابن جنـى (فى باب القول علي الفصل بين الكلام والقول ١ : ٢٣) كما ذكر ابن الناظم. أى: ابن مالك الشطر الثانى بما نصه.
مهلا رويدا قد ملأت بطنى.
وقال العينى فى شرح الشواهد : لم أقف على اسم قائله.
راجع (كتاب المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية ١:٣٦١).
راجع (المعلم بفوائد مسلم ط تونس ١:٤٥٣).

(٦) سورة الحج آية : ٣٦.

قال الشيخ ـ أيده الله ـ خرج مسلم فى: (باب مثل المؤمن مثل النخلة)[١]:

«حدثنا ابن نُميْر قال: حدثنا أبى حدثنا سيف. قال: سمعتُ مجاهدا يقول» الحديث[٢].

وفى نسخة ابن الحذاء: «حدثنا سفيان قال: سمعتُ مجاهدًا» فجعل بدل سيف سُليمان[٣].

قال بعضهم: و الصواب: سيف وهو سيفُ بن أبى سُليمان يروى عن مجاهد ويقال فيه أيضا: سيف بن سليمان، وسيف أبو سُليمان كل محفوظ.

قال البخارى: وكيع يقول: سيف أبو سليمان. وابن المبارك يقول: سيف بن أبى سُليمان. ويحيى القطَّان يقول: سيف بن سليمان.

قال الشيخ ـ أيده الله ـ وخرج مسلم فى باب صفة الجنة[٤].

«حدثنا حجاج بن الشاعر قال: حدثنا أبو النضر حدثنا إبراهيم بن سعد حدثنا أبى عن أبى سلمة عن أبى هريرة»[٥].

هكذا إسناد هذا الحديث عند أبى العلاء.

وفى نُسخة السِّجزى عن أبى أحمد بمثله، ووقع فى نسخة الرازى والكسائى: «حدثنا أبى عن الزُّهرِى عن أبى سلمة.. بزيادة رجل فى السند وهو الزهرى.

قال بعضهم[٦]: والصواب رواية أبى العلاء ومن تابعه.

وكذلك خرجه أبو مسعود من طريق مسلم[٧] من حديث إبراهيم عن أبيه؛ عن أبى سلمة. قال: ولا أعلم لسعد بن إبراهيم رواية عن الزهرى والله أعلم.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى١٧ : ١٥٣).
(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٥٥).
(٣) هكذا فى ز. وفى ح : فجعل بدل سيف سفيان.
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٦٥).
(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٧٦).
(٦) قال بعضهم : المراد بهذه العبارة التى تكرر كثيرا: أبوعلى الغسانى.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ هامش ص ١٧٧).
(٧) هكذا فى ز. وفى شرح النووى قال: وكذلك خرجه أبومسعود فى الأطراف قال: ولا أعلم لسعيد بن إبراهيم رواية عن الزهرى. وقال الدارقطنى فى (كتاب العلل): لم يتابع أبوالنضر على وصله عن أبى هريرة. قال : والمحفوظ عن إبراهيم عن أبيه عن أبى سلمة مرسلا.. كذا رواه يعقوب وسعد بن إبراهيم بن سعد. قال: والمرسل الصواب. هذا كلام الدارقطنى. راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٧٧).

وقـال الدار قُطنـى فى كتاب العلـل: لم يتابـع أبو النضر على وصلـه عن أبـى هريـرة. والمحفوظ: عـن إبراهيـم عن أبيـه عن أبى سلمـة ُمرسـلاً. كذلـك رواه يعقوب. وسعـد ابنا إبراهيم قال: والمرسل الصواب[1].

قال الشيـخ ـ أيـده الله ـ: خـرج مسلم فى أول (بـاب صفة النار): « حـدثنا عمـر بن حفص. قال: حدثنا أبى عن العلاء بن خالد الكاهلى عن سُفيان »[2].

ووقع فى نسخة أبى العـلاء بن ماهان بد الكاهلى الباهلى وهو وهـم وصوابه: الكاهلى. وكاهل من بنى أسدٍ بن خُزيمة.

[باب سؤال اليهود النبى صلى الله عليه وسلم عن الروح]

قوله:[بينما أنا أمشى مع النبى صلى اللـه عليه وسلم فى حرث وهو مُتِكىءعلى عسيب إذ مـر نفر مـن اليهود؛ فقـال بعضهـم لبعـض] سلوه عـن الروح؛ فقـالوا: مـارابكم إليـه لا يستقبلكم بشىء تكرهونه؛ فقالوا سلوه؛ فقام إليـه بعضهم، فسأله عن الروح. قال: فأُسكِتَ النبى صلى الله عليه فلم يرد عليه شيئاً، فَعلمتُ: إنه يُوحى إليه.

قال: فَقُمتُ مكانى؛ فلما نزل الوحى قال: ﴿ ويَسْئلُونكَ عن الروحِ قُلِ الرُّوحُ من أمرِ ربِّى وما أُوتيتم من العِلم إلا قليلاً ﴾.

قال الشيخ ـ وفقه الله ـ: والكلام[3] فى الروح والنفس مما يغمضُ ويدق ولكنه مع هذا أكثر الناس الكـلام فيه، حتى ألف بعضهـم فيـه التواليف، ولكن مشـاهير المقالات فى الروح قول أبى الحسن الأشعرى: أنه النفس الداخل والخارج..

---

(١) والصحيح : أن هـذه الذى ذكره لا يقدح فى صحـة الحديث؛ فقـد سبق فى أول مسلـم: أن الحديث إذا روى متصـلا ومرسـلا كان محكوما بـوصله على المذهب الصحيح؛ لأن مـع الوصل زيادة علـم حفظها ولم يحفظها من أرسلـه. والله أعلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٧٧و ١٧٨).

(٢) فى نسخة ز : خالد الكاهلى عن سفيان، وما أثبت عن مسلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٧٨).
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧ : ١٣٦ والآية ٨٥ من سورة الإسراء).

(٣) هكذا فى ز. وفى ح : الكلام.

والقاضى أبوبكر بن الطيب: يراه مما يتردد بين هذا الذى قاله أبو الحسن الأشعرى وبين الحياة..

وبعض الناس: يرى أنه جسم مشابك[1] للأجسام الظاهرة والأعضاء الظاهرة.

وقال بعض المتكلمين من أئمتنا: إلى أن الأظهر فيه: أنه جسم لطيف خلقه البارى سبحانه[2] وأجرى العادة بأن الحياة لاتكون مع فقده، وإذا شاء موت إنسان أعدم هذا الجسم منه عند إعدام الحياة، وهذا الجسم إن كان حيا فلا يحيا إلابحياة تختص به أيضا وهو مما يصح صرف القيض إليه، والبلوغ إلى مكانٍ مّا من الجسم، وكونه فى مكان فى العالم، أو حواصل طير إلى غير ذلك مما وقع فى الظواهر.

ويصح فى العقل صرف ما أشرنا إليه من الظواهر إلى غيره من جواهر القلب أو الجسم الحية.

والمسألة تحتمل الاتساع الكثير، وإنما ذكرنا فى هذا الموضع مايليقُ به.

واما قوله: «فأسكت النبى صلى الله عليه وسلم».

يقال: سكت سكوتا. وأمسكت: صمت. ويقال فى: أسكت: أطرق.

ذبح الموت[3]

قوله: «يُجاء بالموت يومَ القيامة كأنه كبشٌ أملح»[4]

قال الشيخ ـ أيده الله ـ: الموتُ: عرض من الأعراض عندنا يُضاد الحياة.

وقال بعض المعتزلة: ليس بمعنى وهو يرجع إلى عدم الحياة، وعلى المذهبين وإن كان

---

(١) هكذا فى (م). وفي ز،ح: مشابك.

(٢) هكذا في ز وفي ح: البارى تعالى.

(٣) ذكر هذا العنوان فى: نسخة ح.

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:٢٨٤٩).

الثانى منهما خطأ؛ لقوله تعالى﴿خلقَ الموتَ والحياة﴾[1] فأثبت الموت مخلوقا، ولغيرذلك من الأدلة لايصح أن يكون الموت كبشا ولا جسما من الأجسام، وإنما المراد بهذا التسمية والتمثيل.. وقد يخلق البارى سبحانه هذا الجسم، ثم يذبح ويجعل هذا مثالا؛ لأن الموت لايطرأ على أهل الآخرة.

وأما قوله: «يبشرئبون»[2].

قال الهروى من حديث عائشة رضى الله عنها:«واشرأبَّ النِّفَاقُ»[3] أى: ظهر وعلا وكل شيء رافع رأسه[4] فهو مُشْرئِبٌ. ومنه فيشرئبون لصوته.

وقوله:«ألا أُخبركم بأهل النار؟. قالوا:بلى!. قال: كل عُتُلٍ جواظٍ مُستكبرٍ»[5].

قال الهروى : قال أحمد بن عُبيد : الجوَّاظ : الجموع الـمَنُوع غيره: الكثيراللحم المختال فى مشيته.

وقد جاظَ يَجوظُ جَوَظَانًا[6]، ويقال للقصيرالبطين: كل قد قيل. وأما العتل؛ فقيل: هو الجافى الشديد الخصومة بالباطل،. أما الزنيم: فهو الملصق بالقوم المدعى.ذكر هذا فى تفسير قوله تعالى:﴿عُتلٍ بعد ذلك زَنيم﴾[7].

وعن ابن عباس قول آخر فى الزنيم المذكور فى الآية: إنه رجل من قريش كانت له زنمة كزنمة الشاة.. وروى عنه ابن جُبير: أنه الذى يعرف بالشر، كما تعرف الشاة بزنمتها.

قوله:«يجر قُصْبه فى النار»[8].

قال أبو عبيد الأقصاب: هى الأمعاء. واحدها : قصب.

قوله : رأيت عمرو بن عامر الخزاعى«يجر قصبه فى النار» وكان أول من سَيَّب السوائب»[9].

---

(١) سورة الملك آية: ٢.
(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:٢٨٤٩).
(٣) راجع (النهاية لابن الأثير: شرب).
(٤) هكذا فى ح. وفى ز: وكل رافع رأسه.
(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٨٥٣).
(٦) هكذا فى ح. وفى ز: وقدحاض يحوض حوضانا. والصواب ماأثبت.
راجع (لسان العرب جوظ).
(٧) سورة القلم آية ١٣.
(٨) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ١٨٨ وما بعدها).
(٩) هذه رواية نسخة ز. وفى مسلم برواية:«رأيت عمرو بن لحى بن قمعة بن خندف أبابنى كعب هؤلاء يجر قصبه فى النار».
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: هامش ١٨٨ ومابعدها).

قال الشيخ ـ أيده الله ـ: ذكر سعيد بن المسيب فى كتاب مسلم: أن السائبة: التى كانوا يسيبونها لآلهتهم فلا يحمل عليها شىء.. والبحيرة.. التى يمنع دَرُّها للطواغيت فلا يحلبها أحد من الناس[1].

قال الشيخ: والبحيرة فيما ذكره المفسرون: الناقة ــ كانت الجاهلية إذا نتجت خمسة أبطن فكان آخرها ذكراً بحروا أذنها. أى: شقوها، ولم يذبحوها ولم يركبوها ولم تطرد عن ماء ولم تمنع مرعى [ولم يركبها أحد][2].

قال الكلبى: كانوا إذا نتجت خمسة أبطن فإن كان الخامس ذكرًا أكله الرجال دون النساء، وإن كانت أنثى بحروا أذنها. أى. يشقوها. لا يشرب لها لبن ولا تركب، وإن كانت ميتة اشترك فيها الرجال والنساء.

وسميت بحيرة لشفهم أذنها بُحِرتْ إذا شققت شقا واسعا. والناقة: بحيرة ومبحورة.

وأما السائبة؛ فقيل: هو ماكان أحدهم يفعله إذا مرض فينذر: أن شُفِى أن يُسَيِّب ناقته فإذا فعل ذلك لم تمنع من ماء ولا كلإ، وقد[3] يتسيبون غير الناقة، وكانوا إذا سيبوا العبد لم يكن عليه ولاء.

وقيل: كانت الناقة إذا تابعت اثنتى عشرة أنثى ليس فيها ذكر سُيبت، ولم تركب ولم يجز وبرها، وما نتجت بعد ذلك من أنثى شقت أذنها وخليت مع أمها فهى البحيرة بنت السائبة.

قوله صلى الله عليه وسلم: «نساء كاسيات عاريات مُميلات مائلات رؤسهن كأسنمة البخت المائلة»[4].

قال الشيخ ـ أيده الله ـ: فيها ثلاثة أوجه.

أحدها: كاسية من نعم الله عزوجل.. عارية[5] من الشكر.

والثانى: كاسيات يكشفن بعض جسدهن ويسدلن الخُمَر من ورائهن فتنكشف صُدورهُنَّ؛ فهن كاسيات بمنزلة العاريات إذا كُنَّ[6] لا يستُرلباسُهن جميع أجسادهن.

والثالث: تلْبسن ثيابا رِقاقاً تصف ماتحتها، فهن كاسيات فى ظاهر الأمر عاريات فى الحقيقة.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢١٩٢).

(٢) مابين المعقوفتين زيادة من ح وساقطة من ز.

(٣) هكذا فى ز. وفى ح: ولا يسيبون.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ١٩٠).

(٥) هكذا فى ز. وفى ح: كاسيات من نعم الله عزوجل عاريات من الشكر.

(٦) هكذا فى ح. وفى ز: إذا كان لا يستر لباسهن.

وقوله: «مميلات مائلات» فمائلات. أى: زائغات[1] عن استعمال طاعة الله عزوجل ومايلزمهنَّ من حفظ الفروج. ومميلات: يُعلِّمن غيرهن الدخول فى مثل فِعْلهنَّ؛ وقيل: مائلات مُتبخْتِرات فى مشيتهن. مميلاتٍ يُملن أكتافهن وأعطافهن؛ وقيل: يتمشطن بمشطة الميلا[2]: وهى مشطة البغايا وجاءت كراهيتها فى الحديث. والمميلات: اللواتى يمشطن غيرهن المشطة الميلا.

ويجوز: أن يكون «المائلات والمميلات» بمعنى واحد كما قالوا: حادٌ مُـجِدٌّ.

وقوله: «رُؤسهن كأسنمة الإبل البُخت» معناه: أنهن يُعظمن رؤسهن بالخُمُر والعمائم، حتى تشبه أسنمة البُخت.

ويجوز: أنهن تَطْمَحْنَ إلى الرجال لايَغْضُضنَ من أبصارهن ولايُنَكِّسنَ رؤسهن.

قوله: «يحُشر الناسُ يومَ القيامةِ حُفاةً عُراةً غُرْلاً»[3].

الغرلُ :جمع أغرل. وهو الأقلفُ، والغرلة: القلفة.

[باب الصفات التى يعرف بها فى الدنيا أهل النار]

قوله صلى الله عليه وسلم فى خطبته: [«ألا] إن ربى جل وعز أمرنى أن أُعلِّمكم ماجَهِلْتُم مما علَّمنِى يومى هذا. كل مالٍ نَحلْتهُ عبدا حلالٌ، وإنى خلقت عبادى حُنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم»[4] الحديث.

وفيه: وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عَربهَم وعَجَمهم إلا بقايا من أهلالكتاب.

وفيه «أنزلتُ عليكَ كتاباً لايغسله الماء تقرؤه نائما ويقظان»[5] الحديث.

قال الشيخ ـ أيده الله: أما قوله: «كل مالٍ نَحلْته عبدًا حلالٌ»، فالمراد[6] به مالاحقَّ فيه لأحد ولاسبب يحرمه.

---

(١) هكذ فى ز. وفى ح: على إستعمال.

(٢) هكذا فى ز. وفى ح: يمتشطن بمشطة الميلاء.

(٣) غرلا.. معناه: غير مختونين جمع أغرل. وهو الذى لم يختن وبقيت معه غرلته وهى قلفته، وهى الجلدة التى تقطع فى الختان.. والمقصود: أنهم يحشرون كما خلقوا لا شىء معهم، ولايفقد منهم شىء حتى الغرلة تكون معهم.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤: ٢٨٥٩).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ١٩٧).

(٥) فى نسخة ز: يقظانا والصواب ماأثبت.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ١٩٧، ١٩٨).

(٦) هكذا فى ح. وفى ز: والمراد به.

والقصد: أن ما [1] خلقه البارى سبحانه فى الأرض وغيرها مما ينتفع الناس به فإنه حلال، ولم يرد أنه لايرزق الحرام كما قالت المعتزلة ولا يغتربظاهر هذا أن كل مال نحله [2] حلال.

وهذا يدل على أنه لا ينحل الحرام؛ لأن القصد بالحديث ماقلناه.. وقد قام الدليل على أن الله سبحانه يرزق الحلال والحرام؛ لأن الرزق عندنا [3]: هو ماينفع به وكل منفعة قائمة فالله خالقها [4].

وأما قوله: «فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب» فالأظهر أنه أراد قبل بعثة النبى صلى الله عليه وسلم؛ لأن العرب كانت حينئذ ضلالا والعجم إلا بقايا من أهل الكتاب كما قال صلى الله عليه وسلم.

وأما قوله: «أنزلت عليك كتابًا لا يغسله الماء تقرؤه نائما ويقظان»؛ فيحتمل أن يشير إلى أنه أودعه قلبه وسَهَّل عليه حفظه، وما فى القلوب لا يخشى عليه الذهاب بالغسل، ويحتمل: أن يريد الإشارة إلى حفظه وبقائه على مرَّ الدهر؛ فكنَّى عن هذا بهذا اللفظ.

وقوله: «نائما ويقظان» يحتمل أن يريد أنه صلى الله عليه وسلم يُوحَى إليه فى منامه، كما يوحى إليه فى يقظته، وأن مايراه فى منامه من ذلك [5] حق موثوق به كما يوثق باليقظة.

ولا يبعد أن البارى سبحانه يريه فى المنام آية من القرآن يقرؤها تقدم إنزالها، أو يكون أعلم بصحتها يقظان.

وقد يحتمل أنه يقرؤه مضطجعا كما يقرؤه قائما. ويسمي المضطجع نائما مجازا؛ لأن المضطجع يصلى كذلك إذا عجز عن القيام أو لعذر؛ لكن قوله «يقظان» لايكون فيه مقابلة إلى قوله. «نائما» إذا تأولناه على المضطجع، فيكون التأويل الأول يرجح بها فى لفظه من المقابلة.

هذا الذى يظهرلى فى تأويل هذه الألفاظ، ولم أقف فيها لأهل العلم على شىء غير أن

---

(١) هكذا فى ح. وفى ز: إنما خلقه.

(٢) هكذا فى ز. وفى ح: أن كل ما نحله.

(٣) عندنا: أى: عند المالكية.

(٤) هكذا فى ح. وفى ز، والتونسية: كل منفعة فالله خالقها.

(٥) هكذا فى ح. وفى ز: تلك.

الشيخ أبابكر ابن فُورك[١] ـ رضى الله عنه ـ تكلم على قوله صلى الله عليه وسلم: «لو جعل القرآن فى إهابٍ ما احترق»[٢]. وذكر فيه تأويلات منها.

إن الإنسان الواعى للقرآن لا يحترق..

ومنها :

أن ذلك مخصوص يقصر للنبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ علامة لنبوته.

ومنها :

أن المراد أن القرآن فى نفسه لا يحترق وإن احترق الإهاب والمداد؛ قال: وهذا كقوله: «كتابا لا يغسله الماء». يعنى: أنه لا يفنى ولا يندرس.. وتأويله هذا نحوٌ من تأويلنا، وكنتُ تأولتُ الحديث على ماقدمته قبل أن أقف للشيخ أبى بكر على هذا الفصل.

وأما قوله: «الضَّعِيفُ الذى لا زبرله»[٣]. معناه: لا عقل له.

وقوله : «والشنظير الفحاش»[٤]. الشنظير: هو السَّيِّئُ الخلق.

وأما قوله: «الذين هُم فيكم تبعا لا يْبتغُونَ أهلاً ولا مالاً»[٥]؛ فذكر معناه فى كتاب مسلم وهو قوله: فقلت. ويكون ذلك يا أبا عبد الله[٦]. فقال: نعم. والله! لقد أدركتهم فى الجاهلية؛ وإن الرجل ليرعى على الحى ما به إلا وليدتهم يطؤُها».

قال الشيخ ـ رضى الله عنه ـ: خرج مسلم هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، عن هشام، صاحب الدَّسْتَوائى[٧] . عن قتادة: سمعت مُطَرِّفًا يقول الحديث.. هكذا يروى عن الجُلودى والكسائىِّ.

وفى نسخة ابن ماهان: قال يحيى. قال سعيد عن قتادة: سمعتُ مُطَرِّفًا جعل سعيدا بدل شُعبة.

---

(١) ابن فورك راجع (ترجمته سبقت فى هامش(١) صفحة ٧٢٩ من هذا الجزء).

(٢) أخرجه الدارمى فى (سننه ٢: ٥٢٢).

(٣و٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢١٩٧).

(٥) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢١٩٨ وبشرح النووى ١٧: ١٩٩و ٢٠٠).

(٦) أبو عبد الله: هو مطرف بن عبد الله . والقائل له قتادة. وقوله: «لقد أدركتهم فى الجاهلية». لعله يريد: أواخر أمرهم وأثار الجاهلية، وإلا فمطرف صغير عن إدراك زمن الجاهلية حقيقة وهو يعقل.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢١٩٩ ويشرح النووى ١٧/ ٢٠٠).

(٧) هكذا فى ز. وفى ح: ابن سعيد عن شعبة عن هشام.. والدستوانى. بالنون، والذى فى الأصل: الدستوائى.

راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢١٩٨ وبشرح النووى ١٧: ١٩٩).

[باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه]

قول النبى صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ الله الذين ءامنوا بالقولِ الثَّابت فى الحياةِ الدُّنيا﴾[١]. قال: نزلت فى عذاب القبر يُقال له!: «مَنْ رَّبكَ؟.» الحديث[٢].

قال الشيخ ـ أيده الله ـ: عذابُ القبر ثابت عند أهل السُّنة. وقد وردت به الآثار، وقال تعالى: ﴿النَّارُ يُعرضُون عليها غُدوًا وعِشياً ويومَ تقومُ الساعةُ﴾ الآية[٣]. وقال: ﴿قالُوا ربنا أمتَّنا اثنتين وأحْيَيتنا اثنتين﴾[٤]. ولا يبعد فى العقل أن يُعيد البارى الحياة[٥] فى بعض أجزاء الجسد ولا يُدفع هذا بالاستبعاد لما بيَّناه؛ ولا بقوله تعالى: ﴿لا يذُوقُون فيها الموتَ إلا الموتةَ الأُولى﴾[٦] الآية؛ لأنه يحتمل: أن يُريدَ الموتة التى فيها: جُرَع وغُصَص وموتةُ القبرِ ليست كذلك.. ويحتمل أيضا أن يريد جنس الموتِ ولم يرد موتة واحدة، وإذا احتمل لم يردَّ به ماقدمناه من الظَّواهر والأخبار.

قوله: «فردَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم رَيْطَةً كانت عليه على أنفه»[٧] هكذا.

الريطةُ: كل ملاءة لم تكن لفقير. وجمعها: رَيْطٌ[٨]. قال ابن السِّكيت: كل ثوب رقيقٍ لين فهو ريط.

قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ترك قتلى بدر ثلاثا، ثم أتاهم فقام عليهم فناداهم»[٩] الحديث.

قال الشيخ ـ أيده الله ـ: ذهب بعض الناس إلى: أن الميت يسمعُ أخذاً بظاهر هذا الحديث والذى عليه المُحَصَّلُون من العلماء :

---

(١) سورة إبراهيم آية: ٢٧.
(٢) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ٢٠٠ ومابعدها).
(٣) سورة غافر آية: ٤٦.
(٤) سورة غافر آية: ١١.
(٥) هكذا فى ح. وفى ز: للحياة.
(٦) سورة الدخان آية: ٥٦.
(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ٢٠٥).
(٨) هكذا فى ز. وفى ح: أرطاة وريط.
(٩) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٧: ٢٠٦).

أن الله تعالى خَرقَ العادة بأن أعاد الحياة إلى هؤلاء الموتَى، ليقرعهم صلى الله عليه وسلم.. وإلى هذا ذهب قتادة. وقد ذكر الحديث لعائشة؛ فقالت:

«إنما قال النبى عليه السلام: إنهم الآن ليعلمُون أن الذى كنتُ أقول لهم الحق، ثم نزلت: ﴿إنكَ لاتُسمِعُ الموتَى﴾» الآية[1].

فأنت ترى عائشة كيف أنكرت ظاهر هذا الحديث وحوَّلته إلى لفظٍ آخر، والتشَّكُك فى سماع سائر الموتى، وحسَّهم يَخْرُم الثقة بالعلوم الضرورية.

***

(١) سورة النمل: آية: ٨٠.

[كتاب الفتن وأشراط الساعة[1]]

[باب اقتراب الفتن، وفتح ردم يأجوج ومأجوج]

قوله: «أنَـهْلِكُ وفينا الصَّالحون؟ قال: نعم. إذا كثر الخبثُ[2]

أي: إذا كثر الفسوق والفجور.

[باب نزول الفتن كمواقع القطر]

قوله صلى الله عليه وسلم: «أشرف على أُطم من آطام المدينة»[3]

الأُطُم: بناء من حجارة مرفوع بالقصّ[4]. وآطام المدينة: حصونها. قاله الخطابى وقد ذكر قبل هذا بشرح غيره.

---

(١) جاء هذا العنوان فى (م) ولم يرد فى باقى النسخ، ثم ذكر أيضا فى (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٢ ومابعدها).

(٢) قوله: «أنهلك وفينا الصالحون». قال: إذا كثر الخبث - هو بفتح الخاء والباء - وفسر الجمهور بالفسوق والفجور. وقيل: المراد الزنا خاصة. وقيل: أولاد الزنا. والظاهر أنه المعاصى مطلقا. ويهلك - بكسر اللام على اللغة الفصيحة المشهورة، وحكى فتحها وهو ضعيف أو فاسد.
ومعنى الحديث: أن الخبث إذا كثر فقد يحصل الهلاك العام وإن كان هناك صالحون قلت: والعموم هنا محدود لا عموما كليا لقوله تعالى: «وماكان الله ليعذبهم وأنت فيهم».
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٢ ومابعدها).

(٣) الأطم: بضم الهمزة والطاء وهو: القصر والحصن، وجمعه: آطام.
ومعنى: أشرف: علا وارتفع.. والتشبيه بمواقع القطر فى الكثرة والعموم. أي: أنها كثيرة تعم الناس لا تختص بها طائفة، وهذا إشارة إلى الحروب الجارية بينهم كموقعة الجمل وصفين، والحرة ومقتل عثمان ومقتل الحسين رضى الله عنهما وغير ذلك وفيه معجزة ظاهرة له صلى الله عليه وسلم: «ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشى، والماشى فيها خير من الساعى من شرف لها تستشرفه ومن وجد منها ملجأ فليعذبه.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٧و٨).

(٤) وهذا الحديث فيه معجزات ظاهرة وقد وقعت كلها بحمد الله كما أخبر به صلى الله عليه وسلم.. قال العلماء: المراد بالكنزين: الذهب والفضة. والمراد كنزى: كسرى وقيصر ملكى: العراق والشام فيه إشارة إلى أن ملك هذه الأمة يكون معظم امتداده فى جهتى: المشرق والمغرب وهكذا وقع.
وأما فى جهتى الجنوب والشمال فقليل بالنسبة إلى المشرق والمغرب. وصلوات الله وسلامه على رسوله الصادق الذى لاينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣ ومابعدها).

قوله صلى الله عليه وسلم: «زُوِيتْ لِيَ الأرضُ».

أي: جمعت. يقال: انزوى القوم: تدانوا وتضاموا.

قال الشيخ ـ أيده الله ـ: خرج مسلم في (باب) قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقتلى بدر: «هل وجدتم ماوعدكم ربكم حقا؟»[1]

حدثنا إسحاق بن عمر بن سُليطٍ الهُذلي حدثنا سُليمان بن المغيرة، عن ثابت؛ عن أنس.. قال: وحدثنا شيبان بن فروخ قال: حدثنا سليمان عن ثابت عن أنس» الحديث[2].

قال بعضهم: في نسخة ابن الحذَّاء: «وحدثنا شيبان بن عبد الرحمن حدثنا سليمان». وهو خطأ فاحِشٌ وصوابه: شيبان بن فروخَ، وهو الأُبُلِّيّ[3] من شيوخ مسلم[4].

وأما شيبان بن عبد الرحمن فهو النحوي[5]. يكَنَّى أبا معاوية. وليس هو في طبقة مَنْ يروى عنه مسلم فهو أعلى من ذلك.

وخرج مسلم أيضا في كتاب الفتن في (باب) إذا تواجه المسلمان بسيفيهما[6].

«حدثني أبو كامل فضل بن حسين قال: حدثنا حماد بن زيد عن أيوب ويونس عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. هكذا إسناد هذا الحديث[7].

ووقع في نسخة أبي العلاء: «حدثني أبو كامل[8] حدثنا حماد بن سلمة. جعل الحديث لحماد بن سلمة.. والمحفوظ: حماد بن زيد.

وكذلك خرجه: أبو داود عن أبي كامل، عن حماد بن زيد.

وخرجه البخاري: «عن عبد الرحمن بن المبارك، عن حماد بن زيد عن أيوب ويونس».

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧: ٢٠٦، ٢٠٧).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٨٧٣).

(٣و٤) الأبلي: بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام. من صغار التاسعة.

راجع (التعريف بالإمام مسلم نقلا عن تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي وذكره النووي من شيوخه في مقدمته لصحيح مسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١: صفحه (ب) ضبط الأسماء المتكررة وصفحة ٤١).

(٥) شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النحوي أبو معاوية البصري نزيل الكوفة (ثقة). يقال: إنه منسوب نحوة بطن من الأزد لا إلى علم النحو من السابقة.. كان سنة أربع وستين.

راجع (تقريب التهذيب بتعقيب التهذيب لأحمد بن علي المعروف بابن حجر).

(٦) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقي ٤: ٢٨٨٨ وبشرح النووي ١٨: ١١ ومابعدها).

(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ١٠).

(٨) هكذا في ز. وفي ح: أبو كاهل. والصواب ما أثبت.

[باب ذكر ابن صياد]

قولُ رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن صياد: «اخسأ: فلن تعدو قدرك»[1]

يحتمل وجهين:

أحـدهما: أنه لاتبلـغ قـدرك أن تُطالـع الغيـب مـن قبل الـوحـى، الذى يُوحَـىٰ إلى الأنبياء.. » والإلهام الـذى يلهم الأولياء، وإنما هـو شئٌ جـرى من إلقاء الشيطـان إليه حين سمع النبى[2] صلى الله عليه وسلم يُراجع به أصحابه فى التَّخيل.

والآخر: أنك لن تَسْبِقَ قدر الله سبحانه فيك وفى أمرك.

وقد استدل به قـوم على أن إسلام غير البالغ قد يصح، ولـولا ذلك لما كشفه النبى صلى الله عليه وسلم عن الإيمان.

وقد قال بعض أهل العلم: يمكن أن يكون إنما أقرَّه النبى صلى الله عليه وسلم معه فى المدينة وهو يدَّعـى النبوة؛ لأجل أن النبى صلى الله عليه وسلم حالـف اليهود على أن يُسالمها هى وحُلفاءها؛ فلهذا أبقاه.

وخرج مسلـم أيضا فى (كتـاب الفتن) فى بـاب لاتذهبُ الـدنيا حتـى يأتـى زمان لا يدرى القاتل فى أى شىءٍ قَتل، ولا يدرى المقتول فى أى شىءٍ قتل»[3] الحديث.

قال: «حدثنا ابن أبى عمر حدثنا مَرْوان، عن يزيد بن كَيْسان، عن أبى حازم، عن أبى هُريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم بهذا.. ثم عقب بعده بإسناد آخر. قال.

«حـدثنا عبـد الله بـن عمر بـن أبان، وواصـل بـن عبد الأعلى قـالا: حدثنـا محمد بن فضيل[4]، عن أبـى إسماعيل الأسلمى عن أبـى حازم، عن أبـى هريرة عن النبـى صلى الله

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٤٩).

(٢) هكذا فى ز. وفى ح: حين سمع.. والصواب ما أثبت.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٣٤ ومابعدها).

(٤) وفى رواية: «حدثنا محمد بن فضيل عن أبى إسماعيل الأسلمى عـن أبى حازم قال مسلم: وفى رواية أبان قال: هو يزيد ابن كيسان عن أبى إسماعيل - ولم يذكر الأسلمى. هكذا هو فى النسخ ويزيد ابن كيسان هو أبو إسماعيل - وفى الكلام تقديم وتأخير - ومراده فى رواية ابـن أبان قال عن أبى إسماعيل: هو يزيد بن كيسان، وظاهـر اللفظ يوهم: أن يزيد بن كيسان يرويه عن أبى إسماعيل وهذا غلط؛ بل يزيد بن كيسان هو أبو إسماعيل.

ووقع فى بعـض النسخ عن يزيـد بن كيسان. يعنـى أبا إسماعيل.. وهذا يـوضح التأويـل الذى ذكرناه.. وقـد أوضحه الأئمة بدلائله كما ذكرناه.

قال أبو على الغساني: اعلـم أن يزيد بن كيسان يكنى أبا إسماعيل، وأن بشير بـن سليمان يكنى أبا إسماعيل الأسلمى، وكلاهما يروى عـن أبى حازم؛ فقد اشتركا فى أحـاديث عنه منها هذا الحديـث رواه مسلم أولا عن يزيد بـن كيسان ثم

عليه وسلم هكذا وقع فى النسخ:يريد مسلم: أن شَيْخَيْه اختلفا؛ فقال واصل عن ابن فضيل، عن أبى إسماعيل ولم يذكر الأسلمى» يعنى به: بشيربن سليمان. وقال عبد الله بن عمربن أبان بن فضيل، عن أبى إسماعيل، ولم يذكر الأسلمى يعنى به: يزيد بن كيسان اليشكرى.

قال بعضهم: وهذا يحتاج إلى مقدمة[1] نَذكر هَاهُنا، وهى:

أن تعلم أن يزيدًا بن كَيْسان يكنى: أبا إسماعيل، وأن بشيربن سُليمان يكنى: أبا إسماعيل أيضا، وكلاهما يروى عن أبى حازم الأَشْجَعِىّ، وقد اشتركا فى غيرحديث عن أبى حازم الأشجعى، وقد ذكر منها أبو محمد ابن الجارود عدة أحاديث: منها:

ماروواه أبو حازم عن أبى هريرة:«أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وقال: إنى تزوجتُ امرأةً على ثمانِ أواق»[2] الحديث.

ومنها حديث آخر يرويه أبو حازم عن أبى هريرة: أن عمر خرج من بيته وذكر ذهاب النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر إلى بيت رجل من الأنصار.

وقوله لهما:«وما أخرجكما؟ قالا: الجوع!»[3] الحديث بطوله.

ومنها: ماروواه أبو حازم عن أبى هريرة فى تعريس النبى صلى الله عليه وسلم فى طريق مكة، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ركعتى الفجر بعدما طلعت الشمس»[4].

ومنها حديث أبى حازم، عن أبى هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال:

«والذى نفسى بيده لاتذهبُ الدنيا، حتى يمر الرجل على القبر فيتمرغ عليه ويقول: ياليتنى كنتُ مكان صاحب هذا القبر»[5].

وخرج مسلم من هذه الأحاديث المشترك فيها مما لم يذكره ابن الجارود.

حديث:«قل هو الله أحد» من حديث يزيد بن كَيْسان، ويشير ابن أبى إسماعيل

رواه عن رواية أبى إسماعيل الأسلمى إلا فى رواية ابن أبان؛ فإنه جعله عن يزيد بن كيسان أبى إسماعيل، ولهذا لم يذكر الأسلمى والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٣٤، ٣٥).

(١) راجع (الهامش رقم (٢) فى صفحة ٧٥٢).

(٢) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٣ صفحة ١٦٠٩).

(٣) الحديث:نقله المازرى عن ابن الجارود صاحب (المنتقى).

راجع (المعلم ط تونس ٣: ٤٣٥).

(٤و٥) فى ز تقديم وتأخير فى الحديث ومابين المعقوفتين زياه من مسلم وساقطة من ز.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٣٤).

كلاهما عن أبى حازم عن أبى هريرة. قال ابن جارود: فقد بان مما ذكرناه: أن أبا إسماعيل بشير غير أبى إسماعيل، وإن اتفقا فى الرواية.

قال بعضهم: كذلك هذا الحديث الواقع فى (كتاب الفتن) أخرجه مسلم أولاً من حديث يزيد بن كَيْسان، ثم أخرجه بعد ذلك من رواية أبى إسماعيل الأسلمى إلا فى رواية عبد الله بن عمر بن أبان، فإنه جعله عن يزيد بن كيسان أبى إسماعيل.

ولذلك لم يذكر الأسلمى فى نسبه، والله أعلم.

قوله صلى الله عليه وسلم: « لاتقومُ الساعةُ حتى تُقاتِلُوا قومًا كأن وجُوهَهمُ المجانُّ المطرقةُ»[1] الحديث.

المجان المطرقة: يعنى: الترسة التى أُطرِقت بالعقب. أى: أُلْبِسَتْ به.. يقال: طارق النعل. إذا طير خَصِيفًا على خصيف. وأطرق جناح الطائر. إذا وقعت ريشه على التى تحتها فألبستها. وفى ريشها أَطراق. إذا وقع بعضها على بعض.

وقوله: «ذُلْفُ الآنوف»[2].

الذَّلَفُ فى الأنف قِصَره وتأخُّر أرنَبته. حكاه ابن قُتيبة وغيره قال أبو مالك والأعرابى. الأذلَفُ: الذى فى طرف أرنبته همزة، وهو يعترى الملاح.

قال أبو النجم: وأُحِبُّ بعضَ مَلاحة الذُّلفاءِ[3].

وقوله: «وَيْسَ ابن سُمية تقتله الفئة الباغية»[4]

قال الأصمعِيُّ: الويلُ: قبوح. والويح: ترحُّم وويس تصغيرها. أى: دُونها.

---

(١) «كأن وجوههم المجان المطرقة» المجان: بفتح الميم وتشديد النون - جمع مجن بكسر الميم - وهو الترس.. وأما المطرقة - بإسكان الطاء وتخفيف الراء - هذا هو الفصيح المشهور فى الرواية وفى كتب اللغة والغريب.. وحكى فتح الطاء وتشديد الراء. والمعروف الأول. قال العلماء: هى التى ألبست العقب وأطرقت به طاقة فوق طاقة. قالوا: ومعناه تشبيه وجوه الترك فى عرضها وتنوروجناتها بالترسة المطرقة.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٣٦).

(٢) هكذا فى نسخ المعلم، وفى مسلم: «ذلف الآنف».

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٣٧).

(٣) راجع (لسان العرب: ذلف).

(٤) قال العلماء: هذا الحديث حجة ظاهرة فى أن عليا رضى الله عنه كان محقا مُصيبا، والطائفة الأخرى بغاة لكنهم مجتهدون، فلا إثم عليهم.

وفيه: معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم من أوجه منها: أن عمارا يموت قتيلا، وأنه يقتله مسلمون وأنهم بغاة، وأن الصحابة يقاتلون، وأنهم يكونون فريقين: باغية وغيرها. وكل هذا قد وقع مثل فلق الصبح. صلى الله وسلم على رسوله الذى لاينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى. صلى الله عليه وسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٤٠ و ٤١).

قال الهروى: ويح: كلمة تقال لمن وقع فى بلية لايستحقها فيترحم عليه ويؤثر له.. وويل تقال للذى يستحقها ولا يترحم عليه.

قوله «فى قطيفة له فيها زمزمه»[1].

يقال: زمزم يزمزم زمزمة: إذا صوت. قاله الخطابى:

قوله «فيها زمزمة» هى تحريك الشفتين. والمزمة: الشفة؛ فأما الزمزمة ـ بالزاى ـ فمن داخل القم إلى ناحية الحلق كالصَّفير ونحوه.

وقوله فى بعض الأحاديث: «فَرفضَه»[2].

قال بعض أهل اللغة: وإنما هو: فَرَصَّه. أى: ضَغَطه حتى ضَمَّ بعضه إلى بعض.. ومنه ﴿بُنيانٌ مَرْصُوصٌ﴾[3] وأقرب منه أن يقال: فَرَفَسه ـ بالسين ـ التى تقارب الصاد فى اللفظ . مثل: ركله. والدُّخ: الدخان. قال الراجز:

عند رواقِ البيتِ يَغْشى الدُّخَا.

وقيل: أراد أن يقول: الدخان[4]. فزجره النبى صلى الله عليه وسلم فلم يستطع أن يتّم الكلمة.

قال الخطابى: لامعنى للدُّخان هاهنا؛ لأنه ليس مما يمكن أن يُخبّأ فى كفٍّ أوكم. وقد قال: «خَبَّأتُ لك خَبِيئًا»[5]، بل الدُّخ: بيتٌ موجود بين النَّخيل والبساين إلا أن

---

(١) القطيفة: كساء مخمل. وقد وقعت هذه اللفظة فى معظم نسخ مسلم (زمزمة) بزاءين معجمتين، وفى بعضها براءين مهملتين.
ووقع فى البخارى بالوجهين. ونقل القاضى عن جمهور رواة مسلم: أنه با لمعجمتين، وأنه فى بعضها (رمزة) براء أولا وزاى آخرا وحذف الميم الثانية: وهو صوت خفى لايكاد يفهم أولا يفهم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٥٥).

(٢) فرفضه: هكذا هو فى أكثر نسخ بلادنا: فرفضه بالضاد المعجمة.
وقال القاضى: روايتان فيه عن الجماعة بالصاد المهملة. قال بعضهم: الرفص ـ بالصاد المهملة: الضرب بالرجل. مثل: الرفس. بالسين.
قال: فإن صح هذا فهو معناه. قال: لكن لم أجد هذه فى أصول اللغة.
ووقع فى رواية القاضى التميمى: فرفضه ـ بضاد معجمة ـ وهو وهم.
قال: وفى البخارى من رواية المروزى: فرقصه: بالقاف والصاد المهملة، ولا وجه له، وفى رواية البخارى فى (كتاب الأدب):
فرفضه ـ بضاد معجمة ـ قال: ورواه الخطابى فى (غريبه): فرفصه.
بصاد مهملة. أى: ضغطه حتى ضم بعضه إلى بعض.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٥٣).

(٣) سورة الصف آية: ٤.

(٤) راجع (لسان العرب: دخا).

(٥) راجع الحديث فى (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٥٤).

يحمل قوله صلى الله عليه وسلم: «خبأتُ لك خَبِئاً» أى: أضمرتُ لك اسم الدخان؛ فيجوز.

قال الشيخ - أيده الله -: قيل إنه أضمر له ﴿يوم تأتى السماءُ بِدُخانٍ مُّبين﴾[1].

والسكة: الطريق وجمعها سكك. قال أبوعُبيد: السكةُ: الطريقة المصطفة من النخل، وسميت الأزقة سككا لاصطفاف الدور فيها.

وقوله فى حديث ابن صياد «يختله»[2] أى: يطلب أن يأتيه من حيث لا يشعر. ومنه: خَتَلْتُ الصَّيدَ.

وقوله: «بَقرتْ عينه»[3] أى: شُقت عينه طافية. تقدم شرحها. وشح المسيح.

قوله: «تعلَّمُوا أنه لن يَرى أحدٌ منكم ربه حتى يموت»[4].

قال الشيخ - أيده الله -: هذا يشيرإلى مذهب أهل الحق: أن الله سبحانه يُرَى فى الآخرة ولوكانت رُؤيته تستحيل، كما قالت المعتزلة لم يكن للتقييد بالموت معنى، والأحاديث فى هذا كثيرة[5] وقد عَوَّل عليها بعض أئمتنا فى إثبات الرؤية فى الآخرة على طرق بسطوها فى كتب الأصول.

قوله «إنَّ الدَّجال ممسوحُ العين عليها ظَفرة غليظة»[6].

قال الأصمعى: الظفرة: لحمة تنبت عند المآقى. وأنشد:

بعينها من البكاء ظفرة　　　حل ابنها فى السجن وسط الكفرة[7]

---

(١) سورة الدخان آية: ١٠.

(٢) يختله - بكسر التاء. أى: يخدع ابن صياد ويستغفله ليسمع شيئا من كلامه، ويعلم هو والصحابة حاله فى أنه كاهن أم ساحر ونحوهما وفيه: كشف أحوال من تخاف مفسدته. وفيه: كشف الإمام الأمور المهمة بنفسه.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٥٤).

(٣) «نفرت عينه» بفتح النون والفاء. أى: ورمت ونتأت. وذكر القاضى: أنه روى على أوجه أخر، والظاهر أنها تصحيف.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٥٧).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٥٦).

(٥) هذا كثيرة (سبقت فى: كتاب الإيمان سبقت فى كتاب الإيمان جملة، منها مع آيات من القرآن، وسبق هناك تقرير المسألة.. قال القاضى: ومذهب أهل الحق أنها غير مستحيلة فى الدنيا بل ممكنة، ثم اختلفوا فى وقوعها ومن منعه تمسك بهذا الحديث مع قوله تعالى: (لا تدركه الأبصار) على مذهب من تأوله فى الدنيا.. وكذلك اختلفوا فى رؤية النبى صلى الله عليه وسلم ربه ليلة الإسراء. والسلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ثم الأئمة الفقهاء والمحدثين والنظار فى ذلك خلاف معروف وقال أكثر مانعها فى الدنيا: سبب المنع ضعف قوى الآدمى فى الدنيا عن إحتمالها كما لم يحتملها موسى صلى الله عليه وسلم فى الدنيا والله أعلم.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٥٦).

(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٦١ ومابعدها).

(٧) راجع (لسان العرب ٤: ٢٧٥٠).

قوله: «الدَّجال جُفَالُ الشَّعرِ»[1] أى: كثيرهُ.

قال الهروى.

قال الشيخ ـ أيده الله ـ: خرج مسلم فى قصة ابـن صياد الدجال: «حدثنى حرملة بن يحيى، أخبرنى ابن وهب، أخبرنى يونس عن ابن شهاب: أن سالم بن عبد الله أخبره:

أن عبد الله بن عمر أخبره: أن عُمَر انطلق[2]» الحديث.

وقع هذا الإسنـاد فى رواية أبى العلاء بـن ماهان منقطعاً ذكـره؛ فقال عن الزهـرى عن سالم: أن عمر بن الخطاب لم يذكر فيه عبد الله بن عمر. والصواب قول من أسنده.

قال الشيخ ـ أيده الله ـ: خرج مسلم فى (كتاب الزهد) فى حديث عائشة:

«إن كنا آل محمد، لنمكثُ شهرًا ما نستوقدُ النار»[3].

«حدثنـا عمرو النـاقد. حدثنـا عبدة بـن سليمان. قال: ويحيى بـن يمان. قال: حـدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة».

هكذا إسناده عند الجُلودى. قال: ويحيى بن يمان حدثنا[4] عن هشام.

ومعناه: أن عبـدة وابن يمان يرويـان الحديث عن هشام بـن عروة والقائل: ويحيـى بن يمان حدثنا هو عَمْرو الناقد.

وفى نسخة ابن الحذَّاء: حـدثنا عمرو الناقد. قال: حـدثنا عبدة. قال: حدثنـا يحيى بن يمان، عن هشام. وهذا وهم وليس يُروى عبدة، عن يحي بن يمانٍ؛ والصواب رواية الجُلودى.

قال الشيخ ـ أيده الله ـ: وخرج مسلم بعد هـذا: «حدثنا محمد بن عباد وابن أبى عمر. قالا: حدثنا مروان [يعنيان الفزارى] عن يزيد بن كيسان[5]».

عن أبى حازم، عـن أبى هريرة. قال: «والذى نفسى بيده» الحديـث وقع فى نسخة ابن

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٢٤٩).

(٢) مابين المعقوفتين من (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ٥٣).

(٣) هكذا فى ز. وفى مسلم: «مانستوقد بنار».

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ١٠٧).

(٤) معنى هذا الكلام: أن عمرا الناقد يروى هذا الحديث عن عبدة ويحيى بن يمان كلاهما عن هشام.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ١٠٦ ومابعدها).

(٥) مابين المعقوفتين من مسلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ١٠٨).

الحذاء عن ابن ماهان: حدثنا محمد ابن غسان، وابن أبى عمرجعل غسان موضع عباد وهو وهم، والصواب: محمد بن عباد، وهى المكى.

قوله: «فتروح عليهم سارحتهم»[1].

السَّارِحه: وهى الماشية التى تَسْرح بالغداة إلى مراعيها.

قال خالد بن جَنبه[2]: السارحة: الإبل والغنم. والسرح والسارحة واحدة.

قوله: «كيعاسيب النَّحل»[3]. هى فحول النحل.

وفى الحديث : ضربَ يعسوبَ الدِّين[4] بذنبه» أراد: رئيس الدِّين وسيد الدين، ومعناه: فارق أهل الفتْنة.

وفى حديث آخر: «هذا يعسوبُ قريش»[5]. أى: سيدها.

قوله فى حديث عيسى «مَهْرُودَتَين»[6]. أى فى شقتين: أوفى حُلَّتين. وقال شَمرٌ:

قال بعض العرب: إن الثوب يُصبغ بالورس، ثم بالزعفران فيجيىءُ لونه مثل لون زهرة الجوذانة؛ فذلك الثوب المهرودُ.

قال القُتْبِىُّ[7]: وهو عندى خطأ من النَّقلة وأره: مَهْرُوَّتين. أى: صفراوين. يقال: هَرَّيْتُ العمامة إذا لَبِسْتها صفراء، وكان فعلت منه هَرَّوت.

وقد روى هذا الحرف: مَهْرُودَين ـ بالدال. ومهروذين ـ بالذال[8]، وَمْهرودين. بالدال. مأخوذ من الهرد ـ والهرد: الشَّق فكأن المعنى بين شَقَّتين.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٦٦).

(٢) خالد بن جنبه: من علماء اللغة. نقله عنه المازرى بيان السارحة.
والظاهر: أنه أخو عبد الوهاب بن جنبه شيخ أبى العباس المبرد توفى سنة ٢٨٥ هـ.
راجع المعلم ط تونس ٣: ٤٧٤).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ صفحة ٢٢٥٦٧)..

(٤) راجع النهاية لابن الأثير ٣: ٢٣٤).

(٥) راجع (النهاية لابن الأثير ٣: ٢٣٥).

(٦) مهرودتين: روى بالدال المهملة والذال المعجمة، والمهملة أكثر، والوجهان مشهوران للمتقدمين والمتأخرين من أهل اللغة، والغريب وغيرهم. وأكثر مايقع فى النسخ المهملة كما هو المشهور، ومعناه: لابس مهرودتين. أى: ثوبين مصبوغين بوسر ثم زعفران.
وقيل: هما شفتان والشقه نصف الملاءة.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٦٧).

(٧) القيبى: راجع (صفحة ٦٢١١ من هذا الجزء).

(٨) راجع (هامش رقم (٥) فى الصفحة السابقة).

قال: والشقة: نصف الملاءة.

قال أبو بكر: قـولُ من قال: إن صوابه: مُهَرَّوتَين فيه خطـأ؛ لأن العرب لا تقول: هَرَّوْتُ الثوبَ، ولكن تقول: هَرَّيْتُ. ولا يقال أيضا: هَرِيْتُ إلا فى العامة خاصة، فليس له أن يقيس الشُّقة على العامة، لأن اللغة رواية وقوله: الهرد هـو الشق. خطا؛ لأن العرب لا تُسمى الشق للإصلاح: هردا ، بل يسمون الإخراق، والإفساد: هردًا.

قال ابن السِّكيت: هَرَدَ القصارُ الثوبَ وهرته؛ فهذا يدل على الإفساد.

والقول فى الحديـث عندنا: بين مَهْرُودَتين ــ بالدال والذال ــ. أى: بين مُـمَصرَّتَين على مـاجـاء فى الحديث. كما لم يسمـع: «الصِّبر الصِّحنـاء»[1] إلا فى الحديـث.. وكـذلـك الثُّقـاء الحرف[2] إلى غير ذلك مما لم يسمع إلا فى الحديث. والمُمَصرَّةُ من الثيـاب: هى التى فيها صُفرةٌ خفيفة.

قوله: «فيرسلُ اللـهُ عليهم النَّغف»[3]؛ هو دود فى أُنوف الإبل والغنـم واحدتها: نَغْفَةٌ. ومنه يقال للرجل المُحْتقر: إنما أنت نغفة.

وقوله: «فيَصْبِحون فَرْسَى»[4].

أى: قتلى. واحدهم: فريس من فَرس الذئبُ الشاةَ إذا قتلها.

وقـوله: «فَيَغْسِـلُ الأرض حتى يتركهـا كـالزَّلَقـة»[5]: هى الأرض التـى لا نبات فيهـا، والصعيد الزلق: الذى تزلُّ عنه الأقدام.

---

(١) راجع (النهاية لابن الأثير: صبر).

(٢) هكذا فى (م) بضم الحاء وسكون الراء.. ومعناه: حيث الرشاء.
راجع (المعلم ط تونس ٣: ٣٧٧).

(٣و٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٦٩).

(٥) الزلقـة: بفتح الزاى والـلام والقاف. وروى: الزلقـة: بضم الزاى وإسكـان اللام وبالفـاء. وروى الزلفه: بفتـح الزاى واللام وبالفاء.

وقال القـاضى: روى بالفـاء والقاف وبفتح الـلام وبإسكانها وكلهـا صحيحة. قال فى المشـارق: وبالزاى مفتـوحه.. واختلفوا فى معناه؛ فقال ثعلب وأبو زيد، وآخرون: معناه كالمرآة. وحكـى صاحب المشارق هذا عن ابـن عباس أيضا شبهها بالمرآة فى صفـائها ونظافتها. وقيل: كمصانـع الماء. أى: أن الماء يستنقع فيها حتى تصير كالمصنـع الذى يجتمع فيه الماء. وقال أبو عبيد: معناه كالاجانة الخضراء. وقيل: كالصحفة. وقيل: كالروضة.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٦٩).

[باب فى صفة الدجال، وتحريم المدينة، وقتله المؤمن وإحيائه]

قوله فى حديث الدجال:

«أرأيتم إن قتلتُ هذا ثم أحْيَيْتُهُ أتشكون فى الأمر؟ فيقولون: لا؛ فيقتله ثم يُحيِيه»[1].

قال الشيخ - أيده الله -: إظهار المعجزة على يد الكذاب لا تصح؛ فيقال: لم ظهرت على يد الدجال وهو كذاب؟ فيقال: لأنه يدَّعى الرُّبوبية. وأدلة الحدوث تُحيل ما ادعاه وتكذبه.

والنبِّى يدَّعى النبوة: وهى غير مستحيلة فى البشر، وأتى بالدليل الذى لم يُعارِضه شىءٌ؛ فَصُدِّق.

وقد بسطنا الكلام فى هذه (المسألة) فى كتابنا المترجم: بقطع لسان النابح.

قوله: «على أنقاب المدنية ملائكة»[2].

قال القنازِعىّ[3]. قال الأخفش[4]: أنقاب المدينة: طُرقها وفجاجها.

وقوله: «يَصْغَى لِينًا» أى: يميلُ . يقال: صَغَى يَصْغَى، وصَغِىَ يَصْغَى. ويقال صغاك معه، وصَغْوكَ وصِغْوكَ. أى: ميلُكَ. واللَّيْتُ: صفحة العنق، وهو جانبه.

وقوله: «يلوطُ حوض إبله»[5]. أى: يطَيِّنه ويُصْلِحه. وأصلُ اللَّوطِ: اللصوق. والمُسْتَلاطُ لا يُورَّث. أى: الملصق بالقوم فى النسب.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ٧١).

(٢) هكذا فى ز. وفى مسلم: «محرم عليه أن يدخل نقاب المدينة» هو بكسر النون. أى: أطرافها وفجاجها، وهو جمع نقب، وهو الطريق بين جبلين.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ٧١ والنهاية لابن الأثير: نقب).

(٣) القنازعى: عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصارى أبو المطرف القنازعى؛ فقيه مالكى من رجال الحديث والتفسير من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق سنة ٣٦٧ هـ ، وعاد سنة ٣٧١هـ.. له كتب منها: شرح الموطأ،وعقد الشروط وعللها، واختصار تفسير ابن سلام ١ هـ توفى سنة٤١٣ هـ.

راجع (الأعلام للزركلى ٤ : ١١١، الديباج المذهب لابن فرحون صفحة ١٥٢).

(٤) الأخفش: هو الأوسط.

هو سعيد بن مسعدة المجاشعى بالولاء البلخى، ثم البصرى أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط.. نحوى عالم باللغة والأدب. من أهل بلخ سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبوبة، وصنف كتابامنها:

شرح معانى القرآن، والإشتقاق، ومعانى الشعر، وكتاب الملوك، وزاد فى العروض بحر الخبب.. وكانت وفاته سَنة ٢١٥ هـ.

راجع الأعلام للزركلى ٣: ١٥٤، ووفيات الأعيان ١ : ٢٠٨).

قال صاحب الأفعال: لوط الحوض لوطًا وليْطاً. أى: أصلحه، والشىء بالشىء ألصقه، وألاط الولد يأبيه نسبه إليه.

[باب قصة الجساسة][1]

قوله: «ثُم أرفئُوا إلى جزيرة فى البحر»[2].

قال صاحب الأفعال: أرفأتُ إلى الشىء لجأتُ إليه. وأرفأتُ السفينة: قربتها إلى مرفئها حيث تُصلح.

قوله: «فجلَسُوا فى أَقْرُب السفينة»[3] يريد: أحد القوارب الصغار، التى تكون مع السفينة كالجَنِيبة. يتصرف فيها ركاب السفينة بقضاء حاجاتهم[4]. والواحد: قارب[5]، ولكنه هاهنا جاء على غير قياس.

وقوله: «فصادفنا البحر حين اغتلم»[6].

قال الكسائى: الإغتلام: أن يتجاوز الإنسان حد ما أُمِرَبه من الخيروالمباح؛ ومنه قول عمر رضى الله عنه: إذا اغتلمت عليكم هذه الأشربة فاشربُوها بالماء.

ومعناه: إذا جاوزت حدَّها الذى لايُسكر[7] إلى حدِّها الذى يُسكر.

---

(١) قصة الجساسة: هى بفتح الجيم وتشديد السين المهملة الأولى، سميت بذلك لتجسسها الأخبار للدجال. وجاء عن عبد الرحمن بن عمرو بن العاص: أنها دابة الأرض المذكورة فى القرآن.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ٧٨).

(٢) أرفئوا: هو بالهمز. أى: التجئوا إليها.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ٨١).

(٣و٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ٨١).

(٥) قارب: بكسر الراء وفتحها وجاء هنا: أقرب، وهو صحيح، لكنه خلاف القياس.
وقيل: المراد بأقرب السفينة: أخر ياتها وماقرب منها للنزول.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ٨١).

(٦) «صادفنا البحر حين اغتلم». أى: هاج وجاوز حده المعتاد.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ٨٢).

(٧) هنا انقطع الإضطراب فى نسخة د بدأ النسخ منها من أول: (حدها الذى لا يسكر إلى حدها الذى يسكر).

قوله: «بيده السَّيفُ صَلْتاً» أى[1] : مجُردًا.

قال ابن السِّكِيت: فيه لُغتان: صَلْتاً ـ بفتح الصاد، وصُلْتاً بضمها.

[باب مابين النفختين][2]

قوله: «إلاَّعُجْب الذنب»[3] هو العظم الذى فى أسفل الصُّلب، وهو العَسِيبُ.

قال أبو مالك الأعرابى: رأسُ العُصْعُص.

***

---

(١) صلتا: بفتح الصاد وضمها. أى: مسلولا.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ٨٣).

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم: «مابين الصفختين أربعون. قالوا: يا أبا هريرى أربعين يوما . قال: أبيت إلى آخره». معناه: أبيت أن أجزم أن المراد أربعون يوما أو سنة أو شهر بل الذى أجزم به أنها أربعون مجملة. وقد جاءت مفسرة من رواية غيره فى غير مسلم أربعون سنة.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ٩١ مابعدها).

(٣) «عجب الذنب» هو بفتح العين وإسكان الجيم. أى: العظم اللطيف الذى فى أسفل الصلب، وهو رأس العصعص ويقال له: عجم. بالميم: وهو أول مايخلق من الادمى وهو الذى يبقى منه ليعاد تركيب الخلق عليه.
قوله صلى الله عليه وسلم: «كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجم الذنب».
هذا مخصوص فيخص منه الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم؛ فإن الله حرم على الأرض أجسادهم كما صرح به فى الحديث.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ٩٢).

[كتاب الزهد][1]

قوله:«لأنه أسك»[2] يعنى: صغير الأُذنين.

قوله:«ولم يبق منها إلا صُبَابَةٌ كصُبابةِ الإناء يَتصابهُّا صاحِبُها»[3].

قال أبـوعبيد: الصبابـة: البقية اليسيرة تبقى فى الإنـاء من الشراب. وقد تَصـابيتُها إذا أشربتُها.

وقوله:«وولّت حَذّاء»[4].

قال أبوعبيد: هى السريعة الخفيفة التى انقطـع آخرها.. ومنه قيل للقطاة: حذاء لِقصرِ ذنبها مع خفتها.

وحمارٌ أحذُّ. أى: قصيرُ الذنبِ.

قولـه:«وهو كَظِيظٌ من الـزحام»[5] أى: مُمتَلِئٌ؛ يقال: كظَّه الشراب وكظـه الغيظ . إذا امتلأ صدره، والكَظِيظُ: الزحام. يقال:«رأيتُ على بابه كظيظا.

وفى حديـث الحسن حين ذكر الموت؛ فقال: كـظٌ ليس كالكظِّ. أى: هـم يملأ الجوفَ ليس كسائر الهموم ولكنه أشد. يقال: كظَّنِى الأمر. إذا ملأنى وشغل قلبى.

---

(١) قولـه صلى الله عليـه وسلم: «الـدنيا سجن المؤمـن وجنة الكـافر» معنـاه: أن كل مؤمـن مسجون ممنـوع فى الدنيـا من الشهوات المحـرمه والمكروهـة، مكلف بفعل الطـاعات الشاقة؛ فـإذا مات إستراح من هـذا، وانقلب إلى ما أعـد الله تعالى مـن النعيم الدائم والـراحة الخالصة مـن النقصان.. وأما الكافـر فإنما له مـن ذلك ماحصـل فى الدنيا مـع قلته وتكديره بالمنغصات فإذا مات صار إلى العذاب الدائم وشقاء الأبد.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٩٣).

(٢و٣) هكذا فى نسختي د، ز وفى مسلم «جدى أسك».

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ٩٣).

(٤و٥) حذاء. أى: مسرعة الإنقطاع.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ صفحة ١٠٢ ومابعدها).

وقوله: «مالنا طعامٌ إلا الحُبْلَةُ وورق السَّمرِ»[1].

قال أبوعبيد: هما ضربان من الشجر. وقال ابن الأعرابى: الحُبْلَةُ ثمر السمرِ يُشبه اللُّوبيا؛ وقال غيره: الحبلة: ثمر العِضَاه.

قوله: «فيقال لأركانه انطقى»[2].

أى: نواحيه. وركن الجبل وغيره: ناحيته. ويوضع الركن أيضا موضع العشيرة والقوة. ومنه قوله عزوجل ﴿أو آوى إلى رُكنٍ شديد﴾[3] أى: إلى عِزِّ العشيرة.

[باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم]

وقوله عليه السلام: «السَّاعِى على الأرملة»[4].

قال ابن السِّكيت: الأرامل: المساكين من جماعة رجالٍ ونساءٍ. قال ابن الأنبارى: الغالبُ على الأرامل أنهن النساء دون الرجال.

قال ابن قتيبة: سُميتِ المرأة التى مات عنها زوجها: أرملة؛ لما يقع لها من الفقر وذهاب الزاد بعد موت قيمها؛ يقال: أرمل الرجل فى زاده.

قال ابن الأنبارى: يقال للرجل إذا ماتت امرأته أيم. ولا يقال له: أرمل؛ لأنه ليس سبيل الرجل أن يفتقر ويذهب زاده لموت امرأته؛ فد ذلك على أنه اسم واقع للنساء إذا كان الرجال هم المنفقون عليهن؛ وقول جرير:

فمن لحاجة هذا الأرملِ الذكر[5].

---

(١) الحبلة: بضم الحاء المهملة وإسكان الموحدة. والسمر: بفتح السين والميم، وهما نوعان من شجر البادية، كذا قاله أبوعبيد وآخرون.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٠١).

(٢) لأركانه. أى: لجوارحه.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٠٥).

(٣) سورة هود آية: ٨٠.

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١١٢ مابعدها).

(٥) استشهد ابن منظور بهذا البيت وجاء به كاملا، ونصه:

كل الأرامل قضيت حاجاتها ... فمن لحاجة هذا الأرمل الذكر

راجع (لسان العرب ٣: ١٧٣٥ والتاج ٧: ٣٥٢).

أراد الفقير الـذى فنى زاده، ثـم بين المعنـى بقولـه: الـذكر. يقـال: هـذا رجل أرمـل. والرجل الأرمل، كما يقال: الأنبل، والأفضل.

[باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله وينهى عن المنكر ويفعله]

قوله صلى الله عليه وسلم: «فَتَنْدَلِقُ أقتابُ بطنه»[1].

قال أبو عبيد: الأقتاب: الأمعاء. قال الكسائِيُّ واحدها: قِتْب.

قال الأصمعى واحدتها: قِتبة.

قال: وبها سُمِّـى الرجل: قُتَيْبة، وهـو تصغيرها.. قال أبـوعبيد[2]: القِتْبُ مـاتَحَوَّى من البطن. يعنى: استدار. وهى الحوايا.

وأما الأمعاء فهى الأقصابُ واحدها: قُصْبُ.

قال أبـو عبيد: وأما قـوله: «فتندلِقُ» قـال: الاندلاق: خروج الشـىء من مكانـه، وكل شيء بذَرَ خـارجاً فقد اندلـق.. ومنه قيل للسيف: قـد اندلق من جَفْنِـه إذا شقه حتى يخرج منه، ويقال للخيل: قد اندلقت إذا خرجت فأسرعت فى السير.

[باب من أشرك فى عمله غير الله. أو: باب تحريم الرياء]

قوله صلى الله عليه وسلم: «من سَمَّع سَمَّع اللهُ به»[3].

قال الشيخ: يـريد أن من راءى بعمله وسَمَّع بـه الناس؛ ليكرموه ويعظمـوه شَهَّره الله يوَم القيامة، حتى يرى الناس ويسمعوا مايحُلُّ به من الفضيحة.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ١١٨ ومابعدها).

(٢) هكذا في د، ح. وفى ز والتونسية: أبو عبيدة. والصواب ماأثبت.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ١١٨ ومابعدها).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ١١٦).

وقد وقع فى بعض الأحاديث:«ومـن يُشاقِق يُشقِّق اللهُ عليه»[1]. وهذا يحتمل أن يريد به: المشاقَّةُ بمعنى: الخلاف. أو يحمل على الناس ما يشق عليهم.

قوله صلى الله عليه وسلم فى «المتثاوب». «فليكظم مااستطاع».

قال ابن عرفة فى قوله تعالى:﴿والكَاظِمين الغيظ﴾[2] الكاظِمُ: المُمْسِكُ على مافى قلبه والأصلى فى الكظم للبعير، وهو أن يردد ما فى حلقه. وكظم فلان غيظه. إذا تجرَّعه.

وكظم خصمه إذا أجابه بالمُسْكِت فأفحمه وكظه.

[باب لايلدغ المؤمن من جحر مرتين]

كذلك أيضا. قوله صلى الله عليه وسلم:«لايُلْدغُ المؤمن من جُحرٍ مرتين»[3].

هذا يروى على وجهين.

أحدهما: ضـم الغين على جهة الخبر ومعنـاه: أن المؤمن الممـدوح هو الكَيِّسُ الحازم، الذى لا يُستغفل فيخدع مرةً بعد مرة وهو لا يفطن لذلك؛

وقيل: إنه إنما أراد به الخداع فى أمر الآخرة دون الدنيا.

والوجـه الآخر: أن تكون الروايـة بكسر الغين على جهة النهى عـن أن يؤُتى من نـاحية الغَفْلة[5]. وهذا يصح أن يتوجه أيضا لأمر الدنيا والآخرة.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٢٢).

(٢) سورة آل عمران آية: ١٣٤.

(٣) وسبب الحديث المعروف وهو: أن النبى صلى الله عليه وسلم أسر أبا عزة الشاعر أخا مصعب بن عمير يوم بدر؛ فمن عليه وعاهده ألا يحرض عليه ولا يهجوه وأطلقه فلحق بقومه؛ ثم رجع إلى التحريض والهجاء؛ ثـم أسره يوم أحد فسأله المن؛ فقال النبى صلى الله عليه وسلم:

«المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين»

وهذا السبب يضعف الوجه الثانى.

راجع (صحيح مسلم بإكمال إكمال المعلم ٧: ٣٠٣ وبتحقيق عبد الباقى ٤: صفحة ٢٢٩٥).

(٤) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤:٢٩٩٨).

[باب المتثبت فى الحديث، وحكم كتابة العلم]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تكتبُوا عنِّى ومن كتب عنِّى غير القرآن فليمحُه. وحدِّثوُا عنى. ولاحَرج»[1].

قال الشيخ: قد رُوِىَ: أن زيد بن ثابت دخل على معاوية؛ فسأله عن حديث فأمر إنساناً فكتبه؛ فقال له زيد: إن ـ النبى صلى الله عليه وسلم ـ أمر ألا تكتب شيئا من حديثه فمحاه».

وهذا النهى قال فيه بعض العلماء: إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة؛ لئلا يختلط به فَيَشْتَبِهُ على القارىء[2]. ويحتمل: أن يكون النهى منسوخا.

وقد قال صلى الله عليه وسلم فى خطبة خَطبها: «اكتبُوا لأبى شاه[3] لما استكتبها».

وقال صلى الله عليه وسلم لرجل شكا إليه سوء الحفظ: «استعن بيمينك»[4].

وكتب عليه السلام كتابا فى الصدقات والدِّيات أو كُتِبَتْ[5] عنه فعملت بها الأمة ولم ينكرها أحد. وقد أمر ـ النبى صلى الله عليه وسلم ـ أُمته بالتبليغ؛ فإذا لم يكتب ذهب العلم.

---

(١) قال القاضى: كان بين السلف من الصحابة والتابعين إختلاف كثير في كتابة العلم فكرهها كثيرون منهم، وأجازها أكثرهم، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف واختلفوا فى المراد بهذا الحديث الوارد فى النهى فقيل: هو فى حق من يوثق بحفظه ويخاف إتكاله على الكتابة إذا كتب.. ويحمل الأحاديث الواردة بالإباحة على من لا يوثق بحفظه كحديث: «اكتبوا لأبى شاه. وحديث صحيفة على رضى الله عنه. وحديث كتاب: عمرو بن حزم. الذى فيه الفرائض والسنن والديات. وحديث كتاب الصدقة ونصب الزكاة الذى بعث به أبو بكر رضى الله عنه أنسا رضى الله عنه حين وجهه إلى البحرين. وحديث أبى هريرة: أن ابن عمرو بن العاص كان يكتب ولا أكتب، وغير ذلك من الأحاديث».

قيل: إن حديث النهى منسوخ بهذه الأحاديث، وكان النهى حين خيف إختلاطه بالقرآن، فلما أمن ذلك أذن فى الكتابة.. وقيل إنما نهى عن كتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة لئلا يختلط فيشتبه على القارىء فى صحيفة واحدة والله أعلم.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ١٢٩ ومابعدها).

(٢) هكذا فى نسختى د، ز. وفى ح والتونسية: فشبه على القارى.

(٣) راجع (ماسبق هامش صفحة ٤٥٥).

(٤) راجع (هامش صفحة ١٣٠ من صحيح مسلم بشرح النووى ١٨).

(٥) هكذا فى ز،ح. وفى د: وكتبت عنه.

[باب أحاديث متفرقة]

قوله:«وخَلَق الجانَّ من مارجٍ من نار»[1]:

المارج: اللهب المختلط بسواد النار، وقال الفَّراء: المارج: نار دون الحِجَاب. ومنها هذه الصواعق، ويُرى جلدُ السماء منها.

[باب النهى عن المدح إذا كان فيه، إفراط وخيف منه فتنة على الممدوح]

قال الشيخ: خرج مسلم فى حديث:«قام رجل يُثنى على أميرٍ من الأُمراء؛ فجعل المقداد يحثى عليه التُّراب»[2].

حدثنا «أبو بكر بن أبى شيبة، وابن مُثنى جميعا، عن ابن مَهْدى، عن سفيان عن أبى مَعْمِر قال:

«قام رجل»[3] الحديث. هكذا إسناده عن حبيب عن مجاهد، عن حبيب، عن مجاهد.

وفى نسخة ابن ماهان عن حُمَيْدٍ عن مجاهد؛ فجعل حميداً مكان حبيب، وهو تصحيف. والصواب حبيب. وهو ابن أبى ثابت.

[باب قصة أصحاب الأخدود، والساحر والراهب والغلام]

قوله:«اذهبوا به فاحملُوه فى قُرْقُور»[4]. القرقور: أعظم السفن وجمعه: قراقير.

وقوله: «فجمع الناس فى صعيد واحد». الصعيد: الطريق الذى لانبات فيه، وكذلك الزلقُ والصعيد أيضاً: وجه الأرض والتراب.

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٢٣).

(٢) هذا الحديث: قد حمله على ظاهره المقداد الذى هو راويه ووافقه وكانوا يحثون التراب فى وجهه حقيقة.. وقال آخرون: معناه خيبوهم فلا تعطوهم شيئا لمدحهم.. وقيل: إذا مدحتهم فاذكروا أنكم من تراب، فتواضعوا ولا تعجبوا.. وهذا ضعيف.

راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٢٨).

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٢٧).

(٤) راجع صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٢).

قوله.«فَرَجَف بهم الجبل»[1]. أي تَّحركَ حركةً شديد.

ومنه قوله عزوجل:﴿يومَ تَرجفُ الأرضُ والجبالُ﴾[2]. أى: تتزلزل.. وقوله:«فإذا بلغتُم ذرْوَتهُ».[3] أى: أعلاه. وذروة الشيء: أعلاه.

قوله:«فأمر بالأخْدُود»[4] وهو الشَّق العظيم فى الأرض. وجمعه: أخاديد.

وقد تقدم ذكر السِّكَكِ[5].

[باب حديث جابر[6] الطويل، وقصة أبى اليسر]

وقوله:«وعلى أبى[7] اليسرَ بردة[8] ومَعَا فِرِىّ».

---

(١) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٢).

(٢) سورة المزمل آية: ١٤.

(٣) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٢).

(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٣).

(٥) هذا الحديث فيه: كرامات الأولياء وفيه: جواز الكذب فى الحرب ونحوها وفى إنقاذ النفس من الهلاك سواء نفسه أو نفس غيره ممن له حرمة.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٠).

(٦) جابر بن عبد الله: هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصارى السلمى الصحابى ابن الصحابى أحد المكثرين من رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن كثير من أصحابه كأبى بكر وعمرو على.. وروى عنه أولاده: عبد الرحمن، وعقيل، ومحمد. وكثير من التابعين: كسعيد بن المسيب، وعمرو بن دينار، والحسن البصرى وغيرهم.
استشهد والده فى غزوة أحد وترك بنات صغارا ودينا كبيرا مما جعل جابرا يذوق نصب الحياة وشظف العيش، إلا أن النبى صلى الله عليه وسلم تلقاه بعطفه وكرمه ورعاه بعنايته حتى قضى دينه. على أن ما لقيه جابر من صعوبات الحياة لم يكن ما نعّاله من تحصيل العلم، وتلقى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم، فقد لازمه فى كل غزواته بعد مقتل أبيه، وأتاح له صغر سنه وامتداد عمره وشهوده عصر كبار الصحابة الإكثار من تحمل الحديث وروايته حتى كان له حلقة فى المسجد النبوى يؤخذ عنه فيها العلم.
عاش جابر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (أربعة وستين عاما). قضاها فى نشر الحديث حتى روى له (١٥٤٠) ألف وخمسمائة وأربعون حديثا. اتفق البخارى ومسلم منها على ستين حديثا، وانفرد البخارى بستة وعشرين حديثا، ومسلم بمائة وستة وعشرين حديثا.
ومناقبه رضى الله عنه كثيرة: منها ما رواه الشيخان عنه قال: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية: (أنتم اليوم خير أهل الأرض). كنا ألف وأربعمائة.. قال جابر: لو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة.
كف بصرُه فى أواخر عمره، وتوفى سنة ثمان وسبعين من الهجرة على أحد الأقوال رضى الله عنه.
راجع (الحديث والمحدثون للأستاذ محمد محمد أبو زهو.. ص ١٣٥ وما بعدها).

(٧) أبو اليسر: بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة، واسمه كعب بن عمرو، وشهد العقبة وبدرا وهو ابن عشرين سنة، وهو آخر من توفى من أهل بدر رضى الله عنهم.. وتوفى سنة خمس وخمسين.

(٨) البردة: شملة مخططة. وقيل: كساء مربع فيه صغر يلبسه الأعرابى وجمعه البرد.. والمعافرى: بفتح الميم: نوع من الثياب يعمل بقرية تسمى معافر. وقيل: هى نسبة إلى قبيلة نزلت تلك القرية، والميم فيه زائدة.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٤).

البردة :قد تقدم ذكرها. والمعافِرىُّ ـ بفتح الميم ـ منسوب إلى: معافر اسم قرية.

قوله:«ومعه ضِمامة[1] من كتُبٍ» أى: رُزمة ضم بعضها إلى بعض.
قوله:«أرى فى وجهك سفعة من غضب »[2] أى: علامة [قال أبوبكر:] [3]

يقال: سَفَعتُ الشيء إذا أعْلَمتهُ. ومنه قول الشاعر:
وكنـتُ إذا نَفْـس الجبـانِ نَـزت لـه سَفَعـتُ على القـرنين منـه بِميَسـمِ[4].

قوله:«فخرج علىَّ ابن له جَفْر»[5] قال الهروى فى حديث حليمة، التى أرضعت النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ «أنه كـان يشبُّ فى اليوم شبـابَ الصبىِّ فى الشهـرِ فيبلغ سِتًّا وهو جفر»[6] يقال: استجفـر الصبىُّ إذا قـوى على الأكل فهو جفـر وأصله فى أولاد الغنـم؛ فإذا أتى على ولد العتر أربعة أشهـر وفُصِلَ عن أُمه وأخذ فى الرعى قيل لـه: جفر. والأنثى جفرة. ومنه حديث أم زرع «تكفيه ذراع الجفرة»[7].

قوله:«فدخل أريكة أُمى»[8].
قـال أحمد بـن يحيـى: الأريكـة: السَّريـر فى الحجلـة ولا يُسمـى منفـردًا أريكـة وقـال الأزهرى : كل ما اتُّكِيء عليه فهو أريكة.
قوله عليه السـلام:«من أنظر مُعِسرًا»[9] أى: من أخره يقـال: أنظرتك بالـدَّير وغيره:

---

(١) ضِمام: بكسر الضاد المعجمة. أى رزمة وهكذا وقع فى جميع نسخ مسلم.
(٢) سفعة من غضب: هى بفتح السين المهملة وضمها لغتان. أى علامة وتغير.
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٣٠٢).
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ز، ح وساقطة من د..
(٤) هذه رواية النسخ، ورواية الشطر الأول "
وكنت إذا نفس الغوى نزت به
راجع (لسان العرب: سفع).

(٥) ابن له جفر: الجفر: هو الذى قارب البلوغ، وقيل: هو الذى قوى على الا كل. وقيل: هوابن خمس سنين.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٤ وما بعدها).
(٦و٧) راجع (النهاية لابن الأثير: جعفر).
(٨) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٥).
(٩) يسير إلى قوله: «من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله فى ظله يوم لاظل إلا ظله». الحديث رواه أحمد فى مسنده ومسلم أيضا.
راجع (الجامع الصغير للسيوطى ٢:١٦٧).

أخرتـك. والنظرة: التـأخير. ومنه قـوله عـزوجل: ﴿قـال أنظرنـى إلى يومِ يُبعثُـون﴾[1] وفى أُخرى﴿فنظرة إلى ميسرة﴾[2].

قولـه: «وفى يده عُرجُون ابـن طاب»[3]: العرجون: عـوذ الكِباسة. والكِباسـةُ: العذْق ـ بكسر العين ـ والعِثْكالُ والعُثْكُولُ كلـه واحد وكل غُصنٍ من أغصان الكِبـاسة فهو شِمْراخ. والشِّمْراخُ: هوالذى عليه البُسر من خمس تمراتٍ إلى ثمانِ. وابن طاب: نوع من التمر طيب.

قال ابن حمزة: ابن طاب عذق با لمدينة، والعذق ـ بفتح العين ـ هو النخل نفسه.

قوله عليـه السلام: «أيُّكم يحب أن يُعرض اللـه عنه»[5]. قال: «فَخَشَعْنا»[6]؛ الخشوعُ: السكون والتـذلل، وأيضا: الخضوع وأيضـا: الخوف، وأيضا: غض البصر فى الصـلاة، وقول الله عزوجل: ﴿وخشعت الأصوات للرحمن﴾[7]

أى: خعضت[8] وسكتت. وقـوله تعالى: ﴿فى صَلاتِهم خـاشِعُون﴾[9] أى: خاضِعُون. وقيل: خائِفُون.

قال ابـن سيرين[10]: كان المسلمـون يَلْتفُتون فى صـلاتهم فنزلـت هذه الآيـة؛ فَغضُّوا أبصارهم؛ فكان أحدهم ينظر إلى موضع سُجـوده. ويقال: خَشَع له ويَخَشَّع. أى تَذلل. قال ابن سلام: الخشوع: الخوف الثابت فى القلب.

---

(١) سورة الأعراف آية: ١٤.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٨٠.

(٣) «عرجون ابن طاب»: هو نوع من التمر والعرجون: الغصن.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٧).

(٤) الكباسة: بالكسر: العذق التام بشماريخه وبسره، وهو من التمر بمنزلة العنقود من العنب.
راجع (لسان العرب: كبس).

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٧)

(٦) فخشعنا ـ هو بالخا المعجمة كذا رواية الجمهور. ورواه جماعة بالجيم وكلاهما صحيح. والأول من الخشوع وهو الخضوع والتذلل والسكون، وأيضا غض البصر وأيضا الخوف. وأما الثانى: فمعناه: الفزع.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٧ وما بعدها).

(٧) سورة طه آية: ١٠٨.

(٨) هكذا فى د. وفى ز،ح: انخفضت.

(٩) سورة المؤمنون آية: ٢.

(١٠) ابن سيريـن: محمد بن سيرين البصرى الأنصـارى بالولاء، أبو بكـر. إمام وقته فى علوم الـدين بالبصرة.. تابعـى من أشراف الكتاب. مـولده عام ٣٣هـ وفاته عام ١١٠ هـ بالبصرة.. نشأ بـزازاً فى أذنه صمم، وتفقـه وروى الحديث، واشتهر بالـورع وتعبير الرؤيا. واستكتبه أنـس بن مالك بفـاس وكان أبوه مولى لأنـس ينسب له كتاب (تعبير الـرؤيا. ط). ذكره ابن النديم وهو غير «منتحب الكلام فى تفسير الأحلام» المطبوع المنسوب إليه أيضا وليس له.
راجع (تهذيب التهذيب ٩: ٢١٤، الأعلام للزركلى ٧: ٢٥).

قال اللَّيثُ: الخشُوع قريب المعنى من الخضُوع إلا أن الخضُوعَ يكون فى: البدن، والبصر، والصَّوتِ.

قوله عليه السلام: «أروُني عَبِيرًا»[1].

قال أبو عبيد: العبير عند العرب: الزعفران وحده. وقال الأصمعى: العبير: أخلاط تجُمع بالزعفران.

قال ابن قُتيبة: ولا أرى القول إلا ماقاله الأصمعى لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتعجز إحداكُنَّ أن تتخذ تُومَتين[2]، ثم تَلْطخُها بعبيرٍ أو زعفران» ففرق بين العبير والزعفران. والتُّومَةُ: حبة تُعمَلُ من فضَّةٍ كالدُّرة.

قوله: «وكان الناضح يعتقبه[3] منَّا: الخمسة والستة والسبعة».

الناضحُ: جمل السقى.

وقوله: يعتقبه. أى. يتداول ركوبه. وقال صاحب الأفعال:

اعتقبتُ الرجل ركبته عقبة وركب أخرى، وعقبتُ بعده. أى جئت بعده.

قوله: «فأناخه فركبه»[4].

قال ابن خالويه[5] وغيره يقال: أنختُ الإبل فبركت، ولا يقال: ناخت، وكذلك حكى صاحب الأفعال.

وقوله: «فركبه» يقال: ركبته ـ بكسر الكاف ـ أركبه رُكوباً. أى: عَلوتُه، ورَكَبتهُ ـ بفتح الكاف ـ أرْكبه ركْباً ضربته برُكْبتك. أو ضربتَ رُكبَتَهُ.

قوله: «فَتلدَّنَ عليه بعض التلدُّن»[6] أى: تَلكَّأ ولم ينبَعِثْ.

وقوله: «فيمدُر الحوض»[7]. يقال: مدرت الحوضَ مدرًا. إذا طينته لئلا يشرب منه الماء.

---

(١) راجع (صحيح مسلم تحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢٣٠٤).
(٢) التومة: حبة تصاغ على شكل الدرة. وجمعها: توم، وتوم، كصور، وصور. وبكسر الصاد أيضا.
(٣) الناضح: هو البعير الذى يسقى عليه. وأما العقبة. بضم العين فهى ركوب هذا نوبة، وهذا نوبة. راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٨ وتحقيق عبدالباقى ٤ صفحة ٢٣٠٤).
(٤) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٨).
(٥) ابن خالويه: راجع (ج ١: ٣٩٣ من هذا الكتاب ط القاهرة).
(٦) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٨).
(٧) رجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٩).

قوله:«فنَـزَعْنا فِي الحوض سَجْلاً[1]، أو سَجْلَين» قال صاحـب الأفعال: نزعتُ الـدلو

جَذَبْتُها. ونزعتُ بالسهم: رميتُ به، ونزعتُ بآية من القرآن. أى: تلوتها مُحتجًّا بها.

قال الهروى: السَّجْلُ: الدلو ملأى.

قوله:«حتى فَهَقْناه»[2]. أى: ملأنـاه. والفهقُ: الامتلاء: يقـال: أفهقتُ الإنـاء ففهَق وبئر مِفْهاق. أى: كثيرة الماء[3].

قوله:«فأشرع ناقته»[4] يقال: شَرعتِ الدَّواب فى الماء إذا شَربتْ منه، وأشْرعتُها أنا فيه.

وقوله «فشنق لها»[5] يقال: شَنقتُ الناقة، وأشْنقتُها: كَففتُها بِزِمامِها.

وقوله «وكان لها ذَباذِب»[6] الذَّباذِب: أسافلُ الثوب.

قال الهروى: قال ابـن عرفة: المُذَبذب: المضطـرب الذى لا يبقى على حالـةٍ مُستقيمة. يقال: تذبذب الشىء إذا اضطرب، ومنه قيل لأسافل الثوب: ذباذب.

قوله:«ثم تواقصت عليها»[7] تقول: أمسكتُ عليها بعُنِقى، وهو أن يَحْنِى عليها عنقه، والأوْقصى: الـذى قصرت عُنقه. والـوقَص ــ بفتح القـاف ـ قِصر العُنـق، وبإسكـانها: دقُّ العُنق.

قال ابن السِّكيت وغيره: قوله:«فجعل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يرمُقنى وأنا لا أشعر»[8] يقال: رمقتُ الشىء رمقاً أتبعتُ النظر إليه.

وقولـه:«يختبط»[9] أى: يضربُ الشَّجر بعصًـا لينحاتَّ ورقـه. واسم الـورقِ المخبوُطِ خَبَط بفتح الباء، وهو من علف الإبل والمخبَطُ: العصا التى تَخبطُ بها أوراق الشجر.

قوله:« تَنْعَشُه»[10]

قـال صاحـب الافعـال: نَعَش اللـهُ فـلانـا نعشاً. أى: جبره. والـرجـل غيره كذلـك:

---

(١) أى: أخذنا وجبذنا. والسجل: بفتح السين وإسكان الجيم: الدلو المملوءة.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٩).

(٢) هكذا هو فى جميع نسخنـا وكذا ذكره القاضى عن الجمهـور. قال: وفى رواية السمرقندى: أصفقناه بـالصاد. وكذا ذكره الحميدى فى الجمع بين الصحيحين عن رواية مسلم ومعناهما: ملأناه.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٣٩ وما بعدها).

(٣) هكذا فى ح. وفى نسختى د،ز: كثيرة.

(٤و٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٤٠).

(٦و٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٤١).

(٨) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٤١).

(٩و١٠) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٤٢).

وأنعشه. لُغيـة. قال غيره: «النعـشُ: الارتغاع، وبـه سمى نعـشُ الجنازة لارتفـاعه. ونعشـتُ الرجل. أى رفعتُ منزلته.

قال الهروى: وقالت عائشة فى أبيها - رضى اللـه عنهما -: فانتاش الدِّين بنعِشه إياه»[1] أى: استدركه بإقامته إياه من مصرعه. وانتعش العليل. إذا أفاق.

[باب أحضر][2]

قـوله: «فخـرجـت احضر»[3] أى: أجـرى. قالـه فى الأفعـال: أحضر: جـرى شديـداً. والحضرَ: الطلق.

قال الهروى: أحضر إذا عدا واستحضر دابته إذا حمَلَها على الحُضْر: وهو العدو.

قال جابر: «حسرته»[4] يعنى: غصنا مـن أغصان الشجرة. يريـد: قشرتها. ومنه: يقال: حسرتُ الدابة إذا أتعبتها فى السير حتى تتَجرَّد من بدانتها.

قوله «وأعظمُ كِفْل الرَّكْب»[5] الكفْل بإسكان الفاء وكسر الكاف: الكساء الذى يحويه راكب البعير على سنامه إذا ارتدفه، لئلا يسقط فيحفظ الكفلُ الراكب.

قال الهروى قال أبـو منصور: ومنه اشتق: ﴿يؤتكـم كفْلين من رحمته﴾[6] أى: نصيبين يحفظا نكم من هلكة المعاصى كما يحفظ الكفل الراكب.

[باب فى حديث الهجرة. ويقال له: حديث الراحل]

قوله. «معه كُثبة من لبن»[7] قد تقدم شرحها فى كتاب الرَّجم.

قوله: «فارتطمتْ فرسه»[8] أى: ذهبت فى أرضٍ وساخَتْ.

---

(١) راجع (النهاية لابن الأثير: نعش).

(٢) ذكر هذا العنوان فى هامش نسخة د فقط.

(٣) أحضر: بضم الهمزة وإسكان الحاء وكسر الضاد المعجمة أى: أعدو وأسعى سعيا شديدا.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٤٣).

(٤) قوله: «فحسرتـه» بحاء وسين مهملتين والسين مخففة. أى: أحددته ونحيت عنـه ما يمنع حدته بحيث صـار مما يمكن قطعى الأغصان به، وهو معنى قوله: فانذلق. بالذل المعجمة. أى: صار حادا.
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٤٤).

(٥) قوله: «ثم دعونا بأعظم رجل فى الركب، وأعظم جمل فى الركب، «وأعظم كفل فى الركب».
راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٤٧).

(٦) سورة الحديد آية: ٢٨.

(٧) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٤٩).

(٨) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨: ١٥٠).

[كتاب التفسير]

قول عائشة رضى الله عنها: «فيعضلُها»[1].

العضلُ: التضييق والمنع. يقال: عَضَلْتَنى عن الأمر. أى منعتنى عنه. فأَعْضَل بى الأمر إذا ضاقت عليكَ الحيل فيه. وأصله من عَضَلَت الناقة: نَشبَ ولدها فلم يسهل مخرجه. والدجاجة: نَشبَ بيضُها.

والمسألةُ المعضِلةُ: الضَّيقةُ المخرج الصعبة.. وداء عضال: أى شديد.

وقول على رضى الله عنه: «مُعضلة ولا أبا حَسنٍ».

قال الفرَّاء: هذه معرفة وُضِعَت موضع النكرة [فإنه] [2] قال: «ولا رجل لها كأبى حسن»؛ لأن التبرئة[3] لا تقع على المعارف. قال غيره من البصريين: فى الكلام حذف مضاف نكرة لايتعرف بها أُضيف إليه[4].

والتقدير: مُعضلةٌ ولامثل مُعضلةٌ أبى حسن. قال: والمعنى يَقتضى ذلك.

قال الشيخ: خرج مسلم حديث ابن عباس «تعلم آخر سورة نزلت من القرآن جميعا؟. قلت: نعم ﴿إذا جاء نصرُ اللهِ والفتحُ﴾ قال: صدقت»[5].

«حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة وهارون ابن عبد الله، وعبدُ بن حُمَيد، عن جعفر بن عونٍ قال: أخبر أبوعُمَيْس، عن عبد المجيد بن سُهَيْلٍ»[6].

قال بعضهم: هكذا هو الصواب عبد المجيد بتقديم الميم على الجيم.

---

(١) فيعضلها. أى: يمنعها الزواج
راجع (صحيح مسلم تحقيق عبد الباقى ٤ صفحة ٢٣١٥).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من د.

(٣) هكذا فى د. وفى ز: لأن التزيه

(٤) هكذا فى د. وفى ز: لا يعرف لما اضيف إليه.

(٥) راجع (صحيح مسلم بشرح النووى ١٨ : ١٦١ وما بعدها).

(٦) هكذا هو فى جميع النسخ: عبد المجيد. بالميم ثم الجيم إلا نسخة ابن ما هان؛ ففيها: عبد الحميد. بالحاء ثم بالميم..
وكذا قاله سفيان بن عيينة. وسماه البخارى: عبد المجيد. بالميم ثم بالجيم.
وكذا رواه: ابن القاسم، والقعنبى وجماعة فى الموطأ عن مالك.
وقال ابن عبد البر: يقال بالوجهين. قال: والأكثر بالميم ثم بالجيم. قال القاضى؛ فإذا ثبت الخلاف فيه لم يحكم على أحد الوجهين بالخطأ.

ووقع فى نسخة ابن ماهان فى إسناد هذا الحديث: عبد الحميد مكان عبد المجيد والأول الصواب إن شاء الله عزوجل، وبه التوفيق، والعصمة والحمد لله رب العالمين.

كمل جميع شرح المعلم بفوائد مسلم بحمد الله وعونه وتأييده، وذلك حين وافق الفراغ منه (يوم الثلاثاء ثانى عشر من ربيع الآخر من سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة).

وكتب: على بن أحمد بن هبة الله المعروف (بابن الكرابة)[1] لنفسه نفعه الله به فى الدنيا والآخرة وعلمه خيرًا.

رحم الله من نظر فيه، وجزاه الله بالرحمة والرضوان ولجميع المسلمين آمين ربَّ العالمين..

وصلى الله على سيدنا محمد النبى الأُمى الطاهر الزكى أبى القاسم محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب، وعلى آله وأصحابه الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً.

* * *

قوبل بالأصل المنقول منه على حسب الطاقة بحمد الله ومنِّه.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.



الجزء الثانى من

كتاب المعلم بفوائد مسلم للمازرى

تم جمعه فى ١٩٩٣/٦/٢٥

تم الانتهاء من تصحيحه فى ١٢ / ٥ / ١٩٩٥

---

(١) هكذا فى آخر نسخة د ورد اسم الناسخ (الكز...) والباقى منه مطموس لم يقرأ فلعله كما ذكرت أو: الكزى أو الكراء. بالقصرأ والمد والله أعلم.



فهرس المعلم بفوائد مسلم
للإمام المازى .. الجزء الثانى

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

كتاب الصيد

الموضـــــــــوع	الصفحة

الموضـــــــــوع	الصفحة

الصفحة

الموضـــــــوع

الصفحة

الموضوع

الموضـــــــــوع	الصفحة

كتاب البر والصلة والأداب

الصفحة

الموضـــــــوع

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

كتاب الزهد

تم بحمد الله

رقم الايداع	٩٦/٣٩٧٨
رقم دولـى	٣ - ٩٤ - ٢٠٥ - ٩٧٧





